

حاشية على شرح الفقه ابن مالك
از علامه العبدان

A921+

الجزء الأول من حاشية العلامة الصبا
على شرح العلامة الأشعري على
ألفية الإمام ابن مالك في
الصونضنا لله
والمسلمين
آمين

ووجه اسمه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله

١٩٠٩

(الطبعة الأولى)
(بالطبعة الثانية المنشأة بحوش على يمانية)
(مصر المحبة سنة ١٣٠٥)
(مصرية)

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله

(قوله اعترض) حاصله
قياس مركب من الشكل
الاول منه الحشى أولا
صغراه وأورد على منه
بانه مكبرة لا عبرة بها ورد
بانه بحسب المراد وهو
مبنى على أن مراد
المعترض لا تفيد الاثبات
بها اللفظ ولا قصد ائمان
أراد الاول فلا يجاب عنه
الا بجمع ان المطلوب الاثبات
لفظا تأمل وقوله سلمنا الخ
مراده به انها تفيد السبق
لفظا وقصد فقط والحق
انه يدفع الابراد خصوصا
والمقام هنا قرينة عليه كما
وضحه سم في الاثبات
لكن ترك المنع في الصلاة
والسلام اتكالا على
المقايسة تأمل وثانيا كبراه
وأورد عليه انه لا يوافق
رواية الرفع وأجيب بان
المقصود بها مجرد التمثيل
لا خصوص اللفظ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوانح النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهجات
الاسرار ومضمرات الحكيم ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ
ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه
وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض بلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدة
في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان غفر الله
ذنبه وستر في الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليسة منيفة وتحقيقات
فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشعري
الشافعي على آلفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها
جميع الهممة لمصافيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منها على كثير مما وقع لهم من
أسماء الافهام وأوهام الازهار ضامنا الى ذلك من نفائس المسطور وما ينشرح به الخاطر مضيضا
اليه من عرائس بنات فكرك ما تقربه عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة
المدابني أوقلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدي أوقلت البعض فرادى به
الفهامة الفاضل سيد يوسف الحفني رحمه الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان رائدا على ما في
حواشهم وليس معزوا لاحد فهو عابا ما ظهر لي وربما نسبت به الى صريح ما على الله الاعتماد انه
ولي السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام
منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاثبات بالثلاثة في ابتداء التأليف ويجاب أولا باننا
لانسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة
الجملة فكأنه قال أما بعد فولي أحمد الله منشئ الحمد وثانيا باننا سلمنا تلك الافادة لكن لانسلم أن

المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن الحمد لأهل لان الحمد وهو وصف بالجميل
فقد حصل الحمد منها بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ
المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود
بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما افاده العلامة ابن قاسم في نكتته عند قول المصنف
• أحمد ربّي الله خير مالك • مصليا الخ بوجه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا
من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا
والجواب بحصول الحمد بالبسمة غير نافع في الصلاة والسلام فان قلت لان سلم عدم حصول الحمد
صريحا هنا ما تقرر من أن الاخبار عن الحمد - أي صريح قلت ما تقرر انما هو في الاخبار عن
الحمد بشبوتة لله بالجملة الاسمية أعني الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو وجه صريح بخلاف الاخبار
عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بأنه يقع كافي أحمد ربّي الله على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه
(قوله على ما منع من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو زكرة موصوفة فن بيانية
والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين زرع الثاني لان النكرة هي
الاصل ولان شرط الموصول اذالم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدا لا
بشكل فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل
أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته ومن راندة على
مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض
نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمصحح الاطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية
كذا في المختار والبيان يطلق معنى الظهور ومعنى الفصاحة ومعنى المنطق الفصح المعرب عما
في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا
والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة وسلامة القلب
من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله
وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتشد كالتكرار
تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعل وورد الفتح أيضا في التبيان كافي القاموس وان كان كسره
أكثر والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاسل
من زيادة المعنى لزيادة المبني والمراد بأبوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراكات
انقوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان
استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح وذ كر المنع والأسباب في جانب البيان
والفتح والأبواب في جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح
أبواب مغلفة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق
بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين على من رفع أحوال منهما وقال شيخنا تبعيا للمصرح
متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده
كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجسود الطلب في المعنى
لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما عترض
به البعض من أن التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر
ليس كذلك أي لان الصلاة والسلام اسمان مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان
يشبهانها في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا
البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على

على ما منع من أسباب
البيان وفتح من أبواب
التبيان والصلاة والسلام
على من رفع

(قوله حقيقة) كذا بالاصل
ولعل صوابه حقيقة اه

بماضي العزم قواعد
الايمان وخفض بعامل
الجزم كلمة البهتان محمد
المنتخب من خلاصة
معدول باب عدنان وعلى
آله واصحابه الذين احرزوا
قصبات السبق في مضمار
الاحسان وابرزوا ضمير
القصة والشان

جريانه بينهما كالمصدرين في تلاشي الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هذا الاظهار
والاظهار (قوله بماضي العزم) من اضافة المصنف الى الموصوف أي العزم الماضي قال في المصباح
عزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيد كرا المصباح قيل
باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمنين معنى
تنووا والماضي اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أي نفذوا ما معنى القاطع يقال سيف ماض أي
قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان)
يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبي فتكون اضافة القواعد اضافة الى من اضافة
المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبغي عليه
غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهم أو جميع ما وجب الايمان به سواء بني عليه
غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الا على حقيقة الايمان ويحتمل أن
يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد
بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة في حديث بنى الاسلام على خمس وعليه في الكلام تلميح الى
هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آله كالسيف ووصفها بالاعمال
محاذ عقل من وصف آلة عمل الشيء به فان قلت عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية
قلت التورية لا توقف على خفضه في العربية وانما يردى بخصفه الذي لا يقع في العربية للاشارة
الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان)
البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وادفعتها الى
البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعمت لمحمد لامن
لتلازم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع
عند اجتماعها (قوله من خلاصة معدول باب عدنان) خلاصة الشيء يضم الخاء وكسرهما ما خلاص
منه وبمعناه الباب ففي عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان اصله قال الجوهري وهو
أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد
 وعدنان ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمي أبيهما وانما آخر
عدنان ذكر اجمع تقدمه وجود الاله لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة
والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله احرزوا) أي حازوا
وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغزو قصبته في آخر ميدان تسابق الفرسان فن
أعدى فرسه اليها وأخذها عدسا بقافي الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الهاربة في غلبتهم لمن
قاواهم في الاحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم الى قصبته السبق بجمع مطلق
حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية ان شبه في النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات
المضمار أي الميدان تخيلا واسرار قصبات السبق ترشيبا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب
العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيبا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان امام معناه
الشرعي المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وابرزوا) أي اظهروا وقوله ضمير القصة والشان
يحتمل أن المراد المضمهر المستور الذي كان له قصة وشان عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسجيته
مضمهرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى

فاعلم أنه لا إله إلا الله في الكلام حذف مضاف أي مفسر مفسر الخ لأن الذي أظهره مفسره وهو
 لا إله إلا الله أو مجاز من سئل علاقته المجاورة حيث هو المفسر بكسر السين باسم المفسر بقصها
 (قوله بسان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان إمام من أضافه المشبه به
 إلى المشبه أي اللسان الذي كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله أو
 من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في
 النفس السنان في التركيب الثاني بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلا
 أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان
 على طرفه الجرح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس
 وغيره وفي قوله بسان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات
 السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستهلال والتورية في
 الافتخ والرفع والماضي ونحوها والطباق في الرفع والحفظ والإيمان والبهتان والافراط والتفريط
 والجناس اللاحق في الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل وكذا بين الأدرج
 والأبراج كقوله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لسيأتي والجناس
 المضارع في خلوعا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو
 قريبه فالمضارع ومعنى هذا المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قريبه أن يتحد في
 جنسه ويختلف في مفعله (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهبية المخصوصة الدالة
 على المعاني المخصوصة على أرح الأوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول
 لشبهه به في كمال اتقان المشير أو السامع أي أنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه
 أصلية أو تبعية خلاف بناء في رسالتنا في المجازات والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط
 لا بد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرا طيفا بدعا غير مستقبل فلا بد من تقدير
 أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي
 على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارج لم يحض إلى التقدير لأن الشرح الخارج المدلول على هذا
 الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح إنما يحتاج
 إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تصحته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو
 سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كافي بشرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال
 بس يندفع بتقدير القول أشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرا طيفا بدعا ثابت حمد أولم
 يحمد فمأني كونه بعد الحمد فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبني
 على أن الطرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الأشكال الآخر يندفع بجعل شرح
 بمعنى شارح مراد منه المعنى اللغوي لعمدة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف
 القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز
 حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فننبه (قوله لطيف) يعني لا يحجب ما وراءه
 من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع
 أي مخترع لا على مثال سابق فانه يهيمه المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على
 غيره من الشروح ويحيى بديع بمعنى مبتدع ومنه بديع السموات والأرض (قوله على ألفية
 ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها
 أو على معنى لام التقوية متعلقة بشرح معنى شراح أي كاشف كقوله البعض وفيه أنه يلزم على هذا
 ذهب المصدر قبل استيفاء معموله أو معنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على

بسان اللسان ولسان
 السنان فلهذا شرح لطيف
 بديع على ألفية ابن مالك

استعارة قبيحة أو شبه الشرح والمنت بجسم مستعل وجسم مستعل عليه وذ كر على تخيلا (قوله
 مذهب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف
 اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) في الكلام مباغلة والافال مزج
 الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمنت مقارنان وأشار بهذه السجعة الى ما في شرحه مما لا بد منه في
 بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منه ما رصف شرحه بجودة السبيل
 وحسن التركيب مع الفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أي امتزاجا كما امتزاج الروح بالجسد لا يقال
 عبارته تفهم أن شرحه لله من كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص
 لبقية الشرح لا نأقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء
 وكسر هاء الان حل بمعنى نزل يجوز في ما مضارعه الوجهان كافي القاموس وبهما قرئ في السبع
 قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقصارا لبعض كشغنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء
 مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فلن فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حل
 أي كأنها منها الان حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الاسد أي كأنه من الاسد ولعل معنى كأنها
 منها وكأنه من الاسد منسب اليها ومنسب الى الاسد ولا يبعد أن من في الموضعين يعني في
 لا يقال الظرفية في الاول غير ظاهرة لا نأقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة
 أي حلولها محل مصدر ميمي أي حولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة
 المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد شرا تحقيق الخ) الشرا الرائحة الطيبة
 والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه
 والادراج بفتح الهاء جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كافي القاموس
 ويعقب بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسر هاء عبة بالتحريك من باب فوح ظهرت رائحته ولا
 يكون الا للذكية كافي المصباح في كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشح حيث شبه التحقيق في
 نفاسه بنحو المسند والنشر تخييل ويعقب ترشح قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات
 ادراج اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سري من العبارات الى محلها المكتوبة فيه
 (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر
 وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد
 أقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزوجة
 ادراج ويشرق بضم أوله وكسر ثائه مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثائه مضارع
 شرق كطلع وزاومعنى وعلى كل في كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفي
 كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشحان حيث شبه التدقيق باليلة المقمرة كمال الاقار يجامع
 الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها
 بالسما في العلو والمثابة ولك أن تجعل الابرار استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أي المعاني
 الدقيقة ان شئت بالابراج في أن كلام محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعاني والابراج محل
 للكواكب أو تخيلا لاستعارة مكنية ان شئت الاشارات بالسما في الرفع والمثابة ثم ذكر
 شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أي من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من
 الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أي خلا من الافراط في التطويل وعلا عن
 التفريط في تأدية المعاني وعبر في جانب الافراط بخلا وفي جانب التفريط بملا ان التفريط أخش
 فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا وأمرها تين السجعتين مع أنهما من باب التخليه وما
 قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النقي وشرف الوجود على العدم والممل والمحل

• مذهب المقاصد واضح
 المسالك • يمتزج بها
 امتزاج الروح بالجسد
 ويحل منها محل الشجاعة
 من الاسد • تجد نشر
 التحقيق من ادراج عباراته
 يعقب • وبدر التدقيق
 من أبراج اشاراته يشرق
 خلا من الافراط الممل
 • وعلا عن التفريط
 المحل •

وصفان لازمان لان المراد الذي شأنه الاملال والذي شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أي عدلا وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمدح كور والمرجح للأفراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أي سميته وانما أثر التعبير بالتلقب لما في هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوءة بمزة تكلم عليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع هزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التي هي واو وماضيها ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو التزلز أو الاستطاعة أو كدلو أو كعلو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع أو كدلو كما في حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازي مشهور لا لولا حقيق ويصح هاهنا عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أي اجتهاد اذ منصوب على التمييز محمول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي على الاسناد المجازي أو زرع الخفافض أي في اجتهادي أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذلك والتقدير ولم أمتنع أحدا بهذا وعن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الماقصة بمعنى لم أزل بهذا خبر بمعنى جاهد والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطي كما هنا تعدي لمفعولين بنفسه فالتة مفعول قدم لفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدي للاول بنفسه وللثاني بمن نحو بسألونك عن الانفال أو ما بعناها نحو فأسأل به خيرا أي عنه (قوله سأل) أي سأل من الحق والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استفتح بأهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى زيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال أي وما كوني موقفا لا بعونه وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المفعول أو في الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لفادة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الاعليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أي أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روى متعلق البسملة المقدّر بنحو أولف أو تأليني فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأنى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص فيه وبالاتقاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجلتين الشريفتين فحيط به بركتها فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدد الان الصبغة للمبالغة والتأني يادتها وكثرة العلم جدد ان يحصل بالتجرف في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا القبة أي مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد بشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والاخر لقباً فتحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الاوان ونحوهما ابتداء كأنما كان وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد

وكان بين ذلك قواما •
وقد لقبته بمنهج السالك •
الى القبة ابن مالك • ولم
آل جهدا في تنقيحه
وتهذيبه ونوسجه
وتقريبه والله أسأل أن
يجعله خالصا لوجهه
الكريم • وأن يضع به من
تلقاه بقلب سليم • انه قريب
محيط • وما توفيقى الا بالله
عليه توكلت واليه أنيب
(بسم الله الرحمن الرحيم
قال محمد هو) الامام العلامة
أبو عبد الله جمال الدين

(قوله فان لم يراع الخ)
لا يخفى ان المفهوم من
هذه العبارة فان لم يراع
متعلق البسملة المقدّر بنحو
أولف الخ وذلك صادق
بعدم مراعاة شئ أصلا
وبمراعاته مقدرا بنحو
يؤلف المبدوء بباء الغيبة
وحيث يذكر انه لا التفات
حتى عند السكاكي في
الصورة الثانية بل
الاتفات في المتعلق فقط
عند السكاكي وليس
الكلام فيه فلعل الحشى
لم يبال بهذا البعد (قوله
أرجح) وقولهم دره
المفاسد مقدم على جلب
المصالح اذا قويت أو
ترجحت فلا يراد

ابن عبد الله (ابن مالك)
الطائي نسبة الشافعي
مذهب الجبالي منشأ
الاندلسي اقليم دمشق
دار و وفاة لاثنى عشرة
ليلة خلت من شعبان عام
اثنين وسبعين وستمائة
وهو ابن خمس وسبعين سنة
(أحمد ربي الله خير مالك)
أى أتى عليه الشاء

(قوله بل هو باقى) اعلم انه
اختلف فى جوار تغيير
اعراب المتن للشرح فقبل
بمتنع مطلقا وقبل يجوز
مطلقا وقبل يجوز
للشارح المازج دون غيره
ومثل حذف الالف من
قبيل الاعراب أو أو لا تأمل
(قوله دون غيرها) المناسب
زيادة ودون غيره لاجل
ان يتم التميز

أوزم كأنه التسمية فمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدر باب كآبى عبد الله فمن اسمه ذلك أو أم كان
عبد الله فمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أمير أفریقیة
فى تكتيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشوافى وحاصل
الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء رانطاهر أن
الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن
عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جرب ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم
عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باقى على رفعه فيكون
بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر له و فاعرفه فان قلت فى قول المصنف هو ابن مالك الباس لايها
أن مالك أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تميزه عن شاركه فى
اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبيتها عليه دون غيرها قاله سم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب
العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ونادوا يا مالك
المصنف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها
فيه فلا لأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسبة) سياتى
فى المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجبالي منشأ) نسبة الى جيان بلاد من بلاد
الاندلس فكان الاولى تأخير عن قوله الاندلسى اقليم ليكون للمتنأخر فائدة وجواب شيخنا السبب
بأنه قدم الجبالي اهتماما بالاختصاص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى
اقليم لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندرلس بفتح الهمزة وسكون النون وقع الدال
وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمة فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر
الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندرلس جزيرة لان البحر محيط بها من
جهاها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه
السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض أن
الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا
ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ماقاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة
طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله
و وفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها و وفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره
سفع قاسيون ظاهر يزار والتميزات المذكورة من تميز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب اليه
كثير كابن هشام أن تحوّل تميز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم محتمه فى الجميع
ولا من تميز المفرد وان قاله شيخنا لان تميز المفرد عين مميزة فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام
اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسر هاء قال المعرب وتبعه شيخنا
وابعض كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بيا الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التسكيم اه
وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يبر المتكلم من فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحده هو المقول
للمصنف فهو الذى يحكى يقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلافاً لمقتضى الظاهر كما
فى المطول والمختصر وغيرهما فلا الالتفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيدا فاعرفه ولا تكن أسير
التقليد (قوله ربي الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمد الفعل والذات والصفة إشارة الى أنه تعالى
يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم
بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربى وهو
أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة فى قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر

وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفضل تفضيل حذفته همزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لي أنه من الخير مصدر خارجي غير أي تلبس بالخبر أو من الخير بكسر الخاء وهو المكرم والشرف وبين مالك الأول ومالك الثاني الجنس التام اللفظي لا الخطي إن رسم الأول بغير ألف كما هو إلا كثر في مالك العلم فإن رسمها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا واطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجليل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور والقائلين باختصاص الشناء بالخبر والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخبر والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربي لكن يعكس على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته بحجج إلى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار إليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقريته قوله التي هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به وترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر (قوله واختار صبغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنقح لا يتأني هنا (قوله لما فيها من الأشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددي أي الحاصل من تجدد الخدمة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجددته كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي أصلا فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة الأدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعدهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمودة بها فيها وهي ثبوت الحمد لله تعالى إذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق الحمد به فيها بجميع الصفات وبعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى الحمد لك أني عليك بالجميل وصفاته تعالى جملة كلها وبعضها المضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعني الترتيب المفهومة من قوله ربي على ما تقدم فاندفع ما عترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضي أن المصنف أوقع حده في مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذي يغلب وقوع الحمد في مقابلته (قوله دائما) تؤكد لقوله لا تزال تجدد وقوله كذلك تأكيد كيد لقوله كما (قوله فحمده بحامد لا تزال تجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الانشائي ينقطع بانقطاع التلطف به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن أشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل نقلها إلى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقريته مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الأشعار على سبيل التوهم والخيال فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر رآض إذا رجع وهو ما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الأول أرجح إلى التعليل رجوعا على الثاني أقول راجعا إلى التعليل وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق وبغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز

الجميل اللائق بجلال
عظمته وجزيل نعمته
التي هذا النظم من
آثارها واختار صبغة
المضارع المثبت لما فيها
من الأشعار بالاستمرار
التجددي وقصد بذلك
الموافقة بين الحمد والمحمود
عليه أي كأن آلاءه تعالى
لا تزال تجدد في حقنا دائما
كذلك فحمده بحامد
لا تزال تجدد وأيضا

فهو رجوع الى الاصل
اذ اصل الحمد لله أحد
أوجدت حمد الله حذف
الفعل اكتفاء بدلالة
مصدره عليه ثم عدل
الى الرفع لقصد الدلالة
على الدوام والثبوت
ثم أدخلت عليه آل
لقصد الاستغراق
والرب المالك والله علم
على الدوام الواجب الوجود
أي لذاته المستحق لجميع
الحامد ولم يسم به سواه قال
تعالى هل تعلم له سميا أي
هل تعلم أحدا تسمى الله
غير الله وهو عربي عند
الأكثرو عند المحققين أنه
اسم الله الأعظم وقد ذكر
في القرآن العظيم في ألفين
وثلاثمائة وستين موضعا
واختار الامام التتوي
تبعاً لجماعة أنه الحى
القيوم قال ولهذا لم يذكر في
القرآن الا في ثلاثة مواضع
في البقرة وآل عمران وطه
والله أعلم

جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا
(قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختصار المفهوم من قوله واختار لكن هذا
التعليل انما ينهض لاختصار المضارعة على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول
ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أي أصل الجملة الاسمية (قوله حذف الفعل) أي وجوبه بان
ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كقرا بهما وجوازا ان ذكر وحده كما
سيأتى في باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا
يقضى أنه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب
المبتدأ الان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام
الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى في باب
المصدر ورجل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه
في باب المصدر لكن الوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا
خبرها ظرف متعلق بما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقربينة عمله في الطرف فيكون في حكم
الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لا نأقول لانسلم كون اسم
الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي عمله في الطرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى
الثبوت أيضا ولئن سلمناه فحصل افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد ادالم يوجد ادع الى الدوام
والعدول المذكور ادع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أي لمقصود هو الدلالة ولو حذف
فصل كان أخصر هذا اذا أريد بدخول اللام الاله الغائية فان أريد السبب المتقدم على السبب
فقصده على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو
المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله
الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أي مثلاً ولا يفقد يكون لقصد العهد
أو الجنس (قوله والله علم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى
في البسملة وسيأتى في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة الحقيقية والتقديرية (قوله
الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع الحامد لا يوضح الذات المسمى
لا اعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح
وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع الحامد
هو وجه حصر الحمد في كونه الله (قوله أي لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود
والمعنى حيث لا أي الموجود لذاته والثاني أنه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس
بوجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها (قوله وهو عربي عند الاكثر) وقيل
مغرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فغرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال آل (قوله وقد
ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله
قال ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة
الاعظمية لكان اسمه الموهين أولى بها لانه لم يذكر الامر واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة
الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكرك في المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال
ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل
بالذكرك في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور
القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أي بالاسم الأعظم أو بكل

شي (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص
وأنها من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن اللفاظ
والعبارات المخصوصة لا يتعددا لا بتعدد اللفظ وذلك التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أرباب
العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لا نوعياً لجعل الموضوع أمراً
متعيناً لا متعدداً اهـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالحوائيم والعوالم وكثير من
الناس يصفها للحنايل وأسماء العلوم لأن سمياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تعدد
بتعدد العقل وهذا التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أيضاً أرباب العربية هذا هو المتجه عندي وإن
اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه انما لا يفاظ واسطلاحاً جلة دالة على بحث يفهم اجمالاً من البحث
السابق قبل أو على بحث بديهي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهاً غير جارية على
الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق اللفاظ الذي هو المعنى
اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة
على المقصود بدليل واستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على اظهار ألفية أو الانتفاع بها
فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلاً لمقوله أي الذي سيحصل في الخارج
منزلة ما حصل أي في الخارج وعلى هذا التنزيل بعينين ذكر الأولى بقوله اما اكتفاء أي في التنزيل
بالحصول الذهني يعني أنه ما حصل في الذهن قوله نزله منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه
العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظراً أي في التنزيل إلى ما أقوى عنده الخ يعني أنه لما
قوى ما عنده من تحقق الحصول قوله خارجاً في المستقبل وقرينه نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع
على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العلتين اما الحصول مقوله ذهنياً أو تحقق
حصوله خارجاً عنده لكان أخصراً وأظهر والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة يعني التشبيه
في كلام البيانين وأنه لا خلاف بينهما في العبارة بل كثيراً ما يذهب البيانون بالتنزيل والنحاة
بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يكفي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه
والأولم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمال في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد في
الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررناه أولاً
كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح لأعلى
طريقة النحاة لأن التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز في الماضي فهو
واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانين لأنه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل
فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة
واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضاً لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى
التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه
لا يناسب قوله ما أقوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال
والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شارك في اسمه وتجوز جماعته
كونها استثنافاً يابياً لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها تعجباً بتقدير تنكيره وهو
بعبارة بعضهم كونها حالاً لازمة من محذوف عملها على هذا نصب وعلى ما قبله ورفع ولا محل لها على
كونها معترضة وان دفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتاً أو حالاً ما أورد على
المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت
نقول يكفي في جوازها تعين المنعوت ادعاءً كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع
لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بنـ

﴿تنبيه﴾ أوقع الماضي
موقع المستقبل تنزيلاً
لمقوله منزلة ما حصل
اما اكتفاء بالحصول
الذهني أو نظراً إلى ما أقوى
عنده من تحقق الحصول
وقرينه نحو أني أمر الله فلا
تستجملوه وجملة هو ابن مالك
معترضة بين قال ومقوله
لا محل لها من الأعراب

(قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد
 (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أحد ربي الأعراب اللفظي في أحد والتقدير في ربي والحلي في
 الياء والفرق بين التقدير والحلي أن المانع في الأول من ظهور الأعراب قائم بأخر الكلمة وفي
 الثاني قائم بالكلمة تمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح
 أغلبي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل
 بنفسه لا منهم لتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه
 بدلا من جهة أن البديل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح المعرب الثاني
 من جهة أن المبدل منه توطئة للبديل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو
 عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها
 مع ما في جعله بدلا من ربي أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور والمانعين تعدد البديل وما في جعله
 بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البديل وكونه حالا أي لازمة فيه
 كما قاله ابن قاسم إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع
 الجملة) أي جملة أحد ربي الله خير مالمك أي والجل بعد ما معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند
 قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوبي وجملة أحد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب لانها
 محكية بالقول اه ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وحمل كل جملة
 مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع
 الجمل وجعل كل جملة جزءا للمقول فأحفظه فإنه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليحري على القولين كونه
 مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الأول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام
 على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معني ويكون حامدا أصليا (قوله مصليا)
 هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما
 بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الأول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما
 لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
 السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد
 مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والاشية لا تدل
 على طلب قرنهما إلا أن الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمته) أي اللاتفة بمقامه فالإضافة للعهد
 (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشد بكونه من النبوة والمهموز بكونه
 من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النب، بسكون الياء وهو
 الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون
 الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الياء
 أو سكونها فأعرف ذلك وعلى كون النسبي من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيوا جمعت الواو
 والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) في
 مساحمة إذا النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة
 (قوله لأنه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النسبي على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر
 بتبليغ الشرع الموحى إليه (قوله فعلى الأول الخ) يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى
 اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بأن الحالبة
 تقتضي تقييد حده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضي تقييد حده في هذا المتن بهذه الحالة
 لا تقييد مطلق حده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع هذا الاعتراض

ولفظ رب نصب تقديرا
 على المفعولية والياء في
 موضع الجر بالاضافة
 والله نصب بدل من رب أو
 بيان وخبر نصب أيضا بدل
 أو حال على حدود عوت الله
 جميعا وموضع الجملة نصب
 مفعول لقال ولفظها خبر
 ومعناها الانشاء أي
 أنشئ الحمد (مصليا) أي
 طالبا من الله صلواته أي
 ورحته (على النبي) بتشديد
 الياء من النبوة أي الرفعة
 لرفعة رتبته على غيره من
 الخلق أو بالهمز من النبأ
 وهو الخبر لأنه مخبر عن الله
 تعالى فعلى الأول هو فاعل
 بمعنى مفعول وعلى الثاني
 بمعنى فاعل ومصليا حال من
 فاعل أحد منوية لا اشتغال
 مورد الصلاة بالحمد أي
 ناويا الصلاة على النبي
 (المصطفي) مفعول

بأن الصلاة غير ممكنة في حال الجدل لا اشتغال موردها حيث بدأ الجدل وفيه أنه حيث بدأ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنهما مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جلته على العرفي لكن رد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد رخصته صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحده بل ساني وأصل بقلبي رد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء في نسخ وعلمها فتد كبير الصمير في قوله وهو الخلو من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشي واحد واحداهما مؤنثة والآخرى مذكرة وتوسطهما صمير جاز تأنيث الصمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلاتاء وتذكير الصمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلو من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الأصل الخلو من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أي لأنها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تنقلب طاء (قوله أي أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه في العمل الصالح وحيث تذبذب الحجب فلا يلزم على المصنف اهملهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الاتباع ولوفي أصل الايمان لعدم ملائمة لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من أن اللاتق في مقام الدعاء تفسير الال عموم الاتباع لست أقول باطلاقة بل المتجه عندي التفصيل فان كان في العبارة المدعوها ما يستدعي تفسير الال بأهل بيته حل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الال بالاتباع حل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأنا قلوبهم بأفوارك وكشفت لهم محب أسرارك فان قلت مما ذكره على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل داركرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسبب والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو راندتان للتأكيده والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسي ومما يدل على أن ثم قول لا بقياسيته قول الشمس الشوري في حواشيه على التحرير الفقهي الرابع أن النصب بنزع الخافض مما عي اه أو يقال ان المصنفين زلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لم يلقوا مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوف أي كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الايدان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر الممول هناك مساو لحذفه لان معمول المذكور والشرف بال الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لان فهم الثاني من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أي توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية في ما هو شاء وأهل وجهه أنهم قصدوا بقلب هاءهم همزة جبرضعفها الحاصل بقلب عينها ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الطرفين تقارضا (قوله كما في آدم وآمن) مثل عثمانين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب

من الصفوة وهو الخلو من الكدر قلبت تاء طاء لمجاورة الصاد ولأمله ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) أي أقاربه من بني هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أي العلو وتنبيه على أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق الأصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي أصله أول كمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل

بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي أنهم لا يقدرون على التعيين إلا بدليل (قوله وهو يشهد
للاول) أن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دوران المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد
توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أوجب بأن توقف المصغر على
المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصل فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف إلا
إلى ذي شرف) لا ينافي هذا أنه غير آل المقتضى الحقايرة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير
المضاف ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع
الحقايرة باعتبار آخر وقوله إلى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل
الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة نفسه
والجمع أساكفة (قوله فنعمة الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف
والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لأن الضمير كرجعه في الدلالة اهـ بخاري
على المحلى (قوله أنه) أي المذكور من الإضافة (قوله قال عبد المطلب) أي حين قدم أبرهة بالفيصل
إلى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته إلى غير
الناطق فينافي ما تقدم ويحجب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتككب المشاكلة (قوله وأستعين
الله) أي أطلب منه الإعانة والمراد بالإعانة هنا الإقدار وسماء أعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث
كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسباً بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجاداً وتأثيراً لا يصح
على هذه الإعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى في حراشيه
على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو ونقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلت الوارياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليقيد الحصر مع صحة الوزن على
تقديمه أيضاً للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في أقرأ باسم ربك على بعض التقارير
(قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة أغما تكون على الفعل وقصيدة لتجري عليه الصفة
أعني ألفية لكن في تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن
بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة آيات فليطرفان جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد
التحري في عدها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بده ولا يرد عليه أنه كان عليه حيث أن
يقول ألفينية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف
ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستعلن ست مرات والشرط حذف النصف بأن يكون
البيت على مستعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلاً

قال محمد هو ابن مالك • أحذرني الله خير مالك

بيتاً مصرعاً أعني بمجولة عروضه موافقة لضره ويكون كل بيت شعراً مستقلاً وعلى أنها من
مشطوره يكون مثلاً قال محمد هو ابن مالك بيتاً وأحذرني الله خير مالك بيتاً ويكون كل بيتين شعراً
من درجاً مستقلاً فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأربعة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على
حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الآيات قصيدة للزم وجود الألفاء والأجزة
والاقواء والأصراق في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنبها وهم لا يعدون ذلك في هذه
الأراجيز عيباً ولا نجد تكبير ذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخرجية ومنه يعلم ما في قول
الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض
وفي كونهما من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن في معنى على) فتكون لفظة في استعارة تسمية لمعنى
على كافي ولا صلبكم في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله
والظاهر وانما كان الأول ظاهراً لأن الاستحارة قبل الفعل للمتروك والمصنف جازم لشروعه في

وهو يشهد للأول وعلى
أويل وهو يشهد
لثاني ولا يضاف إلا إلى
ذي شرف بخلاف أهل
فلا يقال آل الاسكاف ولا
يتقد بالفرعون فإنه
له شرفاً باعتبار الدنيا
واختلف في جواز اضافته
إلى المصغر فنعمة الكسائي
والنحاس وزعم أبو بكر
الزبيدي أنه من حسن
العوام والصحيح جوازه
قال عبد المطلب
وانصر على آل الصليب
بوعا بديه اليوم آلك
وفي الحديث اللهم صل على
محمد وآله (وأستعين الله في)
نظم قصيدة (ألفيه) أي
عدة آياتها ألف أو ألفان
بناء على أنها من كامل
الرجز أو مشطوره ومحل
هذه الجملة أيضاً نصب
عطفاً على جملة أحمد
والظاهر أن في معنى على

الفعل ولان ارتكاب التجوز في الحرف يخف منه في الفعل لا على قوله ان في معنى على اذ ليس ثم غير
هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمن النحوي وهو اشراج
كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمن اللفظي وهو تقدير حال
تناسب الحرف لا تمنع كون التضمن النحوي ظاهرا عن اللفظي للخلاف في كون النحوي قياسيا
وان كان الاكثرون على أنه قيامي كافي ارتشاف أبي حيان دون اللفظي فاعرفه (قوله لان
الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من تصارييف الاعانة لا الاستعانة
(قوله اغماجات) لم ينز الضمير مراعاة معنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف
أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعله من هذا وقوله متعدية أي إلى المستعان عليه لا المستعان
لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كافي قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد
على التعدية بعلى لاستدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى
استخبر ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد (قوله
أي أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسيرا للمراد أشار به إلى أن
مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التناهي
بين ما هنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن
ما هنا في حيز الطلب وما يأتي أخبار عما يسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل
من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكتته وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس لان ما يأتي هو
المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أي فيها)
من ظرفية المدلول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة
والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوكة محذوفة أي محوكة لتعاطفها
بسيما (قوله محوكة) اسم مفعول وأصله محوكة واجتمعت الواو الاولى التي قبل الباء والمدغمة للمناسبة
بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة
(قوله النحوي الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة
عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض
الاحوال لها حال افرادها كالاغلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركبها كتركبات
الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام
وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل
الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح امام مستقر متعلق بمقدر معرف صفة
للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيئ الحال من المبتدأ أو ما لغو متعلق بمعنى النسبة
التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل
لان النحولة حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللفظ والعلاقة في الاول
التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي الثاني الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول
لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية
الراسخة في النفس التي يقدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحضار ما لم تعلمه وأما اطلاقه
على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة
منها يجعل القاعدة كبرى لا صغرى سهولة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
فزيد من قام زيد مرفوع فجازع عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كالتفقه
البعض عن مري الدين والمجاز على المجاز عند اليمانيين والاصوليين الا لا مدى كافي البصر

لان الاستعانة ومات مرف
منها اغماجات متعدية
بعلى قال تعالى وأعانه عليه
قوم آخرون والله المستعان
على ما تصفون أو أنه
ضم استعين معنى استخبر
ونحوه مما يتعدى إلى أي
واستخير الله في الفية
(مقاصد النحو) أي
أغراضه وجل مهماته
(بها) أي فيها (محوكة) أي
محوكة (تنبية) النحو
في الاصطلاح هو العلم
المستخرج

هذا العلم بذلك) أي سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر (قوله الديلي) نسيته بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهـ مرة واسمه ظالم بن عمرو قال في التصريح وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذها أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المشاومات وقد أسن وانفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية (قوله وشياً من الأعراب) أي حيث قال الأشياء ظاهراً ومعهرو وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته قال السيرافي يعني اسم الإشارة (قوله اغخ هذا النحوي أبا الأسود) روى أن مماً ذكره أبو الأسود حكيم أن وأن وكان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيد هافزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الاسناد إلى الالة إذا الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف (قوله أي الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن الأبعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بانه لا يلزم ذلك لأنها قد تم بالبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سبب التقريب البسط لا الإيجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بقدرة على توضيح المعاني بالالفاظ الوجيزة التي من شأنها تبسيطها ولا اشكال في كون الإيجاز قد يكون سبباً للإيضاح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حيث هذه المبالغة لا الإيجاز (قوله مع وجارة اللفظ) دفع بتقدير المضائق اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه في الكلام وضع الظاهر موضع المضمحل والأسل مع وجازتها وأنت خير بأن الاتحاد إنما يأتي إذا جعلت المعية حالاً من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما قلنا البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فاقطره (قوله أي اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسر الشارح بتوسع العطاء أي الإعطاء يعني تكثر إفادة المعاني ففيه استمارة أتمثلة بأن يكون شبهة حال الالفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند معانها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما وعد أو مصرحة حيث شبهة إفادة المعاني ببذل المال والوعد ترشح أو مكنية حيث شبهة الالفية بكريم والبذل تخيل والوعد ترشح (قوله وهو) أي البذل إشارة إلى ما نمنحه أي إلى منحه ما نمنحه ليوافق تفسيره أو لا البذل بالعطاء أي الإعطاء ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أو لا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلي وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة (قوله بوعده منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فإن قلت الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها تهينها لفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعدد وعدا ناجزاً قاله سم ويمكن أن يوجه أيضاً التقيد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعد به تتشوف إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجنس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع (قوله ووعده للخير) أي عند الإطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف إيعادي الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقضي أي تطلب) أي من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب إليها مجاز عقلي من الاسناد إلى السبب إذ الطالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبهة الالفية بما قل تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق

هذا العلم بذلك ما روى أن
علياً رضي الله تعالى عنه لما
أشار على أبي الأسود
الديلي أن يضعه وعلمه
الاسم والفعل والحرف
وشياً من الأعراب قال
اغخ هذا النحوي أبا الأسود
(تقريب) هذه الالفية
للافهام (الأقصى) أي
الأبعد من المعاني (بلفظ
موجز) الباء بمعنى مع أي
تفعل ذلك مع وجارة اللفظ
أي اختصاره (وتبسط)
أي توسع (البذل) بالمعنى
أي العطاء وهو إشارة إلى
ما نمنحه لقارئها من كثرة
الفوائد (بوعده منجز) أي
موفى سر يعاين تنبيهه قال
الجوهري أو وعد عند
الإطلاق يكون للشر
ووعده للخير وأنشد
واني وإن أوعدته أو وعدته
لمخلف إيعادي ومنجز
موعدي
(وتقتضي) أي تطلب لما
اشغلت عليه من المحاسن

يشاء) محضاً (بغير مخط)
 نوبه (فائقة ألفية)
 امام العلامة أبي الحسن
 عبي (ابن معطي) بن عبد
 نور الزواوي الحنفي
 الملقب زين الدين سكن
 مشق طويلاً واشتغل
 عليه خلق كثير ثم سافر
 الى مصر ونصير بالجامع
 لعتيق لا قراء الادب الى
 ن توفي بالقاهرة في سلخ
 من القعدة سنة ثمان
 وعشرين وستمائة ودفن
 من الغد على شفير الخندق
 قرب تربة الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه ومولده
 سنة أربع وستين وخمسمائة
 تنبيهه يجوز في فائقة
 النصب على الحال من
 فاعل تقتضي والرفع خبراً
 لمبتدأ محذوف والجر متا
 لا لفية على حد وهذا كتاب
 أنزلناه مبارك في النعت
 بالمفرد بعد النعت بالجملة
 والغالب العكس وأوجبه
 بعضهم (وهو) أي ابن
 معطي (بسبق) الباء
 للسببية أي بسبب سبقه
 اي اي (حائز تفضيلاً) على
 (مستوجب) على (ثنائي
 الجيلا) عليه لما يستحقه
 السلف من ثناء الخلف
 وثنائي مصدر مضاف الى
 فاعله وهو الباء والجميل اما
 صفة للمصدر أو معمول
 له (والله يقضي) أي يحكم
 (جهات) جمع هبة وهي
 العطية

الاستعارة المكنية واثبات الطاب تخيل ويحتمل أنه أراد بالاقضاء الاستلزام على التجوز (قوله
 رضا) كسر وائه معاً كضم سين مخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفتح يفتح
 (قوله محضاً) كانه زاده عمهد القول به غير مخط يشوبه ليقع قوله بغير مخط يشوبه تفسير المحض وقوله
 يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضا والمراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله
 وتقتضي رضا لا يغني عن قوله بغير مخط والمخط تغير النفس واتقياضها لاخذ الثار والمراد منه في
 حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أي عالبة في الشرف وانما فائقها
 لانها من بحر واحد والقيه ابن معطي من بحر ين فان بعضهما من السريع وبعضهما من البحر ولا نها
 أكثر أحكاماً من ألفية ابن معطي (قوله الحنفي) في حواشي الشيخ يحيى أنه كان مالاً كياً وتفقه
 بالحزائر على أبي موسى الجزولي ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من القرب اه
 ويمكن أنه تخلف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد لقبته
 بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالطرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن
 العاص (قوله لا قراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علماً المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى
 الشامل لها (قوله في سلخ) أي آخر (قوله على شفير الخندق) أي حرف الخلع الذي حفره عمرو بن
 العاص بأمر عمرو بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلاً بالبحر المالح (قوله
 ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولد مصدر ميميا بمعنى الولادة
 أي كائن في سنة وربعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع
 النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت
 بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبتط لتقرب تقتضي (قوله خبر المبتدأ محذوف) أي والجملة حالية
 أو استثنائية (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كافي المستن (قوله وأوجبه
 بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الاية خبر مبتدأ محذوف اه
 وأحسن منه أن يجعله خبراً ثانياً لهذا (قوله بسبق) أي على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول
 اشارة الى أنه لم يحذف الفضل على المصدر لا بالسبق والجار والمجرور من نبط بكل من حار
 ومستوجب (قوله حائز تفضيلاً) أي فضلاً من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبني
 للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز المفضل بالفتح
 ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة في كل شيء بحسبه فعني حيازة التفضيل تعلقه به على وجه
 التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه
 عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال
 أي مستحق اه ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أي مثير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه
 السلف الخ) لا يظهر أنه علة المستوجب لتقديم المصدر فاعلته وهي السبق بناء على ارتباط قوله
 بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلة أي لكون السبق علة للاستيجاب لا يمكن لا يظهر
 التعليل الا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لا استحقاق السلف ثناء الخلف لكان
 أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثني ويمكن أن يجعل كلاماً
 على حذف المضاف (قوله اما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصف
 يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه محذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائناً عليه أو ثنائياً
 عليه لا بثنائي المذكور ولا استلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أي على أنه صفة
 للمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجليل أو على أنه مفعول به
 على التوسع باسقاط الحافظ والاول أولى لان الثاني معاً على الاصح (قوله أي يحكم)

أي عطيات (وافره) أي تامة (ولي وله في درجات الآخرة) الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات (١٩) من المراتب وقال أبو عبيدة

الدرج إلى أعلى والدرك
إلى أسفل والمراد مراتب
السعادة في الدار الآخرة
ولفظ الجملة خبر ومعناها
الطلب (تنبيه) وصف
هبات وهو جمع بوافرة
وهو مفرد لتأوله بجماعة
وان كان الأفصح وافرات
لان هبات جمع قلة والأفصح
في جمع القلة مما يعقل وفي
جمع العاقل مطلقا
المطابقة نحو الاجتماع
انكسرت ومكسرات
والهندسات والهندود
انطلقن ومنطلقان
والأفصح في جمع الكثرة
مما لا يعقل الا فراد نحو
الجدوع انكسرت
ومنكسرة (خاتمة) بدأ
بنفسه الحديث كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دعا بدأ بنفسه
رواه أبو داود وقال تعالى
حكاية عن نوح عليه
السلام رب اغفر لي ولوالدي
وعن موسى عليه السلام
رب اغفر لي ولأخي وكان
الأحسن أن يقول رجه
الله تعالى
والله يقضي بالرضا والرحمة
لي وله ولجميع الامم
لما عرفت ولان التعميم
مطلوب

الكلام وما يتألف منه
الاصل هذا باب شرح
الكلام وشرح ما يتألف
الكلام منه

القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كفي شرح المواقف ارادته
الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده
ايها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التجيزي فيرجع الى التقدير
(قوله أي عطيات) أي به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا للسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من
كلام الشارح (قوله أي تامة) افاد به أن وافرة اسم فاعل وفرا لازم لا المتعدي يقال وفرا الشيء يفر
وفورا أي تم وفرة أفره وفرا أي أتمته (قوله لي وله في درجات الآخرة) الطرفان صفتان لهبات
وخص درجات الآخرة بالذكر لانها الماهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى
بهادون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الاصل الصحيح ومهم من يكسر
على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي عليبة أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة
قوله البهض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح (قوله والمراد) أي من درجات
الآخرة وأشار به الى أن الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا
تصحح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة في الافراد حاصلة تأويله بقوله لتأوله بجماعة أي
وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معني (قوله وان كان الأفصح وافرات) أي محافظة على المطابقة
اللفظية والواو للعال وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الافراد لا يستعمله جمع
القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثره بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان
هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد
التفتازاني والداميني أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى
لجمع الكثرة فهم ما شتر كان في المبداء مختلفان في المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد
عشر فيكونان مختلفين في المبداء والمنتهى وعلى هذا يأتي استشكل القرافي الذي ذكر أن له عشرين
سنة بطلب جوابه ولم يجده وهو انه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجزاء وحقه باحد عشر
لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أوجب عنه بناء الاقارير على اعرف وأما
على ما مر عن السعد والداميني فلا مجاز ولا استشكل (قوله والأفصح في جمع القلة الخ) وجه ذلك
بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وما يتو بق جمع القلة لغير العاقل جبرا
للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع
الكثرة لغيره لانه لا انحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا
للقلة (قوله مما لا يعقل) أي من جوع مما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه
شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرر على ما رجوه في مذهبنا معاشر
الشافعية لم يقل وقوله عطفاه لي مجرورا للام واعما ذكره استنباسا (قوله لما عرفت) أي من
ارتكاب خلاف الأفصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سمعته عم في اللفظ دون الكتابة ويبقى
الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محتمل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا
على طالب كتابة البسملة والحمد لله والصلاة والسلام فتأمل

الكلام وما يتألف منه

أي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما
(قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لاشئ أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب
فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر اسمائها وحاصلها ثامنا
فالشرح مختلف والاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على أنه كما قال الروداني تقدير
معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط

على المعطوف أيضا عند عدم عاداته معه لان الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدرا مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضع غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الا أني وانصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لاهالك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً في قوله ما يتألف الكلام إشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المحذور لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملاً وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجمل كونه حكم العمدة فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما ينب عنه على القول الأول بل هو على القولين حال في مكانه مقدراً لمحو ظاهريه لم يقم مقامه شيء فجوز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) أي بالانضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة الى أن المصنف من مجتهدي النحاة (قوله أيها النحاة) أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفاً وها للتنبية والجملة نعت له على اللفظ ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعاً لضم لفظ أي فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في اعرابه ثم رأيت من بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الأصوات بصوت فيكون معناه فعل الشخص الأصوات ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفاً واحداً كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقاً الخ) تميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق محذوف أي محقق تحقيقاً أو مقدرة تقدير أو بمعنى محققاً أو مقدراً حال ويعلم من هذا التعميم أن لما هبة اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منه حقيقة لأنه في المقدرة مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض ليسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلظي به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت والتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقدير ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين في استقيم مثلاً ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أي تصوير معناه تقريراً وتدريباً أنت قال البعض وحيداً فليس في اضرب مثلاً الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظه فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة يكون ممكناً أحدهما أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجاءي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلاً ليس على ما ينبغي أفاده العصام (قوله المستتر) أي وجوباً وجوازاً فيما يظهر (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلاً وطبعاً مع أن المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لاذ كقيد زائد

اختصر للوضوح (كلامنا)
أيها النحاة (لفظ) أي صوت
مشتمل على بعض الحروف
تحقيقاً كريد أو تقدير
كالضمير المستتر (مفيد)
فائدة يحسن السكوت
عليها (كاستقيم) فانه لفظ
مفيد

على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد بصدق بما يفهم معنى ما لو لمفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عند السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر ليكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتقلا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الاولى زيادته في التعريف ايضا ثم حل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرجه (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتروك دخوله لتسميته كلاما في اللغة وغيره يفهم بوجهه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرجه به أمور اخسه وكان الاحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الاضافي (قوله والمركب الاسنادي المعلوم الخ) جرى في اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيديويه والراح خلافة كذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة بحسن السكوت عليه لانه على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا قصد بها المتكلم الكلام أو لا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظه حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدره حتى يرد أن اللفظ فعل اللافت والكلام التحويلي ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجرة النحاة معناه الاصل وهو الرمي مطلقا أو من الفهم فلا اشكال فتظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصل وهو الايجاد انما هو في مجرد اطلاق المصدر واردة المفعول (قوله أن يكون غشلا) أي فقط وعليه فهو خبر مبتدأ محذوف أي وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه غشلا وتقيما كما أشار اليه ابن الناطم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشيء ايراد الكافي ومجرورها مجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) أي والالفية خلاصة الكافية (قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مر كاو لا زردا لاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهرا وأما بالتركيب فلذلك كره بدله الاسناد المفسر كافي شرح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احدهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبةا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لاجزائه وان اقتضاء كلام ابن الحاجب وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا في

بالوضع فخرج باللفظ غيره
من الدوال مما ينطلق
عليه في اللغة كلام كالخط
والرمز والاشارة وبالمفيد
المفرد مخوزيد والمركب
الاضافي نحو غلام زيد
والمركب الاسنادي
المعلوم مدلوله ضرورة
كالنار حارة وغير المستقل
بكملة الشرط نحو ان قام
زيد وغير المقصود كالصادر
من الساهي والتائم
في تنبيهات في الاقل اللفظ
مصدر أريد به اسم المفعول
أي الملفوظ به كالخلق
بمعنى المخلوق الثاني
يجوز في قوله كاستقم
أن يكون تمثيلا وهو
الظاهر فانه اقتصر في شرح
الكافية على ذلك في حد
الكلام ولم يذكر التركيب
والقصد نظرا الى أن
الافادة تستلزمهما لكنه
في التسهيل صرح بهما
وزاد فقال الكلام ما تضمن

في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلية فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذوها
مضمرا كنسأوه طوائق الاهنداوعيسده أسرار الازيد ادخلت والا فلا اه وسياق لهذا مزيد
بحث (قوله من الكلام) أي الكلمات ومن تبعضية وهي ومجروها في موضع الحال من ضمير
تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احتراز من أن يصطلح اثنان على أن
يذكر أحدهما فعلا والا سرفاعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد
من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين انكالا على تصريح الآخر
بالاخرى فهو مقدم ما صرح به الا سرفاعلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد
الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الهمع (قوله لاخراج
نحو قام أبوه الخ) أي لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها
الجملة الخبرية والحالية والتعنية (قوله وهذا النصيب) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله
لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد
داخلان في مفهوم المفيد دلالة عليه ما تضمنه لا التزامية والتضمنية غير مهذورة في الحدود ولو
سلم أنها التزامية فمجرها انما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها
بل من الرسوم وقد ينزع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم
فان الامور والاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بارائها فليس لها مانع غير تلك
المفاهيم فتكون هي حدودا أفاده شيخ الاسلام في آخر بحث الكلمات من شرحه على
ايساغوجي نقلا عن الامام الرازي (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم
بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعني ابن الناظم (قوله تقيما للحد) أي من جهة الدلالة به
على أمرين يتصنفان باعتبارين في الكلام أي وغثيلا أيضا من جهة الايضاح به للمحدود لا غثيلا
فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في آخر كلامه فاكثري عن تقيم الحد بالتمثيل لان معناه أنه
اكتفى عن تقيم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتقيمه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع
مانع كونه تقيما وغثيلا وسماه ذلك والتزمت أن المراد تقيما للحد فقط والمنافاة مدفوعة بحمل
ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم غثيلا باعتبار
الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح
بأن في آخر كلام ابن الناظم ما ينافي ما أسداه اليه الشارح وان كان في أول كلامه ما يشير اليه
فتأمل وانظروا على كونه تقيما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعمت ثان للفظ وقول البعض هو في
موضع النعت ليفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد
ذلك ومجروها الكافي محذوف والتقدير كفاية استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم
نعتا للمفعول مفيد محذوف والاصل مفيد فائدة كفاية استقم فعليه بالانصاف (قوله انما بدأ
بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل
ولهذا بدأ بكثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد
الكلمات فلتألف الكلام منها والنسكان لا تتراحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى
واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالف) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد
أحدهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من
ذلك كقام جاء قاله اثنوا في أي وليس المراد بها اناسبهما في المعنى لتلايخج نحو الجرم ما كقول
(قوله الكلم مبتدأ الخ) أي كما يقتضيه قوله اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة
خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم في عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه

من الكلام اسنادا مفيدا
مقصودا لذاته فزاد لذاته
قال لاخراج نحو قام أبوه
من قولك جاء في الذي قام
أبوه وهذا النصيب أولى
لان الحدود لا تتم بدلالة
الالتزام ومن ثم جعل الشارح
قوله كاستقم تقيما للحد
الثالث انما بدأ بتعريف
الكلام لانه المقصود
بالذات اذ به يقع التفاهم
الرابع انما قال وما يتألف
منه ولم يقل وما يتركب
لان التأليف كما قبل
أخص اذ هو تركيب وزيادة
وهي وقوع الالف بين
الجزأين (واسم وفعل ثم
حرف الكلم) الكلم مبتدأ
خبره ما قبله أي الكلم
الذي يتألف منه الكلام
ينقسم باعتبار واحد
الى ثلاثة أنواع نوع الاسم
ونوع الفعل ونوع الحرف
فهو من تقسيم الكلي الى
جزئياته

الا في غير موضع وان كان قوله أي الكلم الذي تألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على
الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر
كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحد يحتمل أن المراد بواحد
مفردة الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزء ما صدق عليه وعلى كل
ففي عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحد لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار
مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحد لان جزاء فرد من أفراد الكلمة والانقسام
الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شي آخر انقسام
للآخر في الحقيقة فأتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح
على هذا الوجه نلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي قنبه ولك
أن نستغنى عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم
في كلامه معنى الكلمات وترجع الضمير في واحد الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على
الاستخدام لا بمعنى الكلمات والالانث الضمير في ضمير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي
الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم احواله الى تقدير (قوله
لان المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق الخ) قال بس الصدق في المفردات معنى
الحمل ويستعمل على فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في
فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر أي متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى
أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التي تتركب منها وتقسيم الكل الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك
لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تبين أقسامه والافاعباري (قوله ليس
مخصوصا بهذه الثلاثة) أي باحتمالها أي لتحقيقه دون اجتماعها بحوزة أبوه قائم والبناء داخله
على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أي وان كانت من نوع الاسم
فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في
الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تتركب من ثلاثة ألفاظ هائلة كلها أو بعضها
ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار تركبه من
مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل
الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الحرف في
قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والاف يمكن أن يقال لان لم أن ما لا يصلح
وكالاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله
أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لثلاثتهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما
حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقديره مضاف أي ذات صلاح أو تأويل
المصدر بام الفاعل أي صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل
اسم ان أي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذا الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها
ولانه في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى
تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة
لا ينحصر في الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر أو والفعل حيث قال من رجع الى
المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد
و يؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيدا ما وسياقي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول (قوله

لان المقسم وهو الكلمة
صادق على كل واحد من
الاقسام الثلاثة أعني
الاسم والفعل والحرف
وليس الكلم منقسما
اليها باعتبار ذاته لانه
لا جاز حيث أن يكون من
تقسيم الكل الى أجزائه
لان الكلم ليس مخصوصا
بهذه الثلاثة بل هو مقول
على كل ثلاث كلمات
فصاعدا ولا من تقسيم
الكل الى جزئياته وهو
ظاهر ودليل انحصار
الكلمة في الثلاثة أن
الكلمة اما أن تصلح ركنا
للإسناد أو لا الثاني الحرف
والاول اما أن يقبل الإسناد
بطرفه

أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر اصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقربة قوله والثاني الفعل (قوله الاول الاسم) أو رد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التي لا تنصرف وما لا يقع الاسم كاسماء الافعال وما لا يقع الاسم اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب آفاده في الاشياء (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الامن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماء خالفة والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية تألف) الاضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تألف وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والبناء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم المسزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التألف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتقده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الامن اسمين أو اسم وفعل وبوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قبل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراها وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لانه لا يبرز في تشبيه ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحوذا زيد) اعترض بأن الاولى نحوذا أحد لان التنوين حرف معنى ورد يمنع أنه حرف معنى لا سماعا على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوع النطق به وحده بنفسه أو مجرد ادفعه فلا ترد الصمائر المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لان الماضي على تقدير أن فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستئثار آفاده في التصريح وناقشه يس بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف بشرط وجوب الاستئثار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة الندائية فانه أي عند الجمهور ومن الثاني أي المركب من فعل واسم لان يانائية عن ادعوه وفعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لانها حتى يقال ان يازيد مركب من فعل واسمين لاس الثاني فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه هذا المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت اعلمه بشرط في الاكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة بحوزة أبوه قائم وان قام زيد قلت فلا يلزم عند المنادى من الاجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف افادة ادعوه على ذكر المدعوم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعواخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما ثابت يا من ادعوه بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا الألف لانه كلام مركب من حرف واسم لان

أو بطرف الاول الاسم
والثاني الفعل والصوبون
مجمعون على هذا الامن
لا يعتد بخلافه وقد
أرشد بتعريفه الى
كيفية تألف الكلام من
الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة
فأكثر على وجه تحصل
معه الفائدة المذكورة
لا مطلق الضم وأقل ما يكون
منه ذلك اسمان نحوذا
زيد وهيهات نجد أو فعل
واسم نحو واستقم وقام
زيد بشهادة الاستقراء
ولا نقض بالنداء فانه من
الثاني

ألا التي لتغني لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويجس دفعه عما قيل في يازيد (قوله ثم في قوله ثم حرف
 بمعنى الوار) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذ كر أقسامها
 وأحكامها مانصة الباب مبتدأ والثاني صفته وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب أتاحال من
 الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف وقد صرح ابن
 برهان بجوازه اتوسعهم في الظروف وأتاحال من المبتدأ على حدهما أجازة سيديه في قول الشاعر
 • لمية موحش اطل • اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس
 فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف
 فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس به مذور عنده
 وأما صفة للمبتدأ بأن يقدّر متعلقه معرفة أي الباب الثاني للكائن من الكتاب على القول بجواز
 حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما
 ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخي
 بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخي الرتبة من
 حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبة بينهم من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الاشعار الخ فيه أن ثم
 أدل على ذلك لان المتأخر ذكره قد يكون أشرف كما في آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة
 فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبة بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام
 (قوله أن الكلام اسم جنس على المختار) أي دلالاته وضعا على الماهية من حيث هي وللموقى اعتراض
 بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ
 فلا تغفل (قوله وقيل) جمع رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع
 رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافة وقوله والمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي
 صفة لا اسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع مادل على آحاده دلالة تكرار الواحد
 بالعطف واسم الجمع مادل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحدا له من لفظه كقوم
 ورهط وطائفة وجاعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد
 قلة أو كثرة كما وتراب والجمعي مادل على أكثر من اثنين وفرادى وبين واحد بالثاء غالبا كقهر
 وكلم قال اللغاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك منافى لكونه جمعي
 وجوابه ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي
 استعمالا قال الردي لئلا يمكن يلزم كونه مجازا دأعا والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال أنه مستعمل في
 الجنس في ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في
 زيدان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص حقيقة وإن كان بملاحظة
 خصوصه فمجازا فالاولى التزام لزوم المجاز ولا تلزم فيه اه وأقول الاولى أن يقال أنه غلب استعماله
 في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام
 الرضى على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار
 حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعي غير حاصرا إذ
 منه ما ليس جمعي ولا افراديا كما سدد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل
 لا يقال) أي الكلام لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أي يقال على الكثير
 والقليل) هذا بناء على أنه مادل على الماهية من حيث هي وأما على أنه مادل على الماهية بالوحدة
 الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير الا من آل مثلا ولذا ندخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا
 قاله يس (قوله يجوز في ضميره) أي الكلام لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان المحدث عنه الكلام ولان

• (تنبيه) • ثم في قوله ثم
 حرف بمعنى الوار اذ لا معنى
 للتراخي بين الاقسام ويكفي
 في الاشعار بالمخطاط درجة
 الحرف عن قسميه ترتيب
 الناظم لها في الذكرة على
 حسب ترتيبها في الشرف
 ووقوفه طرفا (واعلم) أن
 الكلام اسم جنس على المختار
 وقيل جمع وقيل اسم جمع
 وعلى الاول فالمختار أنه
 اسم جنس جمعي لانه لا يقال
 الاعلى ثلاث كلمات فأكثر
 سواء اتحد نوعها أو لم يتحد
 أفادت أم لم تفد وقيل
 لا يقال الاعلى مافوق
 العشرة وقيل افرادى أي
 يقال على الكثير والقليل
 كما وتراب وعلى الثاني
 فقيل جمع كثرة وقيل جمع
 قلة ويجرى هذا الخلاف
 في كل ما يفرق بينه وبين
 واحد بالثاء وعلى المختار
 يجوز في ضميره التانيث
 ملاحظة للجمعية
 والتذكير على الأصل
 وهو الاكثر نحو اليه يصعد
 الكلام الطيب يحرفون
 الكلام عن مواضعه وقد
 أنه ابن معطي في ألفيته
 فقال واحدا كلمة وذكره
 الناظم فقال

(واحد كلمة) وتطير كالم
وكلمة من المصنوعات
لبن ولبنه ومن المخلوقات
نبق ونبقة فاسم الجنس
الجمعي هو الذي يفرق
بينه وبين واحد
بالتاء غالباً بأن يكون
واحد بالتاء غالباً
والاحترار تعالماً جاء
منه على العكس من ذلك
أي يكون بالتاء إلا على
الجمعية وإذا تجرد منها
يكون للواحد نحوكم وكأنة
وقد يفرق بينه وبين
واحد بالتاء فهو روم
وروي وزنج وزنجي وحد
الكلمة قول مفرد وتطلق
في الاصطلاح مجازاً
على أحد جزأي العلم
المركب نحو امرئ القيس
فجمع وعهما كلمة حقيقة
وكل منهما كلمة مجازاً وفيها
ثلاث لغات كلمة على وزن
نبقة وتجمع على كلم
كنيق وكلمة على وزن سدره
وتجمع على كلم كسدر
وكلمة على وزن نمرة وتجمع
على كلم كمر وهذه اللغات
في كل ما كان على وزن
فعل ككبد وكشف فان
كان وسطه حرف حلق جاز
فيه لغة رابعة وهي اتباع
فاته لعينه في الكسر اسما
كان نحو فند أو فعلا نحو
شهد

من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كقنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره
الامر ان كبقروكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ووهط وواجب التأنيث كابل وخيل
وجائز الامر ان كركب كذا قال أو باب الحواشي وفي غالبه خلاف تذكرة ان شاء الله تعالى في باب
العدد (قوله واحد كلمة) قال سم أي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء
ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة الاصطلاح كامر (قوله ومن
المخلوقات) أي ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد ومنعته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس
الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحد كلمة اه وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف
لكون الكلم اسم جنس جميعاً حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه أنه تفريع
على قول الشارح سابقاً واختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحد كلمة لكن ما سيذكره
من انغلبة غير داخل في التفريع ولك أن تجعل الفاء فصحة أي إذا أردت معرفة اسم الجنس
الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كامر (قوله هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو
تحم مما فرق بينه وبين واحد بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاحرام
والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاحرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الأولوية
لأن الفرق لما كان أظهر في الاحرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والأفاهل اللغة متواطون
على أن مثل كسرنه وكسرنه في المعاني والاحرام مطلقاً فأداه الروداني فان قلت يرد على التخصيص
وان حمل على الأولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم وإذا فرقناكم بالبحر قلت أريد في الآية الأولى
أداة التكثير وانما أثبتني بالتخفيف اذالم ترد تلك الأداة وفي الثانية لما كان الماء جسمًا لطيفًا شفافًا
فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف (قوله والاحترار غالباً) أي الثانية وأما محترز غالباً الأولى فقد
ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودا (قوله قول) خبر عن
حدوث تطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الأصل
مصدر لا يبنى ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز في مثله انما يستقيم لو قال
الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتا في الكلمة للوحدة الراجعة
لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قوانين مفردين معاً فلا تنافي كاسم الجنس المدلول عليه
بال الداحلة على المحدود ووراد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة
وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء السبوتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب
المصنف وذهب الرضي الى أنها كلمات (قوله وتطابق في الاصطلاح مجازاً) وكذا في اللغة وخص
الاصطلاح بالذكرة لانه أهم لان وضع الكتاب لبيان فسط قول البعض الصواب اسقاط قوله في
الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره
الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم
اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن
تفسيره مما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح
باصطلاح (قوله وتجمع) أي جمع الغوي بالاصطلاح لا ينافي ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي
لاجمع (قوله كسدر) أي يسكون الدال وأما بقضها كغيب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع
أيصاع على سدور وسدرات يسكون الدال وكسرهما للاتباع وفتحها للتخفيف كافي القاموس وغيره
(قوله في كل ما كان على وزن فعل) أي من الاسماء فقط كما يشعر به التثنية وقوله فان كان وسطه
أي وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جازية لغة
رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة قياساً على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان

(والقول) وهو على
الصحيح لفظ دال على معنى
(عم) الكلام والكلم
والكلمة عموما مطلقا
فكل كلام أو كلم أو كلمة
قول ولا عكس أما كونه
أعم من الكلام فلا إطلاقه
على المفيد وغيره والكلام
مختص بالمفيد وأما كونه
أعم من الكلام فلا إطلاقه
على المفرد وعلى المركب
من كلمتين وعلى المركب
من أكثر والكلم مختص
بهذا الثالث وأما كونه
أعم من الكلمة فلا إطلاقه
على المركب والمفرد وهي
مختصة بالمفرد وقيل
القول عبارة عن اللفظ
المركب المفيد فيكون
مرادف للكلام وقيل هو
عبارة عن المركب خاصة
مفيدا كان أو غير مفيد
فيكون أعم مطلقا من
الكلام والكلم ومباينا
للكلمة وقد بان لك أن
الكلام والكلم بينهما
عموم وخصوص من وجه
فالكلام أعم من جهة
التركيب وأخص من جهة
الافادة والكلم بالعكس
فيتمتعان في الصدق في
نحو زيد أبوه قائم وينفرد
الكلام في نحو قام زيد
وينفرد الكلم في نحو ان
قام زيد (تنبيه) قد
عرفت أن القول على
الصحيح أخص من اللفظ
مطلقا

وفلا قسمية اللفظ الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض بل بالنسبة
إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا قال السعد في شرح نصريف العزى في نحو نعم وشهد
أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات
بارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح في باب نعم
يئس فان لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حاقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه أو
تكونها تخفيفا (قوله والقول) أي المقول (قوله على الصحيح) مقابلة أربعة أقوال ذكرها الشارح
بناها يأتي قولين والثالث أنه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع
الخواص (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لأنها مفروضة بالفعل
النسبة لغيره تعالى والحكمي كالصغير المستتر والمراد بالمال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل
أو النوعي كالمركات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في
تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى
المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أي عم كلام من
الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها وهو غلام
زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأوفكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله
أما كونه الخ وحل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه إلى تكلف وقرره على
وجه استفاد منه ما استفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفته ضرورة من كونه عم كلام
منها وراد بشعوله نحو غلام زيد لعله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر
فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثله جعله
أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفته ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من
الالفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشرع يجب تخفيفه لتلايقسده الورن (قوله ولا عكس) أي
بالمعنى اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله
سابقا بل هو مقبول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على
الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة فسقط ما قلناه البعض عن البهوت وأقره من اعتراضه
بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهرا اعرب الكلم مبتدأ خبر ما بعده لانه
حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ
خبره ما قبله كما شئى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل
والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه
الاصطلاحي غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يبين بتعريفهما لا
بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية
على اعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما شئى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا
الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص
من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص (في فائدة) قال ابن جماعة لا بد في
الذين بينهما عموم وجه من معرفة أمور معروضة وعارضة وثلاث مصادقات ومادة ومتعلق
وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص
والمصادقات الثلاث مصادقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق
بالصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ
الظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) احذر

بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المتقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكمه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبع الشئنا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم (قوله فكان من حقه) أي القول أي مما يستحقه أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الأولوية والأخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أي إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصبر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي وقال الفاعكهي يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قديم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أي جملة كلام قديم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بها هنا معناه دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ كلمة إلى آخره وجئت شذفا قاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمر ومثلا فكانت قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قديم فصح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أي بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعات لانفسها تبعاً لوضعها للمعاني لا قصد احتج بصير به اللفظ مشتركاً فتتوینها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شئنا السيد علمية جنسية كما هو ظني (قوله يطلق لغة) أي اطلاقاً مجازياً كما في التصريح وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فأنقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الانسية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي تقييده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) آل الجنس (قوله كلمة ليسد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل أنه لم يقل شعراً منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عرفت في الاسلام دهره وكان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد أنشدني شيئاً من شعرك فقال ما كنت لا أقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم نفسه • والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتني أجلى • حتى اكتسبت من الاسلام سرباً لا

(قوله)

فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كالفعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ ولعله اغبا عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قديم) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه توهمها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة إلى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها إشارة إلى رب ارجعون لعل يعمل صالحاً فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

(قوله الأكل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جاز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو • وكل نعيم لا محالة زائل • واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لاجنه أولاد واهلها وبان المراد جاز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لثم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لاجيلة (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور من باب الخ أي فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء من يداختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز اطلاق البس أو الاصبع على الربيعة والأمم هنا ليس كذلك قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما عدا جزء عام لان الكلمة ثم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط به بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيعة القوم) كذا في بعض النسخ بالوحدة فخصبة ساكنة فهمز وفي بعضها باهمزة والخصبة المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزاءه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن ابن أوس في ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم • فلما استدساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي • فلما قال قافية هجاني

واستد بالسين المهملة أي قوى كافي شيخ الإسلام (قوله وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من أمراض الالفية التي لا دواء لها وقد أطلال سم في دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان إهماله يؤهم انتفاءه فبتأكد التنبيه عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي يصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرة في نفسه وان كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الاتي ليصح الحل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدّم مضاف في الخبر أي ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفاءها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وان انعكاسه حذا كان أو رسمه الا عند من جوزا التعريف بالاسم أو الاخص (قوله لشرفه) أي لوقرعه محكما عليه وبه ولانه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو على ان الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعرفه بالكسرة التي يحدتها عامل الجرفيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجرا ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوي تفسير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام بالأحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبير لم يتوارد على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجع التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميّات ونحوها يستدل على أهميتها بحرف الجر لا بالجر اعدام ظهوره فيها ولا يرد عليه فهو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف يجري على الصحيح أن يامل الجر هو المضاف ولم يقل

الأكل شيء ما خلا الله باطل
وهو من باب تسمية الشيء
باسم بعضه كتسميتهم
ربيعة القوم عينا والبيت
من الشعر قافية وقد
يسمون القصيدة قافية
لاشتمالها عليها وهو مجاز
مهمل في عرف النحاة
• (تنبيه) • قد في قوله قد
يؤم للتقبل ومراده
التقبل النسبي أي
استعمال الكلمة في الجمل
قليل بالنسبة إلى
استعمالها في المفرد لا قليل
في نفسه فانه كثير وهذا
شروع في العلامات التي
يمتاز بها كل من الاسم
والفعل والحرف عن أخويه
وبدأ بالاسم لشرفه فقال
(بالجر) ويرادفه الخفض
قال في شرح الكافية وهو
أولى من التعبير بحرف
الجر لتناوله الجر بالحرف
والإضافة (والتنوين)

وهو في الاصل مصدر نونت
 أي أدخلت نونا ثم غلب
 حتى صار اسماء النون تلحق
 الآخر لفظا لا خطا لغير
 نو كيد فقيده لا خطا فصل
 مخرج للنون في نحو ضيفن
 اسم للطبسي وهو الذي
 يجي مع الضيف متطفلا
 والنون اللاحقة للقوافي
 المطلقة أي التي آخرها
 حرف مد عوضا عن مدة
 الاطلاق في لغة تميم وقيس
 كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتابن
 وقول ان أصبت لقد أصابن
 الاصل العتابا وأصابا وقوله
 أفدا الترحل غير أن ركابنا
 لما نزل برحالنا وكان قد ن
 الاصل قدى ويسمى
 تنوين الترخم على حذف
 مضاف أي قطع الترخم لأن
 الترخم مد الصوت بمدة

والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل
 والمجاورة والتوهم لتدبرتها (قوله وهو في الاصل) أي اللغة (قوله أي أدخلت نونا) أي أو صوت
 فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصار
 والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كل وغلب
 استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة
 لأن ادخال النون اذهى مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين
 فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتي بك عن
 الورداني وقوله لفظا قال بس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا أي لأن الكتابة مبينة على
 الابتداء والوقف وهو بسقط وقفارفعوا وجرأولما ثبت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت
 الالف والمراد بالحق خطأ المنقح لخطوها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في
 الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لأن عوضها هو الالف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغير نو كيد
 مستدركا لخروج نون لنسفعاجيتنذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها
 تكتب ألفا في الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنويننا ولوراد قيد الزيادة في التعريف كغيره
 لمخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لأنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحق الآخر كذا في الورداني (قوله
 مخرج للنون) أي الأولى المتحركة المريدة في آخر ضيف وأخرجها الورداني بقيد تلحق الآخر نظرا
 الى أنها آخر ضيفن لأنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كقوله
 مما قدمته ولحقت آخره للاطمان بجعفر وأما الثانية فتشوين (قوله في نحو ضيفن) كرعش
 للمرتعش البد (قوله مع الصيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز
 ضيف وضيفة وضيفان وأضيف والأول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفحكون قاله اللطفي
 (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان قول
 الخليل بأنها من المتحرلات قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الأخيرة
 واعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعراب المصروع أيضا وبأن المراد آخر القوافي
 وآخرها مدة والتنوين بدل منها لأنه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد بالقوافي ما يشبه
 الأعراب المصروعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد
 آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الورداني ولا يرد عليه ما اذا وصل
 الروي بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا
 كان الروي مدة أصلية فإن الظاهر حيث حذفها والاثبات بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا
 لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لأجله عاملة اللاحقة وعليه والعوض
 بمعنى التوويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة
 التصريح في لغة تميم أكثرهم أوجيعهم وكثير من قيس وأما في لغة الجاهليين فلا تلحق (قوله كقوله)
 أي الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه بكسر هاء النابغة فيما بعده (قوله عاذل)
 منادى مرخم وأصبت بضم التاء كافي التصريح وهو الأقرب وبكسر هاء كافي الشغنى أي ان أردت
 النطق بالصواب بدل اللوم وجلة لقد أصاب من قول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قول
 (قوله أفدا) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم ومعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة
 راحلة ولا واحدة لها من لفظها كافي الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرجال جميع رجل
 وهو المسكن وكان قد أي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالة لم تزل بالفعل
 مع عز مناعلي الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لأن الترخم يحصل بالنون نفسها

لأنها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترخيم خصوص مد الصوت
 بمدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه
 المقصودة (قوله أحوار الخ) حار منادى مرخم حارث وخبر بفتح فكسر أي مخور أي مستور العقل
 مغلوبه ويعدو بسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض
 ككونها زائدة على مذهب الاختفاء والكوفيين ما يأترون ما مصدرية أي انتماره لا أمر غير
 رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين العالي بالكسرة كما في صه
 ويومئذوا اختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل فون التوكيد الحقيقية قال الموضح وسمعت
 بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه
 اهـ ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل طوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل (قوله
 وقائم) أي ورب مكان قائم والقائم المظلم والاعماق جمع عرق بفتح العين وضوءها ما بعد من أطراف
 المقازة مستعار من عمق البئر والحاوي الخالي والمخرق الممر الواسع لأن المار يخرقه أي يقطعه
 وخبر مجرور ورب محذوف أي قطعه (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج
 وجواب الشرط الأول محذوف تقديره رضين به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان
 فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة
 وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليل الانحراج قبلا لخطأ هاتين النونين وجعل قوله كما
 زبدت الخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوة التعليل لانحراجه نور ضيف انجحه عليه أنه كان الصواب
 حيثئذ أن يقول فان هاتين النونين ملحقا خطأ كما لحقت نون ضيفن خطأ لان القيد المذكور في
 التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطأ لا قولنا وقفا والمناسب أن يكون تقريرا على الشواهد
 المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي فيكون قوله
 كما زبدت الخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي
 بعدها أعني قوله وليست الخ عن قوله ويسمى التنوين العالي الخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا
 بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين النونين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين مع باقي أن الله ما ميني
 نقل عن الزمخشري أن تنوين الترخيم لا يؤتى به وقفا (قوله وليست من أنواع التنوين حقيقة) ذكره
 مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوت ما في
 الخط لان تعليل خروجهما بغير ثبوت ما في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في
 آخر البيت كالخزم بمجتنبين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب)
 لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلوغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب
 القاموس له أو أن التنوين العالي ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلاف في
 فائدته فقيس الترخيم فلا يصح أن يكون قسما للتنوين الترخيم وهذا انما يتجه على القول الثاني الذي لم
 يجزه عليه الشارح في قولهم تنوين الترخيم وقيل الايدان بالوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن
 أو اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أي
 بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله ومن هذا يعلم
 ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ
 نون الخط) وهي نون التوكيد الحقيقية التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من ردها ألقا لونا
 أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطأ كما خرج به التي قبلها ضمة
 أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الإسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها
 الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية

تجانس الروي ومخرج
 أيضا للنون اللاحقة
 للقوافي المقيدة وهي التي
 رويها ساكن غير مد كقوله
 أحار بن عمرو كما في خور
 ويعدو على المرء ما يأترون
 الأصل خرو يا عمرو وقوله
 وقائم الاعماق حاوي المخرق
 الأصل المخرق وقوله
 قالت بنات العم ياسلمى واس
 كان فقيرا معدا ما قالت وان
 فان هاتين النونين زيدت في
 الوقف كما زيدت نون ضيفن
 في الوصل والوقف وليست
 من أنواع التنوين حقيقة
 لثبوتها مع ال و في الفعل
 والحرف وفي الخط والوقف
 وحذفها ما في الوصل
 ويسمى التنوين العالي
 زاده الاختفاء وسماه بذلك
 لان الغلو الزيادة وهو
 زيادة على الوزن وزعم
 ابن الحاجب انه انما سمى
 غاليا لقلته وقد عرفت أن
 اطلاق اسم التنوين على
 هذين مجاز فلا يرد أن على
 الناظم وقيد لغير توكيد
 فصل آخر مخرج لنون
 التوكيد الثابتة في اللفظ
 دون الخط نحول نسفعا
 وهذا التعريف منطبق
 على أنواع التنوين وهي
 أربعة الأول

كتنوين عاقلة علم امر آة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله
 • ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • وكتنوين المنادى المضموم في قوله • سلام الله يا مطر عليها •
 وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قوم كتنوين هؤلاء ~~كتنوين~~ كثير اللفظ وتنوين المناسبة ككافي قراءة
 بعضهم سلاسل مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكن زاعما في القسم الأول أن تنوينه
 لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدهما بقى على كونه تنوين صرف وردّه الدماميني بأنه
 ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان ما نعتان من
 الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيد بالانصب
 حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة اعراب وزاعما في النوع
 الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف وردّه الدماميني بأن تنوين الصرف هو
 التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه
 مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة
 لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غاية أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة والتحقيق أنه ليس تنوين
 صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف
 ويريدون به ما هراهم من تنوين الأمكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة
 لما أباحت التنوين أباحت الأعراب ويردّ بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الأعراب بل إلى مجرد
 التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى المدلول وكذا يقال فيما بعد
 وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين
 الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكن) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية
 أو المراد بالتمكن التمكن (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل
 برجل ردّا على من زعم أن تنوين المنكر للتشكيك فقد ردّ بانه لو كان كذلك لزال بزوال التشكيك
 حيث معنى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التشكيك زال وخلفه تنوين التمكن ولا يخفى
 تعذّره وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكن لكون الاسم منصرفا والتشكيك لكونه موضوعا
 لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت
 التنوين مع الياء في النصب (قوله لأنه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول (قوله أي أنه)
 بيان للشدة (قوله فينني) منصوب بان مضمرة وجوابا عنفاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض
 المبنيات) يعني العلم المختوم بوجه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سمعا كما في التصريح ولم يعين
 البعض بصريح العبارة أن كالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها
 ليس للتشكيك (قوله تقول سيمويه بغير تنوين إذا أردت معنا) أي فهو حيث لمعرفة بالعلمية (قوله
 واية بغير تنوين إذا استردت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل
 المعترف بالعهودية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر
 وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات اه وقوله أي الحديث المعهود
 المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث
 كما عبر به غيره وقال محشبه الروداني قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم لفظ الفعل
 لا المعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسما لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم اه أي علم
 نخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدّد بتعدّد اللفظ والتعدّد بتعدّد مدقّق فلسفي
 لا يعتبره أرباب العربية وعبرة الشارح صالحة لجلها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر من
 علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالتين اسم لفظ مخصوص كما مر فكيف جعل

تنوين الأمكنية ويقال له
 تنوين التمكن وتنوين
 التمكن كرجل وقاض معنى
 بذلك لأنه لحق الاسم ليدل
 على شدة تمكنه في باب
 الاسمية أي أنه لم يشبه
 الحرف فينبني ولا الفعل
 فيمنع من الصرف والثاني
 تنوين التشكيك وهو
 اللاحق لبعض المبنيات
 في حالة تشكيكه ليدل على
 التشكيك تقول سيمويه بغير
 تنوين إذا أردت معنا
 واية بغير تنوين إذا استردت
 مخاطبك من حديث معين

مخذفت الجملة وعوض
عنها التنوين وكسرت اذ
لالتقاء الساكنين كما
كسرت صه ومه عند
تنوينهما وزعم الاخفش
أن اذ مجرورة بالاضافة
وأن كسرتها كسرة اعراب
ورد على لازمتها البناء لشبهها
بالحرف في الوضع وفي
الاقتدار دائما الى الجملة
وبأنها كسرت حيث لا شيء
يقضي الجرف في قوله
نيتك عن طلابك أم عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح
قيل ومن تنوين العوض
ما هو عوض عن كلمة وهو
تنوين كل وبعض عوضا عما
يضافان اليه ذكره الناطم
والرابع تنوين المقابلة
وهو الا لاحق لخواصها
مما جمع بألف وتاء مهي
بذلك لانه في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم في
نحو مسلمين وليس بتنوين
الامكنية خلافا للرعي
لثبوته فيما لا ينصرف منه
وهو ما مهي به مؤنث
كاذرع لقريبة ولا
تنوين تنكير لثبوته مع
المعربات ولا تنوين عوض
وهو ظاهر وما قيل انه
عوض عن الفحة نصبا
مردود بأن الكسرة قد
عوضت عنها

وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذ في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك
تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم (قوله مخذفت
الجملة) أي جواز الاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها
ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد على لازمتها البناء) أي على
السكون وفيه أن ملازمتها البناء هي دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى
أن يحدفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها البناء (قوله
في قوله نيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حيث لم يحدف المضاف وبقي الجرف كافي قراءة
بعضهم والله يريد الاخرة أي ثواب الاخرة أفاده في المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه
وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلبة بعافية
حال من الكاف الاولى أو الثانية أي حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى
بعافية قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على أنه باقيا وقد رأينا بالاقاف في صحاح الجوهري في
باب الدال المعجمة وعليه في عافية متعلق بنيتك أي بذكر عافية هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين
العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصريح من أن التحقيق أن تنوينها تنوين تمكين قال بعضهم ولا
مخالفة بين القولين فتشوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك ولأنه يمكن لأن مدخوله معرب
منصرف ومثلهما أي (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم) قال في التصریح قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في
الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قامة مقام
التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء
قد لا يكون في واحدة تنوين كافي فاطمات الا أن يجعل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتقديري
ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبة بل هو
أخط من السقوط مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون أقوى وأجل بسبب حركتها وما نقله
الاسقاطي عن اليبضادي في قوله تعالى فاذا أنقضتم من عرفات من أن آل تدخل في عافية تنوين
المقابلة زيفه حواشيه (قوله للرعي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كافي يحيى على المراد
(قوله وهو ما مهي به مؤنث) لاجتماع ما نهي الصرف فيه وهما العلية والتأنيث وتنوين التمكين
لا يجمع العلتين ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلية فلا يعتبر بالاجتماع
المذكور كما أن من يجمع التنوين ويجره بالفحة ينظر الى ما بعده من ينعى ويجره بالكسرة
ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفحة لم يوجد حالة
الرفع والجرح (فائدة) قال في المغنى يحدف التنوين لزوما لدخول ال وللاضافة ولشبهها نحو لا مال
زيد اذ قدر الجار والمجرور وصفة والخبر محذوفان قدر خبر الخذف التنوين للبناء وان قدرت اللام
مقدمة والخبر محذوف فهو للاضافة ولما نعت الصرف والوقوف في غير النصب أمافيه في بدل ألقا على
اللغة المشورة وللانصال بالضمير فهو ضارب بل فمن قال انه غير مضاف ولا يكون الاسم علما
موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة • فضرورة ويحدف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله
• فالأفيتة خير مستعيب • ولذا كراه الله الا قليلا وانما أثر ذلك على حذفه للاضافة لتمام
المتعاطفات في تعين التنكير لاحتمال ذاك الماضي فتفيدة اضافته التعريف وفري قل هو الله أحد
الله الصمد بترك تنوين أحد لتمام الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين
سابق ونصب النهار ايماء لما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اهـ بياض والاصل في

فمحيوكم لسا كن يليه الكسر ومن العرب من يضعه اذ اول السا كن ضم لازم فهو هذا زيد اخرج
اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنتك مع (قوله والنسدا) قال في المصباح النداء
الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر
في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور والمدود مصدر قياسي وغيره مما عي
لان قياس مصدر فاعل كذا في الفعل والمفاعلة ووجه الورد في لغة الضم والمد بأنه لما انتفت
المشاركة في نداء كمالا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية
للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ
ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أي طلب
اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما اذ كر لا بدخول حرف النداء
الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسد أي لم يضع
رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها مجرد التنبيه)
أي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ
يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذ كر بعد أداة التنبيه لفظا
أسلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره يا هؤلاء) أي في الا تسين وأما في البيت
فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا
يا سلمى) تقدير المنادى يا هذه وهي قبل ترخيم مية للضرورة وقيل ي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى
معنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير
المستثناة كافي شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع
وهمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائي وهمزة وصل زائدة معتد بها
في الوضع كالأعداد همزة نحو استمع حيث لا يذ كر باعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على
الثاني التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها
فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم في لغة طيبي) يمكن جعل في الاولى
بدلية كالبا في أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفي الثانية ظرفية أي ويقال بدل آل أم
في لغة طيبي فلم يلزم تعلق حرف جر بلفظ واحد بمعنى واحد بما مل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول
كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ
أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي (قوله وسيا في الكلام على الموصولة)
حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والنظام يجوز دخولها
على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أي الماضي كافي التصريح
(قوله لندرتها) أي والنادر كالأدم (قوله ومسنند أي محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة
يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الا أكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب
آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف
جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه
وهو أعني مسماها المذكور وهو المحكوم عليه في الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ
الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر معين ينافي الاخبار
عن الاقل بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد
المعنوي لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المأمور عن السعد التفتازاني أن الالفاظ
موضوعة لانفسها توضع المعانيها كما صرح تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها اللفظ

(والنداء) وهو الدعاء بيا
أو احدى اخواتها فلا
يرد نحو يا ليت قومي
يعلمون يارب ساربات
ما توسد ألا يا اسجدوا في
قراءة الكسائي تخلف
الدعاء عن يا فانها مجرد
التنبيه وقبل انها النداء
من المنادى محذوف تقديره
يا هؤلاء وهو مقيس في الامر
كالاتية وفي الدعاء كقوله
ألا يا سلمى يا دارمي على
البلي (وأل) معرفة كانت
كالفرس والغلام أو زائدة
كالحرث وطبت النفس
ويقال فيها أم في لغة طيبي
ومنه ليس من اميرامصيام
في مسفرو سيا في الكلام
على الموصولة وتسقني
الاستفهامية قام تدخل
على الفعل نحو أل فعلت
بمعنى هل فعلت حكاه قطرب
واغما لم يستثنها لندرتها
(ومسنند) أي محكوم به
من اسم أو فعل أو جملة نحو
أنت قائم وقت وانا نحن
زلنا الذكر (تنبيه) جل
الشارح لفظ مسند في
النظم

كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور وتسميته بالثاني (قاعدة) اذا اسندت الى الاسم
 مراد امنه لفظه وكان لفظه مبنيا جازك ان تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول
 ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما
 في على حرف سر واذا كان ثانيا الكلمة الثانية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولوت وفي
 في في وفي ماما بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف هوزة لا متناع اجتماع الفين وجازك ان
 تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدر اذ منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا
 يبعد اذا كان لفظه حرفا ان يبنى للشبه اللفظي بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدما مبنى التفصيل بين
 حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه
 فيه ضعف ثانيا مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسبأ في مزيد كلام في هذا المقام في بابي الحكاية
 والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل
 منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول كسند تأتي مصدر ا مبيلا لا فعل
 كاسند كما تأتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهذا جعل مسندا من أول الامر مصدر او استغنى
 عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صاته) أي الجار والمجرور والمتعلقين به وهما اليه واحتاج
 الى تقديرها لان الاسناد يقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشارك فيه الفعل اذ كل منهما
 يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أي التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على
 التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده ركريا بان الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا
 حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام في الاسم معنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى
 تقدير مسلة التمييز وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفي حذف متعلق
 مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أي على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل
 يجوز بشرط كون المسند قليلا واقترا به عاقل نحو طهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بداهم
 من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه وهو على الأول مؤول بأن في بداهم ايعود على البداء المفهوم
 من الفعل وليسبحنه معمول لقول محذوف أي قالوا ليسبحنه وقيل بشرط ذلك وكون المتعلق
 استفهاما ويأتي بسطه في باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدي) تصغير معدي منسوب الى معديس
 عدنان وانما خففت الدال استقالا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له
 صيت في الناس لكنه محقر المنظر (قوله محذوف أن) أي ورفع الفعل قال الشنخي وحذف أن مع
 رفع الفعل ليس قياسا على المختار اه وجزم الروداني بأنه قياسي وأما رواية نصبه فعلى اضمارها
 لان المصدر في قوة المذكر بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها في مثل ذلك شاذ كما
 ستعرفه في باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله
 رعوام طيبة الكذب) أي مطيبة الطماكي قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذي يحكيه على
 ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطيبة الكاذب الى حكاية القول الكذب الذي يحكيه أي كالمطيبة
 في التوصل الى المقصود ويروي مظنة بالطاء المثالة والنون (قوله اسم للفظ) أي علم تسمى للفظ
 الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في سرت من البصرة
 وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أي تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فهو
 من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه في
 اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كاش للاسم ومنها أن يكون الخبر
 الجملة وللأسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز
 وللأسم متعلق بحصل وأصلها أرباب الحواشي الى سبعين وجهها أو أكثر وفي كثير منها نظر بعلم

صلى اسناد فقال
 ومسند أي اسناد اليه
 وأقام اسم المفعول مقام
 المصدر وحذف صاته
 اعتمادا على التوقيف ولا
 حاجة الى هذا التكلف
 فان تركه على ظاهره كاف
 أي من علامات اسمية
 الكلمة أن يوجد معها
 مسند فتكون هي مسندا
 اليها ولا يسند الا الى
 الاسم وأما تسمع بالمعيدي
 خير من أن تراه فتسمع
 ونسبك مع أن المحذوفة
 بمصدر والاصل أن تسمع
 أي سماعتك محذفت أن
 وحسن حذفها وجودها
 في أن تراه وقدرى أن
 تسمع على الاصل وأما
 قولهم زعموا مطيبة الكذب
 فعلى ارادة اللفظ مثل من
 حرف جر وضرب فعمل
 ماض فكل من زعموا
 ومن ضرب اسم للفظ
 مبتدأ وما بعده خبر
 (للاسم تمييز) عن قسيه
 (حاصل) تمييز مبتدأ
 والجملة بعده صفة له وللأسم
 خبر وبالجر متعلق بحصل
 وقدم معمول الصفة على
 الموصوف

تأمل فيما كتبوه (قوله المنوع) صفة للمفعول الصفة فثابت فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله
وصوف وان أو همه كلام البعض على حذف مضاف أي المنوع تقدمة لان الصفة متأخرة في
رتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن المنوع صفة له وصوف
ثابت فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أي المنوع تقديم مفعول
فعله عليه وفي هذا تكاف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبي وأحسن
نهما جعل المنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم المنوع (قوله مخبر عنه في المعنى)
زيد في مرتبة زيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه مجرور به وعلى الثاني بأن له
بلا ما وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجرب بالتمييز بالأخبار عنه لوضوح الجرب في المجرور بخلاف كونه
مخبر عنه (قوله معانيه الأربعة) أي الحكم الأربعة لأنواعه الأربعة وهي دلالة على إمكانية
الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للثبوت في جمع المذكر السالم وكونه
موضعا لإضافة على تقدير مضاف أو هي لادني ملائمة وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها
موضوعة مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأني في غير الاسم) أما الدلالة على إمكانية الاسم
بالدلالة على تنكيره فظاهران وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للثبوت في جمع المذكر السالم
بأن الفعل والحرف لا يجتمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ما ذاك وأما كونه
موضعا فلأن العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف إليه
بالمضاف لا يكون إلا اسما أو عن حرف فالحرف المعقوص عنه عما هو آخر الاسم المنوع من
الحرف (قوله فلان المنادي مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه
والجمهور وقالوا المنادي مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة
بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيوطي على المعنى أن بعضهم ذهب إلى أن
أشرف النداء أسماء أفعال فجملة لصحير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما) أورد عليه
أمران الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بطلاق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام
بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة وبحيث فيه سم بأنه ان أراد
بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليه لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كونه
مدلولها مطلوبوا قبالة في ادراك المبتدئ أياد دون المفعولية تطرظا هـ الثاني أن المفعول به قد
يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بانهم مفرد في المعنى لأن المعنى
أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ما سنقله أن التحقيق أن الخبر في
نحو نطق الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير
متجه (قوله وهو لا يكون إلا للاسم) لا يتوضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل
(قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص
التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر المألوم وإرادة
اللازم على طريق الحكاية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا فاعلى ونون أقبلن وقوله نحو
الخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفصح ولعله أثر الاعرف وهو ضمير المتكلم
والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صفة غير المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على
من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومضرت ومامت وبهذا علم أنه ليس
المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم
الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بانه بالاسم المسند إليه فعل
ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو مضرت ومامت وعلم أيضا

المنوع اختيارا للضرورة
وسهلها كونه جارا
ومجرورا وإنما ميزت
هذه الخمسة الاسم لأنها
خواص له أما الجرف فلان
المجرور مخبر عنه في المعنى
ولا يخبر إلا عن الاسم وأما
التنوين فلان معانيه
الأربعة لا تتأني في غير
الاسم وأما النداء فلان
المسند مفعول به والمفعول
به لا يكون إلا اسما وأما
أل فلان أصل معاها
التعريف وهو لا يكون إلا
للأسم وأما المسند فلان
المسند إليه لا يكون إلا
اسما (تنبيه) لا يشترط
لتمييز هذه العلامات
وجودها بالفعل بل يكفي
أن يكون في الكلمة
صلاحية لقبولها (بتا)
الفاعل متكلم كان نحو
(فعلت) بضم التاء أو مخاطبا
نحو تباركت يا الله بفصحها
أو مخاطبة نحو تباركت يا هند
بكسرهما

(و) تاء التانيث الساكنة
أصله نحو (أت) هند والاحترار بالاصالة
عن الحركة العارضة
نحو قالت أمة بنقل ضمة
الهمزة الى التاء وقالت
امرأة العزيز بكسر التاء
لاتقاء الساكنين وقالتا
بفتحها لذلك أماتا، التانيث
المتحركة أصالة فلا تختص
بأنفعل بل ان كانت حركتها
اعرابا اختصت بالاسم
نحو فاطمة وقائمة وان كانت
غير اعراب فلا تختص
بالفعل بل تكون في
الاسم نحو لا حول ولا قوة
الا بالله وفي الفعل نحو هند
تقوم وفي الحرف نحو رب
وتمت وبهاتين علامتين
وهما تاء الفاعل وتاء
التانيث الساكنة رد
على من زعم من البصريين
كالفارسي حريفة ليس
وعلى من زعم من الكوفيين
حريفة عسي وبالثانية رد
على من زعم من الكوفيين
كالقراء اسمية نعم وبش
بنييه اشتراكا انما ان
في لحاق ليس وعسي
وانفردت الساكنة بنعم
وبش وانفردت تاء
الفاعل بتبارك هكذا مشى
عليه الناظم فانه قال في
شرح الكافية وقد انفردت
بعسي تاء التانيث بلحاقها

سقوط اعتراض جماعة كالبحر بدخول التاء في نحو ما قام الا أنت لانهما ليست دالة بالمطابقة على
نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي أنه لم يدخل التاء اللاحقة وليس
حتى ينهض ماسياتي من رذعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه
الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك
المصنف في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالاعمل ما يشمل مدلول الخبر وأما
دخول اللاحقة لعسي فظاهر اذهي تاء من قام به الرجاء أو اتقى عنه ويتعين القصر في قول الناظم
بتا اللوزن وان كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصير كما في الهمع (قوله وأنت) عطف على
تافعلت بتقدير مضاف أي وتاء أنت أو على فعملت مع جعل التاء في قوله بتا من استعمال المشترك في
معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعملت وتاء أنت مع أنها نوعان
متباينان (قوله التانيث) أي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وعت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم
تدخل التاء اللاحقة ليس حتى ينهض ماسياتي من رذعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث اذ ليست التاء
في نحو ليست هند قائمة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بعمام لكن الاعتراض
بأيس هنا وفيما مر آنفا مبني على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد قنبيه ويرد أيضا أنه لم
تدخل اللاحقة لعسي حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصرفة بالرجاء
اذ المتصرفة المتكلم الا أن يجاب بعمام أو بأن معنى عسي في الاصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي
المتصرفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبشت فان معناها ما ان كان أم دح وأدم ففاعلهما ما المتكلم
والتاء ليست له أو حسن وقع فالفاعل الجنس وهو لا يتصرف بكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار
الثاني ويقول لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كان الجنس مؤنث فتأمل (قوله
الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للدخال فقوله بعد والاحترار
بالاصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذي الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين
تاء وتاء الاسم ولم يعكس لتلاينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت أمة بنقل الخ) هو رواية
ورش عن نافع وهي سببية (قوله من التقاء الساكنين) أي للتخلص من التقاءهما (قوله بفتوها)
لذلك أي للتخلص من التقاء الساكنين واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه
حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه قصافة جهة العموم التلصص وعلية جهة الخصوص مناسبة
الالف واللام ههنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحترار بالاصالة عن الحركة
العارضة وقوله أماتا، التانيث المتحركة أصالة فلها قال الشارح لذلك ولم يقل مناسبة الالف فسقط
ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن
كانت حركة بناء كما في قوة أو حركة بنفسه كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وعت) أي
على لغة تحريك تاء يها وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف
مأث بالتاء الا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله ودع على من زعم من
البصريين الخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى
ما كان ورافعا راصبا كذا في الدمايني ومثله يجري في عسي (قوله حريفة ليس) أي قياسا على
ما النافية نقل الورداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه
أي انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى
في الاسناد اه (قوله حريفة عسي) أي قياسا على لعل نقل الورداني أن السيد ذكر في العباب
أن عسي زيد أن يخرج معناه الاصل قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر
على أنه فاعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للتبرجي (قوله في لحاق) بفتح اللام مع در لحق

كسر الجاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا ان كان مفعولاً فاذالك والافالفة تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من اثبات اللفظة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى فربما مع بينهما وما هما ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصح لدخولها (قوله يا افعلى) بقصر بالوزن ولم يقل ويا، الصبر أو ويا، المتكلم للحوقهما الاسم والعمل والحرف فحرف رى أنى فأكرهنى وبهذه العلامة رد على من قال كالزحشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسمها فعلى امر فها ت معنى ناول وتعال بمعنى أقبل والعصم أنهم فاعلاً أمر مبنيان على حذف حرف الالة ان خوطب بهما مذكروا على حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى يا، مخاطبة) لى لا خصوص الملاحة للامر وان أو همتة العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولا حقه ويا، مخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليس بجن وليكونا) قبل سكنت فى الاول بالثقل لقوة قصدها سجنه وشدة رغبته فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة صددها تخفيره واهاته وعدم شدة رغبته فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم لفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دامن سعدك ان رحمت منيما • لولا لم يكن للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد صدر البيت باليت شعرى منكم حيننا • أى باليتنى أعلم حال كوفى حنيفاً منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعاً للعينى حنيفاً فمفعول شعرى يلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر فى بيت شعرى مردفاً باستفهام نحو ليت شعرى أنأتى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف جواباً بلا ساد مسدود لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتروا الى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيد كلام العيسى وروى أقائلون وقوله الشهود أى على أن الولد الذى حبات به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيبوطى فالاسم عرب بالواو ولو كان مفرداً لأعرب مع النون بالحركة ولم ينعها كالمضارع لان الأصل فى الاسم لأعرب بخلاف الفعل وبحث الله ما بينى فى الاستشهاد بالخبر بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطاً وأدغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة رواية أقائلون ما يصح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذ شابهته للمضارع لفظاً ومعنى (قوله قصداً الجنس) أى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تبين هذا البعض بكونه الماضى أو خصوص نون التوكيد تبين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص يا، مخاطبة فكذلك نسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قبل من أن الجنس الماهية الذهبية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قبل ان الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراد وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراد لا ينبغي بواحدة من العلامات الأربع اذ لا شئ مما يلحق الأنواع الثلاثة جميعاً وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وبتامتعلق ينبغي) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أولكون المعمول جاراً ومجروراً والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جواز وهو الأصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة الى أن الباء فى قوله لا اختصاصها به داخلية على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا السيد لا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالحكموم به لان المعنى الفعل

نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب الجبائى أن تبارك تقبل التاء من نقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله (ويا افعلى) يعنى يا، مخاطبة ويشترك فى لحاقها الامر والمضارع نحو قومي يا هند وأنت يا هند تقومين (وفون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبل) ونحو لسعفا وقد احتملنا حكاية فى قوله ليس بجن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله • أشاهرن بعدنا السبوقاه وقوله • أقائل أحضروا الشهود اه فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصداً الجنس مثل قولهم عمرة خير من جرادة وبتامتعلق ينبغي أى يتصح الفعل ويمتاز عن قسميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا فى شذوذ كما تقدم تنبيهه • قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا بجزء علامة

ينبغي لكل محقق أن يقول لا بالجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الخاصة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل ينبغي بكل واحد مما ذكره كان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ أو ان قلنا تصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي سوى قابل العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابل علاماته ما ولولم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلامه الثلاثة غير الاخرين قط ما وأورد عليه اسم في ركنه أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قط ما أن الحرف سوى قابل علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتمل أيضا إلا أن يقال ان في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماته ما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للعملة لاها لا تقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لا نأقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقسدة بقربنه أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع إلا أنهم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بمرور الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أو لا وإنما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عجم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات ما التي لم يذكرها لكان في الكلام حالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيأ من هذه التسع كقطر وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لا وادته التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الإيراد بما لا نسلم أن ما ذكره لا يقبل الإسناد إليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو يرادفه أو معنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمراد فهاره والوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بقاء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بقاء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التسمي لمعناه فقبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكره لا يصلح علامة للحرف لتصرح بهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وماها عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة إلى مكنة تعدد المصنف الأمثلة ولك أن تجعل بكتبه الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومما زاد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الأصل كما لا وان المشبهات بليس والمختص بالأسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الأصل لا يستل عنه وما جاء على خلافه يستل عن حكمه مخالفته الأصل وسيد الشارح ذلك (قوله لا نظر إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها في الأصل بمعنى قد كافي هل أتى على الإنسان وقد مختصة بالفعل لكنهما تطلعت

(سواهما) أي سوى قابل العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من إحصاء أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الأسماء ولا شيأ من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فالتقول هل زيد قائم وهل يمد (و) مختص بالأسماء نحو (في) مختص بالأفعال نحو (لم) • (تسبها) • الأول انما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل

الآثرى كيف وجب النصب

وامتنع الرفع بالابتداء
في نحو هل زيد أكرمته
كما سيجي في باب وجب
كون زيد فاعلا لا مبتدأ
في هل زيد قام التقدير هل
قام زيد قام وذلك لأنها اذا
لم تر الفعل في خبرها تسلمت
عنه ذاهلة وان رأت في
خبرها حنت إليه سابق
الالفه فلم ترض حينئذ الا
بمعانقته * الثاني حق
لحرف المشترك الاهمال
وحق المختص بقيل أن
يعمل العمل الخاص بذلك
القيل وانما عملت ما ولا
وان النافيات مع عدم
الاختصاص لعارض الحمل
على ليس على أن من العرب
من يملهن على الاصل كما
سبأني وانما لم تعملها
التنبيه وآل المعترفة مع
اختصاصها بالامعاء ولا
قدوالسين وسوف بأحرف
المضارعة مع اختصاصهن
بالافعال لتزيلهن منزلة
الجزء من مدخولهن وجزء
الشيء لا يعمل فيه وانما لم
تعمل ان وأخواتها وأحرف
النداء الجزلمايد كرفي
موضعه وانما عملت لن
النصب دون الجزم جلا
على لا النافية للجنس لأنها
بمعناها على أن بعضهم
جزمها كما سبأني ولما
كانت أنواع الفعل ثلاثة
مضارع وماض وأمر أخذ
في تمييز كل منها عن أخويه
مبتدأ بالمضارع

على همزة الاستفهام انضمت رتبتهما عن الاختصاص (قوله الآثرى) استدلال على اختصاصها
بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى محل
المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كفاي ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف
عبده أو نفي كفاي أنت قلت للناس اتخذوني وأبى الهين من دون الله لاجل المخاطب على الاقرار
بما يلي الهمزة دائما والاورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرره في مثل هذه
الآيات لئلا تكون ككون اراد الكلام على صورة ما يرمعه الخصم أبعث له على اصغائه إليه واذعائه
للحق الذي هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أي لانكار نفي الرؤية (قوله
كيف وجب) الجملة في محل نصب لاسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل
نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله في نحو هل زيد أكرمته) هذا والمثال بعده يدل على أن
هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفي في هذه الصورة
أن يليها تقدير افعول وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في خبرها لا يجوز أن
يليه لفظا اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها تقدير افعول (قوله وذلك) أي المذكور من
وجوب النصب على المفعولية المحذوف في هل زيد أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية المحذوف
في هل زيد قام ثابت لأنها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة ومافاه البعض في حلها غرير ظاهرا (قوله في
خبرها) أي قرب خبرها لا اشتغال خبرها بها أو المراد بخبرها تركيبها أي التركيب التي هي فيه
(قوله ذاهلة) أي غافلة عنه تركاله في مقابلة تركالها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله سابق
الالفه) أي للالفه السابقة (قوله الابعانقته) أي ولو تقدير افعول على ما مشى عليه الشارح قبل من
مذهب الكسائي أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الابعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك
الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل
الخاص) لتظهر ضرورة الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القيل المختص به (قوله لعارض
الحمل) أي لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للعمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة
الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفي (قوله التنبيه) بالقصر ولا يجوز
المدلانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فسكو وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول
ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لناها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وآل
المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالامعاء ولا ترد الزائدة
لأنها في الاصل المعرفة فهي داخلية في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتزيلهن) أي
السته ووجه التنزيل فيها التنبيه وآل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها
ووجه في قدوالسين وسوف أن قد تنفي د قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقلبه له ومقابلتها
يفيدان تأخره فجميع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه
أو تقلبه أو تأخره لكن في كون أسرف المضارعة بمنزلة الجزء نظرفانها أجزاء من المضارع حقيقة
لا تنزى لا وقوله لتزيلهن الخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدر يتبين لعملها ما في المضارع مع كونها
بمنزلة الجزء منها ما لا موصولة ان وعمل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخلها والمخصص
للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل (قوله لمايد كرفي موضعه) أي من شبه
ان وأخواتها بالافعال في المعنى فان وأن يشبهان أو كدوليت أتمنى ولعل أترجى وكان أشبه ولكن
استدرك ومن نيابة أسرف النداء عن أدهو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال
يجري في أن وكى واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لأنها بمعناها) أي
ملا بسة لمعناها أي بجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا اتنى الجنس ولن لطلق النفي (قوله

لشرفه بمضارعه الاسم أي
بمضارعه كاسياتي بياه
فقال (فعل مضارع يلي)
أي يتبع (لم) النافية أي
ينفي بها (كيشم) بفتح الشين
مضارع شمت الطبيب
ونحوه بالكسر من باب علم
يعلم هذه اللغة الفصحى
وجاء أيضا من باب نصر
ينصر حتى هذه اللغة الفراء
وابن الاعرابي ويعقوب
وغيرهم ولا عبرة بخطئة
ابن درستويه العامة في
النطق بها (وماضي الافعال
بالتاء) المذكورة أي تاء فعلت
وأت (مز) لاختصاص
كل منهما به ومز أمر من
مازه بمسيرة يقال مزته
فامتاز به يزه فميز (وسم)
أي علم (بالتون) المذكورة
أي نون التوكيد (فعل
الامر ان أمر) أي طلب
(فهم) من اللفظ أي علامة
فعل الامر مجموع شيتين
افهام الكلمة الامر اللغوي
وهو الطلب وقبولها نون
التوكيد فالدور منتف
فان قبلت الكلمة التون
ولم تفهم الامر فهي
مضارع نحو هل تفعلن أو
فعل تعجب نحو أحسن بريد
فان أحسن لفظه لفظ
الامر وليس بأمر على
الصحيح كما ستعرفه (والامر)
أي اللفظ الدال على
الطلب (ان لم يكن للتون

لشرفه) واسبق الاستقبال على الماضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن
المتصرف بالاستقبال والماضي واحدا فان كان متعددا كما مس وغدا لماضي سابق كذا قال
الشمني وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعه الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظا موافقا له
في السككات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى دلالة كل
منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الافعال) الاضافة على
معنى من التبعية (قوله بالتاء المذكورة) أي فاعل للعهد الذكري والمعهود التاء المتقدمة
نوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول
التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر
المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة
انما تمنع ارادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من
صبيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان ان فهم الطلب ليس من صبيغة المضارع بل من
اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليته ما تون
التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين
واخشين (قوله فالدور) أي الحاصل من أخذ الامر في تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على
تفسير الامر في قوله ان أمر فهم بالامر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحي والمعلم
به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على
مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ ليكن كان الانسب
ذكره بعد قول المصنف الاتي والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل
التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة التون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي
لورود تأكيدهما بها شذوذا والمناسبت ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أي في باب (قوله
والامر) مبتدأ أخبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس
بفعل أمر إشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذف منه الفاء للضرورة منها عن
قولهم متى اجتمع مبتدأ أو شرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد الفاء ولم يصلح لمباشرة
الاداة كان خبرا أو الجراء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط
والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية
مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم
بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي • اللفظ ان يفسد هو الكلام • فيجعل
مانق له البعض في الحالة الاولى على السعة وبني حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي
خبره حيثئذ ثلاثة أقوال قبل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من
الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف
بغيره وفي كلامه إشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الامر وأن المراد بالامر
الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل
معنى الفعل لا لفظه وبواقفه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي
وفي قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح
قال سعد الدين في حاشيته على الكشف كل لفظ وضع بازاء معنى اسماء كان أو فعلا أو حرفا فله اسم
علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج
زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرح جعل كلاما من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا

محل (فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر مخوفند لازريق المال أي اندل واما اسم فعل أمر (نحوه) فان معناه اسكت (وجيهل) معناه أقبل أو قدم أو عمل ولا محمل للنون فيهما في تنبيهات في الاول كما يتنى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك يتنى كون الكلمة الدالة على معنى (٤٣) المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول

لم كاره بمعنى أنوجع وأن
بمعنى أتضجر ويتنى كون
الكلمة الدالة على معنى
الماضي فعلا مضارعا عند
انتفاء قبول التاء كهيئات
بمعنى بعدوستان بمعنى
افترق فهذه أيضا أسماء
أفعال فكان الاولى أن يقول
وما يرى كالفعل معنى وانخرل
محي شرطه اسم نحو صه

وجيهل

ليشمل أسماء الأفعال
الثلاثة ولعله اغما

اقتصر في ذلك على فعل

الأمر لكثرة محي، اسم

الفعل بمعنى الأمر وقلة

محيسه عنى الماضى

والمضارع كما استعرفه

(الثاني) عما يكون انتفاء

قبول التاء الدالة على انتفاء

الفعلية اذا كان للذات

فان كان لعارض فلا وذلك

كفى أفعال في التعجب وما

عدا وما خلا وجب من حبذا

ونحوهما عدم قبول خواص

الاستثناء وحبذا في المدح

فانها لا تقبل احدى

التاءين مع أنها أفعال

ماضية لان عدم قبولها

التاء عارض نشأ من

استعمالها في التعجب

والاستثناء والمدح بخلاف

أسماء الأفعال فانها غير

قابلة للتاء لذاتها (الثالث)

وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان
وضع لها أسماء أخرى غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وهي
أسماء الأفعال فصح مثلا اسم موضوع باراء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في
الاعلام المذكورة بل يقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون معه مع أنه اسم
لا سكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لا سكت الذى هو فعل أمر في قولك اسكت فعل
أمر اه وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كما في
الروداى (قوله محمل) مصدر ميمي بمعنى حلول (قوله امام مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر
بل تاب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الرودانى ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدلالة ولو
باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحوه وجيهل) لومثل بنزال ودرالك كما فعل صاحب التوضيح لكان
أحسن لان اسمية صه وجيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفي وجيهل ثلاث لغات سكوت
اللام وفصحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة
القليلة من الوقف على المنصوب المسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة
رابعة هي ابدال الحاء عيناً وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عمل)
يتعدى على الاول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محمل) أى حلول كما مر
(قوله كذلك) تأكيده لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح
بالثلاثة لقال

وما يمكن منه الذى غير محمل • فاسم كهيئات ووى وجيهل

أى وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محمل لهذه العلامات المذكورة
للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جواز الثلاثة
ونصبها (قوله كما استعرفه) أى من قول الناظم في باب اسم الفعل

وما معنى أفعال كآمين كثر • وغيره كوى وهيئات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أى وعدا وخرام
ما عدا وما خلا وجب من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عارض لسبحان ولييك
ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في
التعجب الخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله
والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة
لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن
الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه استلزام
عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود نفسه لبقوله مطردة وقوله ولا
يلزم من عدمها عدم نفسه لبقوله ولا يلزم انعكاسها على النفس والنفس المرتب لكن في قوله ولا يلزم
انعكاسها حرارة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام عدم لعدم
(قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية لللازم) أى لازمها وهو المعلم أى والملزوم المساوى

اعمال انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي
مطرودة ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها عدم لكونها مساوية لللازم فهي كالانسان وقابل
الكناية يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له

للأزمة مطرد منعكس فقوله العلامة غير منعكسة محله إذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكتته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً من جهة كونه علامة إذا الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس (قوله وهذا هو الأصل) أي الغالب

المعرب والمبني

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله رفع أمر ومضى بنيه وأعربوا مضارع الخ وا قد مر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراداً يعسف الحاجة إليه وإن سلمت شجنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبني اسماء مفعول الخ) لم يضر لان الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليه أو الاشتقاق لما يعي الاصطلاح والغوى ولا نهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسماء مفعول بمعنى اللدظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخريان الأعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففي كلامه تلجج إلى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الأعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الأعراب والبناء توطئة لأجرائهما على الكلمة لأن من عرف أولاً قابل الأعراب وغير قابل له تأتي له اجراء الأعراب على قابله ونفيه عن غير قابل له لان اجراء الأعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فاعقابها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الأعراب وغيره قال سم قد أمه قاته في غاية الدقة والنفاضة غفل عنه المترض بما ذكره وقيل انما قدم المعرب على الأعراب نظراً إلى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الأعراب مع أنه سيأتي في قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الإيham ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الأعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانصب به على أنه معنوي التغيير (قوله أي أظهر) أتى به لان أبان يأتي بمعنى فصل ولازماً بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيداً أنه أي أجالها ونقلها من مكان في مرعاها إلى آخر (قوله أو أزال عرب الشيء) بفقتين يقال عرب يعرب عرباً من باب فرح أي فسد كذا في القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفقتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبإبدال العين هـ مرة في الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أولم يلحن في الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية إلا أن يراد باتسكاهم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أو آخرها (قوله ما جى به) أي شئ نطق به وإن لم يكن طارئاً لصدق على الواو من جاء أبول لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدوشري (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل بكاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما في الحرف والأعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجركن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والأعراب والعامل مع كل معرب وإيس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في فحول يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والتقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب لزم الدور كما قاله سم لا خذا الأعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الأعراب قال إلا أن يجعل التعريف لفظياً ولزم القصور

وهي أخص منه اذ يقال كل قابل للتداه اسم ولا عكس وهذا هو الأصل في العلامة

المعرب والمبني

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الأعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الأعراب والبناء فالأعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان أي أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشئ وهو فساد أو تنكاح بالعريسة أو أعطى العربون أو ولد له ولد عربي اللون أو تنكاح بالفحش أو لم يلحن في الكلام أو صار له خيل عرب أو تحجب إلى غيره ومنه العروبة المتحجبة إلى زوجها وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله ما جى به لبيان مقتضى العامل

أيضا لعدم دخول محمول اذ لم يتقوم به معنى يقتضي الجزم كما مر فان فسر بالطالب لا أثر بخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم به ما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحمل لهما (قوله والحركات) أي وجودا وعدمه باليدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدمه باليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أي في الجملة والافقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنه زيادة الحروف (قوله تغيير أو آخر الكلام) أو رد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التعبير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول الموردي ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل الجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة بذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي يلزم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فيثبت لم يدل قواهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعاني الاصطلاحية اذ لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحاً النون المخصوصة نعم ان أول الزوم في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصف للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجع ما قدمناه مناسبا القولين عليه وتوارد ما على محل واحد أعني القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه معنوي أو لفظي اذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سجان اللزوم النصب على المصدرية والاضافة في آخر الكلام للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضي توقف تحقيق الاعراب على تغيير ثلاث أو اخرج انه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المتقضية للقسمه آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو اخرج أن الكلمة الواحدة ليس لها الآخر واحد المراد بالآخر الا حقيقته أو تنزيلا ليدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الا حقيقته لانها بعد الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم

من حركة أو حرف أو سكون
أو حذف والثاني أنه
معنوي والحركات دلالة
عليه واختاره الا علم
وكثيرون وهو ظاهر مذهب
سيبويه عرفوه بأنه تغيير
أو آخر الكلام

المرفوع والمنصوب أو حكما كافي جهة المنصوب والمجورود وانما جعل الاعراب والبناء في الاستحالة لهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواي ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وآل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه أياها ليشمل العامل المعنوي كالأبتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لا تباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كافي زيد وتقديرا كافي انقضى ووجود العامل لفظا كافي جاء زيد وتقديرا كافي زيد اضربه وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوه ما لا يظهر من جهة المعنى أنهم ما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به مما عي أي على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضي أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر ويقتضي أن الثاني قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لا ندفاع اعتراض الشارح عليه هذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضي فساد الثاني لأقربه إلى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أهل التفضيل ليس على بابه فإن قلت بعد التأويل السابق كأنما متساويين لا أقربيه لأحدهما على الاسترخاء قلت أقربيه الأول حيثما باعتبار عدم أحواجه إلى تأويل بخلاف الثاني (قوله لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني أو المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الأول) أي الانتقال من الوقف إلى الرفع (قوله لم يختلف بعد) أي الآن أي حين التغيير الأول أي لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يختلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أي حال والجار والمجورود حال من وضع واحد رز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أي مدة طويلة فالعهد ولم يعبر بالثبات المشهور واستعماله في الدوام لا يهاجمه الدوام الحقيقي فإن قلت انتعير بالثبوت بوجه أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابيل الانتفاء لا نهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لالبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحين أي مشابهة في كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا من بيان لما (قوله وليس) أي ما جى به وقوله حكاية الخ أي لأجل الحكاية كافي من زيد حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كافي الحمد لله بكسر الدال اتباع الكسر اللام أو النقل كافي فن اتى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخاص من التفاء الساكنين كافي اضرب الرجل فهذه الحركات ليست أعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا ما سبأت من عدم الاتباع والتخاص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكن في كلمتين وما سبأت فيما إذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغامًا ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى استعاط آخر لان المبني قد يكون حرفا واحدا كالفاعل والمراد بالزوم عدم التغيير لعامل فلا يرد أن في آخر حيث لمات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس أعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما جى به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تحملا من سكونين فعلى هذا هو لفظي وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا

وأمثلة الأربعة هؤلاء كم لا رجلين ارم فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة مادامانادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصل فلا ردان لعروض بناءهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحانه والطرف غير المتصرف كمدى بناء على اعوابها كما سيأتي في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسج في الاول ومتعلق الطرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقدير أو الفتى غير لازم تقدير ابل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال في اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وادخل بحسبه في اللزوم أتى بما يخرج صريحا هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شجنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة في التسمية) أي تسمية الاعراب والبناء باللفظ على المذهب الاول وتسميهما بالمعنى على المذهب الثاني (قوله ظاهرة) لان ما جرى به لبيان أولا لبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله أي بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب المخشري الجاعل من التبعية اسما بمعنى بعض وعليه فن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن في المعنى وأما على مذهب الجمهور من حقيقتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بياننا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أي الراجح والغالب (قوله ويسمى مفككا) فان كان منصرفا يسمى مفككا أمكن (قوله ومنه أي وبهضه) دفع بتقدير ذلك ما يورثه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شيء واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أو ادبه أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفسده العبارة والدليل على ذلك ما سيدكره من أن علامة البناء شبه الحرف شهاقويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبي وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع في من التبعية فانهما تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فهم من آمن ومنهم من كفرو قولهم مناظمن ومنا أقام اذ ليس في الآية والشاهد الاقسامان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعية انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى والذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فنزل التفريع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى يا المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أي عدم الواسطة (قوله من قوله وهو عرب الاسماء الخ) أي مع قوله هنا ومبنى شبه الخ (قوله وبنائه) أي الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسمي التقسيم في الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لان الاضافة تأتي لما تأتي له الالام ولهذا قال الشارح يعني أن علامة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله شبه من الحروف مدني) اعترض على التعليق بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والالام جعل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب باننا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم

لغير عامل أو اعتلال وعلى هذا هو معنى والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم) منه أي بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى مفككا (و) منه أي وبهضه الآخر (مبنى) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير مفككا ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ما قد سلناه من شبه الحروف وبنائه (لشبه من الحروف مدني) أي مقرب لقوته يعني أن علامة بناء الاسم

الحرف ثانياً ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضاً يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبته في عقله بأن يكون تعقل أو لا الأنواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبهه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن التسمية ويقر به من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس إلا عم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لأن كلاهما ماله معنى في نفسه بخلاف الحرف وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الاعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني (قوله منحصرة في مشابته الحرف الخ) أي خلافاً لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضاً كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل وشبه الفعل كما في حذام المشابه لانزال المشابه لانزل والوقوف موقع الضمير كما في المنادي والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذي عارضه الخ) كما في أي فأنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها بالإضافة التي هي من خواص الأسماء (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه فإن قلت قال سيبويه إذا سميت بياء اضرب قلت اب باجتماع همزة الوصل وبالأعراب وقال غيره قلت رب بالآتيان بما قبل الحرف وبالأعراب وهذا يناقض اقتضاء الشبه الوضعي للبناء قلت لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللفظ بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي ولعل الآتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الأعراب بالحركات كيدودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبري وصكت عليه من استشكل الآتيان بالهمزة مع تحرك الأخر بحركات الأعراب وإنما قدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديم اللغوي أو اهتماماً به لكونه في مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول بالإضافة بيانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتثنية والإضافة على حذف قطع الله يد رجل من قالها (قوله في اسمي جئتنا) الإضافة على معنى من واشترط صحة الأخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التي على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف أفاده الروداني (قوله قولك) ذكره لزيادة الإيضاح للمقابل من أنه لو لم يذكر لم يصح التمثيل لأن المراد حيث نلفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافية كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافية اسمان لأنفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم مذكروا على أن ارادة لفظ جئتنا ثابته مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قبل لم يخص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والأصل في وضع الحروف الخ) أراد بالأصل الغائب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع (قوله أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانياً ما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعراب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعرابوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الباء مع قلبها وأروا في النسب على ما سبأني فقالوا

منحصرة في مشابته الحرف شبهاً قوياً يقربه منه والاحتمار بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كالشبه الوضعي) وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسمي) قولك (جئتنا) وهما التاء وناء الأول على حرف والثاني على حرفين فشابه الأول الحرف الأحادي كاء الجرح وشابه الثاني الحرف الثاني كعن والاصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يدودم لأنهما ثلاثيان وضعاً

• (تنبيه) قال الشاطبي نافي قوله جتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين (٤٩)

في التصغير يذبة ودعى وفي النسب يدوى ودومى وكذا راعوه في التثنية على شذوذ قد جازى شذوذاً
 يديان وديان ودميان ودموان قاله السبوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم
 الاصل في التثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرف في التثنية لم تعد الياء لثلاث
 يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين
 في النسب الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير يدي لان المؤنث بلا تاء اذا خسر طقتسه التاء كما
 سبأني مع أنهم أجادوا الياء فيهما فلهل ترك عادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان
 استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو
 اسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأمانى فهو أبو القاسم ومآله الشاطبي قال يس هو
 الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعاً أولياً) احتراز عن
 فهو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوى عرض بالتغيير لا أولى فلا يمتد به (قوله
 فان شيئاً) علة لهدوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيئاً الخ (قوله من الأسماء) أى
 المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني
 المراد الأسماء البعثة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة
 (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم مع ما نحو مع بناء على القول بانها
 ثنائية وضعاً وقيل ثلاثية وضعاً وأصلها هى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة
 اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أى كونه الوضع على حرفين المختص
 بالحرف أن يكون الثانى حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن
 علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب
 التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية أو شرطية
 والافتقارى ان كانت موصولة وحلت اشكركه الموصولة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى
 الجملة) أى أقول قولاً مشتملاً على الجملة أى الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنونى وكان
 حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للتغيير فحذف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أى زيادة على
 معناه الاصلى الموضوع له أولاً وبالذات ولكون وضعه له أولاً وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانياً
 وبالعرض جعل اسمها ولم يجعل حرفاً لذلك قال تصهين ولم يقل وضع لثلاثي وهم منه الوضع الاول وانما
 راعينا تضمنه معنى الحرف فيبيناه فاء بحق المعنى الثانوى أيضاً والحاصل اننا راعينا ما وضع له أولاً
 فجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً فيبيناه فاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أى من المعانى
 التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره
 العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النواة
 الا بأحيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة
 الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق
 المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معانى الحروف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى
 كلبه كافي فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قواهم تضمنت من الاستفهامية
 الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محله هو للحرف) أى بحيث يكون
 الحرف منظوراً اليه جائزاً لكون الاصل في الموضوع ظهوره وانما نفي تضمن هذا المعنى لانه
 بهذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خلف حرفاً في معناه) أى في افهام معناه أى بحيث صار الحرف
 مطروحاً غير منظور اليه وغير جائز لذكره مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن
 يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء

وضعا أولياً كما لا فان شيئاً
 من الأسماء على هذا
 الوضع غير موجود نص عليه
 سيبويه والنحويون بخلاف
 ما هو على حرفين وليس
 ثانيهما حرف لين فليس ذلك
 من وضع الحرف المختص به
 ثم قال وبهذا بعينه اعترض
 ابن جنى على من اعتل
 لبناء كم ومن بأنهما موضوعان
 على حرفين فأشبهاهل وبل
 ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف
 المختص به انما هو اذا كان
 ثانى طرفين حرف لين على
 حدهما مثل به الناظم فما
 أشار اليه هو التحقيق
 ومن أطلق الوضع على
 حرفين وأثبت به شبهة
 الحرف فليس إطلاقه
 بسيد انتهى (و) كالشبه
 (المعنوى) وهو أن يكون
 الاسم قد تضمن معنى من
 معاني الحروف لا بمعنى
 أنه حل محله هو للحرف
 كتضمن الطرف معنى في
 والتمييز معنى من بل بمعنى
 أنه خالف حرفاً في معناه أى
 أدى به معنى حقه أن
 يؤدى بالحرف لا بالاسم
 سواء تضمن معنى حرف
 موجود كما (في منى) فانها
 نستعمل للاستفهام نحو
 منى تقوم ولا شرط نحو منى
 تقوم أقم نهى مبنية لتضمنها
 معنى الله مرة في الاول
 ومعنى ان في الثانى
 وكلاهما موجود أو غير
 موجود (و) ذلك كما في

تضمن معنى حرف موجود (قوله فافعلوا) قال بس فوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية
 يشار بها إلى معهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا الإشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد
 بالإشارة التي لم يضعوها الحرف فالإشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس
 والإشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كافي نكت السبوطي أن هنا بنيت
 لتضمن معنى آل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي إلخ)
 لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب
 والمخاطب والتنبية نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي شبهة في
 نيابة كما يفيد عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل)
 زاد في التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فالله في بني الاسم لشبهه
 الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الأعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه
 ومعناه الأعراب ويقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر
 قبول الأثر الذي هو الأعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الأعراب وهو غير مستقيم لما فيه
 من التهاوت ولأن عدم التأثر بسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سبباً له يقتضي تقدمه وهذا
 تنافي وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظريته بأن عدم
 تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سبباً له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل
 فإن قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا هو مجموع النيابة عن
 الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف
 دون الاسم لأن الأصل في الاسم الأعراب فبذلك يعلم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم
 والحرف لا في الحرف فقط تكون أصله وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جزأي وجه الشبه وهو
 عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض ه (فائدة) قال
 الشيخ خاله بلا أثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولاها اسم يعني غير نقل أعرابها إلى ما بعدها
 لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه
 أقول لم يقل بنقل أعراب لا إلى تأثر وتقدير أعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا
 معربة محلا أو تقدير أو أنها مضافة إلى تأثر وأن جر أعراب له لا لا إلا أن يستأنس لما مر
 بالقياس على نقل أعراب الأجنبي غير إلى ما بعدها كافي لو كان فيها آلهة إلا الله لفسد تأقامل
 (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا
 تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الاقتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء
 الأفعال) فكاهامبنية للشبه الاستعمالي وقحة نحو وراء لقحة حكاية لما قبل نقله من الطرفية
 إلى اسمية الفعل خلا فالأبن خروف في جعله معربا بالقحة منصوبا بما تاب عنه كمنصب المصدر
 (قوله ولا يعمل غير هافيا) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح
 لا يها ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد
 قول زهير

هنا أي أسماء الإشارة
 فإنها مبنية لأنها تضمنت
 معنى حرف كان من حقهم
 أن يضعوه فما فعلوا لأن
 الإشارة معنى حقه أن
 يؤدي بالحرف كالخطاب
 والتنبية (وكنيابة عن
 الفعل في العمل) بلا
 تأثر بالعوامل ويسمى
 الشبه الاستعمالي وذلك
 موجود في أسماء الأفعال
 فإنها تعمل نيابة عن
 الأفعال ولا يعمل غيرها
 فيها بناء على الصحيح من
 أن أسماء الأفعال لا محل
 لها من الأعراب كسباني
 فأشبهت بليت واهل مثلا
 ألا ترى أنهما ثابتان عن
 أمتني وأترجي ولا يدخل
 عليهما عامل والاحتراز
 بانتفاء الأثر عما تاب عن
 الفعل في العمل ولكنه
 يتأثر بالعوامل

فلنعم حشوا الدرع أنت اذا • دعيت تزال ولج في الذعر

لأنه من الاسناد إلى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابلة أم ابتداء أغنى فاعلمها عن الخبر كالجاءة
 أو مفعول مطلق محذوف وجوباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجاءة منهم
 المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله ثابتان عن أمتني وأترجي) لعل معنى نيابتهما
 عن الفعلين أفادتهما معاً لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا راقياً مقامهما الحرفان كافي نيابة حرف

كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (٥١) (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الاقتقاري

وهو أن يفتقر الاسم إلى
الجملة افتقاراً مؤصلاً أي
لازماً كالحرف كافي إذ
وإذا وحيت والموصولان
الاسمية أماما افتقرا إلى
مفرد كسبحان أو إلى جملة
لكن افتقاراً غير مؤصل
أي غير لازم كافتقار
المضاف في نحو هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم
إلى الجملة بعده فلا يبنى
لأن افتقار يوم إلى الجملة
بعده ليس لذاته وإنما
هو لعارض كونه مضافاً
إليه والمضاف من حيث
هو مضاف مفتقر إلى
المضاف إليه ألا ترى أن
يوماً في غير هذا التركيب
لا يفتقر إليها نحو هذا يوم
مبارك ومثله النكرة
الموصوفة بالجملة فإنها
مفتقرة إليه لكن افتقاراً
غير مؤصل لأنه ليس لذات
النكرة وإنما هو لعارض
كونها موصوفة بها
والموصوف من حيث هو
موصوف مفتقر إلى صفته
وعند روال عارض
الموصوفة يزول الافتقار
تبييناً في الأول إنما
أعربت أي الشرطية
والاستفهامية والموصولة
وذاً وتان والذات
والتان لضعف الشبه بما
عارضه في أي من لزوم
الإضافة وفي البواق من
وجود صورة التثنية

النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده
معمول للفعل المذوق لآله وعلية فهو نائب عن الفعل معنى لأعلا وانما قيد بالنائب لأنه العامل
لزوماً وغيره وإن كان أيضاً يتأثر بالعوامل تارة بعمل وتارة لا (قوله أصلاً) ألفه للاطلاق ولو جعلها
ضمير تثنية عائداً على نيابة واقفكار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب
عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متأصلة
حقيقة في المرتجل كأمين وتزويلاً في المنقول كوراءك (قوله وهو) أي الشبه الاقتقاري أن يفتقر
الاسم أي ذوات يفتقر الاسم أو الضمير راجع إلى افتقار (قوله إلى الجملة) أي أو مقام مقامها
كالوصف في آل الموصولة أو عوض عنها كالشوبين في إذ اه دون شري ولعله أخذ التقييد بالجملة
من جعل تزوين افتقاراً للتعظيم وهو أولى من جعل شجنا إياه للتنويع لأن النوع كيتحقق بالافتقار
إلى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة
أو المفرد القائم مقامها كالفصيحة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيداً أي
قلت هذا اللفظ المفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلاً وقد ينزل منزلة الفعل
اللازم فلا ينصب شيئاً هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في الكلام البعض (قوله أي لازماً) تفسير
مراد إذا المؤصل غير الراض لئلا كان من شأنه الأزوم أعلق وأريد به اللازم فهو من اطلاق
الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) إنما افتقار الحرف في إفاضة معناه إلى الجملة لأنه
وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من
مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافاً وغير مضاف كقوله سبحان من علقه الفاعله أي براءة منه قال
عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التزوية والتبعية من
السوء الأصل سبوت بتثنية البناء سبحاناً حذف الفعل وجو بالقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه
وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كافي أنبت الله الشئ نباتاً
ويجوز أن يكون مصدر سجع في الأرض والماء كنع إذا ذهب وأبعد أي أبعد من سوء أبعاد أو
من إدراك العقول واحاطتها فيكون مضافاً إلى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سجع سبحاناً كنع
أو سجع تبييناً إذا قال سبحان الله فيهم ما للزوم الدور اه مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس
وفي كونه علم جنس على التزوية أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أي فلا يبنى وجوباً أعم
من أن لا يبنى أصلاً كافي سبحان أو يبنى جوازا كافي يوم ويبناه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند
زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناء ب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ
الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى في النسخ
الأولى (قوله إنما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أي الشرطية والاستفهامية وذاً
وتان على الشبه المعنوي وبالنظر إلى أي الموصولة والذات والتان على الشبه الاقتقاري (قوله
من لزوم الإضافة) أي إلى المفرد فخرج بالزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلاً
وبالمفرد إذا واد حيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولذاً فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد تضاف إلى
الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده في لذات فاعراب ليس لغة والمعارض قد لا يمنع الاتحتم البناء
وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأنها أيضاً لغتي الأعراب والبناء (قوله من وجود
صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالأعراب حكماً بأن التثنية حقيقة ومن قال بالبناء لا شرطه
في أعراب التثنية أعراب المفرد وقوله التنكير وهو الأصح حكماً بأن صورته لأن مفرد ما ذكر مبني
لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولاً بالأعراب وثانياً بأن التثنية صورية والجواب
منع التلقيق بل هو جار على القول بالأعراب ولا يناقشه التعبير بالصورة لأنه لما لم ينجح هذه

وهما من خواص الاسماء وانما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لنزعه من كل شيعة أيهم أشد قرى يضم أي بناء وينصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلة فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء في لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا اقيام التنوين مقامه كفي كل وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت وأنهم أشد مبني أو خبر ورد رسم المصحف الصمير متصلا والاجماع على أنها اذالم نصف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانهم يجزى على سن الجوع لانه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفسرده ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبنى على صورة المعرب ومن أعرب ذوو ذات الطائيتين جعلهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة (الثاني) عدى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الالهالى ومثله بفوائح السور

التشبيه على قيس من التشبيه لان قياس تشبيه ما كان كذا وتا والذى والذى ذيان وتبان والذيان والتبان كان كأنها غير حقيقية قل ذلك قال سورة (قوله وهما) أي الإضافة والتشبيه (قوله وانما بنيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما بنى وانما بنى الذين الخ (قوله وينصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية) أما الاول فله تنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ومعنى كآر مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدة حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم الى جملة (قوله فن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الإضافة (قوله فلو حذف ما تضاف إليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف إليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين نزل صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفاق على اهراسها (قوله ورسم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا والخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئا ردهما الشارح على طريق اللبس والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للبيان (قوله لانهم يجزى على سن الجوع) يرد عليه أن التشبيه في ذان وتان والذان والتان لم يجز أيضا على سن التشبيه لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التشبيه فيما ذكر على سن التشبيه لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سن الجوع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فلاحظه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل (قوله ومن أعربه) أي بالواو رفعها بالياء نصبها جريا نظرا الى مجرد الصورة أي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفسرده (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقة فلا ينافى قوله بعد مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعروفة من المقام (قوله ومن أعرب ذوو ذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري (قوله الشبه الالهالى) أي شبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل أي كونه لاء ملاملا ولا ملاملا قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالى واعمالا يظهر ان قولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالى خصوص معناه السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الالهالى وعد به مصمم من أنواع الشبه الشبه الجودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى شمله لا بخصوص معناه السابق وبهضمهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيئا لبيان أن الشبه اللفظى يجوز البناء لا محتمله فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثله) أي للمشتغل عليه بفوائح السور أى محوص وق والم وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصبها عامل أما على أسماء السور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية المحذوف أى اقرأ أو جرح بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو وازن مفردكم موازن قابل جازا عرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لئلا قبل العلية وما عدا ذلك كالم وكهيه من يتعين فيه الثانى كذا في تفسير البصاوى وحواشيه وفي الجمع أن المفرد اذا أعرب بصرف ويجمع من الصرف باعتبار

تذكير المسعى وتأنيثه وأن موازته إذا أعرب يمنع لموازته الاسم الأهمى وإن ما لم يكن مفردا
ولاموازته وأمكن جعله مركبا مزجيا كطهيم يحور فيه الحكاية وبناء الجرايم على الفتح تكمة
عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجرايم لثانيهما وعلى هذا في
ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا لم يصحها عامل سقط
مال البعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل
وعدم الاعراب اثبت ذلك في غيرهما من التشابه (قوله والمراد) أي بما بني للشبه الأهمى وقوله
الاسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كني وأين وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا
والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الاسنادي والاضافي (قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما)
أي قابلية للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا يبنى قبولها للاعراب والثاني
لا يبنى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال
البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم
من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها
من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما للمعرب عيان أحدهما المتصف بالاختلاف
بالفعل والثاني مقابل المبنى قيس المبنى والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكية وبين المبنى
والمعرب بالمعنى الأول تقابل التصاد ولذا جازا ارتفاعهما اه بعض تلخيص وقال الجاهلي في شرح
قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي من الاسماء المركب الذي لم يشبهه مبنى الأصل أي المبنى
الذي هو أصل في البناء مانصه اعلم أن صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة العارية عن
المشابهة المذكورة معربة بقوليس انزع في المعرب الذي هو اسم فاعول من قولك أعربت فان ذلك
لا يحصل إلا بأحراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
بمجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اه
وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) أي وعن غيره
كالشبه اليهودي وإن أوهم تفديعه الطرق خلافه (قوله بكاف التشبيه) الأولى بكاف التمثيل
(قوله ومعرب الاسماء) قال يس الأضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف
والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الأضافة صحة
حصول الثاني على الأول تكاثر حديده دفع مجامر عن الروداني من أن صحة الحمل شرط أغلبي
لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انها معربة من قوله ومبنى لشبه من الحروف
مدني نوطئة لنفسه إلى ظاهر الاعراب وقدره (قوله ما قد سلم من شبه الحرف) ما واقعه على
اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ لا يشبه نفسه (قوله التشبيه
المذكور) أشار به إلى أن الأضافة في شبه الحرف للعهد الذي كرى والمعهود شبه الحرف المتقدم
أعني المدني أي الذي لم يعارضه هارض ويجعل الأضافة عهدية دخلت أي ويحويها من المعربات
التي أشبهت الحرف شيئا ضعيفا فلا يقال استعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لأن فيها شيئا
بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أي أن يمنع من ظهوره مانع كوقوف وإدعام وحكاية وتخفيف واتباع
(قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر رجعت في هذا البيت

سمعة اسم سمعة كذا معناه • معناه بتثنية لا أول كلها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح إذا ذكر لا يخص التقسيم

والمراد الاسماء مطلقا قبل
التركيب فانها مبنية
لشبهها بالحروف المهمة
في كونها لا عاملة
ولا معمولة وذهب بعضهم
إلى أنها موقوفة أي
لامعربة ولا مبنية وبهم
إلى أنها معربة حكما
ولا جل سكوته عن هذا
النوع أشار إلى عدم
الحرف فيما ذكره بكاف
التشبيه (ومعرب الاسماء
ما قد سلم من شبه
الحرف) التشبه المذكور
وهذا على وجهين صحيح يظهر
اعرابه (كأوضو) مثل
يقدر اعرابه نحو (معناه)
بالقصر لغة في الاسم وفيه
عشر لغات منقولة عن
العرب اسم ومعناها
مثلثة والعاشرة مائة وقد
جهتها في قولي

لغات الاسم قد حواها الحصر
في بيت شعرو وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر
مثلثات مع مائة عشر
(تنبيه) • بدأ في الذكر
بالمعرب لشرفه

(قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشعل الصريح كفي المبني والضمي كفي المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالاشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلم تعليل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشعل التعليل بعلة تامة كفي المبني والتعليل بعلة ناقصة كفي المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل (قوله أفراد معلول دلة البناء) أي أفراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبني وأفراد التوضيحية محصورة لانها المضمرة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصل والعارض ويصح أن يراد أفراد الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الاصل والاوردان أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أي أفراد معلول علة الاعراب أي أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أي فيما يأتي وكان الاولى حذفه لان تعيين أفراد معلول دلة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه إشارة الى جزم مضى وتقديره ضاف حذفه المصنف لما تله المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وأن قوله بنيا الرفع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحدوف فلا يلزم الاخبار من مفرد بمفرد ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى مطلقا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وأن ضميره يرجع الى فعل مراد به الجنس في ضمن نوعيه فعل الامر وفعل الماضي وأصل مضى مضوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون وقلب ضمعة الضاد كسرة لانه مناسبة (قوله الاوّل) على ما يحزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبني على السكون معهما كاضربن أو هتلا كاضربن مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنيانه باتصال نون الاناث والامر المؤكّد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما وللبنيانه باتصال نون التوكيد والامر الذي لا مضارعه له كهات وتعال مبني مع أنه لا مضارعه له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذي اتصل به نون الاناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريبا ما يؤيده وبهم بأن المراد ما يحزم به مضارعه بقطع النظر عن الواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارعه ولك أن تستغنى عن هذه التكاليف بجعل كلامه أغليا وقال شيخنا السيد الحقيقي أن هات له مضارع يقال هاتي هاتي مهاتاة كناجي بناجي مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كمر يزيد وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كافي قل أصله قل أي عند نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهة المضارع) أي والمضارع معرب والاصل في الاعراب الحركة (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وملة وخبر او حالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبره أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماضي وهي اتصاله ببناء الضمير أو نون التثنية أو نون النسوة (قوله كراهتهم نوالى أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان في حله على الاقل

وفي التعليل بالمبني
لكون علة وجودية
وعلة المعرب عدمية
والاهتمام بالوجودي أولى
من الاهتمام بالعدمي
وأضاف لأن أفراد معلول
علة البناء محصورة بخلاف
علة الاعراب فقدم علة
البناء ليبين أفراد معلولها
(وفعل أمر) فعل
(مضى بنيا) على الاصل
في الافعال الاوّل على
ما يحزم به مضارعه من
سكون أو حذف والثاني
على الفتح لفظا كضرب
أو تقدير كرمى وبني على
الحركة لمشابهة المضارع
في وقوعه صفة وصلة
وخبر او حالا وشرطا وبني
على الفتح لحقته وأما نحو
ضربت وانطلقا واستبقن
فالسكون فيه عارض
أوجبه كراهتهم نوالى أربع
متحركات

دفع المحدثين بخلافه العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك عليه وجندل لانهم لم يزلوا عن اصلهما
 وهو علاب وجندل ولا نحو شجرة لان تاء اثابت على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو فلسوة
 يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والواجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفعهم الواو
 المتطرفة المضموم ما قبلها وايضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة
 مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار به ضمهم أن الواجب لسكون آخر الفعل فيما
 من غير الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالقبح وحملت التاء وفون النسوة على
 نالهما واة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالي لا أربع متحركات لئلا يلزم ظرفية
 التي في نفسه في نحو ضربت لاني نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل
 (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضرو الخ) ليس من هذا القيل على الوجه
 قصة ضربا بل هي أصلية لا مناسبة الالف والاصليه ذهبت كما قيل عمل ذلك في مررت بغلامي
 والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستحب به - د الاضافة اليها لوجود
 ياء المتكلم قبل دخول عامل الجز فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستحب بعد دخول عامل
 الجز بخلاف قصة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستحب به - د ها هكذا ينبغي تقرير الفرق
 (قوله أوجهها مناسبة الواو) لا يرد عليه غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبها
 تقدير اذ الأصل غزوا وقضوا قلبت الواو في الاول والياء في الثاني الفتح تحركهما وافتتاح
 ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أي
 والاختفاء ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك في
 لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في
 الوقف وحل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أي
 نسبي بين الامر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية واما حذف النعت لا خذنه من قوله فحقه الخ
 فانضم قوله فحقه الخ وان دفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فان المضى معنى
 والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخوالهم) أي ظهيره في مطلق الطلب وان كان
 الامر طاب فعل وانتهى طلب ترك على كلام بين في محله وبجئنا السيد في هذا التعليل فقال
 قد يقال الامر الذي هو أخوالهم ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي
 هو مدلول فعل الامر فعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أي العرب معنى نطقوا به
 معربا أو النحاة بمعنى حكموا بأعرابه (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما
 يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الإبهام الخ)
 ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثاني فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال
 وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآتي وغدا مثل رجل فانه مهم ويتخصص بقرينة كالوصف
 وآل وأما الثالث والرابع فظاهرا فان قلت ذكرنا في باب الاضافة أن المضاف لا يكون الاسما
 لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم
 هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة
 التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من تقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هناك بالنظر
 للامر من معاني التعريف والتخصيص لا يكونان مع الالف في الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون
 بالاصالة الا فيه ثم ظاهرا من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد
 أقوال ثانیها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدمايني والسيوطي
 لترجح كونه الحال عند التبريد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال

فيما هو كالكلمة الواحدة
 لأن الفاعل بجزء من فعله
 وكذلك ضمة ضرو باعوضة
 أوجبها مناسبة الواو
 تنبيهه بناء الماضي
 يجمع عليه وأما الامر
 فذهب الكوفيون الى أنه
 معرب مجرور بالام الامر
 مقدرة وهو عندهم
 منقطع من المضارع فأصل
 قم لتقم فحذفت اللام
 للتخفيف وتبعها حرف
 المضارعة قال في المغنى
 بقولهم أقول لان الامر
 معنى فحقه أن يؤدي
 بالحرف ولانه أخوالهم
 وقد دل عليه بالحرف
 انتهى (وأعربوا مضارعا)
 بطريق الحمل على الاسم
 لمشاينته آياه في الامام
 والتخصيص وقبول لام
 الابتداء

المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون
 الحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي والمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه
 رايه المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل
 بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسميهم يقولون يصلي
 من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فعملوا الصلاة الواقعة
 في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو
 باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الامر والطلب فقال (قوله والجريان) أي ولو باعتبار الأصل
 لم يدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقات حركة الواو إلى ما قبلها الثقل
 (قوله في الحركات) أي مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول
 والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو منخضة كما في يضرب وضارب وينطلق
 ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن
 الوجه الأول والثاني يأتیان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد
 تحصره بالقرب والثالث أيضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس
 بطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم
 كفرح فهو فرح وأثر فهو أثر وغلب غلبا وجلب جلبا فالوجه الرابع استثناء في نفسه
 وينتقد برغمها لان تنفيذها لا يستلزم حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع
 وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وينتقد برغمها لان تنفيذها
 بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة وبصح أن يكون ما هنا من قياس
 الشبه وقد صرح جوابا بأنه يصح الاتحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن
 قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في
 الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب إلى كل وان أمكن تمييزها في الفرع
 بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي
 لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجوار شبه
 أي مشابه والبا سببية متعلقة بشبه في كلام التسهيل حيث قال شبه الاسم بجوار الخ أي بسبب
 جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كونه
 قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما أحسن
 ريدا مقصورة عليه لا تعدى إلى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه
 التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة
 والنهي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه
 لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني
 المقبولة أيضا فقط اعترض الدماميني على ذلك كرشبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف
 بالوجوب والجوار الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني
 التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام
 معتكفا وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه يادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لا تبست) أي
 في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيها لا اله اس فيه نحو شرب
 زيد الماء حملا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سن واحد اه دماميني بقي له بحث وهو أن
 اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجال لا الالباس لاحتمال المعاني حيث سد على السواء من

والجريان على لفظ اسم
 الفاعل في الحركات
 والسكان وعدد الحروف
 وتعيين الحروف الاصول
 والزوائد وقال الناظم
 في التسهيل بجوار شبه
 ما وجبه معنى من قبوله
 بصيغة واحدة معاني
 مختلفة لولا الاعراب
 لا تبست وأشار بقوله
 يجوز الى أن سبب
 الاعراب واجب للاسم
 وجاز للمضارع لان
 الاسم ليس له ما يغنيه عن
 الاعراب

لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع يغني عن الأعراب وضع اسم (٥٧) مكانه كافي نحو لا تعن بالجناء ومدح عمرافانه

يحتمل المعاني الثلاثة في
لأن تأكل السمك وتشرب
اللبن ويغني عن الأعراب
في ذلك وضع الاسم مكان
كل من المحروم والمنصوب
والرفوع فيقال لا تعن
بالجناء ومدح عمر وولا
تعن بالجناء مادح عمر وولا
تعن بالجناء ذلك مدح عمر و
ومن ثم كان الاسم أصلا
والمضارع فرعا خلافا
للكوفيين فانهم ذهبوا إلى
أن الأعراب أصل في
الأفعال كما هو أصل في
الأسماء قالوا لا لبس
الذي أوجب الأعراب في
الأسماء موحود في الأفعال
في بعض المواضع كافي نحو
لأن تأكل السمك وتشرب
اللبن كما تقدم وأجب بأن
اللبس في المضارع كان يمكن
إزالته بغير الأعراب كما
تقدم وانما يعرب المضارع
أعرابا من فون توكيد
مباشر له نحو ليسجن
وليكونا (ومن فون انات
كبر عن) من قولك الذسوة
ير عن أي يحفن (من فن)
فان لم يعر منها لم يعرب
لمعارضة شبه الاسم بما هو
من خصائص الأفعال
فرجع إلى أصله من البناء
فيبنى مع الأولى على الفتح
تركيبه معها تركيب
خمس عشرة ومع الثانية
على السكون جلا على
الماضي المتصل بها لانها

غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الأجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصد هم في
مقام البيان كتمام بيان الفاعلية والمفعولية بالإضافة بل يتعاشرون عنه فيه فاعرفه (قوله لان
معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية بالإضافة (قوله مقصورة عليه) أي
لا تحصل إلا بلفظه فتعرب أعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه
بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجناء ومدح عمر و الخ) ومثل
ذلك يقال في لأن تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الاسم ليس له ما يغني عنه
الأعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي أعرابه أصلا والمضارع أي أعرابه فرعا (قوله خلافا
للكوفيين) أي ولمن ذهب إلى أن الأعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير
سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الأعراب فيها انوار الما في قوله
ان عربيا بكسر الراء ماضى يعربى كرضى أى خلا وأما أعرابه وركه لا يعلم فبني عرض
(قوله مباشر) أي ولو تقديرا كقوله

لأنهم الفقير على أن • تركع يوما والذهب قد رفعه

أصله تيمين بنون التوكيد الحقيقية حدثت لالتقاء الساكنين أفاده بس وغيره (قوله ومن فون
انات) أي فون موضوعة للانات وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله

يمرون بالدهنا خفافا عياهم • ويرجع من دارين يجر الحفان

(قوله لم يعرب) أي لفظا وهو عرب محلا ان دخل عليه ناصب أو حارم كافي بس وسكت عن محلبة
الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك إلا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا
السيد ثم رأيت شيخنا في باب أعراب الفعل نقل عن سم أن له مثل رفع في حال التجرد من الناصب
والجازم وتطريفه وحرم بأنه ليس له في حال التجرد محمل رفع ناقل ذلك عن القايون وغيره (قوله
لمعارضة الخ) فيه أن عدم أعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل وبجواب باب المضارع لما أشبه
الاسم في الأمور المتقدمة كان كان الأعراب نأصل فيه فاذا خرج عنه فكان خرج عن الأصل
فهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أي أقوى منزلة الجزاء الخاتم
للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو باء الفاعلة
لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بانسبة لبناء الفاعلة
لاتصالها بالأخر وتزاهامنزلة الجزاء من الفعل إلا أن يقال تزل فون التوكيد أقوى وأتم (قوله
تركيبه معها الخ) لتلبيح لكون البناء على الفتح كقوله غير واحد لا أصل البناء لانه ذكره لالان
التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلمك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما
يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلقا تركيب المرجى والتركيب العددي يصلح
علة للبناء كما استعرفه في بابها وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل وحتاج معه إلى التخفيف
بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع فون التوكيد وعلى
السكون مع فون الانات عازيا بالشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل
البناء لانه يكونه على الفتح أو السكون في عزوه إلى شرح الكافية تظن (قوله جلا على الماضي
المتصل بها) أي كونه كل ساكن الاخر لفظا لا في البناء على السكون لانها في ما سبق من
كون الماضي المتصل بنون الانات مبني على فتح مقدروان درج شيخنا على المناقاة أخذنا بظاهر
العبارة وانما علم سكونه مع أن الأصل في المبني السكون لانه لما استحق الأعراب الذي أصله
الحركة وبني مع فون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتج في خروجه عنها
مع فون الانات إلى وجه (قوله لانها) أي الماضي والمضارع وهذا لتلبيح للعمل على الماضي في

مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كقوله في شرح الكافية والاشترار بالمباشرة عن غير المباشر وهو الذي فضل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كالف (٥٨) الاثنين أو قدركو ارجاعه وباء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربين

يا زيدون وهل تضربين
يا هذا الأصل تضربان
وتضربون وتضربين
حذفت نون الرفع لتوالي
الامثال ولم تحذف نون
التوكيد لقوات المقصود
منها بحذفها ثم حذفت الواو
والياء لالتقاء الساكنين
وبقيت الصمة والكسرة
وليس لأعلى المحذوف ولم
تحذف الألف لئلا يلتبس
بفعل الواحد وسيأتي
الكلام على ذلك في
موضعه مستوفى فهذا
ونحوه معرب والصواب أن
ما كان رفعه بالصمة إذا
أكد بالنون بي تركبه
مها وما كان رفعه بالنون
إذا أكد بالنون لم يبين
لعدم تركبه معها لأن
العرب لم تتركب ثلاثة
أشياء (تبيينه)
ما ذكرناه من التفرقة
بين المباشرة وغيرها هو
المشهور والمنصور وذهب
الأنفوس وطائفة إلى البناء
مطلقا وطائفة إلى
الأعراب مطلقا وأما نون
الاناث فقال في شرح
التسهيل أن الأصل بها
مبنى بلا خلاف وليس كما
قال فقد ذهب قوم منهم
ابن درستويه وابن طه
والسهيلي إلى أنه معرب
بأعراب مقدر منع من
ظهوره ما عرض فيه من

سكون الاخر لفظا لا في البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان في أصالة السكون وعروض
الحركة) لما مر من أن الأصل الأصل في الأفعال البناء وفي المبنى السكون فإن قلت إذا كان
الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلامعنى حمل المضارع على الماضي قلت المراد
بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما نرج المضارع عن أصله وأعرب ضعف
أصالة السكون فيه فعمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تعف أصالة السكون فيه (قوله
لتوالي الامثال) أي الممنوع وذلك إذا كانت كلها راءا ندفلا يرد نحو والنسوة جنن لان الزائد
المثل الأخير فقط (قوله لقوات المقصود منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون
الرفع فانها وإن أتت بها المعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها الوجود الدليل عليها وهو أن الفعل
معرب لم يدخل عليه ناصب ولا حازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدر (قوله لالتقاء
الساكنين) أي لدفعه وفيه أن اتقاء الساكنين هنا على حده فهو حارز فلا حاجة إلى حذف
الواو والياء لتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وإن كان جازا لا يحصل عن ثقل ما فالحذف للتخلص من
الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول
لو حذفت لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثني على أن اللبس حاصل
حال الوقف (قوله بي تركبه معها) على الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد
أسلفنا أن هذا ما درج عليه الباطم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم
تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد بيناء الوصف معها على الفتح كما
سيأتي في باب لا وأجيب هناك بأن لا اعتماد دخل به تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشيء
الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هاتر كيب الفعل مع الفاعل ثم ادخل نون التوكيد
(قوله بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذلك لم
يقيد بها النظم بالمباشرة (قوله إلى البناء) أي على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء
المخاطبة ليكن فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض (قوله
إلى الأعراب مطلقا) ليكن في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند
للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أي سكون ومن في قوله من التشبيه بالماضي تعليدية وجعل
السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمثالي فيه من الأعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح
من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لانه باعتبار الأصل الأصل فتنبه (قوله الذي به)
أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفسد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم
من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن ال في البناء للعهد الحضورى أي
البناء الحاضر في الحروف فيكون كلام المصنف مفيد البناء لكل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له
ويجوز أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبهه من الحروف مدنى والقصد الان بيان
استحقاق الحرف ببناءه الحاصل له (قوله لا يعنونه) أي لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أي معان
تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الأعراب وأما المعاني الافرادية كالابتداء والتبعية والبيان
بالنسبة إلى من قعته الحرف لكن لا يميز بينها بالأعراب (قوله والأصل في المبنى) أي الراح فيه أو
المتصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبتدات ساكنة (قوله أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون
لانه عبارة النهاية لا تأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيئا

الشبه بالماضي (وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالاجماع إذ ليس فيه مقتضى الأعراب لانه لا يعنونه من المعاني والبعض
ما يحتاج إلى الأعراب (والأصل في المبنى) أي المكان أو فعلا أو حرفا (أن يسكا) أي السكون لخفته وثقل الحركة

والبيض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى المفعول قطعا أي كونه مسكنا وهو وصف الكلمة
قطعا فلا تغفل بقي شيء آخر أورده السيوطي في نكته وهو أن المصنف لا يذكر أن غير السكون
والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر تطبيق ذلك في الأعراب فربما توهمه دم ذلك هنا وليس
كذلك فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل والأمر لا تنبأ أو جماعة أو مخاطبة وعن
الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسابين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وزان في
ليسة وعن الكسر الفتح في نحو مصر على رأي من يقول ببنائه وعص الضم الواو والالف في نحو
يازيدون ويازيدان اه وفيه اذ كره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو مصر ونظر فتأمل (قوله
والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضمة وتركب معنى الفعل ومشابهة
الاسم المبني الحرف الثقيل وأما تعليل ثقيله بكون مدلوله مركبا لتصينه معنى الحرف زيادة على
معناه الاصل كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء للشبهة المعنوية
كمتي (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كياريدان
ويازيدون ولا رجاين وما بني على حذف كاخروا خسر وارم واضربوا واضربوا (قوله ذو
فتح) قد مره لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذرا الضم محوحيث) فان قلت من
أين يعلم أن الناطق أتى ما مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا
للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر
أرجح (قوله لا الفعل) وأما المحو ضربوا فبني على فتح مقدروا صفة للنسبة كما مر وأما يذم الهمزة
فبني على سكون مقدروا صفة للاتباع وأما محو وعرف فبني على الحذف والكسرة كسرة يذم
وأما رد بكسر الدال فبني على سكون مقدروا كسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلها ما
وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم اعم يحصل بأعمال العضتين معا والكسر بأعمال العضلة
السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فلتتركب معناه من حدث وزمار قبل
ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبني أمس عند
الجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به عين وأن لا يضاف
ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يحرره أعراب ما لا ينصرف في الأحوال
الثلاثة العلمية والعدل عن الامس وأما آثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها
فان فقد شرط من الشروط لمقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتصينه معنى حرف التعريف)
معناه التعيين ويبار ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو
اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليسه يومك أم لا واذا اتون كان صادقا على كل أمس وفيها الغر
ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه
بأل وبالثاني دلالة بنيانه فاعرفه فان قلت العلة التي ذكرها الشارح وجودة في جميع المعارف
لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذي هو معنى ال نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية
كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الالهي الموجود في العلم مثلا فانهم قال الشنواني والفرق بين
العدل والتضمن أن العدل يجوز به اظهار ال بخلاف التضمن اه فعلى بنيانه لتضمنه معنى ال
تكون أمس مؤدية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب
ما لا ينصرف العلمية والعدل يكون أمس حال العمل الامس مع النظر الى ال وجواز ذكرها (قوله
لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدار لا يعود وكان ينبغي
حذف قوله ظاهرة لايها مه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية
أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع الظاهر عنه وبعد ذلك فاحلة ناقصة ولو قال لانه

والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع
ثقبلا (ومنه) أي من
المبني ما حرك لعارض
اقتضى تحريكه والمحرك
(ذوقه وذو كسر) ذو
(ضم) فذو الفتح (كأين)
وضرب ورب وذو الكسر
نحو (أمس) وجبر وذو
الضم نحو (حيث) ومنذ
(والساكن) نحو (كم)
واضرب وهل فالبناء على
السكون يكون في الاسم
والفعل والحرف لكونه
الاصل وكذلك الفتح
لكونه أخف الحركات
وأقرها الى السكون وأما
الضم والكسر فيكونان
في الاسم والحرف لا الفعل
لثقلها ما وثقل الفعل وبني
أين لشبهه بالحرف في المعنى
وهو الهمزة ان كان
استفهاما وان كان
شرطا وبني أمس عند
الجازيين لتضمنه معنى
حرف التعريف لانه معرفة
بغير أداة ظاهرة وبني حيث
للافتقار للارم الى جملة

تضمن الاستفهامية
معنى الهزيمة والخبرة
معنى رب التي للتكثير
في تنبيه ما من من الاسماء
على السكون فيه سؤال
واحد لم يبن وما من منها
على الحركة فيه ثلاثة
أسئلة لم يبن ولم حرك ولم كانت
الحركة كذا وما من من
الافعال أو الحروف على
السكون لا يستل عنه وما
بي منهما على حركة فيه
سؤالان لم حرك ولم كانت
الحركة كذا وأسباب
البناء على الحركة خمسة
التقاء الساكنين كائين
وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات
أو عرضة لأن يتبدأ بها
كأه الجراؤها أصل في
التمسك كأول أو شامت
المعرب كالماضي فانه
أشبه المضارع في وقوعه
صفة وصلة وحالا وخبرا
كما تقدم وأسباب البناء
على الفتح طلب الحقة
كائين ومجاورة الالف كإيار
وكونها حركة الأصل نحو
يامضار ترخيم مضارر
اسم مفعول والفرق
بين معنيين بأداة واحدة
نحو يالزيد لم يرو والاتباع
نحو كيف بنيت على الفتح
اتباعا لحركة الكاف لأن
الياء بينهما ساكنة
والساكن حائز غير حصين
وأسباب البناء على
الكسر

معرفة وليس من أنواع المعرفة إلا تية لم التعليل فانهم (قوله وبني كم للشبه الوضعي) أي على
مذهب غير الشاطبي وقوله أولتصن الخ أي على مذهب الشاطبي أيضا (قوله وما بني من الأفعال)
أي غير المضارع لأن المضارع لما استحق الأعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه
استحق أن يستل عنه إذا بني على السكون سؤالان لم يبن ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح
سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حلا على الماضي المتصل بها قاله
البيهض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني منها على حركة الخ محله أيضا في غير المضارع
وان سؤال المضارع المبني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يستل عن تحريكه لموافقة
ما يستحقه المضارع من الأعراب الذي الأصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يستل عن سكون
المبني من الأسماء ويستل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الأعراب الذي الأصل
فيه الحركة اللهم إلا أن يقال لما ضعف أصالة المضارع في الأعراب لكون الأصل الأصل فيه
البناء فرعا توهم عدم تأصله في الأعراب بالكيفية احتج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه
عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لا شأنا لذلك بأن له أصالة مافي
الأعراب الذي الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الأعراب فانها قوية غير محتاجة إلى ذلك
فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالبناء قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال
وأسباب تحريك المبني لكان أوضح وتظهر ذلك في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله
التقاء الساكنين) أي دفعه وأورد هنا أراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء
على أنه لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود
والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كفي تاء التأنيث الساكنة وبعض الصمائر
كوا والجماعة والالف الاثنين وياء المخاطبة ويجب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو
عرضة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجب بانه بصدد
التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتبدأ بها يصلح سببا باعثاله
ولومع الدهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا
لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يتبدأ بها كاه الفاعل هكذا ينبغي تقرير الاعتراض
والجواب (قوله أولها أصل في التمكن) أي حالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس
المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بما فاتهم حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كأول) أي إذا
حذف ما تصانف إليه ونوى معناه كابد أبدا من أول بالضم (قوله أو شامت المعرب كالماضي) لأن
بناءها على الحركة أقرب إلى الأعراب من بنائها على السكون (قوله يامضار) أي على لغة من
يتنظرون نظريته الشواني بأن هذه الفحة ليست فحة البناء التي الكلام بها بل هي فحة بنيت
وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الصمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضوعين
الآتين (قوله والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بأداة
واحدة متعلق بمحذوف صفة لم يبين أي مضيه عليها بأداة واحدة لا طرف لغو متعلق بالفرق لأن
الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لم يرو) يفتح لام المستغاث به للفرق
بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق
المعسوب بالمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كصير المخاطب واللام الداخلة عليه
مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف والفتح تخفيفا بآين مع أنه يصح العكس
وكون الفتح في كل الأمرين معا لأن الأسباب قد تعدد أجيب بأن وجه ما صنعته أن الهزيمة لما
كانت ثقيلة ناسب أن يعمل بآين لطلب الحقة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يعمل بكيف

الاتقاء الساكنين كالمس
ومجانسة العمل كك
الجروا الجمل على المقابل
كلام الامر ككسرت
جلا على لام الجرفاها
في الفعل تطيرتها في الاسم
والاشعار بالتأنيث نحو
أنت وكونها حركة الاصل
نحو يا مضار ترخيم مضار
اسم فاعل والفرق بين
أداتين ككلام الجر
كسرت فرقا بينهما بين
لام الابتداء في نحو لموسى
عبد والاتقاء نحو ذوه
بالكسر في الإشارة
للهوثة وأسباب البناء
على الضم أن لا يكون
لللمة حال الاعراب نحو
لله الامر من قبل ومن بعد
بالضم ومثابه الغايات
نحو يا ريدفانه أشبه قبل
وبعد قبل من جهة أنه
يكون متمكنا في حالة أخرى
وقبل من جهة أنه لا تكون
له الصمة حالة الاعراب
وقال السيراني من جهة أنه
إذا انكروا وأنشيف أعرب
ومن هذا حيث فاتها انما
ضمت لشبهها بقبل وبعد
من جهة أنها كانت
مستحقة للاضافة الى
المفرد كسائر أخواتها
فمنعت ذلك كما منعت قبل
وبعد الاضافة وكونها حركة
الاصل نحو يا تحتاج ترخيم
تحتاج مصدر تحتاج اذا
سهي به وكونه في الكلمة
كالو في تطيرتها ككن
وتطيرتها هو وكونه في
الكلمة مثله في تطيرتها

للاتقاء (قوله الاتقاء الساكنين) فيه ان الاتقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود
من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من الاتقاء الساكنين لان الكسرة لا تلبس بحركة
الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الامع التنوين أو ال أو الاضافة قاله يس وعبارة الدماصيني على
المغنى قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض عن الجسر في الاسماء
وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر
عوضا عنه اه في فائدة كسا كان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا
ياتقيان في الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلولم يكن الاول حرف
لين حرك كافي اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كافي اضرب الرجل بفتحها تريد اضر بنور
التوكيد الخفيفة ولولم يكن الثاني مدغما حرك كغلامى ومن سكنه من القراء في رجبى فلو وصل
بنية الوقف ولولم يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعو الله يقولوا التي آفى الله شلتور بماتت
كقراءة عنه تاهى باشباع الهاء وتشديد التاء ما لكم لا تصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء ورعا
فر من اتقاءهما في المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جان ولا المصاليين بالهمزة قال أبو
حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في الضرورة على ككثرة ما جاء منه مع تلخيص وزيادة (قوله
ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه واول القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذ من كلام الشاطبي
ومجانسة الحرف اللارم للحرفية عمله اللازم له فخرج يلزوم الحرفية كاف التشبيه ويلزوم العمل
واول القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لا بضكا كدهما اذا كانتا للطف والخطاب (قوله
جلا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فاتها) أى لام الامر حالة كونها في
الفعل تطيرتها أى لام الجر حالة كونها في الاسم أى فى أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله
والاشعار بالتأنيث) أى لار الكسر المعنوى يساسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظى اشعار به
(قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي بالزيد لعمر وجعل الاداء واحدة لاختلاف النوع
هما واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهم ما من نوع حرف
الجر (قوله ككسرت فرقا بينهما الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعتراض كلامه
بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغاب (قوله نحو
لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومثابه الغايات) هى
الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لاصيرورتها بعد حذف المضاف
اليه غاية في النطق اه فاكهى وانما لم يسم كل وبهض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو
التنوين (قوله نحو يا ريد) أى فصحة زيد لمشابهة الغايات وأما أصل بناءه فلتصمنه معنى الخطاب
الذى هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة لان له أصلا في التمكن أى حالة في الاعراب (قوله
وقيل من جهة الخ) لا يحق في غايته لما قبله المتخدم مع قول السيراني معنى فقول شيخنا انه معنى
قول السيراني غير صحيح (قوله لا تكون له الصمة حالة الاعراب) أى وهو منادى وأما الفتح
والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغناء به باللام
(قوله وقال السيراني) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمثابه الغايات
حيث على لغة ضمها ولما كان شبيهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين اشرح وجه الشبه
بقوله فاتها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن وادواحد (قوله
ككن الخ) حاصله أن نحن ضمير الجماعة الماضرين وهو ضمير الجماعة الغائبين فهما تطيرتان فلما
بنوا نحن على حركة لاتقاء الساكنين اختاروا الصمة لتناسب الواو في تطيرتها ولما كانت نحن له عدد
أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة كانت هم أقوى فاستحققت واوها أن تكون أصلا يحول عليه

الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله ضموا خشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريكه واوا خشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الصيغة جلالا للشيء على نظيره فوجه الشبه بين الصمتين كون كل في آخر الفعل أهم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا أو ورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في تلبون فهي ضمة مناسبة لاصمة بناء وضمة قل لا تباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لاصمة بناء وأصل تحريكهما للتخاص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم البناء وكان الأولى إسقاط هذا الأخير (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما عداها هو المشهور وسمع كسر هاء فتحها كما سمع الضم في غير واو الجمع محووا نطقنا كذا في الهمع قوله وقد بان لك أي من قوله والاصل في المبنى أن يسكبوا منه الخ (قوله أن ألقاب البناء أي ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كل لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ ويجرى الاعتراض والجواب في قواهم ألقاب الأعراب أيضا بالاصولية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تحصر في الأربعة قال منه البناء على حرف ك كما في ياريدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كافي أغروا خش واربم واضربوا واصر بوا واصرني (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الأعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء فإن الأولى لازمة غير مجتلية لعامل والثانية متغيرة مجتلية لعامل واصطلاحوا على تسمية الصمة والفحة والكسرة والسكون في الأعراب وهما وصب وجر أو خفضا وحرما وفي البناء صما وفتح وكر وضم ونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر هل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الأعراب لا لتهافتها على المعاني كإفعاولية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لمعان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو أعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الأعراب فيه أصل لا نجه أيضا اه دما يعني (قوله وعن المارني أن الجرم ليس بأعراب) وجهه أن الجرم ليس في الاسم حتى يحل عليه المصارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السبوطي بأن الفعل المؤكد بالون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة واضع كقوله والقاعل المعنى انصبين بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا وعلاه بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغي حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا حيث ينبغي دفع الاعتراض (قوله والاسم قد خص بالجر) البناء داخل على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لا نأقول ذلك الجرم هنا لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الأعراب خاص بالاسم (قوله لا عاملة) أي عامل الجر صالة وهو الحرف لا يستقل لا فقاره إلى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد ما جواب النفي باضمار أن وقوله غيره عليه أي غير الجزئي الاسم وهو الجزئي الفاعل لو كان على الجزئي الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فاهما القوة عاملا أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خص الخ) الكاف قد تأتي لجر والتنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أي بالجرم) حسر أن يجرم بالجرم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللزوم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلي للجرم (قوله لكونه فيه حيثئذ

نحو خشوا القوم وتطيرتها
قل ادعوا والاتباع كمنذوق
بان لك أن ألقاب البناء
ضم وفتح وكسرو سكون
وبه هي أيضا وقفا وهذا
شروع في ذكر ألقاب
الأعراب وهي أيضا أربعة
رفع ونصب وجر وضم
وعن المارني أن الجرم
ليس بأعراب فمن هذه
الأربعة ما هو مشترك بين
الاسماء والأفعال وما هو
مختص بقبيل من ما رقد
أشار إلى الأول بقوله
(والرفع والنصب اجعلن
اعرابا • الاسم وفعل)
فالاسم نحو ان يدا قائم
والفعل (نحو) أقوم و
(لن أهابا) وإلى الثاني أشار
بقوله (والاسم قد خصص
بالجر) أي فلا يوجد في
الفعل قال في التسهيل
لأن عاملة لا يستقل فيعمل
غيره عليه بخلاف الرفع
والنصب (كما قد خصص
الاسم بأن يجر ما) أي
بالجرم لكونه فيه حيثئذ
كالعوض من الجر قاله في
التسهيل

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون أعراباً بالحركات أو السكون والأصل في كل (٦٣) معرب بالحركات أن يكون

أي حين ادخلك الاسم بالحركة والفعل بالجزم كالعوض من الجزاء يحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الأعراب اثنين مشتركين وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالحرف في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل حازا كان أوجازاً أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجزاء باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الأشرف وهو الاسم بالرجوع وهو الجزاء لعدم استقلال عامله فيجاء بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتياً فتعادلاً فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكيور فإن قلت كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان فهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الانساق جزم المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الأول فلأن الإضافة في المعنى لا مصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الإحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيتين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الأصل الخ) توطئة للمتن (قوله فرفع يضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفة ليوافق مذهب الناطم من أن الأعراب لفظي وسبأني للشارح كلام آخر (قوله وانصبت فتعابج كسراً) الأقرب أن فتعابج كسر منصوبان بنزع الخافض ليتوافق مع قوله يضم وقوله بتسكين وإن كان النصب به معاً على الراجح لأنه لا يعد عندى أن محل كونه معاً على هذا القول إذ لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحرفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فرفع يضم الخ من كون الأعراب معنوياً بالما هو مذهب من كونه لفظياً (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعني الضم وأخواته أعراباً كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعل أعراباً لأن جعل الرفع والنصب أعراباً على المذهبين والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب وعلى أنه معنوي علامات أعراب وقوله وجعلها علامات أعراب أي كما هو ظاهر قوله فرفع يضم الخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات أعراب والمعنى فرفع معاً ضم الخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتدفع المنافسة من أصلها كما هو مقتضى أن القائل بأن الأعراب لفظي يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الأعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئية ولا مانع من ذلك وإن كان المشهور أن القائل بأن الأعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا ينبغي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت أعراباً أو علامات أعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيره مسامحة والأصل ورفعه بضمه وانصب بضمه واجز بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الأعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الأعراب فاحفظه (قوله من الأعراب كالحركات والسكنات) بيان لما وقوله مما سبأني بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع من كل واحد مما ذكر وليس هذا محل أعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أني به الشارح لأنه المقابل صريحاً لقوله سابقاً والأصل في كل معرب أن يكون أعراباً إلى قوله ورفعه بالضممة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جأ أخويني غير) بقصر جأ للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعا وغربة فكسر أبو قبيصة من

رفعه بالضممة ونصبه
بالفتحة وجزمه بالكسرة
والى ذلك الإشارة بقوله
(فرفع يضم وانصبت فتعابج
كسراً كذا كذا الله عبده
يسر)

فذكره بنداً وهو مرفوع
بالضم والاسم الكريم
مضاف إليه وهو مجرور
بالكسر وعنده مفهول به
وهو منصوب بالفتح ثم أشار
إلى ما بقى وهو الجزم بقوله
(واجزم بتسكين) فحذف
تنبيه لا منافاة بين
جعل هذه الأشياء أعراباً
وجعلها علامات أعراب
أذهى أعراب من حيث
عموم كونها أثر أحاط به
العامل وعلامات أعراب
من حيث الخصوص (وغير
ما ذكر) من الأعراب
بالحركات والسكنات مما
سبأني فرع عما ذكر (يسوب)
عنه في وب عن الضمة
الواو والالف والنون وعن
الفتحة الالف والياء
والكسرة وحذف النون
وعن الكسرة الفتحة والياء
وعن السكون حذف
الحرف فله رفع أربع
علامات والنصب خمس
علامات والجزم ثلاث
علامات والجزم علامتان
فهذه أربع عشرة علامة
منها أربعة أصول وعشرة
فروع لها تنوب عنها
فالأعراب بالفرع النائب

(نحو جأ أخويني غير) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف إليه

العرب (قوله والياء فيه نائية عن الكسرة) لانه ملحق بجميع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الطرف قبله أو مجرور بـ لا من أمم الإشارة ومتعلق الطرف محذوف أي وأجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولاً محذوف أي أخذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أي حذو المثني وطريقه من الأعراب بالحروف واحد ترزبه عن جمع التكسير فإن أعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أي اذا علمت ذلك فبدأ أو الأولى الواو قاله شيخنا أي لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولأن أعرابها على الأصل الخ) أي لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعة بالواو ونصبه بالالف وجرحه بالياء ليجانس الفرع الأصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجز على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل في الأعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثني والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر (قوله وارف بواو) المناسب الفاء لانه هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم أنه أجنبي منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أي تنوب هذه الحركات نيابة ولا يصح أن يكون مفعولاً لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدهما بالعمل فيه نظر إلى متعلقه أعني قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل آل للجنس (قوله ما من الاسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأصغرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعده وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة لأن أعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة في معناها وهي هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لا بآنا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهراً أو مقدراً واشترط كون الشاغل ضميراً أكثرى لا كلي أو الضمير مقدراً قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولاً مقبلاً لا بآنا فقد ولي ان الفعل الظاهر تقدير (قوله لا ذو الموصولة) احتراز عن ما مع أن الكلام في المعرب وهي مبنية دفعا لتوهم المبسدى الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بآنا) استعمل حيث في الزمان على رأى الاخفش أو في المكارم الا تبارى أعني التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذي ينبغي وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم الصحيح أن اللفم أربع مواد فم و فم و فم و فوه كذا في الروداني وبأن الفم اذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً والمعرب هو فول وهو غير الفم بنقص الميم في عبارته حكمكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال بعم مامعه ميم ومامعه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الأولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أي حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاص ومقصورا كعصا بتثنية فانه فيها فقه هذه مع لغة حذو الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وأقصها فتح فانه منقوصا اه فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي أعرابه على الياء كقاص مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فانه لمجه فاذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فأنقله البعض وسكت عليه من أنما عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا أصل له

والياء فيه نائية عن الكسرة وعلى هذا الحذو (واعلم) أن النائب في الاسم ما حرف واما حركة وفي الفعل ما حرف واما حذف فنيابة بالحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثني والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لأنها أسماء مفردة والمفرد سابق للمثني والمجموع ولأن أعرابها على الأصل في الأعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصب بالالف) وأجر بياء أي نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أي الذي من الاسماء أصف (ك بعد (من ذلك) أي من الذي أصفه لك (ذوان صحبة أبانا) أي أظهر لا ذو الموصولة الطائفة فان الأشهر فيها البناء عند طي (والفم حيث الميم منه بآنا) أي انفصل فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات

نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لمجسه وفصحاهن فتح فائه منقوصا (أب) و (أخ) و (حم كذا) مما أصف (وهن) وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الاجناس ويقل بها يستقيم (٦٥) ذكره وقيل عن الفرع خاصة

فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو وفعا وبالف ناصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب متعين في الاول منها وهو ذوولهدايدأبه وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا اثني به وغير متعين في الثلاثة التي تليها وهي أب وأخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص في هذا الاخير) وهو هن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك آخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بن أبيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفي أب وناليه) وهما أخ وحم (بندر) أي يقل النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم (وقصرها) أي قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ

وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجع (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كفي فتى (قوله اتباع فائه لمجسه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لان المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أي كذا ذكر من ذووالفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لما حصل معنى قوله كذا والحلم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذا (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكتفى أي بدلا عن أسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستفج ذكره) أي فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا اثني به) أي لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا (قوله من تعزى الخ) قال الموصح في شرح شواهد ابن الناطم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفلان ليخرج الناس معه في القتال الى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاء مبهمة مشددة أي قولوا له عض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي غسيل بكرايك الذي انتسبت اليه عساه أن يفعل فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بهدها نون مصمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكروهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أي غسيل بكرايك الذي انتسبت اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أيك عض على ذكر أيك حيث لم يلد من بعضك على الباطل من اخوتك (فائدة) قال يس الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الامام أحمد والنسائي لكر بلفظ اذارأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على ما في الشرح اه (قوله فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المناسبة لانه لم يشابه أجنبيما فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا في الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه فالفعول محذوف ايذا بنا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أومه باتهامها فيه اذالم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع إشارة الى جواز الامر بين وان كان الاقص في الثلاث الى العشر هن وفيما فوق العشرها كما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر سنة ذكروا السبوطى في كتابه المسمى بالشماريج في علم التاريخ في حاشية شجنا السبدم أن العشر كما فوقها يس على ما ينبغي (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي أب وتاليه يسدرأي النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال وأشهر أفعول تفضيل شاذ لانه اما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكان الشارح يشير الى أن في كلام المتن حقا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرتيه فيهن الا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاعتمام فلا تنافي كثرتيه في نفسه (قوله ان أباه الخ) الشاهد في

(٩ - صبان اول) وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعول التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الاحرف العجيبة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله ان أباه وأبأبأها • قد بلغنا في المجدنايتها

مكروه أخاك لأبطل وحاصل ما ذكره أن في أبوابه وسم ثلاث لغات أشهرها الأعراب بالأحرف الثلاثة والثانية أن تكون
 طلقا والثالثة أن تحذف منها (٦٦) الأحرف الثلاثة وهذا ما درو أن في هن لغتين النقص وهو الأشهر والاعتماد وهو

ادفي التسهيل في
 ليد فيكون فيه
 أربع لغات وفي أخ التشديد
 وأخوابه كان الحاء
 فيكون فيه خمس لغات
 وفي حم حوا كقرو وحا
 كقرو وحا كقرو فيكون فيه
 ست لغات في نفسه
 مذهب سيبويه أن ذو
 بمعنى صاحب وزنها فعل
 بالتحريك ولا مهابا
 ومذهب الخليل أن وزنها
 فعل بالاسكان ولا مهابا
 فهي من باب قوة وأصله
 ذو وقال ابن كيسان فتحمل
 الوزنين جميعا وفول وزنه
 عند الخليل وسيبويه فعل
 بفتح الفاء وسكون العين
 وأصله فوه لامة هاء وذهب
 الفراء إلى أن وزنه فعل
 بضم الفاء وأب وأخ وحم
 وهن وزنها عند البصريين
 فعل بالتحريك ولا مهابا
 واوات بدليل تشبيها بالواو
 وذهب بعضهم إلى أن لام
 حم ياء من الحماية لان
 أحاء المرأة يحمونها وهو
 مردود بقولهم في التثنية
 حوان وفي إحدى لغاته
 حو وذهب الفراء إلى أن
 وزن أب وأخ وحم فعل
 بالاسكان ورد بسماع
 قصرها ويجمعها على أفعال
 وأما هن فاستدل الشارح

الثالث صراحة وفي الأولين بقريته الثالث اذ يبعد كل البعد التلخيص بين لغتين فن قال الشاهد في
 الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتها على لغة من يلزم المثني الألف والضمير إلى المجد
 وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ أو المنتهى كما قيل أو غاية المجد في النسب وغاية
 المجد في الحسب وقيل الألف بعد التاء الفوقية للشباع لا للتثنية (قوله مكروه أخاك) خبر مقدم
 ومبتدأ مؤخر أو مكروه مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والآخر من
 أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهة قال في التصريح قبل أول من قاله عمرو بن العاص
 حسين حله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى
 عنهم وذكر الأخ للاستعطاف (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الجمع ثالثة دونها وهي تشديد
 النون (قوله وزاد في التسهيل الخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين أعراجهما
 بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والأعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح
 القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبع وقدح من خشب (قوله كقرو) القرو بفتح
 القاف وسكون الراء وبالهَمْز يطلق على الجمع والحض والطهر وقد تضم قافه كافي القاموس (قوله
 وزنها فعل بالتحريك ولا مهابا) أما الأول فلا انقلاب لامها الفاق نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلارد
 اللام كافي التسهيل وأما الثاني فلان يأتي اللام أكثر من واو يه والجل على الأكثر أرح فأصلها
 ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الأعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم
 حال الرفع حذفتم ضمة الواو للثقل وفي حال النصب قلبت الواو ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها وفي
 حال الجر حذفتم كسرة الواو للثقل فوكت الواو من طرفه أثر كسرة فقلب ياء فان قلت لا وجه
 للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت بقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح
 الواو بفتح الأعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتح الاتباع لتكون حالة النصب
 كما التي الرفع والجر على قياس ما سيأتي للشارح ترخيصه في أب قيسيل التثنية للآتي ولك أن
 لا تسكلف ذلك على قياس مقابلة الآتي (قوله فعل بالاسكان) أي مع فتح الفاء واستدل بأن
 الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا بعتب وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذف لامة ثم نفي
 لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس أي فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولا مهابا) انظر
 ما دليله على أن لا مهابا ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فول واو فأحرى
 الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أي من باب ما عينه ولا مهابا واو بقطع النظر عن حركة الفاء
 (قوله وأصله ذوو) حذفوا الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الأعراب إلى الواو الأولى وفعل
 بالكلام ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بعتب ولا يرد
 جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب
 وسيف (قوله وأصله فوه) حذفوا الياء اعتباطا لثبها بحرف العلة في الحفاء وقربها منه في المخرج
 ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانها من مخارجها وأخف من الياء تارة لاقتنفل حركة الأعراب إلى
 الواو يفعل بالكلام ما تقدم (قوله لامة هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه (قوله
 بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين إذا لمقتضى لقلب اللام ألفا لان حركتها مع انفتاح
 ما قبلها (قوله ويجمعها على أفعال) أي لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال

على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن
 اياز بأن فصحة النون في هنة يحتمل أن تكون لها التانيث وفي هنوات لكونه مثل جففات فتح لاجل جمعه بالألف والتاء
 وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه أهنا

بل على أفعال كاسيأتي في قول الناظم لفعل اسماء مع صيغنا أفعال ولكن هذا لا ينهض على الفراء إلا
 في حم لافي أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون ونحوه همزة يجوز جمعها على أفعال وأفعال
 ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في معامه (قوله فيه يستدل) أي
 لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف
 الثلاثة) أخذ الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب من المثال ويكني هذان في
 صرف اسم الإشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضاف)
 أي ولو نية في فأنصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع لا يوطى كقول الحاج . خالط من سلى
 خياشيم وفاء أي خياشيمها وفاها قال في الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوره الاخفش
 والكوفيون وتابعهم اس مالك في الاختيار تحريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأنق
 المضاف على حاله ورأيت بخط الشواني عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أبضا غيرا
 من فووفى وبقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذور الفم بلايم تحصيل الحاصل
 لا هما ملارمان للاسافة وأجيب بأن الشرط به صرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج
 اليه هنا وما عداها بقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا أبا
 لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقبحة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة نعم
 انجرار ما به الالام لا بالمضاف كما قاله في المعنى وعلة بأن اللام أقرب وأن الجار لا يعلق فيكون
 مستثنى من عمل المضاف في المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع
 وتكرار لا كاسيأتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار بطرا الى عدم الاضافة بحسب
 الظاهر والحاصل أن اراعي الحقيقة تارة فأعر بنا ما بعد لا بالحرف والظاهرة تارة فاعلمنا لافيه
 ولم نكررها أقول بقى أن يقال لم أعرب بالآبالي بالحرف مع اضافته في الحقيقة للباء وعدم اضافته
 أصلا في الظاهر والقاطع للاشكال من أصله مذكرة بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القهر
 وانما ترك التنوين للبناء وسبب يأتي بـ ط ذلك في باب لا (قوله لا للباء) معطوف على متعلق بصرف
 المحذوف والتقدير أن يضاف لاي اسم للباء ولم يقيد بالياء ياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء
 الخطاب أصلا لا اختصاصها بالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على
 المصنف في سكوتة عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه
 ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو
 (قوله أنواع غير الباء) أي أنواع المضاف اليه المعيار للباء (قوله عما اذا لم تضاف) أي تلك الاسماء
 أي القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذور الفم بلايم ملازمان للاضافة (قوله فاهما تكون
 منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لا طاقهم
 جواز قصرها مثلا ففتن ولا يرد عليه قوله خالط من سلى خياشيم وفاء لان لفظ المضاف اليه
 منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من أغات الفم
 الفمى كالفم وهو مقصور ومعرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في
 الفم بالميم بل ليس في ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضاف وما ذكرناه عند
 قول الشارح عما اذا لم تضاف فافهم (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن
 الاضافة اذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها
 لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه
 ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد ثبت) أي على قلة اجراء طال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله
 يصح) أي الحوت المذكور قبل ووجه في البصره حالية (قوله تلوف فم الصائم) بضم الخاء

فيه يستدل على أن وزنه
 وهل بالتحريك (وشرط ذا
 الاعراب) بالاحرف الثلاثة
 في الكلمات الست (أن
 يضاف لـ الباء) مع ما هن
 عليه من الافراد والتكبير
 (بما أخوا بيلدا اعتلا)
 فكل واحد من هذه
 الاسماء مفرد مكبر مضاف
 واساقته غير الباء وقد
 احتوت هذه الامثلة على
 أنواع غير الباء فان غير
 الباء اما ظاهر أو مضمرة
 والظاهر اما معرفة أو
 نكرة والاحترار بالاضافة
 هما اذا لم تضاف فانها
 تكون منقوصة معربة
 بالحركات الظاهرة نحو
 جاء أب ورأيت أخا ومررت
 بحم وكلها تفرد الاذوفانها
 ملازمة للاضافة واذا
 أفردت وكون عوض من
 عينه وهي الواو ميم وقد
 ثبت الميم مع الاضافة
 كقوله
 يصح طما آرو في البحر فـ
 ولا يختص بالضرورة
 خلافا لابي على لقوله صلى
 الله عليه وسلم تلوف فم
 الصائم أطيب عند الله
 من ريح المسك والاحترار
 بقوله لا للباء عما اذا أضيفت
 لياء

لأنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للباء وكلها نضاف للباء الاذوفانها لا تضاف للضمير وانما تضاف لاسم جنس ظاهر
غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر (٦٨) ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابها وان

جعت جمع تكسير أعربت
بالحركات انظاهرة وبكونها
مكبرة عما اذا صغرت فانها
تعرب أيضا بالحركات
الانظاهرة (واعلم) أن
ما ذكره الناظم من أن
اعراب هذه الاسماء
بالا حرف هو مذهب
طائفة من الخويعين منهم
الزجاجي وقطرب والزيادي
من البصريين وهشام من
الكوفيين في أحد قوايه
قال في شرح التسهيل
وهذا أصل المذهب
وأبعدها عن التكلف
وهو مذهب سيديو به والفارسي
وجهور البصريين أنها
معربة بحركات مقدرة
على الحروف وأتبع فيها
ما قبل الاخر لا آخر فاذا
قلت قام أبو زيد فأصله
أبو زيد ثم أتبعته حركة
الباء لحركة الواو فصار أبو
زيد فاستثقلت الضمة على
الواو وحذفت واذا قلت
رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد
فقبل تحركت الواو وانقض
ما قبلها قلبت الفاقبل
ذهبت حركة الباء ثم حركت
اتباع الحركة الواو ثم انقلب
الواو الفاقبل وهذا أولى
ليتوافق النصب مع الرفع
والجرف في الانباع واذا قلت
مررت بأبي زيد فأصله بأبو

وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قبل خطأ أي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى
أطيبيته عند الله أحقيقته ببناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على
المعنى المذكور في رواية سلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل
ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحي وهني بلارد لاماتها المحذوفة كما هو
الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للدغام في الاربعة برز لا ماتا وقلبها ياء وادغامها في
ياء المتكلم وفي في فيجب قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم منع من ظهورها سكونه للدغام كما صرح به الرضي (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم
الجنس ما وضع لمعنى كل معرفا أو منكر أو أراد بالصفة المشتقة للدلالة على معنى وذات لا المعنى
القائم بالوصف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر
الضمير الرجوع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال
أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة
لوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها للاحتمال بنفسه للوصف وكذا الجملة
(قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كانا فقه الى العلم في نحو أنا لله نوبكة والى الجملة في نحو اذهب بدي
تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة
شاذة وفي يس أنه أنشيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء
والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها ما لا يعقل كما يقال أبواب وأخوات
وقد جمع جمع أب وأخ وذى جمع مذ كرسالم قبيل وحن وحم رفم بلام ميم أيضا (قوله وأبعدها عن
التكلف) بخلاف مذهب سيديو به فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف
لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس
الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ما قبل الاخر
للاخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرهما من الاسماء المعنوية نحو عصاك ورحاك
قلت الفرق أن لا يتابع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ما قبل الاخر كان في غير حالة
الاضافة حرف اعراب نحو ار له أباشيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء
اذا لم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فولا وذو مال (قوله ثم انقلب الواو ألفا)
أي تحركها وانفتح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أو ودعليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع
فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سياتي في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن
حركاتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركاتها الأصلية والاتباع بحركة أخرى للاتباع أمر
تقديري ارتكبهناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضا في الحقيقة يقال لما حلت
محل الأصلية ونابت عنها وانحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل
أن هذا المذهب أصح) أي لا الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فتى
أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمثيه كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالتياب كما قال
سابقا وغير ما ذكره في باب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهباً سابقها
السيوطي في همع الهوامع فراجع (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب

زيد فانبعث حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو وحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت
الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب
في اعراب هذه الاسماء وهما أقواها في تنبيهه انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثني والمجموع على حده

لقله في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاءماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاءماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاءماء الستة وهي كونها باضمين الاءماء المفردة لاجهة خصوصها وهي كونها هذه الاءماء باضمينها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالعلم لكونه اقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم محو باو الفاء يستلزم صاحبه وكذا الالف (قوله ارفع المثنى) سيأتي شرح وط المثنى (قوله والمثنى) أي اصطلاحا ما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أي معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنما (قوله ناب عن اثنين) أي اسمين اثنين أعلم من أن يكونا مذكورين أو مؤنسين مفردين كالزيدين أو جمعين تكسيرا كالحالين أو اسمي جمع كالركبين أو اسمي جنس كالعينين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة المذهب الناظم الذي يجوز تشبيه المشترك مرادها معنياء المختلفان وجهه كذلك عند أمن اللبس بنفيته مرادها فردان لا أحد معنييه نحو عندى عينان منقودة ومورودة وجمعه كذلك ويجوز تشبيه اللفظ مرادها حقيقة ومجازه وجهه كذلك عند ذلك معلا ذلك بأن الأصل في التشبيه والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فاذا جاز في أحدهما فليجوز في الآخر قياسا قال في شرح الجامع وبعضهم بي المسئلة على جواز استعمال المثنى ترك في معنييه أي واللفظ في حقيقة ومجازه فان قلنا به جاز والافلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاز زيد وزيد مثالا في غير ضرورة أو شذوذ لا لسكته كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحاج ان الله محمد ومحمد في يوم أي محمد أي ومحمد أي وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة في كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فقام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الطريقان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاول جاء زيد فقام الطريقان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الطريقان وجاء زيد فقام الطريقان لا انتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فقام مرو ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعلا بالانصاف وأل في المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أي ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحساد أو علم كالبعيرين ما كان وجعله اتفاقا في الورد قيد أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المؤلف والموافق للمؤلف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول فخرج الماسر (قوله كالعهرين) للشمس والقمر وتغليب الله ذكرهم يغلبوا المؤنث الا في مسئلتين قواهم ضبعان بفتح فضم في تشبيه صبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبتك لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معددا ميمزعا كرومؤنث

بها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها لئلا ينس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفرد منه لسابق الالف واما اختيرت هذه الاءماء لانها تشبه المثنى لفظا وسميا أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلا يستلزم كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والاخ يستلزم أخا وكذا البواقي وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقهرين واثنين واثنين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعية للاثنين

كلاهما لا يعقل وفصل من العدد بين كذا في المغنى قال الدماميني ومن أمثلة المسئلة الثانية
 اشتريت عشرة ادين جل وناقه ثم قال ووقع تغليب المؤنث في غير عينك المسئلتين في التنزيل والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بليلتهن
 لكن أنت العدد لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبستم الا يوما بعد قوله ان لبستم الا عشرة اشهر بأن
 المراد بالعشر الايام فأنث تغليب الليالي وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله
 حبيب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة اهتما ما بالنساء وهذا
 الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول
 عد في آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفار والمروءة وهذا من تغليب المؤنث
 (فائدة) اه أذكرني ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرني . ليالي وصلها بالرقبين
 كلا نانا طرقتا ولكن . رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني هذا من المبالغه حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازي
 لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه اه أي لان معنى رأيت بعينها الخ أي
 رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازي لاني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قمر
 السماء وهو القمر المجازي قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين وذهب
 بهضمهم الى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية انما حصلت بعد تسمية التغلب عليه باسم
 المذهب مجازا وهو مبني على جواز تنبيه اللفظ مرادها حقيقة ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه
 أنهم لما لم يوضع الاثنان خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم تساريز ومثلهم ما زكا يقال
 خسا أوزكا أي فردا أو زوجا قاله الروداني (قوله فخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح
 ضبطه بالفتح فالساكن تغليب للاخف وبالضم والفتح إشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم
 أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمر بن هشام الذي هو أبو جهل تغلبا
 للاشرف الذي سبقته السعادة فيكون في الحديث رمز الى أنه الذي يسلم قال الدماميني
 يعاب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أقول أو اقتضى تغلبه سبب غير التذكير كما قررناه
 في العمرين بالضم والفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشافعي عن التفتازاني ثم نقل الدماميني عن
 ابن الحاجب أن شرط التغلب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب
 الأعلى على الأدنى وضعفه (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيد بن زيد
 وعمرو لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا
 وكلنا الخ) قال شيخنا أي خرج بالتالي ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون
 فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه
 اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلنا واثنان واثنان اذ لم يسمع كلت واثن واثن وثنت
 ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجها أيضا بالقيد
 الثالث الا أن يقال تركها للمقابلة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا
 لا بعدم سماع مفرداتها لايها أنه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع
 مفرداتها قائل (واعلم) أن انخارج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح في
 دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم فيه (فائدة) قال في التصريح وبشرط في
 كل ما يشي عند الاكثرين ثمانية شروط . أحدها الافراد فلا يشي المتشبه ولا المجموع على حده
 ولا الجمع الذي لا نظيره في الاحاد ولا جمع المؤنث السام وان شئ غير ذلك من جمع التكسير واسم

كزوج وشفع فخرج بالقيد
 الاول نحو العمرين في عمرو
 وعمر وبالثاني نحو العمرين
 في أبي بكر وعمر وبالثالث
 كلا وكلنا واثنان واثنان
 وثنتان اذ لم يسمع كل
 ولا كلت ولا اثن ولا اثن
 ولا ثنت وأما قوله في كلت
 زوجليها

الجمع واسم الجنس كالمركب • الثاني الاعراب فلا يثنى المثنى وأما ذان وتان والذان والتان فصحيح
 بوضوعه للثنتين وليس من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان
 بمنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلها ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين
 لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من ثنية المثنى • الثالث عدم التركيب فلا
 يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مرجعيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما
 هي بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون ثنية المزدجى قال بعضهم يقال معدي كربين
 بسبب وحيان وقال بعضهم يحذف عجز المقتوم بويه ويثنى صدره فيقال سبيان وأما العلم الانساني فأعما
 نى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم • الرابع التكبير فلا يثنى العلم
 اقباعا على علميته بل ينكر ثم يثنى مفعولا بأل أو ما يفيد فأنها يكون كالعرض من العلية فيقال
 ياء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا تثنى كليات الاعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التكبير
 الخاء من اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه • السادس اتفاق المعنى
 لا يثنى اللفظ مراداه حقيقة ومجازة أو مراداه معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور
 أما قولهم العلم أحد اللسانين فثابت أو ورد عليهم جواز ثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى
 معنياته كنسبة المشترك الى معنياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقوا هما أنه لا يلزم من جواز
 ثنية العلم المشترك جواز ثنية المشترك لأن ثنية المشترك باعتبار معنيته تلتبس بثنيته باعتبار
 ردى أحد معنييه وهذا مفقود في ثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف
 شرط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر • السابع أن لا يستغنى عن ثنيته بثنية غيره نحو سواء
 انهم استغنوا عن ثنيته بثنية مئى فقالوا سبيان لا سوا آن أى قياسا فلا ينافى أنه شذوذا آن
 بعض فانهم استغنوا عن ثنيته بثنية جزء أو ملحق المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن
 ثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن ثنيتهما بستة وثمانية
 الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد
 ربيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزدجى وزاد
 معهم كالبسوطى في الهمع أن يكون لثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد عريبا وديارا لا فاده
 لجميع العموم وورق زياته بأنه يغنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهروا أن لا يشبه الفعل فلا يثنى
 فعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأمر مانع التثنية في أفعال من عرض من التركيب أى مع من
 لا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام
 فتح الميم المظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى (قوله وكلا) هذا
 مروع فى ذكر بعض ما جعل على المثنى وألف ككلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف ككتا
 لتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق
 قيل للتأنيث فإن قلت اذا كانت ألف ككلا أصلية وألف ككتا للتأنيث أو أصلية والألف فيهما
 غير مجنبه للعامل فكيف تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كفى
 الأسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو
 دال على التثنية أو الجمع أو غير ذلك على شئ كفى الأسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير
 الاثر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصول
 مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهرا أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر
 وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد الى كلام مؤسسه احتزبه عما اذا اتصلت بالضمير
 غير مضافة اليه نحو زيد وعمر وهما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى

سلامى واحده • فأعما أراد
 ككتا حذف الألف
 للضرورة فهذه المخرجات
 ملحقات بالمثنى فى اعرابه
 وليست منه (وكلا • اذا
 بمضمر مضافا وصل)
 الألف لا تطلق

أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بضم حال كونه مضافا الى ذلك المضمحل على المثني الحقيقي (و) (كلنا كذلك) أى كذلك فى ذلك
تقول جاء فى الرجلان كلاهما (٧٢) والمرأتان كلتا هما فى الظاهر أعربا بحركات مقدرة على الالف رفعاً ونصباً وجراً

وبعضهم يعربهما اعراب
المثني فى هذه الحالة أيضا
وبعضهم يعربهما اعراب
المقصود مطلقاً ومنه قوله
نعم الفتى عمدت اليه مطبتي
فى حين جد بنا المسير كلانا
(تنبيه) • كلا وكلنا
اسمان ملازمان للاضافة
ولفظهما مفرد ومعناهما
مثنى ولذلك أجيز فى
ضميرهما اعتبار المعنى
فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد
وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى
بينهما

قد أقاما وكلا أنفيهما رابى
الأ أن اعتبار اللفظ أكثر
وبه جاء القرآن قال تعالى
كلتا الجنين أنت أكلها ولم
يقل آتافلما كان لكلا
وكلتا حظ من الافراد وحظ
من التثنية أجرياً فى
اعراب ما مجرى المفرد نارة
ومجرى المثني نارة وخص
اجراؤهما بمجرى المثني بحالة
الاضافة الى المضمحلان
الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمحل فرع
الاضافة الى الظاهر لان
الظاهر أصل المضمحل فجعل
الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل مراعاة للمناسبة
(اثنتان واثنتان) بالمثلثة

كلام شجنا (قوله أى وارفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثني وأن مضافاً حال من نائب
فاعل وصل وأن متعلق مضافاً محذوف دلالة الكلام عليه (قوله كلنا كذلك) مبتدأ وخبر هذا
هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقاً) أى سواء أضيف الى
مضمحل أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كفى المختار والاسناد فى جد بنا المسير مجاز
عقلى والاصل جددنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين
بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفرداً أوجعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى القوسين
وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جد فى الجرى وقوله قد أقاما أى كفعا عن الجرى وقوله رابى
أى منتفخ والشاهد فى أقلاما رابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وما اعتبر المعنى فلم يجئ فيه
نصا لان الضمير فى قوله تعالى وخبرنا خلاهما من الايتين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا
الجنين أنت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من
رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدمامي
ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلا ناغنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم
الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد مناغنى عن أخيه قال فى المغنى وقد
سئل قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكبت ان قدر
كلاهما انوكيد اقبل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى
هذا فاذا قيل ان زيد وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اهـ (قوله اثنتان
واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف
غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لافرق فى ذلك بين الظاهر
والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كفى الوردانى بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنتين
أمران غير مخاطبين مضافان اليهما كعبدى لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح
اللمعة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنيه لانها اضافة الشئ الى نفسه
فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة توضعاً على اثنين (قوله كابنين
وابنتين الخ) قال بعضهم لم يلزم له أن يقول مثل المثني أتى بمثلين منه وأقام ذلك مقام قوله
كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثني فيه يجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى النكت
(قوله مطلقاً) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنتان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن
شهادة بينكم أو كخوفاً فتجرت منه اثنا عشرة عينا أو أضيفاً نحو اثنا كم واثنتا كم (قوله وتختلف
الباء الخ) أى تقوم مقامها فى بيان مقضى العامل لافى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد
الخلف ولونه قد يدخل نحو ليلك مما لم يستعمل مرفوعاً (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل
الشارح جميعها تأكيداً كيد المحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو محل معنى لاجل اعراب
(قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذى هو مقترح
لان التصریح أقوى فى البيان ولا فائدة علة فتح ما قبل ياء المثني وهى ألفه الفتح مع الالف كفى نكت
السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء حروف
التهجى لغه لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين للضرورة الوزن (قوله نصب على

اسمان من أسماء التثنية رابى بمثنى حقيقة كما سبق (كابنين وابتنين) بالوحدة اللذين هما مثنيان

الحال حقيقة (يجريان) مطلقاً فيرفعان بالالف ومثل اثنتين اثنتان فى افعه تميم (وتخالف الباقى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثني وما
الحق به (الالف) حراً ونصباً بعد فتح قد ألف (الباء فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجراً ونصباً نصب على

الحال من المجرور في أي
مجرورة ومنصوبة وسبب
فتح ما قبل الياء الأشعار
بأنها خلف عن الالف
والالف لا يكون ما قبلها
الامفتوحا وحاصل ما قاله
أن المثني وما ألحق به رفع
بالالف ويجر وينصب
بالياء المفتوح ما قبلها
في تنبيهات في الأول
في المثني وما ألحق به لغة
أخرى وهي لزوم الالف
رفعاً ونصباً وحراً وهي لغة
بني الحسرت بن كعب
وقبائل أخرى أنكروا ما يرد
وهو محذوف بنقل الأئمة
قال الشاعر
فأطرق أطراق الشجاع ولو
رأى
مساغلتا بقاء الشجاع لصحبا
وجعل منه أن هذان
لساحران ولا ورا في ليلة
• الثاني لوسمى بالمثني في
أعرابه وجهان أحدهما
أعرابه قبل التسمية
والثاني يجعل كعمران فيلزم
الالف ويمنع الصرف وفيد
في التسهيل بأن لا يجوز
سبعة أحرف فإن جاوزها
كاشهيا بين لم يجز أعرابه
بالحرركات (وارفع بواو)
نيابة عن الضمة (وبياء
جرر وانصب) نيابة عن
الكسرة والفتحة (سالم)
جمع عام

الحال) فيه أي محيى المصدر حالاً وإن كان كثيراً مقصوراً على السماع فالأولى كونه منصوباً على
الطرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جرو نصب كافي آتيل ما لوع
الشخص (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجروراً ومنصوباً مع أن المجرور في أي هو لفظ جبيع
مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجب لا مجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه
وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أي إبقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب
المستفاد من كلام المصنف ككسر (قوله خلف عن الالف) إنما كانت الالف أصلاً لأن الرفع أول
أحوال الأعراب ومثلها الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الامفتوحاً) في معنى التعليل
للأشعار (قوله لزوم الالف) أي والأعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصود وبعض من يلزمه الالف
يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان انضم النون ورأيت الزيدان
بفتحها ومرت بالزيدان بكسر هاء وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة
منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الالف والنون علمة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله
لصحبا) أي عض ونيب (قوله وجعل منه أن هذان لساحران) وقيل اسم من ضمير الشأن وهذان
مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان
والجملة خبران واعتراض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكان المخففة قائم
استسهلوه مهمما الكونه في كلام بني على التحفيف فحذفه تبع طلق النون ورب شيء يحذف تبعاً ولا
يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيره ما شاذ إلا أن فائدة
ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع ما بهم يفهم ما بعده فإذا لم يتعين للسامع
منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهمماً وهذه الفائدة مفقودة عند
حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لأن ما كيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي
خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف
للمبتدأ ولأن المحذوف دليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكك وبقاء
التأكيد في نحو مرت بزيد وجاء في أخوه أنفسهم بالرفع على تقدير هاء ما حباي أنفسهم
وبالنصب على تقدير أعنيهم ما أنفسهم ما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة
كمفردة وجعه وكذا هذين لماذا كر لكن هذان أقبل لأن الأصل في المبني أن لا يختلف صيغه
لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وإنما قال الأكثر هذين جزاً ونصباً نظراً
إلى صورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيا بين) تسمية
أشهباب وهي السنة الجديدة التي لا مطرف لها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كافي الزيدون أو مقدرة
كافي الحوالقوم أو منقلبة إلى الياء كافي مسلي على التحقيق (قوله وبياء الحرر وانصب) ليس
المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لأنرا المملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما
قبل المعطوف عليه لفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع
لطاب معمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول والذي
أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يامع حذف
تنوينه للضرورة كما قاله الشواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولاً
مطلقاً محذوف وجوباً أي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة
مفعولاً لا جله لقوله أجرر وقوله والفتحة أي نيابة عن الفتحة مفعولاً لا جله لقوله وانصب
فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني دلالة الأول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة
قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى

(و) جمع (مذنب) وهما
عامرون ومذنبون ويسمى
هذا الجمع جمع المذكر
السالم لسلامة بناء واحد
ويقال له جمع السلامة
لمذكر والجمع على حمله
المثنى لان كلامهما يعرب
بحرف علة بعده نون
تسقط للاضافة وأشار
بقوله (وشبهه ذين) الى
أن الذي يجمع هذا الجمع
اسم وصفه فالاسم ما كان
كعامر علما لمذكر عاقل
خاليا من تاء التأنيث ومن
التركيب ومن الاعراب
بحرفين فلا يجمع هذا
الجمع ما كان من الاسماء
غير علم كرجل أو علما
لمؤنث كريب أو لغير عاقل
كلاحق علم فرس أو فيه
تاء التأنيث كطلحة أو
التركيب المزجي
كعدي كرب

الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصوصة بالنسبة
لشبهه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره وسيأتي
الكلام على جمع التكسير في باب (قوله وجمع مذنب) دفع بتقديم يرجع هاهنا اسم كلام المصنف اشتراك
عامر ومذنب في جمع واحد وانما يبال المصنف بهذا الابهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك
ولا لبس والمضاف الى متعدد وانما تجب فيه المطابقة اذ اخيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أي
المذكر باعتبار هاء لالة فله فدخل نحو زنب وحبل لمذكرين فانهما يقال فيهما زنبون وحبلون وخرج
زيد وعمر وعلمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم ههنا لجمع وجره نعتا للمذكر
والاربع الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحد نقله
شيخنا السيد عن الشنواني (قوله لسلامة بناء واحد) أي بنيت أي لغير اعلال فدخل في جمع
السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة
في الفعل يجمع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم
لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) أي مخصصا فلا يجمع العلم
الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو أجمع فانه يقال
فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة في أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني ثم اشتراط العلية
للاقدام على الجمعية واشترط عدمها المصريح به في قولهم لا يتنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره
لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلية من الشروط المعدة بكسر العين
أي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور
الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زنب
وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمر وعلمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ
حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى
وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزالي والمراد مذكر عاقل ولو تنزلا ومنه في الصفة قوله تعالى
قالنا آتينا طائعين رأيتهم لي ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي تميزا للمميز والجمعون
هذا وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكر كورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي
لامع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقاتلين قال سم وقضية عبارته
اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فيجوز اه أقول في الدماميني على التسهيل أن ادخل
المثنى في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ مأخوذ
في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم
تكن عوضا فاء أو لام كما سبدر كره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو
ممدودة فلو هي مذكر بساى أو صحرا جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة
واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذف في الجمع التيسر بجمع ما لا تاء فيه وان
أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث شذوا وانما
اغتنقوا وقوعها حشوا في التثنية لانه ليس لتثنية تاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته
لا لبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض
الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع معهما أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة
بخصوصه اه ولك أن تقول لادليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر
أن كلامنا في شروطه أعم من أن يخصه أولا لكي يذكر عليه أنه لم يستوفى مطابق شروطه (قوله
بحرفين) فيه مسامحة اذا اعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة

كان كدنب صفة لمذكر
عاقلة خالصة من تاء التأنيث
ليست من باب أفعل فعلا
ولا من باب فعلا نفعلي ولا
مما يستوي في الوصف به
المذكر والمؤنث فلا يجمع
هذا الجمع ما كان من
الصفات لمؤنث كخائض أو
لمر كغير عاقل كسابق
صفة فرس أو فيسه تاء
التأنيث كعلامة ونسابة
أو كان من باب أفعل فعلا
كاحر وشذ قوله

فما وجدت نساء بي غيم
حلائل أسودين وأجرينا
أو من باب فعلا نفعلي
كسكران فان مؤنثه سكرى
أو يستوي في الوصف به
المذكر والمؤنث
كصبور وجريح فانه يقال
فيه رجل صبور وجريح
وامرأة صبورة وجريجة
وتنبيهات في الاول أجاز
الكوفيون أن يجمع
نحو طلبة هذا الجمع الثاني
يستثنى مما فيه التاء
ما جعل علما من الثلاثي
المعوض من فائه تاء التأنيث
نحو عدة أو من لامة نحو
ثبة فانه يجوز جمعه هذا
الجمع الثالث يقوم مقام
الصفة التصغير فنحور رجل
يقال فيه رجلون الرابع
لم يشترط الكوفيون الشرط
الاخير مستدلين بقوله

حرف الاعراب قال ذلك نسما أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الوار
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أي مطلقا وقيل ان ختم بويه جار
والافلا وعلى الجواز في المحتوم بويه قبل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبيون وقيل تلحق بالجزء
الاول ويحذف الثاني فيقال سيبيون (قوله أو الاسنادي) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثرهما
سمى باحد هذين المركبين قبل ذرا كذا وذو وكذا من اضافة المسمى الى الاسم كدات مرة وذات
يوم وسكت عن الاضافي لانه يتنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تنبيه الجزأين وجمعهما
قال الروداني لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله واحد
اه (قوله كالزبدن أو الزبدن علما) أي ان أعربا عرابهما ما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع
اعرابين في كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جازجهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع
المطابق عليه تعالى كافي وبالמושعون فمع الماهدون ونحو الوارثون لانه مع ما في لسان أسماءه تعالى
توقيفية والكلام في الجمع المقيس قال الدماميني معنى الجمعية في أسماء الله تعالى بمنع وما ورد منها
بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على
ما ورد كوارثون اه (قوله خالصة من تاء التأنيث) أي من التاء الموضوعة له وان استعملت في غيره
ليصح اخراج علامة فان تاء كيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلا) بالاضافة التي لا دني
ملازمة أي ليست من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلا وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن
لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذي ليس له مؤنث أصلا كما كبر
لكبير كمر الدكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلا كفعل بالضم نحو الافضل فهذان القسمان
يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلا نفعلي صادق بأن لا يكون من باب
فعلا نفعلي كقائم وبأن يكون من باب فعلا نفعلي ليس له مؤنث أصلا كحيان لطويل الجمعية وبأن
يكون له مؤنث على غير فعل كفعلا نفعلا نحو ندمان وندمانة من المدامة لامن الدم وقوله ليست
من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلا نفعلي ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضع قابلة للتاء أو تدل على
التفصيل وانما اعتبر في الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة
هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على
الجمعية كما هو وانما يجمع الافضل للالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتكثير (قوله
كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على
موصوف مذكور في فعل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فاعل وجعل نحو
صبور وجريح علما يجمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا
لا ينافيه ما سبق من عدم جمع الثلاثي المذكور من المحققات يجمع السلامة لانه جمع سلامة
حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سبق في ما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع)
أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير
ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعني أن لا يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث
هذا هو الذي يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون في اشتراط أن لا يكون من باب
أفعل فعلا أو فعلا نفعلي أيضا كافي الهمع (قوله ما ان طر) مانافية وان زائدة وطر يفتح الطاء من
باب مر أي نبت وتضم بهذا المعنى أيضا بمعنى قطع والعانس من بلغ أو ان التزوج ولم يتزوج ذكرا
كان أو أنثى والامرء من لم يبلغ أو ان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد

والعانسون ومن المرد والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث
بلفظ واحد ولا جهة لهم في البيت لشذوذه (قوله الشائب) صوابه الاثيب اه

لم ينبت شارب به مع بلوغه أو ان الأنياب وتخلص ابن السكيت من التكرار يجعله ما معنى حين زيدت
بهـ ما ان لشبهها في اللفظ بما الناقية انتهى عني تلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن
العائس صادق على الشائب فلا يكور قسيماله ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب
غير العائسين (قوله وبه عشرون الخ) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع
كعشرين وأولى وجوع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجوع سمى بها كاهلين وجوع
تكسير كاهلين وسنين (قوله وبابه) أي نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلية (قوله ألحق) أفرد
ولم ينن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو
الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا
من معناه كما قاله الدنوشري والروداني (قوله وعشرين) أي وانطلاق عشرين (قوله وهو) أي
اللازم باطل أي فكذلك المألوم (قوله وان كان جمعا) أي غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل
ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة وأورد عليه الوصف به في
قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف
وجعه على أهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا ولي فيه بحث لانه ان كان الاعتبار اللفظ فهو جامد مطلقا أو
المعنى فهو في معنى المشتق مطلقا فالفاروق الداعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي
بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة
الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل
الناء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أي الذي ويكتب بالواو بعد الهمة للفرق بينه وبين
إلى الجارة في الرسم بصا وجر او حل عليها الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا) أي بل يكون اسم
جمع له (قوله على كل ما سوى الله) أي على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق
الثاني اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام
العلة والمتجه عندي أن هذا كافي لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا
والبعض اذ لو جاز كونه مساويا لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة
من مفردة أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأي الشهور وما استند اليه من حصول
المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سيظهر لك رده فتدبره وأنصف (قوله أو يكون جمعا
له) أي غير مستوف للشروط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من
يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص
العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته
ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال
الثاني مفرد العالمين عالميا بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا
لان مدلول المفرد حيث صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن
المفرد أعم ولا مساويا بل الأعم الجمع فإذ ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه
على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لان كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك
لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أي عالم كان وصدق الجمع على أي عالم كان لا
تفول فرق بين الصديقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شعولي والمعتبر ههنا
العموم الشعولي والالزام أن غالب الجوع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساويا لمفرده
فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم
ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط يجب

(وبه) أي وبالجمع السالم
المذكور (عشرون وبابه) إلى
التسعين (ألحق) في الأعراب
بالحرفين وليس بجمع والا
لزم صفة انطلاق ثلاثين
مثلا على تسعة وعشرين
على ثلاثين وهو باطل (و)
ألحق به أيضا (الاهلونا)
لانه وان كان جمعا لأهل
فأهل ليس بعلم ولا صفة
وألحق به (أولو) لانه اسم
جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا
(عالمون) لانه اما أن
لا يكون جمعا لعالم لانه أخص
منه اذ لا يقال الا على
العقلاء والعالم يقال على كل
ما سوى الله ويجب كون
الجمع أعم من مفردة
أو يكون جمعا باعتبار
تغليب من يعقل فهو جمع
لغير علم ولا صفة وألحق به
(عليونا)

السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى
 الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه
 ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جمع على تكسبت من العلو ثم هو به
 أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لآعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير
 مضاف فى قوله تعالى كتاب مر قوم أى محل كتاب وفى الكشف أنه اسم له يوان الخير الذى دون فيه كل
 ما عملته الملائكة وصالحاء الثقلين وعلى هذا يكون كذب فى قوله ان كتاب الارار مصدر راجع معنى كاتبة مع
 تقدير مضاف أى كاتبة أعمال الارار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذخبره وقوله والسنون مبتدأ خبره
 محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال
 شيخنا تكسبت من ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فاعدم استيفائه شروط
 جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه
 وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع المحققات شاذة قياسا
 ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لآمنه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه
 ذكرها الشارح لان كلا منهما اجمع تكسير ومفردة مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير
 علم وغير صفة وبدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه أن عالمين وأهلين
 مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما اه وقولنا مع أن جميع المحققات شاذة شامل
 لعلمين وعلى شذوذه درج التسهيل ونارعه فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسمها لآعلى الجنة كان علما
 منقولا عن جمع والى المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة فى الاصل غير
 علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قسرين وصييين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى
 بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع فيه تلك
 اللغات يعنى التى سبذ كرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان علمين غير علم
 بل هو جمع على وصفته بالامكان المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله بدليل أرضية) وبدليل
 يا مبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا
 بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكرسته قبود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون
 المحذوف اللام والتعويض عنها وكون التعويض هاء التانيث وعدم التكسير ولما كان من تأمل
 كلام الشارح الا ترى فى أخذ المحتررات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل
 ما يخرج به نحواً وزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل لى قوله ثلاثية لبيان الواقع
 لا للاحتراز وكل حائر (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تهرب معه بالحركات والافسون جمع تكسير
 وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لآمه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء
 والنون جبر حذف لآمه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذ كرجع بالواو والياء
 والنون لخروج نحو هنة فان مذكروه وهن جمع به فلو جمع هو أيضا به التيسر المؤنث بالمذكر (قوله
 اطرديه الجمع) أى كثر وشاع استعماله فلا ينافى قوله أنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أول التخيير
 لا للشك كازعمه شيخنا اثبت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقوله فى الجمع الخ) اعترض بان فيه
 دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته
 فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد وتوقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف فى المفرد على
 الجمع توقف علم فلم تعد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سائيت) أى والفعل المسند الى التاء يرد
 الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سائيت) بجواب عما يقال ما ذكر من الفعل بدل على أن الاصل
 الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتى وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالأعضاء

لانه ليس بجمع وانما هو اسم
 لآعلى الجنة (وأرضون)
 بفتح الراء جمع أرض
 يسكونها (شذ) قياسا
 لانه جمع تكسير ومفردة
 مؤنث بدليل أرضية وغير
 عاقل (و) كذلك (السنونا)
 بكسر السين جمع سنة
 بفتحها (وبابه) كذلك شذ
 قياسا والمراد بابه كل
 كلمة ثلاثية حذفت
 لامها وعوضت عنها هاء
 التانيث ولم تكسر فهذا
 الباب اطرديه الجمع
 بالواو والنون رفعه او بالياء
 والنون جرا ونصباً نحو
 عضه وعوضه وعزبه
 وعزبه وارة واربه وثبه
 وثبه وقلة وقلب قال الله
 تعالى كم لبتم فى الارض
 عدد سنين الذين جعلوا
 القرآن عضين عن العيين
 وعن الشمال عزين وأصل
 سنة سنو أو سنه لقولهم
 فى الجمع سنوات وسنوات
 وفى الفعل سائيت وسائيت
 وأصل سائيت سائوت
 قلبوا الواو ياء حين جاوزت
 من طرفه ثلاثة أحرف
 وأصل عضه عضون
 العضو واحد الأعضاء أى
 ان الكفار جعلوا القرآن
 أعضاء

أى مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضبة (٧٨) أى فرقته تفرقه قال ذو الرمة وليس دين الله بالمعنى أى بالمفروق لانهم فرقوا

أقار يلهم فيه أو عضه
من العضه وهو المتهان
والعضه أيضا السحر في لغة
قرش قال الشاعر
أعوذ بربي من النافثا
ت في عقد العاضه العضه
وأصل عزة وهي الفرقة
من الناس عزو وأصل
ارة وهي موضع النارارى
وأصل ثبة وهي الجماعة
ثبو وقيل ثبي من ثبت أى
جعت والاول أقوى
وعليه الاكثر لان
ما حذف من اللامات
أكثره واو وأصل قلة
وهي عودان يلبس بهما
الصبيان قلاو ولا يجوز
ذلك في نحو عزة لعدم
الحذف وشذاهون جمع
أنثاة كقناة وهي الغدير
وسرون جمع حرة واحرون
جمع حرة والاحرة والحررة
الأرض ذات الحجارة
السود وأوزون جمع أوزة
وهي البطة ولا في نحو عدة
وزنة لان المحذوف الفاء
وشذرقون في جمع رقة
وهي الفضة ولدون في
جمع لدة وهي الترب
وحشون في جمع حشة
وهي الأرض الموحشة
ولا في نحو يدودم لعدم
التعريض وشذآبون
وأخون ولا في نحو اسم
وأخت لان المعوض غير
الهاء اذ هو في الاول

في التفرقة فقولاه أى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أى مفرقا) أى مفرقا فيه أى مفرقه أقوالهم
في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت
واو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقولاه تعضبة مصدرا الاول ومصدرا الثاني عضو بفتح فسكون
وقوله أى فرقته تفرقه تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقار يلهم فيه) علة
لقوله جعلوا القرآن أعضاء أى فنههم من قال شعرو منهم من قال شعرو منهم من قال أساطير الاولين
(قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضبه (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق
اليسير والعاضه الساهر والعصه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السهرة الا أن
يكون من الاظهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في التصريح مزي فلامه ياء (قوله وهي الجماعة)
أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين
لا اللام من ثاب يشوب اذ ارجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبت فعلى الاول لا تجمع بالواو
والنون وعلى الثاني تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر
بالفاء لكان أحسن (قوله وشذاهون) بكسر الهمزة أى شذاهون واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي
فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد
الراء وقوله جمع حرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن آخرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة حرة حذف
همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول
الشارح جمع حرة بالنظر الى الأصل لا المستعمل الا أن (قوله ولا في نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة
ورقة ولدة وحشة وعدو وزن وورق ولدو وحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا
وقيد لها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهي الترب) أى المساوى في السن (قوله لعدم
التعويض) أى من لا هما المحذوفة وأصلهما يدى يدى يسكون الدال والميم اه تصريح وحكى
في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذآبون وأخون) أى
وهنون وحشون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما قال الدماميني نحو آبون يستعمل
وجهين الاول أن يكون الأصل آبون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم
استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا
كما كان في حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها
وسكون الميم حذف لامة تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة
وسكون الحاء كما استظهره الروداني حذف اللام وعوض عنها تاء التانيث لاهاءه وكذا أصل بنت
بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به مامر وقيل أصل الكامنين بفتحين كذا كرمهما
وهو فاذ كلام الشارح في النسب قال في التصريح والفرق بين تاء التانيث وهائه أن تاء التانيث
لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله
وشذبنون في جمع ابن) قال في التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تنيته ابنان
ولكن خالف تعجبه تنيته لعله تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الروداني هي أن أصل
ابن بنو حذف لامة تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتنيته وجمعه بنوان وبنون لانهم يردان
الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتهم للمفرد كناسبة هراولها روة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من
حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة النون

أوجب

الهمزة وفي الثاني التاء وشذبنون في جمع ابن وهو مثل اسم ولا في نحو
(قوله والعاضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذي في الصحاح أنه المعضه بالميم من أعضاء الرباعي اه

أوجب حذف الهمزة والفواصل بينهما لكونه حائرا غير حصين كلافواصل ثم ان جمع ابن
هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال في التسهيل يقال في المواردة من يعقل من ابن وأب وأخ
وهن وذى بنون وأيون وأخون وهنون وذون اهأى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء
(قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو غلقت لامها وهي الهاء
وقصد تعويض هاء التانيث منها فقلت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها فقلت ألفا فصار شاة
ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرفية
لكان أقرب مسافة لان اعلا لا واحدا أولى من اعلا لين والكان كشفة اذا أصله شفة اه وأما
شفة فاصلها شفة بالتعريف كما يفيد كلام الروداني غلقت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء
التانيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله في جمع طبة)
بكسر الطاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولا مها واو كما في التصريح قال لقولهم طبوته
اذا أصبته بالطبة (قوله وأطب) أصله أظبو كما رجل (قوله كسرت فاذة في الجمع) أي ما لم يكن مضعف
العين فيبقى فتحه كز و ن في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام
في باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل
من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح
الفاء ومكسورها ومضمومها الفتين لكن الافصح في الاولين الكسر وهل هما في الثالثة على مد
سواء أولا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهم اسوا حيث قال وكسرها كسرت
أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح
فلفظها وما كان مضموم الفاء في جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الشاء وكسرها وهو
الاكثر اه وهي ليست نصافي أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على
الكسر في ثبين فقط في نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفردة مضموم
تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير
التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار
من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حال النصب والجر لمناسبة الياء وللقرار من
الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو ثبين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولا مها
المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل
حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أي ورودا مثل ورود حين أي في الاعراب بالحركات الظاهرة
على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن في باب سنين حينئذ لغتان التنوين
وعدمه كما في التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على
التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة
وظاهر كلامه أن من لم ينون يجرب بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام القراء أنه يمنع الصرف فيجرب بالفحة
اه وانظر ماعلة منع الصرف وبقى في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع
أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو
كما يستضح قبيل الكلام على قوله وجرب بالفحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويحذف على النون بالحركات
(قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم يحاطبون الواحد بافظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فان
سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية
الأخرى سنين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أي محي) لو قال أي ورودا كان
أحسن لانه المتقدم ضمنا في قوله يراد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود بمعنى المحي وقوله الجمع

شاة وشفة لانهم اكسرا على
شياه وشفاه وشذ طبون
في جمع طبة وهي حد السهم
والسيف فانهم كسروه
على طبي بالضم وأطب
ومع ذلك جمعوه على طبي
تنبية بما كان من باب
سنة مفتوح الفاء كسرت
ذاؤه في الجمع نحو سنين
وما كان مكسورا الفاء
لم يغير في الجمع على الافصح
نحو مئين وحكى مؤن وسنن
وعزون بالضم وما كان
مضموم الفاء ففيه وجهان
الكسر والضم نحو ثبين
وقاين (ومثل حين قد يرد
ذا الباب) فيكون معربا
بالحركات الظاهرة على
النون مع لزوم الياء كقوله
دعاني من نجد فان سنينه
لعين بناشيبا وشيئا هاردا
وفي الحديث اللهم اجعلها
عليهم سنينا كسنين
يوسف في إحدى الروايتين
(وهو) أي محي الجمع
مثل حين (عند قوم) من
النساء منهم القراء (يطرد)
في جمع المذكور السالم
وما حل عليه ونحو جوا عليه
قوله

رب سي هرنس ذي طلال • لا يزالون ضاربين القباب وقوله • وقد جاوزت حد الأربعين • والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع • (تنبيهان) • (٨٠) الأول قد عرفت أن أعراب المثني والمجموع على حده مخالف

للقياس من وجهين الأول من حيث الأعراب بالحروف والثاني من حيث أن رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الأول فلا أن المثني والمجموع فرعان عن الأحاد والأعراب بالحروف فرع عن الأعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الأحاد وهي الأسماء الستة بالحروف فلولا لم يجعل أعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ولأنهما لما كانا في آخرهما معروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون أعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل أعرابها بالحروف لأن الأعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلا أن حروف الأعراب ثلاثة والأعراب ستة ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلوجب جعل أعرابها على حد أعراب الأسماء الستة لا لتبس المثني

بمعنى جمع ستة وبابه وإضافة مجي إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجي مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكور السالم فلا ركاكة في حل الشارح لأنها انما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أي مجي الجمع جمع المذكور السالم القياسي (قوله عرنس) أي قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعدم مراعاة لفظه والقاباب جمع قبة وهي التي اتخذ من الأديم والخشب والبسود ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضادة فعلم أنه محرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضارب القباب على الإبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أي الأصل (قوله من حيث أن رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع مولى في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا أن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالحمل فإن جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص حاز الفخ من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الأحاد) هذا التوجيه يقتضي أن سبب أعراب المثني والمجموع على حده بالحروف أعراب بعض الأحاد لأنها أعراب بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب أعراب بعض الأحاد إرادة أعراب المثني والمجموع مالم يكون توطئة لأعراب ما بها وفي هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضي أعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الأول بأنهم ما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان ومحوهما من جملة الجمع أبوان وأخون وحون فلما عرفت بالحركات لزم من يتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكره حكمة فلا يلزم إطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله بفعل والقاء رائدة وفي بعض النسخ باسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها إلى بعض) أي خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة الأعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ما غاها وهي سالحة للأعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلا أن حروف الأعراب) أي في الاسم فلا يرد النون في الأفعال الخمسة (قوله والأعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثني ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيدا) أي من كل مثني أو مجموع أصيف سواء كان مع الألف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا ليا، التميز هما معها بفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو ليا سهو (قوله نبي الآخر بلا أعراب) أن كان المراد نبي الآخر بلا أعراب أصلا وورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حيث نزل جواز أعراب الآخر بحرفين فقط وإن كان المراد بلا أعراب على حد أعراب الأسماء الستة وورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير أعراب الأسماء الستة بأن يرب بحرفين وإن كان المراد بلا أعراب رفعه للتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثني بالمجموع في الرفع والنصب وورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثني بالألف والياء، والعكس اللهم إلا أن يقال المثني سابق على المجموع فهو لاحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو وفعاله لا تنها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا أعراب رافع للتباس لا ثقل لكن هذا يؤدي إلى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني

وبالآخر

بالجمع في نحو رأيت زيدا ولو جعل أعراب أحدهما كذلك دون الآخر نبي الآخر

فوزعت عليهما وأعطى المثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل

الفعل اسماء في نحو اضربوا
وحرفا في نحو أكلوني
البراغيث وجر بالياء على
الاصل وحل النصب على
الجر في ما لم يحمل على الرفع
لمناسبة النصب للجر دون
الرفع لان كلاهما فضلة
ومن حيث المخرج لان
الفتح من أقصى الحلق
والكسر من وسط الفم
والضم من الشفتين •
الثاني ما أفهمه النظم
وشرح به في شرح التسهيل
من أن اعراب المثني
والمجموع على حده بالحروف
هو مذهب قطرب وطائفة
من المتأخرين ونسب إلى
الزجاج والزجاجي قيل وهو
مذهب الكوفيين ومذهب
سيبويه ومن وافقه إلى أن
اعرابهم بمحركات مقدرة
على الأحرف (ونون مجموع
ومنه الحق) في أعرابه
(فافتح) طلبا للخفة من ثقل
الجمع وفرقا بينه وبين نون
المثني (وقل من بكسره
نطق) من العرب قال
في شرح التسهيل يجوز
أن يكون كسر نون الجمع
وما لحق به لغة وجرم به
في شرح الكافية ومما ورد
منه قوله
عرفنا جعفر ابن أبيه
وأنكرنا زعانا آخرين
وقوله
وقد جاوزت حدا الأربعين

وبالآخر المجموع لا الاحد الاثر والآخر الاثر فتأمل (قوله اسماء) حال من الضمير في بها العائد على
الالف (قوله لان كلاهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن
حيث المخرج) عطف على قوله لان كلاهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي ولتقارب المخرج
(قوله لان الفتح الح) اعترضه البعض كشخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان
كان الحرف حلقيا كالهزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد
ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم وان كانت
ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا انطقت بالهزة مفتوحة ورجعت
إلى حلق وجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الفم أو مضمومة
وجدت لها ميلا إلى الشفتين (قوله بمحركات مقدرة) رده الناطق بلزوم ظهور النصب في الياء لحفته
و بلزوم تشبيه المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها راجب أبو حيان عن الاول بأنهم لما
جاءوا النصب على الجرح جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن
الثاني بأن المانع من قلبه اقصد الفرق بين المثني وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على
المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفع مبدأ يحوج إلى تقدير الرابط في الخبر (فائدة) •
تخذف نون الجمع ونون المثني للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خيل ما ان أنما الصادق أهوى • اذا حتم فيه عدولا وواشبا

ونحو قراءة الحسن والمقيم الصلاة بنصب الصلاة وقد تخذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة
كقراءة بعضهم غير محمدي الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لدا انقوا العذاب بنصب العذاب
وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بصاري به من أحد كذا في التسهيل
وشرحه للدمايني وفي المغني يخذف النون لشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمر واذا
قد راجع الجار والمجرور وصفه والخبر محذوف أو سيأتي بسط اعرابه ما في باب لا (قوله فافتح) أي ضام ما قبل
الواو ولو تقدير في نحو وأنتم الاعلون اذا أصله الاعلاوون وكاسر ما قبل الياء ولو تقدير في نحو وانهم
عند نالين المصطفين اذا أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلب الياء قوله
وفرقا) أي وزيادة فرق اذا أصل الفرق حاسل في نحو المصطفين بخذف ألف الجمع وقلب ألف
المثني ياء وفي غيره بمحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم
يكسر النون بعد الواو في ثرو لا شعر لعدم التجانس (قوله انغة) أي لا ضرورة كما قبل به (قوله وحزم
به) أي بكونه انغة وهذا هو الراجح (قوله زعانا) جمع رغبة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد
بهم الادعياء الذين ايس أصلهم واحدا (قوله حدا الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع
والحق به لغة لبعض من يربهم ما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظر إلى أن
كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه
ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهواتان واثنان وثنان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف
من الملحقات المعهوبة بالنون وان كان الملحق المعهوب بالنون لا يتحصر في الالفاظ الثلاثة لان
منه المسذروين والثنايين وما سمى به من المثني كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول
الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير هنا
قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعا ما حكاها البعض من أنه لا لغوي ولا مسطقي
غير صحيح (قوله على الاصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء

الساكنين اذا كان الاول حرف لين ان يحذف كما قال

ان ساكن التقياء كسر ما سبق * وان يكن ليناً حذفه استحق

ويجاء بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم قووات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوزيين) تنبيه أحوزي وهو خفيف المشي لحذفه وأراد به ما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها وقوله فهاهي الالهة أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحمة وقوله وتغيب أي بعد تلك الالهة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله ومخزين ان كان بفتح النون الأخيرة فالامر ظاهر أو بكسر هاء في البيت تليق من لغتين وفي البيت تليق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينان على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومخزين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومخزين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطابقة تارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا يتقن التليق الثاني والمخرب بفتح الميم وكسر الحاء وبضمهما وبضمهما وظيفان اسم رجل على ما صوبه العيني راداً على من جعله تنبيه طي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبه مخري طييان في الكبر أو أشبهان نفس الرجل في العظم أو الفصح (قوله أرفني) أي أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذ كبطل والقذة والقذ البرغوث مثلث الباء وانضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيدي وبه والعجم الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراح ولأن سيدي به يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدرة كالثابت فلا يصح التعويض عنها إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضاً عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع أن المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلاً فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة رجح جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال كائنت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما متمم بغير الامور الاثنية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً) لا وجه لقوله أيضاً لان المنظور إليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضاً عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظرا إلى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أي وحل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أو رد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنت اضافة جمع المنقوص جر المحررت بقاضيل لا لباسه بالمفرد حيثئذ واجب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حيثئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الايراد على الجبر لأنه لا لباس حال التصب لانياء المفرد تفتح نصباً وياً الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة التصب سهو (قوله في نحو جاءني هذان) مبني على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى في أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله

على أحوزيين استقلت عشة

فهاهي الالهة وتغيب وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضاً وهو ظاهر كلام الناظم وبه صرح السيرافي كقوله

أعرف منها الجيد والعينان ومخزين أشبه طييانا وحكي الشيباني ضمها مع الالف كقول بعض العرب هما خليلان وقوله

يا أبتا أرفني القذان

فالنوم لا تألفه العينان

تنبيهه قيل لحقت

النون المثنى والمجموع

عرونا عما فاتهما من

الاعراب بالحركات ومن

دخول التنوين وحذفت

مع الاضافة نظرا إلى

التعويض بها عن التنوين

ولم تحذف مع الالف واللام

وان كان التنوين يحذف

معها انظر إلى التعويض

بها عن الحركة أيضاً وقيل

لحقت لدفع توهم الاضافة

في نحو جاءني خليلان

موسى وعيسى ومررت

بينين كرام ودفع توهم

الافراد في نحو جاءني هذان

ومررت بالمهتدين وكسرت

مع المثنى على الاصل في

التقاء الساكنين لانه

قبل الجمع ثم خواف

بالحركة في الجمع

طلب الفرق) أي بين نوني المثني والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسرة في المثني لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثني للفرق وأن خصوص فتحها للطلب الخفة فافهم (قوله وقدم ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يصر لحصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقلها يا في التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال إضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا بمبالغة في الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الاسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هي المثني والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثاني فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أي جمع وقوله قد جمعا أي تحققت وحصلت جميعته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد في حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالالف والتاء بطرد في خمسة أنواع ما فيه تاء التانيث مطلقا وما فيه ألف التانيث مطلقا ومصغر مذكور ما لا يقل كدرهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزيتب ووصف مذكور غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الساطبي فقال

وقسه في ذي التا ونحو ذكري • ودرهم مصغر وصحرا

وزيتب ووصف غير العاقل • وغير ذامسلم للناقل

فبقصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات ومجالات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة ألقاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وفلة زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهاش أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء أفعل وفعل فعلا ن غير منقولين إلى العلبية لما لم يجمع مذكروهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلاف في فعلاء الذي لا أفعل له كجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بالالف والتاء لأن المنع في جرا تابع لمنع جمع التعجيج وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حرام في لغة من بناء قاله الروداني وغيره (قوله بتا) بالتثنية لانه مقصور وللضرورة على ما مر والمقصود إذا لم تدخل عليه أل ولم يصف ولم يوقف عليه بنون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لأعلى الهمزة المحذوفة لأن حذف الالف لعله تصريفية والمحذوف لعله تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهي أحق من الهمزة بجمعها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية بقوله ملاسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملاسته لكانت الكلمة بل السبب ملاسته ما لها وهذا يستغنى عما أطال به البهوتي هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهم انما يكونان سببا في الجملة إذا كانتا مزيدتين (قوله في الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند تعلب وابن خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون

طلب الفرق وجعلت فتحة
طلب الخفة وقدم ذلك
وانما لم يكتب بحركة ما قبل
الياء فارقا لتخلفه في نحو
المصطفين ولما فرغ من بيان
ما نابت فيه حرف عن حركة
من الاسماء أخذ في بيان
ما نابت فيه حركة عن حركة
وهو شيان ما جمع بالالف
وتاء وما لا ينصرف وبدأ
بالاول لان فيه حمل
النصب على غيره والثاني
فيه حمل الجر على غيره
والاول أكثر فقال (وما
بتا وألف قد جمعا) الباء
متعلقة بجمع أي ما كان
جمعا بسبب ملاسته
للالف والتاء أي كان لهما
مدخل في الدلالة على
جميعته (يكسر في الجر وفي
النصب معا) كسر اعراب
خلافا للاختصاص في رعمه
أنه مبني في حالة النصب
وهو فاعل لا موجب
لبنائه وانما نصب بالكسرة
مع تأتي الفتحة

ليجري على سنن أصله وهو
 جمع المذكر السالم في
 حمل نصبه على جره
 وجوز الكوفيون نصبه
 بالفحة مطلقا وهشام فيما
 حذف لامه ومنه قول
 بعض العرب سمعت لغاتهم
 ومحل هذا القول ما لم يرد
 اليه المحذوف فان رد
 اليه نصب بالكسرة
 كسنوات وعضوات
 ونفيه في انما لم يعبر بجمع
 المؤنث السالم كما عبر به
 غيره ليتناول ما كان منه
 لمذكر كما مات وسرادات
 وما لم يسم فيه بناء الواحد
 نحو بنات واخوات ولا يرد
 عليه نحو آيات وقضاة
 لان الالف والتاء فيهما
 لا دخل لهما في الدلالة على
 الجمعية (كذا أولات)
 وهو اسم جمع لا واحد
 له من لفظه يعرب هذا
 الاعراب الخاقاله بالجمع
 المذكر وقال تعالى وان
 كن أولات حمل
 (والذي اسمها قد جعل)
 من هذا الجمع (كاذرات)
 اسم قسرية بالاشام وذاله
 مجبة أصله جمع أذرفة
 التي هي جمع ذراع (فيه
 ذا) الاعراب (أيضا قبل)
 على اللغة الفصحى ومن
 العرب

معناها مجازا في مطلق الاجتماع بقريته استحالة اجتماع النصب والحرف في وقت واحد (قوله ليجري
 على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم فريضة الفرع على الأصل فان قلت قد تحملت
 فريضة كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد
 هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا
 لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أي في جمع المذكر السالم لو أعرب
 بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أي حذف لامه أولا (قوله وهشام فيما حذف لامه)
 لمشابهته المفرد حيث لم يجز على سنن الجوع في رد الاشياء الى أصولها ووجه الحذف لامه (قوله
 سمعت لغاتهم) أي بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها الغرأول في حذف اللام وعوض عنها هاء التانيث
 (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث
 السالم الخ) أجيب عن عبره بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بالفتوة ما يريدتين (قوله
 وسرادات) جمع مرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس (قوله نحو بنات واخوات) لم
 رد اللام في بنات وردت في اخوات جلالا لكل على جمع مذكرة وهو أبناء واخوة لعدم الرد في أبناء
 والرد في اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن
 الواو بعد الالف الزائدة كما في كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا
 دخل لهما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أي مثل
 ما جمع بالفتوة في اعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه
 ولا يحفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو
 اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلية والتانيث المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو
 الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التانيث والمنايع للصرف هو هاء التانيث كما
 سننقله عن شيخنا وهذا يعرف في كلام البعض وأصل أولات أي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت
 الياء ألفا ثم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح قال
 الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض
 فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا بدفعه أنما لم نجد
 زيادتهما في غير المفرد معنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسهلاء وجماعة فلو كانتا زائدتين
 لما كان جمعا اه (قوله لا واحده من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أولى في
 المذكر الا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل
 الى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقات ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو واجتمعت ساكنان فحذفت
 الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذي اسمها) أي علما لمذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن
 عقيل لكن محل جواز منه التنوين كما في اللعين الاخرين اذا سمى به مؤنث فان سمى به مذكر لم
 يمنع التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التانيث اللفظي لان
 ما فيه تاء التانيث والمنايع من الصرف هو هاء التانيث كما سيأتي (قوله كاذرات) بكسر الراء وقد تفتح
 قاموس (قوله أيضا) أي كما قبل في أولات كذا قبل ويبعد عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن جملة
 على هذا المعنى تؤدي الى عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن
 المعنى كما قبل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول
 القياسي لانه انما يتكلم في الاصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة
 الاصلية فقط وقال المرادى انما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلية أي اذا كان
 علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أي وتنوين المقابلة بجمع على منع

من يمنعه التنوين ويجزوه

وينصبه بالكسرة
ومنهم من يجعله كارطاة
علمافلا ينونه ويجزوه
وينصبه بالفتحة وإذا
وقف عليه قلب التاء هاء
وقد روي بالأوجه الثلاثة
قوله تنورتها من اذرع
وأهلها يثرب أدنى دارها
نظر عالي والوجه الثالث
ممنوع عند البصريين
جاء عند الكوفيين
تنبيه قد تقدم بيان
حكم اعراب المثني إذا
سمى به وأما المجرع
على حده ففيه خمسة أوجه
الاول كاعرابه قبل التسمية
به والثاني أن يكون
كغسلين في لزوم الياء
والاعراب بالحركات
الثلاث على النون منونة
والثالث أن يجري مجرى
عربون في لزوم الواو
والاعراب بالحركات على
النون منونة والرابع أن
يجري مجرى هرون في
لزوم الواو والاعراب على
النون غير مصروف للعلية
وشبه الهمزة والخامس أن
يلزمه الواو وفتح النون
ذكره السيرافي وهذه
الأوجه مترتبة كل واحد
منها دون ما قبله وشرط
جعله كغسلين وما بعده
أن لا يتجاوز سبعة أحرف
فإن تجاوزها كاشهيا بين
تعين الوجه الاول قاله في
التسهيل (وجز بالفتحة)
نيابة عن الكسرة (مالا
ينصرف)

المصرف (قوله من يمنعه التنوين) أي مراعاة الحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلوية
والتأنيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في
الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجزوه وينصبه
بالمكسرة أي مراعاة الحالة الاصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جزمه
وينصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لافي حال
الجروان ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كارطاة) والمراعى في هذه
اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع انما هو مع
هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضاً (قوله تنورتها) أي نظرت بقلبي
لا يعني إلى نازها الشدة شوق إليها وجملة وأهلها يثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم
لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العرب البقي وقد ورد التثنية عن تسميتها
بـيثرب لانه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فخكايه عن قوله من المضافين
وأدنى دارها مبتدأ وتطرد على خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدأ أي تطرد أدنى
دارها أو الخبر أي ذو نظر عالي والمعنى أن تطرأ لأقرب من دارها إلى تطر عظيم فكيف ينظر نفس
دارها (قوله جازع عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه ورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله
قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه
تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح
أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم لسائر أوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل
التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع
بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) أي ان لم يكن أعجمياً فإن كان أعجمياً امتنع
التنوين وأعراب اعراب مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصریح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده
والهمزة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلوية مانع آخر كالهمزة والتأنيث
المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصريح فان كان أعجمياً الخ مانعه هذا كلام
ظاهرى فان ضمير كان عائداً إلى ما سمي به من الجمع وما أطلق به وقنسران وسائر الأعجميات ليس
واحداً منها بل هي أسماء من تجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه
الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كاسمين أو
علماً كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشاكلة اللفظية كما منعوا
سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن
جداً طالما كان يلوح بآلى (قوله وشبه الهمزة) لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة من
خواص الاسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو جودون ومحنون يجوز فيه الصرف والمنع
للعلية وشبه الهمزة كما في الشيخ يحيى (قوله أن يلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة
على الواو لا النون كما يفيد كلام التصريح حيث قاسه على المثني عند من يلزمه الألف ويكسر
فونه ويقدر اعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع
سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير اعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن
النون لما كانت في الاصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضاً عن التنوين وهو انما يلحق
الآخر استعصم ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصباً
مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضياً مجهولاً رافعه بالنسبة عن
الفاعل فيكون مفتوح الآخر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة

وهو ما فيه علتان من علل تسع كاحسن (٨٦) أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وحمراء كسبأني في بابه لانه شابه الفعل

فتقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين لتأنيدهما في اختصاصهما بالاسماء ولتعاقيهما على معنى واحد في باب راقود دخلا وراقود دخل فلما منعه الكسرة عوضوه منها الفتحه نحو فحوا يا حسن منها وهذا (مالم يضاف أو يك بعد ال ردف) أي تبع فان أضيف أو تبع ال ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجبر بالكسرة نحو في أحسن تقويم وأنتم عاكفون في المساجد ولا فرق في ال بين المعرفة كالمثل والموصولة نحو كالاعمى والاصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظره اذا نسبت عن تهواه ذكر العواقب بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سبأني والزائدة كقوله

أيت الوليد بن يزيد مباركاً ومثل ال أم في لغة طي كقوله

أن شمت من نجد بريقاً نالفاً نبيت بليل أم أروء اعتاد أولقاء تنبيهان في الأول ما الأولى وصوله والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال

كاحد والمقدرة كومي وأورد اللقائي على قوله وجبر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والمحقق به بناء على أنه معرب بأعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقاً والذي أهماد جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحاً ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف عما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع ال اثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) أي في اجتماع عتين فرعيتين أحدهما الفظية والآخرى معنوية كسبأني بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجرا الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين) فإذا تون للضرورة عاد الجبر بالكسرة لانه انما امتنع تبعاله وقد عاد في عود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقل لا يجبر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجبر بالكسرة نظراً الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقيهما) أي تناوبهما على معنى واحد هو طلق التمييز أعم من أن يكون نصاً أو احتمالاً وذلك أنك اذا قلت عندى راقود دخلا كان القصد المظروف نصاً لان التمييز المنصوب على معنى من نصار اذا قلت عندى راقود دخل احتمال أن يكون دخل تمييزاً على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقيهما أن راقوداً ان فون لم يجز دخل بل ينصب تمييزاً والاجر بإضافة راقود اليه إضافة المميز والراقود دن طويل يطل داخله بالقار وهو معرب كافي زكريا (قوله نحو فحوا يا حسن منها) تمثيل للجبر بالفتحة وقوله سابقاً كاحسن وكساجد وحمراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة (قوله مالم يضاف الخ) أي مدة عدم الإضافة والردف لال لان النفي مع العطف بأر يفيد نفي كل نحو مالم تمسوهن أو تقرضوهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشواً لان البعدية لا تقتضي الاتصال اه يس (قوله فان أنبف) أي الى ظاهر نحو مرت بأفضاءكم أو مقدر نحو ابدأ بذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبة خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي ال أو الإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد ال الزائدة والإضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه ينسفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرمالاً ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحرم بجاء مجبة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيراً على انسان العين والمراد بهما القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله المحذوف أي ومثلاً بالاعمى والاصم واليقظان لا يابنينا على الخ أو مفعول مطلق المحذوف أي والتمثيل به بني بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على الخ أي مبني (قوله أن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذف قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوامع فرعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المجبة أي تطرت وريقاً تصغير برق وتأتى لمع والاولى الجنون وجملة اعتاد اولها حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كافي كمثل الجارية يحمل أسفاراً كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجي الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضاف وما بعده يرجع الى مالا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا ينصرف أو تبع ال جبر بالكسرة ولا شأن أن المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو)

اختبار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والاضافة وانما سر
بالكسرة لا من دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع
وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) بمحتمل أن القائل بهذا
المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود ال أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر
بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن
الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا)
أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أي
بان كانت إحدى علية العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه ال حتى ينسك (قوله فنصرف)
أي ولم يظهر التنوين لوجود ال أو الاضافة (قوله واجعل لتخويف لعل الخ) انما أعربت هذه
الامثلة بالحرف لمشاكلة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعها فاجر يا مجراهما في الاعراب
بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشاكلة له ما رانا لو أعربت بالحركات لمكانت امام مقدرة
على الضمائر أو على ما قبلها الا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة
على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكأن ما قبلها
حشو والاعراب لا يقع حشو او لمن يعربها بحركات، مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم أن
ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو نظير
الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو
والياء الموجودات لانها أسماء والاماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لا ذهبها
الجازم كافي سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجب حذفه لالتقائه ساكننا مع الضمائر
الساكنة وكان حرف اعرابها التنوين لمشاكلة حروف العلة لانها تدغم في الواو نحو من وال وفي
الباء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف
على المؤكدين التوكيد الخفيفة التالىة فتعاقب الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب
بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوزوا بفتح
كافي نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن ياهند وجوزوا بكثرة في الفعل المتصل
بنون الوقاية نحو تأمرني ببناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لان نون الوقاية واذالم تحذف
جاز الفل والادغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمرني وبقله في غير ذلك نحو

أبيت أمري وتبني تدلكني • وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل
لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا سحران يظهر أي يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف
النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس
عليه في الاختيار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين
(قوله اسمها) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أي دالا على التشبيه نحو
يفعلان الزيدان على لغة أكاوفي البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم
تناسب كلامي المصنف لانه جعل أول النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب
جعلها معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ما هنا الى ما سباني من قوله وحذفها الخ ولم يعكس
مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها بالبعد التأويل في الثاني بحمل الجرزم والنصب
على المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون
التأويل في الاول ولا ينافي التأويل في الال مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قبل لما

اختيار جماعة وذهب
جماعة منهم المبرد والسيرافي
وابن السراج الى أنه
يكون منصرفا مطلقا وهو
الاقوى واختار الناظم في
نكتته على مقدمة ابن
الحاجب أنه اذا زالت منه
علة فنصرف نحو بأحدكم
وان بقيت العلتان فلا
نحو بأحسنكم ولما فرغ
من وضع البيابة في
الاسم شرع في مواضعها
في الفعل فقال (واجعل
لتخويف لعل) أي من كل
فعل ضارع اتصل به ألف
اثنين اسماء أو حرفا (النونا
• رفعا) الاصل علامة
رفع لحذف المضاف وأقيم
المضاف اليه مقامه يدل
على ذلك ما بهد والتقدير
اجعل النون علامة الرفع
لتخويف لعلان (و) لتخو
(تدعين) من كل

مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) (٨٨) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهي

يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين فهذه
الامثلة رفعها بثبات
النون نيابة عن الضمة
(وحذفها) أي النون
(للجزم والنصب سمى)
أي علامة نيابة عن
السكون في الاول وعن
الفتحة في الثاني (كلم
تكوني لتروي مظهره)
الاصل تكونين وتروين
فحذفت النون للجارم في
الاول وهولم وللنائب في
الثاني وهو أن المصممة
بعد لام الجود تنبيهان
الاول قدم الحذف للجزم
لانه الاصل والحذف
للتنصب محمول عليه وهذا
مذهب الجمهور وذهب
بعضهم الى أن اعراب
هذه الامثلة بحركات
مقدرة على لام الفعل
«الثاني انما ثبتت النون
مع الناصب في قوله تعالى
الا أن يعفون لانه ليس
من هذه الامثلة اذ الواو
فيه لام الفعل والنون
ضمير النسوة والفعل معها
مبنى مثل يترصن ووزنه
يفعلن بخلاف الرجال
يعفون فانه من هذه
الامثلة اذ واوه ضمير
الفاعل ووزنه علامة الرفع
فحذف للجازم والناصب
نحو وان تعفوا أقرب
للتقوى ووزنه تفعوا واصله
تفعو وادلما فرغ من بيان

قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من
حيث عموم كونه اثر اجلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به
البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع)
المراد الجمع بالمعنى الغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو ويكره يفعلون وفي نسخ واو
الجماعة وهي ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيدته تميم الشارح في الفعل
حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا
على تميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف أن عددها خمسة
باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما
ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل
من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية رتبة عليين ومراده اللغتين لغة
من مجرد الفعل المسمى الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة
بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين والغائبات
في الاوabin اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحية الغائبين فقط اسما أو حرفا
فهذه ستة ويضربون بالتحية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط
والعاشرة تضرب بين وان نظرا الى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى
كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه راد العدة وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلن أمثلة لانه ليس المقصود هي محصوراتها بل هي ومماثلة في اتصال الألف أو الواو أو الياء
فائدة إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حلا للمضمر على المظهر
ورعا للمعنى أو ياء تحية رعا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكر كريس الاول قول ابن أبي العافية
تليذا لا علم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن أبي الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات
النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه
النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشيها بنون المثني والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا
فري أنعدا تني أن أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المعنى أنها تضم أيضا قري شاذلا بآية كطعام
رزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما
(قوله مظهره) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أي الحذف للجزم
أصل الحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم
ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحذف تأمل (قوله
والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجرف في المثني والجمع على حده لان الجزم نظير
الجرف في الاختصاص (قوله وهذا) أي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعها وحذفها جزمها ونصبها
مذهب الجمهور واخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام
الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه
دما ميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى الجزم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة
المقدرة وكالجازم الناصب والمراد بالحركات وجود أو عدم ما يندخل السكون (قوله بخلاف
الرجال يعفون) أي في الامور الاربع المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا
اكفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفورا) أي بواو بن الاولى لام الفعل
والثانية ضمير الفاعل استقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لا لتقاء الساكنين وخصت

وبدأ بالاسم فقال (وسم)

معتلا من الاسماء ما (أي)
الاسم المعرب الذي حرف
اعرابه ألف لينة لازمة
(كالمصطفي) وموسى
والعصا أو يا لازمة قبلها
كسرة كالداي (والمرتني
مكارما) ^{في تنبيهه} انما
سمي كل من هذين الاسمين
معتلا لان آخره حرف علة
اولا لان الاول يعمل آخره
بالقلب اما عن يا فهو الفتى
ماوعن واو نحو المصطفي
والثاني يعمل آخره بالحذف
نخرج بالمعرب نحو متي
والذي ويدكر الالف في
الاول المقصور نحو المرتني
ويذكر الينة المهموز
نحو الخطا وبكر الباء في
الثاني المقصور نحو وانقي
ويذكر اللزوم فيهما نحو
رايت اخاك وجاء الزيدان
في الاول ومررت بأخيل
وعلامي بنين في الثاني
وباشترط الكسرة قبل
الباء نحو طي وكرمي
(فالاول) وهو ما كان
كالمصطفي (الاعراب فيه
قدرا جميعه) على الالف
لتمسك فتحريكها (وهو
الذي قد قصر) أي سمي
مقصورا والقصر الحبس
ومنه حور مقصورات في
الطيبات أي محبوسات على
يعولتن وسمي بذلك لانه
محبوس عن المد أو عن
ظهور الاعراب (والثاني)
وهو ما كان كالمرتني
(منقوص) سمي بذلك

بالحذف لسكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكاملة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم
فصل بين النظائر وهي أبواب النياية ولهذا اقدم الموضع الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان
وما مفعول أول والمعتل عند النفاة ما آخره حرف علة وعند الصرفين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا
أو آخر كالمعدود وعدو كالباع وباع وكالفتى والرمى ويفررو ويسعى الاول مثالا لما مثلته الصحيح
في عدم اعلال الماضي واسمى الفاعل والمفعول والثاني أجوف ودالثلاثة لانه في الحكاية عن
النفوس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصا ومقصو صا لنقص حرفه الاخير ووفقا
وجزما من بعض أفرادها كغير ولم يغزو ونقص الاعراب كذا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويعرو وذا
الأربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين
واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مقروق ومعتل الثلاثة نادرا كالواو والصحيح ان سلم من
التضعيف والهمز فسلم والافلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل
فيه المثني على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتب بكون الالف عند الاطلاق تنصرف
الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب في التمازيف الايضاح (قوله لازمة) أي في الاحوال
الثلاثة لفظا أو تقدير كما في المقصور والموسى واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن
الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي
التي هي الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض
به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله يا لازمة (قوله كالمصطفي وموسى والعصا) أشار
بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداي والمرتني) أشار
بزيادة الداعي الى أنه لا فرق بين الثلاثي والمريد أو الى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمرتني أو منقلبة
عن واو كالداي ولم يدكر المصنف في معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الافعال لانه
لا يوجد اسم معرب عربي آخر أصالة واولا زمة ولا يرد الاسم المبني كدوا الطائفة والاعشى قال في
الهمع كهندو ورايت بحط ابن هشام السهندو اه وما واو عارضة التطرف وباعثهم رحم تعود
أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن
القاء بل أو الظرفية المجازية (قوله يعمل) أي يغير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعمل
آخره بالقلب كافي الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثاني يعمل آخره بالحذف) أي حذف
يائه للتسوين وفيه أن الاول يعمل آخره بحذف الالف للتسوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج
من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كخشى وعلى ويرى وفي نظرا الى أن شأن الجنس أن لا
يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما قد
يخرج بكل ما دخل في الالف وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم (قوله
وعلامي بن) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به جئتذمما بعده ولا ان الغلام ليس علما ولا صفة بل
بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثني خارج باسئراط الكسرة يرد أن اسئراط
الكسرة متأخر عن اسئراط اللزوم وانما الانحراج بالسابق (قوله نحو طي وكرمي) مما آخره ياء
قبالها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما أنا كيد للصمير في قدرا والمائد الى الاعراب أو نائب
فاعل قدرا أو نائب كيد للاعراب ولا يضر الفصل عما توسط بينهما لكونه معه ولا للمؤ كد ويستغنى
حد ولا يحزن وبرزين عما آتين كاهن لكن الفاصل في الآية مفعول لعامل المؤ كد ويستغنى
من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح ملاح
بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة ككفتى (قوله
والقصر) أي في اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه

لحذف لامه للتسوين اولانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء خلفته لحوادث المرتقى وهو تقيا وأجيبوا
 داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوي) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعي لكل قوم هادف لامة الرفع فحة مفردة
 على الياء الموجودة أو المحذوفة (كذا أيضا يجز) بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعي وأنهم في كل واحد عالم يظهر الرفع والجز
 استغالا لا تعذرا لا مكانهما قال جرير (٩٠) فيوما يوافين الهوى غير ماضى وقال الآخر لعمرك ما ندرى متى أنت جاني

ولكن أقصى مدة العمر
 حاجل
 في تنبيه من العرب من
 يسكن الياء في النصب
 أيضا قال الشاعر
 ولو أن واش بالجمامة داره
 وداري بأعلى حرم موت
 اهتدي ليا
 قال أبو العباس المبرد وهو
 من أحسن ضرورات
 الشعر لانه حل حالة النصب
 على حالي الرفع والجز
 (وأي فعل) كان (آخر
 منه ألف) نحو يخشى
 (أو واو) نحو يدعو
 (أو ياء) نحو يرى (فعل
 عرف) أي شرط هو
 مبتدأ مضاف رفعل
 مضاف اليه وكان بعده
 مقدرة وهي اما شانية
 وآخر منه ألف جملة من
 مبتدأ وخبر خبرها مفسرة
 للضمير المستتر فيها
 أو ناقصة وآخر اسمها
 وألف خبرها ووقف عليه
 بالسكون على لغة ربيعة
 وعرف جواب الشرط
 وفيه ضمير مستكن نائب
 عن الفاعل عائد على فعل
 وخبر المبتدأ جملة الشرط
 وقيل هي جملة الجواب

التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو
 غلامي على أنه قد يقال المراد الجبس الذاتي عن ظهور الحركات والجبس عنه في نحو غلامي ليس
 ذاتيا (قوله حذف لام) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتسوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرى كما
 مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي أعرب اعراب
 المتضايقين نحو معديكرب وقالى فلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في هـ مع الهوامع بلا خلاف
 استعها بالحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وجه ذلك الرضى بأن هذه الاضافة ليست حقيقة
 بل شبهت الكلمتان بالمتضايقين من حيث ان احدهما عقب الاخرى لكن في حواشي شبنان
 سم أن الامام يني نقل عن البسيط وشرح الصفا جواز فتح الياء واسكانها (قوله خلفته) لكونه
 فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورعى فانه للزوم الياء لو أبقى استنقل فقلت الياء ألفا
 فاندفع استشكل الفرق تأمل (قوله ورفعه ينوي) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله
 ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوي دفع توهم أن المراد ينوي جوازا (قوله بكسر منوى) أي اذا كان
 منه صرفا والاقدرت الفتحة حال الجزر (قوله غير ماضى) أي رواء غير نافذ بل مقطوع اقوله ولو أن
 واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
 ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن
 ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون
 أهاليكم بسكون الياء (قوله وأي فعل) أي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب (قوله وكان
 بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية لكن اعترض بأن
 الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في
 شرح باني سعاد اللهم الا أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما شانية) أي اما ناقصة شانية
 أي اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أي غير شانية في عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض
 بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بما في بعض النسخ أو غير شانية والامر
 علم اظاهر (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في
 مفسرة العامل لا ضمير الشأن (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقول أو واو ياء خبر مبتدأ محذوف
 أي أو هو واو أو ياء فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة
 على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المعنى (قوله حال منه) أي من الضمير
 المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله
 الثاني وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه
 حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا فقول عرف بمعنى سمى
 (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره)
 أي معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أراعتبر أول بس (قوله أبي الله الخ) يعني أن علوه وسيادته

معاقبيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعل كان آخره حرفا
 من الاسرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انوفيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر
 الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمير يفسره الفعل الذي بعده (وأبد) أي اظهر (نصب ما) آخره واو (كبس دعو) أو ياء
 نحو (يرى) خلفه النصب وأما قوله • أبي الله أن أسهبام ولا أب • وقوله

ما أقدر الله أن يدني على شحط • من داره الحزن من داره صول ضرورة (٩١) (والرفع فيهما) أي الواوي والباي

(أو) لتفعله عليها
(واحد في جازمها ثلاثين)
وأبق الحركة التي قبل
المحذوف دالة عليه (نقض
حكما لازما) نحو لم يحش
ولم يغزولم يرم فالرفع
نصب بالمفعولية لأن
وفيها ما يتعلق به واحد
عطف على أو وفي كل
منهما ضمير مستتر وهو
فاعله وجاز ما حال من
فاعل حذف وثلاثين
مفعول به أما لا حذف
والضمير في ثلاثين لا حرف
العلة الثلاثة ومعمول
الحال محذوف وهي
الافعال الثلاثة المعتلة
والتقدير احذف أحرف
العلة ثلاثين حال كونك
جارما لافعال الثلاثة
المدكورة أو يكون
معها ولا للعمال والضهير
للافعال ومعمول الفعل
محذوف وهو الأحرف
الثلاثة والتقدير احذف
أحرف العلة حال كونك
جارما لافعال ثلاثين
ونقض مجزوم جواب
احذف وحكما مفعول
به أن كان نقض
يعني تؤد ومفعول مطلق
أن كان بمعنى تحكم
(خاتمة) قد ثبت حرف
العلة مع الجازم في قوله
وتفعل مني شيخة عبشمية
كان لم تری قبلي أسيرا بما
وقوله

من نفسه لا تصافه بالأوصاف الحميدة لأنهار راثه من آباءه (قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط
من داره الحزن من داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين مجة فحاء هملة مفتوحة
البعء والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع بلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضبعة من
ضباع جرجان كذا في شرح الشواهد العينية والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا
الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله ثلاثين) من إضافة الصفة إلى الموصوف وانما جاز حذف
الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر
والرفع الذي فيه محذوف للاستئصال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر الحرف
العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقصورة وحرف العلة حذف
عند الجازم لأنه فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما
يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما أطلق به في الأفعال الخمسة لأنه انما ألحق به ثم تعذر الأعراب
بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هذا هو باعتبار الغالب فلا ينافي
أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يحشي نصبا لأحرما
لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الألف بخلاف النصب فإن
الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذف الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة
بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأسلا فإن كان بدلا من همزة كيقرا
ويقري ويوضو فان كان الأبدال بعد دخول الجازم فهو قياس لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن
العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ ولا كثر جند عدم الحذف بنا على عدم الاستعداد
بالمراض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أول الحال لكان أخصروا نسب بالعطف على قوله
أما لا حذف (قوله أن كان نقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به (واعلم) أنه لا ينحصر تقدير
الأعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره للدغام نحو وقتل داود جالوت
بادغام الدال في الجيم أو للوقوف أو للتخفيف والمحكي نحو من زيد المن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل
علما من المركب الاسنادي على مختار السيد رسياتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع
والمضاف لباء المتكلم لفظا أو تقديرا أو كالياء بدلها نحو يا غلاما ربا أبتا ويا أمنا ومنه في الفعل ما سكن
للدغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقوف أو للتخفيف نحو يا مريم كم يكون الرأ ولا يختص ذلك بالشعر
بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لا لتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أذغم في آخره
كلم يشد وما حرك من القوافي نحو • وأنت • هما تأمرى القلب يفعل • وكلما تقدر الحركات تقدر
الحروف كما في الأسماء السنة أو المثني أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت
حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام
الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فصيل ضرورة وقيل بل حذف
الخ أي فصيل حرف العلة الموجود هو الأصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصلي بل
الأصلي حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف
العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقصورة
(قوله في قوله وتفعل الخ) وأما قراءة قبل أنه من يتق ويصبر بإثبات الباء وتسكين الراء ففصيل من
موصول وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لأجراء المعتل
مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقصورة (قوله شيخة عبشمية) أي عجوز منسوبة إلى عبس شمس
وعبانيا أصله جنبيا حذف أحد ياء النسب وعوض عنها الألف (قوله والانباء تنهى) بفتح

ألم يأتين والانباء تنهى • بما لاقت لبون بني زياد وقوله

الفوقية أي الاخبار تزداد وتنتشر يقال عما شئ يفو ويغى ازيداد ونغى الحديث يغى ارتفع وغناه بالتخفيف يغيه رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتي ونغى في ما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الاول وحيثئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا التعدية قال في المغنى والمعنى على الاول يغى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذا انباء من شأنها أن تغى هذا وبغيره وقوله لبون هي الناقه ذات اللب و يروى قلو ص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقه الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه في الهجوت الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقبل ضرورة) وعليه جرم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

في النكرة والمعرفة

هـ ما في الاصل اسم مصدر بن لنكر وعرف ثم جعل اسم جنس للاسم المسكرو والاسم المعروف لاعلى وان وقع في كلام شيخنا قبل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعروف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لانه الماهية الشخصية بقيد ظهورها في فرد ما فاشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني (فائدة) الجملة وشمها من الطرف والطار والمحرور بعد النكرة المحضة صفتان مخورأيت طائرا يصبح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان مخورأيت الهلال يصي أو بين السحاب أو في الافق وبعد النكرة التي كالمعرفة أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا غر يانع يحب الناظر أو فوق أعصاه أو على أعصاه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يهمني الزهر يفوح نشره أو فوق أعصاه أو على أعصاه لان المعروف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشمها بعد السكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا في المغنى وأسلفنا عن الدماميني جوار كون الطرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقة معرفة (فائدة ثالثة) قال في المغنى قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وجلا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخالفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيدي فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسر التكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كافوا فيه وباليسرين ما يسر لهم من الفتح في رمنه عليه الصلاة والسلام وما يسر في أيام امانه أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفنازاني في تلويحه المذكور أو لا امان نكرة أو معرفة وعلى كل امان بعد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها أن الثاني ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف اكونه معهودا سابقا في الذكرو ان كان معرفة فهو الاول حملا على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغنى في صورة امادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كافي الشئ فكل منهما مشى على قول ثم قال التفنازاني واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وحلوا المقام من القرائن والافق قد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة فهو الذي في السماء اله في الارض هو قد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة فهو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة فهو أنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة

هجوت زبان ثم جئت

معتذرا

من هجوت زبان لم تهجولم

تدع • فقبل ضرورة

وقيل بل حذف حرف العلة

ثم أشبعت الفتحة في ز

فنشأت ألف والكسرة

في يأتك فنشأت ياء والضم

في تهج فنشأت واو وأما

سمقرتك فلا تنسى فلا

ناحية لانه أي فليست

تنسى

هـ (النكرة والمعرفة)

نكرة مع عدم المغارة فهو انما الحكم الواحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه
 المغنى بسألك اه. ل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل ال الخ) أورد عليه أنه غير جامع
 لخروج الاسماء المتوعدة في الابهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزة أصلية ومعنى انسان لا ما يقع
 في الاثبات والنفي وهو ما همزة بدل من واو شذوذ او بمعنى واحد والفرق بينهما من جهة الاستعمال
 وجهه اللفظ وجهه المعنى وكثيرا يورد غير وشبهه لانها لا تقبل ال وخروج اسماء الفاعلين
 والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتبميز واسم لا التبرئة ومجور ورب وأفع
 من لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول مير الغائب العائد الى نكرة كجاءني رجل فأكرمه لوقوعه
 موقع ما يقبل ال وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانها ما يقبلان ال مع أنهم معرفتان اذ منعنا
 الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوعدة واسماء الفاعلين
 والمفعولين واقع وقع ما يقبل ال ك انسان وكذا ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا
 والحال وما بعدها قابلة ل ال في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني
 بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل
 بل موقع الرجل والرجل لا يقبل ال أفاده هم ومنع أن يهود ومجوس يقبلان ال حال كونهما
 معرفتين بالعلمية على القيلتين وانما يقبلان ال حال كونهما جعرا يهودي ومجوسي كروم ورومي
 وهما جعرا نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على الذب حكمة تعداد الامثلة (قوله أورد
 واقع الخ) اول التنويع أي تنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين
 النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذئب معنى صاحب) أورد عليه أن
 صاحبا الذي يقع موقعه ذوصفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال
 الاسماء الجامدة وال الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب
 بأن المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمي
 وان لم يكن معناه عند وقوع ذئب موقعه فله هم أوبقار صاحب الذي هو معنى ذئب واقع موقع
 ذات ثبت لها العجبة فذئب واقع موقع ما يقبل ال بواسطة وقال الوداني تحرير هذا الحمل أن
 ذئب اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للصبر كالصفة
 وان صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مراد به الحدوث من صحبه فهو صاحب أي مصاحب
 وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواقع ويجوز أن يستعمل
 صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مراد في الذوق فكون ال الداخلة عليه
 معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال في الصاحب الواقع موقعه ذئب موصولة والجواب عما مر
 اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهم اعنده معرفتان) لان جوابهما معرفة فحوزيد ولقاؤل
 في جواب من عندك ومادعك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد يجوز أن يقال
 في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خالوهما) جواب عن
 ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أي بفرد كما مثل أو جملة كررت عن قام
 وسررت بما رأيت أي بانسان قام وبشي رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتمال كونه من
 وما موصوفتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكونا وانكفاقا) أي التائبين عن اسكت
 وانكف أي اسكت سكونا ما وانكف وانكفاقا ما يجعل المراد المصدرين التائبين عن الفعلين
 المراد بهما طلب سكوت ما وانكفا في ما كانا دالين على الطلب والتكبر كصه ومه فاندفع اعتراض
 اللغائي بأنه ان أريد المصدر التائب عن فعله فالتكبر لان اسكت انما يدل على طلب السكون
 من حيث هو أو غير التائب فالتطلب على ان قولهم الفصل من قيسل النكرات يقتضي دلالة

(نكرة قابل ال مؤثرا)
 فيه التعريف كرجل
 وفرس وشمس وقمر (أو
 واقع موقع ما قد ذكرنا)
 أي ما يقبل ال وذلك كذئب
 بمعنى صاحب ومن وما في
 الشرط والاستفهام
 خلافا لابن كيسان في
 الاستفهاميتين فانهما
 عنده معرفتان فهذه
 لا تقبل ال لكنها تقع
 موقع ما يقبلها اذا الاولى
 تقع موقع صاحب ومن وما
 يقعان موقع انسان وشئ
 ولا يؤثر خالوهما من تضمن
 معنى الشرط والاستفهام
 فان ذلك طارئ على من
 وما اذ لم يوضعا في الاصل
 له ومن ذلك أيضا من
 وما نكرتين موصوفتين
 كافي مررت عن محبوب لك
 وبما محبوب لك فانهما
 لا يقبلان ال لكنهما
 واقعان موقع انسان وشئ
 وكلاهما ما يقبل ال وكذلك
 صه ومه بالتنوين لا يقبلان
 ال لكنهما يقعان موقع
 ما يقبلها وهو سكونا
 وانكفاقا وما أشبه ذلك

ونكرة مبتدأ والمسوغ
فصد الجنس وقابل آل
خبر ومؤثر حال من
المضاف اليه وهو آل
وشروط جواز ذلك موجود
وهو اقتضاء المضاف
العمل في الحال وصاحبها
واحتراز بمؤثر أعما بدخله
آل من الأعلام لضرورة
أولمخ وصف على ما سياتي
بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفها
فليس بنكرة ^{في تنبيه}
قدم النكرة لانها الأصل
اذلا يوجد معرفة الاولة
اسم نكرة ويوجد كثير من
النكرات لا معرفة له
والمنقول أولى بالاصالة
وأبضا فالشيء أول وجوده
تلمزه الاسماء العامة ثم
يعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالآتي اذا ولد
فانه يسمى انسانا أو مولودا
أو موجودا ثم بعد ذلك
يوضع له الاسم العلم واللقب
والكنية وأنكر النكرات
مذكور ثم موجود ثم
محدث ثم جوهر ثم جسم ثم
نام ثم حيوان ثم انسان ثم
رجل ثم عالم فكل واحد من
هذه أعم مما تحته وأخص
مما فوقه فتقول كل عالم
رجل ولا عكس وهكذا
كل رجل انسان الى آخره
(وغيره) أي غير ما يقبل
آل المذكورة أو يقع
موقع ما يقبلها (معرفة)
اذلا واسطة واستغنى بعد
النكرة عن حد المعرفة

اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ماذا كره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر
والذي عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الورداني والذي نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين
فيكون صه واقعا موقع سكو تبا واسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم
(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلى ذلك بان
التعريف غير محمول على المعروف لاجل مواطاة ولاجل اشتقاق بل هو تصور ساذج أي لا حكم موه
كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذا التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية
المركبة من المعروف والتعريف اذ لا تخالو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على
المعرف أصلا ينبغي حلها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعروف لاجله عليه وان
كان حله عليه حل مواطاة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الافراد اذا الحقيقة المحضة
لا تنصف بقبول آل ولا الوقوع وقع ما يقبلها وقبل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك
(قوله وقابل آل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لان قابل صفة المحذوف أي اسم قابل
والاسم يقع على المذكور والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخر ونكرة خبرا مقدا وهو أنسب
بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الاولى بالابتداء (قوله أولمخ
وصف) لو قال أولمخ أصل لكان أولى ليسد خل نحو النعمان فانه في الأصل اسم عين للدم (قوله لانها
الأصل) أي الغالب السابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن
المعرفة أشرف لان النكات لا تتراحم ولا انساب اعتبار كون السابق في الوجود هو السابق في
الذكر (قوله الاولة) أي لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعرب وديار وقول البعض
وحائط وحصير وحصاة برده أن الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمنقول الخ) من تمام علة الاصلة
ومراد به المستقل ما ينفر في بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عير بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله
الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لادفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل
الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون له كرا المتأخر كبير فائدة وليكون
ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا المحصر بل
التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهي فكمذ كور أي ما شابه أن يذكر معلوم أي ما شابه أن يعلم
وكوجود معدوم وكحيوان مشعر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بنى النظر في الشئين
الذين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنهم في رتبة واحدة لسقوط عموم كل
بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى
(قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا
الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بني آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار
غالب ماذا كره اذا الطرف الاعلى ليس فوقه شيء فتأمل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار قلب كما
يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع
اثنتان لتأثره بالمدكور وقول البعض لكون العطف بأرسله عن المنصوص عليه من ان افراد
الضمير انما هو بعد أو التي للشيء ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التي
للتنوين لانها منزلة الوار (قوله اذلا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرى من آل والتنوين كمن
وملأه من أين وكيف (قوله بحمد النكرة) أي تعريفها الصادق بالمرم فاندفع ما يقال ان ماذا كره
رسم لاحد على أن اقدم منارده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة
في قوة قولنا المعرفة ما لا يقبل آل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد

عن حدها مصرحاً به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمناً (قوله دون استدراك) أي اترض عليه
 الضمير إلى من أوحد من جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة بمعنى نكرة لفظاً كما
 في قولك كان ذلك عاماً أول وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق
 أي لأن الأول في الأصل مهم وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظاً ومعنى بحسب الأصل
 والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظاً وقد عرفت غير واحد
 المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف إلى معرفة) أي إضافة محضة كإشـير
 إليه المثال (قوله المنادى المقصود) أي المنكر المقصود ندائه بعينه وانما سكنت عنه هنالك كرهله
 في باب النداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وهو المراد به
 صريح يوم بعينه وأهـ من المراد به يوم بعينه لذكـره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع
 فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد إلى الستة أما المنكر غير المقصود ندائه بعينه فهو باق
 على تنكيره وأما المعروف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحاً وقيل
 تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف
 الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) أي الحضورية وناب حرف النداء
 مناجها (قوله فأت على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى
 عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعال التفضيل من الرابعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسلام
 التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس واعلم
 أنه قد يمرض للمفروق ما يجعله مساوياً لالفاتحة كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب
 أو فائقاً عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من باب الباب بـه عليه الشارح في شرحه
 على التوضيح (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في
 غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف أجماعاً قال الشواني ويـليه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم
 المكان ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص
 قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو جيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ يعني فليس بهذا العلم وقيل
 اسم الإشارة وانظر ما رتبته قـأول (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للـة توسط ثم
 ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً كما يظهر أن أعرف كل
 منهما ما كان معهوداً معنا ثم ما للـة استغراق ثم ما للجـس المحلى الموصول للثلاثة كـال والإضافة
 (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للـة ثم ما للـة استغراق ثم ما للجـس فـان قلت مدار التعريف والتسكير على
 المعنى وقد شاع أن المعروف بلام الجـس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظاً فالتحقيق أنه معرفة
 معنى أيضاً كما مر عن الروداني في أول الباب (قوله وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلاه
 بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى في مرتبة الموءول عنده هو المحلى بالالعهدية
 كما أشار إليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله
 تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى إذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب
 المصنف بأن الذى يدل أو قطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم
 بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضاً بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفه الموصول من
 المحلى لا تساويه الذى ذهب إليه المصنف وحيث فلا تدل الآية على أعرفه المحلى فافهم (قوله
 في رتبة العلم) أي لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم في نحو مرت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى
 والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أردون كذا قالوا ولا يظهر عندى أن المضاف دون المضاف
 إليه مطلقاً كما ذهب إليه المبرد لا كتسا به التعريف منه وأن قولهم في علمه استثناء الضمير إن

دون استدراك عليه وأنواع
 المعرفة على ما ذكره هنا
 ستة المضمـر (كهمـو) اسم
 الإشارة نحو (ذى) العلم
 نحو (هند) المضاف إلى
 معرفة نحو (ابنى) المحلى
 بأل نحو (الغلام) الموصول
 نحو (الذى) وزاد في شرح
 الكافية المنادى المقصود
 كما راجل واختار في التسهيل
 أن تعريفه بالإشارة إليه
 والمواجهة ونقله في شرحه
 عن نص سيويوه وذهب
 قوم إلى أنه معرفة بأل
 مقدرة وزاد ابن كيسان
 من وما الاستفهاميتين كما
 تقدم ولما فات على الناظم
 ترتيب المعارف في الذكر
 على حسب ترتيبها في المعرفة
 لضيق النظم رتبها في
 التبويب على ما استراه
 فأعرفها المضمـر على الأصح
 ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم
 الموصول ثم المحلى وقيل
 هما في مرتبة واحدة وقيل
 المحلى أعرف من الموصول
 وأما المضاف فإنه في رتبة
 ما أضيف إليه مطلقاً عند
 الناظم وعند الأكثر أن
 المضاف إلى المضمـر في
 رتبة العلم وأعرف الضمائر
 ضمير المتكلم ثم المخاطب

الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من
 كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لا نقول هذا منقوض بجواز ابدال
 المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه
 نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن ابن هشام جوار كون النعت أعرف من المنعوت
 وذكر أن اشتراط كونه دوريه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز
 ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم ربحه وبما ذكره يعلم عدم اتجاها رد القول بأن المضاد دون
 المضاف اليه مطلقا بنحو وراعدنا كم جانب الطور لا يمين لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفنا
 (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر في التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد
 معرفة أو نكره مثال غير السالم جاء في زيد وعمروفا كرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال
 عوده للاول والثاني لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثاني راجعا فادفع
 مانقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة
 معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقبل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا وقد اختلف
 في ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو
 جاء في رجل فأ كرمته بخلاف ربه رجلا وبالهاقصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلمه بأن
 في الضمير في الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس في المظهر النكرة ألا ترى أن اذا أردت
 تفسير الضمير في جاء في رجل فأ كرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف
 واجبة كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكيفية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام
 فغير السالم بالاول وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فواضع) قدر متعلق الجار والمجرور
 حاصل دلالة المقام عليه وما واقعة على حامد وقوله لى غيبة أو ضرورى مع اعتبار دلالة على
 الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعها على جامد لفظ غائب وحاضر وتكلم ومخاطب ويقوله
 لى غيبة أو حضور ضمير الفصل وباء الغيبة لانها حرفان وضع أولها للغيبة أو الحضور لا لى
 الغيبة أو لى الحضور وثانيهما للغيبة لا لى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانها موضعا
 للخطاب لا لى الخطاب ويون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم
 لا لى التكلم وكذا همزة التكلم بقولنا مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور والامعاء
 الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تدفع الارادات هذا وكلام
 المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا
 جزئيات استعمالا والمعنى فواضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد السيد من
 أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فواضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة
 استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ)
 بيان لما يجب لصير الغائب وتقدم الذى ذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحاً نحو جاء في رجل فأ كرمته
 وضرب زيد اغلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحاً بالتقدمه رتبة نحو ضرب
 غلامه زيد أو تضمن الكلام السابق اياه نحو اعدوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن للمرجع
 الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولا يؤبه لكل واحد منهما السدس أى الميت
 بقريته ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقريته ذكر المعشى
 وتقدمه كما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع يتقدم المرجع وان خولف لنكته الاجمال ثم
 التفصيل وهذا في المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا
 في الخطاى وخفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيد انا المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى

ثم الغائب السالم عن
 الابهام وجعل الناظم هذا
 في التسهيل دون العلم
 (فما) وضع (لدى غيبة)
 تقدم ذكره لفظا أو معنى
 أو حكما على ما سياتى في آخر
 باب الفاعل (أو) لى
 (حضور) متكلم أو مخاطب

ولا حكا أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل
الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست ورفع
الضمير بنعم وبإياه ورفعها بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول
ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ان هي الاحياء الدنيا وجور
الزمن نحو تفسير الضمير بالتميز بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضا هن
سبع سموات يجوز كون سبع تمييزا لمفسر للضمير وقولنا وان خواف لسكتة الاجمال ثم التفصيل
ايضا حه أنهم انما خالفوا في المسائل الست ونوع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفعيم
بذكر الشيء اولاً ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذي ذكر
مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون أكد وفي الجمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما
يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمره معمر آخر

قالت ألا يتعاهد الجامع لنا • الى جامتنا ونصفه فقد

(كانت) وأنا (وهو)
وفروعهما (سم) في اصطلاح
البصريين (باضمير)
والمصمرون هما الكوفيون
كايه ومكنيا (تنبيه) رفع
ايم دخول اسم الاشارة
في ذي المصور بالتمثيل
(وذو اتصال منه ما لا يتبدا)
به (ولا يلى الا) الاستثنائية
(اختيارا ابدا) وقد يليها
اضطرارا كقوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا

أى نصف جام آخر ثلثه عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه قال الدمامي كذا
قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصانع وهو خطأ إذا المراد ومثل نصفه فالصهير عائد على نفس ما قبله
فائدة قال فى التسهيل ولا يكون أى فسر ضمير الغائب غير الأقرب الابدليل اه قال
الدمامي وينبى أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافاً إليه فلا
يكون الضمير له الابدليل ثم قال فإن قلت هذا أى ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى
أحدهما أى الشئين المتقدمين كفى قولك جاء فى ريد وعمرو وأكرمته وأما إذا أمكن عوده إلى
أحدهما وعوده إليهما معا كفى قولك جاء الزيدون والعمران وأكرمته فهل الحكم كذلك قلت
لم أرفيه بخصوصه نصا وينبى أن يحرى على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء
معدودة فى قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود إلى الجميع وهو
الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم إلى الأقرب فقط فتأمله (قوله كانت وهو) ليس من جر
الكاف للضمير المنفصل على حس ما أنا كانت لا المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله
بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزل وقوله والمضمر مفعول من الأضمار وهو الاختفاء فاطلاق
الأول على كثير الحروف كهن والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع إيهام الخ) أى
رفع قوته وأضعفه والافتشيل ليس نصا فى الرفع (قوله ما لا يتدأ به ولا يلى الا) أى ما لا يؤتى به فى
افتتاح النطق ولا يقع بعد الإحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضع
وأعمال يتدأ به ولم يلى إلا الان وضعه على أن يلى عاملة نعم كان القياس أن يلى الأعلى انقول بأنها
عامة لكنه رفض والمراد لا يتدأ به ولا يلى الأباقي على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلوا
فاندفع ما أورده اللقانى من أن الضمير فى ضربتهم ما وضربتهم متصل ويتدأ به ويقع بعد
الأنحوا مضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الأهم أو هم أو هن اضربورته يتدأ أرفاعا
بعد أن كان مفعولا وأما يردلوصح أن يقال هما ضربت متلا على أن هما مفعول به لضربت وأما
ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الماه فقط وحال الانفصال
المجموع فلا يأتى على مذهب من يجعله الماه فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال
حال الابتداء أو تلوا الا (قوله الاستثنائية) قبل هو بيان الواقع وقيل احتراز عن الالوسفية التى
بمعنى غيرى نحو مرت برجل الاك أى غيرك لكن فى شرح الجامع مانعه وربما اقتضى كلامه أى
ابن هشام فى متن الجامع أن الا اذا كانت لتفسير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس

ونكرة مبتدأ - ديار
 قصد الجاء والكاف
 خبر (ابني أكرمك
 المضاف والمضاف إليه قولك
 وملكه ماملك) فالاول
 وهو الياء ضمير متكلم
 مجرور والثاني وهو الكاف
 ضمير مخاطب منصوب
 والثالث وهو الياء ضمير
 المخاطبة مرفوع والرابع
 وهو الهاء ضمير الغائب
 منصوب وهي ضمائر
 متصلة لا تنافي البداءة بها
 ولا تقع بعد الا (وكل مضمرة)
 متصلا كان أو منفصلا
 (له البناء يجب) باتفاق
 النواة واختلف في سبب
 بناءه فقيل لمشابهة الحرف
 في المعنى لان كل ضمير
 مضمن معنى التكلم
 أو الخطاب أو الغيبة
 وهي من معاني الحروف
 وذكري التسهيل لبنائها
 أربعة أسباب (الاول)
 مشابهة الحرف في الوضع
 لان أكثرها على حرف
 أو حرفين وحمل الباقي على
 الاكثر (والثاني)
 مشابته في الاقتدار لان
 المضمرة لا تتم دلالة على
 مسماها الا بضميمة من
 مشاهدة أو غيرها
 (والثالث) مشابته له في
 الجمود فلا يتصرف في
 لفظه بوجه من الوجوه
 حتى بالتصغير ولا بأن
 يوصف أو يوصف به (الرابع)
 الاستغناء عن الاءراب

مراد ا هـ (قوله الا ان) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار
 (قوله كاليا والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب
 ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذلك كبرياء وهما سلبية التمثيل للمرفوع والغائب
 لا المخاطب والمنصوب لمصوبهما بالكاف من أكرمك من المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح
 للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضممة لتقدم مرتبة فأعطى أشرف الحركات
 والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث والتخفيف به أولى وأيضاً هو مقدم على
 المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وسكن بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه
 بأنف وكسرتهم ما ياء لغة رديئة ترى علة فيجوز عليها فتارة يبتكروا قن ورا يبتكروا وتوصل التاء
 المذكورة مضمومة عيم وألف للمخاطبتين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواء
 لتقاربهما في المخرج وعيم ساكنة للمخاطبتين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسين
 اذا ولي الميم ضمير متصل كضمير بتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة
 للمخاطبات دما ميني لمصا قال الرضي زيد اللاناث نون مشددة لتكون باراء الميم والواو في الدكور
 واختاروا النون لمشابتها بسبب الغنة الميم اهـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانهما
 غير مددة (قوله والها) تضم هذه الهاء الا ان وايت كسرة أو ياء ساكنة فيكسر ها غير الجازيين
 أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ فص وما أنسانيه وبعاء عاهد عليه الله وحزة لاهله امكثوا وتشبع
 حركاتها بعد تحرك ويحذف الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة
 نحو عليه ورموه عند غيرهما والراح الاول وقد نكس أو تحذف من حركاتها بعد متحرك صدي بنى عقيل
 ونى كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرار اوان فصل في الاصل
 الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونص له جهنم أربنا نحو فالفه جازت الاوجه
 الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع
 دونه نحو فيهم اسان أسهل من ضمها وان كان الصم أقبل لانه محركا والجماعة ومهما قبل
 ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم
 بسكونها دما ميني لمصا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في ظايره (قوله وكل مضمرة
 الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الصمير الى المتصل وغيره بالكسبية أو تأخير عنه بالكسبية
 ولا يخفى أنه لا يستفاد بقاء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعية في اسمي جتنا وان
 زعمه البعض حتى تاتى فائدة ذلك وهذا بعد قوله كالشبه الخ اذا المستفاد من قوله كالشبه الخ
 بناء التاء وناقض (قوله يجب) أي يلزم فائدة ما تقدمه البعض عن اليه وقره من أنه لا يلزم
 من الوجوب الحصول بالفعل وحيث لا يستفاد من كلامه أنها بنية بالفعل نظير ما قبل في
 قوله وكل حرف مستحق للبناء (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن
 تؤدى بالحروف قال ابن عازي وقد أدبت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو اياي ايانا
 اياك اياه بناء على أن أحرف لا ضمائر مقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية
 وهو قول الرضي كقدمنا (قوله مشابته في الاقتدار) اعترض بأن الاقتدار لا يوجب البناء الا
 اذا كان الى جملة (قوله في الجود) أي عدم التصرف كيدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله
 فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما ما رواههم ونحن فاسماء للثنتين والجماعة دما ميني
 (قوله الاستغناء عن الاءراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى
 كون البناء الاستغناء أن لا يكرر لها محل من الاءراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى
 لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجب أن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول

والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة قنامل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله باختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف الفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تأ المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كما تأ المتكلم وأنت للمخاطب وهو الغائب أو باختلاف محالها من الأعراب كالتكلم له في الرفع تأ مضمومة وفي النصب والجرياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تأ مفتوحة ومع التأنيث تأ مكسورة وفي النصب والجزم مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن أعراب الضمير لأن المقصود من الأعراب الامتياز وهو حاصل اه بإصاح ولا يحق أن لا يحصل باختلاف بعض المواد فهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الأعراب فالانسب حل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت وإياه ونحن وإياك وحل المعاني على المعاني التي تقع ضمن العوائل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكره هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الأعراب فتأمل هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الأعراب اشتباه صيغ المصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية تاللاحوال الثلاثة كالم يضر اشتباه النصب بالجزم في جمع المؤنث السالم وما لا يصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني أغليا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشواني يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الأعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن الضمير مبني وبأن تقسيمها بحسب الأعراب يقتضي أنها مربة فكيف تضمن علامة البناء نعم يرد على ابن المظالم أنه إنما عقبها بصلاحيه ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحيه تاللاحوال الثلاثة وصلاحيه الألف والواو والنون للعائب والمخاطب وإيس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للأعراب لأن يقال بخط التعقيب قوله وذوارتفاع الخ (قوله كما أنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الأعراب فتبني (قوله وللفظ ماجر) الاضافة للبيان والمراد بالجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المصمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للأعراب وإنما قال وللفظ ماجر كلفظ ما نصب ولم يقل وللفظ ما نصب كلفظ ما جرت لينبه من أول ودلة على أن كلامه في المتصل اذا جاور من خواصه والمعنى وللفظ ماجر من الصمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فتدفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه رله) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصيغ وقدم معمول الخبر الفعلي على المبند الجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفاعل على متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقوله لم يجز تقدم معمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلي (قوله وجر) عطف المسكرة على المعرفة كعطف المعرفة على المسكرة في قوله بدو ألف والواو الخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتب في هذه الإشارة ما عن التصريح بالمسئلة في باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدما مبنى أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه مرة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام ووجهها والفتح أو فوق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أي اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو البناء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما البناء وهم

باختلاف صيغه باختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المصمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الأعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (وللفظ ماجر كلفظ ما نصب) فحواله وله ورأيتك ومررت بك (لرفع والنصب وجر نا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا) فائنا للمخ (فتاني بنا) في موضع جر بالباء وفي فائنا في موضع نصب بان وفي لما في موضع رفع بالفاعلية وأما البناء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر

لكن لا يشبهان نامن كل وجه فان الياء (١٠٠) وان استعملت الثلاثة وكانت ضمير متصل فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها

في حالة الرفع للمخاطبة نحو
اضربي وفي حالة الجر
والنصب للمتكلم نحو
واني وهم تستعمل للثلاثة
وتكون فيها بمعنى واحد
الا انها في حالة الرفع ضمير
منفصل وفي الجر والنصب
ضمير متصل (وألّف
والواو والنون) ضمائر
رفع بارزة متصلة (لما
• غاب وغيره) أي
المخاطب والغائب (كقاما)
وقاموا وكن (و) المخاطب
نحو (اعلموا) واعلموا واعلمن
• تنبيه • رفع توهم تحول
قوله وغيره المتكلم بالتمثيل
ولما كان الضمير المتصل
على نوعين بارز وهو له
وجود في اللفظ ومستتر
وهو ما ليس كذلك وقدم
الكلام على الاول شرع
في بيان الثاني بقوله (ومن
ضمير الرفع) أي لا النصب
ولا الجر (ما يستتر) وجوبا
أو جوازا فالاول هو الذي
لا يخلفه ظاهر ولا ضمير
منفصل وهو المرفوع
بأمر الواحد المخاطب
(كافعل) يازيد أو بمضارع
مبدوء بهزة المتكلم مثل
(أوافق) أو بنون المتكلم
المشارك أو المعظم نفسه
مثل (نعتبط) أو بتاء
المخاطب نحو (اذتشكر)
أو بفعل استثناء كـ لا
وعدا ولا يكون في نحو
قاموا ما خلا زيدا وما عدا
عمر او لا يكون بكرا أو

الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نابذ كرا الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الياء
وهم أيضا صالحتان لها (قوله لكن لا يشبهان نامن كل وجه الخ) اعترض بان هذا ظاهرا بالنسبة لما
مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبنى **ك**و
مسافر الى أبي فاتها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم
يكون ضمير متصلا في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل
في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر
في محمل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل بطالب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين
الثلاثة بطريق الاصلة (قوله والواو) ندر حدة هاوا الاستغناء عنها بالضمية قبلها كقوله

فلو أن الأطباء كان حولى • وكان مع الأطباء الاساء

وكقراء طلبة قد أفلم المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكاو في البراغيث كافي الكشف وبهذه
القراءة رد على قول أبي حيان ان ذلك ضرورة ومع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدماميني (قوله
ضمائر رفع بارزة) أي اذا اتصلت بالافعال كافي مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون
حرفان والهاء على مستر (قوله ماله وجود في اللفظ) أي ولو بالقوة فبدخل الضمير المحذوف فان له
وجود في اللفظ بالقوة لا مكان الا طبق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة
لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستر والمحذوف قال اللقاني فان قلت
فالمحذوف أحسن حالا من المستر والامر بالعكس ولذا اختص المستر بالعمدة قلت المستر متصف
بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج الى قرينة ودلالتهما أضعف من
دلالتها اه ومن ثم كان المستر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا هي يضرب من
زيد يضرب حكى كما فتحكى الجلى واذا هي بقائم من أيهم قائم بمحذوف صدر الصلة أعرب ولا يحكى
اذ ليس جملة كما قاله الروداني (قوله ومستتر) تصريح بأن المستر قسم من المتصل وهو أوضح
أقوال الثلاثة تانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر
وقوله وجوبا أو جوازا أي استتارا اذا وجوب أو اذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أي لا يحل محله
بأن لا يرتفع بهامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحد والاثنيين والجمع فالضمير فيها بارز
وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهي الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبذوء بتاء الخطاب
وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو بمضارع) أي مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير
منفصلا كما سيأتي (قوله أو بتاء الخطاب نحو اذتشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال
المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون النظم ممثلا للمستر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء
الى المخاطب انهماء المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبةين والمخاطبين
والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التي تلزم
طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أي في غير مسألة الكعل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل
التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكعل وبدون في غيرها فنحو مرت برجل أفضل منه أبوه
(قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لان بروزه يومهم
جرياها على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله فنحو ضرب
الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبش اذا كان ضمير افعير صيغة كما علم من ضابطى واجب
الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذي بعناه فرفوعه جائز الاستتار لانه يخافه الظاهر
ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل (قوله كنزال

بأفعل التمجيد نحو ما أحسن الزيد بن أو بأفعل التفضيل نحوهم أحسن أنا أو بأسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال (ومه)

ومه) فالضمير فيها مستتر وجوباً سواء كان المفرد مذكراً أو غيره نحو زال يازيد ويازيدان
ويازيدون وياهند وياهندان وياهندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يحلفه الظاهر) أي يحمل
محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعل الاستثناء والتعجب
(قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور وأما غير المحضة
كالأبطح والأجرع فغير محضة للضمير أصلاً وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات
العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كأمرواً ما تعجب المصريح بزيدهيات فأنما يصح على
القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الروداني وفيه نظر لأن
الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلاً فإذن أحداً
منه قائل ولعل الشارح لم يردده لتقصاته عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير
البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي جيان (قوله وفيه نظر) قال سم
حيث فسر المستتر جوازاً بما يحلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض
وأنما يرد لو فسر بما يجوز إرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمضى وجوب الاستتار
وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير مستتر أو عدم وجوب ذلك لا وجوب استتار
الضمير المستتر بأن لا يجوز روزه وعدم وجوبه بأن يجوز روزه إذ ليس لنا ضمير المستتر يجوز
بروزه فقول الموضع إذا استتار الخ أن أراد وجوب الاستتار بعينه عندهم منع وإن أراد بعينه
عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي
جعله التحقيق لافرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل
وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض النحويين (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم
بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزاً ويبحث في هذا النبي بأن سبويه أجاز في قوله تعالى أن
عمل هو وقولك مررت برجل مكرم أن هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيداً وان استشكل بأن
القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سبويه
يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أم لا اذ لم
يشترطوا في الخلقة اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلاً وبتحقيق
المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظم من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير)
أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الاصل فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع البارز المؤكد
للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله
والى ما رفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما رفعه وغيره ولو أتى بها المكان
أحسن (قوله يجب ذكره) أي لفظاً أو تقدير أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا
عطف تفسير (قوله ولا داعي الى تقدير وجودهما) أي غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك
داع الى تقديرهما كربط الصفة أو اللمة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوارقها) أي محلاً
وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة
والاطراد حتى لا يتنقض به وأنا كائن فانه قليل ولا بما أكده المنصوب أو المجرور كما يأتي في
باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا يخوياً أنت لانه في محل نصب فان ذلك شاذ لا طرداه (قوله
أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجرح فبحر بالكاف نحو أنا كائن وأنت كائن أنت كاهو (قوله
هو) قال في التسهيل وتسكينها هو وهي بعد الواو والقاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد
همزة الاستفهام وكاف الجرح اضطراراً وقد تحذف الواو والياء اضطراراً وتسكنهما قيساً وأسد
وتشدد هما همدان اه بزيادة كلمة من الدماميني (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عنها (قوله في)

ومه وأن وأت وأتوه والثاني
هو الذي يخلفه الظاهر
أو الضمير المنفصل وهو
المرفوع بفعل الغائب
أو الغائبة أو الصفات
المحضة قال في التوضيح
هذا تقسيم ابن مالك وابن
عيس وغيرهما وفيه نظر
إذا استتار في نحو زيد
قام واجب فانه لا يقال قام
هو على الفاعلية وأما
زيد قام أبوه أو ما قام الا
هو فتركيب آخر
والتحقيق أن يقال بنقسم
العامل الى ما لا يرفع الا
الضمير كما قوم والى ما
يرفعهما كقام انتهى
في تنبيهه انما خص ضمير
الرفع بالاستتار لانه عمدة
يجب ذكره فان وجد في
اللفظ فذلك والا فهو
موجود في النية والتقدير
بخلاف ضميرى نصب
والجرح فانهما منفصلة ولا
داعى الى تقدير وجودهما
إذا عد ما من اللفظ
(وذوارقها) وانفصال
أنا للمتكلم و (هو)
للاغائب (وأنت) للمخاطب
(والفروع) عليها واخفة
(لا تنبه) عليك وذو
انتصاب في

في نحو ضربت وقوله وتصر فأي في الجملة اذ تاء أنت لا تنضم ويحتمل أن مراده كذا الخطاب الواقعة
اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا في الجملة (قوله وذهب الخليل إلخ) وقيل الضمير هو الواحق
وأياماد أي حرف زائد تقدم عليه الواحق ليقترن الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير
الواحق وأي اسم ظاهر أنصف إليها (قوله إلى أنها ضمائر) أي وأيام مضافة إليها بدليل ظهور الانضافة
في قوله فأيام وأيام الشواب إضافة العام للعاص لان أيام مشتركة كأمرو ورتبانه لوصح ذلك لوجب
اعرابها لان المبني إذا لزم الانضافة أعرب وما استدلل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختار
الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كافي • علا زيد بأيوم النفا رأس زيدكم •
(قوله وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على
قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعور وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنها
ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الورن
أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صبيح الشارح فإنه لم يأخذله فهو ما وجعل
الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال لم يأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله
لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتي الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب أخرى ذكرها في
التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو نصركم نحن كنتم طافرين أو يرفع
بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند البصريين بشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو
زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون
الرسول وأيكم وأن يلي وأوال المصاحبة كقوله

فأليت لا أنقلأ أحد وقصيدة • تكور وأياهام مثل لا بعدى

وأن يلي أما المكسورة نحو ما أنا وما أنت ومن الأسباب التي عذها في التصريح أن ينصب مصدر
مضاف إلى المرفوع نحو عجت من ضرب الأمير بالكر ورتبه الدماء يسنى بجواز اتصاله فاصلا بين
المتضامين كان يقال عجت من ضرب الأمير بجز الأمير (قوله فأذ كرههم) بالنصب جوابا للسنى
وبالرفع • طفا على أصحاب الضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم
مخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذ كرههم قومي الأيزيدون قومي حبا
إلى الأكثر ثنائهم على قومي والشاهد فيهم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المعنى واستقرب
الدمامني أن الدكر قلبى بمعنى التذكر وأر زياتهم قومه حبا إليه لكونه براهم من خطين رتبة عن
قومه وجوز الشئني أن يكون فاعل يزيد ضمير يرجع إلى الذكر القلبى المفهوم من فأذ كرههم
والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لانه يؤكده ضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على
هذا (قوله بالباعث) الباعث متعلقة بمخلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم
والوارث هو الذي ترجع إليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور بإضافة الباعث
أو الوارث إليه على حد قوله • بين ذراعى وجبهة الاسد • أو منصوب بالوارث على أن الوصفين
تنازعا وأعمل الثاني وضمنت بمعنى تهمت أي اشتمت عليهم أو بمعنى تكفأت بأبدانهم والدهارير
قال في التصريح بمعنى الشدند اه وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس الدهارير أول
الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف دهور ودهارير مختلفة اه وقال العيني وقولهم دهر
دهارير أي شديد كيلة ليل أو يوم أو يوم وساعة وسواء بالإضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق
لصدر عبارته أن يقول بالإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد
يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الإسلام بأن هذا مصطلح علماء المعاني أما النجاة فأنما
يكون المحصر عندهم بأنما أو ما والا (قوله أنا الذائد) بالذال المجهة أي المانع والحامي من الجأية

وذهب الخطاب إلى أنها
ضمائر واختاره الناظم
(وفي اختيار لا يجيىء)
الضمير (المنفصل •
إذا تأتي أن يجيىء) الضمير
(المتصل) لان الغرض
من وضع المضمرة أنما
هو الاختصار والمتصل
أخصر من المنفصل فلا
عدول عنه الا حيث لم
يتأت الاتصال لضرورة
نظم كقوله
وما أصاحب من قوم
فأذ كرههم
الايزيدهم حبا إلى هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات
قد صحت

أياهم الارض في دهر
الدهارير

الاصل الايزيدوهم وقد

ضمنتهم أو تقدم الضمير

على عامله نحو أيالك نعبد

أو كونه محصورا بالأو

أنما نحو أمر أن لا تعبدوا

الاياه ونحو قوله

أنا الذائد الحامي الدمار

وأنما

يدافع عن أحسابهم أنا

أو مثلى

لان المعنى لا يدافع الا أنا

أو كون العامل محذوفا

أو مغنويا نحو

لكن لا يشبهان نا
في حالة الرفع
اضربى
والانحلال
وارى

وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولا يأنه
مأخوذ من الحساب لانهم يحسبون به ويدونه عند المفارقة قال السعد التفتازاني لما كان غرضه
أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى
انما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر
تلاقيك والشر (قوله وصل أو فصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة
في قوله وفي اختيار الخ وقوله أو فصل أى انت بالضمير المنفصل بدلهالانها، سلتيه لا يمكن فصلها
لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة الى رجحانه مع
الفعل الذي صرح به في عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل
في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه اياك أراياه وأعطاك اياي أو اياك كما سنعرفه (قوله وغير
مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو جيلك في البيت الآتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر أيضا
بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا
يكون حيثئذ الضمير الاول المرفوع الامستترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو أنا الضارب بك
والضارب اياك عند من يرب الضمير مفعولا لامضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فينعين
الوصل اذا الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان يسألكموها) الواو فيها ما تولدت
من اشباع الضمة اه شنواني (قوله اذيريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام
فيما اذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء ويرى في الآية حلية وهي من نواضع
الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتية وأجيب بأن النسخ في الآية انما هو للمفعول
الثاني والثالث لا الاول والثاني اذا الاول فاعل في الاصل والنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما
فقط فالآية داخله فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفي في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين
معاقلة أمل وفي الهمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فيكم الاول والثاني حكم باب أعطيت
وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمرة واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت
أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه في التصريح حديثا والشاهد في
هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حيثئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشاوئته
الفعل لانداته فهو نارل الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله لن كان الخ) لام لن موطئة للقسم
كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط
التي دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في
البيت الآتي أعني قول الشاعر ان كان اياه الخ من أن الموطئة هي لام لقد قنتبه ولام لقد جواب
القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط واللام للنأ كيد مردود كما يعلم من صدر
عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول
العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت اليه كانه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف
لفاعله كما قاله العيني وغيره للمفعول الاول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان أى ومنعكها لانه
لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكا ب مذكورة في الايات قبله كان
طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستهطفه ليرجع عن طلبه اياه والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر
منع أى منعك اياه ما مبنى على شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه ههنا العليقة
اليها واما زائدة في خبر منع ويستطاع سفته وصدر البيت ه فلا تطمع أبيت اللعن فيها وأبيت
اللعن كانت تحبة الملوك في الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها اللعن من
فاعل تطمع أو مجرور في لاله طفلا يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المعنى

اياك والشر وأنا زيد لتعذر
الاتصال بالمحذوف
والمعنوي (وصل أو فصل
هاء سلتيه وماه أشبهه) أى
وما أشبه هاء سلتيه من
كل تاني ضميرين أو لهما
أخص وغير مرفوع
والعامل فيهما غير ناسخ
للا ابتداء سواء كان فعلا
نحو سلتيه وسلتى اياه
والدرهم أعطيتكه
وأعطيتك اياه والاتصال
حيثئذ أرجح قال تعالى
فسيكفيكمهم الله أنلزمكموها
ان يسألكموها اذيريكهم
الله في منامك قلب لا ولو
أرادكمهم كثيرا ومن
الفصل ان الله ملككم
اياهم ولو شاء لملكهم اياكم
أو اسما نحو الدرهم أنا
معطيكمه ومعطيكم اياه
والانفصال حيثئذ أرجح
ومن الاتصال قوله
لن كان حبلى كاذبا
لقد كان حبلى حقا يقينا
وقوله
ومنعكها شئ يستطاع
(وفي) هاء

(كنته) وبابه (الخلف) الا في ذكره (اتقى) أي انتسب (كذلك) في هاء (خلفيه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما
أخص وغير مرفوع والعامل فيهما نافع للابتداء (واتصالاً اختار) في البابين لانه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله
عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن آمل عليه ولا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر (١٠٥) فان لا يكنها أو نكنه فانه

أخوها غدت أمه بلبانها
وأما الاتصال في باب خال
فلشابهة خلفيه وظننته
لسألتيه وأعطيتكه وهو
ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ راخاله
اذ لم تزل لاكتساب الحمد
مبتدرا

وأما (غبري) سبويه
والا كسرقانه (اختار
الانفصال) فيهما لان

الضمير في البابين خبر في
الأصل وحق الخبر
الانفصال وكلاهما مسموع
في الأول قوله

لئن كان آياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير
ومن الثاني قوله

أخي حسبتك آياه وقد ملئت
أرجاء صدرك بالاضغان
والا حن

في تنبيهه ووافق الناظم في
التسهيل سبويه على
اختيار الانفصال في باب
خلفيه قال لانه خبر مبتدأ
في الأصل وقد حجزه عن
الفعل منصوب آخر بخلاف
هاء كنهه فانه خبر مبتدأ في
الأصل ولكنه شبه بهاء
ضربته في أنه لم يحجزه الا
ضمير مرفوع والمرفوع
يحجزه من الفعل وما اختاره
الناظم هنا هو مختار الرمانى

للسيوطى وشرح الشواهد العينية وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميراً
كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه
فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس آياه ولا يكون آياه فلا يجوز آيسه ولا يكونه كما لا يجوز آلاه فكما
لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو معناه واظهار أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان
خبرها يجب كونه فعلاً ضارحاً لا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل
متعين في أخواتها وأر قوله لم ليسى وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الراح من الوجهين كما يشير إليه
قول الشارح الا في ذكره فلا خلاف في جوارهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن
الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنانه أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام
قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشر بها الغواة فأننى • رأيت أخاها مغنياً بمكانها

بخطاب غلامه ينهيه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيهما واللبن بالكسر اللبن والضمير
المستتر في يكما يرجع الى أخيهما والبارز إليها وقوله أو نكنه بالعكس والمراد بأمه محبرة الكرم
(قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لأمهنا ولو قال عطفاً على قوله لانه الأصل ولمشابهة خلفيه الخ
لكان حسناً (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب
وأولهما مخصص (قوله بلغت) اظاهراً أنه بناء المتكلم أي أحبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن
أخاك بكسر الهمزة على الألفصح وفتحها على القياس (قوله لا الضمير الخ) رده الناظم في شرح
الكافية بأنه يقتضى جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لانه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع
بالاجماع وأجاب الرضى بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل (قوله وكلاهما) أي
الباين أي فصلهما مسموع (قوله لئن كان آياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحوّل (قوله أخي
حسبتك آياه) اظاهراً أن أخي مبتدأ وحسبتك آياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن أخي
منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشرى قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ
جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعاضغن واحنة بكسر
أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع يحجزه من الفعل) أي فان فصل به كذا فصل (قوله وقدم الاخص
الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلبه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير
الاخص تبين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفسده صريح الجواز أن لا يتبر في الشبه
تقديم الاعرف أفاده سم وانما يجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على
القوى فيما هو كالكامنة الواحدة وانما قدموه على القوى في نحو ضربتني لتقويه بتوغله في الجرئية
بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً (قوله في الابواب الثلاثة)
فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل
الكاف وفي بعضها وحسبتك بلا ياء المتكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد
ولا الكاف على الباء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الباء أي في مثال آخر غير ما تقدم
فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الاما ندر من قول عثمان أراه موى الباطل

(١٤ - صبان اول) وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهم ما وجوباً (في حال
انصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كأي سلبه وأعطيتكه وكنته وخلفيه وظننتكه
وحسبتك لا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء في الاتصال

من الاله اذ ليس بينهما فصل الا بالواو في نحو اعطاها و بالالف في نحو اعطاها بخلاف انصرمها و انا لهما وشبهه
(تنبيه) قد اعتذر الشارح عن التاظم في عدم ذكره الشرط المذكور (١٠٧) بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع

من الوصل تعريض بأنه
لا يستباح الاتصال مع
الاتحاد في الغيبة مطلقا
بل بقيد وهو الاختلاف
في اللفظ (وقبل بالنفس)
دون غيرها من المضمرات
(مع الفعل) مطلقا (التزم
نون وقاية) مكسورة نحو
دعاني ويكرمني وأعطني
وقام القوم ما خلاني وما
عسداني وحاشاني ان
قدرتهن أفعالا وما أحسنني
ان اتقيت الله وعليه رجلا
ليسني وندري ليسني بغير نون
كما أشار إليه بقوله (وليسني
قد نظم) أي في قوله

اذ ذهب انقوم الكرام
ليسني وجوز الكوفيون
ما أحسنني بناء على
ما عندهم من أنه اسم
لا فعل وأما نحو تأمرني
فالصحيح أن المحذوف نون
الرفع (تنبيه) ذهب
الجمهور أنها اسم سميت
نون الوقاية لانها تاتي الفعل
الكسر وقال الناظم بل
لانها تاتي الفعل اللبس
في أكرمني في الامر فلولا
النون لالتبس يا المتكلم
بما مخاطبة وأمر المذكر
بأمر المؤنثة ففعل الامر
أحق بها من غيره ثم حل
الماضي والمضارع على
الامر (وليتني) بثبوت
نون الوقاية (فتا) جلا

الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أي ووكيل
بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمر امتصفا أو جامدا كما مثل
(قوله نون وقاية) نقل بس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له الوقاية
واستشكاه الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض
الجزبه وقال الدفوشي الظاهر أنها حرف مبني وذكر المعنى لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها
حرف معنى (قوله مكسورة) أي مناسبة لباء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا
أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فيما خلا وما عدا الوجود ما المصدرية التي
لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما رائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في بس
عن اللقاني ولهذا قال في المعنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بعمل المفهوم بالنسبة لغير حاشا
باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسني) في المعنى أنه قاله بعضهم
وقد بلغه أن انسانا تهده أي يلزم رجلا غيري اه فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا
للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا اذا دل الالف والفعل والحرف مختلفا الجنس فيبني أن
لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندري ليسني بغير نون) وانما جار حذف النون فيها لانها لا تتصرف
فاسم الحروف الا تاتي بياهاز كريا (قوله اذهب الخ) صدره • عدت قومي كعبد الطيس •
بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسني شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب
الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرني) بنون واحدة مخففة (قوله والصحيح أن
المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الصيغة وقد حذف تخفيفا في قراءه السوسى وما يشعر كم يكون
الراء حذف النائبة عم التخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية
نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقبل نون الوقاية لانها منشأ النقل فهي أولى بالحذف
ولانها الامر استعسائي ولادلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب
الحاق نون الوقاية بالفعل بقی ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال في
البيضاوي اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل
لا يجوز حذفه أفاده الدماميني (قوله لانها تاتي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الامر وهو
الكسر بسبب بيا المتكلم أي والكسر أحوالا فصيحة عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذي
ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالنكسر قبل بيا مخاطبة والكسر للتخلص من التقاء
الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه محذوف
ورمى فلا فذلك كان ينبغي أن يراد وألحق المعتل بغيره طرد الباب اه وكان ينبغي أن يراد أيضا وتني
ما اتصل به غير الفعل من غير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حل الماضي
الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في محو ضربني اذ لولا النون
لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه اعما يتجه اذا كان مراده
مطلق اللبس أما اذا اريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في
نحو أكرمني الخ فلا فتدبر (قوله لمشايتهم) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر
وتوالي الامثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة
والمناسب حله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قول الناظم وان كان قوله

على الفعل لمشايتهم اله مع عدم المعارض (وليتني) بجذوها (ندرا) ومنه قوله • كنية جابر اذ قال ليتني • وهو ضرورة وقال الضراي بجوز
ليني وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم (قوله تهده) الصواب تهده كفي كتب اللغة اه

فالاكثر لعلى بلاثون والاقل لعلى (١٠٨) ومنه قوله فقلت أعيراني القدوم لعلى • أخطبها قبرا لا يبيض ماجد ومع قلته

هو أكثر من لئى نبه على ذلك فى الكافية وانما ضعفت لعل عن أخواتها لانها تستعمل جارة نحو لعل أبى المغوار منسك قريب

وفى بعض لغاتها لعل بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيراني) أخوات لبت و لعل (الباقيات) على السواء فتقول لاني واني وكاني وكاني ولكنى ولكنى فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكرهه نوالى الامثال (وانظر اراخفا • مى وعنى بعض من قد سلفا) من العرب فقل أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى

وهو فى غاية الندرة والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفى لاني) بالتشديد (لاني) بالتخفيف (قل) أى لاني بغير نون الوقاية قل فى لاني بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لاني عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفى قدنى وقطنى) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أيضا قدنى) قلبلا ومنه

الثانى انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار الى ما فى المتن مؤيد له بموافقة القراء فقال وقال انضراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلى بلاثون والاقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال والكثير لعلى بلاثون والضرورة لعلنى ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة ثم رأيت ابن النازم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضع وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلنى بلاثون والاقل لعلنى) أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابيه (قوله فقلت أعيراني الخ) القدوم آلة النعت وأخط أنحت والقبرا انغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الا • تية فان المعارض فيها نوالى الامثال فقط (قوله وحذفها لكرهه نوالى الامثال) مبنى على أن المحذوفة فى اني نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتقد به انها الثالثة لانها اسم كذا فى الرودانى (قوله لست من قيس الخ) يجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) اعما حفظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح وانضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال فى لا بالضم لى بغير نون وفى لا بالسكون لى بغير نون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بان المحذوفة النون المتحركة الا • نحر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانها انما يأتى بها فى مثل ذلك لتنى الا • نحر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الا • نحر التى تلحقها النون للمعافاة على سكون البناء الاصل لا يحتتم لها ما فى الا • تية لاصم دال ما قبلها وأما ما ذكره البعض تبعاً للدمامى من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهراً الاضهير ا فبرده ما مر فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لا بالضم لى بغير نون اصراحتة فى أنه يضاف الى يا المتكلم فتأمل (قوله ومعنى حسبي) راجع للامر من قبله احتراز به عن قد الحرفية وقط الطرفية فان يا المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الرودانى والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد بينبان على الكسر وقد عبر بان (قوله قدنى) أى يأتى وأشار بقوله الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدنى من نصر الحبيبين قدنى) قبل أرادهم ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قبل على التغليب أيضا وفيه نظرو بروى الحبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبى خبيب عبد الله ومن • كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروى فتكون الياء للشباع لا للمتكلم قال الرودانى وأأن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للشباع اه وقد يقال مشاكاة الملاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مر فوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع

قوله جامعاً بين اللغتين فى قدنى • قدنى من نصر الحبيبين قدنى وفى الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء الى ويكسرهما مع الياء ودونها يروى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتشوين والنون أشهر منه قوله املاء الخوض وقال قطنى

مهلا رويدا فدملا تبطني وكون قد وقط بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب (١٠٩) الخليل وسيبو يه رذهب الكوفيون

الى أن من جعلها بمعنى
حسب قال قدي وقطي
بغير نون كما تقول حسبي
ومن جعلها ما اسم فاعل
بمعنى أكتفى قال قدي
وقطي بالتون كغيرهما من
أسماء الأفعال في خانة
وقعت نون الوقاية قبل ياء
النفس مع الاسم المعرب
في قوله صلى الله عليه
وسلم لليهود فهل أنتم
مهادقوني وقول الشاعر
وليس بمعيني وفي الناس جمع
صديق إذا أعيا على صديق
وقوله

وليس الموافقي ليرفد خانبا
فإن له أنعاف ما كان أملا
للتنبيه على أصل منزلة
وذلك لأن الأصل أن
تحب نون الوقاية الأسماء
المعربة المضافة إلى ياء
المتكلم لتقيها خفاء
الأعراب فلما منعوا ذلك
نهرأ عليه في بعض الأسماء
المعربة المشابهة للفعل
ومما لحقته هذه النون
من الأسماء المعربة
المشابهة للفعل أفعل
التفضيل في قوله صلى
الله عليه وسلم غير الدجال
أخوفني عليكم لمشابهة
أفعل التفضيل لفعل
التعجب نحو ما أحسنني
أن أنقبت الله والله أعلم

﴿ العلم ﴾

(اسم يعين المسمى) به
(مطلقا عنه) أي علم ذلك

الى قول المصنف في قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغرا واد بمعنى
امهالا تصغير الترخيم كما سبذ كره الشارح في باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تاء كيد لمهلا
لاصفته كما عرّفه العيني وتبعه غيره كشحناء والبض وملاّت بفتح الهمزة كما قاله شيخنا السيد وشحناء
والضم الذي جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كفى المغنى
أو كنى كفى الجنى الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لأن محيى اسم الفعل بمعنى المضارع فيه
خلاف وفي كلام التفتازاني محيى قط بمعنى انتبه فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك
ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي اتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية
ليكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدرا كنى وعليك كنى وسمع الفراء مكانك كنى أي انتظرني وانما
اتصلت بها نون الوقاية جلالها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من
وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن
عبارة سبيل المنظوم تشعر بقله لحاقها فانه قال ورعما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل
انه طاراه قال شيخنا وصرح بكلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغنى وشرحه
للدماميني أن يجزى بأنى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكتفى فليزمه نون الوقاية وهو نادى واسم
مراد فالحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أي شدوزا (قوله ليرفد)
بالبناء للمجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل منزلة) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لادخلوها
على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالأولى أنه لم يشابه الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل
ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحو ما شابهه الفاعل تأمل (قوله فلما
منعوها) أي للزوم الفصل بانون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم)
روى بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره
خائفان لا يخوف منهما إلا أن حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن
غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف
اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور في فائدة حيث قيل بالجواز
والامتناع في أحكام العربية فأغماي معنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من استكمام بما لا يجوز لغة الأثم
الشرعى فنحن في غير التزليل والحديث كان نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأنم إلا ان
يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع صر ونعليه حيث قد اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء
الدين السبكي في شرح المختصر

﴿ العلم ﴾

يطلق على الجبل والراية والعلامة وانظروا أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل
قولهم لانه علامة على مسماء (قوله يعين المسمى) أي خارجا عن علم الشخص الخارجى أو ذهنا
وكعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا
التعريف لخروج وجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعنى الموضوع
لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل
وكعلم القبيصة فانه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان
المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقوله هم شخص العلم الشخصى خارجى أغلبي أفاده يس
والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم
تخصيل الحاصل (قوله حال) أرصفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن

المسمى فاسم مبتدأ يعين المسمى جلة في وضع ورفع نفسه له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن

يكون علمه مبتدأ
مؤنخا واسم يعين المسمى
خبر امقدا وهو حيثنما
تقدم فيه الخبر وجوبا
لكون المبتدأ ملبسا
بضميره والتقدير علم المسمى
اسم يعين المسمى مطلقا أى
مجردا عن القرائن
الخارجية فخرج بقوله
يعين المسمى التكرار
وبقوله مطلقا بقية المعارف
فانها انما تعين مسماءها
بواسطة قرينة خارجة
عن ذات الاسم اما نظية
كآل والصلة أو معنوية
كالخضور والغيبة ثم العلم
على نوعين جنسي وسياتي
وشخصي ومسماء العاقل
وغيره مما يؤا من
الحيوان وغيره (كجحر)
لرجل (وخرنقا) لامرأة
وهي أخت طرفة بن العبد
لامه (وقرن) لقبيلة ينسب
اليها أديس القرني (وعدن)
لبلد (ولاحق) لفرس
(وشدقم) لجل (وهيلة)
لشاة (وواشق) لكاب
(وامها آتي) العلم والمراد
به هنا ما ليس بكنية ولا
بلقب (و) آتي (كنية)
وهي ما صدر باب آرام
كأبي بكر وأمه هاني (و)
آتي (لقبا) وهو ما أشعر
برفعة

يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذي يجعل مبتدأ أو التعريف هو الذي يجعل خبرا
ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي (قوله بضميره) أى ضمير ملبسه كما
يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات
الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كافي الورداني (قوله التكرارات)
كرجل وفرس فانهما لا تعين فيهما أصلا وكشمس وقرقانها وان عينا فردين لكن ذلك
التعيين لا مر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا
تعيين فيهما اذ دخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماءه والشبوع انما جاء
من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وار احتاج في تعيين مسماءه الى قرينة
من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية
المعارف (قوله كآل) ولولاهد الذهن لان المراد بدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها امر اداة في
ضمن فرد مسمى لا يخرجها عن التعيين (قوله كالخضور) أى في ضميري المتكلم والمخاطب وقوله
والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجه أما اذا كان المرجع
معرفة فالعين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به
الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هيا وكان عليه أن يقول أو
حسية كالاشارة الحسية في اسم الاشارة لانها القرينة التي ما تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد
الخضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الاشارة في قوله أو الخضور ويمكن أن يقال أراد
الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمّل الحسية فانهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما
بعده وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله
أخت طرفة) بفتح الراء كافي القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصرح (قوله ولاحق)
لفرس) أى لما وية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما تصرح (قوله وشدقم ضبطه بعضهم
بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذ كر شيخنا فيه الوجهين وقوله
لجل أى الله مان بن المنذر (قوله وواشق لكاب) قال في التصريح ذكر في النظم سبعة أعلام
وثانها علم المكاب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كايهم (قوله والمراد به هنا)
أى بخلافه في تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل
الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنية أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية
التعظيم والفرق بينهما حيثنما واللقب المقصود به التعظيم أن التظيم في اللقب بمنعاه وفي الكنية
لا بمنعاه بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها
التفاضل ككنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الورداني (قوله وهى ما صدر) أى
علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاص نحو أوزيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب
الاضافي في الاول جزء العلم لا هو والثاني لاضافة فيه أفاده الشنواني (قوله بأب أو أم) أو ابن
أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كذا كره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب
وضعه الاصل لا العلم اذ بحسب وضعه العلم لا اشعاره الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشي
والمعجزة عندي أنه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذا اشعار
الدلالة الحقيقية وهي لا تنافي كون المقصود بالذات مذكرا ولا مانع من قصد الوضع ذلك تبعاً
رأيت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض
الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبي الخير وأبي جهل وأجيب بأن ما وضع للذات أو لافه
الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ثم ما وضع ثانياً وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع

ثالثا وأشعر فهو اللقب فالأشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولا
والأشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندي من هذا
وجهان الأول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعر بالرفع أو
الضمة فيبينها التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجتمع
كلامهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعروا بما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع
ثانيا وأشعروا بشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدروا عدم شمولها على ذلك ما ذكر فيلزم عليه
كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولأن اشتراط كون وضع الكنية تابعا واللقب ثالثا مع
كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كافي أم كلثوم
فقد قالوا اسمها كنيتهما الثاني ما قيل أنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيشة وإنما كان هذا
أيضا أقرب من ذلك لما مر في الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة
كأنما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدور باب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع
بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر باب أو أم فهي متباينة اه ويرد عليه
أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيره فتأمل (قوله أو ضمة) بمع الضاد أو كسر ما أي
خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تفسير للسوى وأبقاء كثير على عمومهم من حين
وجوب تأخيرها على الكنية أيضا ويؤيده تعليقه التي بقوله لأن اللقب في الأغلب الخ لا قضاؤه
وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجرىانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان كانا
مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن
اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر والاخر منهما ما قصد المتكلم الحكمية (قوله لأن
اللقب الخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة
وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لا وهم)
يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتتار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كافي قوله تعالى
إنما المسيح عيسى بن مريم أفاده بس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على
الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني وأما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى
مرقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمر وهذا من أجداد أوس بن الصامت قائل
هذا البيت أني عبادة بن الصامت وقوله وجدى أي من جهة الأم وأما لقب منذر بماء السماء
لمس وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومرارا الشاعر أنه نسيب الطرفين (قوله
بأن ذا الكعب) أي صاحب الكعب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو

أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها • عني حديثا وبعض القول تكذيب
فانتهما أخت عمر والمذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بمجال الدهر مكروب • وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله بيطن شريان بكسر الشين المجهدة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه
القسي ويطن خبر أن إذا نصب خير على النعية لعمرو وخبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن (قوله
وغيرها) أي اسمها أولها كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده

• فأغفر له اللهم إن كان فجر • أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
إن ناقتي قد نقتت فأحلتني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والذريعة الخلف وجرح خنث في
يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي ميت وسعد أبو عمرو وهو سعد بن معاذ سيد الأوس رضي الله
تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل هاهنا مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير اللقب عن

سماء أو ضمة كربين
العابدين وبطة (وأحر
ذا) أي آخر اللقب (ان
سواء) يعني الاسم (محبا)
نقول جاء زيد بن العابدين
ولا يجوز جاء زين
العابدين زيد لأن اللقب
في الأغلب منقول من غير
الإنسان كبطنة فلوقدم
لأولهم إرادة سماء الأول
وذلك مأثور بتأخيرها
وقد بدرت قدومه في قوله

أنا ابن مزيقيا عمرو
وجدى

أبو منذر ماء السماء
وقوله

بأن ذا الكعب عمر
خيرهم حسبا

بطن شريان بهوى حوله
الذئب

(تنبيه) • لا ترتيب بين
الكنية وغيرها من

تقدمها على الاسم قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر

مامها من نقب ولادبر
ومن تقدم الاسم عليها

قوله
وما اهترعش الله من أجل

هالك
سمعناه إلا لسعد أبي عمرو

وكذلك يفعل هاهنا مع اللقب
اه

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواء (١١٣) بقوله (وان يكونا) أي الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم الى اللقب

(حتمًا) ان لم يمنع من
الاضافة مانع على ماسياتي
بيانه هذا ما ذهب اليه
جمهور البصريين
فخو هذا سعيد كرز
يتأولون الاول بالمسمى
والثاني بالاسم وذهب
الكوفيون الى جواز
اتباع الثاني للاول على
انه بدل منه أو عطف
بيان فحو هذا سعيد كرز
ورأيت سعيدا كرزًا
ومررت بسعيد كرز
والقطع الى النصب باضمار
فعل والى الرفع باضمار
مبتدا فحو مررت بسعيد
كرز او كررأي أعني كرزًا
وهو كرز (والا) أي وان
لم يكونا مفردين بأن كانا
مركبين فحو عبد الله أنف
الناقصة أو الاسم فحو عبد
الله بطة أو اللقب فحو زيد
أنف الناقصة امتنعت
الاضافة للطول وحيث
(أتبع الذي ردفي) وهو
اللقب للاسم في الاعراب
بيانًا أو بدلا ولك القطع
على ما تقدم وكذا ان كانا
مفردين ومنع من الضافة
مانع كال نحو الحارث كرز
(ومنه) أي بعض العلم
(منقول) عن شيء سبق
استعماله فيه قبل العلمية
وذلك المنقول عنه مصدر
(كفضل و) اسم عين
مثل (أسد) واسم فاعل
كسرت واسم مفعول

الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصديق قوله
وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أي وان يكن اللقب وسواء مفردين كافي الاسم واللقب ولا
يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كما كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل
المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قابل المثني والجمع والمحقق يسموا الاسماء الستة وفي
باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادي ما قابل المضاف والمشببه به أو ما اطلاقه على ما لا يدل
جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف حتمًا) لا يخفى أن الضافة بالتأويل الآتي في
الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به في المعنى لان المقصود منه لفظه فعناه اللفظ الواقع
المسمى الى الاسم فعني الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه فعناه اللفظ الواقع
في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضف حتمًا وقوله فيما سياتي ولا يضاف اسم
لما به اتحد به معني وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على
الليم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالبًا والافقديهم كسبون كافي كتبت سعيد كرز
ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين
كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أي
بدل كل من كل وجوز الدنو شري وجهان ثالثا وهو أن يكون تأكيذا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن
البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به
الرواداني وقال بعضهم لا يقطعان الاشدوزا (قوله باضمار فعل) أي جوازًا وكذا قوله باضمار
مبتدأ فيجوز اظهارهما صرح به في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصرح كلام الشارح امتناع
الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضي لجوار كون
المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردفي) أي تبع الاتباع
الاول اصطلاحا والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر
كافية عن منع الضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية
المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانًا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل)
وككون اللقب وصح في الاصل مفردا وبال كهر وون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح (قوله
عن شيء) أي معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شيء والمنقول
عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل
أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية
أي معنى مصدر الخ وانعكس بتقدير مضاف في الاولى أي عن لفظ شيء الخ ولا يرد على هذا الاتحاد
المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية
وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف في أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بالاحاجة حيث
جعل قوله كفضل الخ غثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه غثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق
استعماله فيه) الاولى سبق وضوءه له ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه
من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضور أي
قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحدا ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من
العلمية كاسامة علما الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص
يندفع ما قاله الرواداني من أن جعل أل للعهد الحضور يقتضي أن سعاد مسمى به امرأة غير الاولى
منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أي جبان على ما قبل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي

كسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر عا فرس قال الشاعر أبوك حباب سارق الضيف برده القاموس

أقاموس أنهم هم المجهول الملاء ناسا وشيئا نارا ويطاؤونه على الحية وهو ما عتقوها ومكسورها
 ناسا وكرلة ثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا وسارق المصنف من إضافة الوصف لفاعل وردده فقول
 له وقد يقال لا شاهد في البيت لا احتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها صير مستترا لا أن
 يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال
 في الشاهد منه (قوله وذوار تجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتداءهما من غير تهويلهما
 قبل فمضى كون العلم من تجال أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غيره علم قاله الدماميني (قوله
 اذلا واسطة الخ) علمه لمقدر أي وزدت لفظ الآخر المفيد للحميم مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه
 لا واسطة (قوله لا مقول ولا مرتجل) أما الأول فلا النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع
 فيه له وأما الثاني فلا نه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه مقول بوضع تريبلي لأن غلبة
 استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كذا ذكره سم في الآيات البيات (قوله كلها منقولة أي لأن
 الأصل في الأسماء التكسير ولا يصح جعل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها
 من تجلة) مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير
 متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفاً أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد (قوله ما استعمال
 من أول الأمر علماء) أو رد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه
 مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التمهتار في العلم ما وضع للمسمى
 بمخصصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المقول من علم الجنس كاسامة علم الشخص ويمكن
 دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق
 وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخره فيكون
 هذا أيضاً غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوره بأنه جمع أدع معنى المرة من الودعاه مرة بدل من واد
 كافي أقت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر
 المتن من عطفه على ما قبله المقضي كونه قسماً للمنقول والمرتجل وأما انكسار على المنقول من
 جملة والاقول من مركب مرجي والمنقول من متضايين دون المنقول من بقية المركبات كالركب
 التقيدي أكونها المسبوقة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرهاها) أي ذواتها (قوله على
 أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله
 عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخيام منه وب على الحال من الديار وصحبت تلك المفازة
 بأطرقا لأن السائل فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكنا مخافة ومهاه قاله العيني (قوله نشت) أي
 أخبرت يتعدى إلى ثلاثة فاعيل الأول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني أخواله وبي يزيد
 بدل أو بيان لأخوال الثالث جملة لهم بديد أي صباح وظلماء مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره
 يصحون وعليه متعلق بهذا المحذوف لا بديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن
 المتكلم يغلب على غيره في إعادة الصير تقول أنا زيدا فعلن ولا تقول كذا في التصريح وأنت
 خبير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعليه محذوف تقديره يصحون كان هو الجدير بجعله المفعول
 الثالث فيكون جملة لهم فديداً مؤكداً والشاهد في يزيد فاه علم منقول من الجملة بدليل صحة الدال
 والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن عيش أنه بالتاء الفوقية أو قبيلة من
 العرب تنسب إليه البرد التزديدية وده ابن الحاجب كافي ذكر يابان الرواية أنما صحت بالتحية يابان
 تزيد بالقوية لم يسمع إلا مفرداً لأجله وتظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله
 أنا ابن جلا وطلاع الثناياه على القول بأنه علم محكي منقول من فهو زيد جلا فيكون من جملة
 لا من فهو جلا زيد ولا كان مفرداً منه مرفالان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل

وجدى يا حجاج فارس شعرا
 وفعل مصارع كيث كثر
 قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره وجملة
 وسأني (و) بعضه الآخر
 (نوار تجال) اذلا واسطة
 على المشهور وذهب
 بعضهم إلى أن الذي علمته
 بالعلمية لا منقول ولا
 مرتجل وعن سيبويه أن
 الأعلام كلها منقولة
 وعن لزجاج كلها مرتجلة
 والمرتجل هو ما استعمل
 من أول الأمر علماء
 (كسعاد) علم امرأة
 (وأدد) علم رجل (و) من
 المنقول ما أسله الذي نقل
 عنه (جملة) فعلية والفاعل
 ظاهر كبرق فخره وشاب
 قرناها أو صمير بارد
 كأطرقا علم مفارقة قال
 الشاعر

على أطرقا باليات الخيام
 أو مستر كيزيد في قوله
 نبئت أخواله بي يزيد
 ظلما علينا لهم فديداً

الموصوف محذوف أي أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا في المفتي والداميني (قوله ومنه
اصمت) بهزة قطع وميم مكسورين وان كان الامر من الصمت بهزة وصل وميم مضمومتين على أنه
من صمت بفتح الميم وبهزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسر هاء لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كافي التصريح (قوله أشلي) أي أغري الصائد سلوقية أي كلابا
سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فيهما بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلي وقوله في اصلاها
أود أي عوج جلة في محل نصب صفة سلوقية وعندي وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل
من جلة فعل الامر وفاعله المستر لان اصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل
وحده ولو كان منقولاً من الجملة لوجب بقا مسكون الفعل كما يجب بقا ضمة زيد في البيت السابق
وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به
على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عدا صمت مما نقل من الفعل وحده كشر
ويشكرو وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددي
فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كازيد فكل ذلك يحكى
ولم ينص الشارح على ما ذكرناه شبيه بالمركب الاسنادي فكانه داخل فيه ويستثنى من المركب
من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره
معطى ماله لومى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لينا كفى ولا يضعف بل يجعل كبد ودم
ان كان محمدا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب اعراب الاضافة في ثلاثي أو ثنائي صحيح كرب ومن
والحكاية في ثنائي معتل كفى فان كان الجار حرفاً أحادياً وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد
والزجاج اعرابهما مكملأولهما بضعف حرف لين يجاوز حركته كالومى به وحده فيقال في
زيد جاءني زيد كذا في الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما مرح به شيخ الاسلام
فيعرب بحسب العوامل وأما مخوفاتم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعة بحاله ومثله
ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أي ويكون معرباً تقديراً كأنه ليس عن السبذ واللباب وقبل
مبنى لا يحكى وذكري التسهيل أنه ربما أضيف مصدر ذي الاسناد الى مجزء ان كان ظاهراً نحو جاء
برق فخره واحترز من المضمهر نحو برقت وخرجت مسعى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم
اعرابه تقول هذا فت ورأيت فتا ومرت بفت أفاده الدمايني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان
لمفهوم قوله سابقاً وجلة فعلية (قوله من العلم) الاولى ومن المنقول قوله مجز (أي مع مزج) قوله
منزلاً ثانيهما) حل من ضمير جعل الراجع الى اسمين وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها أي في فتح
ما قبلها وجرى ان حركات الاعراب عليها واعتراض اللقائي هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معد يكرب
ولا نحو سبويه ونشوء جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجرى ان حركات الاعراب غير الهلي عليها
ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها آلة واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وجرى ان حركات الاعراب
ولو محلاً لم يقه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التانيث التي قد يكون ما قبلها ساكناً
كافي بنت رأخت دون هاء التانيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذاً والقياس فيها
كمرى ومسمى قاله المصريح هنا لكن قال في باب النداء معنى معد يكرب عدا الكرب أي تجاوزه
اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرى فلا شذوذ في كسر الدال لا مفعول فانه خلاف
المعنى المذكور قاله الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيفاً به اذا القياس تشديداً كما
في مرى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخير يبقى على ما كان عليه من فتح
أو سكون لانهما ليسا الليناء (قوله تشيها بخمسة عشر) أي تشيها بصنف آخر
من المزجي وهو المركب العددي فلا يقتضى كلامه أن العددي ليس من المزجي

ومنه اصمت علم فائزة قال

الشاعر

أشلي سلوقية باتت وبات بها

بوحش اصمت في اصلاها

أود

(تنبيه) حكم العلم المركب

تركيب اسناد وهو

المنقول من جلة أن يحكى

أصله ولم يرد عن العرب

علم منقول من مبتدا

وخبره لكنه يقتضى

القياس جائزاه (و) من

العلم (ما مجزج ركا) وهو

كل اسمين جعل اسم واحد

منزلاً ثانيهما من الاول

منزلة تاء التانيث مما قبلها

نحو بعلبك وحضر موت

ومعد يكرب وسبويه

و (ذا) المركب تركيب

مزج ان (بغير و به تم) أي

ختم (أعرابا) اعراب

مالا ينصرف على الجزء

الثاني والجزء الاول يبنى

على الفتح مالم يكن آخره

ياء كمعد يكرب فيبنى على

السكون وقد يبنى ما تم

بغير و به على الفتح تشيها

بخمسة عشر

وقد يضاف صدره الى هجرة

والاول هو الاشهر أما
المركب المزجي المختوم
بويه كسيويه وعمرويه فانه
مبنى على الكسر لما سلف
وقد عرب غير منصرف
كالختوم بغير يه (وشاع
في الاعلام فوالاضافة)
وهو كل اسمين جلا اسمها
واحد منزلا ثانيهما من
الاول منزلة التنوين وهو
على ضربين غير كنية (كعبد
فهمس و) كنية مثل (أبي
فخافه) واعرابه اعراب
غيره من المتضايفين
(ووضعوا لبعض
الاجناس) التي لا تولف
غالبا كالسباع والوحوش
والاحناش (علم عوضا
عما فاتهما من وضع الاعلام
لاشخاصها لدم الداعي
اليه وهذا النوع الثاني
من نوعي العلم وهو) كعلم
الاشخاص لفظا فلا
يضاف ولا يدخل عليه
حرف التعريف ولا ينعى
بالذكره وينتدأ به وتنصب
النكرة بعده على الحال
ويمنع من الصرف مع سبب
آخر غير العلية كالتأنيث
في أسامة ونعالة ووزن
الفعل في بنات أوبر وابن
آوى والزيادة في سبحان علم
الذي يبع وكيسان علم على
القدر وعلم مفعول بوضعا
ووقف عليه بالسكون
على لغة ربيعة ولفظا تميز
أي العلم الجنسي كالهلم
التخصي من حيث اللفظ
(وهو) من جهة المعنى

كأزعه البض نبع الغيرة ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب
المحلى كالمركب لكن قال بس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه اذا سمى به يحكى كما صرح به
اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع
بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف
صدره الى هجرة) فبفض العجز يعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا ارام هرمز
ويجوز الاول بوجوه الاعراب الا أن الفصح لا يظهر في المتصل نحو معديكرب وقد يمنع الهز من
الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دما مبنى بايضاح وزيادة من الهمع (قوله
لما سلف) علة لتكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخاص من
التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان وبه اعم صوت وهو مبنى لما سلف في باب في بني سيبويه
تغليب الجانب الصوت لانه الاخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كتمسة
عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) به على حكمه تعداد المثال ويحتمل أن تكون
حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو بالحروف وفي الثاني
بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غير من المتضايقين) أي لانهم أجزا
على كنيته أحكامها قبل العلية فأعربوا الجزأين وأعطوا أجزاءه الاخير حكم العلم فنحو اصراف أوبر
وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف
باب مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي اعربوا اسناد الوضع اليهم مجاز لكونه
ظهر على استقامته والافالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى أن علم الجنس معامى
فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سبذ كره الشارح في
الطائفة (قوله والوحوش) عطف عام لشعره ما لا يعدو بناه بقوله والاحناش بجاء مهمله ثم شين
مجهة آخره عطفه على لان الجنس كافي القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والبهائم
وحشرات الارض وهي صغار دوابها (قوله لدم الداعي) علة لغوات الداعي هو الالف (قوله
وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والاولى أنه نعت له لم (قوله فلا يضاف) أي
مادامت علميته فان نكبه زادت اضافته وكذا يقال فيما بعده في فائدة قد تنووا جمعوا لم الجنس
أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كافي الارتساق بالنظر الى الشخص
الخارجي لا الكلي الذهني لافصال ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في وجه جمع المذكر السالم
أنه لا يجمع منه بالواو أو الباء والتون الاعلم الشهور التركيدى كاجع فيقال أجمعون (قوله
وينتدأ به) أي بلامسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) اعماقيد به لان تقدم الحال مسوغ
لجيشها من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب ردى من الحكمة (قوله وابن آوى) علم على
حيوان كرية الراسه فوق الثعلب ودرن الكلب فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل
الاذفار يشبه صياحه صياح الصيوان قاله الكمال الدميري اه نصريح (قوله هـ) التسميع أي
عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاء أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح ككأنم
طبيخ وفرعون موسى فلا تبطل العلية لان المبطله لهما ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته
قال الرضى لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل ضايفا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا
في الشعر كقوله • سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقد جاء باللام كقوله • سبحانك اللهم ذا سبحان •
قالوا دليل علميته قوله • سبحان من علقمة الفانثر • ولا منع من أن يقال حذف المضاف اليه
ونوى وبنى المضاف على حاله مراعاة لاجل أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله

(عم) وشاع في أمته فلا
يخصص به واحد دون آخر
ولا كذلك علم الشخص
لما عرفت وهذا معنى ما
ذكره الناظم في باب
النكرة والمعرفة من
شرح التلخيص هبل من أن
أسماء ونحوه نكرة بمعنى
معرفة لفظا وأنه في الشياخ
كاسد وهو مذهب قوم
من العامة لكن تفرقة
الواضع بين اسم الجنس
وعلم الجنس في الأحكام
اللفظية تؤذن بالفرق
بينهما في المعنى أيضا وفي
كلام سيبويه الإشارة إلى
الفرق فإن كلامه في هذا
حاصله

خالط من سبل خياشيم وفا . هذا قول الشارح علم التسميع كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم
على التسميع وهو المناسب لقوله وكسب على علم على الغدرو يتعين عليه رفع علم بالخبرية المحذوف أي
وهو علم الخ ولا يصح جرح علم - على النعته - لجان لان المتصور لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه
بالنكرة وهكذا قوله علم على العذر (قوله عم) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل لأنه ضيل
حدثت همزة ضرورة لاقتصاد العموم في التفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في
أمته) أي جماعته وأفراده (قوله وأنه في الشياخ كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر
اللازم بعد المألوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كالأندى وابن الحاجب وجماعة
وكما هو ظاهر من عبارات كثير من العامة وسيبويه شرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما في حواشي
شيخنا السيد أن العامة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله
تؤذن بالفرق الخ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الإشارة إلى الفرق) أي
بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس أن كالا
على ظهوره عندهم عبر بالإشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم
الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء فهو مه أو
شرط على القولين والعجيب عندى من هذا الثاني وإن اقتصر البعض على الأول لأن التبيين سواء
كان شخصا كفي علم الشخص أو ذهنا كفي علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به فلو كان
حرادا خلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو جسيما أمر اعتباري بالان المجموع
المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري وأن دلالة لفظه لا يدل على مجرد الذات نص
لا طابقة وكل من اللازمين في غاية البعد أن لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة
ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوع للفرد المنتزعا عن البعض ولي فيه وقفة لأن اسم الجنس
على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هي متحدة معينة
ذهنا وعدم اعتبار بقيد الحضور مه لا يخرجها عن اتعين وحيث شذفا فرق المذكور من جهة
المعنى لا يجدي نفع في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على
مدخول آل الجنسية في قولك لرجل خبر من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من
حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجهور الاسم في المعرفة والنكرة
ومهم القائلون بهذا الفرق والذي يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع
للفرد المنتزعا كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البيئات
عند قول ابن السبكي العلم ما وضع له من الخ مانعه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع
لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله أي المعنى نخرج النكرة ممنوع ويحجب بأن المراد أنه
وضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة فانه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اه وقد عرفت غير واحد
من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه قسما أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا
وإن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبارا لتعين في المعرفة وعدم اعتبارها في النكرة فوجود التعين
المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتبارها لا يقتضي كونه معرفة واستناده
إلى حكمهم على مدخول آل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من
باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول آل الجنسية عدم اعتبار
الفرد معها بالكيفية لعدم اعتبارا لتعين لانه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله
ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بالوكدا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين
علم الجنس ومدخول آل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبارا لتعين بجهوده والثاني بقربنة آل

والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعيين فيه وتشبهه بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم انقائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطابق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا اشترقت في سماء بصيرتكم من أنوار هذا التحقيق عرفت انخلال وقفته بمذاخيرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يحطو بربالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعيينها ذهنا وجهة صدقها على كثير من فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها ذهنا معني أن تعيينها ذهنا هو الاعتبار المحفوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثير من معني أن الصدق هو الاعتبار المحفوظ في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة صدق مجردة من آل والاضافة وهو فرق نفيس وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ العنبي وتلميذه الشراملي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلام من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن الخطاب لا الاعتباري جميع المعارف تعيينها وعهدا في ذهن الخطاب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويكرر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الحسرو شاهی شيخ القرائي صرح بأنه ذهن الواضع فأعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة في الدهن) أي المتحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعيين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المتشعب فيكون الفرق عند طاهر أو عمل هذا أقرب إلى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعيين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والصحيح يرجع إلى الحقائق المتحدة في الدهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أي وتمثيلها يقتضي أن ما ثبت لاحدها ما ثبت هو أو نظيره فلا تسر فلا ذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المذهب باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلية أحد طرق التعريف أيضا نظير آل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعيينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جازيا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والطرف حيثئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدّمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا رالا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في موطؤه والذي قاله السكال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلق اسمها على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما في أن رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة والذي استعمل فيه اللفظ أطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فإذ كره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلق اسمها

أن هذه الاسماء موضوعة
للحقائق المتحدة في الدهن
ومثله بالمعهود به
وبين محطته فكما صح
أن يعرف ذلك المعهود
باللام فلا يبعد أن يوضع
له علم قال بعضهم والفرق
بين أسد وأسامة أن أسدا
موضوع للواحد من أصل
الجنس لا بعينه في أصل
وضعه وأسامة موضوع
للحقيقة المتحدة في الدهن
فإذا أطلقت أسدا على
واحد أطلقته على أصل
وضعه وإذا أطلقت أسامة
على واحد فانما أردت
الحقيقة ولزم من إطلاقه
على الحقيقة

مشكلة (من ذلك)
الموضوع علم الجنس
(أم عرابط) وشبهة
(للعقرب وهكذا تعالة)
وأبو الحصين (للملب)
وأسماء وأبو الحارث
للاسود وذو القوا أبو جعدة
للدث (ومثله برة) علم
(للمبره) بمعنى البرو (كذا
بحار) بالكسر كذا (علم
للفجرة) بمعنى الفجور وهو
الميل عن الحق وقد جمعها
الشاعر في قوله
أنا اقتسمنا خطبتنا بيننا
فخمت برة واحتمت بخار
ومثله كيسان علم الغدر
ومنه قوله

إذا ما دعوا كيسان كانت
كقولهم إلى الغدر أدنى
من شياهم المرد وكذا
أم قشع الموت وأم صبور
للأمر الشد بد فقد عرفت
أن العلم الجنس يكون
للذوات والمعاني ويكون
أما وكنية (خاتمة) قد
جاء علم الجنس لما يؤلف
كقولهم للمجهول العين
والنسب هبان بن بيان
وللأمر أبو المصا، وللأحق
أبو الدغفا، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وضع لمشار
إليه وترك الناظم تعريفه
بالحد اكتفاء بمحصر أفراد
بالعد وهي ستة لأنه إما
مذكر أو مؤنث وكل منهما
إما مفرد أو مثنى أو مجموع

(بدا)

على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل
فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعدد ادبنا أي لزوما من الاطلاق
والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا
باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع
فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار
الاستعمال (قوله رهي) أي مسألة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث
قوله بمعنى الفجور أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا
اقتسمنا) بفتح هيمزة أنا الوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الحصلة وأما بالكسر
فالارض التي يحيط عليها تحاروت بني (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي كيسان (قوله
يكون للذوات والمعاني هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار المصادق لا المفهوم الذي
هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف)
هو ما احتز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقوله للبخل أبو الاثقال وللجمل
أبو أيوب وللعمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللجدة أم الاموال (قوله هبان بن
بيان) هو من أسماء الأزد لأن المجهولات مستعصبة خفية لا هينة بينة (قوله وهو قليل) لأن
الاشياء المألوفة توضع الأعلام لا تحادها لا لاجتماعها

اسم الإشارة

أي اسم تعبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الاعضاء (قوله لمشار إليه) أي إشارة حسية ولم
يصرح بذلك لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والطاق يحمل على حقيقة فلا يراد ضمير
الغائب وآل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لأن أخذ جزء المعرف
في التعريف لا يوجب له جواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بشئ آخر صريح
بجميع ذلك الداميني وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه
أن المراد بالمعريف اسم تعبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الإشارة
حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة
التمهيدية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بينا في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه
كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله
بمحصر أفراد) أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكور وعشرة للمفردة
المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقولوه هي ستة غير ظاهرا لأن يقال جعله أفراد اسم
الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار إليه يندفع ما
يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكور والمؤنث فدين مع اتحاد اللفظ (قوله هذا) تقديم الجار
والمرور والقصر الإضافي أي بالنسبة إلى المصباح المذكورة في المتن فالمعنى هذا لا غيره من المصباح
الاستعارة فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكور بغير هذا مما ذكره الشارح وزاد في التسهيل للبعد
آلهمزة ممدودة فلام قال الداميني وينبغي أن يكون كل من الدال والهمزة أصلا ليس أحدهما
بدلا من الآخر لتباعد مخارجهما ويسئل عن هذا في باب النداء عند ذكر آفي حروف نداء البعيد
فيقال في أي موضع يكون آ اسماءه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل
لثلاثي وألفه زائدة لبيان حركة الدال كما يقوله الكوفيون ولثلاثي وألفه أصلية مثل ما كما يقوله
السيرياني لقلبة أحكام ثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتفخيرة ولا شيء من
الثلاثي كذلك وأصله ذي بال تعريلا بدليل الانقلاب ألقا حذفت لامه اعتبارا وقلبت عينه ألفا

لهركها

مقصودا (المفرد مذكور
 أشر) وقد يقال ذاء بهزة
 مكسورة بعد الالف
 وذاته بها مكسورة بعد
 الهمزة و (بذي وذه) وته
 يسكون الها، وبكسرهما
 أيضا باسباع وباختلاس
 فيهما و (قي) و (نا) وذات
 (على الاثني) المفردة
 (اقدم) فلا يشار بهذه
 العشرة غيرها كما حكاهما
 في التسهيل (وذان)
 و (تان للمثنى المرتفع)
 الاول لمذكوره والاثنى
 لمؤنثه (وفي سواء) أي
 سوى المرتفع مع وهو
 المجرور والمنصب (ذين)
 و (ذين) بالياء (اذا ذكر
 نطم) وأما ان هذان
 لساحران فقول (وبأولى
 أشر لجمع مطلقا) أي
 مذكرا كان أو مؤنثا
 (والمد أولى) فيه من
 انقصر لانه لغة الجاز وبه
 جاء التنزيل قال الله تعالى
 ها أنتم أولاء تحبونهم
 وانقصر لغة تميم في تنبيه
 استعمال أولاء في غير
 المعقل قليل ومن قوله
 ذم المنازل بعده نزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وما تقدم هو فيما اذا كان
 المشار اليه قريبا (ولدى
 البعد) وهي المرتبة الثانية
 من مرتبة المشار اليه
 على رأى الناظم (انطقا)
 مع اسم الإشارة (بالكاف
 حرفا) ألف انطقا مبدلة
 من فون التوكيد الحقيقه وحرفا حال من الكاف أي انطقن بالكاف

تصركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حيث وقيل ذى باسكان العين
 والمحدوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية
 سيديويه امالة ألفه ولا سبب لها هذا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالافتح فلا يقال
 يحتمل أن المحدوف الواو والمقلوب الياء والثاني بأن الحذف أليق بالافتح (قوله لمفرد) قيل اللام
 بمعنى الى ومقتضاه أن الإشارة لا تعدى باللام وهو ما يفيد صنيع القاموس والمراد المفرد
 حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال في متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله فهو عوان بين ذلك أي
 الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ما ذكره ومفرد حكما (قوله مذكور) أي حقيقة أو حكما
 نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التدكير لان الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق
 في لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بدالهمزة) أي المكسورة أيضا
 وروى ضمها معا أيضا كفى التصريح (قوله بذي) بقلب ألف ذايا وذه بقلب باء ذى هاموز
 بقلب الذال ناء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الورداني (قوله وذات) بالبناء على الضم
 وهي أغربها واسم الإشارة ذواتا للتأنيث شنواني (قوله على الاثني) أي حقيقة أو حكما كالمذكر
 المنزل منزلة الاثني وقوله المفردة أي حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة
 الخ) أشار الى أن الباء داخله على المقصور ولا على المقصور عليه وهذا اذا لوظ كل واحد من
 العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامر ان (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالمثنى
 اللفظ الذي هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذات وتان وحيثما يحتمل الكلام وان أريد به المعنى
 الذي هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختبار الشق الثاني وتقدير
 مضاف عقب المرتفع أي المرتفع داله أو الاول وتقدير المضاف قبل المثنى أي لمدلول المثنى
 المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكلية والمراد المثنى
 صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الإشارة مبني فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسمين
 مبنيان على الالف والياء كم في يارجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة الا ذاتا (قوله
 الاول لمذكوره والثاني لمؤنثه) أو رد عليه فذا نذكر هاتان لان المرجع البدوان معصاهما مؤنثان
 وأجيب بأن التدكير لمراعاة الخبر ذكره في المعنى (قوله وفي سواء) أي في حال ارادة سواء (قوله
 فقول) ومن تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة
 بلا وسوغ من المسوغات الاستية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى
 فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص العرب عند النحاة وأولى مبني والجواب أنه جرى
 على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصصونها بالعرب ووزن المد ودفعال وقيل فعل كهدي زيد
 في آخره ألف فاقابت اثنائية همزة ووزن المقصور فعل اتفقا وألفها أصل اعدم التحكن وقيل
 منقلبة عن ياء لامتها وتنوين المد ودفعال قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد
 فونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة
 وابداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل
 اللام للتلايل بس بالياء او مجرور او تكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه في القرآن ان
 السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه سؤلا (قوله ذم) يقع آخره تخفيفا وكسره على الأصل
 وضعه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر في المراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا)
 أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد (قوله ولدى البعد) أي بعد المشار اليه قليلا أو كثيرا على رأى
 الناظم أن له مرتبتين كمسياتي (قوله على رأى الناظم) أي تبعا لبعض النحاة وعزى لسيديويه وهو

من فون التوكيد الحقيقه وحرفا حال من الكاف أي انطقن بالكاف

محكوما عليه بالحرفية
وهو اتفاق ربه عليه
لثلاثتهم أنه صمير كما هو
في بحر غلامك وحقه
الكاف للسدالة على
الخطاب وعلى حال الخطاب
من كونه مذكرا أم مؤنثا
مفردا أم منثى أو مجموعا
فهذه ستة أحوال تصرب
في أحوال المشار إليه وهي
سنة كما تقدم فذلك ستة
وثلاثون بحسبها هذان
الجدولان

انظر الجدولين اللذين
صدهما الشارح في صحيفة

الراجح لا يسهب أني أن ترك اللام لغة التميميين والأتان بها لغة الجازيين فلو كانت المراتب الثلاثة
كأعليه الجهور والزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والجازيين لا يشيرون إلى المتوسط (قوله
محكوما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت مدة لفظها مشتقة تأويلا (قوله
للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال الخطاب أي بهيئته أو ما يلحقه وأما دلالتها على
البعد فعارض شأ من استعمالهم إياها عند البعد (قاعدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى
أخبرني لا بمعنى أعلمت. فبما لما في علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حيث داهم مجرد عن
الخطاب ملتم في الأفراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف
فاعل وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الأول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة
من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ألا ترى أنها تعدى إلى مفعولين وهذا من
الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الاستفهام ثم صار لإنشاء
هو الأمر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو
أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالنصب الذي كان مفعولا به
بحو أرأيت زيد أما صنع وقد يحذف بحو أرأيتكم أن أنا كم عذاب الله الآية ركم ليس مفعول بل
حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المصوب أولا من استفهام ظاهر أو قد يبين الحال المستخبر
عنها فالظاهر بحو أرأيت زيد أما صنع وأرأيتكم أن أنا كم عذاب الله الآية والمقدر بحو أرأيتكم هذا
الذي كرم على أني أني أرأيتكم هذا المكرم لم كرمته على وقوله لئن أحرقتي كلامه ستة أنف
ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كان الخطاب قال لما قلت أرأيت
زيد أعني أي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة
المذكورة مفعولا تابيلا رأيت كطبه بعضهم اه يحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من
وجهين أحدهما جعله أرأيت مفعولا من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت والثاني أنها ليست
متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان وليبين وجه نصب زيد في
مثل أرأيت زيد أما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وإن
كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل
هذا ولا مفعولا به لا رأيت لا معنى الرؤية قد اسلم عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الأخبار والذي
يظهر أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اه دما بيني لمصاوق قد يختار ما أشار إليه الرضي
ويجوز النصب نزع الخافض هنا من موارد الجمع ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيد مفعول
به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وهو صريح غيره وبشكل عليه الانسلاخ المذكور
اللهم الآن ينظر إلى المنقول عنه قائل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى
لا اللفظ والافن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكور والجمع المؤنث
ومن ستة الخطاب حالتان كذلك وهما المثني المذكور والمثنى المؤنث فبالنظر إلى اللفظ يكون
المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة خمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر أن ما في كلام
البعض من السهو (واعلم) أنك إذا ضربت الستة والثلاثين في مرتبة القرب والبعد كان الخاضع
اثنين وسبعين وعلى اعتبار المتوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لأن إشارات
القريب التي هي ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تعدد بحسب أحوال الخطاب إذ لا يلحقها
كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والمتنع منها ثمانية وهي ما جتمع فيها الكاف واللام والجاز منها
ست وستون فمن جدواها منهم كالثلاث لم يستوعب أقسامها الجائرة ومن لم يجدوا لها كصاحب
التمريض بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المتعذر منها والجاز والمتنع

قال في التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب النسخات
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلقها علامة التنبيه والجمعين ودون هذا أن تفتح في التذكير
وتكسر في التأنيث ولا تلقها علامة تنبيه ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلقها علامة تنبيه
ولا جمع (قوله لان اسم الإشارة الخ) وقولهم ذلك ذلك ولو كان مضافا لحذفت التون (قوله
لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبة الإشارة الحسية لا يقبل شيئا أصلا (قوله وتلق هذه الكاف
اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلق من اشارات المؤنث
الآتي وتاوكذا ذى على خلاف قالوا تيسر وتلك وتيك بكسر التاء في الثلاثة وتيسر وتلك بتفتح
التاء فيهما وتالك وتيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيسر
جواز فتح التاء للقريب اذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك
بالبعيد (قوله وهي لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع كافي التوضيح
وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بني تميم ممن يوافقهم في القصر
كقيس وأسد وربيعة كافي التصريح فلا يقال القصر لغة بني تميم وهم لا يأتون باللام وفي شرح
التوضيح للشارح أن بني تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه)
أول التفسير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور وتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأولاه
الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح أنها التنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد
مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب
مذهب المصنف وقيل بعد المشار إليه وقيل بعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون
وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجوفى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها
وتحذف الباء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كافي تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة
يبقى الباء أو الالف قبلها وتحذف هي بالكسر كما مر في تيسر وتالك وذلك

لان اسم الإشارة لا يقبل
التنكير بحال وتلق هذه
الكاف اسم الإشارة
(دون لام) كما رأيت وهي
لغة تميم (أو معه) وهي لغة
الحجاز ولا تدخل اللام على
الكاف مع جميع أسماء
الإشارة بل مع المفرد مطلقا
نحو ذلك وتلك ومع أولى
مقصورا نحو أولاد وأولى
لك وأما المثنى مطلقا وأولا
الممدود فلا تدخل معها
اللام

السؤال	أسماء الإناث	التثنية	الخطاب	السؤال	أسماء الإناث	التثنية	الخطاب
كيف	ذلك	الرجل	يا رجل	كيف	ذلك	الرجل	يا رجل
كيف	ذاتك	الرجال	يا رجل	كيف	ذاتك	الرجال	يا رجل
كيف	أولئك	الرجال	يا رجل	كيف	أولئك	الرجال	يا رجل
كيف	ذاك	الرجل	يا رجلا	كيف	ذاك	الرجل	يا رجلا
كيف	ذاسك	الرجلان	يا رجلا	كيف	ذاسك	الرجلان	يا رجلا
كيف	أولئكما	الرجال	يا رجلا	كيف	أولئكما	الرجال	يا رجلا
كيف	ذاك	الرجل	يا رجلا	كيف	ذاك	الرجل	يا رجلا
كيف	ذاسك	الرجلان	يا رجلا	كيف	ذاسك	الرجلان	يا رجلا
كيف	أولئكم	الرجال	يا رجلا	كيف	أولئكم	الرجال	يا رجلا
كيف	ذلك	الرجل	يا امرأة	كيف	ذلك	الرجل	يا امرأة
كيف	ذاتك	الرجلان	يا امرأة	كيف	ذاتك	الرجلان	يا امرأة
كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأتان	كيف	ذاك	الرجل	يا امرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان	كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان	كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان
كيف	ذاك	الرجل	ياساء	كيف	ذاك	الرجل	ياساء
كيف	ذانكن	الرجلان	ياساء	كيف	ذانكن	الرجلان	ياساء
كيف	أولئكن	الرجال	ياساء	كيف	أولئكن	الرجال	ياساء

(واللام ان قدمت ها)
التثنية هي (ممنعه) عند
الكل فلا يجوز اتفاقا هذا
لك ولا هاتك ولا هؤلاء لك
كراهة **كثرة** الزوائد
(تثنيه) . أهم كلامه
أنها التثنية تدخل على
المجرد من الكاف نحو هذا
وهذه وهذان وهاتان
وهؤلاء وعلى المصاحب
لها وحدها نحو هذا له
وهاتيك وهاتانك وهاتانك
وهؤلاء لكن هذا الثاني
قليل ومنه قول طرفة

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه وما أشار إليه
الشارح تبعا للمكودي من أن ممنعه خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط
وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف والامر أن لم يك للون محمل الخ كذا قال
البعض وهو مبني على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هاهنا أن صاحب المعنى جواز الوجهين
في قول ابن معطي . اللفظ ان يفد هو الكلام . وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله)
وهاتانك وهاتانك وهاتانك أي على الأصح . سند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها
التثنية في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط
اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أي

ولا أهل هذا الطرف
 الممددة (وبهنا) المجردة
 من هالتنبيه (أوهنا)
 المسبوقه بها (أشرا إلى داني
 المكان) أي قريبه نحو أنا
 ههنا قاعدون (وبه الكاف
 صلاه في البعد) نحو هناك
 وههنا (أو بتمفه) أي
 انطق في البعد بتم نحو
 وأزل فنامم الآخرين (أوهنا)
 بالفتح والتشديد (أوهناك)
 أي زيادة اللام مع الكاف
 (اطق) على لغة الحجاز
 كما تقول ذلك نحو هناك
 ابتلى المؤمنون ولا يجوز
 ههناك كما لا يجوز ههناك
 على اللغتين (أوهنا)
 بالكسر والتشديد قال الشاعر
 هناوها ومن ههناهن بها
 ذات الشمال واليمين
 هينوم تروى الأولى بالفتح
 والثانية بالكسر والثالثة
 بالضم بتشديد النون في
 الثلاث وكلها بمعنى وهو
 الإشارة إلى المكان لكن
 الأوليان للبعد والآخر
 للقريب وربما جاءت
 للزمان ومنه قوله
 حنت نوارولات هناحت
 وبدا الذي كانت نوار أجنت
 (خاتمة) بفصل بين هـ
 التنبيه وبين اسم الإشارة
 بضمير المثار إليه نحو أنا
 ذاوها نحن ذان وها نحن
 أولاوها أنا ذى وها نحن
 ثان وها نحن أولاوها أنت
 ذاوها أنتما ذان وها أنتم
 أولاوها أنت ذه وها أنتما

لان الخطاب رجلا لا يصير المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بعرفي
 له ولهذا لا يجامع اللام التي لا قصي البعد قاله في شرح الجامع (قوله بني غبراء) قيل أراد بهم
 الأصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لان الغبراء اسم للأرض
 وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكروني وقد وقع الفصل بالمفعول والطرف بكسر الطاء
 المهملة البيت من الأدم وأراد بأهل الطرف الأغنياء قاله العيني (قوله وبهنا الخ) تقديم المفعول
 المقيد لضمير الإشارة إلى المكان في هذه الالتفات اغما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه
 الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مثار إليه ولو مكانا وقع
 غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن هنا ملازمة للطرفية أو شبهها لكن شبه الطرفية فيها ليس خصوص
 الجرمين كافي عند ولدن وقبل وبعد بل الجرمين أو إلى كافي أين قاله الدماميني ومثل هنا ثم كافي شرح
 الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله
 محذوف أما اختصار أي وإذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصار أي وإذا حصلت رؤيتك في ذلك
 المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصريف وليس كذلك بل
 هذه تلزم الفتح والأفراد كما نقله من عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بتم) وقد تلحقها وقفا
 هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيت في غير موضع
 ومقتضى التشبيه برب جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزل فنامم) أي في المسلك الذي سلكه موسى
 وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر الآخرين أي فرعون وقومه أي قربناهم من بني إسرائيل
 وأدنيا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هي والمكسورة تعصبهما والكاف كما
 في جمع الهوامع (قوله ههناك ابتلى المؤمنون) أي على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان
 وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هناوها ومن
 هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع
 التشديد قوله الروداني والضمير في لهن للجن وفي بها أي فيها للرجال في البيت قبله وذات نصب على
 الطرفية بالعامل فيهما المقدروا الشمال جمع شمال على غير قياس والإيمان جمع عين والهي نوم
 الصوت الخفي (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبرة
 الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كذا م وضمة الأعراب قاله شيخنا
 وقوله ولات هناحت لات ههنا ههنا وهنا خبير مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك
 كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي أجنته
 محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وقيدته في التسهيل بالمجرد من الكاف قال
 الدماميني ونما امتنع ها أنا ذا لمع أن هالتنبيه تدخل على ذال لان طاق هاله قلبل فلم يحتمل
 التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال هالتنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم
 الإشارة وبه صرح الدماميني نقلا عن ابن هشام فانه قال في حاشيته على المغني وقع للمصنف ادخالها
 التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا ذا
 بما أسررتيه وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب
 التسهيل وأكثر استعمال هاه مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الأخبار عن
 الضمير المذكور بام اسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه اغما يقع شاذ اه كلام الدماميني
 (قوله نحوها أنا ذا) هالتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح
 ثمانية عشر مثالا لان ضمير المثار إليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل امام ذكر أو مؤنث
 وكل امام فرد أو متنى أو جمع (قوله وبغيره) أي غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف

هـ هـ ان ذى عذرة وقد تعادى به الفصل توكيداً لمحوها أنتم هؤلاء والله أعلم (١٢٥) (الموصول) (موصول الاسماء)

التشبيه فهو كذا ارام الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو هـ هـ ان ذى عذرة ووصلها مع اثبات ألف هـ هـ ان ذى عذرة (قوله هـ هـ ان ذى عذرة) بكسر الهمزة أى عذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شرط بيت من كلام النابغة (قوله توكيداً) أى لتوكيد التنبيه

﴿الموصول﴾

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم للتلازم الترجمة لشي والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وال فى معرفه لا موصولة لا تسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله الى عائد) هو الصهير وخلفه هو الاسم اظا هـ هـ على ما سياتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كفى صلة آل أو تقديرها قبله كفى الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرفة لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله ان عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسائدها وبين الفصل عموم وجهى فيصح اخراجها راجعاً أن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرفة ومنها ما قيد مع اسمها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولداصح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كقوله من لا على أسماء لان المعهود فى التعريف الافراد لا الجمع ولاها خبر عن موصول الاسماء الذى هو مقول قد بر (قوله حيث واذا) أى رضى ير الشان (قوله فى رحمة الله) وانقياس فى رحمة وان كان يجوز فى رحمة كاسياتى (قوله مما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر معاً لا مقبوس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض اورد عليه أن كلام الثلاثة ليس جملة أولت بشئ آخر فالصواب أن يقول وجملة المقوطين أو مقذرة ارم فرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كائن يختص بالمفرد المذكور أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكور وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والى بلام واحدة لكثرة كتابتها وان كان الأصل كتابتها بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام الحلى بال كاللبن ويكتب الذين جمعاً بلام واحدة تلك الكثيرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجرو والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفترى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعاً بلام واحدة بلفظه لزوم الياء مطلقاً دون لغة من ينطق به بالواو وفعار وجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فحذف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكماً كالفرق وقوله المذكور أى حقيقة أو حكماً كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكور اكتفاء بعلمه من قوله الاثنى التى (قوله عاقلاً كان) الاولى عالمياً لا إطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الوردانى والجبب كيف لا يتماشون عن افظ المذكور أيضاً وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكور ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازاً للعلاقة للزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول الذى هو الاثنى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الاثنى والمعنى الاثنى الذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقبل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلام معارض (قوله اذا ما ثانياً) وكذا اذا جمع ولم يذكره لجيشه فى قوله جمع الذى الى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالفاضل فلا حاجة له ذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانت تقول فى التصغير اللذان واللتان باثبات الياء والجواب أنه اعما حكم على افظ

ما اقتصر أبداً الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حذوه فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسياق ذكره آخر الباب وقوله أبداً لكثرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وقوله الى عائد حيث واذا واذا فافهم تفتقر أبداً الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لا دخال نحو قوله سعدا الى أضناك حب سعداء وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سياتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص وشترك والنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكور عاقلاً كان أو غيره و(الاثنى) المفردة لها (التى) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديد ها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والبا) منهما (اذا ما ثانياً)

(قوله معرفة) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع آل فلا تكون معرفة بل كالجرح

لا تثبت بل ما تليها (الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي) (أوله العلامة) الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في
حالتى الجر والنصب تقول اللذان (١٣٦) واللذان والذين والذين وكان القياس اللذان واللذان والذين والذين بالثبات

الياء كما يقال الشحيان
والشحيين في تسمية الشحي
وما أشبهه الآن الذى
والتي لم يكن لياها حظ في
التحرير لبنائها فاجتمعت
ساكنة مع العلامة فحذفت
لا لقاء الساكنين
(وانت) من مثني الذي
والتي (ان تشدد فلامه)
على شددتها وهو في
الرفع متفق على جواره
وقد قرئ والذان بآتيها
منكم وأما في النصب فمعه
البدوى وأجزه الكوفي
وهو الصحيح فقد قرئ في
السبع ربما أرنالذين
أضلانا (والنون من
ذين وتين) تسمية ذاتنا
(شدداه أيضا) مع الألف
بإتفاق ومع الياء على الصحيح
وقد قرئ فذالك برهانا
واحدا بنتى هاتين
بالتشديد فيهما (وتعويض
بذلك) التشديد من
المحذوف وهو الياء من
الذى والتي والألف من
ذاتنا (قصدا) على الأصح
وهذا التشديد المذكور
لغة تميم وقيس وألف شدداه
وقصدا للإطلاق انتهى حكم
تثنية الذي والتي وأما
(جمع الذي) فشيان الأول
(الاي) مقصورا وقد عده
قال الشاعر
وتبلى الالى يستلقون على
الالى

الذى والتي المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء
مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم مفعول جواب الشرط على
الشرط إذ ليس في كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء
والياء مبتدأ فغيره أنه مع عدم مناسبتها كان الواجب حينئذ رفع تثبت لجرده عن الناصب والجارم
ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اهـ بس مع زيادة والمراد لا تجزئ ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع
حذف الياء في حالة الافراد (قوله بل ما تليها) تصریح بما علم مما قبله وبلى للانتقال للضمير اب وما
واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر في تليها عائد على الياء كما أشار إليه الشارح
بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس
وأما الضمير البارز في تليها فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف تنبأ
وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية حقيقة واليه ذهب بعضهم غير مشروط
في التثنية الحقيقية الأعراب وذهب بعضهم إلى أنه ما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس
وضعها مبتدأ على واحد كما يمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما تنبأ
إذا أتى بهما على صورة المثني ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثني والأصح
أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء (قوله فحذفت لا لقاء الساكنين) ولقصده
الفرق بين تسمية العرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلامه) والنون المزيدة قال
الفارسي هي الثانية لا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو جيان هي الأولى لا يكثر
العمل باسكان الأولى وادعاهما قال في التوضيح وشرحه وبلغت وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان
واللتان في حالة الرفع تقصير الموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عى اللذان • قتلا الملوك وفككا الأغلالا

الهمزة للبداء وبني منادى والعل بالضم حديد يجعل في العنق اهـ مع حذف وبلغت أصله بنو
الحارث وبعضهم يستعمله هكذا ثم بحث من الكلامتين كلمة واحدة كما بحث من عبد القيس عبقى
في النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هـ اللتان ولدت تميم • لقبيل فخر لهم صميم

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف ال (قوله وقد قرئ واللتان) هي قراءة سبعية وكذا فذالك
(قوله وأما في النصب) أى والجر وترك ذكره لعله بالمقابلة (قوله ربنا أرنالذين) ضبطه البعض
سكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنال وهذا مستحسن لا واجب لان التلخيص من
قراءة تين جائز إذ لم يحتل المعنى والأعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ أخبره قصدا وسوقا لابتدائه
به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حدثنى جاء بلى أى ما جاء
بلى الاثنى وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن
لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وانما لم يعوضوا في يدين ودمين لان
الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الأصح) من جملة مقابلة أن
التشديد لتأكيده الفرق بين تثنية العرب وتثنية المبنى (قوله الالى) يلزمه ال فلا يشبهه بالى الحارة
ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارة فتكتب بواو بعد الهمزة
لعدم ال فيها تشبهه بالى الحارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون في البيت قبله وهو اوت

تراهن يوم الروع كالحدا قبل وقال الآخر أبي الله للشيم الاء كأنهم • سيوف أجاد القين يوماصقأها • ويستون
والكثير استعمله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جملة التي كافي قوله في البيت الاول على الاء را هن
وقوله محاسب محاسب الالى كن قبلها واشافى (لذين بالياء) (طافا) أى رنعا ونصبا وجرأ (وبعضهم) وهم هذيل

ويستأنفون يابسون اللامعة وهي الدرع وعلى الالى حال أى دلة كونهم على الجبول الالى الخ
والروع بالفتح الفرع والمراد الحرب والحد كعنب جمع حداء كعنبه وهي الطائر المعروف والقبيل
بضم فسكون جمع قبلا مكمراء وهي التي في عينها قبل بفتحة بن أى حول قاله العيني (قوله للشم) قال
العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشم وهو ارتفاع قصبه الانف مع استواء أعلاه
والقبن الحداد والصفال الجلاء اه وكأنته يشير الى أن اسم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة
وحذف في الكلام حذف أى أبى الله ضرر الذم الخ ويبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المد
لغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الأصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح
أيضا أو عقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعاً نطقاً) وهل هو حجة - ذم عرب أو مبني - حجة به على صورة
المعرب قولان الصحيح الثاني أنه هذا الجمع ليس - فبقياحتي يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين
بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ولأن الذي ليس علما ولا صفة وله - الم تنفق العرب على اجرائه
بحري المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء
فيعارض قوله صبحوا الصباحا أى صبحوهم أى أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيذا لا يفهامه
من صبحوا أو تخيل بالتصغير موضع بالشام والعارضة اسم مصدر من الاعارة على أنها ومفعول له أو
بمعنى مغيرين حال والملاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا المخلص ما في التصريح والعيني ويكتب
اللدون على هذه اللمة بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر معه ال كافي يس وقد مررت المسئلة عن
الفتري بتعديله آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف والتقديم اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة
لمشابهة بالجمع الحقيقي في افادة كل التعدد ذلك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي وحيداً لا تجوز (قوله
فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا في ابن الناطم ورد بأن عموم الذي لا يمنع بحري جمعه على سنن الجوع بل
ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كـ اثر الاوصاف من نحو قائم رداخل وخارج فاما
عامه للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والاولا يكون جمعها على سنن الجوع قطعا والحق أن
الجمع عبر جاع على سنن الجوع لكن لامن الحبيثة التي ذكرها الشارح بل من حيث ان الذي ليس علما
ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات فان المبني لاحظ له من الحركة
في أو ساكنة وحققها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لاحق المبنيات
كذا في الروداني ولك منع الرذبان الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف
فتأمل واعمال اختصاص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيد بن والعمر بن والمراد بالعقلاء
العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع ومثل الثاني بقوله تعالى ان الذين يدعون من دون الله
عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الا صنم منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى في اختصاص
الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم وتفسيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف
التصديق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على اولاد لة (قوله أى التي قد جمع باللاتي) لم يقل
كالنظم باللات بل بلاء إشارة الى أن اثبات الباء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديم اثباتها على
حذفها في قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اه
دما ميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح
أن اللواتي واللواتي جمعان للاتي واللاتي كالهادي والهادي واللاتي جمع اللاتي اه ويتوخذ من
مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتي بالمد واثبات الباء واللواتي بالمد وحذف الباء واللواتي
بالعسر وحذف الباء واللاتيات الباقين بينهم اهزة (قوله واللات كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد
أن اللات وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يراد فيه الباء والنون فيقال اللاتين كما قال
الشاعر وامن اللاتين ان قدروا عفووا • وان أثر بواجادوا وان تربوا عفووا

أو عقيل (بالواو رفعاً
نطقاً) قال
نحن اللدون صبحوا الصباحا
يوم النجمل عارة لها
بأنه من المعلوم أن
الالى اسم جمع لا جمع
فاطلاق الجمع عليه مجاز
وأما الذين فانه خاص
بالعقلاء والذي عام في
العاقل وغيره فهما كالعالم
والعالمين انتهى باللات
واللات باثبات الباء
وحذفها فيهما (التي قد جمعها)
التي مبتدأ وقد جمع خبره
وباللات متعلق بجمع أى
التي قد جمع باللات واللاتي
نحو واللاتي يأتين
القاحشة من سائكم
واللات يأتين من المخلص
وقد تقدم أنها تجمع على
الالى وتجمع أيضا على
اللواتي باثبات الباء
وحذفها وعلى اللواتي
ممدودا ومقصودا وعلى
اللات بالقصر واللاتات
مبني على الكسر أى
معربا اعراب أولان
واست هذه بجمع
حقيقية واء هي أسماء
جوع (واللات كالذين نورا
وقعا اللات

ومع اللادون رفعا كما مع اللدون رفعا اه وتبادر الاوّل جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المغرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع وزر حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذي والتي كالآتي اه وقد يدعى استعمال اللاء بمعنى الذين مجازا ويفرق بينه وبين استعمال الآتي بمعنى اللائي بقلته التي صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن مننه) أي من هذا المدح واللاء الخ صفة لا يابؤا وفيه الفصل بين الذمت والمنعوت باجنبي وتجويزه قول (قوله وآل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في آل المعرفة من أنها آل يجملتها أو اللاد فقط يجري في الموصولة (قوله تساوي ماذ كر) أي تساوي كلاما ذكر سابقا أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله في الموصولة) لو قال في الاستعمال أي استعمالها في المذكور والمؤنث والمفرد وفسحيه لكان أولى إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا لأنه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أي كهذا حال من الضمير في شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أي ذو شهر حالة كونه مكن وما وآل وافراد اسم الإشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوي تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره ونذكر كبر اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوي اللازم لتساوي فافهم (قوله وتستعمل في غيره) أي مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيهه أو مرسل علاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليب عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أول علاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته والصمير في تستعمل عائد على من لا يقيد كونها موصولة فصح تشبيهه بقوله أسرب القط الخ مع أن من فيه مكررة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شيء وهو يت بكسر الواو من باب رضى وأما هو يهوى كرى يرمى فمعنى سقط فنسب السرب وطاب إعادة الجراح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله الأعم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيه ما أي تنعم حدثت الهمزة واليون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمر من وعم نعم كوعد بعد معنى نعم أي تنعم وكذا يصح الوجهان في قوله نعمين ويقال عم يفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم نعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلب ما شخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمعين لغة في العصر يفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دما بيني ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط العاقل بغيره قال في المعنى يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الابوين للادب واللام والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغربا هما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجازا لأنه مخفوق فيه أي مغروب فيه والقمرين الشمس والقمر أو لا اختلاط كما في تغليب مخاطبين على الغائبين في لعنكم تنقون بعد قوله أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لأن لعنكم من تبط بخلقكم لا بأعبدوا والمذكورين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في فسجدوا إلا إبليس ولهذا عدا جاحده الاستثناء اتصالا والذين آمنوا بشعب عليه في أو تعودن في ملتنا بعد قوله تعالى لخرجنك يا شعب والذين آمنوا معك من قرية بما فاته عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعلاء على غيرهم في يذروكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا والآن قال يذروكم وآياها

مبتدأ أو وقع خبره وكالذين متعلق به وزر أي قليلا حال من فاعل وقع وهو الصمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعا الذي قليلا كما وقع الآتي جمعا التي كما تقدم ومن هذا قوله فما آباؤنا بأمن مننه علينا اللاء قدمهم ودوا الجورا والمشتراك ستة من وما وآل وذو وذا وأي على ما سيأتي شرحه وقد أشار إليه بقوله (ومن وما وآل تساوي) أي في الموصولة (ما ذكر) من الموصولات (وهكذا ذروا عن سطحي شهر) بهذا ما من فالأصل استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيهه به كقوله أمرب القطاهل من يعير جاحده على إلى من قد هويت أطيره وقوله الأعم صباحا أيها الظلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي أو تعلية عليه في اختلاط

ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثركم بهذا الجمل اه مع اختصاره بعض زيادة من الدماميني (قوله
 نحو والله يسجد) أى يخضع فلا اشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فله
 لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من عيشى على رجلين فانه يشمل الاذى والطار
 اه قال شيخنا ومنه يعلم ان ذكر الشارح له ليس للتعميل به بل لفظ الآية لانه ليس من انشأ بل
 من الاول يعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل
 الاقتران تفننا لتعبير المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو لجله العموم في صورة التغليب
 على الكل المجموع وفي هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو
 الوجه لانها المتقدمة في الذكر والا قرب انى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار
 لان الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو ففهم من عيشى الخ) فيه أنه محتمل أن تكون
 من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى
 للاقتران والتغليب معالشهولها الانسان را طائر و اقترانهما في العموم السابق (قوله والاكثر
 ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقتل ويحمل كون الاكثر مراعاة
 اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته ليس نحو أعط من سألتك لا من سألك أرفج نحو من هى جراء أمك
 فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو جراء أمك لفتح الاخبار بمؤث عن مذكر
 كعكسه نحو من هى أجرا أمك ولا من هو أجرا أمك لان الموصول وصلته كشي واحد فكأنك أخبرت
 عن مذكر مؤث لكن الفصح في الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والخبر عنه فيه فى اصلة
 وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار
 مراعاته كقوله وان من النسوان من هى روضة فأت الصمير لتقدم ذكر النسوان كذا في
 التصريح مع زيادة من حاشية الوردانى عليه ومن الدماميني ولى فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ
 في قوله من هى روضة أيضا الاخبار بمؤث عن مذكر فقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في
 قوله من هى جراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هى روضة أيضا لافرق بين المؤث بالتاء
 والمؤث بالالف كما في الدماميني ولا بين الصفات كسنة وجراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل
 ما مر من استقبح من هو جراء أمك قد در (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن
 الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن
 الناس من يشترى لهو الحديث الى قوله واذا اتتلى عليه آياتنا وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم
 اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعلاوه بأنه يكون الباس بعد البيان بخلاف اعتبار
 اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيره وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني لمصالحه لكن قال في الجمع
 وتجاوز البداية بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من
 يقومون في غير شئ وينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضى مانعه وأما قدس مراعاة المعنى على
 مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف
 الا في اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لحفاء موصوليتها اه (قوله تعش)
 الخطاب لذنب وقوله لا تخونى أى على أن لا تخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني قوله
 فانها لغير العالم أى موضوعه لغير العالم قال في التلويح كون ما لغير العقل قول بعض أئمة اللغة
 والا كثرون على أنها للعقل وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كفى كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله
 تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا حصن محمد اجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى

نحو والله يسجد من في
 السموات ومن في الارض
 أو اقترانه به في عموم فصل
 عن نحو ففهم من عيشى على
 بطنه ومنهم من عيشى على
 رجلين ومنهم من عيشى على
 أربع لا اقترانه بالعاقل في
 كل دابة وتكون بلفظ واحد
 للمذكر والمؤنث مفردا
 كان أو مثنى أو مجموعا
 والا كثرة في ضميرها اعتبار
 اللفظ نحو ومنهم من يؤمن
 به ومن يقتل منكن
 ويجوز اعتبار المعنى نحو
 ومنهم من يستمعون اليك
 ومنه قوله
 تعش فان عاهدتني لا تخونني
 تكن مثل من ياذنب
 يصطعبان واما ما فيها
 لغير العالم

الله عليه وسلم ما أجهلك بلغه قرمتك ما لا يعقل اه وهذا ار صح كان نصافي المسئلة (قوله
 نحو ما عندكم ينقد) قيل أي ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون
 من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو
 العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثاني
 بقوله إذا اختلط به أي بأرسل غير العالم على العالم (قوله في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظا
 فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبراءة والثبوت في المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها
 الصفات وهي من غير العالم كان كما مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي في ذوات الخ لان ما في
 الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ التسكاح في المثال الاول لا يتعاقى الا بالذات والتزويه في
 المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة فلا يرد عليه أن كل موصول استعمال في
 العالم نحو جاءني من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلاته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة
 الكشف في تفسير قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولان
 الاثبات من العقلاء يجرى غير العقلاء اه قال السعد في حواشيه عليه التفرقة أي بين من
 وما إذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أي لو حطت مع الذات نحو ما زيد
 أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كان بحكم الوضع
 على ما ذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وإن أسكره البعض والمعنى ههنا انكروا
 الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والنب إلى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ
 الشارح بعد فانكروا ما طاب لكم من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة
 من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن
 يلاحظ الصفات معها ولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كافي بس وقوله
 في المهم أمره أي الذي لم يدرك أسرار هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت اسانته ولم يدرك
 أدركه أو أثنى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أي
 والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك
 فيها من وما وتفرد ما عن من بمكان آخر ككونها تعجيبة ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير
 ظرفية ومهيئة كافي حيثما فار ما هيأت حيث لا شرطية أو مغيرة كافي لو ضربت زيدا فان ما غيرت لو
 من الشرطية إلى التحضيض قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأي اه قال الاماميني
 نحو لا مر ما جاد قصير أنه أي لا مر أي أمر وهذه التي يبرع عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام
 الحفارة نحو أعطه شيئا مما والى الخامة نحو لا مر ما جاد قصير أنه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال
 المصنف والمشهور أن ارادة منه على وصف لا تنق بالحمل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن
 محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطقت فزادوها عوضا من كان وليس في كلامهم
 نكرة موصوف بها جامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مرت برجل أي رجل وطعمنا شاة
 كل شاة والحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظيره فوجب اجتنابه اه
 باختصار (قوله وما تفعلا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد
 اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تفعلا من خير يوف اليكم
 واما وما تفعلا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكرر) يجب فصل رب من
 ما لان الذي يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي
 تكرر وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال اللسان الفرجة بالفتح في الامر المعذرى وبالضم فيما يرى
 من الحائط ونحوه كذا في العين وفي القاموس أن الفرجة بمعنى الخلو من الهم مثله وان فرجة

نحو ما عندكم ينقد
 وتستعمل في غيره قليلا إذا
 اختلط به نحو يسبح لله
 ما في السموات وما في
 الارض وتستعمل أيضا
 في صفات العالم نحو
 فانكروا ما طاب لكم من
 النساء وحكي أبو زيد سحر
 ما يسبح الرعد بحمده
 وسحر ما سحر كن لما وقيل
 بل هي في الذوات مر يعقل
 وتستعمل في المهم أمره
 كقوله وقد رأيت شجاس
 بعد انظر إلى ما أرى وتكون
 بلفظ واحد كمن (تبيينه)
 تقع من وما موصولتين كما
 مر واستفهاميتين نحو من
 عندك وما عندك
 وشرطيتين نحو من يمد
 الله وهو المتهدي وما تفعلا
 من خير يوف اليكم
 ونكرتين موصوفتين
 كقوله
 أأرب من تعنته لك يا ص
 وقوله
 رب من أنجبت غيظا قلبه
 قد غنى لي موتا لم يطع
 وقوله
 لما نافع يدي اليب فلا تنكس
 لشي بعيد نفعه الدهر ساعيا
 وقوله
 وب ما تكرر النفوس من الام
 رله فرجة كل العقال
 ومن ذلك في ما قولهم مررت
 بمن مجيب للو بما مجيب لك
 ويكونان أيضا نكرتين
 تامتين أما من

فهو الحائظ بالضم والعقال بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة
والسرعة قال في المغني ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسمها طاهر أي قد تذكره
النفوس من الأمر شيئاً أي وصفافيه أو الأصل من الأمور أمر أو في هذا النابة المفرد عن الجمع وفيه
وفي الأول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليهم ما صفة للمحذوف اه
وقوله انابة الصفة الخ أي وهي لا تجوز اختباراً الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن
أو في نحو مناطعن ومنا أقام وفينا طعن وفيما أقام (قوله وعلى رأي أبي علي) متعلق بمحذوف أي
فتكون نكرة تامة على رأي أبي علي (قوله والفاعل مستتر) أي يعود على التمييز كما سيأتي في قوله
ويرفعان مضمرا يفسره • ميمز كعم قوم ما معشره

وسبأني أنه مما يقتضيه عوده على متأخر لفظاً ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أي ونقطة هو هو
المخصوص فهو امام مبتدأ خبره متعلق بالجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلاً في سر
واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الحال واما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي
(قوله خبره هو آخر) أي والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى
الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفضائل في حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو
ثالث يكون مخصوصاً خبره الجملة قبله قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ محذوف
خبره اه وفيه أنه لا ينبغي تقدير الخبر هو الجواز تقديره الممدوح مثلاً وان قيل هلا جعل الجار
والمجرور خبر هو المذكر أو واجب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقاً بكون عام والمراد تعلقه بكون
خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر واعلان وفيه أنه يجوز
تعلقه بخاص لقريظة المدح أي الممدوح في سر واعلان كجارينا عليه آتفا (قوله على حد قوله
شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو
المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفاتها وبها خبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش)
اعتراض بأنه لا يجمع ذلك بل يجوز كونه موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهم ما محذوف
وجواباً تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأي البصريين الخ وزاد
بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة
مثلاً ان زيداً مما أن يكتب أي من شيء كتابة فبمعنى شيء وان وصلته في تأويل مصدر بدل من ما أو
عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أداة الدماميني (قوله فما نصب على التمييز)
اعتراض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه وأجيب بجمع المساواة لان معناه شيء عظيم
وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شئني ثم الفاعل على هذا صير مستتر في نعم يعود على التمييز
والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه سنأتي في باب نعم وبئس
وقد درج عليه في المغني في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل
ومثل بها المعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى
فتقديرها في المثال نعم الفعل ومثل للتامة العامة أي المقدرة باشئ وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان
تبدوا الصدقات فمنها هي أي فنعم الشيء هي والأصل فعم الشيء ابدؤها لان الكلام فيه حذف
المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما لا اسميه كما تكون نكرة ناقصة
وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله هو
مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والادهي حرف تعريف اتفاقاً بحجاء محسن
فاً كرم الحسن قاله الرضى (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنهم لو كانت كذلك لا ولت مع ما بعدها
بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رد بأنهم لو كانت كذلك لكانت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول

وعلى رأي أبي علي زعم أنها
في قوله ونعم من هو في سر
واعلان تيميز والفاعل
مستتر وهو هو المخصوص
بالمدح وقال غيره من
موصول فاعل وقوله هو
مبتدأ خبره هو آخر محذوف
على حد قوله شعري شعري
وأما ما فعل على رأي البصريين
الا الاخفش في نحو ما
أحسن ريداً اذ المعنى شئ
حسن ريداً على ما سيأتي
بيانه في باب نعم وبئس
عند كثير من النحويين
لم تأخر من منهم الزمخشري
بحو عسلته عسلان نعم أي
نعم شيئاً فما نصب على التمييز
وأما آل فللعاقل وغيره وما
ذكره انه ظم من أنها اسم
موصول هو مذهب الجمهور
وذهب المازني الى أنها
حرف موصول والاخفش
الى أنها حرف تعريف والدليل
على اسميتها أشياء الاول

عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وقال المازني عائدا على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها
 الا لضرورة وليس هذا منها الثاني استحسن خلق الصفة معها عن الموصوف فنحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتقدت
 الصفة عليه كما قد عد على الموصوف لخلقها عن الموصوف انثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم
 الفاعل في تأويل الفعل لكان مع اسم (١٣٢) الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو

ما أنت بالحكم النرضى
 حكومته

والمعرفة مختصة بالاسم
 واستدل على حرفيتها بأن
 العامل يتخطاها نحو
 مررت بالضارب فالحجور
 ضارب ولا موضع لآل ولو
 كانت اسمها لكان لها
 موضع من الاعراب قال
 الشلوبين الدليل على أن
 الالف واللام حرف قولك
 جاء القائم فلو كانت اسمها
 لكانت فاعلا واستحق قائم
 البناء لانه على هذا
 التقدير مهمل لانه صلة
 والصلة لا يسلم عليها
 عامل الموصول وأجاب في
 شرح التسهيل بأن مقتضى
 الدليل أن يظهر عمل عامل
 الموصول في آخر الصلة لان
 نسبتها منه نسبة عجز
 المركب منه لكن منع من
 ذلك كون الصلة جملة
 والجل لا تتأثر بالعوامل
 فلما كانت صلة الالف
 واللام في اللفظ غير جملة
 جى بها على مقتضى
 الدليل لعدم المانع انتهى
 ويلزم في ضمير آل اعتبار
 المعنى نحو الضارب
 والضاربة واضاربين

بمعنى الحال أو الاستقبال لا بعدا لها عن شبه الفعل كالتصغير وبداخلها على الجملة (قوله عود
 الضمير عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أي مواقع
 وهي ثلاثة كون اللفظ صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض عن أوفى
 نحو أن عمل سابغات أي دروعا ومناظعن ومنا أقام أي فريق وفيما سلم وفيما هلك (قوله الا لضرورة)
 كقوله زمي بكفي كان من أرمي البشرية أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول
 لان اللفظ صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كرى صفة مشبهة وآل المتصلة
 بهم احرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل)
 أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أي حيزا إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله
 أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله
 بدونها ووجهه لاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبدولة عن شبهه ومقربة له من
 الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التي الاصل فيها الجود لان أصل وضعها للذوات والتزم
 الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها)
 أي في القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أي واستحق مدخولها عدم الاعراب
 لكون العامل أخذ مقتضاها كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضا لما قبله (قوله
 واستحق قائم البناء) يعني عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله
 لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لا تحذف مقتضاها من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم
 وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع
 الموصول وصلته أخذا بما يأتي قال الروداني وأغما لم يمنع مجموع ال وصلتها من الصرف مع أنه شبيه
 بالمزجي لعدم اليقينية اه وببحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب
 المزجي بأن المقصود الموصول وأغما جى بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف
 المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة والذين واللتين على القول
 بأعرابهما والذين واللاتين على لغة وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف
 نقل اعرابها الى صلتها عارية كافي لا التي بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه)
 ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير آل الخ) أي
 لحفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذ لم يقع خبرا أو نعنا فنحو جاء الضارب (قوله وذو
 يواصاني) عطف على خليلي وجملة يرى الخ خبر ثان لذلك وقوله واسلمه بكسر اللام وهي الجر (قوله
 ساعيا) أي أخذ الصداقات الاموال والمشرق في السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب
 والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم
 معارض له (قوله اعراب ذي بمعنى صاحب) أي بالواو رفعها بالالف نصبها بالياء جر او خص بعضهم
 الاعراب بحال الجر قال لانه المسهوع كافي التصريح (قوله ألحق بذواته التأنيث) أي بعد قلب الواو

والضاربات وأما ذواتها للما قبل وغيره قال الشاعر ذاك خليلي وذو يواصاي • يرى ورائي باسمهم ومسله الفا

وقال الآخر فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعيا • هلم فان المشرق في الفرائض وقال الآخر فاما كرام موسرون لقبتمهم •

لحسي من ذوعندهم ما كافيا • وقال الآخر فان الماء ماء أبي وجدى • وبترى ذو حفر وذو طويت والمشهور فيها البناء
 وأن تكون بلفظ واحد كافي الشواهد وبعضهم يعرب اعراب ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله • لحسي من ذي عندهم
 ما كافيا • (وكالتى أيضا لديهم) أي عند طي (ذات) أي بعض طي ألحق بذواته التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء

ألفا ومقاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومقاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة
مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن دو مبنية على
الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى أعراب ذات وذوات أعراب ذات وذوات
بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كإلى التصريح وحكى أعراب ذات
أعراب جمع المؤنث السالم كإلى الله مع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ذات لغات
(قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل وبه الأخيرة بفتح فسكون أصلها ما نقلت
حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركاتها ~~كنت الهاء~~ وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله
جمعها) أى النون المتقدمة في البيت قبله والآخر يتق جمع ناقة وأصلها نوقه قلبت الواو ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف
والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات ينهض بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المحوزين
تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيراً في المدح والذم أو خبر لمحدوف أى هن ذوات الخ ويجوز
كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كفواهم اذهب
بذى نسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق (قوله إذا أريد) أى على لغة
من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللانى بأن أريد المفرد المذكور أو المثنى مطلقاً أو جمع
الذكر أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو قال الرضى في دوالطانية أربع
لغات أشهرها ما مر أعني عدم نصريها أصلها مع بنائها والثانية دوللمفرد المذكور ومشاه
ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كاثانية
الأنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها والرابعة تصریفها تصریف
ذو بمعنى صاحب مع أعراب جميع تصریفاتها جلاء على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة أه
والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأى يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكاتى واللتن
لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناطم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور
القول في تشية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلقان بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده
ببعض طبي بل أسنده إليهم جملة فعلية مؤاخذه من هذه الجهة أيضاً نبيه عليها الشاطبي وغيره لكن
الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذه المصنف إياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات
وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن في نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظراً قال ابن عصفور
في المقرب وذو وذات في لغة طبي وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطي في المكت لم يذكر
ابن مالك في جميع كتبه تشية ذو وجمعها فيبان أن لا إطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك
خاص ببعض طبي وأن ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الرداني وعلى هذا كان ينبغي للشارح
أن يقول وحكى ابن عصفور تشية الخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتثية ذو وذات وجمعهما (قوله
لذلك) أى لكونه قاله قياساً على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) هل التشية بما دون من مثلاً وما وازتهاذا
ونظرتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصروا وجه التشية على ذلك لأن من جملة
ما تقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذات تكون للعاقل بعد من ولغيره بعدما كان نقله ابن غازي (قوله من
استفهام) في المتن حذف من الثاني دلالة الأول لكن في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في
المتن (قوله على الأصح) وقيل بعدما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كليهما (قوله اسم واحد
مستفهامه) أى أو مع ما اسما واحداً موصولاً أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له
الإلغاء الحكيم والغاؤها الحقيقي جعل ذارئة وما استفهامية على رأى الناطم تبعاً للكوفيين
المحوزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع المجهول اسماً واحداً مستفهاماً به مخصوص بجواز عمل

بالفضل ذو وفضلكم الله به
والكرامة ذات أكرمكم
الله به (وموضع اللاتى أى
ذوات) جمعاً لذات قال
الراحر

جمعها من أينق موارق
ذوات ينهض بغير سائق
بنييه طاهر كلام
الناظم أنه إذا أريد غير
معنى التى واللانى يقال ذو
على الأصل وأطلق ابن
عصفور القول في تشية
ذو وذات وجمعها قال
الناظم وأظن أن الحامل
له على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التى واللانى
فأضربت عنه لذلك لكن
نقل الهروى وابن
السراج عن العرب ما نقله
ابن عصفور (ومثل ما)
الموصولة فيما تقدم من
أنها تستعمل بمعنى الذى
وفروعه بلفظ واحد (ذا)
إذا وقعت (بعدها استفهام)
باتفاق (أو) بعد (من)
استفهام على الأصح
وهذا إذا لم تلغ (ذا) في
الكلام والمراد بالغائها
أن تجعل مع ما أو من اسماً
واحداً مستفهاماً به ويظهر
أثر الأمرين في البديل من
اسم الاستفهام وفي
الجواب فتقول عند
جعلك ذاموصولاً ماذا
صنعت أخيراً أم شرباً بالرفع
على البديلية من ما

تكون معرفة بصلتها وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مصر وبالذات تخصيص
بمضروبية الخطاب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا
موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلا فانهم ما وضعوا المحصوص عصمون صلتهم ما والفرق من المعرفة
والسكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عدمهم وليس المراد به مطلق
التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص السكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك
معرفة لكونه غير وصفي كقولك أعبد الهادئ السماوات والأرض اه دما يعني بعض تخصيص
وسياقي فريجابواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أي ولو طرفا أو حارا أو مجرورا (قوله على
الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فاعرف بحجاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد
بلى مع موصول الصلة الموصول أن لم يكن حرفا أو آل وعلل في الشرح الممع مع الحرف وآل بأن امتزاج
الحرف بصلته أشأ من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإتباع كلمة بين حرفي مصدر وكذا
اشتد امتزاج آل قال المرادى وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو عمت مमारيدا نصرب
ومنعوا في العامل كأن (قوله وفيه متعلق الخ) اختار قوم كان الحجاب جوار تقديم معمول صلة آل
إذا كان طرفا كما في الآية وعليه لا تفرق قال ابن الحجاب والفرق عندنا بين آل وغيره أن آل
على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقديم وقرنا بينها
وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا في جعل صلتها سم فاعل أو اسم مفعول لتكون
مع آل كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الجمع عن الكوفي من جوار تقديم الطرف
المتعلق بصلة الموصول اسميا كالأحرفيا (قوله بعد وف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من
الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين أما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى
من بلغهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثاب لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة
آل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهوده)
بأن يعلمها الخطاب ويعلم تعلقها بجمعين أما همة السكرة والشرط فيها علم الخطاب بها فقط هدا هو
الفرق بينهم وأمره يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون السكرة بصفتها قبل محل اشتراط العهد
إذا أريد بالموصول معهود فان أريد به المجلس أو الاستعراق والشرط كون صلتها كذلك وفي الروداني
بعد كلامه والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان يعرفها
تعريف العهد الخارجي نحو وأذ تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو
المعطي خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي يعنى أوفى ضمن
جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن آل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من
يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد الخارجي في الأول وذو في غيره وأما نحو فغشيتهم
من اليم ما غشيتهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي
يعرف في الخارج أنه غشيتهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون محملا كما يكون مفصلا لا فظها أن
العهد في الجميع وأن استثناء مقام إرادة المجلس أو الاستعراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة
منزلة المعهود) إجراء دلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها محوري اه دلالتها بصلتها موصولها
بهذا الاعتبار فاندفع قولهم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى
لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتريل في حصول التعريف وليتأمل وعبرة
التوضيح معهودة إلا في مقام التفسير والتهويل فيجس إبهامها اه وعلى هذا الحاجة إلى التبريل
المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التهويل والتفخيم أي التعظيم أي المحرد عن التهويل فلا
يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيتهم الخ مثال للتهويل وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم

ولا شيء منها على الموصول
وأما نحو وكانوا فيه من
الزاهدين وفيه متعلق
بمعدوف دلة عليه صلة
آل لا بصلتها والتقدير
وكانوا زاهدين فيه من
الزاهدين ويشترط في
الصلة أن تكون معهودة
أو منزلة منزلة المعهود أو لا
لم تصلح للتعريف والمعهود
محو حاء الذي قام أبوه
والمبرلة منزلة المعهود هي
الواقعة في معرض التهويل
والتفخيم نحو فغشيتهم من
اليم ما غشيتهم وأوحى إلى
عبده ما أوحى

وأن تكون (على ضمير لائق) الموصول أي (١٣٦) مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما (مشتق) ليحصل الـ بطينهما وهذا

الضمير هو العائد على
الموصول وربما خلفه اسم
ظاهر كقوله
سعاد التي أنشأ لحب سعاد
وقوله

• رأت الذي في رجة الله
أطع • كما سبقت الإشارة
إليه وهو شاذ فلا يقاس
عليه • تنبيه • الموصول
أن طابق لفظه معناه فلا
اشكال في العائد وإن
خالف لفظه معناه فلا
في العائد وجهان مراعاة
اللفظ وهو الأكثر
ومراعاة المعنى كما سبقت
الإشارة إليه وهذا ما لم
يلزم من مراعاة اللفظ لبس
فإن لزم لبس نحو أعط من
سألتك لأن سألك وجبت
مراعاة المعنى (وجملة
أوشـها) من ظرف
ومحجور تامين (الذي وصل
به) الموصول (كمن عندي
الذي ابنه كفل) فعندي
ظرف تام صلة من وابنه
كفل جملة اسمية صلة
الذي وإنما كان الظرف
والمحجور التامان شبيهين
بالجملة لأنهما يعطيان
معناها الوجوب كونهما
هنا متعلقين بفعل مسند
إلى ضمير الموصول تقديره
الذي استقر عندك والذي
استقر في الدار وخرج
عن ذلك ما لا يشبه الجملة
سمنهيا وهو الظرف
والمحجور المتماقصان نحو
جاء الذي اليوم والذي بل

(قوله وأن تكون الخ) يلزم على صيغته تغيير أعراب قول المصنف مشتمله (قوله أي مطابق له الخ)
المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما
في المشتركة غير أن على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعدم مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل
عنه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر
أن بقية الروابط اللاحقة في الابتداء تأتي هنا إذا لفرق ومن خالف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذ الله
ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الأولى
للا ابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ أو آتيتكم صلة عائد محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم
عطف على آتيتكم عائد هاما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق له ولتؤمنن به
جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله في رجة الله) لو أضر
لقال في رجة الله نظرا إلى المبتدأ أو رجة الله نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقرب كما في التسهيل
وشرحه للدما ميني ولا حتم ال الضمير هاتين في الشاهد قبله للغمية عدد الشاهد (قوله فلا اشكال
في العائد) أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الأكثر) أي في غير أن على
ما مر (قوله فإن لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم في المثال اجال لبس ولا محذور في الاجال بل قد
يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هـ الاجال في مقام البيان وهو معيب
وكاللبس قبح الاخبار رجوت عن مذكرفي نحو من هي جراء أملت على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله
وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة ونحو البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره
الناسم كما مر وفي وصل ضمير يعود إلى كاهها ونائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى
الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل
الضمير المحجور بعده (قوله من ظرف ومحجور تامين) فيه أنهم هـ هـ متعلقات بفعل فتكون الصلة
حينئذ جملة ولا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملقوظ بها وبشبهها الجملة
المقدرة كما في الدما ميني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه
قرينة كقوله الدما ميني ومثله بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد
الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة
عليه وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي يدلان عليه لأنهم لا يدلان على
نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهم على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في المغنى قال ابن يعيش وإنما
لم يحجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر محذوف على حدة أما
على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا إلى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على
أنه خبر مبتدأ محذوف إذا طالت الصلة لفظا ونحوها الذي في الدار النفسية لا انتفاء العلة حينئذ وظاهر
إطلاقهم بما فيه ولعل هذا وجه عدول الدما ميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن
شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لاجبة الباقي وهو الجار والمجرور
للولل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نفيها بالذات كما أفاده السيد في شرح
المفتاح وجلة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية
باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة
القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا إلى القسم فيستثنى
من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جوابا خبريا
والأفلا كذا في الروداني وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم
الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجل الانشائية لذلك لان مضمونها لا يعلم

فانه لا يجوز لعدم الفائدة • تنبيه • من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز

جاء الذي خبر به أوليته قائم أوزجه الله خلافاً للكسائي في الكل ولله ما زنى في الأخيرة وأما قوله (١٣٧) وإنى لراج نظرة قبل التي

لعللى وإن شطت فواها
أزورها وقوله

وماذا عسى الواشون أن

يتحدثوا سوى أن يقولوا

انى لك عاشق فخرج

على ضمير قول في الأول

أى قبل التي أقول فيها

لعللى أزورها وأن ماذا في

الثاني اسم واحد وليست

داموصولة لموافقة عسى

لعللى في المعنى وأن تكون

غير تهجئة فلا يجوز

جاء الذي ما أحسنه وإن

كانت عندهم خبرية

وأجازه بعضهم وهو مذهب

ابن خروف قياساً على

جواز العت بها وأن لا

نستدعى كلاماً سابقاً فلا

يجوز جاء الذي لكه قائم

(وصفة صريحة) أى

خالصة الوصفية (صلة

أل) الموصولة والمراد بها

هنا اسم الفاعل واسم

المفعول وأمثلة المبالغة

وفي الصفة المشبهة خلاف

وجه المفع أن لا تؤول بالفعل

لأنها للثبوت ومن ثم كانت

أل الداخلة على اسم

التفضيل ليست موصولة

بالاتفاق وخرج بالصرية

الصفة التي غلبت عليها

الاصحبة نحو أبطح وأجرع

وساحب قال في مثلها

حرف تعريف لا موصولة

والصفة الصريحة مع أل

اسم لفظاً فعل معنى ومن

ثم حسن عطف الفعل

الابعد ايراد صيغها أفاده الدمايني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة
كونها خبرية قال الروداني دفعاً لتوهم أنها في مقام التحويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذي
اخر به الخ) المثال الاول للانشائية لفظاً ومعنى الطلية صراحة والثاني للانشائية لفظاً ومعنى الغير
الطلية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظاً (قوله شطت فواها) أى بعد ما هاونت اثباتاً على
لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدمايني والشمي فواها بجهة قصد هاهنا من السفر
وعلى القاموس من معاني النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا في
الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسى يتم
وقوعها خبراً لأن نحو انى عسى صائماً دليل على أنه فعل خبرى وإذا ثبت كونها خبراً فينبغي أن
يجوز وقوعها صلة بالخلاف اهـ (قوله لموافقة عسى) علة لحدوف تقديره وانما كانت جملة عسى
انشائية لموافقة الخ (قوله وإن كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها
بحسبه انشائية اتفاقاً فينبغي عدم استعمالها صلة لأنها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في
الروداني وقيل لا بل التجب انما يكون فيما نحن سببه فقيه ايهام منافي لما يقصد بالصلة من التبيين
(قوله وإن لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد فتجوز جاء الذي حاجباً فوق
عينيه قاله يس نقلاً عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للوصول لثبوتها لكل ذى
حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز هذا المثال اذ قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله
وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشري في المفصل والسعة في المطول أن الوصف مع رفوعه الواقع
صلة آل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة
في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت
كالؤمن والصابغ كانت آل الداخلة عليهما معرفة لأنها حينئذ صفة مشبهة اهـ يس (قوله وجهه
المنع) أى منع كونها صلة لآل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقاً بخلاف
أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مسألة السكمل (قوله لأنها للثبوت) أى والفعل
للتجديد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل أن منع وصل آل بالصفة المشبهة من حيث أنها لا تؤول
بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا اتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة
وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسألة السكمل بخلاف
الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الاصحبة) أى بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع
النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الاصل وصف لكل مكان منبسط
أى متسع من الوادى ثم صار اسماً للارض المتسعة وأما أجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو
ثم صار اسماً للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً وأما صاحب فهو في الاصل وصف
للفاعل ثم صار اسماً لصاحب المثلث قال الشاطبي والدليل على أن هذه الاسماء انسخ عنها معنى
الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً (قوله والمغيرات
صباحاً) أى فالحيلول المغيرات في الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقيقين) أى حق الموصوابة
فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظاً (قوله وكوسها)
مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ أو الضمير المضاف اليه اسم في محل جر باعتبار الاضافة ومحمل رفع
باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقيل خبره من حيث الابتداء (قوله
أى صلة آل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على آل فالباء على ظاهرها أى
وكون آل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدمايني أن آل اذا وصلت بجملة
مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في

(١٨ - صبان أول) عليها نحو والمغيرات صباحاً فآثرن به نقعاً ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضاً حسناً وانما يؤت بها
فلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقيقين (وكونها) أى صلة آل (بمعرب الافعال)

المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على إطلاقه ورأيت بخط الشنواني عازي بالسهم مانصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون ارا محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا سورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى ان صلة آل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشننى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد آل عارية منها كامر (قوله الترضى) بأدغام اللام وتركه بخلاف لام آل الحرفية فانها يجب ادغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالته بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنواني عازي بالسهم مانصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما رتب عليه فليتنامل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا بالي (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يحصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قوله هم والذى يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا ولم اصرح بما اذيعه غاية البعد أن يقول بكثرة اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسمها المتقدم من أن آل صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن انظر في اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا فاده الاسقاطى وقوله حرأى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه في قوله كما أنه ناقص لان ما لغير العاقل وآياله او ما مبنية دائمة وآيابه مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مر تبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاجد بن يحيى) هو ثواب ورد عليه بقوله • فلم على أيهم أفضل • لان الاستفهامية واشريطية لا يبينان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصرح بالاعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى في البيت استفهامية هي وخبرها مفعول قول محذوف نعمت لجمهور على محذوف أى على شخص مفعول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك في ما هي بنم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الاشريطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالخبر اضافى اذ لا ينقى استعمالها اعتنا وحالا ووصلة لنداء ما فيه آل (قوله يشنونها ويجمعونها) يقال آيان وآيتان وآيون وآيات بالاعراب في جميع الاحوال اعراب المثني والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كما تقول آيتن وآياهم وآيتاهن وآيوهم وآياتن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفي صرف آية وآيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من عال منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضاف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذ من واو الحال بخلاف صدر صلتها بأن يتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النقي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيده معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف المصدر قننى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان

وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الاصيل ولاذى الراى والجدل

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناطم

جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وقد سمع منه

آيات تنبيهه محذوف ال بالجملة الامة كقوله

من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بنى معد وبالطرف كقوله

من لا يزال شاكر على المعه فهو حريشة ذات سمه

و (أى) تستعمل موصولة خلافا لاجد بن يحيى في

قوله انما الاستعمال الا شرطاً أو استفهاماً وتكون

بلفظ واحد في الافراد والتذكير وفروعهما

(كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها

ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (ما لم تضاف

وصدر وصالها ضمير المحذوف فان أضيفت وحذفت صدر صلتها بنيت على الضم نحو (١٣٩) ثم لنزاع من كل شيعة أهم أشد التقدير

أهم هو أشد وان لم تضاف أو
لم يحذف نحو أي قائم وأي
هو قائم وأيهم هو قائم
أعربت وقد سبق الكلام
على سبب اعرابها في
المبنيات (وبعضهم) أي
بعض النحاة وهو الخليل
ويونس ومن وافقهما
(أعرب) أي (مطلقاً) أي
وان أضيفت وحذفت صدر
صلتها وتأولوا الآية أما
الخليل فجعلها استفهامية
بحكمة بقول مقدر والتقدير
ثم ليرى من كل شيعة
الذي يقال فيه أهم أشد
وأما يونس فجعلها استفهامية
أيضا لكنه حكم بتعليق
الفعل قبلها عن العمل
لان التعليق عنده غير
مخصوص بأفعال القلوب
واضح عليها بقوله
إذا ما بقيت بني مالك
فسلم على أهم أفضل
ضم أي لان حروف الجر
لا يضر بينها وبين معمولها
قول ولا تعلق وبها يبطل
قول من زعم أن شرط
بنائها أن لا تكون مجرورة
بل مرفوعة أو منصوبة
ذكر هذا الشرط ابن اياز
وقال نص عليه النقيب في
الامالي ويحتمل أن يريد
بقوله وبعضهم إلى آخره أن
بعض العرب يعربها في
الصور الأربعة وقد قرئ
شاذاً أهم أشد بالنصب
على هذه اللغة في تنبيهان
الأول لا تضاف أي لشكرة
خلفا لابن عصفور

المفهوم على بيان المنطوق لقائه ووجه البناء في الأخيرة قيام موجه وهو الشبه الافتقاري مع عدم
المعارض لتزويل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة ومن أعرب في هذه الصورة أيضاً لم
يقبل به. هذا التزويل وجه اعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة العظيمة في الثالثة
والثقة ديرية في الأولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة
الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه وهو دكافي كل وبعض رحيته بخلاف
قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصالها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم
الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضارب أي جاء أيهم زيد ضارب في مقام عهد فيه أن زيداً ضرب راحداً من
الجماعة بهم ويؤخذ مما ذكرنا نقل عن أبي حيان أنها اذا وصلت نظرف أو مجرور أو جملة فعليه
أعربت اجماعاً (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة اعراب وأصل
التحرك لا لقاء الساكنين (قوله وان لم تضاف) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذفت بقريضة تمثيله
(قوله وتأولوا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فضعفه اعراب وأشد حبر
والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أهم أشد مـ المفعول وبقي رأي ثالث
للاختفاء والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة ساء على قولها ما اثاراد
في الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضاً) اعترض عليه
بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز صرحت
أزيد عندك أم عمرو ونزع ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي الفريق الذي الخ ويلزم على هذا
الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلوقال فريفا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين
معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر واجب بأن
المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول
ما يليق أن يكون معمولاً للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافية تقديرهم القول
في قولهم ما هي بسم الولد وقولهم على نفس العبر وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون
معمولاً فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكرنا من ما بعده فعل وعبرة المغنى في توجيه رد بيت
الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها
وسرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق
(قوله لا تضاف أي) أي الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعماً أو حالاً فلا تضاف الا إلى نكرة
وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أي
الرجال أفضل أو المفردة المقدرة مقامها دال على متعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجرائه أحسن وأي
الدينار دينار أي أي أفراد أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر أبي رابطة
فارس الأحزاب وهما مع النكرة بمنزلة كل فبراعى في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض
فبراعى المضاف فيقال أي غلامين أتيا أي غلامين أي أي الغلامين أي أي العلمان أي كما تقول ذلك
عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفتين على أي أجيب
بأن أيالوضعها على الأسماء محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى تعريف عينه فالأول
بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرهما فانه محتاج إلى الثاني فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة
من جهتين كذا فالوإلى فيه بحث لانه لا يأتي فيما اذا كان أي الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ
لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرفها دالة أي ما يعبر قسم الجنس المعرف بالاضافة
لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا تمنع ذلك فقد يميز الشيء ببعض صفاته مع
الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفتين مختلفتين وفرغ عليه جواز اضافة العلم مع بقاء عينه

ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم كافي الابق والبيت
وسئل الكسائي لم لا يجوز
أعجني أيهم قام فقال أي
كذا خلقت الثاني تكون
أي موصولة كما عرف
وشرطا نحو ايا ما تدعو اوله
الاسماء الحسنی واستفهاما
نحو فأى الفريقي أحق
بالام من ووصلة لندا ما
فيه آل ونعتا النكرة دالا
على الكمال نحو مرت
برجل أي رجل وتقع حالا
بعد المعرفة نحو هذا زيد
أي رجل ومنه قوله
فأرميت ايماء خفيا لمبتر
فله عينا حبر أعماقى
(وفي هذا الحذف المذكور
في صلة أي وهو حذف
العائد اذا كان مبتدأ
أيا غير أي) من الموصولات
(يقنى) غير أي مبتدأ
ويقتضى خبره وايا مفعول
مقدم وأصل التركيب
غير أي من الموصولات
يقنى أيا أي يتبعها في جواز
حذف صدر الصلة (ان
يستل وصل) نحو ما أنا
بالذي فأنزل لكسوا أي
بالذي هو قائل لك ومنه
وهو الذي في السماء اله
أي هو في السماء اله (وان
لم يستل) الوصل

(قوله نعم) فيه أن المراد
والعامل لا بد أن يكون
مناسبا للصلة فتم التوجيه
فليتأمل

وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد
تعيينه و اضافته الى النكرة يقتضى ايهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا
مذهب الكوفيين وتبعهم الموضع وقال الناطم في التسهيل تبع البصريين ولا يلزم استقبال عامله
ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلا عن كونه
مستقبلا لان العامل فيها حرف جر واجب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلا
(قوله وسئل الكسائي) أي في حلة تونس تصریح (قوله أي كذا خلقت) أي وصفت ووجه ابن
السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجني أيهم قام كان على التبيين
وايضاحه أن معنى أعجني أيهم قام أعجني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في
الخارج بوقوع اقيام منه في الماضي بالفعل واذا قلت أعجني أيهم يقوم فعناه يعجني الشخص الذي
يقع منه القيام وهو مهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله فو لك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم
ان الابهام في يعجني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المصارع للمعال والاستقبال حتى يرد اعتراض
شخصا على التوجيه بأن الامر يعمل فيها ولا ايهام فيه لانه لا استقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه
أن سبب التعيين وعدمه مضي الصلة واستقبالها لامضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط
التقدم لتمييز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيها الا متأخر (قوله ووصلة
لندا ما فيه آل) قال الرضى وذلك لانهم استكروا الاجتماع التي التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما
باسم مهم يحتاج اليه يزيل ايهامه فيصير المبادئ في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص
الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة
لوضعها مبهما من مشروطا ازالة ايهامه الا أن اسم الاشارة قد يراد ايهامه بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف أي فكأن أدخل في الابهام ولهذا جازيا هذا ولم يجز يا أي بل لزم أن
يردوه ما يزيل ايهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا
على الكمال) أي فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف في الاول باعتبار الوصف
المدلول عليه بالمضاف اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون
أبلغ مكررت بفارس أي فارس وبرجل أي رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الاول لان الاول واحد
والثاني جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لمبتر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها
بعنا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مرت برجل أي انسان
بخلاف مرت برجل أي عالم فلا يجوز كما في التسهيل والله مع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ)
أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستل) أي بعد
طويل الفالسين والثناء لعدا الشيء كذا كما تحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أي يطيلها المتكلم فهمما
زائدان فزيادتهما لا تتوقف على بناءه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة في أي
لما لم يمتها الاضافة لفظا أو نية والطول بالاضافة لازم لا في مكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن
يقع يعجني أي قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيديويه (قوله ومنه وهو
الذي في السماء اله) فله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز
تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالطرف أو فعلا بالطرف لظواهر الصلة حيثئذ من العائد على الموصول
ولا يحسن جعل الطرف متعلقا بالفعل هو صلة واله الاول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه وفي
الارض معطوف على في السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل
بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبر التلا يلزم فساد المعنى
ان استؤنف وخالوا الصلة من عائدا ان عطف كذا في التصريح والرواداني عليه والمغنى (قوله

(الحذف نزل) لا يفسد عليه وأجاز الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر ثمامة بن الذي أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن
 السجاء ما بعوضه بالرفع وقوله لا تنو الا الذي خبرنا شقيت * (١٤١) النفوس الا التي للشرنا ونا وقوله

من يعن بالحد لا ينطق بما
 سفه ولا يحد من سبيل
 المجد والكرم * (وأبوا
 أن يحدوا) العائد
 المذكور أي يقتطع
 ويحذف (ان صلح الباقي)
 بعد حذفه (لوصل مكمل)
 بأن كان ذلك الباقي بعد
 حذفه جملة أو شبهها لانه
 والحالة هذه لا يدري أهناك
 محذوف أم لا لعدم ما يدل
 عليه ولا فرق في ذلك بين
 صلة أي وغيرها فلا يجوز
 جاء في الذي يضرب أو أبوه
 قائم أو عندك أو في الدار
 على أن المراد هو يضرب
 أو هو أبوه قائم أو هو عندك
 أو هو في الدار ولا يهبط
 أي يضرب أو أبوه قائم أو
 عندك أو في الدار كذلك
 أما إذا كان الباقي غير
 صالح للوصل بأن كان
 مفرد أو خاليا عن العائد
 نحو أيهم أشد وهو الذي في
 السماء اله جاز كما عرفت
 للعلم بالحذف وتنبهان
 الاول ذكر غير الناطم
 الحذف العائد المبتدأ
 شروطا آخر أحدها أن
 لا يكون معطوفاً نحو جاء
 الذي زيد وهو فاضلان
 ثانيها أن لا يكون معطوفاً
 عليه نحو جاء الذي هو زيد
 فاعلم أن نقل اشتراط هذا
 الشرط عن البصريين

فالحذف نزل) الا لا سجا زيد فانه يجوزوا اذا رفع ريد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
 محذوف وجوباً بآثار ادلة نزيلهم لا سيما منزلة الا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل
 لا سجا زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالعتذ كذا في المعنى (قوله وابن السجاء) بالكاف
 على وزن العطار فان صدر أب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أي في الايتين أما نصب
 أحسن فالذي اسم موصول حذف عائد أي على العلم الذي أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا
 حرفيا فلا يحتاج لعائد أي على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ
 اسم تفضيل لافعال ماضيا وفتحته اعراب لا بنا. وهي علامة الجر كذا في الروايات وأما نصب
 بعوضه فبعوضه بدل من مثلاً وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضه صفة لما
 ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفاً زائداً ويظهر المبتدأ تقديره مثلاً هو بعوضه كذا في اعراب
 القرآن لا في البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أي من يعنيه وبهذه حشد
 الناس له لرغبته فيه ويحذف بفتح الياء التثنية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (قوله العائد
 المذكور) أي الذي هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائداً على العائد مطاقاً سواء كان
 صدر صلة أو لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من صرته في قولك جاء الذي ضربته في داره
 لان الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للموصول وهو
 صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أي مشتقة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك
 حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام
 التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه
 صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفرداً) أي اسماً واحداً (قوله نحو أيهم أشد الخ) في كلامه لنف
 ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفاً) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ
 لان المعطوف على المبتدأ ممتد أو اشترطوه لان حذفه وحده يؤدي الى بقاء العاطف بدون
 المعطوف ومع العاطف فيه صورة الانبار عن مفرد بمعنى (قوله أن لا يكون معطوفاً عليه) لانه
 يؤدي الى وقوع حرف العطف صدراً أو لاخبار عن مفرد بمعنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا)
 لوجوب حذف الخبر بعدها بقيد الا في فلو حذف العائد لا يؤدي الى الاحفاف ونفي شرطان آخران
 أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار والا
 هو وانما في الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازاً عن نحو اللذان كانا قائمين فعلوم من
 اطلاق لفظ المبتدأ لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار الى
 حذف الصدر بقوله وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان
 الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف وقوله في
 عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب القافية التضمن
 وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في
 مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير بمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة
 الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو وعمار زقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلاً لانه
 أرجح أي رزقناهم اياه على أنه سيأتي عن الروايات أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال
 وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثاني (قوله ان انتصب بفعل او وصف) فان قلت قد نصروا في

لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه تالها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لا كرمته الثاني أفهم كلامه
 أن العائد إذا كان مفرداً غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة
 أو العرب (كثير منجلى في عائد متصل ان انتصب بفعل) تام

(أو وصف) هو غير صلة ال فالفعل (١٤٢) (كن ترجوا حب) أي ترجوه وأهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه ومما علمت أي بدنا أي

عملاته والوصف كقوله
ما الله موالي من فضل فأجده به
فبالذي غيره نفع ولا ضرر
أي الذي الله مواليه فضل
وخرج عن ذلك نحو جاء
الذي إياه أكرم وجاء
الذي أنه فاضل وجاء الذي
كانه زيد والضاربها زيد
هنا فلا يجوز حذف
العائد في هذه الأمثلة
وشد قوله * ما المستفوز
الهي محمودة عاقبة * ولو
أتبع له سقوبلا كدره وقوله
في المعقب البني أهل البني ما
ينتهي امرأ حارما أن يسأما
وقوله * أخ مخلص راف
صبور محاذظ * على الود
والعهد الذي كان مالك أي
كانه مالك في تنبيهات في
عبارته أمور الأول طاهرها
أن حذف المنصوب
لوصف كثير كالمنصوب
بأنفعل وليس كذلك ولعله
انما لم يبه عليه لعدم الصلة
الفعل في ذلك وقربة
الوصف فيه مع إرشاده
إلى ذلك بتقديم الفعل
وتأخير الوصف * الثاني
ظاهرها أيضا التسوية
بين الوصف الذي هو غير
صلة ال والذي هو صلة
ومذهب الجمهور أن
منصوب صلة ال لا يجوز
حذفه وعبرة التسهيل
وقد يحذف منصوب صلة
الاف واللام * الثالث
شرط جواز حذف هذا
العائد أن يكون متعينا

قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائي وهذا
لا إشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب
غير فعل ولا وصف قلت الذي اعتد بالحذف المعمول المشتل على الضمير ولم يعتد الضمير بالحذف
ورب شيء يجوز تبعه الغير ولا يجوز مستقلا مثاله حذف القائل في نحو زيد اضربه تبعه للفعل
وحذف الفاء في نحو فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعه للقول اه دما ميني (قوله أو وصف)
أي تام أيضا يخرج نحو جاء الذي أنا كانه (قوله هو غير صلة ال) أما منصوب صلة ال فلا يجوز حذفه
أي أن عاد اليه لالتهم بذكر الضمير على اسميتها الحقيقية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد إلى غيرها
جاز حذفه نحو جاء الذي أنا الضارب أي الضارب به وبذلك يقيد إطلاقه إلا في أيضا أما جاء رجل أنا
الضارب أي الضارب به فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام
في حذف عائده (قوله ومما علمت أي بدنا) ونحو قوله تعالى ومما علمت أي بدنا في قراءة الكوفيين إلا
حذفها بالحذف أي عملته كما في قراءة الباقرين قال الأسفها في شارح اللع لم يأت في القرآن اثبات
العائد اتفاقا إلا في ثلاث آيات كالذي يتخطيه الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين وأتل
عليهم نبأ الذي آتاه شرح الجامع (قوله أي الذي الله مواليه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجع
بفصله لأن الكلام في المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله
الرواني (قوله نحو جاء الذي إياه أكرم) أي وجاء الذي لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لانه
لو حذف في الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخر فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو
الاهتمام ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف لا فيتموه في الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن
غيره قاله ابن هشام في شرح بابت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المتصل
إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لعرض لفظي جاز حذفه نحو كما هي بما آتاهم
ربهم أي آتاهم إياه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثاني الضميرين المتعدين غيبة المتعدين
في الأفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حل
القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفوز) أي المستخف والهوى
فاعل المستفوز والهواء المحذوفة ففعوله أي المستفوز وأتبع بفوقية فتعريفه مهملة أي قدر كذا في
العيني (قوله في المعقب البني الخ) أي في الشيء الذي يعقبه البني أهل البني ما يمنع الرجل الضابط أن
يسأما من سلوك طريق السداد فالعيني فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهواء المحذوفة مفعوله الثاني
مقدم أي المعقب كذا في العيني وإسناد النهي إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز (قوله كان مالك)
علم لرجل والضمير في كانه إلى الأخ (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى
فإن المعدود الأمور لا تنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلا لأن الخامس ليس من الأمور
الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهات بالتنبيه الأول في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله
الخامس الثاني (قوله بالصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي
الأصل فيه الفعل (قوله وعبرة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة ال
العائد إلى غير هافلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقدر لأن التقليل نسبي فاندفع ما للبعض
(قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا كان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتي قاله سم (قوله
لم يحذف الخ) لأن الضمير المجرور يغني عنه في الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن
المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا لانه لا يدري أم دلول الموصول هو المضروب
أم غيره في داره مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو حظ المجرور رابطا
ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم

للاربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يحذفه نحو جاء الذي ضربته في داره الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما لا براه

اكتفاء بالتقبل كما هي عادته الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه في تركيده والعطف عليه خلاف اجازة الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة وانفقوا على محيى الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانت مجردة أى عانتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانت فأجازها ثعلب (١٤٣) ومنعه هاشم وهذا شروع في حكم حذف العائد المحرور وهو

على نوعين محرور بالانافة ومحرور بالحرف وبدأ الاول فقال (كذا) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جواره وأثرته (حذف ما يوفى) عامل (خضاضا) كانت قاض بعد (فعل) (أمر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أى قاضيه ومنه قوله ما ويصغرى عيني فلادى اذا انشئت

بمعنى بادرا الذى كنت طالبا

أى طالبا أما المحرور بالانافة غير ووصف نحو جاء الذى وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أثار به أمس فلا يجوز حذفه (نبيه) انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال اليه (كذا) يجوز حذف العائد (الذى جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلقى الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذى مررت فهو بر) أى مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أى منه وقوله لا تركزن الى الامر الذى ركنت أبناء يصرحون انظرها

لا يراه كما صرح بذلك وآله يس (قوله في تركيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمر (قوله اجازة الاخفش) تبع في العزو للاخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المجمع عنه كافي المغنى والاخفش ثلاثة لكن المراد عمدا لاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيديويه وآله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجع (قوله ما يوفى عامل) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جار له محلا أيضا باعتبار الانافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المحفوض باسم المفعول نحو جاء الذى أنت مضروبه قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي الى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى قيل اليه نفسى جواز حذف محفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الحافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لا نأقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب بالمحرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أى بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود والخروءة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا مانضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغرى عيني فلادى) هو بكسر الفوقية ما ولد عنه ذلك من مالك كالتالذ والتلذذ بفتح التاء وضماها والتلذذ بفتح التاء والتلذذ بالضم والتلذذ بالفتح قاله في القاموس وخصه بالذ كر لان النفس أضن به اذا انشئت أى انصرفت أى بحقر في عيني أعزأموالى اذا ظفرت بادرا لما كنت طالبا (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المحرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لاجل اعراب والافكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المحرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وراى الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظا) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما مانضيا والاخر مضارعا أو فعلا والاخر اسم فاعل لم يضر (قوله أى منه) لم يقدرا العائد منصوبا أى تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم ويصحح به جعل المعنى مما تشربون جنسه تكاف (قوله الى الامر) أى القرار من القتال كما قاله يس ويصغر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمرا) اسم امرأة حقة بجاه مهملة مكسورة فحاف ساكنة فوحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بجاه مججمة مضمومة ففاء ففتحة من خنى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فصح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فصح وقوله لان أمه الا أن نقلت حركة الهاء الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهاء لالتقاءهما اه عبنى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعة أن المتعلقين في هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيد كر أمثلة اختلافهما مع انهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف

القدر أى ركنت اليه وقوله لقد كنت تحفى حب سمرا حقة • فصح لان منها بالذى أنت بائع أى بائع به وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ومررت بالذى مررت به ومررت بالذى مررت الا به ورغبت فى الذى رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى الباءين السببية والاخرى الالتصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به

ووقفت على الذي وقفت
عليه تعني بأحد الفعلين
الوقف والآخر الوقوف
ولا يجوز حذف العائد في
هذه الامثلة وأما قول حاتم
ومن حسد يجور على قومي
وأي الدهر ذولم يحسدوني
أي فيه وقول الآخر
وان لسانى شهدة يشتنيها
وهو على من صبه الله علقم
أي عليه فشاذاً وحكم
الموصوف بالموصول في
ذلك حكم الموصول كافي
قوله لا تركن الى الامر
الذي ركبت البيت وقد
أعطى الماطم ما أثرت
اليه من القيود بالتمثيل
في تنبيهه على الاول حذف
العائد المنصوب هو
الاصل وحل المجرور عليه
لان كلامهما فاضلة
واختلف في المحذوف من
الجار والمجرور أو لا فقال
الكسائي حذف الجار أو لا
ثم حذف العائد وقال غيره
ساقا معا وجوز سيبويه
والاخذ بالامر من
الثاني قد يحذف ما علم
من موصول غير آل ومن
صلة غيرهما فالاول كقوله
أمن بهجور رسول الله منكم
وعنده وينصره سواء
والثاني كقوله
نحن الالى فاجمع جو
عن ثم وجههم البنا
وقد تقدم هذا الثاني
في حقه الموصول الحرفي
كل حرف أول مع صلته
بمصدر وذلك سنة أن وأن

في الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثاني بنفسه
كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفي كما يجوز غير واحد كاليضاوى واستظهره في المغنى أى اجهر
بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهادة وكذا قوله علقم وهو تشديد الواو كما
هو إحدى اللغات السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق
الحرفين اذ متعلق الاول متعلق بالكاف الداخلة تقدير اعل على علقم كما مر أو نفس علقم له قوله بمعنى
المشتق أى شاق ومتعلق الثاني صب فاعلم ما في كلام البعض من التسهيل (قوله فشاذاً) رد بأن محل
الشروط المقتضية ما لم يتعين الحرف المحذوف كافي البيتين فلاشذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول
الح) مثل ذلك المضاف للموصول كررت بفلام الذي مررت أى به كما قاله المرادى والدمايني كلاهما
في شرح التسميل والمضاف للموصوف بالموصول كررت بفلام الرجل الذي مررت أى به كما بحثه
السنواتي وغيره (قوله واختلف في المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس في المحذوف أو لا لان
القول الثاني انما هو محذوفهما معا فلا أولية كان الاولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف (قوله
فقال الكسائي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائي
الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل
عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ ان الكسائي
ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن يجعل تسميته مجرورا على قوله باعتباره ما قبل
الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمى لان الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه الا أن
فيجوز حذفها باطراد اجماعا في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسبح
بالمعبدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي ان بنى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى
لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها فان لم يبق معمولها فلا كافي التسهيل (قوله كل
حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشهولة همزة النسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعده لا هو
معمولها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظروا ان أقرهما البعض وغيره
أما الاول فلا ان المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعده انما هو مصدر يحتمل بانها آلة في
السبيل والمسبوك ما بعده أو اما الثاني فتلاعب باردوا لا قرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف
مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر
ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها
مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وان لم يؤقل بالفعل (قوله مع صاته) أى ما اتصل به
فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول في التعريف دور أفاده اللغائي
(قوله سنة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل
كالذين حذف النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن
الاصل كالجمع الذى خاصوا فأفرد أو لا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللغائي
القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بالانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا
وبعض واصحاب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن
آل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها آل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل
بمعمولها أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى
اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف
ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستندلا بأنها لو
كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا فائز به

وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت في معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر في قوله سمكت اليه بأن قم لان حرف الجر لو زاد لا يدخل الاعلى اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندي وصلها بالامر لأمري أحدهما أنها اذا سمكت والفعل مصدر فأت معني الامر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجوار انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لا يها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضي والاستقبال ومحت الامم يني في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبب وهو قابل للمنع في الكشف ما يفيد أن معناه عند السبب مصدر طلي حيث قال في تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن اذر قومك أي بالامر بالانذار فعلى هذا فيقدر في نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقع كتبت اليه بالامر باقيام وانتهى عن ان يعود ولا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات المضي والاستقبال لان السبب مفقوت فلا امر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافه الدلالة المصدرية على مطلق الزمان التزاما في الجواب عن الثاني بأننا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلي كما لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذا التقدير أعجبنى الامر باقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضي والامر هي المناسبة للضارع لا سيما وان الحروف المناسبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدواب النصب خروج عن الظاهر ولا دليل لهم أيضا على أن اليه يذكر بعدها فعل الامر واللهى موصول حرفي اذ كل موضع يقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أولا تقم والثاني نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي بهذا اللفظ فالباء انما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل في فائدة في حاشية السبوطي على المعنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلتهم على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبنى أن تقوم وماض في نحو أعجبنى أن قم والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالة والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أي بنفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لا حتمل أن أعجابه طائلة من أحواله كسر عنه لالذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين أن أن والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبنى أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقي أمر أن أحدهما سداً والفعل مسدداً للاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئا بنا على نقصان عسى ومسدداً للمفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا أنانيهم ما صحه الاخبار به عن الجنة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما ان يقول كذا اما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهم بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناصداً بديل وصلها بدم ونذر وصلها بتمام ذلك لا وعدا توصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء قال في المعنى وعدت عن قول كثير ظرفية الى قول زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت أضاء لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الانخفص كافي المعنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر عاذا المعنى أعجبنى

وما

(قوله فلا نسلم الخ) فيه أن الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضي والاستقبال واللام أعما هو مطلق ومن أسير (قوله خروج) فديقال هي أم الباب (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضي عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالائمة (قوله أوزادة) في التسهيل تراد ان جواز بعده لما وبين القسم ولو شذوذا بعد كاف الجر فالدمامي يني وتراد أيضا شذوذا بعداذ (قوله بجملة اسمية) أي نص فيها فزيرد ما بعد

وسكى ولو والذي نحو أو
لم يكفهم أنا أرلنا وأن
تصوموا حير لكم عما سوا
يوم الحساب لكي لا يكون
على المؤمنين حرج يوم
أحد هم لو يعمر وخصم
كالذي خاصوا

المعروف بأداة التعريف
(أل) محمداً (حرف
تعريف) كما هو مذهب
الخليل وسيبويه على ما نقله
عنه في التسهيل وشرحه
(أو اللام فقط) كما هو
مذهب بعض النحاة ونقله
في شرح الكافية عن
سيبويه (فقط عرفت فل
فيه الخط) فاهمة على
الاول عند الاول همزة
قطع أصلية وصلت أكثر
الاستعمال وعند الثاني
رائدة معتد بها في الوضع
وعلى الثاني همزة وصل
رائدة لا مدح لها في
التعريف وقول الاول
أقرب لسلامته من دعوى
الزيادة فيما لا أهلية فيه
للزيادة وهو الحسوف
وللروم فتح همزة وهمزة
الوصل مكسورة وان فتح
فلعارض كهمزة ابن الله
فانها انما فتحت لتلايق
من كسر الى ضم دون حاجر
حصين وللوقف عليها في
التذكروا عادت كما لها
حيث اضطر الى ذلك كقوله

ماقت أعشى القيام الذي قته (قوله وكى) أى الماصبة للمصارع وتقرن بالام التعليل لفظاً أو تقديرًا
توصل بالمصارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالمصاصي والمصارع المنتصرون قال ابن هشام ولا يحفظ
وصالها بجملة اسمية قال الدمامي قلت قدحا في قوله تعالى يود والوأمهم يادون في الاعراب فلو هذه
مصدرية وقعت بعدها أن وصلت كما وقع ذلك بعد لوالشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع
بالابتداء والخبر محدود أى ثابت فقصي هذا القول جعل ما بعد لوالمصدرية كذلك فتكون قد
وصلت بالجملة الاسمية على هذا لرأى نعم به أى أن تقيدها لاسمية هذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق
ومأمله أنه المصدر العال وقوعها بعد مفهم التمي كوقد وأحب ومن خلاف العال
ما كان سرل لومست ورعا • من الهن وهو المعبط الحق

المعروف بأداة التعريف

الاحصر والاسب تراحم بقية المعارف أن يقول دو الاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من
التعبير بالحرية على جميع الاقوال وصدقه على أم في محير (قوله كما هو مذهب الخ) أى
كالقول الذي هو مذهب المعايير بين المشبه والمشب به بالاعتبار لا اعتبار السببة الى المصنف
في المشبه والسببة الى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف عني على أى بناء على ما الخ يوقع في اشكال
آخر وهو اتحاد المي والمي عليه فتعمل شج او البص به لا يحدى (قوله أو اللام) أول تنوع
الخلاف ومصلحة لي قول لا للغير وخبر اللام محدود أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل
رائدة لترتيب اللفظ وطاعة حسب وقيل في جواب شرط مقدور فقط عني انه فيكون اسم فعل أو
حسب أى اذا عرفت ذلك فانه عن طلب غيره أو هو وحسب أى كافيل قوله فقط عرفت أى أردت
تعريفه واعرض بانه لا فائدة فيه لانه في الوضوح زيادة وأجيب بانه لما كان الداء معقودا للمعروف
بالاداة وقع أن يدكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الإشارة الى محل اداة
التعريف وأنه مخالف لمحل اداة التكبير والخطا يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين
أمرهم واحدا وعلى الطريقة وعلى غير ذلك راعى مسد أسوع الاداءه الوصف بالجملة بعده وقوله
فل فيه الخطا خبروا فقط مقول المول وصح نصبه بالمول مع أنه مفرد لان المراد اخطاه (قوله على
الاول) أى كونهما ل يحملها قوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثاني أى سيبويه رائدة أى
همزة وصل رائدة معتد بها في الوضع كما في الهمع وسيره وان أرهم سيبغ المشرح أم اعنده همزة قطع
ومعنى الاستدادهما معا أنها اخر اداة تعريف وان كانت رائدة في أدائه فهي كهمزة احسب
واللام الاولى في فعل فادفع احسب انما فى الاخذ ادم او صغار اى رياتهم او حاصل الدفع أن
المساق للاعتداد وسعاً لزيادة على الاداة لا فيها فاده يس (قوله وعلى الثاني) أى من قولى بلن وهو
كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمره الخلاف بين هذا او قولين قبله في محوقام قوم فعليه لا همزة
هناك أصل لعدم الاحياء اليها وعلمها حدثت الهمزة لحرل ما قبلها كذا في الهمع قال شارح
الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط ويريد اللام للفرق بينها وبين همزة الاستههام فالأقوال أربعة
فولان ثانياً ان قولاً أحيايان (قوله لا مدح لها في التعريف) يدل على سقوطها في الدرج وقد
يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لان براديه لان الزيادة نوع
من التعريف والحرف لا يبق له كما أتى في قوله • حرف وشبهه من الصرف رى • ولا يرد لعل فانها
حرف ولاها الاولى رائدة لاها حارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللروم فتح الخ)
دليل اقوله همزة قطع وماعدها من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت ولعارض) قد يقال
فتحتها أيضاً لعارض وهو كثر استعماله دما مبنى (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على
أحادى وقوله في التدكر أى تدكر ما بعدها والعرب في الوقف عليها فبسه طر بقا سكون آخرها

والحلقه مدة شهر باستزاد في الكلام فيقولون الى وتعاد على كلا الطرفين كما يستفاد من الهمع
 وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جاء في الاولين من الوقف للضرورة لا للتدكر
 والبيت بعده التذكر وهذا يعرف ما في كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام
 كلامه (قوله يا خليلي اربعا) من ربيع ربيع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس
 وقوله حلال بكسر الحاء أى حائز ومثل بانصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة المنزل
 لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة التبع للمنعوت تعريفا وتشكيكا لان مثل لا تعرف
 بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق
 أى اليالى وعنى بالتشديد أبلى والمعنى بالغين المجهمة منزل من غنى كرضى أى أقام كما في انقام موسى
 والضمير فيه للعنى والشمال بفتح السين رجب تهب من جهة القطب الشمالى وتأويها ترديد هبوبها
 بسرعة على ما في العنى أو هبوبها النهار كله على ما في انقام موسى (قوله ملناه) بكسر اللام من
 المال وهو السائمة كذا أفاده العنى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذاتي قوله دع ذا والا قرب
 عندي أنه من قولهم ملئت اللحم مللا بكسر اللام الاولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد
 اللام وهو الرماط الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله يحل ضبطه
 بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء كسورة جارة رخاء معجمة وهو الاقرب كما في
 الشواهد (قوله ودليل الثاني) أى القول الثاني من قولى المثنى وهو أن المعرف اللام فقط
 (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج
 بامرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى
 أن العامل يتخطاه ولولم يمتزج لما يتخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ابطاء ولولم يمتزج
 لقام بنفسه في عدا ابطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم
 الامتزاج فانهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على
 أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الابطاء وفيه أن قيام
 ال بئذ لا يقتضى أن ما بعدها تنكرة لانه معرفة على كل حال والتنكرة والمعرفة مختلفان معنى
 فالابطاء مدفوع والاستدلال بمنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها
 (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو
 على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني
 (قوله وايضا) أى ويبطل الثاني من دليلي الامتزاج ايضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من
 عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية)
 أى التى لنى الجنس وهذا ابطال لشيئى الثاني (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على
 الحقيقة والدال على الفرد وصرح كلامه أن أقسام ال أربعة أوها الحقيقة والثلاثة للفرد وهو
 أحدا احتمالات ثنائيا ورجحه السيد الصغوى وصرح به التفاتى أن ال قسمان كما في التوضيح وغيره
 الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا
 ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به
 الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ثالثها
 ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من
 حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة
 من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الاداة اشارة عقلية
 أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لا من اللبس

يا خليلي اربعا واستخبر اربعا
 منزل الدارس عن حى حلال
 مثل سحق البرد عن بعدك ال
 قطر مغماء وتأويب الشمال
 وكقوله
 دع ذا وعجل ذا وألقنا
 بذال
 الشحم انا قد ملناه بجل
 ودليل الثاني شيان
 الاول هو أن المعرف
 يمتزج بالكلمة حتى يصير
 كأحد أجزائها ألا ترى
 أن العامل يتخطاه ولو أنه
 على حرفين لما يتخطاه
 وأن قولك رجل والرجل
 في قافيتين لا يعد ابطاء
 ولو أنه ثنائى لقام بنفسه
 الثانى أن التعريف ضد
 التنكير وعلم التنكير حرف
 أحادى وهو التنوين
 فليكن مقابله كذلك
 وفيهما نظرو ذلك لان
 العامل يتخطى ها التنبيه
 فى قولك مررت بهذا وهو
 على حرفين وايضا فهو
 لا يقوم بنفسه ولا الجنسية
 من علامات التنكير وهى
 على حرفين فهلا حل المعرف
 عليها واعلم أن اسم الجنس
 الداخل عليه أداة التعريف
 قد يشار به الى نفس حقيقة
 الحاضرة فى الذهن من غير
 اعتبار لشيئ مما صدق عليه
 من الافراد

(قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا التعريف حقيقة مدخولها وهو جامع وأقله ثلاث فلا بد في الحث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مساويا لهم من حيث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل في المثال للاستغراق والالتوقف الحث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التقطازانى في تلويحه فان نواه الخالف لم يحث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الابالية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة في هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها في معنى الخ) من ظرفية الدال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبة تعريفه فلا ينافي أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصص) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير يعود يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصفة جرت على غير من هى له ولم يبرز لا من اللبس ومن الافراد بيان لما رفته قوله لتقدم على المعينة (قوله مكنا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا والا فغاملة للذكر والانثى وهى كما به اسطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكتابة ذكر المزموم وارادة اللازم لا ر ما باعتبار تقييدها بمحررا مزموم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكر اذ يكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر المزموم وارادة اللازم وهو الذي ذكر قال النجاشي وهو من الكتابة المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموسوف معين قد ذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموسوف وهو هنا الذي ذكر ولا يتأتى جريان الكتابة الاسطلاحية على قول السكاكي انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد المزموم وهو الذي ذكر (قوله محمرا) قال في الكشف معقلا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا استخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصص أى معنى هو الحصص فالإضافة للبيان (قوله في علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذي ذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله آل في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النعارة فيه للعهد الذهني قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشحناله على الاحساس بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهمي أى رفعه للرعى (قوله وقد يشار به الى حصص غير معينة) جعل غيره آل في شواذل السوق للحقيقة في ضمن فرد منهم وهو اللاتق يجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد منهم لا يخرجها عن نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالظن الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والافتقار الى نفس الحصص ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبني وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السبب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراء بل تقييد المرور بحال السبب نعم رجع جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السبب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجع ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله نعت قلت لا يعينني لان

نحو الرجل خير من المرأة
بالاداة في هذا التعريف
الجنس ومدخولها
في معنى علم الجنس وقد
شاربه الى حصص مما صدق
عليه من الافراد معينة في
الخارج لتقدم ذكرها في
اللفظ صريحا أو كناية
نحو وليس الذي ذكر كالانثى
لذا كرتقدم ذكره في اللفظ
بكتبا عنه بما في قولها
نذرت لك ما في بطني محررا
ذلك كان خاصا بالذكور
بالانثى تقدم ذكرها
محررا في قولها رب اني
ونعتها انثى أو لحضور
معناها في علم المخاطب نحو
هما في العار أو حسه نحو
القرطاس لمن فوق سهمي
فالاداة تعريف العهد
الخارجي ومدخولها في
معنى علم الشخص وقد يشار
به الى حصص غير معينة في
الخارج بل في الذهن نحو
قولك ادخل السوق حيث
لا عهد بينك وبين مخاطبتك
في الخارج ومنه وأخاف
أن يأكله الذئب والاداة
فيه تعريف العهد الذهني
ومدخولها في معنى النكرة
ولهذا نعت بالجملة في قوله
ولقد أمر على التميم يسبني

المتبادر منه لا يعني بالسبب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت
الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل ال على الاستغراق
سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله
اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أي بالاستعارة بأن سميت جميع
الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ المونوع لجميع لرجال وهو الرجل
بال الاستغراقية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه إكن مقتضاه
في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصه وحيث قد قال لما على المبالغة أرفع تقدير مضاف
أي جامع كل خصيصه ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ المونوع لجميع الرجال للرجل الواحد
لمشابهته جميعهم في استيعاب الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقائي كتب على قول انونج هي
شمول خصائص الجنس مانصه هذا بيان لما حمل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ
اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله
أنت الرجل علما وأدبا) أي كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغراقا لخصائص
الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقيد بصفة
خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الارصاف
فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي أحاده ولو كان مدخول ال جمعا على ما حققه
التفتازاني في شرحي التلخيص (قوله وهذا صريح الاستثناء مد) ظاهر تخصيص هذا القسم بحجة
الاستثناء أن الثاني ليس كذلك وانظروا أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال ريد الرجل الا في الشجاعة
كما لا يمنع ريد الكامل الا في ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تراد ال) فيه إشارة الى أن ضمير
تراد راجع الى لفظة ال في قول المصنف ال حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقهيا
لأن المراد بأر وضعها واحدها وهو لفظ ال وعدم اعتبار رافي الصمير الحكم على الموضع بأنه
حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تنفصل والمراد برادتها كما قاله الناصر اللقائي ككوم غير
معرفة لصلاحيتها للسقوط اذا اللازم لا يصلح له وهذا يدفع اعتراض الدماميني على القول
بزيادة ال في السهو ال والبعض بأن العلم مجموع ال وما بعده فهو جزء من العلم كالخيم من جعفر ووه مثل
هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معر فغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيها على نسكيره كالتبيز (قوله
لازما) حال من ضمير تراد غير أنه ذكر بعد ما أنت إشارة الى حوار الامرين فأنشأ ثبث باعتبار الكلمة
أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصنع جعله صفة لفظه قول مطلق
محدوف أي زيد الازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم في المعرف فقط أما
المنكسر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أي للعلمية قد دخل ما قارنت ال نقله للعلمية كالنصر وما قارنت
ال ارتجاله كالسهو ال أفاده المصريح (قوله على صنفين) وفيه ال العزى اسم لشجرة كانت لغطفان
والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الا قول علم شاعر يهودي والثاني علم نبي قيل هو يوشع
ابن نون فتى مومى عليهما الصلاة والسلام واختلاف فيه فقيل هو أعجمي وأل قارنت ارتجاله وقيل
عربي وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عربي من أسماء
الانبياء الاشعياء وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطابقا بأن
المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الاوّل بأن ال كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي
وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي الى العجمي وأورد عليه أن الاعلام
خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الاوان اتفاقا واثبات أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي
اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي الى ذلك النبي نحو اسمه

وقد يشار به الى جميع
الافراد على سبيل الشمول
اما حقيقة نحو ال لسان
لبي خسر أو مجازا نحو
أنت الرجل علما وأدبا
بالاداة في الاول لاستغراق
أفراد الجنس وهذا صريح
الاستثناء منه وفي الثاني
لاستغراق خصائصه
مبالغة بمدحول لاداة
في ذلك في معنى نكرة دخل
عليها كل (وقد تراد) ال
كتراد غيرهما من الحروف
فتعصب معر فغيرها وباقيها
على نسكيره وتراد (لارما)
وغير لارم فاللارم في الفاظ
محفوفة وهي الاعلام
التي قارنت ال وضعها
(كاللات) والعزى على
صنفين والسهو ال والبعض
على رجلين

(و) الإشارة فحسو

(الآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما نعرف به أسماء الإشارة لتضمنه معناها فانه جعل في التسهيل ذلك علة بانه وهو قول الزجاج أو أنه تضمن معنى أداة التعريف ولذلك بني أكنه رده في شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون رائدة (والذين ثم اللاتي) وبقية الموصولات مما فيه ال بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بال أن كانت فيه نحو الذي والاوليينها فحسوم وما الا بأفانها تتعرف بالانافة فعلى هذا لا تكون ال رائدة وغير اللازم على ضربين اضطراري وغيره وقد أشار إلى الاول بقوله (ولا اضطرار) أي في الشعر (كبنات الأوبر) في قوله ولقد جئناكم أكوأر عساة لاه ولقد جئناكم عن بنات الأوبره أراد بنات أوبر لانه علم على ضرب من الكناية ردى كائنص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم قال عنده غير رائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطراري زيادتها في التمييز فحو (وطبت النفس يا قيس السري) في قوله

يحكي وبشرناه باسمق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا في الوداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود ال وان كانت رائدة وبعبارة اسم التشكال الاول بما مر بأنه يوفق في أن ال ليست في اسم الهم (قوله والإشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بانه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملارمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت ورمضان ونحوها وقيل غير ذلك وعبر الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الوداني اذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة ان حل على مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبه الإشارة أي شبه اسم الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاة قوله معرف بما نعرفت به أسماء الإشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلة وان حل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نفاة قوله وهو قول الزجاج اذهو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلفوا في سبب البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل الصير في قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بانه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال رهي الآن لكان مستقيماً قوله بما نعرفت به أسماء الإشارة) قبل هو الحضور وبه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية (قوله معناها) أي معنى الإشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل في التسهيل ذلك) أي التضمن المذكور لان الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور كسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أي لأن ال الموجودة رائدة ولا يحق ما فيه من الغرابة للحكم به بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها بقطه والعاء هذا الحرف الموجود لفظاً (قوله أما على القول الخ) هذا هو المحذور والكلمة عليه معربة كما في نكت السبوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم ال في الذين واللاتي ونحوهما مبني على لغة أكثر العرب والافقد قال في التسهيل وقد يقال لدى ولدان ولد بن ولتان ولاتي اه (قوله والافينتها) ظاهره شعول ذلك لال الموصولة فتكون معرفة ببيعة ال المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أي وغير لازم لا اضطرار فخذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفارقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته ال المعرفة لانه حيثئذ تذكره فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلة (قوله ولقد جئناكم) أي جئناكم لانه هو على الخذف والابصال وحسنه موازنة تهنيتك الا كؤججكم واحد الكلمة فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعاقل جمع عسقول كعصفور فخرج من الكلمة وأصل عساقل عساقيل كعصافير فخذفت المدة للصورة قاله العيني وزكريا في شرح الدماميني للمعنى أن العساقل الكناية البكار البيض وأن بنات أوبر كناية صغار من غيبة على لون التراب (قوله لانه علم) أي والعلم لا تدخله ال المعرفة (قوله ليس بعلم) أي بل نكرة وعليه فتنعه من الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر في الاصل وصف بمعنى كسبر الوبوطرقة الالهية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منها الصرف كاسود للحية وأدهم للقيدر ومنه على الاول للوزن والعلة لان جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطراري الخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل اعراب والواو في وطبت من المحكي والسري الشريف (قوله من الاضطراري زيادتها في التفسير) ويلحق بذلك ما زيد شد وذاني الاحوال نحو

ادخلوا الاول فالاول جاؤا الجاه الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا و جاؤا جميعا سدوي (قوله وجوهنا) أى اكابرنا أو ذواتنا و فهم طبت معنى تسليت فعذاه عن أى طبت عن عمر والمقتول وكان سدوق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صدقت وتميز طبت محذوف أو لا يميز له (قوله عليه دخلا) الضمير لالوذ كرا اعتبارا أم اللفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمع) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هو له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ماؤه شيئا وان دفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل للفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيا بالما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد عما نقل عنه العلم أصله قبل العملية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف في كلام الساطم أى للمع معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كافضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أو لما على الأول يتعين الأول وافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والعمان) أى الذى لم تقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم العمان بن المدر ملك العرب كما في التسمية فليس مما للمع واه لما لم يسمع بدوها وعليه يحمل تمثيل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالعمان وأما قوله

أيا جلى نعمان بالله خاليا • نسم الصبا بخلص الى نسيها

فليس مما نحن فيه باسكبيه لان نعمان وبه ما لفتح كفى يس عن الشق وفي القاموس والاحكام وغيرهما ما يؤيده اسم لواد في طريق الطائف يخرج الى عروات ويقال له نعمان الارال وبه يعرف ما في كلام المصريح الذى تبعه شيئا والبعض من الحال والصبر في نسيها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلي أو الى النسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني نفسها ضعيف ويؤيد هذا روايه طريق الصبا ذا ضمير عليهم يرجع الى الصبا بعد هذا البيت

فان الصبار يح ذا ما تسامت • على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبار يح مهموم المستوى من مطلع الشمس ذا استوى الليل والمها قال الصنفى الطاهر رأها يختلف مراحها وأثرها باختلاف البقاع التى غر عنها وانفصول لانا شاهد هاد مشق وما قارم ايا بسمة المراج تجفف الرطوبات وتخلل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى في الديار المصرية أشد منها في الشامية مع أن أشعار العرب ملوأة من الاسترواح بها ورصفها باللفظ وتنقيس الكرب ولعلها في الجاز وما أشبه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتي بعقوب ربيع يوسف عليه السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فادن لها فأتته بذلك ولذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المعنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليهم للمع فاندفع اعتراض شيئا تبعا للشارح في شرح الاوضح بان الوجه محذوف نحو (قوله اذ الباب معاهي) أى باب ادخال أل للمع الاصل فاسمع من العرب ادخالها عليه كان لان ادخالها عليه ولو في غير معاهم وما لا فلا فيقبود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمع بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله من حيث كان الباب معاهي ولا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول مما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا منهم سكامولعا بالشرب والغيا جبارا عنيدا فقال يوما من المعصف فخرج له واستقصوا وخاب كل جبار عنيد فرق المعصف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد • فها أنا ذاك جبار عنيد

رأيتك لما أن عرفت
وجوهنا صدقت وطبت
النفس يا قيس عن عمرو •
أراد طبت نفسا لان التميز
واجب التاكيد خلافا
للكوفيين وأشار الى الثاني
بقوله (وبعض الاعلام)
أى المقولة (عليه دخلا
للمع ما قد كان ذلك لبعض
(عنه نقلا) مما يقبل أل
من مصدر (كافصل و)
صفة مثل (الحرث و) اسم
عين مثل (العمان) وهو
في الاصل اسم من أسماء
الدم وأفهم قوله وبعض
الاعلام أن جميع الاعلام
المنقولة مما يقبل أل لا يثبت
له ذلك وهو كذلك ولا تدخل
على نحو محمد وصالح
ومعروف اذ الباب معاهي
وخرج عن ذلك غير المنقول
كعاد وادد والمنقول
عما لا يقبل أل كيزيد
ويشكر فاما قوله
رأيت الوليد بن البريد
مباركا •

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد (١٥٢) ثم قوله للمع ان اراد ان جواز دخول آل على هذه الاعلام مسبب عن المع الاصل

أي ينتقل النظر من
العلية الى الاصل
فدخل آل (وذكر) آل
(ذا) حينئذ (وحذفه
سيان) اذ الفائدة مترتبة
على ذكره وان اراد ان
دخول آل سبب المع
الاصل فليسا بسبب لما
يترتب على ذكره من الفائدة
وهو لمع الاصل نعم هما
سببان من حيث عدم فائدة
التعريف فليحذف كلامه
عليه قال الخليل دخلت
آل في الحرث والقاسم
والعباس والصالح والحارث
والحسين لتعمله اشيء عليه
تنبه في تنبيهه
بالنعمان نظرا لانه مثل به
في شرح التسهيل لما قاربت
الاداة فيه نقله وعلى هذا
قالاداة فيه لازمة والتي
للمع الاصل ليست لازمة
(وقد يصير علما) على بعض
مسمياته (بالعبه) عليه
(مضاف) كابر عباس
وابن عمرو ابن الزبير وابن
مسعود فانه غلب على
العبادة حتى صار علما
عليهم دون من عداهم
من اخوتهم (أو معسوب
آل) العهدية (كالعقبه)
والمدنية والكتاب والصعق
والنجم لعقبه أبلي ومدنية
طبيبة وكتاب سيديويه
وخويلدين نفيل والثريا
(وحذف آل ذي) الاخيرة
(ان تباد) مدخولها (أو
تضمن أو جب)

اذا ما جئت ربك يوم حشر • فقل يا رب مرقني الوليد

فلم يلبث الا اياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلمه نال الله السلامة من شرور
أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكسر يريده ثم دخلت عليه آل للتعريف قال المصريح وعندى فيه نظر
لانه وان نكسر لا يقبل آل ظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل آل بخلاف زيد اذا نكسر (قوله
سهلها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للامثلة كآل في الوليد للمع (قوله ثم قوله للمع الخ)
عذا التردد متفرع على كون اللام للعلية الباعثة أو للعلية العائنة والشق الاول مبني على الاول
والثاني على الثاني واللام على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه
الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على الجوار العقلي أو الواضع المفهوم من السببان (قوله اذلا فائدة
الخ) اعترض بان ذكر آل دليل للسامع على لمع مدخل آل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك
فكيف يكونان سببان (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمع وقوله لتعمله اشيء
بعينه أي لتعمل المذكور من الاعلام أي لتعمل مسماه اشيء نفسه أي المعنى المقول عنه نفسه في
ذهن السامع قال في الحرث نجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها
عموس كثير في وحوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن
ويقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن الموضعين المضى وذا آل يكونان حينئذ مدكورين
في مركرهما بخلاف ذكر المضى هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب للسط على بعض
أفراد ما ونحوه وهي تحقيقه ان استعمال بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقار إليه (قوله وابن
مسعود) قيل الصواب أن يذكر بلمه عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم
العبادة على الاربعه وليس شئ لانه انما يرد لوقال الشارح غلب اسم العبادة على فلان وفلان
وفلان واسم مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعه
على العبادة أي الأشخاص الاربعه الذين همي كل منهم بعبد الله بحيث سارت لا تطلق الاعلام
دون من عداهم من اخوتهم فان مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود ودون من
عداه من اخوته عاياه الامر أن الشارح استعمال لفظ العبادة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلبي
ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم في اسم الاب لا خصوص
الاخوة في النسب (قوله العهدية) أي بحسب الاصل والافهسي الآن زائدة لا يحسن أن آل
العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل فيحسبها كل فرد عاياه بينهما كدلت مثلا
لفظ العقبة المعروف بأل العهدية وضع في الاصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل
فحصته الغلبة بعقبه أيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي
يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من آل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود
بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبه أبلي) بالقصر والذي في
التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل ما في الشرح سهو والعقبه في الاصل اسم للطريق
الصاعد والجبل (قوله وخويلدين نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في
جفانه أي أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقه فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول
والصعق في الاصل اسم لمن رمى بصاعقه (قوله والثريا) تصغير ثروي من الثروة وهي الكثرة لكثرة
كواكبها لانها سبعة وقيل أكثر وأصله ثروي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فتلقت الواو ياء (قوله وحذف آل ذي الخ) اعترض تخصيص حذف آل للنداء والاضافة بهذه
بان آل لا تجامع الانشافة وكذا النداء الا ضرورة كما سبقت ذكره المصنف بقوله
• وبانظر اخص جمع يا وآل • وأجيب بانه ليس مراده أن آل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد

أن ال مطلقا لا تباعده بل مراده أن ال هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما ال غير هافيه بذلك فلا نقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما نقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها كوجه في الحالة الراهنة زائدة تجماع النداء والاضافة (قوله لا أصلها المعروفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالنفي وهو تمكن لا بالنفي وأن ال في نحوه يتسقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أي كون ال في نحو اليسع لازمة قديمين أن مراده ذلك وجزم بهذا شـ يخفى على المأمثى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية • فتستدام كاسول ال بنيه

وتبعه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال في الهمع ال فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو فارت اللام نقل علم كالتضرع والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسمو ال فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصده همزة أحد ويا يشكرونا تعلب محذوفها في الاعشى ونحوه فانها مريدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وعلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوبة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه ال من العلم بالغلبة في نزع ال منه حيث تنزع ال من العلم بالغلبة كالنداء اه وسد ذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانه • اني رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال ال المقارنة لوضع العلم جزء منه كالخيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا انعم من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجماع النداء والاضافة اقتضى حذفها عند ما عرفت ولولا قول الشارح كما تقدم لمعلمنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنفي فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي في الحق أي في الامر الثابت أن أخطاكم هجاني (قوله أعشى تعلب) أصله الاعشى فحذفت منه ال وضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الفين المجهمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذيبان) بضم الذال المجهمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده واناء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذيبان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أي حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصبه يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم ومحت في التمثيل به بأن اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعليته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذ كر الروداني أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها ال للجمع المعنى العددي وآل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبه حذف منه ال بل لما حذف منه ال المقارنة للوضع فانه أيضا كذا الغلبة يحذف منه ال في النداء والاضافة وجوباً وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعواي ذلك) أي الى نزعها عن الاضافة لانه يماذي ويضاف فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان غام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف وان

لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصل الى اللارم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم فتقول يا عيوق ويا أخطل وهذه عقبة أبي ومديبة طيبة ومه • أحقا أن أخطلكم هجاني • والاخلط من يهجو ويغش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ونقول أعشى تعلب ونابغة ذيبان (وفي غيرهما) أي في غير النداء والاضافة (قد تحذف) جمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مبارك فيه يوتن بها في الاول المضاف في أعلام العلية كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله ما يدعواي ذلك • الثاني كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف

طلبنا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض في العلم الاصل ومنه قوله **علازيدنا يوم النقا وأمن زيدكم** بأبيض ماضى الشفرين بماني وقوله بالله يا طبيات القاع فان لنا • (١٥٤) **لبلاى منكن أم لبلى من البشر** **خاتمة** مادة التهوئين

يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا خبره كلمة لان العلم مجموع المتضامتين فكل منهما كذا زى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل. الثاني أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفاً (قوله طلبنا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للابضاح لان التخصيص في السكرات والابضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغاب وزابعة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاشله ما قال وعسدا تريد أن تعرفا • فأل بجزئيه صلتان ان عطفا وان يكن مركبا فالاول • وفي مضاف عكس هذا فيل وخالف الكوفى في الاخير • فعرف الجزأين باسميرى والمراد بالآخر غير الاول فيشمل الثانى والمركب لان الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفى في هذين • ففهم ما قد عرف الجزأين

(قوله عرفنا الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسة مائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما رددع الالف ديناراً (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده وقوله فسمها بالقاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم اياء مضارع أرجع أو يفصحها مضارع يرجع لمجيئه متعبداً بـ أيضاً والاثاني بالثلاثة ثم انفاء فالتحسية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثنية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحسية وهى أحد تلك الاحجار كما فى القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثنية هى نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم النون أسله أتانين حذفته فونه الاخيرة ضرورة وهو جمع أثون كتشور وقد تخفف أخذود الخبار وأقره البعض كشينا وفيه نظر لان جمع أثون المخفف أن كعمود وعمود جمع المشدأ تانين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لانون كما هو قياس جمع تشور ونحوه وقد ورد الجمعان كما قاده صاحب القاموس فاعمل بالفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلالقع جمع بلقع وهى الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالبة (قوله تشيها بالحسن الوجه) رقبان الاضافة فى ذلك لفظة لا تشدد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الشعاع) أما الاول فلان ادخال أل فى كل من المتضامتين انما يكون اذا كان الاول وسفا نحو المضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف نائبة أو أما الثانى فلان المشهور والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنينا) أى فى غير اثني عشر واثنتى عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنينا أن قصته آخر الجزء الاول. والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشواً بالتركيبة ففتحته ليست بناء بل بنينة ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التانيث الخ) فى معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التانيث الخ لكان أوضح

أنهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافاً وأردت تعريقه عرفت الآخر هو المضاف اليه فيصير الاول مضافاً الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة درهم وألف الدينار ومنه قوله مازال مدعقدت يده ازاره فسمها فأدرك خمسة الاشبار وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العا ثلاث الاثاني والديار البلاقع وأجار الكوفيون اثلاثة الاثواب تشيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال النقصا. واذا كان اعدادهم كما ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنى عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقلا لوا الاحد عشر درهما والاثنى عشرة جارية لانهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك

بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التانيث لا تقع حشواً ولولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك (قوله)

ولا يجوز الا احد العشر

الدرهم لان التمييز واجب
التسكير نعم يجوز عند
التكوي وقد استعمل

ذلك بعض الكتاب واذا

كان معطوفاً عرفت الاعمين

معاً تنول الاحد

والعشرون درهماً لان

حرف العطف فصل

بيدهما واعلم ان في تعريف

المضاف قد يكون

المعرف الى جانب الاول كما

تقدم وقد يكون بينهما

اسم واحد نحو خمسمائة

الف وقد يكون بينهما

اسمان نحو خمسمائة ألف

الدينار وقد يكون بينهما

ثلاثة اسماء نحو خمسمائة

ألف دينار الرجل وقد

يكون بينهما أربعة اسماء

نحو خمسمائة ألف دينار

غلام الرجل وعلى هذا

ولو قلت عشرون ألف

رجل امتنع تعريف

المضاف اليه لان المضاف

منصوب على التمييز ولو

عرف المضاف اليه صار

المضاف معرفة بانفاقه

اليه والتمييز واجب التسكير

نعم يجوز ذلك عند

الكوفيين ولو قلت خمسة

آلاف دينار جاز تعريف

المضاف اليه نحو خمسة

آلاف الدينار وكذلك حكم

المائة لان مميزها يجوز

تعريفه كما عرفت ولا تعرف

الآلاف لانها من الله

(قوله ولا يجوز الا احد العشر الدرهم) أي ولا الا احد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت
الاعمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً في الدمامي أن قوماً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره
الاصمدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشار (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد
المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعرف للمضاف
وهو ال وقوله الى جانب الاول أي مضموماً الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلثه الاثواب
ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله
ولو قلت عشرون الخ) تقييداً لاطلاقه في أول المائة تعريف المضاف اليه من العدد الانافي
(قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لانها) أي اي ما بعدها
سواء أضيفت لمعرفة او زكرة لان ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما رفع في صحيح البخاري
في باب الكفالة في الفرض والديون ثم قدم الذي كان أسلفه وأتى بالالف في ارفأوله الدمامي بتقدير
مضاف مبدل من المعرف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقدح في ان لا رائدة لان ذلك لا ينقاس

في الابتداء

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب انفسد اما جلة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه
والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ أو الخبر لان
الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسد مسده ما بالاعلى ما ستعرفه فاطلق الابتداء
وآراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة في الترجمة به تأدية المقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم
تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم شيء ولم يبينه وبين شيء لم يترجمه نعم قد يقال هذه اسكتة حاصلة
لوقال المبتدأ أفلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بانه أثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ الاشارة في
الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقد م باب المبتدأ على باب الفاعل قيل انه أصل المرفوعات لانه
مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدمامي تظهير فائدة الخلاف في محوزيد
جواب المسمى قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف
وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استقصاء مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية
والفعلية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر طلقاً وأجاب بان جملة من قام اسمية في الصورة
فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أسله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أريد قام
أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار
وضعت كلمة من دالة اجالا على تلك الذوات المنفصلة ومنتهى المعنى الاستفهام وبهذا التصريح وجب
تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة
فان أجبت بالفعلية نظراً الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معني وان أجبت بالاسمية نظراً الى
الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً واذا لا ترجح مجرد المطابقة لوجودها في صورتين ففي الترجيح
بأصالة الفاعل أو المبتدأ ما قد بره فيه نظراً لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها
المسؤول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد المسؤول عنه عن قام القائم لا القيام فاعرفه
(قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله

ورفعوا مبتدأ بالابتداء وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات
منها المبتدأ أو مرفوعه (قوله العاري الخ) أورد على التقييد أنه يخرج اسم ان ولا استبرئه مع أنه يجوز
رفع صفة على المحل فهو مبتدأ وليس عارياً واجب بانه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالمعتمد باعتباره
وانما يتدبه اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وقره ما تبعه البعض وفي الجواب
نسليم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منعه بدليل ما سيأتي في بابي ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبني

أعلم في الابتداء

المبتدأ هو الاسم العاري

على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرر أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرر هنا وهو
الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ أو حيث لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن
العوامل) آل للجنس وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر أن أريد باللفظ التلخيص
أو الجزئي إلى السكلي أن أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقدير المدخل العوامل المقدرة
وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله
مخبر عنه) أي محدثا عنه فالأخبار لغوي لا مذكور بعده خبره الاصطلاح للزوم الدور لاخذ الخبر
حيث في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف لا تأتي للخبر وجعله حالا من الضمير في العاري
أولى من جعله حالا من الاسم وإن اقتصر عليه شيئا والعض لثبوت الخلاف في معنى الحال من
الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبر عنه المفعول حالا من الضمير في العاري وفي ذلك
نصريح باشتراط العرو في الوصف أيضا فيخرج نحو لا هبة قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتنى به كما
قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويل لا يدخل لا فذلك أن تفعل لأن قول وان كان
مصدر رافع معنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله
فتنولك مبتدأ أو أن تفعل نائب فاعله وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في
الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدأ أو أن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل
أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فإن غير
مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادي وهذا
سماعي لا يقاس عليه وإنما لم يخبر واعنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ إذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل
لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل
وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الرفع والمضاف والمضاف إليه كاشي الواحد وبأن الوصف
وان خفض لفظا في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) فديد على أنه اسم
حقيقة ولا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والجازية أو يقال النواة
لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أي لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد
الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكا كافي سواء عابهم أنذرهم هذا يوم ينفع
المصدقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعي الحقيقة والحكمى أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم)
أي مما يلي بحسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ أو بحسبك الخبر لأنه
نكرة لا يتعرف بالاصافة وان تخصص بها قال الناطم ولا يحجر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت إلا
في نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان بحسبك الله وأبد سم وغيره واكتفى
ابن هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده
نكرة أو معرفة لأن الباء لا تراد في الخبر في الإيجاب والذي عليه الجمهور كافي المفتى أنه لا يخبر عن
النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطا و هل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقدير أو لا
محدور في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحل بالمبنيات
قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعة بخلاف زيادة من في نحو الآلية نسبة
فقياسية (قوله غير الله) أما عت الخالق لرفع تقدير أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو
الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر
بمعرفة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذلك ما هو معتزلة كذا في يس والروداني ولا كون
يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الاشتاذ عند سيبويه (قوله فخرج لا سماء
الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا مستغنى به يشمل الخ) الأولى ومستغنى به يشمل الخ لأن

من العوامل اللفظية غير
الزائدة مخبر عنه أو وصفا
رافعا مستغنى به فالاسم
يشمل الصريح والمؤول
نحو وان تصوموا خير لكم
وتسمع بالمعدي خير من
أن تراه والعاري عن
العوامل اللفظية مخرج
لنحو الفاعل واسم كان
وغير الزائدة لا تدخل نحو
بحسبك درهم وهل من
خالق غير الله ومخبر عنه
أو وصفا إلى آخره مخرج
لاسماء الأفعال والأسماء
قبل التركيب ورافعا
لمستغنى به يشمل الفاعل
نحو أقام الزيدان ونائبه
نحو أمضروب العبدان
ونحو به نحو أقام من قولك
قام أبوه زيد فان مرفوعه

الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه
 فيكون زيد مبتدأ أو قائم خبرا مقدما أو بوه فاعلا أو بوه مبتدأ ثانيا أو قائم خبرا عنه . فقد ما والجملة خبر
 زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا أو بوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد
 باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا ويبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام
 في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه . وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لي أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع
 أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام بوه فلا منع لأن التركيب حينئذ بمنزلة أقام أبو زيد ويشعر
 بهذا تعليلهم وأعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف
 الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لأنه في
 قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التيسير أو كونه قرينة للثاني المعروف
 (قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا
 يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة الله (قوله أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون
 له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل
 والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أي مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نج
 عرقوب) أي طريقته وهو رجل يضرب به المثل في اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أي الوصف
 المذكور في المثال ولو قال على هذين المبتدئين كما فعل المكدوني والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله
 من كل وصف) لافرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتي ولا بين
 أن يكون مفعولا أو مقدرا نحو في الدار زيد وأعيدك عمرو على أحد احتمالاته فيجوز كون
 المرفوع مبتدأ مؤخر أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كاش مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر والجملة
 اسمية أو فاعلا لاستقراء محذوف فهي فعلية أو فاعلا للظرف فهي ظرفية كذا في المغنى (قوله أو
 صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوب بالخو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره وما
 قرشي الزيدان والظاهر عندي أن مثل ذلك محو أو مال العمران لأنه في معنى المشتق ثم رأيت
 في كلام الشارح عند قول المصنف وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو
 من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل
 نصب على الحال وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية وكلا أدوات المذكرة بكرة بنية
 أدوات الاستفهام كإين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يستلزم مترسدا لخبر فاذا قلت أقام زيد
 أم قاعد فليس قاعد مبتدأ أو الضمير المستتر فيه فاعلا لاسمه سدا لخبر بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي
 هو قاعد وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب أفراد الوصف المعطوف وبارر الضمير
 منفصلا فتقول أم قاعد هما وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام
 قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأمر المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم
 يتوسعون في الثواني اه فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وأغناؤه عن الخبر لأنه يعتز في الثواني
 ما لا يغتفر في الأوائل ومثله يجزى في المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي
 أمهما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقام زيد أم قاعد
 فتأمل (قوله وكاستفهام النقي) أي ولو معنى نحو وإنما أقام الزيدان لأنه في قوة قولك ما أقام إلا الزيدان
 كذا في التصريح ومنه يعلم أن النقي المنقوض يكفي في الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنقي
 والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أو بوه كون قائم مبتدأ أو أن اعتماد
 على الخبر عنه كفاي المغنى قال في التصريح وهل تقدم النقي أو الاستفهام شرط في العمل أو في
 الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثاني كفاي المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح

غير مستغنى به وأوفى
 التعريف للتنويع لا للتديد
 أي المبتدأ أنواعا مبتدأ له
 خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى
 عن الخبر وقد أشار إلى الأول
 بقوله (مبتدأ زيد وعاد
 خبر) أي له (ان قلت زيد
 عاذر من اعتذر) وإلى
 الثاني بقوله (وأول) أي
 من الجرائن (مبتدأ
 والثاني) منهما (فاعل أغنى
 من الخبر) في (نحو) (أسار
 دان) الرجلان ومنه قوله
 أقاطن قوم سلمى أم نورا
 طعننا وقوله
 أمجزأتتموه هذا وثقت به
 أم اقتفيتم جميعا فجمع
 عرقوب (وقس) على هذا
 ما أشبهه من كل وصف اعتماد
 على استفهام ورفع مستغنى
 به ثم لا فرق في الوصف بين
 أن يكون اسم فاعل أو اسم
 مفعول أو صفة مشبهة
 ولا في الاستفهام بين أن
 يكون بالهـ مرة أو بـ أو
 كيف أو من أو ما ولا في
 المرفوع بين أن يكون
 ظاهرا أو ضميرا منفصلا
 (وكاستفهام) في ذلك
 (النقي) الصالح لمباصرة
 الاسم حرفا كان وهو ما
 ولا وإن أو أمما وهو غير
 أوقع ولا وهو ليس إلا أن
 الوصف بعد ليس يرتفع

على أنها اسمها والفاعل
 يغني عن خبرها وكذا ما
 الجازية وبمد غير يجز
 بالاضافة وغيرها مبتدا
 وفاعل الوصف أغنى عن
 الخبر ومن النقي بما قوله
 خلد على ما وافى به هدى أنتماء
 اذ لم تكونا على من أفاطع
 ومن النقي بغير قوله
 غير لاه عدالك فاطر الله
 سو ولا تغتر بعارض سلم
 وقوله
 غير ما سوف على من
 ينفضي بالهم والحزن
 (وقوله يجوز) الابتداء
 بالوصف المذكور من غير
 اعتماد على نفي أو استفهام
 (نحو فائز أو لوالرشد) وهو
 قليل جدا خلافا للاخفش
 والكوفيين ولا حجة في قوله
 خير بنو لهب فلا تملك ملغيا
 مقالة لهي اذا الطير حرت
 لجواز كون الوصف خبرا
 مقدما على حد والملائكة
 بعد ذلك ظهير وقوله
 من صدق للذي لم يشب
 (والثان مبتدا) مؤخر
 (وذا الوصف) المذكور
 (خبر) عنه مقدم (ان في
 سوى الافراد) وهو التثنية
 والجمع (طبقا لاستقر)
 أي استقر الوصف مطابقا
 للمرفوع بعده محو
 أقامان الزيدان وأقامون
 الزيدون ولا يجوز أن
 يكون الوصف في هذه
 الحالة مبتدا وما بعده
 فاعلا أغنى عن الخبر
 الاعلى لغة أكلوني
 البراغيث

الاستفهام والنقي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنقي به فوصف النقي بالصالح الخ
 وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض
 تبع الشيخ اولوا بغير الشارح المصدر على ظاهره وقال النقي بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح
 عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنه اسمها) وادخله فيما نحن فيه باعتبار كونه
 مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الجازية وقوله يغني عن خبرها وادخل الفاعل فيما نحن فيه
 باعتبار كونه غنيا عن خبر مبتدأ في الاصل وكذا يقال في خبر ما الجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر
 ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب
 باعتبار اغناؤه عن خبر ليس أو ما لا به ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر محل محله الفاعل بل الذي
 تستحقه بهد اسمها فاعل اسمها قد بر (قوله وبمد غير يجز بالاضافة) وادخله فيما نحن فيه باعتبار أن
 ما أضيف اليه أي الى هذا الوصف مبتدأ أو المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة
 المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطر الله) بتشديد الطاء وكسر الراء والسم بالكسر والفتح الصلح
 أي سلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم
 أن المذاهب الثلاثة كما في الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير
 اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بفتح كما صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقدر لا تقبل
 الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين
 والاخفش وهو الجواز بلا فتح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز
 بلا فتح وفي كلامه حذف أي ولا بصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أي للمصنف
 والاخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على
 أصل الجواز بعد موافقته إياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه
 ما ادعاه البعض من منافاة العبارة المنزلة فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوع للابتداء به
 مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لا اعتمادا على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصريح
 وتبعه شيئا والبعض بأن الاخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فقتضاه عدم
 الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب
 المصنف لانه مع كونه يجوز ابتداء الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام بشرط في عمله
 الاعتماد الا عام كما سيأتي في باب أعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خير بنو لهب الخ) المعنى أن بني
 لهب عالمون بالزجر والعيادة فلا تلغ من الالفة لاهي اذ ازجرو عاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير
 بالزاي فالجيم فالراء عيافته وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها أو أنوائها فتسعد أو
 تنشام (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية
 وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونقيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا
 ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى
 مفعول فينافي ما قالوه من أن محل استوائهم فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا
 شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة
 المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثان مبتدا) بابدال الهمزة
 ألفا ثم حذفها الالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تعجب أو جمع تكسير
 وقبل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن التطبيق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى
 المماثل والمشا به وأنه حال من فاعل استقر و ليس التطبيق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالة
 المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته

فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو اجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جازا الامر ان) لكن الاربع الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لما منع فيهما من اثنائي وهما أحاضر القاضى امرأه ونحو أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم بناء على ان الظاهر من عدم تقدير مئة لمتى للجار والمجرور والمانع من الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء للمانع من الفاعلية نحو أى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على مئة آخر لفظا ورتبة وأما فى داره قيام زيد فمعه الكوفايون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أنشئف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازه البصريون على الابتداء للسمع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقام أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفايون ابتداء نيسة الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا يفصل عنه لا يقال قام أنا ويحجب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سدى في اللفظ مبدأ واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغنى (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تنبع بالفوقية ثلاث في المطابقة وهى أقام زيد أقامان الزيدان أقامون الزيدون وحكم الاولى جوار الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست في عدمها أقام الزيدان أقام الزيدون أقامان زيد أقامون زيد أقامان الزيدون أقامون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذ فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصورتان اثنتى عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيبنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقى شئ آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخرأ أن تأنيبه يلبس بالفاعل وقد منعوا أخيره في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقام زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ولئن سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء اذ غاية ما قد ها أن العرب رفعوا المبتدأ أو أرفعهم أيا حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه وتظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قبل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقبل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قبل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لان معناه كونها مبتدأ بما ويمكن أن يحجب بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلوقال للاسناد لكان أولى (قوله كذا) أى كرفع المبتدأ بالابتداء ارفع الخبر بالمبتدأ فى الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر بالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذا حال وما بعده مبتدأ وخبر

فان تطابقا في الافراد جاز الامر ان نحو أقام زيد وما ذاهبه هند (ورفعوا) أى العرب (مبتدأ بالابتداء) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوى (كذلك رفع خبر بالمبتدأ) وحده قال سيبويه

(قوله غير صحيح) هو خلاف الاولى فقط اه (قوله وفي الثانية) قال الدماميني ويرده وفي اثارهم خالدون والتوسع في الطرف مشهور وقوله واعلم ان تطرت لتكون الجمع لمذكر أو مؤنث أكثر اه (قوله اثنتى عشرة) بل ست عشرة تأمل اه

والاول اقرب (قوله فاما الذي الخ) أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الاول للشيء والثاني للذي وأشار به الى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماسدق لا المفهوم على ما سياتي تفصيله وقوله فان المبني عليه أي وان الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بني عليه شيء واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بان المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ أقدر رفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معه وابن غير اتباع ولا طير له وبانه قد يكون جامدا كريد وانما عامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معوله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدأ في الماسدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ما ذكره انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أي استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) في التنظير نظر اذا العامل في النظر لفظ كائن لا تشبيه المقضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان في النظر مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بان من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد والخبر وأجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو في تأويل زيد منتصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا يطير له) أي من اجتماع عاملين على محمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما والعامل واحد والحمد لله الدمايني (قوله مترادفان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو أيا ما تدعوا وقد يفرق بالتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومعها بعضهم يابن اذا قلت زيد قائم وعمر وجالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكنف بالاشارة بقوله وعاد خبرا الى تعريفه كما كتبت بالاشارة في المبتدأ اعتماما بحظ الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجمله سم (قوله المتم الفائدة) أي المحصل لها ولا استراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالسند والمسند اليه وانما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيهما من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فعني زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لا بد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الامس والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيد ها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ماله لكنه يحيل مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذورا والاستدراك منه كذا في الشهاب على اليبضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل

فاما الذي بني عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزأين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كائن لما اقتضى مثها ومثبها به كانت عاملة فيهما ما وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا يطير له وذهب الكوفيون الى أنهما مترادفان وهذا الخلاف لفظي (والخبر الخبر المتم الفائدة) مع مبتدأ غير الوصف المذكور

(قوله اعترض الخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل نعم لو فسر العامل اللفظي ورد اه

الوصف على التوزيع ومأثله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل
 لكان حسنا لأنه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حد يشاعن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس
 أيضا بالخبر من جهة كون كل اسم لازم الرفع متأخر عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة
 المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المبتدأ كورأما في الأول فللدلالة قوله مبتدأ
 زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ أو أما في الثاني فللدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له
 (قوله كأنه بر) أي محسن والأيادي جمع أي جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه)
 يعني نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الأصل) أي الغالب أو السابق لانه
 جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جملة لم يقل وظرفا وحوارا ومجرورا لما سيفيده كلامه
 من أنهم لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون
 اسنادها مقصود الذات بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لوقال كالفعل مع
 فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو والعقيق هيات والفعل مع نائب الفاعل نحو
 زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذا لا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على
 الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا
 يميزه إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل إلا به الكن
 اذا وقعت الجملة الانشائية خيرا طالبا كانت أو غير لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها
 اقيامه بالطلب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار اتفاق معناها بالمبتدأ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب
 صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الاباء باعتبار علقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خيرا
 عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان بطلب ضربه به وبه أيضا صحت احتمال الكلام للصدق
 والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله ريد قام
 أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة إلى ريد بل القيام في
 نفسه مسند إلى الاب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة
 الحكيمة بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بامرها
 توسع اه (قوله حاوية معنى الذي الخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي
 احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ما لا يسه على
 شيء في الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالامكان معها أو الاممء كشى أوجع بيه ضمير نحو زيد
 قام عمرو وهو أو أبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه
 فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل البديل ليس عامل البديل منه بل
 مقدر فمكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لا أن هو بديل
 احتمال في فائدة قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ أو يحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر
 مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول
 الناطم كالكسائي الأصل يتربص أزواجهم بخي بالنون مكان الأزواج لتقديم ذكرهن فامتنع
 ذكر الضمير لان النون لا تضاعف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف
 إلى ضمير المبتدأ أو قبل بقدر أزواج قبل الذين وقيل بقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل بقدر بعدهم
 بعد يتربصن كذا في المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله
 الحسنى وهي تشكى على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا
 كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وصلك الادب ابن أبي الريح فقال جاء
 في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه

بدلالة المتتام والتثبيل بقوله
 (كأنه رت والأيادي
 شاهده) فلا يرد الفاعل
 ونحوه (ومفردا يأتي)
 الخبر وهو الأصل والمراد
 بالمفرد هما ما ليس بجملة
 كبري شاهدة (ويأتي جملة)
 وهي فعل مع فاعله نحو زيد
 قام وزيد قام أبوه أو مبتدأ
 مع خبره نحو زيد أبوه قائم
 ويشترط في الجملة أن
 تكون (حاوية معنى)
 المبتدأ (الذي سيقت)
 خبرا (له) ليحصل الربط
 وذلك بأن يكون فيها ضميره
 لفظا كما مثل أو نية نحو
 السمن

منوان بدوهم أي منوان منه أو خائف (١٦٢) عن ضميره كقولها زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قيل أل عوض من

الضمير والاصل مسه مس
أرنب ريحه ريح زرنب
كذا قاله الكوفيون
وجاءة من البصريين
وجعلوا منه وأما من خاف
مقام ربه ونهى النفس عن
الهوى فإن الجملة هي
المأوى أي مأواه والصحيح
أن الضمير محذوف أي
المس له أو منه وهي المأوى
له والالزم جواز محذوف
الاب قائم وهو فاسد أو
كان فيها إشارة إليه نحو
ولباس التقوى ذلك خير
أو عادته بلفظه نحو الحاقه
ما الحاقه قال أبو الحسن أو
بعناه محذوف جاء في أبو
عبد الله إذا كان أبو عبد
الله كسبه له أو كان فيها
هموم يشمله نحو زيد نعم
الرجل وقوله

فأما القتال لا قتال لديكم
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه
جواز زيد مات الناس
وخالد لا رجل في الدار وهو
غير جائز فالأولى أن يخرج
المثال على ما قاله أبو الحسن
بناء على محته وعلى أن
أل في فاعل نعم للعهد لا
للجنس أو وقع بعدها جملة
مشتملة على ضميره بشرط
كونها أمامه مطوفاً بالفاء
نحو زيد مات عمرو وفورثه
وقوله

وانسان عيني يحمر الماء
تارة

فيبدأ وتارات يحمر فيغرق
قال هشام أو الواء نحو زيد

قال في المغني ولم يقرأ ابن عاشر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كجماعة مناسبة للفعلية قبله
والفعلية بعده (قوله منوان) تنبيه منا كعصا ميكال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضاً في التنبيه كذا
في القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس
ببت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات
طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على
الصحيح أيضاً لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير
له أو منه إذا لم يلزم اللبس والواجب التصريح به لا نأقول للكوفيين أيضاً أن يقولوا بتقدير ذلك
(قوله وهو فاسد) لا يهاجمه أن الاب نعت لزيد وأن زيد القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها
إشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو إشارة إليه الخ لكان
أخصر وأنسب (قوله والباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أمامه على قراءة
النصب عطف على لباسا وهي سبعة أيضاً أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه
الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت والخبر مفرد
(قوله أو عادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفسير وإن كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع
الضمير قيامي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقه) ما للاستفهام التخييم مبتدأ
ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء به ما عموماً على أهم معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بعناه)
أي حال كون الاعادة متبسة بعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الأصح أن
أل للجنس المستغرق للعهد ومشمله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن
أل للجنس المستغرق للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذاً من هذا
الكلام اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل
هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على أنه من إعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس في المبتدأ
واسم لا (قوله بناء على محته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخاتفة الجمهور له (قوله وعلى
أن أن) أي وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع
بعدها الخ) زاد في المغني عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى
خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة (قوله أمامه مطوفاً الخ)
التحقيق أن الخبر مجموع الجملة المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ
الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو وان قام الظاهر نعم (قوله يحمر) بضم السين أي
ينكشف ويأتي متعبداً أيضاً فيقال حسره أي كثرته ويحمر بضم الجيم وكسر هاء أي يكثر ويتراكم شئني
(قوله أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضاً ورده في المغني يجوز أن يكون قائم وقاعد دون
يقوم ويقعد وفي كلام الرضي أو ثم فإنه قال الجملة التي يلزمها الضمير كبر المبتدأ والصفة والصفة إذا
عطف جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى بترأخ أو تعقب أو مقارناً جاز
تجريد إحدى الجملة عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كثرتها سواء كان مضمون
الأولى سبباً لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أو لا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المغني
الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لان المغني الذي تراخي
عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المغني الذي يقترب من عدم زواله
يزول الجبال أنا فإنه تساوى لواو الفاء وثم من جهة التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران
المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هنداً أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي
أر هو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هنداً في تلك الحال أنا

ماتت هندور رثها وأما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو وان قام

اه وأقره الدماميني لأنه نظري في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتراء إذ قد تقوم القرينة
 فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعت ههنا بمقب تلك الحال أو سراح عنها أنا (قوله
 وإن تكن إياه معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالابتداء معنى كل جملة
 مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور
 بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماسدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع
 فكل مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لأنه يؤدي إلى الغاء الحمل اه وهذا يدل على أن المراد
 بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لأن المراد بالشأن
 الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره ومما يؤكد ذلك قولهم خبر
 ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح
 الإخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الأحديث مثلاً فتنبه (قوله اكتبني) أي المبتدأ بهاء المعنى أنه لا ضمير
 فيها إلا أنه مستغنى عنه مع إمكان الإتيان به (قوله كطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال
 ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها
 فالمعنى منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطق العهد (قوله وكفي) فاعله ضمير
 مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والاصل وكفي به حسبي لأن الاكثر في قائل كفي أن يجرب بالباء
 الزائدة اه خالداً مع زيادة (قوله وآخردعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن محضفة من الثقيلة
 اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الأخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذ
 مفرد لتأولها مع معمولها بمصدر وجهها تفسيرية تمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها
 معنى القول دون حروفه لأنها بعد مفرد فتأمل (قوله منه) فذره للإشارة إلى أن الجامد
 مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابطة محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك للإيعود الضمير
 في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن
 كان جائزاً عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقاً وفيه أن جعل الجامد مبتدأً ثانياً
 بتقدير الرابطة خلاف المتبادر أيضاً لأن يقال تقدير الرابطة كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف
 بدون صفته بل جعله الشاطي خطأ مستدلاً بقول سيدي وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة
 الاسم الواحد وإن نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلاف الكوفييين في قولهم تحمله
 الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كاسد بمعنى شجاع فتحمّل اتفاقاً
 والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً
 عندهم أصلاً فلا بد من تأويله بمعنى كلي وإن كان في الواقع منحصراً في شخص فيؤول زيد في نحو هذا
 زيد بصاحب هذا الاسم حتى عنده لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً كذا في شرح الجامع وقوله
 والمناطقة أي جمهورهم والآخرهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من
 المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الخاص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من
 المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو هذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح
 إرادته هنا لثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشعل المستعمل والمقدر ليس دخل
 لمخوذة من الصفات التي أهملت مصادرهما واستظهر بعضهم أن نحو ربيعة ليس مشتقاً أصلاً بل
 أجرى مجرى المشتق لكونه بمعنى كما قاله المصنف في نحو شهر دل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي
 واحد نعم إن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل أنه واحد تحمله
 معنى المجموع المجهول خبراً وهو من لأنه لا يجوز خلط الخبرين من الضمير لثلاث تنقض قاعدة المشتق
 ولا انفرد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان

(وإن تكن) الجملة الواقعة
 خبراً عن المبتدأ (إياه معنى
 اكتبني) عن الرابطة
 (كطقي الله حسبي وكفي)
 فتنطق بمبتدأ وجملة الله
 حسبي خبر عنه ولا رابط فيها
 لأنها نفس المبتدأ في المعنى
 والمراد بالنطق المنطوق
 ومنه قوله تعالى وآخر
 دعواهم أن الحمد لله رب
 العالمين وقوله عليه الصلاة
 والسلام أفضل ما قلته أنا
 والنيبون من قبلي لا اله إلا
 الله (و) الخبر (المفرد
 الجامد) منه (فارغ) من
 ضمير المبتدأ خالفاً
 للكوفيين (وإن يشتق)
 المفرد بمعنى يصاغ من
 المصدر يدل على
 متصرف به كما صرح به في
 شرح التسهيل (فهو ذو
 ضمير

مستكن) فيه يرجع الى المبتدأ والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
 وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجواهر وهو اصطلاح (تبيينان) الأول
 معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي (١٦٤) شجاع وعمر ونعمي أي منتسب الى نعم وبكر وذو مال أي صاحب مال

وفي هذه الاخبار ضمير
 المبتدأ الثاني يتعين في
 الضمير المرفوع بالوصف
 أن يكون مستترا
 أو منفصلا ولا يجوز أن
 يكون بارزا متصلا فألف
 قائمان وواو قائمون من
 قولك الزيدان قائمان
 والزيدون قائمون ليستا
 بضميرين كما هما في بقوما
 وبقومون بل حرفا تنبيه
 وجمع وعلامة اعراب
 (وأبرزنه) أي الضمير
 المذكور (مطلقا) أي
 وان آمن اللبس (حيث
 تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ
 (ليس معناه) أي معنى
 الخبر (له) أي لذلك المبتدأ
 (محذوف) مثاله عند خوف
 اللبس أن تقول عند ارادة
 الاخبار بضاربه زيد
 ومضروبه عمرو زيد عمرو
 ضاربه هو فضاربه خبر
 هن عمرو ومعناه هو
 الضاربه لزيد وباراز
 الضمير علم ذلك ولو استتر
 آذن التركيب بعكس المعنى
 ومثال ما آمن فيه اللبس
 زيد هند ضاربها هو وهند
 زيد ضاربته هي فيجب
 الأبراز أيضا لريان الخبر
 على غير من هوله وقال
 الكوفيون لا يجب الأبراز

في معمول واحد ولا أن يكون فيها ماضيا يران لأنه يصير التقدير كانه حاله و كانه ماض وهو خلاف
 الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حاله فيه
 حوضه وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر
 وقال أبو حيان إنسان تحملها اجزا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو
 طعم بين الحلاوة والحوضه الصرقتين قال أبو حيان وتظهر ثمره الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو
 هذا السنجان حلو حاض زمانه فان قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا
 يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذ المرفوع الظاهر والـ
 كان فارعا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا بالاعراض يقتضي البروز
 كالحصر في محوزيد ما قائم الأهو والحرمان على غير من هوله في محوزيد عمرو ضارب به هو ومذهب
 سيبويه جوار الأبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مرت برجل مكرم له هو أن يكون فاعلا وتو كيدا
 للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدأ) الظاهر أن المراد الى مبتدأ ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع
 الى غيره في محوزيد عمرو ضارب به هو وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب
 بقوله وأبرزنه الخ وأجيب شيخنا بأن فرض كلام الناطم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى
 المبتدأ والخبر في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجبه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شيع
 عليه هو الحق بالتشبيع والاجدر باليوم والتقريب لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور
 لا يدفع ايراد محوزيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدأه لا بالقول
 المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير إذ جرى الخبر على غير من هوله مطلقا
 وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أسلافهم (قوله في هذه الاخبار ضمير المبتدأ) ويرفع بها الظاهر
 إذ اجرت على غير من هي له كما يرفع بالمشتقات محوزيد أسد أبوه قاله الفارسي (قوله وأبرزنه) يؤهم
 كلامه أن وجوب الأبراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا محوزيد عمرو ضارب به هو
 لوجود المحذوف فيها أيضا وكذا ما احتل أن يكون مفردا أو جملة من الطرفين والجار والمجرور محوزيد
 عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضع عند الإيham قال أبو حيان نعم وخالفه
 المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله اطال والنعمة والصلة كركب عمرو والفرس طارده هو ومرت زيد
 برجل ضارب به هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف
 المفرد في الثلاثة والخبر سكا وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الأبراز عند خوف اللبس والضمير في
 سورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فانه قال تأكيده للضمير المستتر وفي صورة الأمن فاعل عند
 البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيده وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال
 على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيده ضاربتهما هما
 ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب أفراد الوصف في مثل ذلك إلا في لغة أكلوني البراغيث قاله
 الدماميني (قوله ومثال ما آمن فيه اللبس) قال اللغوي يذهب أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استناره
 عموم قوله وفي اختبار لا يحى المنفصل الخ (قوله واستدلوا بذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ
 أول وذري الحمد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بني بني خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة

حينئذ وادفعهم الناطم في غير هذا الكتاب واستدلوا بذلك بقوله قوي ذري الحمد بانوها وقد علمت
 بكنه ذلك عدنان وقحطان (تبيينان) الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه أنه يرفع ظاهرا محوزيد قائم أبوه
 فالها في أبوه هو الضمير الذي كان مستكافيا قائم ولا ضمير فيه حينئذ لا متنازع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرهما الثاني

على ذرى المجد والعائده على المبتدأ الاول مستتر في بانو هاء قد جرى الخبر على غير من هوله ولم يبرز
 الضمير لكون اللبس مأموئلا لم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقبيل على اللغة الفصحى بانها هم
 لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثني أو جمع وجب تجريده من علامتهما
 وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمو لا الوصف محذوف
 يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي ومجرد من
 آل فلا حمل له فلا يفسر بما لا واجب بانه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون
 بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر بما لا كما قاله الناصر في فائدة في تكتب ذرى بالالف عند البصريين
 لا انقلاب ألفه عن واو وياه عند الكوفيين اضم أوله (قوله قد عرفت) أي من مفهوم قوله ما ليس
 معناه له محصلا (قوله بطرف) أي تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذ من تعريف الخبر السابق والمراد
 بالظرف ما يعم المكاني والزمانى الواقع خبرا عن غير جنة أو عمام مع الفائدة وقصره على المكاني كما فعل
 البعض قصور (قوله مع مجروره) لوقال ومجروره اسكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر
 الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والذمت لاجزء منه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل
 النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق المغوط به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت
 زيد أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر زيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معنى الافعال
 وما في حكمها الى الاسماء كالهجرة والتضعيف في ذهبت زيد او فرجته لكن هذا الذى حققه
 لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراد المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى
 أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا للعلاقة الجاورة غلط وان نقله
 البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر والمجرور فقط
 فى اللغو ونحو أنعمت عليهم ومر زيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع
 بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة
 يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جر اذا كان صفة
 لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو وتارة يكون رفعا كما فى مر زيد بالبناء للمجهول وتارة يكون
 نصبا كما فى مررت زيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذهبوا الخبر حقيقة) وقيل الظرف
 أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل
 هو الاصل وان معموله قيد له والقائل بالثاني نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف
 مقصود الخبر على كل منهما قال الرودانى حارل بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل
 علم أنه حقيق ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر
 أو حذف لدلائل اتفاقا واعلم أن كلاما من الظرف والجار والمجرور قد هما لغو ومستقر يفتح القاف
 فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب
 الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جازمه نحو زيد على الفرس أى راكب
 وقبل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتدر الاماميين وهو مقتضى قول المعنى
 لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه ومعنى اللغو لغو الخلو
 من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقر أى مستقر ارفيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف
 وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض من وأقره شيخنا والبعض
 بان هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذا الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف
 قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشف هذا وجوز ابن جنى اظهار
 المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى كلامه تليق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم

قد عرفت أنه لا يجب
 الا رازى زيد هندا ضاربه
 ولا هدا زيد ضارها ولا
 زيد محرو ضاربه زيد
 الاخبار ضاربه محرو
 لجرى ان الخبر على من
 هوله بل يتعين الاستتار فى
 هذا الاخير لما يلزم على
 الا رازى من ايهام ضارية
 زيد (وأخبروا بطرف) نحو
 زيد عندك (أو بحرف جر)
 مع محروره نحو زيد فى
 الدار (أو بين) متعلقهما
 اذهبوا خبر حقيقة حذف
 وجوبا وانتقل الضمير
 الذى كان فيه

القائلون بأن الخبرا ظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه المتعلق بالضهير
عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن
الخبر الظرف أو متعلقه المقدروا أن التحقيق الثاني نصهار الوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له
حقيقة أوله قدروا في تحمله الضهير هل هو فيه حقيقة أو في المقدروا لا أكثر في المسائل الثلاث
على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروداني هذا يعني قول الشاعر فان بك جثمانى الخ
دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضهير انما يستكن في
الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف
لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنه يلزم عليه تفريق العامل من الضهير وهو
ممتنع وإن أوجب منع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه
الظرف في تحمله الضهير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فإنه يلزم عليه حذف
العامل في الضهير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وإن أوجب بأثر البعدية أمر اعتبارى تقديرى فإنه
لا يحل من ضعف قنامل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرفع مع ما على القاعدة كارتفاعه
بالمشتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى ان جاء بعدهما كريد خلفه أبو نوح شرح الجامع (قوله في واحد
منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله وان بك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح
كونه تأكيداً للفوادي ولا للدهر لانهما أول الضهير المحذوف مع المتعلق لا متناع حذف المؤكد
على الرجوع لمنافاة الحذف للتوكيد ولا للفوادي باعتبار محله قبل دخول السامخ لزوال الطالب للمحل
بدخوله فتعين كونه تأكيداً للضهير في الظرف ولا بشكل عليه الفصل بالاجنبي وهو الدهر لجوازه
ضرورة قاله في التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد
وسبباني في باب ان أن مذهب الناطم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب
للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول السامخ وعليه لا يهض الرذ على
السيرا في قول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى في شرح شواهد
المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توبيخى لا اضافى واللام يخرج تقدير المضاف وقوله
عندك نسبة البعدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لأن المرأة قد
تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كأننا
أو استقر أو مافى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال
في المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لأن الوصف بمعنى
الماضى يعمل في الجار والمجرور وانفاقاً وفي الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا
الاقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى مالا
نهاية له نقله الشئى عن السعد (واعلم) أن الأصل تقدير المتعلق مقدماً على الظرف والجار
والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخراً نحو وان فى الدار زيد الان
ان لا يلهم امر فوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلاً لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ أما
على تقديره وصفه يستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخر اكونه فى الحقيقة الخبر والاصل
فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل فى العامل أن يتقدم على المعمول
هذا ما لخط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل
وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى اما من قبيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفاعل
وهو مافى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة الى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار
ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله ومفردا يأتى ويأتى جملة وانما أفرد المصنف

الى الظرف والجار
والمجرور زعم السيرا في
انه حذف معه ولا ضهير
فى واحد منهما وهو
مردود بقوله

فان بك جثمانى بأرض
سواكم
فان فوادي عندك الدهر
أجمع

والمتعلق المنوى اما من
قبيل المفرد وهو مافى
(معنى كائن) نحو ثابت
ومستقر (أو) الجملة وهو
مافى معنى (استقر) وثبت

قوله أى ناوين الخ لا داعى
اليه اه

والمختار عند الناظم الأول قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يجوز أن يكون إلى تقدير آخر لأنه وافى بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يجوز أن يكون إلى تقدير اسم فاعل إذا لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل (١٦٧) الثاني أن كل موضع كان فيه الطرف خبر أو قدر تعلقه

بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما وإذا الفجائية بتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عند ذلك فزيد ونحو خرجت فإذا في الباب زيد لان أما وإذا الفجائية لا يليها ما فعل ظاهراً ولا مقدراً وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ليحري الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيدي بوبه والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو تخصيص المحل كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني

انظر إلى ان ظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الأول) وله هذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على الماضي قدر الماضي قال فان جهات المعنى فقد ر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالخروج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شيء معين بل يردد الأمر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله إلى تقدير آخر) بالتنوين وبالانضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يجوز الخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الأعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذة منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله إلى تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله إذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانياً ليظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الأعراب ولو فرد الأبد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يجوز أن يكون إلى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) في قوة التعليل لمقدراً أي ولا عكس لأنه بعد أما الخ (قوله وإذا الفجائية) في بعض النسخ وإذا المفاجأة بانضافة الدال إلى المدلول (قوله بتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أمافلانهم مقدرة بأداة الشرط وفعله أعني مهمما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذرا لاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا الفعل الشرطي ثم جوابه وأما في إذا فلانها لا يليها إلا الاسم على الأصح فربما بينها وبين إذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما نبه عليه سابقاً بقوله كان الطرف فيه خبراً لا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أي ترجح لان الخلاف إنما هو في الراجح (قوله لا دلالة) أي معمولاً لا يرد أن الممارسة تتبع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الأول بأن الأصل في الخبر لا أفراد (قوله إنما هو لخصوص المحل) أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوفوع الطرف أو الجار والمجرور وخبراً وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعيين لا معارض وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصده الشارح مع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فممنوع لوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش إنما يجوز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحدوف على حذفه بعضهم عما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اه مغنى ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) وأما قوله

كل أمر مباعد أو مداني * فنوط بحكمة المتعالي

فنادر اه مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافاً إليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفجائية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوماً

هل يجوز إذا زيد اضربه فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ايلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملزم الحذف ويقال مثله في أمافالحذف وظهر الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في المفروطات سلمنا أنه لا يليها الفعل ظاهراً ولا مقدراً لكن لا نسلم أنه يليها فمما نحن فيه

أذيجوز تقديره بعد المبتدأ
فيكون التقدير أما في
الدار فزيد استقر
ونخرجت فإذا في الباب زيد
حصل لا يقال إن الفعل
وان قدر متأخراً فهو في
تيسة التقديم أذرتبة
العامل قبل المعمول لا ما
تقول هذا المعمول ليس
في مركبه لكونه خبراً
مقدماً كون المتعلق فعلاً
هو مذهب أكثر البصريين
ونسب لسيبويه أيضاً
تنبيهه أنما يجب
حذف المتعلق المذكور
حيث كان استقراراً عاماً
كما تقدم فإن كان استقراراً
خاصاً فحوزيد جالس عندك
أو نائم في الدار وجب ذكره
لعدم دلالة ما عليه عند
الحذف حيثئذ (ولا يكون
اسم زمان خبراً عن جثة)
فلا يقال زيد اليوم لعدم
الفائدة (وان يفسد) ذلك
بواسطة تقدير مضاف هو
معنى (فاخبراً) كافي قولهم
الهلل الليلة والربط
شهرى ربيع واليوم خير
وغداً أمر وقوله
أكل عام نعم تحورنه
أي طلوع الهلال ووجود
الربط وشرب خمر وأحراز
نعم فالأخبار حيثئذ باسم
الزمان أنما هو عن معنى
لا جثة هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب قوم منهم
الناظم في تسهيله إلى عدم
تقدير مضاف

مضراً ولا تقتدير الفعل بعد إذا في مثاله لا بد منه (قوله أذيجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن
يقول أذيجب لماسياً أي أنه يجب تأخير الخبر إذا كان فعلاً ظاهراً أو مقدراً عن المبتدأ فإن قلت علة
امتناع تقدير الخبر الفعلي على المستدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في
الملفوظ لا المقدور قلت أعطوا المقدور حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد في المقدور إجراء الباب على
سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركبه) أي محله الأصلي بل مقدم فتعلقه الذي هو ذلك العامل
كذلك فالوإلى لا مافي الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبراً) أي بحسب الظاهر أو على أحد
الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف (قوله أنما يجب
حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقراره لكن لا بقيد عموم
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاماً فائدة واعتراض البعض بتعال شجنا
على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص فحويوم الجمعة صحت فيه والأمثال نحو الكلاب على
البقرة أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الطرف أو الجار والمجرور كما يصرح به
قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي إن لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز
حذفه فحوزيد على الفرس أي راكب ومن لي بفلان أي من يتكفل لي به أكن لا يتنقل الضمير من
الخاص إلى الطرف ولا يسمى معه الطرف خبراً ولا يكون محله رفعاً ذكره الدماميني (قوله ولا يكون
اسم زمان خبراً عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظر المصنف من أن اسم الزمان إنما
يفيد الأخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن طرف المكان يفيد الأخبار به عن كليهما فإن لم يفسد
الأخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زماناً أو حياً وبالمكان عن الجثة أو المعنى فحوزيد أو القتال
مكاناً امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جداً ومن المعنى الزمان نحو الجمعة
اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف منى كما استظهره سم على مذهب من
يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجدد ما يجوز (واعلم) أن الزمان إذا أخبر به عن
المعنى برفع عالٍ استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان سكرة نحو الصوم يوم والسبب
شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجزى في فأن لم يستغرق الجميع أو أكثر أو كان الزمان
معرفة نصب أو جزئي عالٍ نحو الخروج يوماً وفي يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الخ
أشهر معلومات وأن طرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم غير ترجع رفعه على نصبه إن كان
المكان نكرة نحو المسلمون جائب والمشركون جانب ويجوز جانباً فإن كان معرفة ترجع نصبه على
رفعه فحوزيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم
مكان كما علمت من التمثيل خلافاً للكهوفيين ويجب نصب غير المتصرف كضوء ثم اعلم أنه يجوز رفع
اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملاً كالصوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى
الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع إذا لم يتضمن
كالأحد إلى الخميس وأجار الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم
والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وأن طرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين الخ
الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك تقدير (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل
بأحد أمور ثلاثة الأول أن يختص الزمان بوصف أو إضافة مع جره في كنه في يوم طيب أو شهر
كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة لله معنى في تجدد ها وقتاً فوقتاً نحو الربط شهرى ربيع الثالث
تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خيراً إذا علمت ذلك ظهرك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس
في محله وأن نحو الربط شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشابهة للمعنى فيما ذكره كقوله
الناظم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغداً أمر) من

نظرا الى أن هذه الاشياء
تشبه المعنى لحدوثها وقتا
بعد وقت وهذا الذي
يقتضيه اطرافه (ولا
يجوز الابتداء بالسكره
مالم تقدم) كما هو الغالب فان
أفادت جازا لا ابتداء بها ولم
يشترط سبويه والمتقدمون
بل جازا لا ابتداء بالسكره
الاحصول الفائدة ورأى
المتأخرون أنه ليس كل أحد
يهتدي الى مواضع الفائدة
فتنبهوها من مقل مخجل
ومن مكثر مورد ما لا يصح
أو معدد لا مورد متداخلة
والذي يظهر انحصار
قصود ما ذكره في الذي
سدد كرو ذلك خمسة عشر
أمرا الاول أن يكون
الخبر مختصا طرعا أو مجرورا
أو جلة ويتقدم عليها
(كعند زيد غره) وفي الدار
رجل وقصده ذلك غلامه
انسان قيل ولادخل
للتقديم في التسوية وانما
هو لما في التأخير من توهم
الوصف فان فات
الاختصاص نحو عند رجل
مال ولا انسان ثوب امتنع
لعدم الفائدة الثاني أن
تكون عامه اما بنفسها
كأسماء الشرط
والاستفهام نحو من يقيم
أكرمه وما تفعل أفضل
ونحو من عندك وما عندك
أو غيرها وهي الواقعة في
سياق استفهام أو نفي نحو
أله مع الله (وهل فتي فيكم
فما نخل لنا)

تجمل المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل
والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة
بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور
غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خرو وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر
الى ذلك في هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالسكره) لان
معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه بما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات
الآتية ولا يرد محيى انفاعيل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم
عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالسكره اذا تقدم خبرها أي خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا
بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا
اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ قبله والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق
لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لعمدة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتي عن الدماميني ثم
ما ذكره مبني على اشتراط تجدد الفائدة أماما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن
يقال منعه هنا من الابتداء بالسكره وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجلة باعتبار الكلام المعتمد
به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أي عدم الافادة
والاحسن أن السكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أي وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط في
الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالسكره (قوله ولم يشترط سبويه والمتقدمون
الخ) يعني أنهم لم يعتنوا بتعدد الاماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالسكره وانما ذكرها صابطا كما
وهو أنه متى حصلت الفائدة جازا لاخبار عن السكره دما ميني (قوله الاحصول الفائدة) أي عدم
حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد
الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفي بس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذومند (قوله من
مقل مخجل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبع ضيعة والطار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة
لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخجل (قوله انحصار مقصود ما ذكره الخ) قد يتوقف في
اندراج بعض ما ذكره فيما سبذ كرككون النكرة محصورة بانما في نحو وانما رجل قائم أفاده
الدما ميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار
والمجرور والمضاف اليه في الطرف والمسند اليه في الجلة صا حلا للاخبار عنه قاله الشمني (قوله كعند
زيد غره) هي اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غري (قوله قيل ولادخل الخ) قائله ابن هشام في
المعنى ووجه ترميض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لانه اذا قيل
في الدار علم أن ما يدكر بعد وهو رجل مثلاموصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
كافي الجاهي وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالتقديم في التسوية وان لم
يكن الخبر طرعا أو جارا أو مجرورا أو جلة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم
فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله
ابن هشام قد بر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لغوات الاختصاص في الجلة فيبوهم كلامه
انما لا تكون الاختصاص مع أنها قد تكون غير مختصة كافي ولده ولدرجل كذا ينبغي ان يمثل وأما
تمثيل البهوتى بمات في يوم رجل فقير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان
فيه تقديم الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفضل) التمثيل به مبني على أن
ما مبتدأ أو العائد محذوف أي ما تفعله أفضل لا على أن ما فعل قول مقدم لتفعل (قوله في سياق استفهام)
اعترض بأن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا

وما أحد أغبر من الله • الثالث أن (١٧٠) تخصص بوصف ما لفظ نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام

عسدا) أو تقدير نحو وطائفة قد أهتمهم أنفسهم أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقوله من السن منوان بدرهم أي منه ومنه قولهم شر أهر ذاناب أي شر عظيم أو معنى نحو رجل عندنا لأنه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيد الان معناه شيء عظيم حسن زيد افا كان الوصف غير محصص لم يجز نحو رجل من الناس جاني لعدم الفائدة • الرابع أن تكون عاملة امارفعا نحو قائم الزيدان اذا جورناه أو نصباً نحو أمر معروف صدقة ونهني عن منكر صدقة (ورغبة في الخير خير) وأفضل من عندنا اذا جبر ورفها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جراً نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل برزين) ومثلك لا يخل وغيرك لا يجود • الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف وه غفرة خير من صدقة يتبعها أذى • السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه غرة خير من جراحة • السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا

كان انكاريا كافي الآية التي مثلها الشارح لانه في معنى التقى لا اذا كان غير انكاريا كافي مثال المصنف نعم قد تكون في غير التقى وما في معناه والهي للعموم الشمولي مجازاً فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضاً بكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغبر من الله) الأنسب بالمقام جعل ما نغيبه لان الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انسان في الدار لو وصف المبتدأ في الاول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم رأيت من نقل بها مشي الماميني عن شيخه السيد الصفوي مانصه بتحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا الدفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق لا امر معنوي فيها بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طرد الباب فافهمه ينفع في مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقبل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابداء (قوله وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) الوال للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذاناب) أي جعل الكاب هازاً أي مصوناً مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقدير او الموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقريه لفظية كياء التصغير أو حالية كافي التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كافي صورة التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جورناه) أي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعليقه الماميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر بشرطه التنكير كما لصواعليه فكان الصواب التمثيل بنوع ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليمهم امتناع الابداء بالنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفسد لا يجري فيه لان المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ أو جملة كتبهن الله أي أوجبهن نعمت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفاً لغواً متعلقاً بكتب لا استلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الامراء اظهارا وفي الازل قضاء (قوله ومثلك لا يخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيد هما الاضافة تعريفاً (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغاً لان حرف العطف مشترك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابداء به) أن يكون معرفه أو نكرة مسوغة فتحت أربيع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتى التنكير لم صورتي التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأرلى اهل طاعة وقول معروف فليس خبره مقدراً بل مذكور قبله وهو أرلى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فتم حيثما جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالجل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتم حيثما الخ العموم الشمولي لانه المسوغ وفي تفريعه على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على ارادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكانه قيل كل رجل خير من كل امرأه أي باعتبار حقيقة فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدماء) أي لشخص أو عليه

(قوله)

شامل لما يراد به الدماء نحو سلام على آل ياسين وويل للعطفين ولما يراد بها التعجب

فيكون فيه مسوغان كما
في نحو وعندنا كتاب حفظ
فقد بان أن منعه عند
الجهور ليس لعدم المسوغ
بل لعدم شرط الاكتفاء
بمرفوعه وهو الاعتقاد
• الثامن أن يكون
وقوع ذلك للتمكينة من
خوارق العادة فنحو بقرة
نكلمت • التاسع أن تقع
في أول الجملة الحالية سواء
ذات الواو وذات الضمير
كقوله

سرينا ونجم قد أضاء
فندما
محيال أخفى ضوؤه كل
شارق وكقوله
الذئب بطرقها في الدهر
واحدة • وكل يوم ترائي
مدينة يدي العاشر أن
تقع بعد إذا المفاجأة نحو
خرجت فإذا أسد الباب
وقوله • حسبتك في الوغي
بردى حروب • إذا خور
لديك فقلت محققا بناء
على أن إذا حرف كما يقول
الناظم تبعاً للاختصاص
لا ظرف مكان كما يقول ابن
عصفور تبعاً للمبرد ولا
زمان كما يقول الزمخشري
تبعاً للزجاج • الحادي عشر
أن تقع بعد لولا كقوله
• لولا أطبار لا ودي كل
ذي مقه • الثاني عشر أن
تقع بعد لام الابتداء نحو
رجل قائم • الثالث عشر
أن تقع جواباً لنحو رجل
في جواب من عندك

(قوله محب) مبتدأ ثلاث خبر وقضية بالنصب على الحال أو تغيير المفرد والجر على البدلية من تلك
والرفع على الخبرية المحذوف قيل الوجه نصب محباً بالفعل المحذوف وجوباً كما في حدا وشكر العدم
إطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام يبيو به وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسوغ
بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله ارفع فيما بعده وقوله كما في
نحو الخ أي كالمسوغين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجروراً بمقتضا (قوله أن منعه)
أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك أي معنى الخبر كالمستكمل في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي
لحصول الفائدة يجعل نسبة هذه الجملة قيد الما قبلها وعدل في المعنى إفادة الابتداء بالسكرة في أول
الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بان إعادة لا توجب مقارنة معنى العامل بمعنى الجملة الحالية ولا
مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول (قوله محيال) أي وجهك وقوله كل شارق
أي كل كوكب طالع من شروق يشرق شروقاً كطالع طلوع طالع الفظاومعنى (قوله الذئب بطرقها الخ)
قبله تركت ضا في نود الذئب راعياً • وأنها لازاني آخر الأبد

والشاهد في قوله مدينة يدي فانها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدأ وهانكرة والرابط الضمير في يدي
وروي نصب مدينة على أنه مفعول لحال محذوف أي محسباً كما في المعنى أو على أنه بدل اشتمال من
الياء كما ارتضاء الدماميني وناقشه الشنقي بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث
اشعاره به اجمالاً وتقاضيه له بوجه ما وليست المدينة مع ضمير المتكلم كذلك والظروق والطرق المحي
ليلاً وضمير بطرقها ضم الرأء كما في المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أي مرة واحدة والمدينة
السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بهوله الذئب بطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله
حسبتك في الوغي الخ) الوغي الحرب ووردي تشبيه بردي على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتح
على وزن حمزى قال وهو البحر وجبيل بالجواز والخور بفتح الخاء المجهمة والواو الجين وهو مبتدأ خبره
الظرف بعده وهو مقابض السين كما في القاموس أي بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين
تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر
في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان
لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن بقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع
بعد لولا) إنما كان هذا مسوغاً لحصول الفائدة بتعلق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالسكرة (قوله
لا ودي كل ذي مقه) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه بمقه بالكسر
فيه ما أي أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأ كيدم (قوله
التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل الأعلى ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال
قاله المصنف في شرح التسميل قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والسكرة في السؤل
بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمه الخ) أي بناء على أن كم خبرية أو
للاستفهام التكمي في محل نصب على الظرفية أو المصدرية تميزها محذوف أي كم وقت أو كم حلبة
بجوز التمييزان كانت خبرية ونصبه ان كانت استفهامية ونصبها حلبة وعمه مرفوع بالابتداء ولك
صفة عمه وفداء صفة خالة والخبر قد حلت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية وعمه
بالنصب تمييز لها أو خبرية وعمه بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن كم نفسها على هذين الوجهين
هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلت لأن المبتدأ أما بعدكم والفداء بقاء ودال وعين مهملة تين
المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الطلب ولم يقل قد عاوين قد حلت لأنه حذف مع كل من الموصوفين
ما أثبتته للدلالة على خبر أحدهما الدلالة خبر الآخر والعشائر جمع عشراء كالنقاس جمع نقساء
والعشراء التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر وأشار به على أنه كان مكرهاً على أن يحلب

التقدير رجل عندي • الرابع عشر أن تقع بعدكم الخبرية كقوله كم عمه لك يا جبريرو خالة • فداء قد حلت على • شارى

عشاره أمثال صفة جريرو خالته لانها عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمه) أي مقصودا
 ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام التكررة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون
 مسوقا (قوله مر سعة) بالسين والعين المهمتين على زنة اسم المفعول تجمة تعلق على الرسخ مخافة البلاء
 والموت وفي القاموس رسخ الصبي كسح شد في يده أو ربحه سرور الدفع العين اه وهو مبتدأ وبين أرساغه
 خبره وهو جمع رسخ نظم بين الكوع والكوع وادكرسوع وفي قوله أرساغه تغليب الرسخ على غيره والعسم
 بفتح العين والسين المهمتين ييس في مفصل الرسخ تعويح منه اليد ويتغنى أي يطلب والارنب حيوان
 معروف وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لانهم كانوا يلقون كعب الارنب حفظا من العين
 والاحولان الجحش تغطي الثعالب والنظباء والقنافذ وتجنب الارانب لحبضها وجمع هذه الصمائر
 في بيت قبله عيني مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أي على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة
 مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف في قوله كعند زبد غرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا
 تكرر افاذه سم (قوله والاصل في الاخبار أن تؤخر) اعلم أن الخبر في نفسه حالتين التقديم والتأخر
 والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جازا ولما ناله أحكام وجوب التأخر وامتناع
 التقديم وانعكس وجوارا التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذا لاصل عدم الموجب
 والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أي للمبتدأ الذي هو أي
 الخبر له أي خبره وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أي الذات أي ذات المبتدأ كزبد قائم
 فقام يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شيء من سببيه أي على ذات من الذات التي تتعلق
 بزيد كزيد قائم أو به بنية داره فكل من قائم وبنيته يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في
 الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة كزيد عزيز
 علمه وبهذا التحقيق يعلم انه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا واليه في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم
 يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المتبعية في وجوب الخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة
 وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموسوف تعريفا وتنكيرا ومتابعة في
 اعرابه المنجدة أيضا هي تابعة للموصوف من كل وجه فلا يجوز ان يكون الخبر هذه الدرجة توسعا وافيته
 وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كالصواب حذف
 قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلاما منها واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أخط وأزل
 وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز
 استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الرابع وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة
 جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم وجوبه وسيأتي بيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر
 عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث
 لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنه حين الخ أن
 اذ طرفية لا تعليلية (قوله ومشتوه) أي مبغوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا
 الكلام منه مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان
 حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنه حين يستوى الجزآن الخ) أي على مذهب الجمهور فقد
 نقل الدماميني عن قوم منهم اس السيد أنهم أجروا في نحو صديق زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا
 ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا
 كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض
 من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أي في التعريف والتنكير) أشار الى أنهما اسمان مصدرين
 للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على

الخامس عشر ان
 تكون مبهمه كقوله
 مر سعة بين أرساغه
 به عسم يتغنى أرنبا
 (وليقس) على ما قبل (مالم
 يقل) والضابط حصول
 الفائدة (والاصل في
 الاخبار أن تؤخر) عن
 المبتدآت لان الخبر يشبه
 الصفة من حيث انه موافق
 في الاعراب لما هو له دال
 على الحقيقة أو على شيء
 من سببيه ولما لم يبلغ درجتها
 في وجوب التأخير توسعا
 فيه (وجوزوا التقديم اذا
 ضررا) في ذلك نحو عيني أما
 ومشتوه من يشؤل فان
 حصل في التقديم ضرر
 قلعارض كما ستعرفه اذا
 تقر ذلك (فامنه) أي
 تقديم الخبر (حين يستوى
 الجزآن) يعني المبتدأ والخبر
 (عرفا ونكرا) أي في
 التعريف والتنكير

(قوله لم يجوز الخ) أي بل
 حوى الامرين اللذين
 ذكرهما الشارح اه

السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء في جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النواة وذهب أهل المعاني إلى تعيين الأعراف للابتداء وأصل المراد بالابتداء جهوورهم لما مر قريباً عن الدماء بنى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين وهذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الأعراف عند علم المخاطب بما أوجه له لهما أول غير الأعراف فقط والمعلوم له غير الأعراف عند جهله بالأعراف والمعلوم له عند تساويه تعريفاً اهـ بإيضاح من الشئنى ثم قال المغنى فإن علمهما ما رجهل النسبة يعنى واستويا تعريفهما فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتثنية مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء إمكان التثنية الأعم الضمير فإن الإفصح جعله المبتدأ وأدخل التثنية عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قبله لا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لانه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فإذا قلت زيد المطلق أو المندلق زيد فزيد مبتدأ أو المنطلق خبره فيهم اهـ قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جمعت دالة على الذات ومسند إليها والاسم جعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية أعما هو منطلق أما المطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد اهـ وقد يعكس على انقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذى يؤسرو يجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به وإذا عرفت المخاطب زيد بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخو ك قلت زيد أنى وإذا عرفت أن لك أخو جهل بعينه واسمه قلت أخى زيد قال ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسوداً غاباً الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أى لا أسود لا بد لها من أعاب فيكون معلوماً عرفت ذلك والاستواء في نوع التكبير بان يكون كل منهما مذكورة محضة أو مذكورة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التكبير مع كون أحدهما فقط مذكورة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء في جنس التكبير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادى بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديق زيد) فالمجهول للسمع هو الذى يجعل خبراً فى مثل ذلك على ما مر (قوله أفضل منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساوئك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله لا أعلم بحرية المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فلا قرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقالوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله إذا ما الفعل) قال الروادى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيات اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بافعال لوقدم الخبر وقيل لا يمنع والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لوقدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقاً فان تطابقا فى الأفراد جاز الأمر ان نحو أقام زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبراً هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لا يهام تقدمة والحالة هذه) أى كون الخبر فعلاً فى الصورة فاعلية المبتدأ أى فيفوت غرضان تفسد هما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاستناد لكن

(عادى بيان) أى قرينة
تبين المراد نحو صديق زيد
وأفضل منك أفضل منى
لاجل خوف اللبس فان لم
يستويا بنحو رجل صالح
حاضر أو استويا بأبى
بيان أى قرينة تبين المراد
نحو أبو يوسف أبو حنيفة
جاز التقديم فتقول حاضر
رجل صالح وأبو حنيفة
أبو يوسف للعلم بخبرية
المقدم منه قوله

يسوياً يسوياً وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباة
أى يسوياً بناتنا مثل بنينا
(كذا) بمنع التقديم (إذا
ما الفعل) من حيث الصورة
المحسوسة وهو الذى فاعله
ليس محسوساً بل مستترا
(كان الخبر) لا يهام
تقدمه والحالة هذه

(قوله أوجه الخ) هذا
لا يصلح أن يكون خطاباً
(قوله والمعلوم) شامل
لصورتين (قوله فان
جهلها) بنى عليه صورة
وهو جهلها والحاصل إلى
الصورة العقلية ثمانية اهـ

فاعلية المبتدأ فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد على أن زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا في الحس بان يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جازا لتقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للام من المحذور (١٧٤) المذكور الاعلى لغة أكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم

الخبر أكثر من هذه اللغة والجل على الأكثر راجح قاله في شرح التمهيد وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو الحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أو قصد استعماله منحصرا) أي وكذا يمنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الرسول إنما أنت منذر إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لا انعكس المعنى المقصود ولا شعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ فان قلت المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بالامع الا قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير جلا على المحصور بانما وأما قوله وهل الاعلى المعول فتاذ وكذا يمنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلية على المبتدأ نحو لزيد قائم كما أشار إليه بقوله (أو كان) أي الخبر (مسند الذي لام ابتداء) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله خالي لانت ومن جري خاله

حق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا رد أن من كلامهم مختار أو غير أو الأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمرو ويؤخذ من تلبيل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ الانتفاء لعله فيجوز عمرو زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدأ) أي أو نائية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لانتظام الانتفاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخوالك ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الاعلى لغة الخ) راجع لقوله للام من المحذور المذكور بالنسبة للمثاليين الأولين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا رصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصر ابتداء أي منحصر ابتداء فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاء البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بانما و يروى بفتحها أي منحصر أي على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وان ضعف بان الحذف والايصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الرسول) الحصر انما في وكذا في إنما أنت منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدأ) أي بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وأرد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الاعلى المعول) صدره فيارب هل الا بل النصير برتجي ولم يأت به لاحتمال أن يكون بل هو الخبر ويرتجي حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وان يكون يرتجي هو الخبر وبل متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول الجزع عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فتاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلا ويكرم الاخوال) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركتهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع أي وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلوي بالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والاقوال مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أي للاخوال هذا ما ظهر (قوله أي لهو أنت) ضعف بان الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامي زيد منطلق كما في التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلم السامع من أول الامر ويتقن عنه التعبير الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم ان يقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيد اضربت لانه اذا قدم زيد اتخير السامع فيما بعده اضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم

ينل العلا ويكرم الاخوال فتاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي ضربت لهو أنت وقيل أصله خالي أنت أخرت اللام للضرورة (أو) مسند المبتدأ (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كن لي مفعلا) ومن يقم أحسن إليه وما أحسن زيد أو كم هييد لزيد

ومنه قوله كم عمه لك يا جبريل وخالة • فدعاء قد حلت على عشاري وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أنصبت اليهما نحو غلام
من عندك وغلام من يقيم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر (١٧٥) تنبيهه يجب أيضا تأخير

الخبر المقرون بالقاء نحو
الذي يأتي في درهم قاله
في شرح الكافية وهذا
موضوع في المسائل التي
يجب فيها تقديم الخبر
(ونحو عندي درهم ولي
وطر) وقصد غلامه
رجل (ملزم فيه تقديم
الخبر) رفعا لايهام كونه
نعنا في مقام الاحتمال
اذ لو قلت درهم عندي
وطر لي ورجل قصدك
غلامه احتمل أن يكون
التابع خبرا للمبتدأ وان
يكون معنائه لانه نكرة
محضة وحاجة النكرة الى
التخصيص يفيد الاخبار
عنها فائدة يعتد بها أكد
من حاجتها الى الخبر ولهذا
لو كانت النكرة مختصة
جازة قد يعمها نحو ورجل
مسمى عنده و (كذا)
ياتزم تقديم الخبر (اذا عاد
عليه مضمرة مما) أي من
المبتدأ الذي (به) أي بالخبر
(عنه) أي عن ذلك
المبتدأ (مبيننا بخبر)
والعنى أنه يجب تقديم
الخبر اذا عاد عليه ضمير من
المبتدأ نحو وعلى الثمرة
مثلا زيدا وقوله
أهابك اجلا لا وما بك قدرة
على ولكن ملء عين
حيثها

فلا يجوز مثلا زيدا على
الثرثرة ولا حبيم امل عين

لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه و (كذا)
يلتزم تقديم الخبر اذا

ضربت تحيرا السامع فيما بعده أريدا أو عمرا ملاقات آجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها أن
هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزء فمما أقدم أحد الجزأين احتمل
الاتركل ما يصلح ومنها أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس في أنواع الكلام
فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمه الخ) أي على رواية جرمه على أن كم خبرية لانه على روايه
النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على
الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أنصبت اليهما) أي لانه استحق التصدير
لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والحواب جيند
للمضاف لانه مضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط
نظما لذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الورداني انظروا أن الجزم بمن
لا بغلام اه ومثل ما أنصبت اليهما ما أنصبت الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح
(قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالقاء) أي لان القاء انما دخلت في الخبر المذكور لشمه
بالجزء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طامية أو مقرونا بالباء
الرائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذكورا ومنذ نحو ما رأيت مد أو منذ يومان
عند من أعربهم ما مبتدأين (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) ل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه
(قوله ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد غيره وأجيب بأن ذكره
هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهما من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولي
وطر) أي حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أي احتمال كونه نعتا أي احتمالا راجح لان الاحتمال
على الاستواء اجمال ولا محذور في الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحدوف أي وكونه نعنا أقرب
لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لاها بمعنى احتياج (قوله واهذا) أي لتكون وجوب
التقديم لدفع ايهام الصفة التي تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أي مثل التزام تقديم الخبر فيما
يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمرة من المبتدأ الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أي مفسرا
للضمير العائد اليه من المبتدأ فبيحا حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها
بأجنبي للضرورة قال ابن غاري هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول
كذا اذا عاد عليه مضمرة • من مبتدأ وما به يصدر

(قوله زيدا) تميز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط
الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وقصته
اعراب أو بناء وبحث الدمايين في تمثيلهم بقولهم على الثمرة مثلا زيدا بان الخبر الكون المطلق
المحدوف وهو يصح تقديره مؤخر على الاصل كما ذكره مؤخر الوكان كونا خاصا مثل على الله عبده
متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر
الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه في نحو
ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا للفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتراك في العامل
في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أي عاد على
ملابسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا
نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم
المفسر وحده في الصورتين كافي التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره

يلتزم تقديم الخبر اذا

يستوجب التصديرا بان يكون اسم استفهام أو مضافا إليه (كائين من علمته نصيرا) وصبيحة أي يوم سـفرك (وخبر) المبتدا (المحصور) فيه بالأو بـاعا (قدم أبدا) على المبتدا (كالتا الا اتباع أحـدا) وانما عندك ريد لما سلف في توجيهه كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدا في وسطها نحو عندي ذلك فاضل اذ لو قدم المبتدا تبست أن المفتوحة مكسورة وأن المؤكدة التي هي لغة في لعل ولهذا يجوز بعد أما كقوله عندي اسطبار وأما أني جزع يوم الدوى فلو جد كاد يبرني لان أن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اهـ (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندك) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المحاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال في شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندي وجل الاعلى ضعف (وفي جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير

الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمل (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سـفرك) أي ابتداء سـفرك لانه المطروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالمصوب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي المحصور وفيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله ما سلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لا انعكس المعنى المقصود والمطلوب هـا لم يلـل وجوب تقديمه بانه لو آخر لا انعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أي لتقدير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدا بأفعال الجراء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيرها يحل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو آخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو هـا زيد (قوله لا تبست) أي خطأ فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا في التباسها بان التي هي لغة في لعل (قوله وللهذا) أي لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرني) بفتح ياء المضارعة من يريت انقل أي نخته (قوله لا يدخلان هـا) لان أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملته وان المكسورة مع موهولها جلة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجالا بان يعلم أن في الكلام حذف (قوله من الجزأين) أي المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدا الراجع المستغنى به ولا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي وخرج أيضا فاعل الفعل وبائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلاف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدا أو الخبر فليل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع واللاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشـة تقابها مد او جملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممنوع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقول لان ليوافق عندكما لاحتمال ان المحجب أحدا المـولين فقط (قوله لـن) كان ينبغي لكما لان المخاطب اثنان وان كان المحجب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والموسع وقوعه في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أي جواز المستوي الطرفين بل هو خلاف الاولى لا يـلم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزائه الجملة فقوله الاعلى ضعف أي خلاف الاولى كما أفاده سم والاعمى لكن (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في الفاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كائين وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلاً قاله يس وعجالة الدما مبني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال فعنها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فوضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فعنها على أي حال وهذه عبارة السيرافي والاختش فوضعها عندها رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يدكر بعدها فعنها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا فتحد هذا بالقول الثاني ثم اعترض القول الاول والثاني بامور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص بمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضمير اتباعا للتحاة لئلا يتوهم العبارة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسماء ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حل محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لم قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بان الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام

الشارح مبني على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائي لم يحضن) انما لم يجعل اللاتي معطوفا على اللاتي قبله وما بينهما خبرا لا اقتران الخبر بالغاء وتقدم ان الخبر المقرون بها يجب تأخيرها لتبركه من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط وايضا يجوز ذلك لاستدعي جواز زيد قائما وعمرو مع أنه لا يجوز للقيح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام وفي استدعاء جوار ذلك جوار زيد قائما وعمرو ونظر الفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قيح لفظي بخلافه على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء في الآية بالحمل السابق ولا بد عندى اقتران الخبر بالغاء لان المتقدم عليه تابع المستد او يعترف بالتابع ما لا يعترف في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر بعد ثلثه أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى والاولى أن يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك لا به ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الافراد ولا به لو صرح بالخبر لم يحضن إعادة ذلك المتقدم تقديلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة الحذف بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جرم تصدى اللفظ والمعنى بمامل واحد لا اختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قبل في نظائره (قوله و بعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان طرفا أو حارا ومجرورا جار على ما قال التفناراني انه الحق وقال ابن هشام في شرح باب سعاد ان كان المصدر ينزل بان والفعل امتنع مطلقا والجار (قوله الامتناعية) شرح التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناطم في قوله وأوليتها الفعل (قوله أي في عالم أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بان الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب مصعب على الحذف والغلبة مصعبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق ويتعين محل الغلبة بتعيين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يتألف فيما يأتي وكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لالوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بان امراد علم ذلك بمقتضى لولا ادهى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ القرينة خارجية لانهم لا اعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على ورود الجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب محتملا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا وورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كافي لولا انصارا يرد جوابه ما سلم ولولا العمدة مسكة لسالة الانصار على الجابة والغمد على الامسال وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته وورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من اجراء الكلام فتحكم ولهذا قال سم في الجواب ما صرح بهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجية من الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه في الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب سد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا ايضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يجمع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أي وهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو لولا رجال مؤمنون أي لا ذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض ما لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد سد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسألة (قوله لولا قومك حديثه) أي قريش وزمن والخطاب لعائشة ومن روى هذه الرواية البصري في كتاب العلم من صحيحه فانتقل عن

كقوله تعالى واللائي لم يحضن أي بعد ثلث أشهر خدعت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي بعد ثلث أشهر عليها واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف وممه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا) أي في عالم أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضا لفسدت الارض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذفت موجود وجوب العلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سلمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثه عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد ابراهيم

وان دل عليه دليل جاز
اثباته وحذفه نحو لولا
أنصار زيد حوّه ما سلم
وجعل منه قول المعري
يذيب الرعب منه كل غضب
فولولا الغمد بمكة لسالا
واعلم أن ما ذكره الناظم
هو مذهب الرماني وابن
الشجري والشلوبين
وذهب الجمهور إلى أن الخبر
بعد لولا واجب الحذف
مطلقا بناء على أنه لا يكون
إلا كونا مطلقا وإذا أريد
الكون المقيد جعل مبتدأ
فتقول لولا ماله زيد أيا نا
ما سلم أي موجه ودة
وأما الحديث فروى بالمعنى
ولحنوا المعري (وفي نص
عين ذا) الحكم وهو حذف
الخبر وجوبا (استقر) نحو
لعمرك لا فعلن وأعين الله
لا قوم أي لعمر
قسمي وأعين الله عيني فحذف
الخبر وجوبا للعلم به وسد
جواب القسم مسدده فإن
كان المبتدأ غير نص في
اليمين جاز اثبات الخبر
وحذفه نحو عهد الله لا فعلن
وعهد الله على لا فعلن
تنبية يقتصر في شرح
الكافية على المثال الأول
وزاد ولده المثال الثاني
وتبعه عليه في التوضيح

ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي
سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن البتل لولا زيد
أي محسن إلى لهذكت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل
منه قول المعري الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل غضب) هو السيف انقطاع والغمد
غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا
منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان وانما عجز بالمضارع
لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له اسال منه فالتنفي
سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل
تركيب (قوله فتقول لولا ماله الخ) أي وأما نحو لولا زيد سالنا ما سلم فتركيب فاسد (قوله فروى
بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حدثائهم قومك لولا أن قومك حديثه عهد
بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبيتها على أنه انما يتم لو لم تكن رواية الحديث عربيا أما
إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا قيام الحجة بلسانهم اه مم وفي حاشية المعنى للدماميني أسقط
أوجه الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته
أيها بالمعنى وكثيرا ما يترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها
على تسليم أنها لا تفيد انقطاع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسمها
والتشديد في ضبط الفاظها والتحرر في نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية
بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية
فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما
مادون فلا يجوز تبديل الفاظه بخلاف ما قاله ابن الصلاح وتدون الاحاديث وقع في الصدر
الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج
به وغايته يومئذ تبديل لفظي صحيح به بآخر كذلك ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي
حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله
ولحنوا المعري) أي خطوه وردت له في الشعر الموثوق به كقول الشاعر لولا زهير جفاني
كنت معتذرا وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل بمكة بدل احتمال من الغمد على أن الاصل
أن بمكة فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص عين) من اضافة الصفة
إلى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل
فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمر ك) أي حياتك التزموا فخرج
عنه في القسم تخفيفا للكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وأعين
الله) أي بركته (قوله اللهم به) أي من كون ما ذكر نصا في اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا
في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر
المقسم عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبيهض وفيه أن قولهم لعمر ك كذلك نحو لعمر ك طويل
أو مبارك فيه والاقرب عندي أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمر ك في اليمين بخلاف عهد
الله ويجعل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفي الفقهاء صراحة عمر
الله وعهده على نفي كونه يميننا معتداه شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء
عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى باليمين البقاء أو الحياة وبالعهد
استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به ما تعبدنا به لانها مطلقان
على هذا كما رأيت بخط الشواني نقلا عن مم (قوله على المثال الاول) يعني لعمر ك لا فعلن وقوله

المثال الثاني يعني أين الله لا قوم من (قوله وفيه نظراذلا يتعين الخ) أجاب سم بهم لم يدعوا التعيين
والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل المحذوف حينئذ أي حين إذ كان المحذوف
المبتدأ غير واجب إذ لم يرد الجواب مسدده اه أي لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يبدئي مسدده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر محط الفائدة
فاعتني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها في مكان
مصدر مفعلي من كان التامة واعتراض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مبداء في قوله
خالي لا أنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بأن دخول اللام على شيء واحد
لفظا وتقديرًا أولى من دخولها لفظا على شيء وتقديرًا على آخر فالجمل على الأول أرجح مع أن حذف
المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تحوير الوجهين
في المثالين وعن غيره الجزم بأنهم ممن حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه إذ
الواو فيها ذكره تختمل غير المعية كان يقال كل سانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما
صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصناعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي
حرقته وسميت ضيعته لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته
لا يصح عوده إلى كل إذا المعنى عليه كل رجل وضيعته كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذا المعنى
عليه كل رجل وضيعته رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما كانت كل ماثبة عن أسماء كثيرة كان
ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك وقابلة بالجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكانه قيل زيد
وضيعته مقترنان وعمر وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر
مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فجعله بعد المعطوف فكيف يرد المعطوف مسدده
ولهذا قال الرضي الظاهر أن المحذوف غالب لا واجب وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر
المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه
فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يرد مسدده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب المحذوف سد
الشيء مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن
للمصاحبة بالكيفية بل مجرد التثنية في المحكم بخوزيد وعمر ومباعدان أو للمصاحبة لانصا أي
ظهورا كافي بيت الشارح ومثاله لأن ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتل
التثنية والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية كما قاله
الشوافي قال ولوقيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا بذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض
فانهم (قوله لم يجب المحذوف) بل يجوز أن دل دليل عليه (قوله يشعب) كيهذه أي يفرق (قوله
مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة لان مع ظرف يصلح
للاخبار به بخلاف الواو كريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضرب
زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الأول أو
قصده المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطا جارية على الحق لا على المبتدأ فاندفع
الاعتراض بأن المثال الثاني يصلح الحال فيه للخبرية واعتراض الراعي المثال الأول بأنه يصلح الاخبار
عن الضرب بكونه مسيا على وجه المجاز وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا جبر
في المجاز حتى يجب اضممار الخبر ومنتع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه
المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الأول لا يصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها
ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضرما) أي وان صلت أن
تكون خبرا عن خبره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلماذا قال عن الذي الخ فالقصد منه

وفيه نظراذلا يتعين كون
المحذوف فيه الخبر لجواز
كون المبتدأ هو المحذوف
والقصد مبدئي أين الله
بخلاف المثال الأول لمكان
لام الابتداء (و) كذا
يجب حذف الخبر الواقع
(بعد) مدخول (واو
عينت مفهوم مع) وهي
الواو المصاحبة أو المصاحبة
(كمثل) قولك (كل سانع
وما صنع) وكل رجل
وضيعته تقديره مقررنا
الأنه لا يدكر للعالم به وسد
العطف مسدده فان لم تكن
الواو للمصاحبة نصا كافي
بخوزيد وعمر ومباعدان
لم يجب المحذوف قال الشاعر
عنوا إلى الموت الذي يشعب
الفتى • وكل امرئ
والموت يلتقيان • وزعم
الكوفيون والاختصاص أن
هو كل رجل وضيعته
مستغن عن تقدير خبر لان
معناه مع ضيعته فكأنك لو
جئت مع موضع الواو لم
تخرج إلى مزيد عليها وعلى
ما يليها في حصول الفائدة
كذلك لا تحتاج إليه مع
الواو ومعصوبها (وقيل
حال لا يكون خبرا) أي
ويجب حذف الخبر إذا
وقع قبل حال لا تصلح خبرا
(عن) المبتدأ (الذي خبره
قد أضرما) وذلك فيما إذا
كان المبتدأ

مضافا الى المصدر المذكر
أو الى مؤؤل به فالاول
(كضرب العبد مسيأ)
الثاني مثل (أتم نبيي
الحق منوطا بالحكم) اذا
جعل منوطا جاريا على
الحق لا على المبتدأ
والثالث نحو أخطب ما
يكون الامبرقا تار التقدير
اذ كان أو اذا كان مسيأ
ومنوطا وقائما فسيأ
ومنوطا وقائما نصب على
الحال من الضمير في كان
وحذفت جملة كان اني
هي الخبر للعلم بها وسد
الحال مسدا وقد عرفت
أن هذه الحال لا تصلح خبرا
لمبايتها المبتدأ اذا الصرب
مثلا لا يصح أن يجبر عنه
بالإساءة فان قلت جعل
هذا المنصوب حالا مبي
على أن كان تاما فلم
لا جعلت ناقصة والمنصوب
خبرها لان حذف الناقصة
أكثر فاجواب أنه منع من
ذلك أمران أحدهما أن الم
نر العرب استعملت في هذا
الموضع الأسماء مسكورة
مشتقة من المصادر
فحكمت بأنها أحوال اذ لو
كانت أخبارا لكان
المضمرة لجار أن تكون
معارف ونكرات ومشتقة
وغير مشتقة الثاني وقوع
الجملة الاسمية مقرنة
بالواو موقفة كقوله عليه
الصلاة والسلام أقرب
ما يكون العبد من ربه وهو

الإشارة الى ما ذكرنا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر
وجوبا قبل حال وقوله قد أضمر أي قدر (قوله مصدرا) أي صريحا لا مؤؤلا عند جمهور البصريين
ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن صريت ريدا قائما (قوله في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين
أو مضمرا كإياه في قولك العبد ضرب في إياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب
عمر قائما وظاهر كلام الرمي اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مصافا للفاعل أو لانه فاعول أو لهما
الأن يقال قصده التعميم في الإضافة لا اشتراطها وقوله أو لهما أي كافي تضاربا أو مضاربا
ففي بعض حواشي الجاهلي أن نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي محل جرب باعتبار
الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكر كور فلا يقال ضرب في زيد الشديدا قائما ولا
ضرب في السويق كله ملتوا للغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجاره الكسائي ووافقه
المصنف في تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير في اذ كان أو اذا كان وبصح
ترك التنوين على أن الإضافة للبيان أن أريد ذوالحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقة
أن أريد ذوالحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعم ل حال أي بعد الضمير أو المفسر
(قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن
فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدأ بأن قصدا بقائه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر الى
المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل الى مصدر
عامل في اسم مفسر الصمير ذي حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه
الحال للعبيرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أي
أخطب كونه بمعنى أكون ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمع وأخطب من الخطب وهو الشدة أي
أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الطرف من المحذوف من هذه
المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أي عند
إرادة المضي أو اذا كان أي عند إرادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما وفي الرضى
أن اذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقال الروادى نبي أنه قد يراد
الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لاسرا لازمة بلفظ واحد اه
ورأيت بخط الشنواني أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة
كان) أي مع الطرف المضاف اليها وقوله التي هي الخبرية مسامحة اذا الخبر متعلق بالطرف كما
هو الاصح أو نفس الطرف المضاف الى تلك الجملة (قوله لاهلم بها) أي مع الطرف أي من كون المراد
الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما
أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدا أي مع الطرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان في
الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا كالقبيته في وقت الر كوب واذا كان سدا مسدا متعلق
الذي هو الخبر في الحقيقة كسد اذ بقية الظروف مسدا متعلقا بها العامة فالحال سدت مسدا الخبر
في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لمبايتها) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم
(قوله الا أسماء منسكورة مشتقة) الحصر اضافي أي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي محي الحال جملة
كاسيأتى (قوله لجاز) أي جواز وقوعها أن تكون معارف الخ وكون مجيها منسكورة مشتقة
أمر اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التذكير والاشتقاق لا يكون الا
لسكتة وأن السكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالوار) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقفة بلا
واو على ما قاله الكسائي وارتضاء المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضرب في زيد اهوقايم (قوله
موقفة) أي موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أي اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العيني

غضبان

فان قلت فما المصوح الى
 اعمار كان لتكون عاملة
 في الحال وما المانع ان
 يعمل فيها المصدر فالجواب
 انه لو كان العامل في الحال
 هو المصدر لكانت من
 صفة ولا تسد مسد خبره
 فيفتقر الامر الى تقدير
 خبر يصح عمل المصدر في
 الحال فيكون التقدير
 ضرب في العبد مسبباً بوجود
 وهو رأي كوفي وذهب
 الاخفش الى ان الخبر
 المحذوف مصدره ضاف
 الى ضمير ذي الحال
 والتقدير ضرب في العبد ضربه
 مسبباً واختاره في التسهيل
 وقد منع الفراء وقوع
 هذه الحال فعلام ضارماً
 وأجازه سيبويه ومنه قوله
 ورأي عبي الفتي أباكا
 يعطى الجربيل فعليلاً ذاكا
 أما اذا صلح الحال لان يكون
 خبر العدم مباينته للمبتدأ
 فانه يتعين رفعه خبراً فلا
 يجوز ضرب في زيد اشديداً
 وشدقواهم حكماً مسقطاً
 أي حكماً لك مثبتاً كما شد
 زيد قائماً وخرجت فاذا زيد
 جالساً فيما حكاه الاخفش
 أي ثبت قائماً وجالساً ولا
 يجوز ان يكون الخبر
 المحذوف اذا كان أو اذا
 كان لما عرفت من أنه
 لا يجوز الاخبار بالزمان
 عن الجنة تنبيهه لم
 يتعرض هنا لموضع وجوب
 حذف المبتدأ وعدها في غير هذا الكتاب أربعة

وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد
 يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضمير أو ان لازم
 عليه كونه المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون التقدير اذا كان حليف
 رضا أي مصاحباً للرضا بل هذا أقرب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم
 وحليف الرضا المحالف المعاهد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها
 المصدر) وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله
 لكانت من صفة) أي متعلقاته فمحله قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد
 غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي به الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل
 المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعه وله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر
 معمول للمبتدأ الا أن يجعل كالأجنبي للخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد
 مسده والا فالخبر مصدر على كل حال (قوله وهو رأي كوفي) أي أعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر
 بعده رأي كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الضرب أي حصر الضرب مثلاً في
 كونه حال الاساءة وامل وجه افادة فتعوض في العبد مسبباً للعصره شابهة المصدر باساقته المعترف
 بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصراً في الخبر فكذلك ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزاً
 لا راجعاً لعدم سد شيء مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاسطلاحى
 الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحاً للضمير وحقيقته ان أريد ذو الحال المعنوى الذى
 هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسبباً) بالحال حصل التباين بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في
 التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى لقلة المقدور عليه لان المقدور عليه شيان والمقدر على الأول خمسة
 أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير
 هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقا معموله والجمهور على منعه (قوله ورأي عبينى الخ)
 رأي مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأبأن بدل أو بيان وقوله يعطى الجربيل حل سد مسد خبر
 رأي وقوله فعليلاً ذاكا أي الزم الاعطاء أي كان عليه أولئك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عدم عدم
 قصد المنكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذ كر
 الخبر بان يقال ضرب في زيد اذا كان شديداً أو صر به شديداً كما نقله شيخنا (قوله ولا يجوز ضرب في زيداً
 شديداً) بل يجب الجمع عند قصد الخبرية والنصب وذ كر الخبر عند قصد الخالية كما مر اذ لم يذ كر
 الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الخالية كذا قيل
 وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم تبين الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذ كر الخبر فتأمل (قوله وشدقواهم)
 أي لرجل حكمه وعلهم وشدقوه من وجهير النصب مع صلاحية الحال للبرية وكون الحال ليست
 من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصريح (قوله مسقطاً) بضم الميم
 الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتاً) يعنى نافذاً (قوله أي ثبت قائماً
 وجالساً) التقدير في فاذا زيد جالساً على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا
 حذف بل هي الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائماً وخرجت فاذا زيد جالساً (قوله
 أربعة) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لاسمى لاسمى لا سيما زيد برقع زيد
 ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البديل عن الفعل نحو
 سقبالك ورجعالك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوباً ليلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان
 بلى الفعل أي وهذا الدماء لك نقل هذا الثاني الدفوسرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا
 كان المجرور ضميراً مخاطباً كافي التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص

• الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع (١٨٣) في معرض مدح أو ذم أو ترحم الثاني ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر

فخونهم الرجل زيد وبئس
الرجل عمر وإذا قدر
المخصوص خبرا فإن كان
مقدما نحو زيد نعم الرجل
فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر
الناظم هذين في موضعهما
من هذا الكتاب الثالث
ما حكاه الفارسي من
قولهم في ذمتي لا فعلن
التقدير في ذمتي عهد أو
ميثاق • الرابع ما أخبر
عنه بمصدر مرفوع جى به
بدلا من اللفظ بفعله نحو
سمع وطاعة أى أمرى
سمع وطاعة ومنه قوله
وقالت حنان ما أتى بك ههنا
أذن نسب أم أنت بالحق
عارف • أى أمرى حنان
أى رحمة وقول الراجز
شكالى جلى طول السرى
سهر جيل فكلنا نامتلى
أى أمرنا سهر جيل (وأخبروا
بائنين أو بائنين • عن)
مبتدأ (واحد) لأن الخبر
حكم ويجوز أن يحكم على
الشيء الواحد بحكمين
فأكثر ثم تعدد الخبر على
ضربين الأول تعدد في
اللفظ والمعنى (كهم سراة
شعرا) ونحو وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وقوله
من يئذابت فهذا بتى
مقيظ مصيف مشى
وقوله

والخطاب بغيره لشخص آخر في جملة واحدة أما نحو سقيال زيد ورعيال عمرو فالظاهر أن اللام لتقوية
العامل ومدخولها مع مول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو
على إنما اتزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ في النصب
أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل لا شاعرا بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا
في النسباء دما ميني بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح الخ)
خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما في التصريح
وبغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم
فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع إذا لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر (قوله
من قولهم في ذمتي الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحاوله محله لأن المبتدأ هنا واجب
التأخير (قوله في ذمتي عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذى يستقر في
الذمة فهو شئ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف
الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء
للمعالة الفرعية حكم المعالة الأصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله
وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التثنية وقوله أذن نسب الخ أى ذوق رابة
هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحق وإنما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى إياه قاله العيني فلقنته
الجملة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا بائنين أو بائنين) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه
جملة أو مع الاختلاف وفى المعنى زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى
نحو زيد عالم بفعل الخبر كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو
يفعل الخبر لعدم أفادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون
شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسي فى كوفى أو قرودة خاصتين
كون خاصتين خبرا ثانيا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ
كتب فن تعدد الخبر لا غير (قوله لأن الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك
بحصة الاقتصار على كل من الخبرين أو الأخبار كما فى الدما ميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم
أسلها امرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل الممثل اللام أفعلاء كنى وأنبياء وتنى
وأنقياء وزكى وأزكيا وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل ففعلاء
كشريف وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعيل ممتلها
وقيل هو اسم جمع (قوله من يئذابت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان
زعمها البعض تبعاً للمصدر كلام العيني المتناقض بدليل يئذ والمعنى من يئذابت فأنام مثله لأن هذا البت
بنى لحذف السبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كافى لفظا وصيغا وشتاء والقيظ شدة
الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه
بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد
لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجهه ولك أن
تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من
اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيره باختلاف النوع الثالث فانه عطف
فيه لا يكون إلا بالواو وأفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق ونحو هذا أبيض أسود لا يلقى
مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلاً أو بعضاً فيخرج نحو هذا المثال
(قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل

يجوز فيه العطف وتركه والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو هذا جمل ما مضى على

أي من هذا أصغر أي أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لابي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر تعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصانع وفقيه وقوله يدل يدخيرها يرتجي . وأخرى لا عدائها غائظة . واما حكماً كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والاولاد واعترضه في التوضيح فنع أن (١٨٣) يكون النوع الثاني والثالث من

باب تعدد الخبر بما حاصله
أن قوالهم - الموحامض في
معنى الخبر الواحد بدليل
استماع العطف وأن يتوسط
بينهما مبتدأ وأن نحو
قوله يدل يدخيرها يرتجي
وأخرى لا عدائها غائظة
في قوة مبتدأ أين لكل
منهما خبر وأن نحو
الحياة الدنيا لعب ولهو
اشافي تابع لا خبر قلت
وفي هذا الاعتراض نظر
أما ما قاله في الاول فليس
بشيء اذ لم يصادم كلام
الشارح بل هو عينه لانه
انما جعله متعدداً في اللفظ
دون المعنى وذكر له
ضابطاً بأن لا يصدق
الاخبار ببعضه عن
المبتدأ كما قدمته فكيف
يتجه الاعتراض عليه بما
ذكر وأما الثاني فهو أن
كون يدل ونحوه في قوة
مبتدأ أين لا ينافي كونه
بجسب اللفظ مبتدأ واحداً
اذ النظر الى كون المبتدأ
واحداً أو متعدداً انما هو
الى لفظه لا الى معناه وهو
واضح لا خفاء فيه وأما
قوله في الثالث ان الثاني
يكون تابعاً لا خبراً فانما
نقول لا منافاة أيضاً بين

على الجزء (قوله أي من) يعني أن الموجود في لزمان هو المرادة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة
والجوضة الصفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الجوضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا
كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصفتين موجودة في زيد قاله
الناصر الثاني (قوله أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكتابتها يدعيه وكان عمر بن الخطاب كذلك
ولا يقال أصغر أي أصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظر الامة على لان الخبرين في المعنى
شي واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (قوله خلافاً لابي علي) فانه أجاز العطف نظراً الى تغاير اللفظ
(قوله وزاد ولده) أي على ما في شرح الكافية فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لا يسه في شرح
الذي ميل (قوله تعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم مرة شعراً لأن
تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لان كلام من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو
بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البين بالاولى والثالثة بل احتص كل يوسف وتعدد الخبر لتعدد
المبتدأ (قوله يدل الخ) يدخير المبتدأ أو أخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكماً الخ)
انما كان التعدد حكماً في الآية لكون المبتدأ المفرد اقسام جعل في حكم الجمع الدال على
الأفراد (قوله انما الحياة) أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث
والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى
وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمنع توسط المبتدأ بينهما يمنع
تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز - الموحامض الرمان فله صاحب المبتدأ عن الاكثر كما في التوضيح فقول
البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدأ أين الخ) انما رتب هذا مع امكان الرد
بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لان هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحاً بخلاف
كونه تابعاً فانه يرفع التعدد اصطلافاً فقط أفاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه تابع
فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدآت لتعدد حكا كما فعل فيما قبله مع انه أقوى
في رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكماً يافلم يعرج عليه في الرد لذلك
فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع
ما قاله في الثاني (فائدة) في العسر المحيط للزركشي قال بعض الفضلاء الصفات المسد كورة في
الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثوبى بل يتعين اعرابهم اصفه لما يلزم على الاول من استقلال كل
جزء بالحدود من هذا منع جماعة أن يكون - الموحامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة
والجمهور القائلون ان كلاماً منهم ما خبر لا يلزمهم القول بمشله في نحو الانسان حيوان ناطق لأن - الموحامض
حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً بخلاف الانسان حيوان ناطق اه
ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن
إضافته لغيره ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الاخير بالروابط نحو زيد عمرو وهذا ضاربه في دارة من
أجله والمعنى هذا ضاربه عمرو في دارة من أجل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول
لغيره ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أي الخبر من
المبتدأ أي الى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل الى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة

كونه تابعاً وكونه خبراً اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر
كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ وغير ذلك وهو أيضاً ظاهر في خاتمة الحق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه
أن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت

الى المبتدأ كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوم به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل المقتض كإفادة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمرو وفادفع الاعتراض بأن الفعل يقتض بالفاء كافي هذا المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وإن يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدأ كنسبة الفعل الى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكلا لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدي الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر فالت رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقديرافافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي أسماء أي في العموم (قوله فيقتض خبره بالفاء) أي ان تأخر عن المبتدأ فان سبقه فنحو له درهم الذي يأتي وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقتض بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد اما) كان ينبغي اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل اما المتضمنة معنى اشترط لا يشبه المبتدأ بأداة الشرط (قوله وذلك) أي المبتدأ الذي يقتض خبره بالفاء حوازا اما موصول الخ وجملة صورته خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول نظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد دخل الفاء على خبر كل مضاف الى غير موصوف بحول نعمة فمن الله أو موصوف بغير ما ذكره

كل أمر مباعد أو مداني • فنحيط بحكمة المتعالي

قيل ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ وفيه بحث أديته في رسالتي الكبرى في البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط فنحو الذي ان يأتي أكرمه مكرم امتعت الفاء لانهما دخلتا في الخبر لشيبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجار بعضهم دخولها في هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما ولا يجوز الذي أتوه محسن حكيم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاصر به خلافا للباطن في تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثله في شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة واقطعوا أيديهم واجعلوا لجهنم خبيرا الخبر محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقصد ولا بما الباقية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو نظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور وكما يدل عليه تمثله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أي اسم مسكر موصوف وقوله بهما أي بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أي الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما معناها بجميع فيجوز غلام الذي عندك فلا درهم معه واما المضاف الى التكررة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما معناها فقول الشارح وكل الذي تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيما وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيما معبر عنه قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيما في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما في قوله فلو عدم العموم وكافي قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الاماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فمثل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسبي الذي تعاه في الخبر مستلغاة وكل رجل يأتي في المسجد كذا واما بتقييد

يشبه أدوات الشرط
فيقتض خبره بالفاء اما
وجوبا وذلك بعد اما نحو
واما غورد فهديا لهم واما
قوله • اما القتال لا قتال
لديكم • فضرورة واما جوازا
وذلك اما موصول بفعل
لا حرف شرط معه أو
بظرف واما موصوف
بهما أو مضاف الى أحدهما
واما موصوف بالموصول
المذكور شرط
قصد العموم واستقبال
معنى الصلة أو الصفة نحو
الذي يأتي في أوفى الدار فله
درهم ورجل يسألني أوفى
المسجد فله بر وكل الذي
تفعل فلك أو عليك وكل رجل
يتقى الله فسيجده والسعي
الذي تعاه فستلقاه فلو
عدم العموم لم تدخل الفاء
لا تنفاه شبه الشرط

وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة شرط وإذا دخل شيء من فواضع الابداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء
أزال الفاء ان لم يكن ان أو أن أو لكن باجاء المحققين فان كان النامع ان وأن (١٨٥) ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في ان

وأن سيديويه وهو الصحيح
الذي ورد نص القرآن
المحيدي به كقوله تعالى ان
الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ان الذين
كفروا وما تواوا هم كفار
فلن يقبل من أحدهم ملء
الارض ذهبان الذين
يكفرون بآيات الله
ويقتلون الذين يغيرون
ويقتلون الذين يأمرون
بالفساد من الناس
ويشركون بعذاب اليهم واعلموا
أنما عمتهم من شيء فان الله
جهنم قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملا فيكم
ومثال ذلك مع لكن قول
الشاعر

كل داهية التي العدا وقد
نظن أي في مكريهم فزع
كلا ولكن ما أبدية من
فرق
فكي يغروا فيغريهم في
الطمع
وقول الآخر
والله ما فارقكم قال بالكم
ولكن ما يفضي فسوف
يكون

وروي عن الاخفش أنه
منع دخول الفاء بعد ان
وهذا عجيب لان زيادة
الفاء في الخبر على رأيه
جائرة وان لم يكن المبتدأ
يشبهه أداة الشرط فهو

الموصوف فهو كل رجل كريم يا بني له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لان ما ذكر من الامثلة لم يعدم فيه
العموم بل قل فان قيل المراد عدم العموم قلته لا عدمه رأسا قلت لا وحده لا رادة ذلك لان قلته
العموم لا يخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه فهو من يقم في المسجد فله درهم فتأمل
(قوله وكذا لو عدم الاستقبال) فهو الذي زار ما أسره كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا
تمسكا بقوله تعالى وما أسألكم يوم اتقى الجمع ان فباذن الله وأول على معنى وما تبين اصاحته اياكم قاله
الماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي
أزال جوار دخولها وليس المراد أن الفواضع دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالها كتابته عليه
الماميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري بأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد
جاز بقاء جواز الفاء لا يحق مافيه وانما أزال النامع جوارا فناء لوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول
النامع لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهما تقدم على المبتدأ النامع وعمل فيه
(قوله جاز بقاء الفاء) أي لانها ضمة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابداء ولهذا
جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لحل الابداء بخلاف بقية أخوات ان فاسا قوية في العمل
لتغيرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الاسباب تقدمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة
بعضها ببعض وقد يوجه تأخيرها بأنه من الموصوف بالوصول وهو آخر الاقسام في كلامه سابقا
(قوله من فرق) أي خوف وبابه ورح (قوله وجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط
وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

• (كان وأخواتها) •

أي نظائرهما في العمل وفيه استعارة مصرحة أصلية وأورد كان بالذكرة إشارة الى أم أم الباب ولذا
اختصت بزيادة أحكام وأما كانت أم الباب لان ان يكون يعم جميع المولات أخواتها ووردها عمل
بفتح العين لا بضمها لحي الوصف على فاعل لا يعمل ولا يكسرهما لحي المضارع على بفتح الهمزة
لا انفتح (وله رفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير الاول الذي عامله معنوي وهو الابداء ونسبته
مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول النامع وآل في المبتدأ الجنس فان منه ما لا تدخل عليه كذا لم التصدير
الاخير الشأن ولازم الخذف كالمخبر عنه بعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابداء كطوي
للمؤمن كذا في الهمع والتصریح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها لها) نسبة المرفوع اسمها والمصوب
خبرها نسبة اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيد قائما اسم للذات لا للكان والاعمال
لا يخبر عنها الا أن يقال الاضافة لادنى ملائمة والمعنى اسم مدلول مدخولها وحبرها أي الخبر عنه
وقد يسمى المرفوع فاء لا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فانه
موافق للبصريين ورواهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا تظيره وأما الرد عليهم
بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان
العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر غيرة الخلاف في كان زيد قائما
ومحروجا لاسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب
البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما
كان مرفوعا قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) آل فيه أيضا للجنس فان منه ما لا تدخل عليه كالخبر
الطبي فلا يقال كان زيد اخبر به والانثى لا يقال كان عبيد بعثك على قصد الانشاء لان هذه

(٢٤ - صبان اول) زيد قائما فاذا دخلت ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في
خبر زيد وشبهه وثبت هذا عن الاخفش مستبعد والله أعلم • (كان وأخواتها) (رفع كان المبتدأ) اذا دخلت عليه ويسمى
اسما لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول (والخبر تنصبه)

الافعال ان كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لا زيد قيام له
 حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما لا زيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح
 وقس على هذا سائر ما يكون الخبر طليعا أو انشائيا ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام
 قوله وان كانت خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب
 فيها للطلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل
 تكون هل تقوم وأما قوله وكوني بالمدح كرم ذكر بني فذكر بني فيه بمعنى تذكيري وان اختلف
 الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استفساما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان
 على مصدر الخبر في جملة واحدة وهو محال أفاده الرضي وكالمصدر الفعلي الماضي في صار وما معناها
 ودام و زال وأخواتها لا لالتقاء على اتصال الخبر بمن الأخبار والماضي على انقطاعه في تباين
 وهذا متفق عليه وكالمصدر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الاصح فلا
 يقال لا أكمل كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه
 الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير المنفي نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الهمع وغيره
 قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغي أن تكون ان كذلك لان لها المصدر بدل أنها لم تقو
 وتظنون ان لبيتهم الا قليلا ثم ذكر أن لا في جواب انقسم كذلك وسيأتي إيضاحه في باب ظن وأخواتها
 وجملة المنع كفي الدماميني اذ دام اثنين على طلب المصدرية في المنفي بما ولزوم تأخير ماله المصدر
 أو تقدم مفعول الصلة في دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والتعجيج منه قال الدماميني
 ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم المصدر (قوله بانفاق)
 أي وان اختلفوا في نفس المصوب فقال الفراء شبهه بالحال وبقيسة الكوفيين حال حقيقة
 وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسدده والبصريون شبهه بالمفعول وهو
 التعجيج لوروده باطراده معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها
 بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد
 القول وفي التعليق وأما انظر وشبهه فليس الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحدثون
 وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وككان في ذلك) أي في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان
 اتصاف الخبر عنه بحبرها أي بدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان سيغتها (قوله ومعناها) أي
 مع مع وليها الان معاها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهارى وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني
 وقوله هارأي ما نسبوا مثل ذلك كله يقال فيه بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أي نهى موضوعه
 له وأما استقادة التحول من غيرها دلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها
 لفصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور وليس بكسر العين تخفيف بالسكون لثقل
 الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فذكر هو فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من
 القلب ولو كانت بالفتح لم تكن خلفه الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقبل فيها لست بضم
 اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء
 لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني (فائدة) ذكر في التسهيل أن ليس تختص
 بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أي هنا اه وقد
 بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها
 ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبهه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه
 جواز الحذف لانه ان روي أصله وهو خبر مبتدأ جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول
 فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من أكون زيد

باتفاق ويسمى خبرها
 (ككان سيدا عمر) فعمر
 اسم كان وسيدا خبرها
 و (ككان) في ذلك (ظل)
 ومعناها اتصاف الخبر عنه
 بالخبر هاراد (بات) ومعناها
 اتصافه به ليلاد (أضفى)
 ومعناها اتصافه به في
 الضى و (أصبها) ومعناها
 اتصافه به في الصباح
 و (أمسى) ومعناها اتصافه
 به في المساء (وصار) ومعناها
 التحول من صفة الى صفة
 و (ليس) ومعناها النفي

وهي عند الإطلاق لثبوت الحال وعند التقييد بمن يحسبه و(زال) ماضى برال (١٨٧) و(رحا) و(فتى وانك) ومعنى الاربعة

والا ه و اض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن التوحيين من أجاز حذفه لقريضة اختيار أو فصل ابن مالك فنه في الجميع الا ليس فأج حذف خبرها اختيارا ولو بلا قريضة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبها بلا والى هذا ذهب القراء أيضا اه وكتب مع على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما أتى في نحو ان خبر غير من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أرجم حذف الخبر وحده فليجوز اه (قوله وهي عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفها عنهم فهي في هذا لله مستقبل (قوله نفي الحال) أى لاتتأخر الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يحجب بان محاشتها لاسرائيل افعال في الدلالة على الماضى عارض نشأ من شبهها الحرف في الجود وفي المعنى (قوله ماضى برال) احتراز عن زال ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى مازع عن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر للناقصة وورن ان ناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كافي التصريح وغيره (قوله وفتى) بتثنية التاء وأقنأهم (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مرال زيد أررق العيسين مازال الله محسباً أو لا نحو مازال زيد ضاحكاً (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فاندفع مقبل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة منضمة للنفي ونفي النفي اثبات (قوله والمراد به الهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصريح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر لن ترالوا كذلك ثم لازمت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورودان للدعاء كافي البيت ووجه الشبهة عدم تحقق حصول الفعل في كل قبيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس اماء ه ملة واماء ملة اسمها ضمير الشأن وجسلة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذاعى خبرها مقدما كما قاله ذكرى واوغر غيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخر لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله عيسى الله) خبر لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ أو المحذوف الخبر والواصل جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعاً والساقى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منطقة مجيدا) أى صاحب اطاق وجواد وهما خبران لا برح بساء على الراح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني تمت للدول بناء على مقابله (قوله مى) قالى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العيسى في قوله وهى ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذى الرمة تطمأ وترا وجده يسهى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خلقاً والجرحاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيأاً والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانحلال الغير المضرب بقريضة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كفى مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يجهنى مادمت صحيحاً أى دوامك صحيحاً فدام تامة بمعنى نقي وصحيحاً حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ) أى كاعط المحتاج درهمين مادمت مصيباً له فى الكلام تدرى وتأخير وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لقوله من باب نعمل المفتوح الهـ ين الى مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل

ملازمة الخبر عنه هل ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكاً وما ربح عمرو أررق العيسين وكل هذه الافعال ما عدا الاربعة الاخرى لا تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخرى لا تعمل الا بشرط كونها (لشبه نفي) والمراد به النهى والدعاء (أولنى متبعه) سواء كان النفي لفظاً نحو ما زال زيد قائماً ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه ما كفى وقوله

ليس ينفك ذاعى واعتزاز كل ذى عفة قتل قنوع أو نقد برا نحو نال الله تقنو نذ كرى يوسف وقوله فقلت عيسى الله أبرح قاعدا ولو قطعـ و أراسى لذيبت وأوصالى ولا يحذف الساقى معها قياساً الا فى القسم كما رأيت وشذوقه وأرح ما دام الله قوى بحمد الله منه طفا مجيدا أى لا أبرح ومثال النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرامو ت نفسيه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله أيا اسلمى يادارى على البلى ولا زال منهلاً بحر عائل القطر (ومثل كان) فى العمل المذكور (دام مسبوقاً بما) المصدرية الظرفية

(كاعط مادمت مصيباً درهمين) أى مدة دوامك مصيباً بترخييه مثل

صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة وهي أض ورجع وها واصل واستمال وثبت وجار وولد وشمل وهدأ وراح
كقوله وبالمخض حتى أض جمعاً مطناً • إذا قام ساوى غارب الفعل غاربه وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفاراً وقوله
وكان مضى من حديث برشده • فلهذا غو عاد بالرشد آمراً وفي الحديث فاستحالت غرباً ومن كلام العرب أرهف شفرته
حتى فعدت كأنه حربة وقال بعضهم (١٨٨) وما المرء إلا كالشهاب وضوئه • يحور رماداً بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالى أنقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس وبليت فرحاً دامياً بدمحة فيألت من نعيه تحولن أبوسا وفي الحديث لرزقكم كما يرزق الطير تعدو خماساً وزوج بطائنا وحكي سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت بالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود إلى ما وأدخل التانيث على ما لانها هي الحاجة وذلك الغم سير هو اسم جاءت حاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثير الخوف ففتت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سراباً وقوله بتيها، قفر والمطى كانها قفا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ويحوظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله ثم أضحوا كأنهم ورق جف

صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالمخض) أي وريته أي ذلك البعير بالمخض وهو بالمجهتين اللين الخالص والجمع يطلق على معان منها الكريم والخيل وكثير الورى والفيلط كافي القاموس وأسبهاها الأخيران فعلم ما في قول البعض الجمع الكريم كافي القاموس والمراد به في البيت العليظ اه من المؤاخذات والعنطنة بالعين المهملة المفتوحة والنون المفتوحة بين والطاء بن المهملة كافي القاموس الطويل والغارب بانعين المجهمة والراء السكاهل (قوله غرباً) أي دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المجهمة أي سس سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرده عمل فعد هذا العمل إذا كان الخبر مصدراً بكان واستحسنه الرضي فلا يقال فعد زيد كاتباً بمعنى صار وطرده كثير مطلقاً وجعلوا منه فعد لا يسأل حاجة الاقضاء وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقدم مدموماً مخذولاً (قوله وبليت) بالبناء للمجهول فربما يفتح القاف وضمة أي جرحاً دامياً أي سائل الدم والعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحة مع المد وجمع النعمة نعم كغيب وأنعم كأنك لم يس وجع النعماء أنعم أيضاً مثل البأساء والأبوس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمع بين لنعماء بالفتح والمد وهما اسم وبعثات بكسر تين وقد تفتح العين إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالصم لا هافيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسبوقة وعرفت أن النعمى بوجهيه مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليهم في قوله تحولن أبوسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي النعمة بغيره نعمة لا نهائم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والأبوس كأنك لم يس جمع بأس قاله البعض كشياً وقد استفيد مما مر من المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تعدو وخماساً الخ) في التمثيل به نظراً لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في العدو وترجع في الراح أي المساء فاته صاب ما بعده ما على الحال (قوله وحكي سيبويه) غير الأسلوب لأنه ما ذكر كافي التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن اللندلسي قال جاء لاستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد فاعماً بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البرق فغيرين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وأدخل التانيث على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنت ضمير ما والمراد أن دخل علامة التانيث على الفعل المسند إلى ضمير ما (قوله بتيها) أي أرض بتيه فيها السائر قفر أي خالية والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمع للوطية مبيت مطية لأم غطوف في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قفا الحزن أي القفا في الحزن بفتح الحاء ما غلاظ وصعب من الأرض وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تأنفه القفالان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيراً به وجلة قد كانت الخ حال من قفا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن امرأها إلى فراخها غالباً أشد من امرأها إلى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريجان متقابلتان (قوله فأبجوا الخ) في الاستشهاد به نظراً لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر ساوياً بما معناها ماضياً (قوله أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضياً وصار وما معناها لا يكون خبرها ماضياً كما مر وأخني عليها أهلكها وألبد كغيب (٢) تسرع طويلاً (قوله وهو المضارع الخ) فألوت به الصبا والدبور وقوله فاسجوا قد أعاد الله نعمتهم • اذهم قريش وادما مثلهم بشر

وقوله أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا • أخني عليها الذي أخني على لبد قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضاً بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر صوابه كصرد كافي القاموس والصاح ٨

بشعر بأنه لا يجي منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيدي به يكون فيه فقال في شرح اللامحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل دا، يعالجها الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي ع- لا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما أما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقدر عليه فعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف بثبوتها مع التمام أو الانفصال واتقاء (قوله ودام على الصحيح) مقابلة ما قاله الأقدمون وقيل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه قالوا لا يرد على القول الصحيح يدوم ودام ودامت ودام لا نهان تصرفات دامت بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلت مادمت عاصيا وقولك لا أكلت مادوم عاصيا بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا به ليل أنهم شرطوا سبق المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرا وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال إنها مع ما بعدها في تأويل مصدره فقد رلا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبت مدة ودامت سالحا كان دوام مصدر الابقصة ومما طأخبره مثل أحبت مادمت سالحا والفرق تحكم محض قد بر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذ لم يجي لها اسم مفعول (قوله ولم أكن بغيا) أصل أكن أكون - حذف ضمة للجازم وواو لاتقاء الساكنين ونونه لتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا واؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسقطت أحدهما بالساكنوت قلبت الواو ياء وكسرت الهمزة لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب مفعول لا من باب فعل أن فعلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول وانظروا أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعل كوفىستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كوفوا بحجارة أو حديد) أصل كوفوا قبل اتصال واو الجماعة به كور - حذف الواو لاتقاء الساكنين فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالهمزة لمساوية الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الروداني ان قيل لم لم ترجع الواو لروال التقاء الساكنين في نحو ولم أكن بغيا بحذف النون قلما كان المقتضى حذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف سارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها ففظا وتقدرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقدرا فزالوا - حذف لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أذهى وأصبح وأمسى الأضياء والأصباح والأسماء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتونة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك أياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان أياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذالم تلفسه) أي تجده واعلم أنه اذا قبل ما منفلت عروفا عما كان منفلا مبتدأ أنا فصاعدا على نبي فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يستعن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط والخبر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الأهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفلا من حيث النقصان سده خبر منفلا من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقيا وانما هو ساد مسده وربما

(مثله) أي مثل الماضي
(قد عملا) العمل المذكور
(ان كان غير الماضي منه
اسم - عملا) يعني أن
ما تصرف من هذه
الأفعال يعمل غير الماضي
منه عمل الماضي
وهي في ذلك على ثلاثة
أقسام قسم لا يتصرف
بجمال وهو ليس باتفاق
ودام على الصحيح وقسم
يتصرف تصرفا ناقصا وهو
زال وأخسواتها فانه
لا يستعمل منها الأمر ولا
المصدر وقسم يتصرف
تصرفا تاما وهو - وباقها
فالمضارع نحو ولم أكن بغيا
والأمر نحو
قل كوفوا بحجارة أو حديد
والمصدر كقوله
يبدل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك أياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله
وما كل من يبدى البشاشة
كأنها
أخاك اذالم تلفه لك منجدا

أن لست زائلا • أحبك حتى يخضع الجفن مغضض (وفي جميعها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس وما صار في العمل ما وافقها في المعنى فينبغي أن لا يسم (أجز) أجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا كفوله وبالخص حتى أضجعتني إن جهات الناس عاودتهم (١٩٠) فليس سواء عالم وجهول وقوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة

ينارخ فيه قولهم ويفني عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال أنه أغلبي والأقرب عندي أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لا ذلك لعارض نقصان المستداف فهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجلة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجز أجماعا) لم يكثر بالخالف في دأه وليس لغاطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع من أن يراد به ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبمحت شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دأمت بل يلزم على الأعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهولذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) أن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان سلام هند بعلمها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على السامع فالصواب التمثيل بنحو يعنى أن يكون في الدار صاحبها فالخرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول السامع كذا إذا عاد عليه مضمهر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقترا الخبر بالآ) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الأمكان) أي صغيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة ران تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوال الاستة وجوب التأخير بنحو ما كان زيدا قائما وكان صاحب عدوى وجوب التوسط بنحو يعنى أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل بنحو أن كان زيد وجوب التأخير أو أنه توسط بنحو هل كان زيدا قائما وجوب التوسط أو التقديم بنحو كان غلام هند بعلمها ونحو ما كان قائما لا يزيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخرا عن ما كماله سم جواز الثلاثة بنحو كان زيدا قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال شبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الإجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يطلها لأنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم القرظي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم

وكان مضى لي من هديت والهرم حتى فعدت كأنها حربة الأول منسج وقال الله تعالى الحق توسط خبر ما دام وجهه لا وهو وهم أذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته • الثاني محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع من الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر بنحو كان غلام هند بعلمها وليس في تلك الدار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس بنحو كان صاحبي عدوى واقترا الخبر بالآ بنحو وما كان صلاتهم عند البيت الأمكان وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم بنحو كان غلام هند بعلمها لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقة) أي سبق الخبر (دام حذر) أي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الأولى أن يتقدم على ما ودعوى الإجماع على منعها مسلمة والآخرى أن يتقدم

على دام وحدها ويتأخر عن ما ودعوى الإجماع على منعها نظرا لأن المنع مغلل بعلمين أحدهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض ما عدا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها والآخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلتها وهذا أيضا مختلف فيه

وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (خفي بها متلوقة لا تاليه) أي متبوعة لا تابعة لأن لها المصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقديم النفي كزوال أو لا يمكن أن تقول قائما ما كان زيدا ولا قاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما (١٩١) جازع عند الكيميين لأن ما عندهم

لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان نحووه وخالفهم في مازال ونحوه لأن نفيها إيجاب (خفي بها) أي الأولى أنهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم ير زيدا فاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية عند الجميع واستدل به بقول الشاعر

ورج الفتى للخير ما ن رأته

على السن خير لا يزال يريده أراد لا يزال يريد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يريد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التمهيد الخلاف عن الفراء فأت ومن شواهد الصريحة قوله

مه عاذلي فها ثمان أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

الثاني أنهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والنفي بها نحو قائما كان زيد

تصرنها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يحصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يحصها يكون هو صلة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك والآن كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى الفاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن وافرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه أياها من جهة العمل والموسولية بخلاف غير العامل لأن طلبه أياها من جهة الموسولية فقط (قوله لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورتان وقوله أقرب إلى كلامه أي باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا أوضح الأقربيه بقوله أشعر بذلك قوله الخ والافاق أقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الأشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذلك النافية عند الرضى وجعل السبوطي أن كالا (قوله كذلك) تأكيد بقوله كما منعوا (قوله خفي بها الخ) هذا الشطر نو كيد لم قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لا نفيها إيجاب) أي الكلام بدخولها صار إيجابا لأن مدخولها للنفي وهي للنفي ونفي النفي إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائما نافي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فهو التقديم نظر إلى اللفظ والاستثناء المفرع نظر إلى المعنى ولما كان التقديم أمر أراجعا إلى اللفظ نظريه إلى اللفظ والاستثناء أمر أراجعا إلى المعنى لأنه أخرجه من معنى الأول نظريه إلى المعنى (قوله ورج الفتى) أي الشاب للغير أي لفعل الخير وما زائدة على السن أي على زيادته أي كلما أراد د عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليل (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخبر (قوله غالبا) احتريزه عن فخر في الدار زيد اجالس وربك الن أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمر أزيد ضرب على رأى البصريين لمجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ وعن نحو قائما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أي جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل شمس الضحى حذف من الأول دلالة الثاني والأحسن أن أوجهي بل (قوله بين ما والنفي بها) بصرح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواته من أفعال هذا الباب نافي كان النفي هو الخبر وحيد لا يستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفي في الظاهر الفاعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وانما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جازع عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر أجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز

وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والعج الجوار الثالث قوله كذلك يوههم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالجمع عليه وانما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطناعي) منع مصدر رفع بالاستثناء مضاف إلى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جبر بالاضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالرفع مفعولة واصطناعي جملة في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدم يمنع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطناعي أي اختير وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيدي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي على

في الحلييات وأكثر
 المتأخرين لضعفها بعدم
 التصرف وشبهها بما
 النافية رجحة من أجاز
 قوله تعالى ألا يوم يأتيهم
 ليس مصروفا عنهم للمعلم
 من أن تقديم المفعول
 يؤذن بجواز تقديم العامل
 وأجيب بأن معمول
 الخبر هنا ظرف وانظروا
 يتوسع فيها وأيضاً فإن عسى
 لا يتقدم خبرها أجماعاً
 لعدم تصرفها مع عدم
 الاختلاف في فعليتها فليس
 أولى بذلك لمساواتها لها في
 عدم التصرف مع
 الاختلاف في فعليتها
 في خبر في كلامه
 من أن ليس مضافاً إلى ليس
 كما عرفت والأقوال خمس
 حركات وذلك ممنوع
 (وذو غام) من أفعال هذا
 الباب أي التام منها
 (ما رفع يكتفي) أي يستغنى

تقدم الخبر على غير دام وأيسر والمنى بما وهو كذلك فتقول قائماً كان زيد ثم ان رفع الخبر اسمها
 ظاهراً نحو كان زيد كريماً أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله
 بأجنبي كافي القارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر
 منصوباً وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضارباً كان زيد عمره إلا أن منصوبه ليس كزته وإن
 كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز بلا قبح نحو ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار إذا انظروا يتوسع فيها اه
 ثم رأيت المسئلة بتفصيلها الثلاثة في التسهيل ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان
 زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقديمه كافي التسهيل (قوله في
 الحلييات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه المسئلة من طرف جميع
 المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير التسهيل وفيه لما تقدم من تجويز
 الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أي العذاب (قوله
 من أن تقدم المفعول الخ) أي غالباً فلا يرد نحو زيد إلى ضرب وانما امتنع تقديمه لضرب لضعف
 عامله بخلاف زيد فإنه زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضاً بأن يوم يأتيهم معمول المحذوف أي
 ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسفة وإن زعم البعض كشحننا أنها مؤكدة
 وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وقسمته بناءً لا ضافته إلى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضهير ليس
 على هذا اليوم وبأن يوم متعلق بليس بناءً على الصحيح من جواز تعلق الطرف والجار والمجرور
 بكان وأخواتها لا لالتها على الأحداث كما يأتي (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه
 أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفاً أو عديلاً وليس كذلك لاطلاقهم
 المنع اه وقد يقال لا لزوم لأن معمول المفعول للنامض دون المفعول للماض ولا يلزم من تجويز انتقال
 الضعيف عن رتبة انتقال القوى عن رتبة فافهم (قوله وأيضاً فإن عسى الخ) ليس جواباً ثانياً كما
 يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لا ممتنع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله
 رجحة الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) رده
 ما تقدم في شرح قوله بتأفعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيئاً السيدان المراد
 بالاختلاف المعلوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لا اتفاقهم على فعلية
 عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب
 بالمفعولية إذ لو كان خبر مضافاً إلى ليس لقال في محل حراً بالإضافة (قوله وذلك ممنوع) أي في الشعر
 (قوله وذو غام الخ) فيه إشارة إلى أن التام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب
 أيضاً قسمية هذه الأفعال ناقصة لفصلها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لفصلها
 عنها بتجريدتها من الحدث قال المحققون كالرضى أي من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما
 هي فتدل على حدث طلق يقيد الخبر حتى ليس وحدها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائماً أو ليس
 زيد قائماً كانت قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام
 فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الطرف وقيل لا تدل على الحدث أصلاً بل هي
 لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه ومن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول
 كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قبله ولقول المنطقيين أن كان رابطة يربط
 بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في انظر وهو مشكل عندى فيه أنه مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا
 الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون محي مصدر لشيء منها ثم رأيت مسطوراً
 لكن برداً لا نكار • وكونك أياه عليك يسير • إلا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكون
 فعله أي المذكور قبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل

مرفوعه من منصوبه كاهو الاصل في الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وما سواه) أي ماسوي المكتفي بمرفوعه (ماقص) لاقتضاره الى المنصوب (والنقص في فتي) و (ليس) و (زال) ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (دائما قتي) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاماً نحو ما شاء الله (١٩٣) كان أي حدث وان كان ذو عسرة أي حضر وتأتي كان بمعنى

كفيل ومعنى غزل يقال كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح خالدين فيها مادامت السموات والارض أي ما بقيت وكفوله

وبات وبات له ليلة كلبلة ذي العار لا ارمد وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أي دام ظله وأخبرنا أي دخلنا في الضحى ومنه قوله اذا الليله الشهباء أضي جليدها

أي نقي جليدها حتى أضي أي دخل في الضحى ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحوات اليه وقالوا برح الخفاء وانفل الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلاص **تفسيره** الأول انما قيدت زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزال فانه فعل تام متعده معناه ما يزالون زل ضأنك عن معرك أي مزبعضها من بعض ومصدره الزيل

نعم يفه التام كان بمعنى كفيل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل في لاضر بنه كائنا ما كان أب ما تذكره خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لاضر بنه حالة كونه كائنا شيئا كان أي كائنا أي شيء وجد (قوله بمرفوعه) فيه إشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كاهو الاقرب (قوله في فتي) أي لا يفتح التاء أمام مفتوحها فيجى تامة معنى كسر وأطفاً يقال فتاته عن الامر كسرتة والدار فتاتها أطفاً تحاك المصنف في شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه اه (قوله بحال) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال الأول بحدث وفي الثاني بمضمر من تفسير الشيء بجزئات معناه مراعاة لانسبية والارضية فلا ينافي أن كان التامة التي ليست بمعنى كفيل أو غزل معناه ثابت هذا وقال الراغب كان في الآية ناقصة أي وان كان ذو عسرة غريماً لكم فخذ في الخبر لالة السباق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً الا التي بمعنى كفيل فصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني (قوله أي ما بقيت) وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدنم أي الساكن (قوله وبات وبات الخ) الشاهد في بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبره هاله بناء على مذهب الزمخشري أن بات تأتي بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذي تد مع له العين وعلى الرمد وعلى يثرى الجفص الأسفل وعلى كل ما أعل العين كافي القاموس فالأرد على الثاني صفة لذى العار مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العار في البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كافي القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه المعاني اذا فهمت ماذا كراه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تمكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعدياً بنفسه أي أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أي دام ظله) في التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدماميني الاول بنحو لوظل انظلم ذلك الناس والثاني بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليله الشهباء) أي التي لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت • ومن فعلاتي أني حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أي أوقفه كافي التمهيل قال شارحه الدماميني نقلاً عن المصنف يقال صار بصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه اه ومنه معنى الضم فصرهن اليك وفي الهمع أنها تأتي بمعنى رجع أيضاً ومنه ألا الى الله تصبر الامور (قوله برح الخفاء) أي ذهب وتأتي بمعنى ظهر أيضاً وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلاص معنيان لانفصل كما في شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز من ماضي يزال) مبني على المشهور أن يزال لم يرد مضارعاً زال الناقصة أما على ما حكاه الكسائي والفراء من ورود مضارعها وانهم يقولون لا يزال أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفيل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمول غيره قاله في التصريح قال هم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعاً مأكلاً ولا يوبه صريح الدماميني لان الامم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمر يضرب

(٢٥ - صبان اول) ومن ماضي يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يبدل السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال الثاني اذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة فقائماً خبرها وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أي كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقاً عند جمهور النحويين

و كان طعاما

مذيد خلافا لابن

السراج والفارسي وابن

صفرور أم لم يتقدم نحو

كان طعاما مذيد آكل

وأجازة الكوفيون مطلقا

كما بقوله

قنافذ هداجون حول

بيوتهم

بما كان إياهم عطية عودا

ونخرج على زيادة كان أو

أضمار اسم مراد به الشأن أو

راجع إلى ما وعليه عطية

مبتدأ أو قبل ضرورة وهذا

التأويل متعين في قوله

بانت فؤادي ذات الخيال

سالية

فالعيش إن حملى عيش من

الجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بأصدا

مغريا

لقد هوت السلوان عنها

الحلم

أظهر ونصب الخبر وأصل

تركيب النظم ولا يلي

معمول الخبر العامل فقدم

المفعول وهو العامل وأخر

الفاعل وهو معمول

الخبر لمراعاة النظم وليعود

الضمير إلى أقرب مذكور

من قوله (ألا إذا طرفا

أتى) أى معمول الخبر

(أو حرف جر) مع مجروره

فانه حينئذ يلى العامل

أفان نحو كان عندك أوفى

الدار زيد جالسا أو جالسا

زيد للتوسيع في الطرف

والجور (ومضمر الشأن اسمها أو) في العامل (ان وقع) ثنى من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) الزمخشري

زيد لم يجوز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غير مختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المفعول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجتماع نحو كان آكل طعاما مذيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) أن نحو كان زيد آكل طعاما يتصل فيه أربع وعشرون سورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التحالف في الألفاظ الثلاثة بعده مثلا إذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكل فاما ان يتقدم الاسم أو المفعول وان ذكر بعده طعاما فاما ان يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكأها جائزة عند البصريين إلا كان طعاما مذيد آكل وكان طعاما آكل زيد وآكل كان طعاما مذيد كما يؤخذ من كلام الناطم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق بهجور مطحون بالهجور والحياتة وبشهم بالقنافذ في مشيهم ليلافقوله قنافذ تشبيه بليغ أراستعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاء مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال مجعنة كافي التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشبهة الشيخ والباء في عباسية وعطية قيل هو أبو جبر والشاهد في إيلائه كان معمول عود الذي هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جبر غير صحيح (قوله أو أضمار اسم) أى لكان وقوله مراد به الشأن أى حينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان وربط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ الجواز عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المدكورة ولا ينافي احتمال فؤادي في البيت الأول وسلمى في الثاني للمدأ ومعمول سالية ومغريا محذوف أى لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل عمل لا احتمال الالتفات وتندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعيين (قوله ان حم) بالبهاء للمجهول أى قدر (قوله لتحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله أظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا أضمار ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا إليه إلا أن يقال المراد مذكوره قصود بالذات والمضاف إليه مذكوره لتقيد المضاف فانهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فجزو الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد حالسا أو جالسا (قوله ومضمر الشأن) مفعول متقدم لأنو هو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسم حال من مضمراى حالة كونه محكما باباسيته لكان فيفيد أن كان الشابة باقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن المبتدأ في الحال أو في الأصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تأمة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة في فائدة يقال في المعنى ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه • ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحاً بجزأيماء عند جمهور البصريين • ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه • رابعها أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد فوائده • خامسها أنه ملازم للأفراد فلا يثنى ولا يجمع وان مفسره يحدثنين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلاً ويؤنث باعتبار القصصه ان كان في مفسره مؤنث همدة وتأنينه حينئذ أولى ولخالفه القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول

والجور (ومضمر الشأن اسمها أو) في العامل (ان وقع) ثنى من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) الزمخشري

الزنجشري في انه براكم ان اسم ان ضمير الشأن فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقيل
بالنصب اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه من جوح هـ اولاً ينبغي تحريج
التزويل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم ان المفتوحة المحققة ضمير الشأن فالاولى ان
يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيدي في ان يا ابراهيم ان تقديره أنك وفي كتبت اليه ان
لا تفعل أنه يجوز على الهـ وينصب على معنى لتلا ويرفع على أنك اهـ بلخص و بعض زيادة
وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع محققة (قوله كما تقدم بيانه) أي كموهم
الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أي وكالموه
في قوله (قوله مع رسهم) على صيغة المفعول وهو محل الروول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليدلا
(قوله في رواية تاتي بالتاء المشناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما لجوازا ما استبان امتناعه
رخصة بحسب الظاهر لجوازا يلاء العالم معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية
ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتثنية وهو الاصح يتعين أن يكون
المساكين فاعل يلقى والاقبال يلتون ليطابق المساكين في الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغني
عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث تأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم كثرة
الاكل من التمر الذي قدمه لهم حين زلوانه وكان أحد الخلاء المشهورين (قوله ليس هو أي الشأن)
فأسمها ضمير الشأن وكل النوى فمفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت)
أي من قوله وهذا التأويل متعين الخ والتصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف وضمير الشأن
الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشأن جملة صرحا بغير أيها الجمعية أو فعلية (قوله
اذا مات الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثني الالف لاننا نقول بمنعه قول شامت ومن
بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل
شيأ أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين وسبب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها
تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن طاهراً أو ضميراً بارزاً
ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلاف المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لاتامة ولا
ناقصه وعلى الثاني تامة فقول المصنف وقد تراد كان أي لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي
باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور وهذا أكثر زيادتها بين ما التجميعية وفعل التعجب
لكونه سلب الدلالة على الماضي وقال الرضي لا بل هي لمحض التأكيذ فالدالة على الزمن الماضي كافي
فحوما كان أحسن زيدا كالزائدة لارائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضع ونبي على ذلك أن الحكم
زيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تراد مجردة عن الزمان
لمحض التأكيذ وقد تراد الدالة على الزمان الماضي كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقاً على
ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها
على الحدث اذ لا يسند في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث
عند من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها
والتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تراد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس في فائدة في قال في
المغنى يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتماها وزيادتها وهي
أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على
النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ وكان في فاطر كيف كان
حاقبة مكرهم فحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم
الخبر لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام

كما تقدم بيانه في قوله
قناؤ هذا جوت البيت
وقوله
فاسحوا والسوى على
معرسهم
وليس كل السوى تلقى
المساكين
في رواية تلقى بالتاء
المشناة من فوق وبه اخج
من أجاز ذلك مع تقديم
الخبر وقال الجمهور ان تقدير
ليس هو أي الشأن وقد
عرفت أنه انما يقدر ضمير
الشأن حيث أمكن تقديره
ومن الدليل على صحة تقدير
ضمير الشأن في كان قوله
اذا مات كان الناس صنفان
شامت
وآخر من بالذي كنت أصنع
(وقد تراد كان في حشو)
أي بين شيئين وأكثرما
يكون ذلك بين ما وفعل
التعجب (كما كان أصح
علم من تقدما) وما كان
أحسن زيدا وزيديت بين
الصفة والموصوف في قوله

في غرف الجنة العليا التي وجبت • لهم هناك بسى كان مشكور وجعل منه سيويوه قول الفرزدق فكيف اذا امرت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام • ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كما يمنع من القاطن

وخبر المكان على النقصان والمبتدأ على الزيادة اه مع زيادة من الشئ (قوله العليا) بضم العين
مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة
لا ضرورة اليه والظاهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيويوه الخ) المتجه في البيت ما ذكره
الداميني وفاقا للبردوكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى
أعمالها هي تامة والضمير فاعلها وعلى أنها لا تامل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان
الزائدة أصلا للفظ للتأنيق يقع الضمير المرفوع المتصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في
لما على أن لما صفة لجيران ثم وصل لما ذكره فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح
وعلى القولين الآخرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعامله (قوله
ورد ذلك الخ) الرذمبني على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير
وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها محضة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه
بأن اللفظ ليس كالزيادة فتأمل (قوله في جلة) أي شدة ففيه استعارة تهميحية وغمرت بحورها
ترشح (قوله ولبست سربال الشباب) أي تلبست بالاحول الدالة على الشباب ففيه استعارة
تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بجماء مجمة
مضمومة فراء ساكنة وشين مجمة مضمومة فوحدة والكلمة جمع كامل قال الزمخشري في المستصفي
فاطمة بنت الخرشب الانبارية ولدت لزيد العيسى الكلمة ربيعا الكامل وقبسا الحافظ وعمارة
الوهاب وأسس الفوارس وقيل لها أي بنيت أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس تكلمتهم
ان كنت اعلم أيهم أفضل والله أنهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ)
استدراك على إطلاق قوله في حشوفاته يوهم أنها تزداد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن
زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على النظم أم اسماعيلية فماعد
التعجب وهو المفهوم من قول الداميني وزيادتها بعد ما التجهية • قيس اه وهذا علم أن نقل
شخصنا السيد والبعض عن الداميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ماعد التعجب اللهم الا
ان يكون له قولان (قوله امرأة) بفتح السين المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس تسامي أي
تسامي والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى والعرباب
العربية ويروي المطهمة الصلاب والمطهمة المتساقفة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول
أم عقيل) أي وهي تلاعب ولها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبيل بالضم أو النبالة وهما
الفضل وشمال بكسر الكا هو أحد لغات ربيع تهب من ناحية القطب الشمالي ثانيها شامل بكسر
مقلوب شمال ثالثها شمال كصاحب رابعها شمل بكون الميم خامسها شمل بفتح الكا وبليل بمعنى
فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبالغة لما فيها من التسدي والمراد أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ
عن الدوام (قوله لا تراد في غيره) أي الاول والاخر لا اعتناء بهما (قوله أبرد ها الخ) الضمير ان للدينا
كما قاله زكريا (قوله وشانينهما) أي باغضهما (٣) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق
مخصص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان الحب لا يرضى الشريك في حبيبته
(قوله أعاذل الخ) الهمة للنساء وما ذل منادى مرخم وأقرب من التأويب وهو الترجيع وكثيرا
مفعول ثان لا رى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضية لما

عند توسطها أو تأخرها
استادها إلى الفاعل وبين
العاطف والمعطوف عليه
كقوله

في جلة غمرت أبال بحورها
في الجاهلية كان والاسلام
وبين نعم وفاعلها كقوله
ولبت سربال الشباب
أزورها

ولنعم كان شبيبة المحتال
ومن زيادتها بجزأى
الجملة قول بعض العرب
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الكلمة من بنى عيس لم
يوجد كان مثلهم نعم شذت
زيادتها بين الجار والمجرور
كقوله

مرأة بنى أبي بكر تسامى
على كان المسومة العرب
تنبيهات في الاول أفهم
كلامه أم لا تزداد بلفظ
المضارع وهو كذلك الا
ماتد من قول أم عقيل
أنت تكون ما جديبل
اذ تهب شمال بليل

والثاني أفهم قوله في حشو
أنها لا تزداد في غيره وهو
كذلك خلافا للفرأ في اجارته
زيادتها آخر • الثالث
أفهم أيضا فخصيص الحكم
بأن غيرهما من أخواتها
لا يزداد وهو كذلك الا ما شذ
من قولهم ما أسع أبرد ها
وما أمسى أدفاها روى

ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أمسى في قوله عذو عيفيك وشانينهما • أصبح مشغول بمشغول
وقوله أعاذل قولى ما هو بيت فاروق • كثيرا أرى أمسى ليدلن ذوقى وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص
المعنى (ويحذفونها) أي كان

(٣) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته رديئة كقبي اللغة اه

لما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (ويبينون الخبر) على حاله (وبعدان ولو) (١٩٧) الشرطيتين (كثيرا إذا) الحكم (اشهر)

من ذلك المرء مجزى بعمله
ان خبر الخبر وان شرا مشر
وقوله

قد قيل ما قبل ان صدقا
وان كذبا وقوله

حدثت على بطون ضبة كاهها
ان ظالماتهم وان مظلوما
وفي الحديث التمس ولو
خائفا من حديد وقال
الشاعر

لا يأمن الدهر ذريرتي ولو ملكا
جنوده ضاق عنها السهل
والجبل

تنبهان في الاول قد
تحذف كان مع خبرها ويبقى
الاسم من ذلك ان المرء

مجزى بعمله ان خبر خبر
وان شرفش رفعهما أي
ان كان في عمله خير فخرأوه
خبر وان كان في عمله شر
فخرأوه شرو في هذه المسئلة
أربعة أوجه مشهورة
هذان والثالث نصبهما

على تقدير ان كان عمله
خيرا فهو مجزى خيرا
والرابع عكس الاول أي
رفع الاول ونصب الثاني
وهذا الرابع أضعفها
والاول أرجحها وما بينهما
متوسطان ومنه مع لو ألا

طعام ولو غمر جوز فيه سبيويه
رفع غمر على تقدير ولو يكون
عندنا غمره الثاني قل حذف

كان مع غير ان ولو كقوله
من لدشولا قال اتلاها
قدره سبيويه من لدان
كانت شولا (وبعدان)
المصدرية (تعويض ما
عنها) أي عن مكان

سباني من سبيويه في ولو غمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالأقتصار على الخبر في قوله وييقون
الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافي هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورد سم وأقره
شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أي لان الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد (قوله وبعدان) انظر في
متعلق باشتهر وكثير الا حسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة لانه
لا يلزم من احدهما الاخرى قال في التصريح والغالب في ان هذه ان تكون تنويعة (قوله ولو) أي
المندرج ما بعده فمما قبلها فلا يجوز ألا تحذف ولو غمر وانما أكثر حذفها بعد ما لان ان أم أدوات
الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات فلم يتوسعوا في
غيرها قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزىون بأعمالهم الخ
اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه
الطائفة في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب
التوضيح بقوله وقوله هم الناس مجزىون بأعمالهم الخ وكذا في جمع السبوطى فيمارأيته من نسخة
وعلى تسليم ورود الناس مجزىون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أي مجزى
عمله لان العمل ليس مجزىا به بل عليه قاله الناصر أربابا بمعنى على (قوله حدثت الخ) حدثت بجماء
ودال مهملتين كرفع عطف ورق ونسبة بفتح الضاد المجمة وتشديد الموحدة ويرى بكسر الضاد
وتشديد النون ومدلول العليين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع
الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعما لامن التامة
(قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جبر المقرون باب أو ان لا اذا عا د اسم كان الى
مجرور مجزى قال الدماميني نحو المرء قتل ما قتل به ان سيف فسياف أي ان كان قتل بسيف فقتله
أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجاز بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد
فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سبيويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله
وهذا الرابع أضعفها) أفعال التفضيل ليس على بابها بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على
بابها بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء
الجزاء وكلاهما نادرو من هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين
وهما اضممار كان واهما بعدان واهما المبتدأ بعدفاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة
كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما تساويان وبه قال الشلوبين وقال
ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال
الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد
المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بانه على التجريد مثل
لهم فيها دارا الخ لانه سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا غمر) المناسب عندكم الآن يكون
استفهام المتكلم من أهل بيته واستفهام منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة
(قوله من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها
شوائل والشائلة الناقصة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية
والشائل بلاها الناقصة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لاجله ولا ابنها أصلا وجمعها شول بضم
الشين وتشديد الواو كراكم وركع والقاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلأت الناقصة اذا تلاتها ولدها
أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره
سبيويه من لدان كانت شولا) أتى في التقدير بان لفظة اضافته لدان الى الجمل واعتراض بانه يلزمه

(ارتكب) فحذف كان لذلك ونحو بالاذلا يجوز (١٩٨) الجمع بين العوض والعوض (كمثل أما أنت براقترب) فان مصدرية

وما عوض عن كان وأنت
اسمها ربا خبرها والاصل
لا كنت براقترب لام
التعليل لأن حذفها مع
أن مطرد ثم حذف كان
فان فصل الضمير المتصل
بها ثم عوض عنها ما وأدغمت
فيها المون ومنه قوله
أباخرشة أما أنت ذانفر
فان قومي لم تأكلهم الضبيع
في تنبيهه حذف كان
مع معمولها بعدان في
قولهم أفعل هذا امالا أي
ان كنت لا تفعل غيره
فما عوض عن كان ولا
نافية للخبر ومنه قوله
أمرعت الأرض لو ان مالا
لو ان نوالك أوجالا
أو ثلة من غنم امالا
التقدير ان كنت لا تجددين
غيرها (ومن مضارع
لكان) ناقصة كانت
أو تامة (منجزم) بالسكون
لم يتصل به ضمير نصب وقد
وايه متحرك (تحذف نون)
هي لام الفـ عمل تخفيفا
(وهو حذف) جائز (ما
الترم) نحو وان تـ حسنة
في القراءة بين بخلاف نحو
من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما التكبرياء
وتكونوا من بعده قوما
سالحين ان يكنه فلن تسلط
عليه لم يكن الله ليغفر لهم
وخالف في هذا الأخير
يونس فاجاز الحذف حيث
تمسكا بقوله

فان لم تـ المرأة أبدت وسامة
فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاه معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلا لما يوهمه
كلام البعض وأجيب بأنه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت إضافة
لأن إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فعمل شولا مصدر الاجتماع وهو أقل كلفة من
تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة
في نحو يومئذ قيا سافهنا أولى (قوله فحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح
به الفارضي (قوله وجوبا) أي عند الجهور ورواها المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يجمع هذا العمل
إلا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والعوض)
كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت براقاله الفارضي (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها
بفاء الجواب لأن الأول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدرية) أي عند البصريين وذهب
الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يحيزون فتح همزة ان الشرطية وتقل البعض في بعض
نسخ حاشيته الأول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضي وان المصدرية
حيث حذف في محل نصب أوجر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اهـ (قوله وأنت اسمها)
أي اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت
را) أي الأصل الثاني والأصل الأول اقترب لان كنت براقتربت العلة على المعول ثم حذف اللام
الخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذف كان) أي وصلته الموصول الحرفي قد تحذف
نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أفاده بس (قوله أباخرشة) بضم الخاء المجهمة صحابي وهو منادى
حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معول العلة ليدل على الدلالة المقام والاصل لان
كنت ذانفرا فتحررت على لا تفخر على فان قومي الخ والضبيع حيوان معروف شبه به السنة
المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاصل كل ترشيح وقيل الضبيع حقيقة فيها أيضا
ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم
اذا ضعفوا عانت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذف كان) أي وجوبا
وقوله مع معمولها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء
بعضه (قوله بعدان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض
فأذا قيل لك لانت الأمير فانه جائز أن تقول أنا آتية وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن
كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفان بالتعويض (قوله ولا نافية
للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني
ما زائدة لتأكيدها ان الشرطية من غير تقدير لكان كافي فامارين ولاداخله على فصل الشرط
واسـ تحسن هذا غير واحد لانه أقل تكافؤ وضعفه الروداني بان ما لا تزداد قبل الشرط المنفي بل يعين
الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجوابها الخ
على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخذت
والشلة بضم المثناة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لوفى الموضعين للتمنى كافي لو أن لما كره
وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والخاصة
أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون
وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءة نون)
أي قراءة الرفع على التمام والنصب على التقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما
بعده بالجرم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله
وقد وليه متحرك (قوله فان لم تـ المرأة الخ) كانه نظروا وجهه فلم يره حسنة فانسلى بانه يشبه وجه الضيغم

وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لا ضرورة الخ) مبنى على مذهبه في الضرورة وقدم
ما فيه وقوله لا مكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام اشاعر
لان الشرط على هذا اخفاء الوسامة المقنض ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء
الوسامة الصادق بانتقامها في نفسها فتأمل (قوله يحوي يعي) أي التي بمعنى يقتنع كما سيدكره الشارح
أما عايج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفي ويحوي يعي أحدود ياروعرب فلا
يقال ما كان مثلك إلا أحدا (قوله في كل ما ذكر) أي في أن المنفي هو الخبر وفي أنه اذا قصد الإيجاب
قرن الخبر بالاول في أنه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز أن يقترب بالاول بقى أن ليس وما كان يشتركان
في شيء آخر بيه عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدما مبنى عليه وتختص ليس بجواز اقتران
خبرها بالاول وان كان جملة موجبة بالاول كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما • قابله عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في
ذلك كان بعد نفي كقوله

ما كان من بشر الا ومبنته • محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة الخبر بها في هذا الباب بالخالية قوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفخون فاصبحوا • وأكثرا يعطونك النظر الشرر

وقوله فقط الواو • هم سابق دمه له • وآخر يثني دمه العين بالمهل

وهذا انما أجازته الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيهقيين لاحتمال أصح وظل فيهما
للتمام وجعل الجملة خالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا
في نحو ليس الطيب الا المسك لعمدة تميم اه أي حلالها عند انتفاض بعضها على ما في الاله مال كافي
المعنى قال الدما مبنى على ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم قل في رد نحو هذا التركيب الى اللغة
المشبهة بأويلات • ما أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس
والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجود أو أورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد
مسده ثم قال قال اس هشام وماتق • دم من يقل أبي عمرو أن ذلك لغة تعبير برده هذه التأويلات
اه وقوله موجودا عبارة المنفى طيبا (قوله ففيها ايجاب) أي باعتبار ما ل المعنى لما مر من
أم اللقي ونفي النفي ايجاب (قوله فلا يقترب خبرها بالاول) أي لان الاستثناء المفرغ لا يكون
في الموجب الا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الاقائما لاستحالة استمرار
زيد على جميع الصفات الا القام (قوله فقول) أي بوجهين أولهما أحسنه • الا اعتراض على ثانيهما
بأن عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى
منه وعلى الحسف ليس واحدا منهم • ما وان جعل الطرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ
على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الطرف وهو نادرو بأن الاستثناء المفرغ
في الفضلات قليل في الايجاب وخرج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة والازائدة كما جوزه
الواحد في قوله تعالى كمثل الذي يبعث عبا لا يسمع الادعاء ونداء (قوله حراجيم) جمع حرجوج بجا
مهملة فراء فميمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالحسف
حبسها عن المريعي يعني أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المريعي وأومعني الى أن كما صنع
الشارح نبالا للمريعي فتسكين الباء للضرورة على رواية ترمي بالنون قال الدما مبنى وأحسن منه
جعلها عاطفة على مناخه ونائب فاعل يرمي على روايته بالتحسين قوله بها (قوله الا في حال اناختها الخ)
أي فهي تنقل من مشقة الى مشقة وقوله على الحسف أي على وجه الحسف

اذ لا ضرورة لا مكان أن

يقال

فإن تكن المرأة أخفت وسامة

وقد قرئ شاذ الم يلك الذين

كفروا وخاتمة كذا اذا دخل

على غير زال وأخواتها

من أفعال هذا الباب ناف

فالنفي هو الخبر نحو ما كان

زيد عالما فان قصد

الايجاب قرن الخبر بالاول

نحو ما كان زيدا عالما

فإن كان الخبر من الكلمات

الملازمة للنفي يحوي يعي

لم يجز أن يقترب بالاول

يقال في ما كان زيد يعي

بالدواء ما كان زيد الا يعي

ومعنى يعي يقتنع وحكم

ليس حكم ما كان في كل

ما ذكر وما زال وأخواتها

فنفى ايجاب فلا يقترب

خبرها بالاول كما لا يقترب بها

خبر كان الخالية من نفي

لتساويهما في اقتضاء

ثبوت الخبر وما أوهم خلاف

ذلك فقول كقوله

حراجيم ما تنفك الا مناخه

على الحسف أو ترمي بها بلدا

قفرا أي ما تنفصل عن

الاتعاب الا في حال اناختها

على الحسف الى أن ترمي

بها بلدا قفرا فتنفك هنا

نامة ويجوز أن تكون

ناقصة وخبرها على الحسف

ومناخه منصوب على

الحال أي لا تنفك عن علي

الحسف الا في حال اناختها

والله أعلم

فصل في ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس

آى في العمل كما أشار إليه الشارح (قوله لمشابهتها إياها في المعنى) وهو التثني والمثبت لا العمل
عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة أعمال العرب إياها عمل ليس لأن المثبت قياساً إياه
على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص فالاعتراض بأن هذا قياس في اللفظ
وهو ممنوع ساقط بعد أن علم قال سم انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيه
من التثني وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لأنها حروف) ان قلت الفعل أقوى من
الحرف فهو لا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لأنها أظهر شبيهاً باب كان من حيث ظهور عملها الراف
والنصب كثير الكثرة مجي خبرها مفرداً بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان
معنى وعملها بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعلمت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع
مبتدأ أو المنصوب خبره على نزع الحافض وهي وان عند الإطلاق لتثني الحال كليس كافي الهمع (قوا
وأهملها بنوعين) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن ماصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوا
شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحد ضمنياً في قوله وسبق حرف جراح فانه
تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين
أن لا تتكرر ما نحو ما يزيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالانحوا ما زيد شئ لا شئ لا يعبر
وتركهم المصنف لأن الأول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية بأية مؤسسة فهو
داخل في شرط بقاء التثني لأن نفي التثني إزالة للتثني وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية
نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء التثني لأن الإيجاب البديل الإيجاب
للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجع في شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عمله
وعليه مثنى الشارح في الاستثناء جاعلاً لرفع البديل على محل الخبر وعبرة المعنى اذا قلت ليس زياً
شياً الأشياء لا يعبراً به جاز كون الصعب على الاستثناء أو البديل فان جئت بما كان ليس بظلمة
البديلة لأن ما لا تعمل في الموجب اه قال الشاطبي لا تعمل ما لا به هذه الشروط بخلاف ليس
فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى
عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع أنها لا تلي ليس أصلاً هذا مراد سم و
يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أى المزيدة لا النافية المؤكدة كما يستفاد من
قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالأولى تأكيدها النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عمله
كما صرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الاماميني والمرادى وان خالف في ذلك بعضه
كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليتنظ
وانما لم يعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطي ان وكذا في ما
في زيادة ما بعدها ان قلنا باطلها العمل (قوله مع بقاء التثني) أى نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي
معمول خبرها نحو ما زيد ضارباً بالاعمر سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدأ والخبر فانه علم منها
أن حق المبتدأ التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المجهمة والصريف الفضة والخزف
الفخار (قوله لازائدة) أى كما هي على رواية الهمال قالتا كيدبان على أنها نافية لفظي لا
بمنزلة نكرير ماو على أنها رائدة معنوي كالتأكيديسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية السيوطي
على المعنى (قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوا
نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل
لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل
عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازاً لا الحركة

فصل في ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس
انما شبهت هذه بليس في
العمل لمشابهتها إياها في
المعنى وانما أفردت عن
باب كان لأنها حروف وتلك
أفعال (اعمال ليس أعلمت
ما) النافية نحو ما هذا بشراً
وما هن أمهاتهم وهذه
لغة الجازيين وأهملها بنو
تميم وهو القياس لعدم
اختصاصها بالاسماء
ولا عملها عند الجازيين
شروط أشار إليها بقوله
(دون ان) مع بقاء التثني
وترتيب زكن) أى علم فان
فقد شرط من هذه الشروط
يبطل عملها نحو ما ان زيد
قائم فصار نفي مهمل وان
زائدة وزيد مبتدأ أو قائم
خبره ومنه قوله
بنى غدانة ما ان أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم
الخزف
وأما رواية يعقوب بن
السكيت ذهباً بالنصب
فخرجة على أن ان نافية
مؤكدة لما لازائدة وكذا
اذا انتقض التثني بالانحو
وما محمد الرسول فاما قوله
وما الدهر لا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا
معذبا

فشاذا أو مؤول وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما فاشم زيد ومنه قوله (٣٠١) وما خذل قومي فأخضع للعدا

ولكن إذا ادعوه فهم هم
وأما قول الفرزدق

فأسجوا قد أعاد الله نعمتهم
أذهبهم قریش واذمنا مثلهم

بشر
فشاذا وقيل غلط سببه أنه

نعمي وأراد أن يتكلم بلغة
الحجاز ولم يدرك أن من شرط

النصب عندهم بقاء
الترتيب بين الاسم والخبر

وقيل مؤول تنبيهان
الاول قال في التسهيل وقد

تعمل متوسطا خبرها
وموجباً بالافعال السيوية

في الاول وليونس في الثاني
الثاني اقتضى اطلاقه

منع العمل عند توسط الخبر
ولو كان ظرفاً أو مجروراً

قال في شرح الكافية من
النحويين من يرى عمل ما

إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً
أو مجروراً وهو اختيار أبي

الحسن بن عصفور (وسبق
حرف جر) مع مجروره (أو

ظرف) مدخولي ما مع بقاء
العمل (كما هي أنت معنيا)

وما عند زيد قائماً (أجاز
العلماء) سبق مصدر نصب

بالمفعولية لأجاز مضاف
إلى فاعله والمراد أنه يجوز

تقديم معمول خبرها على
اسمها إذا كان ظرفاً أو

مجروراً كاملاً ومنه قوله
بأهبة حزم لذوان كنت أما

فما كل حين من ترالي مواليا
فان كان غير ظرف أو مجرور

بطل العمل نحو ما طعمنا
وما كل حين من ترالي مواليا

فان كان غير ظرف أو مجرور
بطل العمل نحو ما طعمنا

وما كل حين من ترالي مواليا
فان كان غير ظرف أو مجرور

فيكون اسم عين فصيح أنه من باب ما زيد الاسير او المنجنون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله
أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد الاسير او الاسير وما الدهر الا يدور دوران
منجنون وما صاحب الحاجات الا يهذب معذباً أي تعذيباً فها منصوبان على المفعولية المطلقة
لفعلين محذوفين محتافين بتقدير مضاف في الاول رجل معذبا مصدر امييا بمعنى تعذيباً أو مؤول
يجعله ما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبهه منجنوناً ويشبهه معذباً وهذا أقل كافة
(قوله نحو ما فاشم زيد) أي على جعل قائم خبراً أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفي به عن الخبر فلا اشكال
في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على
ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن
يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الروداني ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك
إذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يجوز عن ذلك
وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربي وقد حكى
قول بنته لامير المؤمنين علي ما أشد الحرب بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت
أظن أن العقب أشد لاسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من
تأويله كان يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدرك القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم
على سلبقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية الفاسدة طامحاً جري في نقض (قوله وقيل
مؤول) أي بأن فتحته بناء لضافته إلى مبنى فهو في محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف أي
موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعاً لما علم من أن الشاعر غمجي (قوله
وفاقا لسيبويه في الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والجوزاء غماها والجرى والفراء (قوله
اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ بقوله هذا الاطلاق لشهولة نفس الخبر ومعه وله والتمثيل
بالمعول في قوله كأي الخ لا يخصص والقاعدة حل المطلق على المقيد لا نأقول عادة إعطاء الحكم
بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو
اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأويله بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة
مما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبرا وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً
ومجروراً أجيب بان هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لا نه محمولة على ليس وليس محمولة على
كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو أن
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل
فلا تقوى على أن يشترط معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع
تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما يريد طعامك آكل ولا ما يريد اضارب قائماً للزوم الفصل بينها
وبين معمولها باجنبي وان تردد فيهما اسم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم
معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل إليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعه وليها معاً بخلاف تقدم
معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع
فيها أولاً (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) معمول سبق
دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لا متناعه لان مالها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد
لايهام العبارة معمول نفس الخبر أيضاً (قوله بأهبة حزم) الأهبة كأي القائم من العدة بالضم (قوله
وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الوال للحال وان وصليته
فيكون خلاف هذه الحالة مفهوماً بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها
ظرف فتكون هي ظرفاً (قوله تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل

فصل في ما دللنا في
 وان المشبهات محذوف
 انما شبهت في ذلك معطوفا
 العمل بيل الى آخره
 المعجب الرفع لكونه
 بلام مبتدأ مقدر ولا يجوز
 نصبه عطف على خبر ما لانه
 موجب وهي لا تعمل في
 الموجب تقول ما زيد قائما
 بل قاعد وما عمرو وشجاعا
 لكن كريم أي بل هو قاعد
 ولكن هو كريم فان كان
 العطف محذوف لا يوجب
 كالواو والفاء جار الرفع
 والنصب نحو ما زيد قائما
 ولا قاعدا ولا قاعدا والارح
 النصب في قوله قد
 عرفت أن تسمية ما بعد بل
 ولكن معطوفا محذورا ليس
 بمعطوف وانما هو خبر مبتدأ
 مقدر وبيل ولكن حرفا
 ابتداء (وبعد ما) النافية
 (وليس جر الباء) الزائدة
 (الخبر) كثير المحو وما ركن
 بظلام أليس الله بكاف عبده
 (وبعد لا) النافية (وأي
 كان) وبقية النواسخ (قد
 يجوز) قلبا من ذلك قوله
 فكان لي شفيعا يوم لا ذو
 شفاع
 بمن قتيلا عن سواد بن
 قارب
 وقوله
 وان مدت الابد الى
 الزاد لم أكن
 بأجلهم اذا جشع القوم
 أعمل

الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس طرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما
 على رواية رفعه فكل اسمها وجلة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد
 به حيث (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جرهم سم (قوله ولا يجوز
 نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز
 (قوله لانه موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقله النفي الى ما بعده فاعليه يجوز
 ما زيد قائما بل قاعد بالنصب أي بل ما هو قاعد افتاده اللقاني رفعه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد
 انما عطف صير ما قبله غير منفي فخارجة نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب
 متجه (قوله جار الرفع) أي على اصهار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الباء على مذهب
 من لا يشترط بقاء المحرر أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لازائدة للتأكيد (قوله قد
 عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله محجار) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة
 المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالا لا انتقاض النفي فان كان له لم
 تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومعصوب
 الا لا يقترن بالباء كداني التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافق (قوله جر الباء الخبر) بشرط عدم
 نقض فيه بالاك كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا نقام وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن
 لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس يزيد أو لا يكون يزيد نقله يس عن ابن هشام وكان الخبر
 الاسم اذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم ينصب البر وهذه
 الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان
 السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل اعمار يد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة
 الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو مجعته الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على
 الاعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر ما لم يقع في القرآن مجرور من الباء الا منصوبا ورفع
 على الاهمال (فائدة) قال في التسهيل وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال
 اللدمايني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقبوس
 ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولي
 العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى
 الوصف ماله مفردا في نصب أو يجر على التوهم ورفع به السببي وهو أخوه في المثال أو جعل مبتدأ
 وخبرا وترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ أقفول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته
 ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به أغنى عن الخبر لا عتماده على النفي وان تله
 أجبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر
 بالباء جار على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان
 جر المعطوف بباء مقصورة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت
 خبرها أو جرته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف
 حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدمامي (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل ان أو عمل
 ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف
 على كان في مساط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أي به
 دفعا لتوهم أن قد ايسر للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والقتيل الخبيث
 الذي في شق النواة وهو منصوب على السبابة عن المفعول المطلق أي اغنا ما وقوله عن سواد بن
 قارب مروض الظاهر موضع المضمرة (قوله اذا جشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل

وقوله دطاني أي والخيل يتي ويينه • للماداني لم يجد في تعدد (٢٠٣) وربما أجزر والاستفهام مجرى الذي لشبهه آياه كقوله

يقول إذا أقول عليها
وأفردت

أهل أخوعيش لذيد بام
وندر في غير ذلك كبران
ولكن وليت في قوله

فان تسأعها حقه لا تلاقها
فان مما أحدثت بالمجرب
وقوله

ولكن أجزر الوصلت بهن
وهل ينكر المعسوف في
الناس والاجر

وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيد
بدائم

على إحدى الروايتين
وانما دخلت في خبر أن في
قوله أولم يروا أن الله الذي

خلق السموات والارض
ولم يمي بخلقهن بقادر لانه
في معنى أوليس الله بقادر

وتنبيهات في الأول لافرق
في دخول الباء في خبر ما بين
أن تكون حجازية أو نغمية

كما اقتضاء اطلاقه وصرح
به في غير هذا الكتاب
وزعم أبو علي أن دخول

الباء مخصوص بالحجازية
وتبعه على ذلك الزمخشري
وهو مردود فقد نقل

سيبويه ذلك عن غيم وهو
موجود في أشعارهم فلا
التفات الى من منع ذلك

• الثاني اقتضى اطلاقه
أيضاً أنه لافرق في ذلك بين
العاملة والتي بطل عملها

بدخول ان وقد صرح بذلك
في غير هذا الكتاب ومنه
قوله

وأجمل بمعنى جمل كافي التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجهه (قوله والخيل) يعنى الفرسان
والقعد بضم القاف فكون المهمة قضم الدال وقفها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجزر
الاستفهام) ظاهره ولو غير اطلاق وفي التصريح أن هل في البيت للجدد (قوله لشبهه آياه) أي في
عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجو من الفرزدق لجرب ريان قومه كلباً ما تون الان
فالضمير في يقول الى الكلابي اذا اقول أي ارتفع على الاتان وأفردت الاتان بالقاف أي لصقت
بالارض وسكنت أأهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهدأ بأنه خروج عما نحن
فيه اذ الكلام في زيادة الباء بعد الناصخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجزر والاستفهام غير
مفيد بأن يكون الاستفهام داخل على ناصخ وان أوهمته عارته بل هو أعم والمعنى وربما أجزر
الاستفهام الموجود في الكلام مجرى الذي الداخل على الناصخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله
وندر) أي قل جدا (قوله تكبران الخ) وكالمال في ما جاء في زيد براكب (قوله فان أ) أي تبعه عنها
أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خطبى مرآبى على أم جندب • لنقض حاجات الفوائد المذهب

حقبة أي مدة لا تلاقها بدل من تنالان عدم الملاقاة هو البأى كما قاله ر كريا (قوله لوفعت) معترض
بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لوفعت له لا صبت أو هي للتمى (قوله وانما دخلت الخ)
جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف ندعى ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع
الباد واستعمالا وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لا مدخولها بول بحسب المعنى الى خبر
ليس (قوله لانه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض
بقادر أو يقال لان ان ومعمولها ساد ما سد مفعولي يروا العلمية وهي من التواضع مدخولها جزء
من معمولي الناصخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما طنت أن أحدا
بقائم (قوله في خبر ما) الاضافة لادنى ملائمة بالسبب للتميمية لانها لا خبر لها أي الخبر الواقع في خبرها
(قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهم على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك
فان المقتضى نفسه اه دما ميني أي بدليل دخولها في محول أكن بقائم وامتلاءها في كست قائما
(قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق له عمر ك مامعن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أي أو بعدم
الترتيب لا بانتقاض النفي بالافالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لاخير بخير) بحث فيه باحتمال
كون الباء ظرفية لازائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال
خلاف الظاهر وان ادعى الامامي ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون
الكلام على زيادة الباء مقولاً لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخبر في الخبر الذي
بعده التارأي نفي وجود شيء من الخبر في الخبر الذي بعده البار وهذا انما يفيد هذا الكلام اذا جعلت
الباء ظرفية أو نفي الخبرية عن الخبر الذي بعده البار وهذا انما يفيد هذا الكلام اذا جعل مقولاً
والاصل لاخير بعد التارخير وليس المقصود نفي الخبرية التي بعدها التار عن الخبر كما يفيد جعل
الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لالنفي الجنس أنها نفي الخبر عن الجنس فان قلت
يفنى عن التزام القلب جعل بعده التارصفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف
بأجنبي وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة موجهة الى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل
كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للامامي قدس بره فانه في غاية الحسن والمثانة (قوله في
التكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفي الجنس برحمان والوحدة
بموجوبية وكلاهما بالنكرات أنسب اه مم أما لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد

قوله لعمر ك ما ان أبو مالك • بواه ولا بضيف قواه • الثالث اقضى اطلاقه أيضا أنه لافرق في لا بين العاملة عمل ليس كما
تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لاخير بخير بعده التارأي لاخير خير (في التكرات) عملت

نمرفلاشي على الارض باقيا
ولا وزرماقضى الله واقيا
تنبيهات في الاول ذكر
بن الشجري أنها عملت
في معرفة وأنشد للنافية
الجمدى

يحت سواد القلب لا أنا
اغيا

سواها ولا عن حرام تراخيا
وتردد رأى الناظم في هذا
البيت فأجاز في شرح
التسهيل القياس عليه
وتأوله في شرح الكافية
فقال يمكن عندى أن
يجعل أنا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا على
الحال تقديره لا أرى باغيا
فلما أضر الفاعل برز الضمير
وانفصل ويجوز أن يجعل
أنا مبتدأ والفعل المقدر
بعده خبرا ناصبا باغيا على
الحال ويكون هذا من
باب الاستغناء بالمعمول
عن العامل لدلالته عليه
وتظايره كثيرة منها قولهم
حكمت مسقطا أى حكمت
لك مسقطا أى مثبتا فجعل
مسقطا وهو حال مغنيا عن
عامله مع كونه غير فعل
فإن يعمل باغيا بذلك
وعامله فعل أحق وأولى
هذا لفظه الثاني اقتضى
كلامه مساواة لا ليس في
كثرة العمل وليس كذلك
بل عملها عمل ليس قليل
حتى منعه الفراء ومن
وافقه وقد نبه عليه في غير

على تخصيص عمل لا بالانكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه فاعدا واجيب بأنه
لا عمل لا بل هي زائدة والاسمان تابعا للمولى ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول
مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النقي والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل
وعدم الاقتران بأن لانها لا تقترب بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول
خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لتنى الجنس نسا ولا يرد البيت الا حتى
أعنى تعز الخ لان التنصيص على نقي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على
مامر) أى من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أى تصير وتسل والوزر الملبأ والشاهد في
الشرطين وقبل لا شاهد في الشرط الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الارض وعلى
الارض خبر فيكون محملا للرفع والنصب وفيه أن الوسطا أن على الارض خبر لكان نصب الخبر في
الشرط الثاني قرينة على نصبه في الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الا-نشهاد بالشرطين
غاية الامر أنه في الاول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أى حبه السوداء وبأغيا طالبا (قوله
مرفوع فعل) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر اذ لو كانت عليه أكان المنصوب
مفعولا تابعا لا حالا واعلم لم يجعلها علية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلب
أكثر من حذف القلبى (قوله والفعل المقدر بعده) انما قد ربه مامر من وجوب تأخير الخبر
الفعل الرفع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أى الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أى من باب
سد اطال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله وتظايره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الاول
فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنما عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن
ترجع اسم الإشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول نحو حكمت مسقطا في
الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وجبته فلا اعتراض
ولاجواب (قوله حكمت مسقطا) تقدم أن هذا اذا فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه)
حيث شبهه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن اعمال لا كليس كثير وعمل مراد الشارح باقتضاء
كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاء المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن
الغالب نصف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجهه ابن الحاجب
سماعيا ونجده الجاهلي وعلت القلة بنقصان شبهها بليس لان النقي مطلقا وليس لتنى الحال وما اقتضاء
كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلة ولا كثيرا اه قال السبوطي
قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا
ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أى الحرب
وقوله فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف
بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله
الروادى (قوله وقد تلى) من ولى الشيء يليه ولاية اذ ان ولى لا يشترط لان وان عمل ليس
ما اشترط في ما الا الشرط الاول لان ان لا تزداد بعده ما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما
ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكد ان النافية بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لان
باشترط أن يكون معمولها معنى زمان وقد التحق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لان
بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافى قول صاحب التوضيح وعملها أى لات اجاع من
العرب وعلى تسليم ان قد لا تقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجاع على الجواز فلا ينافى قلة الوقوع
فان قلت اذا اجعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجاع العرب

ذا العمل) المذكور أمالات ثابت سيويه والجهوز عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجاز أعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جهوز البصريين واختلف النقل عن سيويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فن الثر قولهم ان أحد خبرا من أحد الأبالغا في وجعل منه ابن جني (٢٠٥) قراءة سعيد بن جبيران الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصببت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله ان هو مستولي على أحد الأعلى أضعف المجانين وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبنى عليه فيضلا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (ومالات في سوى) اسم (حين) أي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في أمعاء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

على أعمالها كافي الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعد هاهم فروع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النماء في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العمل) اسم الإشارة راجع الى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بأشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لانها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أو آده في التصريح (قوله ومنعه جهوز البصريين) ومما يخرجه عليه قول بعضهم ان قائم بتثديد النون أصله ان أنا قائم حذفته ههنا أما اعتبارا أو أدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكانها هو الله الذي فأسله لكن أنا ففعل فيه مامر وسمع ان قائما على الاعمال أو آده في المعنى قال الامام عني قرأ ابن عامر لكانا ثبات ألف أنا وصل لا ووقفنا تعويضا بالالف عن الههزة المحذوفة وغيره بآثاره ووقفنا فقط على الأصل اه وانظر لم ترسم ان قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها ووقفا وعله لدفع التباس ان خطابا بالتي هي ضمير رفع منفصل واعراب لكانها هو الله الذي لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثانيا خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرباط لانها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان محققة من الثقيلة ناصبة للجرأين اتوافق القراءتان اثباتا وناو هو مخرج على شاذ لان نصبها الجراين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التناقض بين القراءتين المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها الدافية لها وحاصل الدفع أن النفي والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة والمثلية المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الأعلى أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أي بقاء الصلح (قوله أي وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أي معنى ليصح البناء (قوله وبني) أي عندا الجمهور وذهب القراء الى أنها قد يجرب الزمان كافي البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر راجب بأن الجرف في الآية على تقدير من الاستفراقة ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهه بنزال فتأمل (قوله بني على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين وفون للصورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع الباء على السكون (قوله لهني) بفتح الهاء من باب فرخ كفي القاموس أي حزني مبتدأ خبره عليك أولهفة أي لاجل لهفة أي أنتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي اعانتك (قوله فارتفاع مجبر على الابتداء) والمسوخ له وقوعه بعد النفي أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أولات له مجبر (قوله أو الفاعلية)

أي وليس الاوان أو ان صلح حذف المضاف اليه أو ان منوى الثبوت وبني كما فعل بقبل وبعد الا أن أو انا انا شبهه بنزال وزنا بني على الكسر وتون اضطرارا أو ما قوله لهني عليك أولهفة من خائف • يعني جوارك حين لات مجبر فارتفاع مجبر على الابتداء أو الفاعلية

أي لات يحصل مجبر أولات له مجبرولات مهمة لعدم دخولها في الزمان **في تنبيه** في التعمير في لات الواقع بعدها هنا كقولهم
 حنت نوارولات هنا حنت • مذهبنا أحدهما أن لات مهمة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة
 إلى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوارولات هنا لك حنين وهذا توجيه الفارسي والثاني
 أن تكون هنا اسم لات وحنت (٢٠٦) خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لأن

فيه إخراج هنا عن
 الظرفية وهي من الظروف
 التي لا تتصرف وفيه
 أيضا أعمال لات في معرفة
 وإنما نعمل في نكرة
 واختصت لات بأنها
 لا يذكر معها معمولة لها
 معايل لا بد من حذف
 أحدهما (وحذف ذي
 الرفع) منهما وهو الاسم
 (فشا) فتقديرولات حين
 مناص ولات الحين حين
 مناص أي وليس الوقت
 وقت فرار حذف الاسم
 وبقي الخبر (والعكس قل)
 جدا قرأ بعضهم شذوذا
 ولات حين مناص برفع
 حين على أنه اسمها والخبر
 محذوف والتقديرولات
 حين مناص لهم أي كانوا
 لهم **في خاتمة** في أصل لات
 لا التافيه زيدت عليها تاء
 التأنيت كافي ربت وعت
 قيل ليقوى شبهها بالفعل
 وقيل للمبالغة في النفي
 كافي نحو علامة ونسابة
 للمبالغة وحركت فرقا بين
 لحاقها الحرف ولحاقها
 الفعل وليس لالتقاء
 الساكنين بدليل ربت
 وعت فانها فيهما متحركة
 مع تحريك ما قبلها وقيل

أي بفعل محذوف (قوله أي لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله ها) أي بضم الهاء وتشديد النون
 ومثلها مكسورته أو مفتوحته المأمرا أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات ها) بضم الهاء كافي
 الدماميني (قوله وهنا في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف
 إليه كان مجرد الحدوث فهو اسم حكما كإذهب إليه بعضهم ومربياته (قوله والتقدير وليس الوقت الخ)
 جرى على التليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرار من عمل
 لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة
 (قوله أعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كافي المغنى وقوله وإنما نعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا
 ينافي أن المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار إليه الشارح بقوله سابقا ليس إلا وان
 أو اسلمح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لأن المراد نفي كون الحين الخاص
 حيننا ينوبون فيه لأنني كون جنس الحين اه راعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم
 الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثيرا الخبر محط الفائدة (قوله أي كانوا لهم)
 ظاهره جعل كانوا خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر
 ولات حين مناص حيننا كانوا لهم فيكون كانوا صفة للخبر لا خبرا (قوله كافي ربت وعت) أي فالتأنيث
 المستفاد من تاء لات للفظ قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وعت لأن
 لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بالاحمولة على ان (قوله بالفعل) يعني ليس
 إذ لحاق التاء لها سارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقولهم عليها بالتاء
 غالبا كافي الدماميني (قوله كافي نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطاق المبالغة فلا ينبغي أن التاء في
 لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة زيادة المبالغة في الإثبات (قوله وحركت الخ) متعلق
 بالقول بان التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أي بكسر
 الياء كافي المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بانها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضى
 يلبت أي ينقص يقال لات يلبت وألت يأت وهم ما قرئ قوله تعالى لا يلبسكم من أعمالكم شيئا (قوله
 والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أي قلب
 الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم
 الرفض بدليل باب فقه وعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كافي قضايها وخطايا فتدبر (قوله الاماء
 وشاء) أصلا ماموه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله في بطر وبتد) مضارع وطد الشيء وطدا
 وطدة أثبتته ووتده وتدا وتدة أثبتته وأصلها ما يوطد ويوتد حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء
 والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أي ليستأني الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنه عند هذا القائل
 متحركة كما مر

في أفعال المقاربة

لم يقل كادوا أخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه
 بخلاف أمية كان لأن أحداث أخوات كان داخل تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس
 لعبيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من

اثنين

أول اثنين وهو ضعيف الوجهين الأول أن فيه جمعا بين اعلالين وهو

مرفوض في كلامهم لم يجز منه الاماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا في بطر وبتد فرار من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى
 جنس اللام والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم

في أفعال المقاربة في العلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك

اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالة على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم وهل عين كاديا أو واقولان واستدل لكونها راجحة كناية سيمويه كدت بضم الكاف أ كاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أ كود لكنهم شذوا فقالوا أ كاد وجهه ابن مالك من تدخل الالفين فاستغسوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أي قرب معناه من معنى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كافي يكاد زيتها يضيء (قوله على رجا، الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكرها في كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تعليل كفاؤه بس وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا الآية كافي المعنى قال الدماميني فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ما كرهتموه من الغزو ينفى أن يترجي لأنه خير لأن فيه اما الظفر والغنمة أو الشهادة والجنة وما أحبتهموه من القعود عن الغزو ينفى أن يكره لأن فيه الدل وحرمان الغنمة والاجر وقال الشافعي الأولى لاشفاق مخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التعليل) أي تعليل بعض أنواع الباب لشهرة عالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وأفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوابع من باب تسمية الكل باسم جزئه لتول الناصر الثاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتعليب كالأمرين والقمرين هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة وبما أفاد ذلك النبلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دون تقديره ونارة تكون للاخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اهـ وعلى هذا التعليل أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامها فإن الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المسئلتين على كلام في الثانية مروى وسند كره وأما توسط الخبر في اتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما الآية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيه على أصل منزول وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها تكبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والترم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الأصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لأن الخبر ليس بالفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد لأن براد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالسكينة وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطف أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بأن غير نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك اقترقا) أي لاختصاص خبرهما بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فابت) أي رجعت إلى فهم قيسلة (قوله لا تكثرن) أي من العدل (قوله أي يمسح مسحاً) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو

وضعت للدلالة على قرب
الخبر وأفعال الرجاء وهي
أيضا ثلاثة عسى وحري
واخلوق وضعت للدلالة
على رجاء الخبر وبقية
أفعال الباب للدلالة على
الشروع في الخبر وهي أنشأ
وطفق وأخذ وجعل وعلق
فتسمية الكل أفعال
مقاربة من باب التعليل
(ككان في العمل) كاد
وعسى لكن ندره غير جملة
فعل (مضارع لهذين)
وأخواتها - ما من أفعال
الباب (خبر) فلذلك اقترقا
يباين وغير جملة المضارع
المرد كقوله
فأبت إلى فهم وما كدت آيما
وقوله
لا تكثرن أي عسيت صائما
وأما فطق مسحاً بالسوق
فالخبر محذوف أي يمسح
مسحاً والجملة الاسمية
كقوله

ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكذب بل نوعي لمتعلق ما بعده به وهو بالسوق أي فلفظ يسمع
السيف مسحا كاتنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقصة الشابة والا كوار
جمع كور بفتح الكاف وهو الرجل أي المنزل والمرتع المرعى ومن الا كوار متعلق بقريب والمعنى
طفت تقرب مر تعها من الا كوار لما بها من الاعباء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى
على أن اذا ظرف لا رسل غير شرط وان جعلت شرطية تخبر بعمل الجملة الشرطية وجملة أرسل
جواب الشرط ولا شاهد فيه حيث هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفي التصريح ما يردده ويصح
الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذلك كرام ابن عباس ما نصه فأرسل خبر جعل وهو
فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا المأر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها
على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فانه هو اه (قوله
بعد عسى زر) لان المترجي مستقبل فناسبه أن وقيل تجرد هان أن خاص بالشعر وانما ساغ
الاخبار بان يقوم مثلا مع أنه في تاويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أي
عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح
جملة على الامم من غير تاويل وقيل يفدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جى بان اتوذن
بالتراخي لا قصد السبيل وهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة
وقيل المقرون بأن معقول به على تضمن الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمنه معنى
قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمنه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل
بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة جرة ولا
تحسن الذين كفروا انما على لهم خير لانهم باناء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البديل لانه
المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا قرب تابع بزم كتاب مع مجرور رب الظاهر عند الا كثر ولم يجعل
المبديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبديل منه في حكم المطروح وعسى على هذا القول
ناقصة كقول الجمهور كذا في المعنى وحواشيه ولنا أن تقول نص الزمخشري وغيره على انه ليس معنى
كون المبديل منه في حكم المطروح أنه مهذر بل أن البديل مستقل بنفسه لا متمم لتبوعه كالنعت
والبيان وحيث لا مانع من جعل المبديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل في نحو
نفعت زيد علمه هو المبديل منه لا بدل الاشتمال فتأمل في فائدة ما قال الشيخ اللقاني عسى موضوعة
للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفي
كلامه تعالى للعالم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا
في كلامهم ممنوع وأجاب اسم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونهام موضوعة
للزمان غير معلوم وان كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن
الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكن الما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجها في نظم أخواتها
ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقي أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفي في
كون اللفظ مجازا أو كونه في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها في
كلامه تعالى للرجاء باعتبار مخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل وقال الرضى انه الحق كذا في بس وقول
اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي وقول الصفوى ومنه يتحقق أن
المراد أي بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي (قوله الذي أميت فيه) روى بفتح
التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمايني ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراه والجملة في محل نصب
خبر يكون واهها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراه خبرها من رفع
الفعل من الخبر اجنبيا عن الامم وهو ممنوع كما يأتي (قوله عكسا) دلالة كاد على قرب الخبر فكأنه

وقد جعلت قلوص بني زياد
من الا كوار مر تعها قريب
وجملة الماضي كقول ابن
عباس رضى الله عنهما
يجعل الرجل اذا لم يستطع
أن يخرج أرسل رسولا
(وكونه) أي كون المضارع
الواقع خبرا (بدون أن)
المصدرية (بعد عسى
زر) أي قليل ومنه قوله
عسى الكرب الذي أميت
فيه يكون وراه فرج
قريب (وكاد الامر فيه
عكسا) فاقترابه بأن بعدها
قليل كقوله

(قوله على تقدير الخ) قال
الدمايني وفي هذا العذر
تكلف اذ لم يظهر المضاف
الذي قدره يومان الدهر
لا في الامم ولا في الخبر اه
(قوله المبالغة) بعيدا
لا يقصد انما (قوله ذلك)
مبنى على ان عامل البديل
المذكور

كادت النفس أن تفيض عليه وقوله أيتهم قبول السلم منافك دثم • لدى الحرب أن تغشوا السبوق عن السل وأنشد سيبويه فلم أرمثلها خباصة وأجدقنهنته نفسي بعدما كدت أفعله وقال أراد بعدما كدت أن أفعله حذف أن وأبقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطراد ثبوته (وكعسى) في العمل والدلالة على الرجاء (حري ولكن جعلها • خبرها حتماً بأن متصلاً) بحوري زيد أن يقوم ولا يجوز حري زيد يقوم (٢٠٩) (والزمووا الخلق أن مثل حري) فقالوا

اخلوأفت السماء أن غطر ولم يقولوا اخلوأفت غطر (وبعد أو شئت انتفا أن ررا) أي قل والكثير الاقترا بها كقوله ولو سئل الناس السراب لا وشكوا

اذا قبل هاتوا أن عملوا ويعتروا • ومن التجرّد قوله • يوشك من فر من منيته • في بعض غراته يوافقها (ومثل كاد في الأصح كرباً) بفتح الراء ونقل كسرهما أيضاً على أن ثبات أن بعدما قليل ومنه قوله • قد برت أو كربت أن نبورا • لما رأيت بهما مشبورا • وقوله

سقاها ذروا الأحلام • جعلها على الظما • وقد كرت أعناقها أن تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله كرب القلب من جواه يدوب

حين قال الوشاة • هد غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما • من المناقاة لان أفعال الشروع للعال وأن للاستقبال (كأنث السائق يحذو

في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المجهة أي تخرج (قوله فلم أرمثلها) أي مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التي كان أرادهمها وقوله خباصة بضم الخاء المجهمة أي معمم ونهنت زجرت وكدت بكسر الكاف وضعها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعد ما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقواهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه في المغنى يكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال بحتمل أن اثبات أن في البيتين السابقين شاذ لا قبل فقط (قوله والزمووا الخلق أن مثل حري) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أو شئت انتفا أن زرا) قال اللقاني لان القرب المرجع للتجرّد من أن أمر عارض فيها دون اختيها كاد وكرب لاها موضوعه • للاسراع المفضي الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقترا بأن ونضب شيخنا السيد نقلا عن البهوتي أو شئت في قوله وبعد أو شئت بسكون الكاف لئلا يقتل من الجزا الى الكمال سهل وظاهر لان هذا المعناه هو في أو شئت في قوله بعد عسى اخلوأ أو شئت (قوله غراته) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أي في أنها للمقاربة وفي ان الكثير تجرد هامس أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه في الثاني فقط (قوله في الأصح) مقابله شيان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يد كرفيه الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيد كرا الشارح الاول واقتصر شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أي هلكت ويهس اسم رجل والمشهور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة في قوله • مدحت عروقا للمدى مصت الثرى • قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر محوهم بأنهم حذثوا في العنى والعطاء وأن أصلهم العاقبة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق وبؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة طم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس في محله والأحلام العقول والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة تملأ • اه ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوسيع أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل ونقطعا أصله تنقطع (قوله من جواه) أي شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترا به بأن وتجرد منها أربعة أقسام ما يجب اقترا به وهو حري واحلوأ وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترا به وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أي المكسورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها أسرع في نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثي نشد الضلالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأحوالها وحذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم وينظر ذلك مع ما ذكره في نحو ان خير غير من أن خير الاول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل في الهمع قولين آخرين في حذف خبر

(٢٧ - صبان اول) وطفق زيد بعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا (كذا جعلت) أنكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله أراك علق تظلم من أحرناه وظلم الجاراذلال المجير • تنبيهات في الاول عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد بفعل وقام بكر ينشده الثاني اذا دل دليل على خبر هذا الباب جار حذفه ومنه الحديث من أني أصاب أو كاد ومن عمل أسطا أو كاد الثالث يجب في المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب غير عسى

ضمير الاسم وأما قوله وأسفيه حتى كاد مما أبشه نكلمني أجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت إذا ما كنت بشقلى
نفس من الضارب الثمل (٢١٠) فأجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز في المضارع بعدها

ان يرفع السبى كقوله
وماذا عسى الحجاج يبلغ
جهده اذا نحن جاوزنا حفير
زياد روى بنصب جهده
ورفعه ولا يجوز ان يرفع
ظاهرا غير سبى وأما قوله
عسى الكرب الذى
أميت فيه يكون وراءه
فرج قريب فان فى يكون
ضمير الاسم والجملة بعده
خبر كان (واستعملوا
مضارعا لاوشكا) كما رأيت
وهو أكثر استعمالا من
ماضيها (وكاد لا غير) أى
دور غيرهما من أفعال
الباب فانه ملازم لصيغة
الماضى (وزادوا موشكا)
اسم فاعل من أوشك مع
جملة كقوله
فوشكة أرضنا أن تعود
خلاف الانيس وحوشا
يبابا وقوله
فانك موشك أن لا تراها
وتعدو دون غاضرة
العوادى وهونادر
تذبيهاً في الاول أثبت
جماعة اسم الفاعل من
كاد وكرب وأنشدوا على
الاول قوله

أموت أسى يوم الرجام
واننى يقينالهن بالذى
أنا كائد وعلى الثانى
قوله أبنى أن أبالك كارب
يومه فاذا دعيت الى
المكارم فاعجل والصواب
أن الذى فى البيت الاول
كابد بالباء الموحدة كما

كان وأخواتها وقد مر فى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعه على ارتباط الفعل المقرب
أو المربح أو المشرع فيه بنفس مر فوعها وجوز فى التسهيل ورفع السبى على قلة ومثل له الدمامينى
بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد ترين قلوب فريق
منهم فيقول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل ترين ضمير راجع الى القلوب
لتقدمها رتبة وسيوضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ ترين بالياء الفوقية أما على قراءة
من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون
فى الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضممار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على اضممار
ضمير شأن نظر ظاهر واذا أوجع الضمير فى ترين بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر
(قوله وأسفيه) أى ربيع مبه بدمعى وشكواى مما أبشه أظهره وما موصول اسمى وملاعبه موضح
اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمى كاد وجعل) أى الاول بدل بعض ان كانت
الأجاء والملاعب من أجاء الربيع وهو الظاهر والافيدل اشتغال كالثانى أى لافعالان ليشغلى
ونكلمنى والتقدير جعل ثوبى يشغلى وكادت أجاره نكلمنى فعاد الضمير على البدل لانه المقصود
بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يشغلى ونكلمنى خبرين لعامل البديل المقدر فأغنى ذلك عن عود
الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل
المذكورين لأن الفعل حينئذ لغير رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع
السبى) أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدأ وإذا ملغاة أو اسم
موصول وعسى الخ على اضممار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى الخ
والمعنى ما الذى يرجى للعجاج أن يناله منى أحسبى أم قتلى أى لا يرجى له شئ من ذلك والجهل بالضم
الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعدده الحجاج اشقنى فهرب من العراق وحضر زياد
موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخوه معاوية بن أبى سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية
تصريح (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليبلغ ولا شاه فيه حينئذ لرفع ضمير الاسم
وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفع أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ
يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله
كما رأيت) أى من قوله يوشك من فرالخ (قوله فوشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ
مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها ران تعود خبرها خلاف الانيس أى بعد الانيس كقوله تعالى فرح
المخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضها أى ذات وحوش يبابا
أى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين واضداد المعجمتين أى تعوق دون هذه
الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المصير (قوله قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة
والتكبير ابن عبد الرحمن كفى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة
والتصغير لاحتمال أن نكلمه على هذا البيت استطرادى لانه فى الديوان لكن نقل شجاعن
شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بامثلة والتصغير رافضياً سبى الاعتقاد وكان
عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لا عرف صالح بنى هاشم بغضه لكثير وفاسدهم
بجبهه (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة لهن
أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتية فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه
يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب اتامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم

بحزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذا القياس مكابدة قال ابن سيده كابدته وفاته
مكابدة وكادافاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كاربانى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة فهو قولهم كرب

الاول ماسوى عسى واخلاقا واشتد من افعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيد ان اخذت كتابا وطافا بخصفان ولا يجوز اخذ كتابا وطافا بخصفان الثاني (٢١٣) اختلاف فيما يتصل بعسى من الكاف واخواتها نحو عساك وعساك فذهب

يجب فيه الاضمار) اما فيما لا يترن خبره بان فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل واما فيما يترن بان كرى فلعدم السماع (قوله واخواتها) كالحاء والياء التحتية في عساه وعساني (قوله في موضع نصب) أى اسمائها فذهب ابقاء طرفي الاسناد بحالهما والمكس انما هو العمل ويدل له فقلت عساه انا كاس وعلمها برفع زار (قوله جلا على لعل) أى في العمل بجامع الترجي أو الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه انصرح مانصه وهى حيث تدأى حين انصب الاسم ورفعت الخبر حرف كعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وقال السيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيديويه وخلافه هو في اطلاق القول بفعليته ولا ين السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته فالماصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل حرف والافعل وحمل الخلاف في عسى الجامة اما عسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهب بعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله ليكن الذى كان اهما) أى كان حقه أن يجعل اسمها عسى لكونه المنبر عنه وهو المبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدا ما الذى كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ فى الاصل جعل اسمها أى مؤخر اذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسماء صريحها وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير يجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد بامر ين الاول ان انا بضمير عن ضمير انما ثبتت فى المفصل نحو ما انا كانت واما يا ابن الزبير طالما عصيك والكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لا من باب انا بضمير عن ضمير الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله فقلت عساه انا كاس وعلمها قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيديويه والمبرد) لانهما اتفقا على أنه فى محل نصب وان افترقا فى أن سيديويه يقول هو اسم والمبردي يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان ذلك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار فى عساك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم على ويدفع بان عسى فعل وجنس الفاعل برفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا برفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبهه الفاعل والذى يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها الامر فوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان ما لا وان ولد ابل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نونا) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) أى الغالب (قوله فهل عسى) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا فى الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير بروايات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بان كادا اثباتا نى الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كادا اثباتا نى لها نفسها اثباتا لها نفسها والرد الا نى مبنى على حله على هذا الظاهر وحله كثير على أن كادا اثباتا نى للخبر ونفيا اثباتا للخبر ورد على هذا الحل بأن الخبر بمقتضى كاد منى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنحوى

سيديويه الى أنه فى موضع نصب جلا على لعل كما جلت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كفى الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارمى الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ليكن الذى كان اسمها جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسمها وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله

يا ابن الزبير طالما عصيك وطالما عبتنا اليكا وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه فى موضع نصب كما يقول سيديويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل يا ابتاعك أو عساك لانه بمنزلة المفعول والجزء الثانى بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز فى السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نونا كفى (نحو عسى) وعسىنا وعسى (وانتقا الفخر ركن)

انتقا باتفاق مصدر انتقى شئ أى اختاره وز كن علم أى اختيار الفصح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى فهل هذا هسيتم وقرأ نافع بالكسر وخاعه كمال فى شرح الكافية قد اشهر القول بان كادا اثباتا نى ونفيا اثباتا حتى جعل هذا المعنى لغزا أهوى

هذا المصير ما هي لفظة جريت في لسان جرهم وغوده اذا استعملت في صورة الجدل أثبتت وان أثبتت قامت مقام جهوده ومراعاة هذا القائل كاد من زعم هذا فليس يصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وان (٢١٣) معناها متى اذا صحبها حرف نفي

هذا العهد (الخ) قائله المجرى وجرهم وغوده فيلتمان من العرب وآراد باللسان اللعة وقد أجابه الشهاب الطحازي بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرنى • وما كدت منه أشنى ورود

فهذا جواب برتضيه أولواللهى • ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أى لان القرب من الفعل يستلزم انتفاء اذ لو حصل لكان الموسوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المفتى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حيث ذكر حصوله لا بمقاربة اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن • على قارب الصلاة وان كان ماصلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واحدة غيلان قيل لقب ذال الرمة لانه أى مية صاحبه وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستقامها فقامت له اشرب يا ذال الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) أى البعد والرئيس يطلق على أول الشئ وعلى ابنى الثابت كما فى القاموس ومن بيان لرئيس الهوى أولهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب • ي ولوجرى على الثانى لقال لم يقارب رئيس حى ويرج يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منقبا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا بوضع جوابه قول الرصى قد يكون مع كاد المنفية قربة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك اقربة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوت فى وقت آخر وذلك كفى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير بفعلون عائدا ضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال بس ولا مانع من كون مرجع الضمير هيرا (قوله وكلام الخ) اعماجه كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها ويكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوت فى وقت آخر

ان واخوانها

(قوله فتنصب المبتدأ) أى فى المبتدأ وانظر للجنس فان من المبتدأ ما لا تنصبه كالأسماء المتصلة بالانواع ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفع كالمطلبي والاشائى قال الدمامينى ومن هنا يعلم أن جلتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعماء يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسبأ فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسبأ فى ذلك الى ما ذكره هناك وسند كره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعترض الدمامينى عليه بما هو متجه ولم يجعله الله شاه تأويل الايتين باضمار القول كما قيل به فى قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم • لا تحسبوا اليه عن ليلكم ناما

أوجعاهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشمهما وهما استعمالا خبرا كما سبأنى فى باب نعم وبئس قال فى المفتى ينبغى أن يستثنى من منوع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المحقة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كفى قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على اقراءة بتخفيف النون بعد هاء جملة فعلية وقولهم أما أن جراك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما اقربينه جائز على فلة الا الاسم الذى هو ضمير الشأن فان حذفه كثير ويذهب خرج المصنف حديث ان من أشد

وثابت اذا لم يصبها فاذا قال قائل كاد زيد يسكى فعناء قارب زيد البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتفئة واذا قال لم يكديكى فعناء لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منتفئة ونفس البكاء منتفئة انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة اذا غير النأى المحبين لم يكده رئيس الهوى من حبة مية يبرح • صحى بالبعالان فعناء اذا تعبر • ب كل محب لم يقارب حى التغيير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المنع عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكذبها بها هو أبلغ فى نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم يرق يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

ان واخوانها

(لان) و (أن) و (ليت) و (ليكن) و (لعل) و (كان) عكس ما لكان الناقصة (من عمل) فتصحب المبتدأ اسمها لها وترفع الخبر جبرا لها (كان) زيد اعلم بأنى • كفى ولكن ابنه ذوضفن) أى قد وقس الباقى هذه اللغة المشهورة

وحكى قوم منهم ابن سيده
 أن قوما من العرب تنصب
 بها الجزأين معا من ذلك
 قوله • إذا اسود جفح
 الليل فلتأت وتكن •
 خطا لا خفا فان حراسنا
 أسد ارقوله • يابيت أيام
 الصبار واجعا • وقوله
 كأن أذنيه اذا تشوفا
 فادمة أو قلما محرقا
 في تنبيهات في الاول لم يذكر
 الناظم في تنبيهه أن
 المفتوحة نظرا الى كونها
 فرع المكسورة وهو صنيع
 سيديو به حيث قال هذا باب
 الحروف الخمسة • الثاني
 أشار بقوله عكس ما كان
 الى ما لهذه الحرف من
 الشبه بكان في لزوم
 المبتدأ والخبر والاستغناء
 بهما فعملت عملهما معكوسا
 ليكونا معن كفعول قدم
 وفاعل آخر تنبيهها على
 الفرعية ولان معانيها في
 الاخبار فكانت كالعمد
 والاسماء كالفصلات
 فأعطيا اعرابهما •
 الثالث معني ان وأن
 التوكيد ولكن الاستدراك

الناس هذا يوم القيامة المصورون والترم حذف الخبر في ليت شعري مر ذبا استفهام نحو ليت
 شعري هل قام زيد أي ليت شعري جواب أو يجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام
 هي الخبر على تقدير مضاف أي ليت شعري جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز
 اتصال أن ومعه وليها ماسادة مستدعمة وليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل
 مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت فجوزا لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة
 وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بان الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في
 ان حراسنا أسد اتلقاهم أسدا وفي يابيت الخ أقبلت راجعا وفي كأن أذنيه الخ يحكيان فادمة بل
 التأويل في الثالث متعين للتأويل بالزم الاخبار بالمفرد عن المثني (قوله جفح الليل) بالضم والكسر طائفة
 منه والخطا بالكسر والمذكور قصره الشاعر للوزن جميع خطوة بالفتح كركوة وركاه كافي الصحاح
 وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كازعمه الشمني فتبعه شجنا والبعض
 غير مناسب في البيت (قوله كأن أذنيه) أي الحمار والنشوف التطيع والعامل في اذا معني التشبيه في
 كأن والقادمة واحدة قوادم انطروهي مقدم ريشه وهي عشري كل جناح اه شمني (قوله
 نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية
 وففتحت الهمزة لا تنسخ هذا الأصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج
 الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها
 منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما عطف بعد المكسورة قوله في الهمع (قوله
 في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز بالزوم عن ألا وأما الاستغناء حيثين لدخولها على
 الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا
 الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفعول اذا المشابهة لا تنج
 العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ في تنبيه جعله معمولا لهذوف أي وعملت عملهما معكوسا
 ليكونا الخ (قوله تنبيهها على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه
 الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق
 العرب على اعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها في الاخبار)
 قال سم قديقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطي هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في
 كان وأخواتها أصلها فاعطيت الاسل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه في ان وأخواتها اه
 بنى أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على
 مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فاعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله
 اعرابهما أي العمود والفضلات وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقديرها في
 ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون
 لدفع انكارها وتارة يكون لاولا فالاول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في التصريح
 فالثالث عربي الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينافي كون
 المفتوحة للتوكيد أنها معني المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشيء بمعنى شيء لا يلزم أن يساويه
 في كل ما يفيد فاندفع ما لا يبيح (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته
 أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه
 بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفه على ضمير ثبوته هذا
 وذكر شجنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبي فقط لانها قد
 لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

وفسر بعضهم الاستدراك كافي الروداني بخلافه حكم ما بعد لكن حكم ما قبلها مع اتوهم أولا وهذا
 أعم (قوله والتوكيد) أي على قلبه نحو لو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يجزئ إذ عدم المحي . معلوم من
 لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كافي الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أشد البيت ليدفع
 بمبادل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن
 لأن الضرر حصل بما ویدفع أيضا بلزوم الاحتجاج حيث تدفاهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية
 لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخييه فقوله ولست بآتيه أي مادعوتني إليه والفضل
 الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله
 والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهجرة كما قاله يس وقال شيخنا السيد
 كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله
 وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدمر (قوله وليست) ويقال
 لت بآبدال الياء تاء وادغامها في أثناء همع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي المستظرو وقوعه بخلاف
 الممكن في الترتي فينتظر وقوعه (قوله وهو لا أكثر) أي التني في المستحيل (قوله والاشفاق) هو
 توقع المخوف (قوله فلعنك تارك الخ) أو رد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصمته وأجيب بأن
 المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان احتمال عادة أو شرعا كذا في حاشية
 البعض وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالة عقله كقرر
 في فن الكلام (قوله لعله يركي) أي أبرز كي أي ما يدرى بك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ)
 لا يرد قول فرعون لعلی اطلاع الاله موسى لأنه في زعمه الباطل يمكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة
 في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقبلها باعتبار حال المخاطبين
 فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك وفي شرح المذاوي على الجامع الصغير أن لعل
 في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكامل عسى ويؤخذ من التصريح كما
 قال الروداني أن معنى وعسى وعسى وعسى في القرآن أمر بالترجي أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف
 للتفتازاني لعل موضوعا لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه
 قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال
 وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى
 طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطماع الكريم وأنه بكرمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل
 الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة أن لعل قد
 تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشري بأن عدم سلوحها مجرد معنى العلية بأباه الأثر
 تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعاني كافي قوله
 تعالى لعنكم تنفون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجي الله فلاستحالة أو لترجي المخلوقين
 فلا نسهم لم يكونوا حال الخلق عاقلين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلا نه انما يكون فيما يتوقعه
 المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعمارة لعل التشبيهية بالترجي
 لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها أكثر من المترجي بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب
 نعم ان قلنا بان لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض
 العائد إلى العباد فان منعه بعيد جدا بخلافه كثير من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر
 لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عـلـ واهـن وعـر ولان وأن ورعن ورغن ولغن أي بغين
 مجع في هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل ورغن بالمجعة فيهما وفي الهمع زيادة لوت ولعا
 ورعل بميم . لمة ونقل البعض زيادة عـلـ وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه

والتوكيد وليست مركبة
 على الأصح وقال الفراء
 أصلها لكن أن فطرح
 الهمزة للتخفيف ونون لكن
 للساكنين كقوله
 ولست بآتيه ولا أستطيعه
 ولا أسقني ان كان مأولا
 ذا فضل
 وقال الكوفيون مركبة
 من لا وان والكاف الزائدة
 لا التشبيهية وحذفت الهمزة
 تخفيفا ومعنى ليست التني
 في الممكن والمستحيل لافي
 الواجب فلا يقال ليست
 غدا يجي . وأما قوله تعالى
 فتموا الموت مع أنه واجب
 فالمراد تخفيفه قبل وقته وهو
 الأكثر ولعل الترجي في
 المحبوب نحو لعل الله
 يحدث بعد ذلك أمرا
 والاشفاق في المكروه نحو
 فلعنك تارك بعض ما يوحى
 إليه وقد اقتصر على هذين
 في شرح اسكافية وزاد في
 التسهيل أنها تكون
 للتعليل والاستفهام
 فالتعليل نحو لعله يتذكر
 والاستفهام نحو وما
 يدرى لعله يركي وتابع في
 الأول الاخفش وفي الثاني
 الكوفيين وتختص لعل
 بالممكن وليست مركبة
 على الأصح وفيها عشر
 لغات مشهورة

وكان التشبيه وهي
مركبة على الصحيح وقيل
باجتماع من كاف تشبيه
وان فاعل كان زيدا
أسد ان زيدا كاسد
فقدم حرف التشبيه
اهتماما به فتفتحت همزة
ان لدخول الجار (وراع
ذا الترتيب) وهو تقديم
اسمها وتأخير خبرها وجوبا
(الافى) الموسع (الذى)
يكون الخبر فيه طرفا أو
محجورا (كليت فيها أو هنا
غير البذى) للتوسع في
الظروف والمحجورات قال
في العمدة ويجب أن يقدر
العامل في الظرف بعد
الاسم كما يقدر الخبر وهو غير
ظرف تنبيهان في الاول
حكم معمول خبرها حكم
خبرها فلا يجوز تقديمه الا
إذا كان طرفا أو جارا
ومحجورا نحو ان عندك زيدا
مقيم وان قبل عمر اراغب
ومنه قوله
فلا تخنى فيهما فان مجما
أخاك مصاب القلب جم
بلا به
وقد صرح به في غير هذا
الكتاب ومنعه بعضهم
الثاني محل جواز تقديم
الخبر اذا كان طرفا أو
محجورا في غير نحو ان عند
زيد أخاه وليت في الدار
صاحب المسائل (وهو زمان
افتح وجوبا

التكرار لتقدم هل المشددة اللام في كلامه وان أراد قصها تخفيفا ورد عليه قول الشارح في آخر
الباب (خاتمه) لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام
تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجمله فزيادة
هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بها سبع عشرة (قوله وكان
التشبيه) أى المؤكد وقيد البطيوني كونه التشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها
أو أخط وليس صفة من صفاته نحو كان زيد املاك وكان زيد احار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو
جارا ومحجورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كان زيد اقام أو قائم أو عندك أو في الدار
لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر وان شئ لا يشبه بنفسه ^{في فائدة} قال الرضى أرلى ما قبل في
كانك بالدينالم تكن وبالاخرة لم نزل أن التقدير كانك تبصر بالدينأى تشاهد ها كفى قوله تعالى
فبصرت به عن جنب الجبله بعد المحجور وبالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وفولهم كفى
بالليل وقد أقبل وكفى بزيد وهو ملك وأما قولهم كانك بالشئاء مقبل وكانك بالفرج آت فالاولى فيه
أن ما بعد المحجور وهو الخبر والمحجور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب
(قوله وراعى ذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا فى الذى
الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمحجور رفها لاجازة تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان طرفا
أو محجورا وراقت لم يحز لان لها الصدر كفى الحاجية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على
التأكيد أو تشبيه أو الاستدراك أو التمسى أو التبرجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت
فحينئذ لم يحز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالجل على المكسورة فانها فرعها فان قلت لم يمنع
تقدم خبرها بالحازية على اسمها وان كان طرفا أو محجورا كما تقدم قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها
تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى
أكدت وشئت وتغنيت الخ ولاها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو
ليس والفعل المتصرف أقوى مم باختصار وجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها
تسند على سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى مدارتها في كلامها
فاعرفه (قوله غير البذى) أى فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم
معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر الا أن يقال جعل
المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف)
كفى قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على
الخبر كما يأتى في قوله ونحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها
من معموليها معا (قوله فلا تخنى) أى تخنى جم كثير بلا به وسأوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم)
الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان طرفا أو جارا
ومحجورا وهما امتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز
تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم ظرفيه شيئا بانه أغلبي كأم لا كلى (قوله محل جواز تقديم الخبر
الخ) اذا حل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ)
أى من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضميرا يعود على شئ في الخبر فيجب التقديم فرار من عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة وقد يمنع نحو ان زيد النى الدار لا امتناع تقديم الخبر المعصوب باللام وأما
التثنية لامتناع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بان امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين
وأما البصريون فاجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذلك ما أضيف هو اليه (قوله
وجوبا) أبى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل في الثانى أعنى قوله وفى سوى ذلك اكسر

يجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صبغة الامر في حقيقتها ومجاريها اول من
التأويل هنا وابقا، الثاني على ظاهره (قوله لعدم مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون
ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أي ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا
أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدر او اختاره المحققون
وقال أكثر البصريين هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ونحو اجلس ما أن زيد اجلس أي ما ثبت بناء
على أن المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية زهوا لاصح فقول البعض ان المصدرية لا تدخل
الاعلى الفعل اجماعاً فإن ومعه ولاها بعده فاعل لمقدرا جماعا غير صحيح (قوله مفعول) أي به أوله
نحو جئت أني أجلس أو معه نحو يجني جالسك وأنت تحدثنا وتقع مستثنى نحو يجني أمورنا إلا
أنت نشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تميزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير
محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال
زكه لاستنفادته من التنبيه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال كما في الآية أو في الاصل نحو
كان عندي أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيبويه أن
اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعمد الظرف على شيء قال ومنه ومن آياته أنك ترى
الارض أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه اذا كان اسم معنى
فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبرا صادقا على اسم المعنى أي يصح جملة عليه أولا
ونكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبرنا صادقا عليه نحو قولنا انه حق لعلم وجوب
كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصادقا خبرا عليه فلهما
أولى نعم في صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبرا قولا وانحد قائل القولين جار الفتح والكسر
نحو قولنا اني أجد الله كاسيائي فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولنا ان زيدا بحمد الله (قوله
عليه خبرها) أي على المعنى خبرا (قوله اعتقادي أنك فاضل) أي معتقدي فضلك ولم يجز الكسر
على أن تكون مع معموليها جملة خبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابطة (قوله واعتقاد زيدا انه حق) لم يصح
الفتح على معنى اعتقاد زيدا كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجه لان الاعتقاد الواقع عليه
الضمير في قولنا اعتقاد زيدا انه حق غير الاعتقاد المجهول مبتدأ الرجوع اليه الضمير بحسب الظاهر
لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أي متلبس بحقيقة الله (قوله
أو الاضافه) أي ان كان المضاف اليها مالا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتي فاندفع اعتراض
سم وغيره بان الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف
الا الى الجملة ككسب وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم)
مازائدة (قوله وأنني فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنكم) أي استقرارها اليكم وهو بدل
اشتمال من احدي الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر
سد هاذا لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي آدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء
جملتها اما حقيقة بان لا يسميها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بان يسميها ذلك ومن القسم الاول
الواقعة بعد ككلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها
والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلالا في سورة فاحكم بانها مكينة لان أكثر
ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتوق كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفهامية
ورافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شميل تكون حرف
تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى حقا وضمف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا
وما بعده قال مكى وهي حيثما سمع كرادفها وتنوينها في قراءة بعضهم كلالا سيكفرون بعبادتهم

(اسد مصدر مسدها)
مع مع - وولها لزوما بان
وقعت في محل فاعل نحو
أولم يكنهم أنا أنزنا أو
مفعول غير محكي بالقول
نحو ولا تخافون أنكم
أشركتم أو نائب عن الفاعل
نحو قل أوحى الى آية استمع
أو مبتدأ نحو ومن آياته
أنت ترى الارض خاشعة
أو خبر عن اسم معنى غير
قول ولا صادق عليه خبرها
نحو واعتقادي أنك فاضل
بج - لاف قولي أنك فاضل
واعتماد زيدا انه حق أو
بحرور بالظرف نحو ذلك بان
الله هو الحق أو الاضافة نحو
مثل ما أنكم تنطقون أو
معطوف على شيء من ذلك
نحو اذ كروا نعتي التي
أنعمت عليكم وأنني فضلتكم
أو بدل منه نحو واذا بعدكم
الله احدي الطائفتين أي
لكم في نبيه كما قال لاسد
مصدر ولم يقل لاسد مفرد
لانه قد سد المفرد مسدها
ويجب الكسر نحو ظننت
زيدا انه قائم وفي سوي ذلك
اكسر على الاصل
(فاكسر في الابتداء) اما
حقيقة نحو انا فحنالك أو
حكما كالواقعة

أبعد لا الاستفتاحية نحو
 ألا ان أولياء الله والواقعة
 بعد حيث نحو واجلس
 حيث ان زيدا جالس
 والواقعة خبرا عن اسم
 الذات نحو زيد انه قائم
 والواقعة بعد ان نحو
 جئت ان زيدا غائب
 (وفي بد، صلة) نحو ما ان
 مفاتيحه تنوء بخلاف
 حشو الصلة نحو جاء الذي
 عندي أنه فاضل ولا أفعله
 ما أن في السماء نجم اذا التقدير
 ما ثبت أن في السماء نجما
 (وحيث ان ليعين مكانه)
 يعني وقعت جوابا له سواء
 مع اللام أو دونها نحو
 والصران الانسان لي
 خسر دم والكتاب المبين
 انا أنزلناه (أو حكيت
 بالقول) نحو قال اني عبد
 الله فان لم تحل بل أجرى
 القول مجرى الظن وجب
 الفتح ومن ثم روي بالوجهين
 قوله • أنقول انك بالحياة تمتع
 (أو حلت محل • حال) اما
 مع الواو (كزرتني واني ذو
 أمل) كما أخرجه ربك من
 بينك بالحق وان فريقا
 من المؤمنين لكارهون
 وقوله
 ما أعطيتني ولا سألتها
 الا واني لحاجزى كرمي
 أو بدونه نحو الا انهم
 ليأكلون الطعام
 (وكسروا) أيضا (من بعد
 فعل) قلبي

وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل بخلاف الاصل ومحوج لتكلف صلة لبنائها
 وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الا تي ثم وصل بنية الوقف
 فاده في الهمع (قوله بعد الا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك
 الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اه دما ميني وفي المعنى ألا تكون للتنبيه فتسدل على تحقق ما
 بعده ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويح ملون معناها اه ويقال فيها هـ لا
 بابدال الهمزة هـ اه همع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله
 والواقعة بعد حيث) أي = قب حيث نخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هـ هذه
 واجبة الفتح كما لم يعمر هـ هذا والعجج جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى
 المقدر فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلأنه بقدر تمام الجملة من خبر أو فصل
 وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن
 اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممنوع
 مع أن على ما ذكره المصريح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر
 المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكمات نحو عسى زيد
 أن يقوم وعمروا ما أنه قائم أوقاعه فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر
 فتأمل (قوله وفي بد، صلة) أي لموصول اسمي أو حرفي وقد مثل الشارح له ما مثل الصلة الصفة
 نحو مرت رجل انه فاضل (قوله ما ان مفاتيحه تنوء) أي تشغل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة
 ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف - حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في المصدر
 باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشغل المقدر ليدخل في الحشو ولا أفعله ما
 أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أي ولا فرق معهما بين وجود فعل القسم أو لا وقوله أو دونها
 أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذك كر فعل القسم
 على أن من وقع في هذه الصورة لا يثبت له لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلا مناهما
 فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يشغل الشارح
 الا صورتين وأن قول البعض الكلام هذا في قسم لم يصرح به فله بقريته قول الشارح فيما يأتي
 أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هـ أو فيما يأتي ملخص صورة ذكر فعل
 القسم مع ذكر اللام وما استمداه من القرينة لا يثبت له كما لا يخفى ولا يثبت له أيضا قول الشارح
 فيما يأتي والتقييد بالخ لا يستعرفه هذا في التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين
 اذا حذف الفعل ولم يذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر
 وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجب به ولم يثبت لهم مع ما ع ذلك اه وفي شرح الجامع أن القول
 بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده مع ما ليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك كما نقله
 شيخنا وله دم مع ما ع الفتح حكى في التوضيح اجماع العرب على تعيين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو
 حكيت بالقول) الباء لالة (قوله فان لم تحل بل أجرى القول مجرى الظن) أي بالفعل بان عمل عمله
 وجعل معناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجوير المرادى الفتح
 والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما أو تركا به بالفعل
 قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم نفخ
 حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر معاني على أن السماع انما ورد في المصدر الصريح لا المؤول
 ولان المصدر المنسب من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان في
 ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندي أنه فاضل (قوله كما أخرجه) ما مصدرية (قوله الا انهم) أي

(علفا) عنها (باللام كاعلم انه لذوق) والله يعلم انك لرسوله وانشد سيديوه ألم تر اني وابس أسود ليلة وتسرى الى نار من بعلا سناهما
و (بعد اذا فجأة أو) فعل (قسم) ظاهر (لا لام بعده بوجهين غي) أي نسب تطرأ لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل
البدل فن الاول قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدها اذا له عبد القفا والهازم (٢١٩) يروي بالكسر على معنى فاذا

هو عبد القفا وبالفق على
معنى واذا العبودية أي
حاصلة كما بقول خرجت فاذا
الاسد قال الناظم والكسر
أولى لانه لا يجوز الى
تقدير لكن ذهب قوم الى
أن اذا هي الخبر والتقدير
فاذا العبودية أي فني
الحضرة العبودية وعلى
هذا فلا تقدير في الفتح
أيضا فيستوي الوجهان
ومن الثاني قوله

أو تخلفي برئك العلى
أي أبو ذبالب الصبي
يروي بالكسر على جعلها
جواب القسم وبالفق على
جعلها مفعولا بواسطة
زعم الخافض أي على أي
والتيبيد يكون القسم
بفعل ظاهر للاحتراز عما
مرقريبيا في المكسورة
وبقوله لا لام بعده عما
بعده اللام من ذلك حيث
يتعين فيه الكسر نحو
ويخلفون بالله انهم لمنكم
وأهؤلاء الذين أقسموا بالله
جهد أعانهم انهم لمعكم
وقد اتضح لك أن من
فتح ان لم يجعلها جواب
القسم لان الفتح متوقف
على كون المحل مغنيا فيه
المصدر عن أن وصلتها
وجواب القسم لا يكون
كذلك فانه لا يكون الاجلة
ويجوز الوجهان أيضا (مع

الموسلين ولكسر ان في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام) أي لام
الابتداء واحترض غير اللام من المعلقات الالائية (قوله ليلة) طرف نسرى وقوله سناهما أي
ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير في غي الراجع الى هـ زان (قوله ظاهر) أي حقيقة أو حكما بان
كان مقدرا جازا لذكر بان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء العوقية (قوله غي) أي
همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله تطرأ لموجب كل منهما) موجب اسكسر
مع اذا اعتباران ومعمولها جلة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جلة جواب
القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفرد امتداد مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير
الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لتطرأ أو ضمير لهما الى الموجهين (قوله وكنت أرى)
ضم الهزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وان جاز في الذي بمعنى أظن
الفتح أيضا وتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثاني
كما قاله المصريح والعيني ووجه تعدية المصهور الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة
استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغري اذ معنى أرا فيريد
عمرافاضا جعلي زيد طائفا عرافاضا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عرافاضا لا لكن في شرح المتن
لامرادي أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظن
كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيديوه وعبره أن أريت بمعنى أظن لم يطق له عيني
للفاعل كالم ينطق بأظن التي أريت عماها قال ولا يكون المفعول الاول لا ريت هذه ومضارعها
الاضمير منكم كآريت وأرى وزى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى
بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العلق والهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الخلقوم
وخصه ما بالذكرات القفا موضع الضعف والهازم موضع الذكر وقوله كما قيل أي طساما وافقالم
يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام
الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير
واحد كالبعض بانه لا يعض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية
الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أي لتكونا طرف مكان بقية قوله أي في الحضرة العبودية
وان ذهب بعضهم الى أنها طرف زمان وأنها خبر أي في الوقت العبودية (قوله أو تخلفي) أو بمعنى
الى أو الا وذا لك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أي سادا مسدا الجواب
(قوله للاحتراز عما مر) أي بعض مامر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث
ان لمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم
مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده
اللام وقوله من ذلك أي مما مر أي حالة كونه بعض مامر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول
المصنف سابقا وحيث ان لمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أي من قوله يروي بالكسر الخ
(قوله لم يجعلها جواب القسم) أي بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور
يقوم مقامه ويؤدي مؤذاه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن انظر في معطوف
على بعد اذا محذوف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء الجراء ما يشمها كما في قوله واعلموا
أنما غنمتم من شيء فان لله خسه (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لان نظاره أكثر نحو

تلوفا الجزا) فخوفاه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوا بجهالة قري بالكسر على جعل ما بعده الماء جلة تامة أي فهو غفور رحيم
وبالفق على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أي بخراؤه الغفران أو بتدخينه محذوف أي فانه غفران بخراؤه والكسر

أحسن في القياس قال
الناظم ولذلك لم يحذف الفخ
في القرآن الامسبوقا
بان المفتوحة (وذا)
الحكم أيضا (يطرد)
في كل موضع وقعت ان
فيه خبر قول وكان خبرها
قولا والقائل واحد كافي
(محو خبر القول اني أحد)
الله فالفتح على معنى خبر
القول حمد الله والكسر
على الاخبار بالجملة قصد
الحكاية كالتكافؤ
القول هذا اللفظ أما إذا
انتهى القول الاول فالفتح
متعين نحو على اني أحد
الله أو القول الثاني أول
يتخذ القائل والكسر نحو
قولي اني مؤمن وقولي ان
زيد احمده الله تنبيه
سكت الناظم عن مواضع
يجوز فيها الوجهان الاول
أن تقع بعد واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه
نحو وان لا تنجوع فيها
ولا تعزى وانك لا نظاما
فيها ولا تنصى قرأ نافع
وأبو بكر بالكسر اما على
الاستئناف أو العطف على
جملة ان الاولى والباقيون
بالفتح عطف على أن لا تنجوع
والثاني أن تقع بعد حتى
فتكسر بعد الابتدائية
نحو مرض زيد حتى امم
لا يرجونه وتفتح بعد الجارة
والعاطفة نحو عرفت أمورنا
حتى أنك فاضله الثالث
أن تقع بعد أما نحو أما أنك
فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت

وان منه الشريف مؤمن أي فهو يؤمن (قوله أحسن في القياس) لعدم احواله الى تقدير (قوله ألا
مسبوقا بان المفتوحة) أي كقوله ألم به لما وأنه من يحمد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه
أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من بات ربه مجرم
فإن له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح
أنه من عمل منكم سواء أجهلتم أو ناع من فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوي (قوله
وذا الحكم) أي جوار الوجهين (قوله خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول
أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) انما كان الخبر عنه هنا
قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من
المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل أل للهـ أي
قولي أو القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أي اللغوي بأي عبارة كانت
(قوله على الاخبار بالجملة) ولم تنجح الى رابط لاهاء عين المبتدأ قال الشارح في شرح التوضيح ومثل
سبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحد الله ونخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة
وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنه
قلت أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي ثم أطال في بيان ذلك وعمل في شرح الجامع رده بأن
مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقیته غير ثابت وليس مرادا اللهم إلا أن يدعى زيادة
أول والبصريون لا يحيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاينان بها بلفظها
وليس المراد أنها قول القول كما تفتح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح
الجامع أنها مقول القول (قوله محو على أي أحد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد
بالعمل المعمول اللساني وهو المطوق وتجعل الاضافة للهـ فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا
التركيب مثل قولي اني أحد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضع وابن قاسم العزى وقال في
شرح الجامع مؤيد وجوب الفتح ان البصريين ينعون بحكاية الجمل بما يراى القول كالكلام فما
لا يرادوه مما أريد به معناه كافي هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح
في المثال حيثئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل
حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أي لم يصرح بذلك والافهـ
داخله في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قبلها (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو وان لي
مالا وان عمرا فاضل فما لا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لي مالا وفضل عمرو
(قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وبحث
البعض في عدمه من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما في تركيب واحد والتركيب هنا
مختلف وهو بحث قوي وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما
ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخاض لما لابن الحاجب حيث
قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب
كسرها وان لم لا يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى أنك فاضل) الاظهر أنها فيه
عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى أنك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما
استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريبا في الأبيضا وقيل مركب من همزة الاستفهام
وما النافية وفي الهمع أن هـ زتها تبدل هـا وعيا وأن أنفها تحذف في الاحوال الثلاثة وأن هـ زتها
تحذف مع ثبوت الالف اهـ قال الاماميني وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ
خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جوار الفتح بعد ألا الاستفتاحية

ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كلمان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الاتي على قول سيديويه وقال المبرد حقا مصدر لخلق محذوفاً وأصلها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع ان ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أي تمضوا أمر تخلين (قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيديويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين في المغني (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لاجرم لا تينك) فأجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لا تينك جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لا تينك جواب قسم محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما مرأها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيديويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثاني لكون الحاشي هو الفراء وزاد في الاوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو أنا كما من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) انظر في متعلق بتعجب قدم لا فائدة الحصر أي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أحوال المكسورة ومحوهم فالحصر انما في ولا ينافي أنها تعجب المبتدأ وكذا خبره المقدم ولقائهم زيد على الاصح قيل والفعل نحو ايقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان قاله في المغني (قوله تعجب الخبر لام ابتداء) شروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا أو مفعولا وبناحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جار أو مجرورا أو جملة اسمية أو أول جزأها أولى باللام وقولك ان زيد الوجهه حسن أولى من ان زيد الوجهه ليس بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناطم بدليل ان رجمهم يومئذ تخبير ومميت لام الابتداء لا دخولها على المبتدأ أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فجاء أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أي كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل بل جواز أن يكون تقدم حرف العطف والاولا استفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدارة بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها لها أيضا الصدارة (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي وأجاب سم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظروا ان أقره شيخنا والبعض وغيره الوجودا ترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب • نعم جيران كانت أبصت دعاثره

وسبأني هذا للشارح في باب التوكيد فافهم • الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام لا قسم أو لا ابتداء لان كلا منهما تأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لهما فقام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في ألا ياليتك تقوم وقد يدفع اراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما في الورداني (قوله فزلقوا اللام) بانقاف والفاء أي آخروا ولم يزلوا لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى أن الاصل في ان زيد القائم لان زيد اقائم ولم يدع أن الاصل ان لزيد اقائم لتلايفصل بين

بمعنى حقا كما تقول حقا
انك ذاهب ومنه قوله
أحقا أن جبرتنا استقلوا
أي أي حق هذا الامر
الرابع أن تقع بعد لاجرم
نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح
عند سيديويه على أن لاجرم
فعل وأن وصلها فاعل أي
وجب أن الله يعلم ولا صلة
وعند الفراء على أن لاجرم
بجزلة لا رجل ومعناه لا بد
ومن بعدها مقدرة
والكسر على ما حكاه
الفراء من أن بعضهم
ينزلها مبرلة المبين فيقول
لا جرم لا تينك (وبعد
ذات الكسر تعجب الخبر)
جوازا (لام ابتداء
نحو وانى لوزر) أي ملجأ
وكان حق هذه اللام أن
تدخل على أول الكلام
لان لها الصدارة لكن لما
كانت للتأكيد وان
للتأكيد هو الجمع بين
حرفين لمعنى واحد فزلقوا
اللام الى الخبر تنبيه

ان ومعمولها معاملة صدر الكلام ولتقطعهم باللام مقدمة على ان في قولهم اهنك ولان صدراتها
بأنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولهذا
كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثاني أن عمل ان يتخطاها تقول ان في الدار لزيد وان
زيد القائم رآه عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيد اطعمنا لا كل كذا في المغنى (قوله اقتضى
كلامه) لتقدمه الطرف (قوله لا تعجب خبر غير ان المكسورة) انما تدخل اللام على خبر غيرها
لا ما تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التثني ولعل
الترجي وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة في
تاويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أي مع كونها مفيدة للتأكيدها المنسلخ عنها كونها لام
الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أي شذوذها فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر ان في صدر الحال
(قوله لمجدد) من عمده العشق بكسر الميم أي هذه (قوله ومنه قوله) أعاد من لا اختلاف النوع ولدفع
نوعهم أنه مما احكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخله على مبتدأ مقدر أي لهي عجوز فلا تكون من
ان داخله على خبر غير ان المكسورة (قوله شهرية) أي فانية ومن تبعيضه ان قدر مضاف أي يلحم
عظم الرقبة ويعني بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعاذ محذوف أي من
سألوه أوله فعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيًا
للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان في الاول مراعاة لفظ من وهو
أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت

• مر • وايجال فقالوا كيف سيحكم • (قوله من ليلى) أي من أجل حها والهاثم الذهاب لا يدري
أين يتوجه والمقصى بصم الميم وفتح الصاد المهملة المبعده والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان)
بالصرف نظر الى ان وزنه فعال وبعده نظر الى ان وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح
والاعلاج جمع عالج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار الجحيم وسودا جمع أسود وذهب الكوفيون
كافي شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الافلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم
وللبصريين أن يجعلوا التنوين في سودا للتعظيم والنفي منه صبا على القيد في سبب الذم (قوله ولا
يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل والاقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي
بأداة النفي مع أنه ممنوع وانما لم يها لان غالب أدواء النفي مبدوءة باللام ولو وليتها لم توالى لا ميم وهو
مكروه وحمل الباقي وللتثاني بين اللام التي هي لتأكيد الاثبات وبين حرف النفي (قوله ذى إشارة
الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم إشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو
عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أي على الناس وقيل المراد تسليم الامر وترك
أي للتسليم للامتشابه ان أي متقاربان ولا سواء أي رامة ساويان وكان حقه أن يقول لا سواء
ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء مهم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا
عن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد وفيه
أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت
ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير
فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجهما
وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذ الا أن يقال جعل ذلك شاذ من حيث ترتبه على الشاذ
(قوله من الافعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله
ما كرسيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد الرضى) أي على ان اللام للابتداء فيقال
على اسم القسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أي على اضعاف قد كافي المغنى وسبأ في الشرح وفي

خبر غير ان المكسورة وهو
كذلك وما ورد من ذلك
يحكم فيه بزيادتها فن ذلك
قراءة بعض السلف الا
أهم ليأكلون الطعام
بفتح الهمزة وأجازه المبرد
وما حكاه الكوفيون من
قوله

ولكنني من حم العبيد
ومنه قوله

أم الحليس لعجوز شهرية
رضى من اللحم يعظم الرقبة
وقوله

فقال من سئلوا أمسى
لمجهودا

وقوله

وما زلت من ليلى لدن أن
عرفتها

الكلها ثم المقصى بكل
مراد وقوله

أمسى أبان ذى لا بعد عزته
وما أبان من أعلاج سودا
• (ولا يلى ذى اللام ما قد
نفيا) ذى إشارة واللام
نصب بالمفعولية وما من
قوله ما قد نفيا في موضع
رفع بالفاعلية أي لا تدخل
هذه اللام على منفي الا
ما در من قوله

وأعلم ان تسليما وترك
للامتشابهان ولا سواء

(ولا) يليها أيضا (من
الافعال ما كرسيا) ماض

متصرف غير مقصرون
بقصد فلا يقال ان زيدا

لرضى وأجازه الكسائي
وهشام فان كان الفعل

مضارعا

دخلت عليه متمصفا كان نحو ان زيد الرضى أو غير متمصرف نحو ان زيد البذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى اذا كان غير متمصرف نحو ان زيد النعم الرجل أو لمسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش (٢٢٣) والفراوان لان الفعل الجامد كالاسم

والمقول عن سيبويه أنه لا يجوز ذلك فان اقترن الماضى المتمصرف بقدر دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (وقد يابها مع قد كان ذا) لقد سما على العدا مستعدوا) لان قد اقترن الماضى من الحال فاشبه به حيث ان المصارع وليس جواز ذلك محصا وصا بفتح مدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيع وقد تقدم أن الكسائى رهشا ما يجيز ان زيد الرضى وليس ذلك عندهما الا لا فصار قد واللام عندهما الام الابتداء أما اذا قدرت اللام لقسم فانه يجوز ولا شرط ولودخل على ان والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيد الرضى (وتعجب) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو وان زيد العمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا له لم يجز دخولها على شرط أن لا يكون ذلك

الاوضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى شبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متمصرف) أى تصرفا تاما لا فقد جاء ليدرأ أمر نحو قد رهم الآية (قوله اذا كان غير متمصرف) دخل في ظاهر عمومه ليس مع انه يمنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحتزعهما انكالا الى علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن عازى وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس ما قد نفي لانها لا نفي (قوله كالاسم) أى الجاء في عدم التصرف (قوله مستعدوا) أى غالبا (قوله فاشبهه حيث المصارع) أى المشبه للاسم ومثبه المشبه به شبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيع) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقدر واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى ان زيد القد قام ان زيد الله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائى الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيع وحاصله أن الكسائى رهشا ما ذهب الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خير بان هذا معارضة مذهب بذهب وهى لا تصلح رد افا لولى جعله تدكيرا بمخالفتهم صاحب الترشيع (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابله قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اخر ما قد لا للام القسم تدخل على الماضى طلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أى كسر ان انما يكون بعد الفعل المعاق بلام الابتداء لا بغيرها من بنية المعلمات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشئ كوعد أى توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين اللفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى بل دخل نحو ان عندك انى الدار زيد اجالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيد الضرب ضارب والمفعول له نحو ان زيد الاجلا لا قادم وبازع أبو حيان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحدة فى المتن وهو المتوسط وكذا الشارح شرطين يمكن أخذ أحدهما من المتن يجعل آل فى الخبر للهدى أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام والشروط الأربع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيد العمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كما ذكر شيخنا قال البهض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيهه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبه فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معاصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معمول الخ) جوزه الاخفش والفراوان محججين بان المانع قام بالخبر كونه فعلا لما ضارب المعمول ليس كذلك ووجه الموضع قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذلك معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصريح رسم (قوله لا تعجب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر وكالتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندك زيد اجالس (قوله وتعجب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كفاى (رودانى) قسميته ضميرا مجازا علاقه

المعمول حالا فان كان حال لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيد الرضى كذا مطلقا يقتضى كلامه أنها لا تعجب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيد الضارب له عمرا (و) تعجب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمدا نحو ان هذا هو القصص الحق

المشابهة في الصورة وسمى ضمير الفصل لقضيه بين الخبر والصفة في محوزيد هو القائم وعما إذا لا اعتاد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففي محوزيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفي محو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما وانصب على ثانيهما وفي محو ان زيد هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال أو في الاصل معرقتين أو ناهيا كما لمعرفة في عدم قبول آل كافعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المعنى وفائدة الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفاتاني في حاشية الكشف وهذا انما يتأتى فيما الخبرية نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمر والشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للخصيص أي قصر المسند على المسند اليه محوزيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون مجرد التأكيد اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أي لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند هو الكرم هو التقوى أي لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وحاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقول للخبر لرفع فوهم السامع كون الخبر تافعا فتل منزلة الجزء الاول من الخبر أي اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدا) فان أعرب مبتدا كان حراما من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما في التمر مريح (قوله حل قبله الخبر في هذا البيت ابطاء لكن في بعض النسخ تسكير خبر الثاني وهو دافع للابطاء على الاصح) قوله في معنى تقديم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لسا كارجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أي من الخبر أو عن معموله كما يفيد التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مقصولة من أن بحال ما الزائدة (واعلم) أن انما وأعمالا يفيدان الحصر وقد اجتمع في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم الله الواحد أي ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل الخطابون المشركون منزلة من اعتقد ابحاء الاثر الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أوصى بهما والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاثبات به مبالغة في الرد والالتفات لثبوت الوحدة ما في التعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر ومدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يصرف فواته بالتأويل ككفوات التأكيده لانه امر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور والنفي لغيره وقيل لا اجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والوجود في ان زيد القائم مثلا والاول بانه ينافي ما قدمنا من أن ما الملققة بان وأن زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بان ما هذه مافية أصالة لكن انسخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر مفعليها هدا مطهر لي فاعرفه واعتراض في المعنى الاول أيضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيد قائم أو نفيًا نحو ان زيد ليس بقائم قال الشافعي فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتًا وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله مبطل اعمالها) أي وجوب اعمالها فلا ترد ليست (قوله تزيل اختصاصها بالاماء) أي ما عند البيت كما سيأتي (قوله فوجب اعمالها) أي ما عند البيت وجوب الاهمال هو مذهب سيدي وجاهلهم وكما يؤخذ مما يأتي

اذا لم يعرب هو مبتدا (و)
تعصب (اسما) لان (حل)
قبله الخبر (نحو ان عندك)
لبر وان لك لا جوا في معنى
تقدم الخبر تقدم معموله
نحو ان في الدار لزيد قائم
في تبيينه اذا دخلت اللام
على الفصل أو على الاسم
المتأخر لم تدخل على الخبر
فلا يجوز ان زيد هو
لقائم ولا ان في الدار لزيد
ولا ان في الدار لزيد الجالس
(ووصل ما الزائدة) ندى
الحروف مبطل اعمالها
لانها تزيل اختصاصها
بالاسماء وتبينها للدخول
على الفعل فوجب اعمالها
لذلك نحو انما زيد قائم
وكأنما خالد أسد ولكفا
عمرو جبان ولعلما بكر
عالم

(وقد يبقى العمل) وتجعل ماملاغة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله (٣٢٥) قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا

الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام على
الاعمال ورفعته على
الاهمال وأما البواقى
فذهب الزجاج وابن
السراج الى جوازها قياسا
ووافقهم الناطم ولذلك
أطلق في قوله وقد يبقى
العمل به مذهب سيبويه
المع لما سبق من أن ما
أزالت اختصاصها
بالأسماء وهياتم المدخول
على الفعل نحو قل انما
يوحى الى أمم الحكم الواحد
كأما يساقون الى الموت
وقوله فوالله ما فارقتمكم
فأباليكم ولكم ما يقضى
فسوف يكون وقوله
أعد ظرايا عبد قيس لعلم
أسماء لك النار الحمار
المقيدا بحملاني ليت
فأبأبائية على اختصاصها
بالأسماء ولذلك ذهب بعض
الندويين الى وجوب
الاعمال في ليتها وهو يشكل
على قوله في شرح التسهيل
يجوز اعمالها واهمالها
باجاع (وجائر) بالاجاع
(رفعك معطوفا على
منصوب ان) المكسورة
(بعد أن تستكمل) خبرها
نحو ان زيدا آكل طعاما
وعمره ومنه فن يلم
ينجب أبوه وأمه فان لنا
الأم النجاسة والاب
وليس معطوفا حذوفا على
محل الاسم مثل ما جاء في

في الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد لا تقابل بالنسبة لغير ليت
وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوحى بعضهم كما سأتى في كلامه اسمعالم المشترك في
معنييه (قوله ملاغة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام لي • الى
حمامتيه • أو نصفه قد يه • ثم الحمام ميسه • وقصتها أنها كانت لها قطة ومربها سرب من اقطابين
جبلين فتالت ماذا كرت ان القطار وقع في شبكة نسياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا صم اليها نصفها مع
قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني طاهر كلام الراجح في
الجل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما يريد
قائم واعلم بكرا قائم فيما يلقى ما ينعى بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أى
والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في المسكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي
في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروضا زواله ولذلك ظائر كثيرة كقوار اعمال
ان الخففة من النجاسة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بر وال اختصاصها بالأسماء كما كان وان كانت
لكبيرة أفاده سم (قوله واسمها يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس • ولست كما
أسمى لخدم مؤثله لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير في يقضى عليها (قوله
أعد الخ) غرض الشاعر هجوعه بد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأنما قد بس عمل متعبدا كما
في البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالأسماء (قوله وهو بشكل الخ) قد يقال لم يطر
المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) طاهره أن
المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود
الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتى بقية
الوجه ولو قال رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الالوجه الا تيسر في التسهيل أن الرفع
والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرعى والزجاج والقراء نقول ان زيدا قائم الفاسل أو
أونبدا الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو
ظاهر ان فلانا ان الرفع على المحل اسم ان فأما ان قلنا على الابتداء وانه من عطف المحل
فالقياس امتناع ما عدا النسق فابتداء مل وقاس الرضى الى دل ومثله بقوله ان يزيد بن ود
استحسنتم ما شئنا لهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قل في الجمع وهو الاصح قال في
شرح الجامع ولم يقيده العطف بالاول لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرا واه والظاهر ان
الفاء ونم وأو وحى كذلك (قوله بعد أن تستكمل) متعلق برفعك أنه معطوفا لا يمتاز خلافا لمكودي
لما فيه من الفصل بالابتداء وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينب) أى يلد ولدانا جبا وقوله النجاسة من
وضع فاعيل موضع مفعول أى النجاسة أو الأسفل النجاسة أبنائها حذو المضاف وانصل الضمير (قوله
وليس معطوفا الخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميه معطوفا عليه بحار علاقه
المشابهة للصورية (قوله مثل ما جاء في الخ) ظاهره أن رجلا عرابه محلى وهو القول الاصح لعدم
لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد
زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما
مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الامن جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي
وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني (قوله ابتداءية) أى استثنائية (قوله على محل ما قبلها من
الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة وفي
عبارة أمر ان الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها

(٣٩ - صبان اول) من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرفع في مبتدأنا الابتداء وقد زال بدخول الناصخ بل اما مبتدأ خبره
محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان فاصل كما في المثال

والبيت كان لم يكن فاصل
 نحو ان زيدا قائم وعمرو
 تعين الوجه الاول وقد
 أشعر قوله وجه ثلث النصب
 هو الاصل والارجح أما
 اذا عطف على المنصوب
 المذكور قبل استكمال
 ان خبرها تعين النصب
 وأجاز الكسائي الرفع
 مطلقا مسكنا بظاهر قوله
 تعالى ان الذين آمنوا
 والذين هادوا الصابون
 وقراءه بعضهم ان الله
 وملائكته يصلون
 ملائكته وقوله في
 أمسى بالمدينة رحله فاني
 وقيارها الغريب وخرج
 ذلك على التقديم والتأخير
 أو حذف الخبر من الاول
 كقوله

خيل لي هل طاب فاني وأنت
 وان لم تبوحا بالهوى دقان
 ويتعين الاول في قوله
 فاني وقيارها الغريب
 لا جعل اللام في الخبر
 والثاني في وملائكته
 لا جعل الواو في يصلون
 الا ان قدرت للتعظيم مثلها
 في رب ارجعون ووافق
 القراء الكسائي فيما
 خفي فيه اعراب المعطوف
 عليه نحو انك وزيد ذاهبان
 وان هذا وعمرو طامسان
 تمسكا ببعض ما سبق قال
 سيبويه واعلم ان ناسا من
 العرب يغلطون فيقولون
 انهم أجعون ذاهبون
 وانك وزيد ذاهبان
 (والحق بان) المكسورة

البيت لان الجملة قيسه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتداء فيه وكذا ما عطف عليها (قوله
 تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الجملة أي عند الجمهور والافضل عن بعضهم بحيز العطف على الضمير
 المستتر بالافضل بقلة فعلية يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف
 قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجملة ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان
 عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره
 ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكره جواز
 الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضي انما منعوا رفع
 المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من
 قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلا في معمول واحد
 ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح
 ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى اطلاق الموضع وغيره والتعليل السابق
 وبحسب سم به شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح
 فيما يأتي أقرب الى هذا فنذكر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر
 للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو في الدار جارا اتفاقا
 قاله الموضع في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هناك في التصريح ومثل ان زيدا وعمرو
 في الدار ان زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضع في شرح بانت سعاد وحقق أن
 نحو ان زيدا وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فنه (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال
 وبعده وسواء طهر اعراب المعطوف عليه أو خفي والاطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد
 اللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقيار اسم فرس المشاعر وقيل
 اسم جل وقوله فاني الخ دليل الجواب أي فانا لا يمسي ويهارحني لاني الخ أقوله على التقديم والتأخير
 أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا امن آمن
 الخ والصائبون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره علا خوف الخ والجملة خبر
 ان وخبر الصائبون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصائبون وخبر ان
 محذوف لدلالة خبر الصائبون عليه والحذف على هذا من الاول لدلالة الثاني وعلى الاول من الثاني
 لدلالة الاول وهو الكثير كما في المعنى والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على
 التصريح على التقديم وتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم
 والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه تقدم المعطوف عليه بتمامه حيث تد في النية هذا وقال
 الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه في تخرجه المسحوق ولا يجوز لاحد اليوم
 أن يتكلم مثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طاب) مثلث الطاء كافي القاموس
 (قوله ويتعين الاول الخ) نظريه سم يجوز أن نقدر اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي لهو غريب
 وقد يقال الاصل والتأخير عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله الا ان قدرت للتعظيم)
 بحث فيه بأنه لم يسمع أن قائمون على التعظيم بل لابد من المطابقة اللفظية على حد وانما نحن نحجي وعيت
 ونحن الوارثون كما في المعنى (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبنيًا أو مقصورًا مثلاً
 قال سم انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الروداني
 قضية التعليل بالاحتراس من تباين اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف
 بالرفع في ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمة المتكلم والقصد بنقل ما ذكره الردي
 على القراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعتراض

فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن)

بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيويوه بالغلط محدد توهم أن ليس في الكلام ان وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كإبطه في المعنى ويحتمل أن مراده بالغلط شدة المشدود (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على أن (قوله في التسمي) أي العلو والعراقة في النسب خوولة أي ولا عمومية بدليل ما بعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع حال كالعومومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون أن ولكن لعدم نقلها إلى باب المفرد فأشبه الحروف الزائدة للتأكيدها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لاها حيث شد بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لشد هاء مع مولها بعد العلم مسدودا عليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر ونخرج بذلك نحو أعجبي أن زيد أقام وعمرا يتعين النصب لهما بالنسب في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت أن زيد القائم. امتنع ذلك في نحو أعجبي أن زيد أقام كما قاله الاماميني نقلا عن ابن المطاح (قوله أو معناه) أي دال معناه كذا في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كافي الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة لاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها انتهى المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الاشياء فيلزم عليه عطف الخبر على الاشياء لكن هذا التعديل لا يتم على القول بجوار عطف الخبر على الاشياء ولا على أن العطف على الضمير في خبر ان ولهذا قال في متن الجامع برفع طلقا إلى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعده ان وان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقررا ان الكلام مع كسر انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المعنى صرح بان كسر ان لاخبار ورأيت الاماميني نقل قول آخر عن بعضهم أنها الاشياء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع القراء في لبت واختياره بعد الخبر مطلقا وقوله بشرطه المدكور عنده (قوله وخففت ان) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المبنى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيويوه مع أن العلة في الموضوعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هالك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كافي الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعي الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله وان كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما معنى الا وعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعتهم وجمع على المعنى ولد بما يتعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ والمسوق للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقدير او الرابطة على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ معناه لانه على هذا معني كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر وعمل نصب كلا حيث نعتهم حذف تقديره أرى ثم رأيت في المعنى وعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المعنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لجرد التأكيده فلا يقال

باتفاق كقوله

وما قصرت بي في التسمي
خوولة ولكن عني الطيب
الأصل والخال (وأن)
المفتوحة على الصحيح اذا
كان موضعها موضع الجملة
بأن تقدمها علم أو معناه
نحو وأداس من الله ورسوله
إلى الناس يوم الحج الأكبر
أن الله يرى من المشركين
ورسوله (من دون لبت
ولعل وكأ) حيث
لا يجوز في المعطوف مع
هذه الثلاث إلا النصب
تقدم المعطوف أو تأخر
لرؤال معنى الابتداء معها
وأجاز القراء الرفع معها
أيضا متقدما ومتأخرا
بشرطه السابق وهو خفاء
الاعراب (وخففت ان)
المكسورة (فقل العمل)
وكسر الاهمال لزوال
اختصاصها حيث شد نحو
وان كل لما جميع لدينا
محضرون وجار أعمالها
استعما بالاصل نحو وان
كلا لما ليوفينهم

(وتلزم اللام اذ ماتهم مل) لتفرق بينها وبين ان الساقية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس ^{في تنبيهه} مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى أنها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمننا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثاني يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أى عن اللام (ان بدا) أى ظهر (ما ناطق أرادته معتمدا) على قرينة اما لفظية كقوله * ان الحق لا يحكى على ذى بصيرة * أو معنوية كقوله أنا بن آية الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن (والفعل ان لم يك ما سحا) للابتداء وهو كان وكاد وطمس وأخواتها (فلا تلافيه) أى لا تجده (عابا بان ذى) الخفيفة من الثقيلة (موصلا) وان كان تاما وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وان تطمئنا السكاذبين

جمله القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أى وان كالا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معاقبال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها ^{لما هي} لما هي ملوا واعترضه في المعنى بان لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع وأجاب اللغويون بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفارية وتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من التمسك ثم قال في المغنى والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا أعمالهم لئلا لا يوفى بهم الخ عليه وتوقع الرخصة (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وان في كونه وقوله وربما استغنى الخ وينبغي كما يحسنه الرواداني أن محل لزوم اللام اذ قصد البيان وأنه لا بد منه ^{لما هي} لما لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلاء (قوله اذ ماتهم مل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا نحو وان هذا أوالفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجتة دخوله على الماضي المتصرف نحو وان زيد لقائم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناسبه نحو وار وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بان الخفيفة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى اطلب العام مل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني ليست من العلاقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة الخفيفة مع أم لا تلتبس بان الساقية حتى يحتاج للفرق وقد يقال ام سادخت بدار المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام فالكسرة وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير برعما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان النفي اذ لو أريد ما ذكر على بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصار الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهي أنه لو أريد بان النفي والاثبات لكان المعنى الحق يحكى على ذى بصيرة وفساده ظاهر وينبغي أن تكون القرينة المعتمدة عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا بن آية الضيم) القرينة هاد لالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكنت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعله تصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهلة برده تصريح أبي حيان في ارتشافه باستوائهم في ذلك وبان اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كفضاة وقاض من أبي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحق قاله المصريح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى اتنى في غالب الأزمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذ لم يكن تاما ومفهوم ذلك أن وجود الفعل التامخ موصلا بان لم ينتف في الغالب فصدق بالكثرة ولوجه متعلق بالمعنى لكان المفهوم أن وجود الفعل التامخ موصلا بان غالبا مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا العلة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزالي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير نافي ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وغير صلة

ليخرج دأما ودخول اللام مع الفعل التامخ على ما كان خبرا في الأصل نحو وان كانت لكبيرة وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير التامخ على معوله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا
فالفاعل بنفسه نحو ان يربك لنفسك وان يشيدك لهيه والمفعول انما هو نحو ان قتلت مسلما وأما
المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت مسلما قولك وان أهنت لاياء لكن انما تدخل
على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيد ان ضرب
له ^{أو يربك} ^{أو يشيدك} أي من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد
الخ والظن ^{أو يربك} ^{أو يشيدك} الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليها اتفاقا ونادروا في انقياس عليه خلاف
وأندروا لا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتحفيف
وزال اختصاصها به ما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص به ما وهو التامخ مراعاة لحقها
الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر اشبهها ببعض الماضي كقبيل في عدد الحروف والهيئة والبناء
على الفتح ولما اتنى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرا ولما اتنى الاختصاص
والشبه في الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لعة رديئة (قوله خلافا
للأخفش والكوفيين) تسع في هذا العزو والتوضيح والتسهيل والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين
لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوههم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى
الاولدك رد عليهم بقوله تعالى وان كادما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان اجيب عنهم بأن
لهم ان يجعلوا نصب كادما يرى محذوف واللام بمعنى الا كما هو رأيهم في مثلها وما مر بدة الفصل بـ
اللامين أو موصولة أو نكرة كما مر ويمكن الاعتداد بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا الى
موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت مسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية
واللام بمعنى الا وقياس الأخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فإراد الشارح
خلافا لمن ذكره في مطلق القياس على ان قتلت مسلما (قوله الذي هو ضمير الشأن) أي فقط عند ابن
الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان الماسب حذف القيد ليجري في حل كلام
المصنف على مذهبه ومما ينبغي فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر

في قبة كسوف الهند قد علموا • أن هالك كل من يحني وينتمل

قال ابن الحاجب في شرح المفضل ولولا ان ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا والذي سوغ
التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبر الهم يعنبرون مع
التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما روز الخ) وارد
على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشأن استكن وحاصل الا براد أنه وجد في كلامهم اسم ان المخففة
غير ضمير الشأن وغير مستكن (قوله فلوانك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بآثرة الجود حتى لو سأله
الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل ونحو يوم الرخاء بالذكر لان الناس رعا يفارق الاحباب
في الشدة وجلة وأنت صديق حالية قديم الان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى
اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي
المصباح يقال امرأه صديق وصديقه (قوله مربع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي
بمثليث الراء أي كثر عشبها كمرع فوصف الغيث به من وصف الخال بوصف الخيل وبضمها من أراع
الشيء أي غما وكثر كراع ربع ريعا فاده في القاموس والتمال بكسر المثلثة الغيات (قوله فضرورة)
أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط
عند الناطم (قوله والخبر اجل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضمير شأنا أو لا على مذهب
المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمع في قوله بانك ربع الخ (قوله

وأكثر منه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة
ان كدت لتدري وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين
ومن النادر قوله شلت
عينا ان قتلت مسلما •
ولا يقاس عليه نحو وان قام
لانا وان فعدل زيد خلافا
للأخفش والكوفيين وأندروا
منه كونه لا ناسما ولا
مانيا كقولهم ان يربك
لنفسك وان يشيدك لهيه
(وان تخفف ان) المفتوحة
(فاسمها) الذي هو ضمير
الشأن (استكن) بمعنى
حذف من اللفظ وجوبا
وفوى وجوده لا أنما تحماته
لاها حرف وأيضا فهو
ضمير نصب وضمائر النصب
لا تستكن وأما روزاهها
وهو غير ضمير الشأن في
قوله

فلوانك في يوم الرخاء سأنتني
طلاقا لم أجعل وأنت صديق
وقوله بانك ربع وغيث
مربع • وانك هناك
تكون التاملا فضرورة
(والخبر اجل جملة)

من بعد ان) نحو علت ان ريد فاعلم ان المحذوف من التثنية وادعها صير الثاني محذوف وريد فاعلم ان المحذوف من التثنية
 ان المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصود انه الماضي أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر المحذوف
 فذلك أثرت ان المفتوحة المحذوفة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كماله
 عاملة ومما يوجب من يتها على المكسورة (٢٣٠) ان طلبها لتعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصلينها بمعمولها

ولا تطلب المكسورة
 ما تعمل فيه الا
 من جهة الاختصاص
 فضعفت بالتخفيف وبطل
 عملها بخلاف المفتوحة
 (وان يكن) صدر الجملة
 الواقعة خبراً ان المفتوحة
 المحذوفة (فعلاً ولم يكن)
 ذلك الفعل (دعا) ولم
 يكن تصريفه متممعا
 (فالا حسن) حينئذ
 (الفصل) بين أن وبينه
 (بقدر) نحو ونعلم أن قد
 صدقنا وقوله شهدت
 بان قد خط ما هو كائن وانك
 تمحو ما تشاء وتثبت (أونق)
 بلا أولان أول نحو وحسبوا
 أن لا تكون فتنة أي حسب
 أن لن يقدر عليه أحد
 أي حسب أن لم يره أحد
 (أو) حرف (تنفيس) نحو
 علم أن سيكون وقوله
 واعلم فعلم المرء ينفعه
 أن سوف يأتي كل ما قدرا
 (أول) نحو وان لو استقاموا
 على الطريقة (وقيل)
 في كتب النجاة (ذكر لو)
 وان كان كثير في لسان
 العرب وأشار بقوله فالأ
 حسن الفصل الى أنه قد
 برد والحالة هذه بدون
 فاصل كقوله علوا أن

من بعد ان) من وضع الظاهر موضع المضمحل للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب
 عما قيل لماذا أعملوا ان المفتوحة وأعملوا المكسورة غالباً وكان اللاتق النسوية أو العكس
 لا يلزم من جهة الفرع على الأصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل بمعنى فيه لا يوجد في
 الأصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل ويبيع أيضاً الا أن يقال صبغة الجهول
 محولة عن صبغة المعالوم لا أصلية (قوله فلذلك) أي لكونها أشبه بالفعل الخ أثرت أي خصت وقوله
 على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه
 السياق أي وعلمت على وجه الخ أي لا يظهر بالكلية من جهة الفرع على أصله وبه يجب عما قيل لم
 أعملوا المفتوحة في محذوف غالباً والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل
 الأصل والفرع الفرع وبهذا أيضاً يجب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر
 (قوله من جهة الاختصاص) أي بالامعاء وقوله وصلينها أي كونها حرفاً موسولاً بجمعه ولها (قوله
 وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير في يكن الى الخبر
 بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر بالشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحداً أو دفع
 بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين أن والفعل
 جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله
 دعا) أي اذا دعا أي قصد به الدعاء (قوله فالأ حسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المحذوفة والمصدرية
 التي نصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامداً أو دعاء
 لم يحتج لفاصل معها وأما التفضيل ليس على باب كيدل عليه تعبير الموضع بالوحد فعدم الفصل
 قبح لكن ينبغي أن يكون محل قبحه اذالم يكن هنالك فارق بين المحذوفة والمصدرية غير الفصل كوقوع
 ان بعد العلم واللام يقع كما في الورداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى
 وان من الفارق غير الفصل ظاهر ودر رفع المضارع كما في أن تهبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا)
 أي مع الماضي والمضارع وكذا لو استشكل الفصل لا بانه لا فائدة فيه لان أن المحذوفة لا تحتاج
 بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز
 لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما ولا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المحذوفة والمصدرية وكذا استشكل
 الفصل بعد العلم بعبر لا كقد والسبب بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن
 كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع ان الفصل بالمد كورات اما لثلا
 نلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على
 قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أي كليل والرياح بضم الراء وكسر هاء الهزال
 والمنون الموت وازدافه عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض
 والطلاق بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغصن (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أي لما علمت
 من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن
 يكون المنون وغضب بصيغة الماضي مقصود انه الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح بما

يؤمنون فجاءوا قبل أن يسئلوا بأعظم سؤال وقوله اي زعيم يا قبيصة ان أمنت من الرياح يحالف
 ونجوت من عرض المنون من العشي الى الصباح أن تهبطين بالادقوهم يرتعون من الطلاح اما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية
 فعلها جامداً أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآتروا دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان
 الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها (وخففت كان أيضاً) لاهل أن المفتوحة

بما ألف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوب بالخ) أي حذفوه لم من ذلك أنها واجبة الأعمال لانه
 أثبت لها منصوبا منويًا تارة وثابتًا أخرى قاله يس لكن جوزا الدمامي في قوله كان طيبة الخ
 على رواية رفع طيبة أن يكون الرفع لاهمال كائن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى
 وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبت وقد كره هذا المصنف بقوله وثابتًا الخ وأنه قد
 بنوى وهو ضمير الشأن ومثله الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من
 أن اسم كان المحففة المحذوف كاسم ان المحففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما
 سبذ كره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفردا ولو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم
 يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشأن لا يجبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع
 كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المدوي لا يكون الا ضمير الشأن
 وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد أن يكون مفردا كافي الثاني فادهم (قوله
 قليلا) راجع لقوله وثابتًا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والد كرفلا يساى أن
 ثبوت منصوب أن ضرورة كاهم بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة (قوله فن الاول)
 أي المحذوف لا يفيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما
 سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامي قال لا يظهر لي تعيين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير
 الشأن اذ يجوز أن يكون ضمير عائدا الى المتقدم الد كراى كان البحر ثدياه حقان (قوله مشرق
 البحر) أي مضى العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أي في الاستدارة ويجوز أن يكون
 ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حيثئذ (قوله ثوابيسا) أي
 ثيابا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطوا أي تأخذو عداها بالى وان كان يتعدى نفسه
 لتصنعه معنى الميل وقال الدمامي أي تتناول الى الشكر لتناول منه كدافي القاموس اه والجملة
 صفة نظمية الى وارق السلم أي مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أي صار ذا ورق (قوله
 همامن الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة
 وبيروى طيبة بالجر أيضا على أن الاصل كظيمة وزيدب أن بين الكاف ومحرورهما (قوله وقد عروب
 أي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كافي أن راجع للمعنى لاللفي (قوله وان يكون مفردا كافي
 الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن اذ التقدير كاهم أي المرأة طيبة ووجب قررها بالبيت
 ما أوردها مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أي
 فعلها غير جامد وعبر دعا قياسا على مام (قوله فصلت بقداولم) للفرق بين كان المحففة وأن
 الناصبة للضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولك) أي لا يفرعك واللفظ النار فهي اما
 استعارة لمشقات الحرب أراضاقتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه
 واصطلاح النار التدف في بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد
 باصطلاح الحرب نعاطيا والتلبس بها ومحدورها هو الموت
 كان قد ألما أي زل أي والموت لا بد منه (قوله
 قهمل وجوبا) لزوال اختصاصها
 بالامه بال دخول المحففة
 على الجملتين

()

فيتم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله لا التي لنفي الجنس

(قنوى منصوبها) وهو
 ضمير الشأن كثيرا (وثابتًا
 أيضا روى) وهو غير ضمير
 الشأن قليلا كمنصوب
 ان في الاول قوله
 وصدر مشرق البحر
 كان ثدياه حقان

وقوله

ويوما ثوابيسا بوجهه قسم
 كان طيبة تعطوا الى وارق
 السلم

على رواية من رفع فيهما
 وعلى رواية لتصبهما
 من الثاني وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف
 الاسم أن يكون جملة كافي
 أن لا يجوز أن يكون جملة

كما في البيت الاول وأن
 يكون مفردا كافي الثاني
 (تدبيره) اذا كان حذر

كان المحففة جملة اسمية
 لم ينجح الى فاصل كافي
 البيت الاول وان كانت

فعلية فصلت بقداولم نحو
 كان لم نعن بالامس وكقوله
 لا يهولك اصطلاحا نظي الخبر

بفقدورها كان قد ألما
 (خاتمة) لا يجوز تخفيف
 اصل على اختلاف لغاتها

وأما لكن فتصنف قهمل
 وجو باحووا لكن الله قتلهم
 وأجاز يونس والاختفش

اعمالها حيثئذ قياسا
 وحكي عن يونس أنه حكاها
 عن العرب

﴿فهرست الجزء الاول من حاشية الصبيان على الاشعوني﴾

صفحة	
١٩	الكلام وما يتألف منه
٤٤	المعرب والمبني
٩٢	السكر والمعرفة
١٠٩	العلم
١١٨	اسم الاشارة
١٢٥	الموصول
١٤٦	المعرف باداة التعريف
١٥٥	الاتداء
١٨٥	كان واخواتها
٢٠٠	فصل في ما اولالات وان المشبهات، ليس
٢٠٦	أفعال المقاربة
٢١٣	ان واخواتها

﴿تمت﴾

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني

صفحة

لا التي لتني الجنس	٢
ظن وأخوانها	١٣
أعلم وأرى	٢٦
الفاعل	٢٨
النائب عن الفاعل	٤١
اشتغال العامل عن المفعول	٤٩
نعدى الفعل ولزومه	٦٢
التنازع في العمل	٧١
المفعول المطلق	٧٩
المفعول له	٨٩
المفعول المحو، المحو، ظروفا	٩١
الاستثناء	١٠٤
الحال	١٢٦
القيير	١٤٤
حروف الجر	١٥١
الإضافة	١٧٣
المضاف إلى، الممتكلم	٢٠٣
أعمال المصدر	٢٠٤
أعمال اسم الفاعل	٢١٠
أبنية المصادر	٢١٨
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشتهات بها	٢٢٥

(نمت)

الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشعري على
ألفية الإمام ابن مالك في
النحو تفهنا الله بهم
والمسلمين
آمين

بوجوده ماشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله

الطبعة الأولى
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
(مصرية)

ولا التي لتني الجنس
اعلم انه اذا قصد بالاني
الجنس على سبيل
الاستفراق اختصت
بالاسم لان قصد
الاستفراق على سبيل
التنصيص يستلزم وجود
من اقطا أو معنى ولا يليق
ذلك الا بالاسماء النكرات

قول الشارح اختصت الخ
قال السيد أقول ظاهر
العبارة ان قصدني الجنس
على جهة الاستفراق انما
يستلزم الاختصاص
بالاسم بواسطة كونه
مستلزما لمن مع ان
استفراق افراد الجنس
كاف في الاختصاص في
الاسم وتضمن من انما هو
هله لاستفراق النني الا
ان يريد بقوله ولا يليق
ذلك الا بالاسماء أي النني
على الوجه المذكور من
قصد استفراق الافراد
ومن تضمن من ليكون
نصا ثم رأيت الشنواني
قال مانصه بيانا لهذه
العبارة كان الحاصل انهم
وضعوا النني الجنس نصا
على سبيل الاستفراق لفظه
لامتضمنة معنى من البيانية
فلزم من ذلك أنهم اذا
قصدا النني المذكور
اختصت بالاسم فليتامل
اه وسيأتي عن الورداني
ما في قوله انهم الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا التي لتني الجنس

أي لتني الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد
وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر والمراد بكونها
لتنى الجنس نصا كونها في الجملة لان العاملة عمل ان انما تكون نصا في نني الجنس اذا كان
اسمها مفردا فان كان مشنئ فحولا لرجلين أو جمعا فحولا لرجال كانت محمولة لتني الجنس ولتنى قيد
الاثنية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله وأما العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها التي
الجنس ظهور العموم النكرة مطلقا في سياق النني ولتنى وحدة مدخولها المفرد بمبرجوجية قصاج
الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلا ن أو رجال فان تنى اسمها أوجع كانت في
الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا تنى اسمها أوجع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة
عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض
وغيره مما يخالفه والمهمة كالعامة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لتني
الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس مشنئ نصا • تعزلاتي على الارض باقيا • مع عملها
عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستفراق) أي نصا وقوله
اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستفراق على سبيل
التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لتني الجنس نصا على سبيل الاستفراق لفظه
لامتضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستفراقه كافي التصريح وهو الموافق لقول
الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالاثنية وفي سم أنها البيانية قال شتيا وهذا ان مع فوجه
ان أصل لا رجل لاثني من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء

النكرات

فوجب ألا عند ذلك القصد عمل فيها يليها وذلك العمل امارق وانما نصب (م) وأما عرف لم يكن جراثيلا يعتقد أنه

عن المنوية فانها في حكم
الموجودة لظهورها في بعض
الاحيان كقوله

فقام بذود الناس عنها بسيفه

وقال ألا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لا يعتقد أنه

بالابتداء فتعين النصب

ولان في ذلك الحاقا للابان

لمشابهتها اياها في التوكيد

فان لا تأكيدا للنفي وان

لأكيدا الاثبات ولفظ

لامساو للفظان اذا خففت

في تضمن متحرك بعده

ساكن فلما تأتت بها جلت

عليها في العمل وقد أشار

الى عملها على وجه يؤذن

بذلك فقال (عمل ان اجعل

للافي نكره مفردة جاءتك)

فحو لا غلام رجل قائم

(أو مكرره) فحو لا حول

ولا قوة الا بالله وهو مع

المفردة على سبيل الوجوب

ومع المكررة على سبيل

الجواز كما استراه في تنبيه

شروط اعمال لا العمل

المذكور على ما أفهمه

كلامه تصريحاً وتلويحاً

سبعة أن تكون نافية

وأن يكون منفيها الجنس

وأن يكون نفيه ناصواً

لا يدخل عليها جار وأن

يكون اسمها نكرة وأن

يتصل بها وأن يكون

خبرها أيضاً نكرة فان

كانت غير نافية لم تعمل

وشذا اعمال الزائدة في قوله

لوم تكن غطفان لا ذنوب

النكوات أي لاتها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت
بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله عن المنوية) أي تضمننا لا تقدير
كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كفاي حاشية
شخصنا السيد (قوله بذود) أي يطرد (قوله لتلاي يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا
الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضاً ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من
اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملاً من العاملة عمل ليس للاجماع على
اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق
والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقاد من المذكورين ولان الخ أو سلامته مما ذكر ولان الخ
(قوله لتأكيدا للنفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفياً أكيداً أقوى يا وهذا لا يقتضي وجود
النفي أولاً بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيدا للاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب
اليه ولو كان المنسوب نفياً كافي القضية المعدولة المحمول نحو ان زيداً ليس في الدار فاندفع
الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقاً اثباتاً أو نفياً (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مضطمة
عنها فلم تعمل الا بالشروط الا تية ولم يجر تقدم خبرها على اسمها طرفاً أو مجروراً (قوله يؤذن
بذلك) أي بالحل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في المصاف
والشبه به وحيث دفعه من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصراً يوجب في أن لا نفي للجنس
نصاً سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج السبكي حيث خص افا. نه بذلك بما اذا بنى
اسمها ولان الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضاً ليست ناصراً في العموم وأنه يجوز لرجل بل
رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم وكما جاز لرجال بل رجلاً ان اتفاقاً فان قيل تقدم عن سم أن
الموضوع لنفي الجنس ناصراً على سبيل الاستغراق لا المصنعة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها
في المضاف وشبهه والا لينا قلت لا نسلم فقد كما صرح به غير واحد كالروداني وانما أعرب بالمعارضة
الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأولى فهمت من الترجمة أما الأولى ولان ففهمها
منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه ناصراً سم وعدم دخول
جار عليها من قوله عمل ان اجعل للالان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن
الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لالم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمو لا للجار لا لها فلا عمل لها حيث تد وتسكر الاسم والخبر من قوله في نكره والاتصال من قوله
الا في وبعد ذلك الخبر اذا كولا فادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم
جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذا كولا فادته عدم جواز
الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على
الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه ناصراً) أي أن يقصد المتكلم نفيه
نصاً ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفي ناصراً
فرع عن العمل المذكور ولان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً للسبق الشرط
على المشروط (قوله وشذا اعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها حقها الاهمال (قوله لوم تكن الخ)
وجه كونها زائدة أن معنى البيت لوم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أي امتنع لومهم عمر بن هبيرة
الفراري الذي كان به جوقيسة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو
المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لاني أصلاً فتعين أن تكون
زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لوندل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور
وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لان ذنوبهم كلاً

لها اذن الام ذنوباً وحسابها عمر وان كانت لنفي الوحدة

أولني الجنس لا على سبيل
التصحيح عملت عمل ليس
كأمر وان دخل عليها جار
نخفص السكره فخرجت
بلا زاد وغضبت من لا شيء
وشدجت بلا شيء بالفتح
وان كان الاسم معرفة أو
منفصلا أهملت ووجب
تكرارها نحو لا ريد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار
وجل ولا امرأه وأما نحو
قضية ولا أباحسن لها
ولا هيئ الليلة للمطى وقوله
يكدن ولا أمية في البلاد
فوقول وعدم التكرار في
قوله
شام ما شئت حتى لا أزال لها
لا أنت شائبة من شائنا شاي
أضرورة اه واعلم أن
اسم لا على ثلاثة أضرب
مضاف ومشبّه بالمضاف
وهو ما بعده شيء من
تمام معناه ويسمى مطولا
ومعطولا أي محدودا
ومفرد وهو ما سواههما
(فانصب بهما مضافا) نحو
لا صاحب برعمقوت

ذوب بالنسبة إلى ذوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها
ذوب أو لا مثل لو لم يحف الله لم يحف اه وما ذكره محقق لا متعين والتصويب في غير محله (قوله
أولني الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والافتقار إلى الوحدة لنفي الجنس أيضا لكن في ضمن
الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول أنها لنفي الفرد بقيد الوحدة قدبر (قوله
عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله حفظ النكرة) أي ولا ماغاة معترضة بين الجار
ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه
(قوله بلا شيء بالفتح) وجهه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فعله
جر بالياء ولا خبر للاجتماع ليرورها فاضله قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن
مخترز تنكير الخبر لعله من مخترز تنكير الاسم بالمقايضة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور
أما في المعرفة فخير الما فاتها من نفي الجنس وأما في الانفصال فتنبه بالتكرار على كونها لنفي
الجنس لأن نفي الجنس تكرار لنفي الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن العاء لا يخرجها عن
كونها لنفي الجنس في السكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية
ولا أباحسن لها) أي هذه قضية ولا أباحسن قاض لها وهو ثمر من كلام عمر في حق علي رضي الله
تعالى عنهما كافي شرح الجامع لا شطريبت ولهد المبد كره العيني في شواهد وصار مثالا يضرب
عند الأمر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئه الأول
والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيئ) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيئ
بالمثناة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطريبت من الرجز (قوله فوقول) أي بأنه على تقدير
مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به اسم
مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فصل لها كما قال الكل فرعون موسى تنوين العليين على معنى
لكل جبار قهار قاله الرضي والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم
المستعمل هذا الاسم معمال من آل فلم يقولوا ولا أباحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل مويتم يخرج
إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة آل حينئذ تنكير اسم لافي الحقيقة وبأن العرب أخبروا عن الاسم
المذكور بمثل كافي قوله • يبكي على زيد ولا زيد مثله • ولو كانت اضافة مثل منوية لكان
التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الأول بأن آل في أبي الحسن وان كانت
للمع إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلية وان كان أقوى منها
الآية معنوية فلو وجدت آل مع علامة التنكير وهي لا لزوم القمع ظاهرا وعن الثاني بأن الفساد
في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد
فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المربية
لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاطهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية
فالقول بعدها من فروع وان اقتصر شيئا والبعض تبعا للتصريح على كونها قاتبة بمعنى إلى والفعل
بعدها منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما
متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرباط محذوف أي شائبة ومن شائنا متعلق بشائبة على ما في
الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أوصفه (قوله ومشبّه بالمضاف) من حيث أن كلا منهما
انصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي بعمل غير الجار أو عطف فلا
اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضي في التذاه أن
الموصوف بالجملة من الشيء بالمضاف بل صرح صاحب الهمع في التذاه بان الموصوف بمفرد أو جملة
أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المقم (قوله فانصب بهما مضافا) قال سم انما لم ينسب ليعذر

التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظرف في لارجل ظرف لان الصفة وه وصوفها واحد في
المعنى اه وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه معها اما على القول بانه لتضمنه
معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل
المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه محولا بآبالك ولا آخالك ولا
غلامي لك ولا يدي لك بناء على مذهب سيويه والجمهور ان مدخول لامضاف حقيقة الى المجرور
باللام الزائدة ثلاث دخل لا على ما طاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل
مثلك لانه لم يقصد في أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك والاضافة
غير المحضة ليست محصورة في اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا في معرفة ولو سلم ان
الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده نصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله
جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيبوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء آباك وآخالك
على لغة القصر وحذف تنوينه للباء وحذف نون عملاي ويدي للتخفيف شذوذا واللام
ومجرورها خبر وفيه أن المخصوص عليه أن الجارها لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من الترام
جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمع لا أباقها أو علم ا على لغة القصر ومنهم من جعل اللام
ومجرورها صفة وجعل الاسم شيئا بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين
والنون للشبه به (قوله أو مضارعه) جورا لبعاد ديون ترك تنوينه جلاله في هذا على المضاف
كما جعل عليه في الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما
منعت قال الدماميني ويحكي تحريجه على مذهب البصريين الموجهين تنوينه أيضا يجعل مانع
اسم لا مفردا مبنيًا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا
معطى لما منعت (قوله وأما الرفع) معادله محذوف أي أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع الخ
(قوله لا خلاف) أي بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للحبر ولا أولى بذلك أفاده
الدماميني (قوله فذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يبطله
(قوله مذهب سيويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناصح وهو الاسم
بعد دخول الناصح وفي التصريح أن العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعها رفع بالابتداء عند
سيويه والذي يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حل عبارة التصريح ونحوها على التسميح وأن العامل في
الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناصح لكن لما كانت لا تجزء منها نسبوا
ذلك الى المجموع تسميها وبه ينسب دفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن
الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم
وليس مرادا وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير ساكن فان قلت كون النكرة مبتدأ
زال بدخول الناصح فهي الا ان ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجب بما ذكره المصنف في شرح
تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل صعيّف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا
قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعًا باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم ان لقومنا ونسبها عمل الابتداء لفظا
ومحلا فلتخص ان ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي ارجاعه اليه بالتأويل وهذا وقد
وجه سيويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها سارت بجزء كلمة وانما عملات في
الاسم لقربه وقال في المعنى الذي عندي أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لان جزء
الشيء لا يعمل وأما لارجل ظرفا بالنصب فانه عنده مثل يازيد الفاضل بالرفع اه أي أن النصب
بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين
الاخفش وسيويه في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمنع لما فيه من اعمال

(او مضارعه) أي مشابهه
نحو لا طالع عاجب لا ظاهر
(وبعد ذلك) المنصوب
(الخبر اذكر) حال كونك
(رافعه) حتمًا وأما الرفع
له فقال الشاويين لا خلاف
في أن لا هي الرافعة له عند
عدم تركبها فان ركب
مع الاسم المفرد فذهب
الاخفش أنها أيضا هي
الرافعة له وقال في التسهيل
انه الاصح ومذهب سيويه
أنه مرفوع بما كان مرفوعا
به قبل دخولها ولم يعمل الا
في الاسم تنبيههم أفهم
قوله وبعد ذلك الخبر اذكر
أنه لا يجوز

تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر (وركب)
الاسم (المفرد) وهو ما
ليس مضافا ولا مشبها به
مع لا تركيب خمسة عشر
(فاتحا) له من غير تنوين
وهذه الفتحة فتحة بناء على
الصحيح وانما بنى والحالة
هذه لتضمنه حرف الجر
لان قولنا لا رجل في الدار
مبنى على جواب سؤال
سائل محقق أو مقدر سال
فقال هل من رجل في الدار
وكان من الواجب أن
يقال لا من رجل في الدار
ليكون الجواب مطابقا
للسؤال الا أنه لما جرى
ذكر من في السؤال
استغنى عنه في الجواب
فحذف فقبل لا رجلا في
الدار فتضمن من فبنى لذلك
وبنى على الحركة اذ انا
بعرض البناء وعلى
الفتح لخطه هذا اذا كان
المفرد بالمعنى المذكور غير
مثنى أو مجموع جمع
سلامة وهو المفرد (كلاما
• حول ولا قوة) الا بالله
وجمع التكسير مثل
لا غلمان لك أما المثنى
والمجموع جمع سلامة
لمذكر فيبينان على ما
ينصبان به وهو اليا كقوله
تعر فلا الفين بالعيش متعا
ولكن لورد ادا المنون تنابع
وقوله
يحشر الناس لابنين ولا آ
باء الا وقد عنتم شؤون

عاملين لا الاولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه باضاح
وسياتى عند كلامنا على قول الناظم أو مر كما يرد (قوله تقديم خبرها) ولو طرفا أو جارا أو مجرورا
وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الا قرب عندي نعم ويرشحه قوله • تعز
فلا الفين بالعيش متعا (قوله فاتحاه) فتماظا هرا أو مقذرا كما في المبني ولو على الفتح قبل دخول
لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاه قصور سيشير الشارح اليه اعدم شهوله المثنى والمجموع على
حده لان ما يبينان على الباء وجع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون
اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة المذهب المبرد الا في قريبا في المثنى والجمع على حده
ومذهب ابن عصفور الا في قريبا في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقبل فتحة اعراب
وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسه وأورد
الرواداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف
آخر والتضمن انما هو في الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجبه فينبغي
حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسميع فانهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان
الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال
البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لا لاجل اجابة لسؤال الخ (قوله أو مقذر) أى مفروض
وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن
من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من يختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب
المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح في أن
تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف
هنا عارض بدخول لا والتضمن المقضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه
وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل
بس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن
هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل
ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل
الوضع انما هو في البناء الاصل لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط
فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض
والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبني وضافة
الطرف الى الجملة المصدرية بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثاني بان
التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله
لحقته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الاعراب والضمير للغير (قوله
فيبينان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه في اللذين والذين على
القول باعرابهما لان سبب البناء راد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا
يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقيان فقول البعض
انهم ما غير حقيقيين انما يأتي على مذهب القائل ببناء ما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسئل
وتصبر (قوله وقد عنتم) أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أى
جملة وقد عنتم شؤون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناصح يجوز اقترانه بالواو
كقول الجاسي فأمرى وهو عريان وقواهم ما أحد الا وله نفس أماره وليست حالا خلافا للعيني
لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قاله الموضع في باب الحال اه قال الرواداني قوله

لأن خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه وحاصل ما في التسهيل والجمع أن الخبران
 كان جملة بعد الالم يقتزن بالواو الأبعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الالم يقتزن
 بالواو بعد كان وجب أخواتها الأبعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يجوز
 اقتران الخبر بالواو أصلا وجلا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر
 ضرورة قطهر أن جملة وقد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبرا ولا وأيضا هذه الجملة بعد الالم الإيجابية
 وسبب في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المغني بأن من شروط
 عملها أن لا يبطل نفيها كما الجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب
 الحال جواز اقتران الماضي التالي بالواو وخبر لا محذوف قبل الالم يبطل نفيها الأبعد استيفاء
 عملها نحو ما زيد قائما إلا في الدار اهـ وكتب على قوله وقوله سم ما أحد الخ ما نصه فيه أن
 ما لا يبطل نفيها إلا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم إبطاله بالخبر
 هذا الناسخ لا يقتزن بالواو لما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الالم لا أنه اسم ما
 وخبرها محذوف قبل الأكمري في لابن لان خبرها لا يجوز حذفه اهـ وقال الشارح في شرحه على
 التوضيح الجملة صفة للسكر عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكننا من قرية إلا أولها كتاب
 معلوم فإن ولها الخ جملة وقعت صفة للسكر ونوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه
 على ذلك أبو البقاء وهو عند غيره ما حال (قوله وذهب المبرد إلى أنه ما معربان) بعدهما باستثنية
 والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يازيدان ويازيدون ولا قائل به قاله الشارح في
 شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر غرة الخلاف في نحو لابن كرام لكم فعنده لا يجوز
 بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور ويجوز (قوله وهو الكسر) أي بالتثنية لأن تنوينه وإن كان
 للمقابلة لا يمكن مثله لتثنية التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسمعا انظر إلى أن التثنية
 للمقابلة وهو منقوض بنحو ما مسلميات بالتثنية قاله الرضي (قوله وقد روى بالوجهين) بثبوت ما عن
 العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنع العيني فهو على
 حذف مضاف أي الذي الشيب وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية
 القوافي (قوله لاسابغات) أي دروعا سابغات أي واسعة والجأوا كمرأه فأزهاجيم وعينها همزة
 الجماعة التي يعلوها الجأوا أي السواد لكثرة الدروع وبأسلة نعت بلأراء من البأسلة وهي الشجاعة
 (قوله والثاني) مفعول أول لا جعل لكن سكن الباء ضرورة وحذفها للسالكين (قوله أو منصوبا)
 هذا أضعف الأوجه بل قبل ضرورة كافي التوضيح (قوله اليوم) خبر الأولى وخبر الثانية محذوف
 لدلالة خبر الأولى أي ولا خلة اليوم ونعامة قبل • أنسع الخرق على الراقع • وقيل أنسع الفتق على
 الراقع • وعلى هذا القائل وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية (قوله
 أو مر كبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لا حول ولا قوة
 موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالقدر
 خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمر وقائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على
 حدته أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة من وجبتين وكذا يجوز عند غيره أن
 يقدر لهما معا خبر واحد مفعول بلا الأولى والثانية لأنهما وان كاتعا ملتزمين إلا أنهم ما تمثالان
 فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا كافي أن زيد وان عمر وقائمان وان يقدر لكل خبر على حدته
 كذا في التصريح واللاماميني وكتب عليه سم قوله فالقدر خبر عن مجموعهما ظاهر أنه خبر عن
 مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الأخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم
 تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون النفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من

وذهب المبرد إلى أنه ما
 معربان وأما جمع السلامة
 لمؤنث فينبي على ما ينصب
 به وهو الكسر ويجوز
 أيضا فتحه وأوجه ابن
 صفور وقال الناطم
 الفتح أولى وقد روى
 بالوجهين قوله
 أن السباب الذي محمد
 عواقبه
 فيه نلذولا لذات الشيب
 وقوله
 لاسابغات ولا جأوا بأسلة
 نقي المنون لدى استيفاء
 آجال
 (والثاني) وهو المعطوف
 مع تكرر لا كقوة من
 لا حول ولا قوة إلا بالله
 (أجعل امر فوعا) كقوله
 لا أم لي إن كان ذالولا
 أب (أو منصوبا) كقوله
 لا نسب اليوم ولا خلة (أو
 مركبا) كالاول نحو لا يبيع
 فيه ولا خلة ولا شفاعة في
 قراءة أبي عمرو وابن كثير
 (قوله وخبر الثانية) فيه
 نظرا لأنها لا خبر لها كما يأتي
 (قوله موجودان لنا) لم
 يجعل الخبر إلا بالله بل قدره
 لاشتراط نفي خبرها كما مر
 إذ لا يعقل هذا بالنسبة
 للأمر والوجودية دون
 الاعتبارية كما هنا لاسمها
 وهناك من يقول يجتمع
 معرفتان على حرف واحد

فاما الرفع فانه على أحد
ثلاثة أوجه العطف على
محل لامع اسمها فان
محلها رفع بالابتداء عند
سببويه وجيء ذلك لتكون
للاثنائية زائدة بين
العاطف والمعطوف
لتأكيد النفي أو بالابتداء
وليس للاعمال فيه أو أن
للاثنائية عاملة عمل ليس
وأما النصب فبالعطف

(قوله والعطف عليه) أي
فتكون الاولى مسيطرة
على ما بعد الثانية فان قلت
كون لا الثانية لتأكيد
النفي يقتضي صحة
الاستغناء في افادة المقصود
وهو نفي كل من الامرين
وليس كذلك لان الكلام
بدونها يحتمل نفي المجموع
كما يحتمل نفي كل واحد قلت
كونها لتأكيد النفي
لا ينافي ان تأكيدها
يدفع احتمال نفي المجموع
وبين نفي كل واحد سم اه
من خط الشنواني

تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين باللامع لا اه ببعض تصرف وكتب
الروائي قوله متمثلتان أي لفظا ومعنى فلا يراد أن زيد من جلس وقعد لزيد ليس فاعلام ما بـ
بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا وهذا الحق المنجى أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيد او ان عمرا
فإنما انما هو مجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لامعائين ولا مختلفين لاستحالة أثر
بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين كونه مفردا بل عن
مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا يجوز زيد وريد أو و عمرو قائمان فالرفع للمجموع
الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان الثانية في الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا
أثر له اه واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند سببويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح
الاول (قوله على محل لامع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما
معار في عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميع المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتبار
قبل دخول لا فلا تعقل (قوله فان محلها الخ) نقل سم عن الدماميني أن الامر كذلك عند سببويه
مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميع المتقدم وفيه بعد عندى نظرا لانه يلزم عليه عدم عمل
هذا المبتدأ في مثنى عند سببويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر
الا أن يقال الثاني والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر ونظيره عير قائم الزيدان
فتأمل (قوله رائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على
المعطوف وكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسمعا كما مر اي صاحبه والمحل
للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما أقدمناه لم يشك
عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الروائي والفرق بين الزائدة ولا الملقاة أن
الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والمعالة هي التي لها عمل أصالة كأن أهملت اه وظاهره ان
الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يحتمل الكلام
بسيطه الا أن يكون أغليا أو الوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملقاة
فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس لا عمل فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية
للجنس لوجود شرط جوار العائها وهو تكرير لا لاقاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع
على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس
معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف المحل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر ثلثا
يلزم تواردها عاملين وهما الا والمبتدأ عند غير سببويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند
سببويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل
من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المفعول واحد اخبر عنهما
لامتناع تواردها عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب
فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سببويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملة من
ويمنع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة
عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عنده غيره فيقدر
لها خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا في شرح الجامع بإيضاح ومثله في التصريح
وفيه عندى نظرا أما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن
العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل لا عند سببويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يبعد رفع ما بعد الثانية بالاولى مع عدم

رفعها مابعد ما وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أي لفظا فتكون ماملة في الخبر بعد الثانية برده اناطة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كافي عبارة الشارح السابقة وعبرة الهمع وغيرهما ولا في مجتمعا مركبة فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) أي أو على لفظه وان كان مبنيا للمشابهة حركته حركة الاعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة عند الاخفش كافي شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله امارفعه) وعليه والخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعد ما معطوفا وسوا جعلت لا الاولى مهمة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر ان قدرت لا الاولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقية أن أن يكون الخبر واحد التلا يلزم كون الخبر الواحد مفعولا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملين عمل ليس جازك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالة سائرهما معا على الفتح فتنبه واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند معهما عاملين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر ان عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس للتلا يلزم المحذور ان السابقان وكذلك ان جعلت مهمة عند غير سيبويه لذلك واما عند سيبويه فيجوز خبر ان وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبر ان هكذا طهر لي ثم رأيت في كلام الدماميني ما طاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة رفع الاول على العاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا يعوا) اللغو القول الباطل والتأنيم قولك لا سر أئمت والصهير للجنة (قوله في نحو لا حول الخ) أي من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الالهيين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أول يسبق الثانية عطف والكلام جملتان مستقلتان أو كان أحدهما الالهيين غير مفردا فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابد ال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما في التثنية الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التثنية الثاني (قوله خمسة أوجه) أي اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اماميني على الفتح أو مفعولا بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مفعولا بالعطف على محل لامع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمه العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لامع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضر وبافي خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمه الواقعيه ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعني قوله وان رفعت أو لا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بان كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاربعة الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محل لامع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس تختص أيضا بالتكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لان فاء زائدة للتسبين فلا تنع من عمل ما بعد ما فيها قبلها فتقوله أجزيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف

على محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بسين
العاطف والمعطوف كما
مر (وان رفعت أولا) اما
بالابتداء أو على اعمال
لا عمل ليس فالثاني وهو
المعطوف (لا تنصبا) لان
نصبه اعا يكون بالعطف
على منصوب لفظا أو محلا
وهو حينئذ مفقود بل يتعين
امارفعه كقوله
فأهجر تلك حتى قلت معلنة
لاناقة في هذا ولاجل
واما بناؤه على الفتح كقوله
فلا لعوا لتأنيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقم
لخا صل ما يجوز في نحو
لا حول ولا قوة الا بالله
خمس أوجه فتعها وفتح
الاول مع نصب الثاني
رفع الاول مع رفع الثاني
ورفعها مفعولا مع
فتح الثاني (تنبيهان) الاول
أفهم كلامه انه اذا كان
الاول منصوبا يجاز في
المعطوف أيضا الاربعة
الثلاثة الفتح والنصب
والرفع نحو لا غلام رجل
ولا امرأة ولا امرأة ولا
امرأة الثاني محل جواز
الاربعة الثلاثة في المعطوف
اذا كان صالحا لعمل لا فان
لم يكن صالحا تعين رفعه نحو
لا امرأة فيها ولا زيد ولا
غلام رجل فيها ولا عمرو
(ومفردا نعتا لمبني يلى)
منعونه أجزيه الاربعة
الثلاثة

المصنف مع الموصوف
 قبل دخول لامثل خمسة
 عشر نحو لارجل ظرف
 فيها (أو انصب) مراعاة
 لمحل اسم لا نحو لارجل
 ظرفا فيها (أو ارفع تعدل)
 مراعاة لمحل لامع المنعوت
 نحو لارجل ظرف فيها
 (وغير مايلي) منعوت
 (وغير المفرد) وهو المضاف
 والمشبّه به (لا تب) لتعذر
 موجب البناء بالطول
 (وانصبه) نحو لارجل فيها
 ظرفا ولا رجل صاحب
 فيها ولا رجل طالعا جبلا
 ظاهر (أو ارفع اقصد)
 نحو لارجل فيها ظرف
 ولا رجل صاحب بر فيها ولا
 رجل طالع جبلا طاهرا وكذا
 يمنع البناء ويجوز الامران
 الا ان كان اذا كان
 المنعوت غير مفرد نحو لا
 غلام سفر ماهرة أو ماهر
 فيها وقد يبدله قوله وغير
 المفرد (والعطف ان لم
 تنكر لا) معه (احكامه)
 بما للعت ذى الفصل
 انتهى) من جواز النصب
 والرفع دون البناء كقوله
 فلا أب وابنا مثل مروان
 وابنه بنصب ابن ويجوز
 رفعه وينتفع بناؤه على الفتح
 وأما احكامه الاخفش من
 نحو لارجل وامرأة بالفتح
 فشاؤماد كره في معطوف
 يصلح لعمل لان لم يصلح
 تعيين رفعه نحو لارجل وهند
 فيها (تنبيه) حكم البديل
 الصالح لعمل لا حكم النعت

بيان أو بدل ولينى صفة تعاويلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا
 عندنا فاء الثاني نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لا يوصف بالاسم الجاهل اذا وصف بمشتق
 نحو مرت رجل رجل صالح وبسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تتركب أربعة
 أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثاني تو كيد الفظيا ولا بد لا نه مقيس بالوصف والاول مطلق فليس
 مرادوا حتى يكون تو كيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كفا في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقبل هو
 تا كيد لفظي وقد جوز والتوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال في النكت
 يجوز كونه عطف بيان أو بدل الجوار كونهما أرفع من المتبوع ووجه الورداني جواز كونه
 تو كيدا أو بدلا لانه لا مانع من اعتبار كونه وصف الثاني طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون
 وصف الاول محذوفا لانه وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح توجيها
 للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا
 ومثل جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال (قوله
 فافتح) جرى على الغالب والافقديكون مبنيا على غير الفتح كالياء في النعت المثني أو المجموع على
 حده وهل يقال عند بناء المعتان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل
 اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لاصفة المادى المبني حيث لم
 تن لان الصفة هاهي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فاهما ليست المنادى في المعنى كما قاله
 ميم (قوله على نية) أي لية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا
 من أن ماء الامم لتضمه معنى من الا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا
 مخالفة لكن يجمع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال متى
 في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن
 تكون قسمة الصفة اعرايية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي
 يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب)
 مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنارع لان الماطم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم
 لا) أو اتباعا للحركة البائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المادى المضافة حيث يتعين فيها
 النصب لتعينه لو باشرتها باو عدم تعينه لو باشرت العت هنا لا حوار رفعه عند التكرار (قوله
 لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلي لان
 الفاصل لا حظه في البناء حتى يكون المانع لبقاء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى
 في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع البناء الخ) هذا مفهوم
 قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لامع اسمها لان
 موضعها مرفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتبه (قوله وقد
 بناؤه (قوله وغير المفرد) أي ما نراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع
 اقصد الا أن يراد رفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو العائها (قوله دون البناء)
 أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف مثل مرفوع أو
 منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فشاؤماد) وخرجه بعضهم على أن
 الاصل ولا امرأة حذف لا وأني البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البديل الخ) مثله عطف البيان
 وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
 الرفع والنصب اه أي وأما المعنوي فلا يجوز تأ كيد المنفى المبني به أي لانه نكرة والفاظ التوكيد
 المعنوي معارف وفي تأ كيد النكرة بالمعروف قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا في معرفة

فاستظنه وجوز الاتساع بنا، البديل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضى وقوله
 اقرب اذا لم يفصل عن المنق المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوارا بل يربو عليه من حيث
 كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه
 لا امتناعه لان العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلا) أى منه أى من الاحد فوجد
 الضمير المشترك في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل
 لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الابدال من محل لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا
 أحد زيد) منه بدل البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر
 ضميره بعدهما بالطرف كانا من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعامة عمل ليس
 أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ واسكار كذا في الشيخ
 بهي والروادى وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النقي واستعمال الهمزة في غير
 الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالأعمال عمل ان وجوار
 الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار ولا وجواز تثبيت الهمزة والمعطوف بعد
 الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى
 على الفعل الماضي والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالاسكار هذه
 منكرات قبلا لا الجدل والنقي (قوله الاطعان) أى موجودوا الا فرسان أى موجودون على رواية من
 نصب عادية تعنا لفرسان أما على رواية من رفعها هى خبر لا الثابتة والفرسان بضم الفاء جمع فارس
 وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدو وهو الظلم كناية عن القوة
 والشجاعة وبالمجبة من العدو ضد الروح وقوله الانجشؤ كم أى الماشي من كثرة الاكل والاستثناء
 منقطع والتنوير ما يحذفه من شرح شواهد المعنى للسيوطى مع زيادة (قوله الاارعاء) أى
 انكشاف والشبيهة الشبابة وهولعة حداته السن وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون
 حرارته القوية قوية فالوارهوس الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين
 سنة والمشي قبل الشيب وقبل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن
 شفى مع زيادة قال الدمامى وأذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطف على الصلة
 فانرباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيهة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل
 الصلة مجموع الجملتين فيكون ضمير شيبته في الرطلان مجموعهما حينئذ جملة واحدة اه باختصار
 (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النقي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ
 والانكار وقرر البعض العبارة بما لا يبنى فاحذره (قوله لساى) هى روجته وقوله الذى لا فاه أمثالى
 يعنى الموت وأم فحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والابقاع فتكون اضرا با
 عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دما ميني (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أى
 مع لا اذا المجموع هو الدال على التنى على المذهبين الاتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى
 للاستفهام باعتبار ما كان والا فالان قد انسخ عنها الاستفهام كما انسخ التنى عن لا فاده الرودانى
 (قوله فبرأب) أى يصلح منصوب في جواب التنى أثبات أخرت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى
 لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامى كما أن أتمنى كذلك اذا خبر بالفعل وبحث فيه الرودانى بأن كوها
 بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم
 له وذلك باطل قال والحق انهما ان أراد ابانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذ كر فسلم والافتسليط التنى على
 مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو معنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا
 اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ما حصلت بما هو بمنزلة نفسه فلم يحتاج الى خبر فلا

رجلا وامرأة فيها ولا أحد
 رجل وامرأة فيها فان لم يصلح
 له تعين الرفع نحو لا أحد زيد
 وعمرو فيها (وأعط لا) هذه
 (مع همزة استفهام ما
 نسحق) من الاحكام (دون
 الاستفهام) على ما سبق
 يباه وأكثر ما يكون ذلك
 اذا قصد بالاستفهام معها
 التوبيخ والاسكار كقوله
 الاطعان الا فرسان عادية
 الانجشؤ كم حول التناير
 وقوله
 الاارعاء لمن وات شيبته
 وأذنت عشب بعد هرم
 ويقل ذلك اذا كان مجرد
 استفهام عن النقي حتى
 توهم الشاوبين انه غير واقع
 كقوله
 الاا- طبار اسلى أم لها
 جلد
 اذا الاق الذى لا فاه أمثالى
 أما اذا قصد بالاستفهام
 التنى وهو كثير كقوله
 الاا- رولى مس- طاع
 رجوعه
 فبرأب ما أثبات يد الغفلات
 فعند الخليل وسيبويه ان
 الا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر
 لها وبمنزلة ليت فلا يجوز
 مراعاة محلها مع اسمها ولا
 الغاؤها اذا تكررت

وخالفهما المازني والمبرد ولا
 جهة لهما في البيت اذ لا
 يتعين كون مستطاع خبرا أو
 صفة ورجوعه فاعلا بل
 يجوز كون مستطاع خبرا
 مقدما ورجوعه مبتدأ
 مؤخرا والجملة صفة ثانية
 ولا خبر هناك تنبيه على تأني
 ألا لمجرد التنبيه وهي
 الاستفتاحية فتدخل على
 الجملتين نحو ألا ان أولياء
 الله لا خوف عليهم اليوم
 يأتيهم ليس مهرو فاعلهم
 وللعرض والتخصيص
 فتختص بالفعلية نحو ألا
 تحبون أن يغفر الله لكم
 ألا تقاتلون قوما نكثوا
 أيمانهم وقوله
 ألا رجلا جراه الله خيرا
 يدل على محصلة تبين

(قوله بمنع) هذا من خارج
 (قوله هذه صفة الخ) أي
 بجملة جزاء الخ خبرية حينئذ
 ويحتمل أنها معترضة

يرد قوله والاقتساض الخ والحاصل أن الأما كلام تام جلا على معناه وهو أنني ما كذبت له ما ينبغي
 والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأنني له مفعول به فلا يرد قوله أن أوجب كونها بمنزلة أنني الخ (قوله
 وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالمجردة من الهمزة واستدل بالبيت لأن مستطاع أما خبر
 للأوصاف لا معناه ورفع مراعاة محل لامع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل
 فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيضا كان يبطل المذهب الأول قال في الهمع والفرق بين المذهبين
 من جهة المعنى أن التثنية واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا جهة لهما)
 أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يجمع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أو صفة أي
 حتى يمنع قوله ما لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه)
 أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب أنباء محل اسم
 لا المفرد أوله فظنه مشابهة حركته البائية حركة الأعراب في عروضها بعروض لا وزوالها
 بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشافعي وما ذكره من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به
 الرضي في المبادئ من أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف
 بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازته المصنف من ترك تعيين الشبيه بالمضاف مع أعرابه
 اه سم أو يقال هو من وصف المسنى لا من بني الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء
 كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على
 على كلام المازني والمبرد أيضا لرجلة ولي صفة لعمر كما به عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسبأني
 في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يحل من المفرد ووجه من الشبيه بالمضاف هذا وبحث
 الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه ككارة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل في
 أن المتنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولي فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتنى هو العمر المدبر
 المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعدهما وتقويه لتركيبها في الأصل من
 همزة الإنكار الإطالي ولا السابقة ونفي الذي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بينة كذا في
 المعنى والدمايني عليه قال الشافعي قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على
 ما لا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيد أقام وكذا الكلام في أما والاكثر على أنه ما حرفان موضوعان
 لا تركيب فيهما اه (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن الأداة في الحقيقة على
 ليس (قوله وللعرض) أي الطلب برفق والتخصيص أي الطلب بازعاج وقدم مثل لهما على ألف
 والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أي ولونه قدرا كافي البيت ويشترط في الجملة أن تكون
 خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله الأرجل الخ) بعده

رجل لم يمتى وتقم بيتي • وأعطيتها الأتارة ان رضى

قال الأزهرى هما الأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمنعته ورجلا منصوب بمحذوف أي الأتروني
 رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاءه قاله البعض تبعا لغيره ووجه أن نصبه بما يفسره جزاءه يخرج ألا
 عن كونها للعرض أو للتخصيص لكون الفعل انشائي فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون
 البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيت في الدمايني على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا
 جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفة أهم من الدماء فالجمل عليه أولى وبأن شرط منصوب
 الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على
 محصلة تبين وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله
 تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا لتتني ونون الاسم ضرورة ويرى
 بالحر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها

ولست الاولى مركبة على
الاظهر وفي الاخيرين
خلاف وكلامه في الكافية
يشعر بالتركيب (وشاع في
ذا الباب اسقاط الخبر)
جوازا عند الجازين
ولزوما عند التميميين
والطائيين (اذا المراد مع
سقوطه ظهر) بقربه نحو
ولو نرى اذ فرغوا فلا فوت
قالوا الا خبر فان خفي المراد
وجب ذكره عند الجميع ولا
فرق بين الطرفين وغيره قال
حاتم

ورد جازرهم حرفا مصرمة
ولا كريم من الولدان مصبوح
بنيته يندري هذا الباب
حذف الاسم وابقاء الخبر
من ذلك قولهم لا عليك
يريدون لا بأس عليك اه
بنيته اذا اتصل بلا
خبر أو نعت أو حال وجب
تكرارها نحو لا فيها غول
ولا هم عنها ينفون تو قد
من شجرة مباركة زيتونة لا
شرقية ولا غربية وجاء زيد
لا خائفا ولا آسفا وأما قوله
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع
وقوله بكت جزعا واسترجعت
ثم آذنت ركائبها أن لا
البنار جوعها وقوله
قهرت العدا المستعينا
بعبية

ولكن بأنواع الخدائع والمكر
فضرورة والله أعلم
بطن وأخوانها
هذه الأفعال تدخل بعد
استيفاء فاعلها على المبتدأ
والخبر فتصميم ما مفعولين

لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبیت بفتح التاء من بات بفعل كذا اذا
فعله ليلا واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني رجل لم ي الخ وقبل بضم التاء من بات
أي تبينني عندها وقيل معناه تكون لي بيتا أي امرأة بشكاح وقوله رجل لم ي أي تسرح شعر رأسي
واللمسة بكسر اللام هي في الأصل الشعر الذي يجاوز شحم الأذن فاذا بلغ المنكبين فهو وجه بضم
الجيم وقوله وتقم بيتي بضم القاف أي تكنسه والاثابة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني
ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أي الاستفتاحية مركبة أي من همزة الاستفهام
ولا النافية (قوله على الاظهر) أي من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فأيوهمه قوله وفي
الاخيرين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الاولى غير مراد واصل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح
في الاخيرين بخلاف الاولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب)
الأنهم انسلخوا عن المعنى الأصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سماء ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل
لا سماء ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيره ولما قال ابن الحاجب من أن
المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه
واحتراز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لامع اسمه او قيل من محل
اسمه اقبل دخولها واستحكام على القوانين في الاستثناء وان قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهي
بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة اعما وقعت للبديل بعد نقض
النفي بالا فالبديل هو المقصود بالنفي المعبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده
الداميني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذا التعليقية واشترط أولى لا يهاجم التعديل ظهور المراد
في كل تركيب وقعت فيه لا و ليس كذلك (قوله فلا فوت) أي لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب
قالوا الا خبر أي علينا بدليل وانا الى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) توزع في سبته الى حاتم والحرف
النافع المهرولة وقيل المسنة والمصرمة تفتح الراء المشددة التي يعالج صرعاها لينقطع لبنها ليكون
أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته أي سقيته المصبوح
وهو الشراب صبا حاو قد لقق الشارح بحزبيت الى صدر بيت آخر كما ينسب العيني (قوله ندر في هذا
الباب الخ) كما ندر حذفها معاني قولك لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بالخبر الخ)
وتكون حينئذ مفعولة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد
لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أي لا نفعة وبجملتها
عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

بطن وأخوانها

مادخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا الا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف
اليه فان هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها
لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضاف اليه في البابين اذا لا مانع من تقدمه
فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب
فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله ليس
(قوله على المبتدأ والخبر) بشكل عليه حسبت أن زيد أقام وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب
سبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي تابعا ومستقرا وحسبت
زيدا عمرا وأفعال التفسير كصبرت الطين خرفا وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه
الأفعال لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وعن الاخيرين بان أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن

على نوعين أفعال
 قلوب سميت بذلك لقيام
 معانيها بالقلب وأفعال
 تصير وقد أشار إلى الأول
 بقوله (انصب بفعل القلب
 جزأى ابتداء) يعني المبتدأ
 والخبر (أعني) بفعل
 القلب (رأى) بمعنى علم
 وهو الكثير كقوله
 رأيت الله أكبر كل شئ
 محاولة وأكثرهم جنودا
 ومعنى ظن وهو قليل وقد
 اجتمع في قوله تعالى أهم
 يرونه بعيدا وزاه قريبا
 أي يظنونونه ونعمه فان
 كانت بصرية أو من الرأي
 أو بمعنى أصاب رثته تعدت
 إلى واحد وأما الحلية
 فستأني و(خال) بمعنى
 ظن كقوله

(قوله أي التضمينية) أي
 في الجملة فلا يردزعم على
 بعض الأقوال (قوله نقله)
 قال الشيخ المدايني في باب
 التسايع قلى بفعل كرى
 وبقي ككبرض اه

الاخبار في ثانیها باعتبار الاول وفي اولها باعتبار اعتقاد أن المسجدين بالاسمين واحد كذا قاله
 البعض وفيه أن القائل ظننت زيداً عمرار بما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي به
 عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال
 باعتبار اعتقاد أن زيداً هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي
 على نوعين) جعل الانخس من هذا الباب مع المتعلقة بعين الخبر بعدها فعل دال على صوت نحو
 سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمجموع نحو سمعت كلاماً ما وافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ
 وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنهم لما دخلت على غير مجموع أي
 بمفعول ثان يدل على المجموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أي بعد ذلك بمفعول ثان يدل
 على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما يسمع
 فهو ذلك وإن كان عيناً فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف
 أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبيدة واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم من أفعال
 الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى مفعول واحد بأنها لو تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب
 أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى
 ويبطل الثاني أنها لا يجوز العاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه جمع وللانخس ومن وافقه
 اختيار الثاني ودفع هذا الاطال بأن من باب ظن لا يجوز العاؤه كهب وتعلم وأفعال التصدير كما يأتي
 فلتكن سمع مثل ما ذكر قنذر (قوله لقيام معانيها) أي التضمينية (قوله جزأى ابتداء) أي جزأى جملة
 ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله
 ولهما أي للمفعولين من التقديم والتأخير ما لم يجر دس أي عن هذه الأفعال ولثانیهما من الأقسام
 والاحوال ما لم يجر كان اه قال الدماميني في الاحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لم يجر
 كان ولم يقل ما لم يجر المبتدأ أو ما قول أي الدرداء وجدت الناس أخبر نقله فعلى اضممار القول أي
 وجدت الناس مقولاً في حق كل واحد منهم أخبر نقله كما أول قول الشاعر وكوني بالمكارم ذكريني
 به خبر معي أي تذكريني (قوله رأي أعني علم الخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه استعمال
 بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل في الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي
 (قوله يرونه) أي يظنون البعث تمتعوا ونعمه واقعا لان العرب تستعمل البعث في الانتقام والقرب في
 الحصول قال الشيخ بجي لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فعمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن
 على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهد
 يقال رأي أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأي أبو حنيفة كذا أحلالاً
 لجوار أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كافي الدماميني بأن رأي الاعتقاد به متعدياً إلى
 اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك رأي أبو حنيفة حل كذا على أن رأي التي من الرأي متعدياً إلى
 واحد دائماً لجوار أن تعدى تارة إلى مفعولين كراي أبو حنيفة كذا أحلالاً وتارة إلى واحد هو
 مصدر ثانی هذين المفعولين مضافاً إلى أولهما كراي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدياً
 لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدياً إلى واحد
 هو مصدر ثانی الجراين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به
 في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف ذلك
 وعمله بأن المضاف إليه غير مقصود لانه بل لغيره وهذه الأفعال مستندة في المعنى لشيئين ينعقد
 منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالنتيجة للآخر وهو قابل
 للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالهمزة مضمومة وشبهتين في القلب

أخالك أن لم تفتن الظن في هذا هو الذي هو مستطاع من الوجد . ومعنى علم وهو قليل كقوله دعاني الغواني عمن وختني
 في اسم فلا أدعي به وهو أول . فان كانت بمعنى تكبر أو ظلم فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله علمتك البازل المعروف
 فابعدت البازل واجفات الشوق والامل وقوله علمتك منا فلست بأمل . نذلك ولو ظلمنا غرثان عاريا ومعنى ظننت
 وهو قليل مخوفان علموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت (١٥) شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة وأما

التي بمعنى عرف فستأني
 و (وجدنا) بمعنى علم فهو
 وان وجدنا أكثرهم
 لفا سقين ومصدرها
 الوجود فان كانت بمعنى
 أصاب تعدت الى واحد
 ومصدرها الوجدان وان
 كانت بمعنى استعنى أو حزن
 أو حقد فهي لازمة
 و (طن) بمعنى الرحا
 كقوله . ظننت ان شئت
 لطي الحرب صالبا فعدت
 فمن كان عنها معروفا
 وبمعنى اليقين وهو قليل
 نحو وطوا أنهم . لا فو
 رهم وأما التي بمعنى اتهم
 فستأني و (حسبت) بمعنى
 ظننت كقوله تعالى
 يحسبهم الجاهل أغنياء
 من التعفف وتحسبهم
 أيقاظا وهم رقود ومعنى
 تيقنت وهو قليل كقوله
 حسبت النقي والجود خير
 تجارة رابحا اذا المره
 أصبح ثاقلا وفي مضارعها
 لغتان فتح السين وهو
 القياس وكسرها وهو
 الاكثر في الاستعمال
 ومصدرها الحسبان بكسر
 الحاء والمهسية والمهسية
 فان كانت بمعنى صار أحسب

(قوله أخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تنقح وذا هو مفعوله الثاني تعضض الطرف أي
 تكفه يسومك أي يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) أي دعاني الغواني جمع غانية وهي
 المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل وختني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا أدعي يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الانكار أي أدعي به وهو أول اسم لي وجملة
 وهو أول حال وقد عمل حال هائي صميرين شئ واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني
 كما ينسبته (قوله أو ظلم) من باب نفع كافي المصباح أي عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول
 البازل أو الجرباضة البازل اليه فابعدت أي اطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله
 منا) أي معدد اللعم والتسدي الجود والغرثان بفتح المجه فسكران الراء بعدهما ثاء مثلثة الخائض
 (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما عمله بفتحين فتعد الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في
 القاموس (قوله شفته العليا) أمام مشقوق السفلى فأفح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان
 (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كافي القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة)
 ومصدرها الأولى وجد بثلاث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أي
 بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شئت) بفتح السين وضمها كافي القاموس أي اتعدت صالبا هو اسم
 فاعل من صلى الباركرضي قاسي سرها فعدت بالعين المهملة فالراء المشددة أي انهزمت (قوله ووطنوا
 أنهم ملاقور بهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقور بهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أي
 ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عدت فهي فتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها
 حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسر هـ كذا في القاموس فقول
 البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمهسية والمهسية) أي بفتح السين وكسرها (قوله مع
 عد) حال من مفعول أعني (قوله يدب) بكسر الدال أي يمشي منهلا (قوله ومصدرها الزعم)
 بثلاث الزاي كافي القاموس (قوله قال السيراني الخ) ساق كلام السيراني دليله لقوله للرجحان
 لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم والدليل مضاف للمدلول الا أن يحجب بان المراد بالاعتقاد
 الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقاد أو بالرجحان ماعدا اليقين فيشمل الجرم لاعتد دليل
 المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن البار يلقابل بكل منهما القول الاول أما
 مقابلته بكلام الجرجاني فلا اشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما
 مقابلته بكلام ابن البار فلا اشتراط ابن البار عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقتراه
 بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين سواء على أن المراد بالاعتقاد في الاول
 الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن البار العموم والخصوص من
 وجه نعم ان حمل كلام ابن البار على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كافي كلام
 كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كافي قول أبي طالب يحاطبه صلى الله عليه وسلم
 ودعوتني وزعمت أنك ناصح . ولقد صدقت وكنت ثم آمينا

كان بينه وبين كلام السيراني العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن البار

أي اذا شفرة أو حرة وبيض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله
 زعمتني شيفا وليست بشيخ . انما الشيخ من يدب ديبيا ومصدرها الزعم قال السيراني هو قول مقرون باعتقاد صحيح أم لا
 وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن البار انه يستعمل في القول من غير صحة ويقوي هذا قولهم زعم مطية الكذب
 أي هذه اللفظة من كذب الكذب

فان كانت بمعنى تكفل أو راس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت بمعنى من أو هزل فهي لازمة (تنبيه) الأكثر
 قلبي زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله وقد زعمت أني تقيت بعدها • ومن ذا الذي ياعز لا يتغير
 والثاني كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى • (١٦) ولكن المولى شريكك في العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد

فالتباين لا اشتراط الصحة في أولهما لان المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها في
 ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام المشرح
 على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت
 بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى راس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر
 اه وفي القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعماء زعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله
 وتارة بالحرف) أي الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء
 للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فصد الجدل كافي الصحاح (قوله الى أن) أي المشددة والمخففة منها
 بدليل الامثلة وكرع في أكثرية التعدي الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره المشرح وبمعكسهما هب فان
 تعديه الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا في المغنى والداميني (قوله والثاني)
 أي عد (قوله المولى) أي صاحب مفعول ثان وشريك مفعول أول أي محالط في حال الغنى
 والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أي بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخافه في
 ثقة موثوقا به أو الخفض بانفاقه اليه بمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث البازلة بالشخص (قوله
 في الحاجة) في القاموس حاجيته محاجة وحجاء لحجونه فاطنته فغلته (قوله أورد) أي أوساق
 أو حفظ أو كنتم كافي التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كافي شرح التوضيح للشارح نائب فاعل
 وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها
 والرفع أضعفها وعر ومنادى مرخم عرونة فاعتبط أي دم على الاعتباط وهو معنى مثل حال المغبوط
 من غير أن يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مفعول أي هذا الاستعمال قليل
 والاكثر الخ أي الكثير اذ لا كثرة في الاستعمال الأول (قوله فان دخلت عليه همزة النعل الخ)
 محله اذ لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى
 وما أدراك ما القارعة والكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام
 ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدي اليه بالحرف لما في الهمع
 والمغنى أنها مسد المفعول المتعدي اليه بالحرف فتكون في محل نصب باسقاط الجار كافي
 فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أي ظن كما يدل عليه عد المشرح وغيره مما يدل على
 الرجحان كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك
 كافي الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة
 أفعال منها اعتقد ونوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم في شرح الكافية أي اعتقدوا
 وقال ابن الناظم أي ظنوا وقال الزمخشري أي صيروا كذا في شرح العزى والتبيل بالآية مبني على
 غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت الى واحد) أي بنفسها فلا ينافي ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى
 ثان بحرف الجر كافي المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمر من الهبة وهب أمر من الهبة
 (قوله أي اعتقدني) بمعنى ظنني كما عبر به في الهمع أو أراد بالظن في قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين
 فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) أي غفلة وقوله والانتصية أي هذه الوصية فانك فاته أي مدركه
 ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أي حصل علمه في المستقبل بتعاطي أسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم

و (جاء بمعنى ظن كقوله
 قد كنت أجوابا عمروا
 ثقة • حتى ألت بنا يوما
 ملمات • ان كانت بمعنى غلب
 في المحاجة أو قصد أو رد
 تعدت الى واحد وان كانت
 بمعنى أقام أو بخل فهي
 لازمة و (درى) بمعنى علم
 كقوله
 دريت الو في العهد يا عرو
 فاعتبط • فان اغتباطا
 بالوفاء جيد • والاكثر فيه
 أن يتعدى الى واحد
 بالباء تقول دريت بكذا فان
 دخلت عليه همزة النعل
 تعدى الى واحد بنفسه
 والى آخر بالباء نحو قول
 شاء الله ما تلوته عليكم ولا
 أدراككم به وتكون بمعنى
 ختل أي خدع فتعدى
 لواحد نحو دريت الصيد
 أي ختلته (وجعل اللذ
 كاعتقد) في المعنى نحو
 وجعلوا الملائكة الذين
 هم عباد الرحمن انا فان
 كانت بمعنى أوجد أو أوجب
 تعدت الى واحد نحو وجعل
 الظلمات والنور وتقول
 جعلت للعامل كذا والتي
 بمعنى أنشأ قدمضى الكلام
 عليها في بابها وأما التي بمعنى
 صير فستأتي (وهب) بالفظ
 الامر بمعنى ظن كقوله

فقلت أجرني أبأخالد • والا فهني امرأها لكا أي اعتقدني و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله • تعلم شفاء النفس قهر عدوها فهي
 • فبالغ بلطف في التحيل والمكره والكثير المشهور واستعمالها في أن وصلتها كقوله • فقلت تعلم أن للصيد غرة • والانتصية
 فانك فاته • وقوله • تعلم رسول الله أنك مدركي • وفي حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس بأعور أي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب
 ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع • الأول ما يفيد

في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجدوتعلم ودرى والثاني ما يغلبه رجحانا وهو خمسة جعل (١٧) وجاوعت وزعم وهب والثالث

ما رد الامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأي وعلم والرابع ما رد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب تنبيهه انما قال اعني رأي الى آخره ايدانا بان افعال القلوب ليست كلها تنصب منه ولين اذ منها مالا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جن وحزن وهذا شروع في النوع الثاني من افعال الباب وهي افعال التصيير (والتي كصبرا) من الافعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ واتخذ ووهب وترك ورد (ايضا بها نصب) بعد ان تستوفي فاعلها (مبتدأ وخبر) نحو فصيروا مثل كعصف ما كول ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكفوله اتخذت غرازا ثم دليلا وما حكاه ابن الاعرابي من قولهم وهبني الله فداك ونحو وتر كابعضهم يومئذ بموجب في بعض وقوله وريته حتى اذا ماتر كنه انا القوم واستغنى عن المسح شاربته ونحو لو ردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله فرد شعورهن السود بيضاء ورد وجوههن البيض سودا (ونخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا

فهى امر بتخصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالاتفات الى معام المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لانه امر بالعلم فاي فرق افاده هم (قوله في الخبر) اى في ثبوته للخبر عنه هم (قوله كصبرا) تضعيف صار اخذت كان وربما اتي بالهمزة بدل التضعيف فقبل اصار كما في التمثيل واما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللزوم بمعنى انتقل فليست من افعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لا دخال ماراده كثير من حذاق النحاة كما في الغزى وهو ضرب العامل في المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا اصحاب القرية لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم هذه من افعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدي لواحد والمنصوب الاخر بيان او بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراه ظهورهم فكأن الله مفعول اول ووراء مفعول ثان ولا يصح ان يكون طرفا لنسب لان الطرف لابد ان يكون حاريا للفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام واقره وهو يقتضى ان ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك وان الطرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورائى واجلمت عمرا اماى وهو بعد جدا ثم رأيت الفاضل الروداني قال ينبغي ان لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة ابصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الطرف على الفاعل فالحق ان الطرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله في المسجد وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحوى ماما كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحاق نبذ افعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضي (قوله فصيروا مثل كعصف ما كول) هو مجزيت من السريع الموقوف فلام ما كول ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى انها اسم بمعنى مثل تأكيده لمثل الاولى او مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل واجيب كما في الروداني بانه نظير لا ابالك حيث جبر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع اكل حبه وبقى تبنيه وقيل ورق الزرع (قوله غرار) بضم العين المحجمة وفتح الراء ثم زاي اسم وادومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم اى عقب رحيلهم ودليلا لادال المهملة (قوله فداك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحد ثان في البيت قبله وهو قوله

رمى الحد ثان نسوة آل حرب بمقدار معدن نه هودا

والحد ثان بالكسر كما في القاموس وحد ثان الامر ابتداءه وحد ثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفي العيني ما يقتضى انه محرك مثني لانه فسر بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمعدن ومعدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس اى حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكن والحزين الخاشع اهني كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله ونخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والنبي كصبرا ايضا بها نصب مبتدأ وخبر ان يكون خص فعل امر ولما بعده من قوله والامر هب قد الزمان يكون خص ماضيا مبني للمجهول ويرجع الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن وقوله وجوز الالغاء وقوله والترم التعليق بناء على ان الرواية في هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافى اى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكروا بصرا والتخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور وما خص به الافعال القلبية المتصرفه ايضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ان رآه استغنى وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما قال ابن كيسان نعم والا كثرون لا والحق بها في ذلك رأى البصرية والحلية بكثرة وعدم وفقد وجوده ولا يجوز ذلك في بقية الافعال فلا يجوز ضربتني مثلا بالاتفاق وعاله سيبيويه

(٣ - صبان ثاني) لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما ذكر) (من قبل هب) من افعال القلوب وهو احدى عشر فعلا

لا تؤثر فيما دخلت عليه
تأثير الفعل في المفعول
لان متناولها في الحقيقة
ليس هو الاشخاص وانما
متناولها الاحداث
التي تدل عليها اسامي
الفاعلين والمفعولين فهي
ضعيفة العمل بخلاف
أفعال التصيير وانما
يدخل التعليق والالغاء
هب وتعلم وان كانا قليبين
لضعف شهما بافعال
القلوب من حيث خفاء
لزوم صيغة الامر كما أشار
اليه بقوله

(والامر هب قد الزمناه
كذا تعلم) الزمنا ما مضى مجهول
فيه ضمير مستتر يعود على
هب نائب عن الفاعل
والالف للطلاق والامر
نصب بالمفعولية والجملة
خبر المبتدأ وهو هب (ولغير
الماض) وهو المضارع
والامر واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر
(من سواهما) أي سوى
هب وتعلم من أفعال الباب
(اجعل كل ماله) أي
للماضي (زكن) أي علم
من الاحكام من نصب
مفعولين هو في الاسل
مبتدأ وخبر موصوفين زيد
قائما ويا هذا ظن زيد قائما
وانا ظان زيد قائما
ومررت برجل مظنون
أبوه قائما وأعجبتني ظنك
زيد قائما ومن جواز
الالغاء في القلي وتعليقه

بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال وب اني ظلمت نفسي وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا
يجمع ضميران أحدهما مفعول والآخر منصوب وهما الشئ واحد وقيل لان الغالب في غير أفعال
القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتني مثلا لم يمسحوا سبقي الى الفهم ما هو الغالب من التغاير
ولم تقو حركة المضمرة على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل
مصدر الثاني مضافا الى الأول بخلافه ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات
نفسه وظنه أياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا لجاز في كل فعل نحو ما ضربت الاياك ويمتنع
الاتحاد في هذا الباب وفي غيره ان أصغر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيد اظن
قائما ولا زيد اضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز بخلاف نحو ما ظن زيد
قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما في الهمع مع زيادة من الدما ميني وفي المغنى وغيره أنه
يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متعديين معنى تقدير نفس نحو وهزي اليك
بمخزع النحلة وأصمم البلك جناحتك من الرهب أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وقص (قوله وذلك)
أي تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا
كأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لان اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات
لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيد قائما
فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها
باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمنية (قوله أسامي) أي الواقعة معا على ثانية غالبيا (قوله بخلاف
أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شهما بافعال القلوب) أي
غيرهما أي فلا يضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح
أنفان ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان
تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدما ميني هذا مذهب
الاعلم وذهب غيره الى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلا باخارج قال سم
وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله الزمنا ما مضى مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب
تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يحيزونه ولورفع الامر على انه مبتدأ أول وهب
مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثاني والرايط محذوف تقديره ألزمه اسلم من ذلك (قوله ولغير
الماض) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من ضمير أني به لبيان الواقع أي اجعل كل
الاحكام التي علمت للماضي ثابته لتعبر الماضي حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو
المضارع الخ) نبه بالحذر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد
لان الاولى لا تصاع الا من لازم والاخير لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتي وأقره
من التعليل بأنهما لا يصاعان من فعل قلبي لا يحكي بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمر وما أعلم
زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر أتماميه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا أو
أحدهما الا معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق
بالوجوب (قوله في القلي) قيدته لاجرا أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله
وتعليقه) ان عطف على جوارف الاشكال أو على الالغاء والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق
بالوجوب فلا ينافي ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لاجاز أو المراد بجواز جواز
الانبيان سببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقع الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر
لماواة تأكيد لغيره لا لغائه ويقل اذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائد الى المصدر المفهوم منه نحو زيد
ظننت ذلك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق ورأيت بخط الشنواني على هامش شرح

لتسهيل للدما ميني نقلا عن ممانصه ذكر المرادى أن لجواز الالغاء هنا قيدين أهلهما المصنف
أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت فحوز يد قائم ظننت وجب الالغاء الثاني أن
لا يبنى الفعل فان نفي امتنع فمتنع فحوز يد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي ولم يتعرض المصنف ولا
غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه
لأنه من باب التعليق إذا ظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه
وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للالغاء بقول الشاعر وما خال
لدينا منك تنويل على مافيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتته عن أى حيان شيخ المرادى
قال سم وينبغى أن يكون كاللام غيرهما من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى
بلافهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول ولا يجوز لز يد قائم ظننت ولا لز يد ظننت قائم
(قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما
هو صريح سنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قارمه العامل
المعنوى الذى هو الابتداء وقبل الاعمال أقوى لان اللفظى أقوى وان توسط ورجه في التوضيح
وكل من التعليق لا يجزى في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على
تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجزى ان في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى آخر ذلك ربع
الطاعنين أى منزل الراجلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعيين الالغاء على رفع
ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم انترام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو
كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف في تسهيله والغاء ما بين
الفعل ومرفوعه جائزا واجبا خلافا للكوفيين والظاهر عندي أن مراده مرفوع الفعل ما يصلح
مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فله وما بعده
مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تعقل (قوله وأظن لغو) فهو مع
فاعله جملة معترضة كفى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والبتة او خبره فاعتراض
البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور انفصال بين الفعل ومرفوعه باجتناب مدفوع (قوله وشجاك
المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدما ميني وغيره شجافى البيت امما مضافا
الى الكاف لافعل ما ضياءوا لشجا الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الطاعنين أى المرتحلين
باعتبار ما تشبه عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس القاتنة (قوله أن
يتأخر عنهما) وجملة حيثئذ استثنائية كفى المغنى (قوله ولا يربكم) بفتح الباء والهاء أو بضم الباء
وكسر الهاء أى يحففكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لأن يكون
معمول الخبر كفى فى المثال أو لم يصلح كفى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم
يجوز الخ وانما يجوز تقدم ذلك الالغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شجاء وغيره تقييد
الشئ المتقدم بأن لا يكون معمول للفعل فان كان معمول له كفى فى المثال ان جعل معمول للفعل
لا لاخبر امتنع الالغاء عند البصريين لان المتقدم على ظن حيثئذ معمولها فهو فى الحقيقة فى
الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبى من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقبل
واجب) لان العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز
الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتى والمراد المتقدم على المفعولين
وغيرهما بان لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثله بهداهم الالغاء المتقدم
بالبيتين الآتين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حل تقدم الفعل
على تقدمه على المفعولين وان سبق شئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف

وصدق ذلك بثلاث صور
الاولى أن يتوسط الفعل
بين المفعولين والالغاء
والاعمال حيثئذ سواء
كقوله شجاك أظن ربع
الطاعنين يروى برفع ربع
على أنه فاعل شجاك أى
آخر ذلك وأظن لغو ونصبه
على أنه مفعول أول لا ظن
وشجاك المفعول الثانى
مقدم الثانية أن يتأخر
عنهما والالغاء حيثئذ
أرجح كقوله
آت الموت تعلمون فلا ير
هبكم من لظى الحروب
اضطرام
• الثالثة أن يتقدم
عليهما ولا يبتدأ به بل
يتقدم عليه شئ نحو متى
ظننت ريدا فاعمال الاعمال
حيثئذ أرجح وقبل واجب
ولا يجوز الغاء المتقدم
خلافا للكوفيين والاخفش
(واوضحير الشأن) ليكون
هو المفعول الاول
والجر أن جملة فى موضع
المفعول الثانى (أو)
(لام ابتداء) لتكون
المسئلة من باب التعليق
(فى موهم الغاء ما تقدمما)
كقوله

أرجو وأمل أن تدفودتها
وما حاله إذ امتلأ تنويل
وقوله

كذلك أدبت حتى صار من
خلفني أني رأيت ملاك
الشجرة الأدب فعلى الأول
التقدير أخاله ورأيت أي
الشان وعلى الثاني ملاك
وللديناف الفعل عامل على
التقديرين نعم يجوز أن
يكون مافي البيت من باب
الالغاء لتقدم مافي الأول
واني في الثاني على الفعل
لكن الأرجح خلافه كما
عرفت فالجمل على ماسبق
أولى (والنزم التعليق) عن
العمل في اللفظ إذا وقع
الفعل قبل شيء له الصدر كما
إذا وقع (قبل نفي ما) النافية
فحوال قد علمت ما هو لا
ينطقون (وان ولا)
النافية في جواب قسم
ملفوظ أو مقدر نحو
علمت والله أن زيد قائم
وعلمت أن زيد قائم وعلمت
والله أن زيد في الدار ولا عمرو
وعلمت أن زيد في الدار ولا
عمرو (لام ابتداء أو) لام
جواب (قسم كذا) نحو ولقد
علمت أن اشتراه وكفوله
ولقد علمت لتأني منبني
أن المنايا لا تطيش من مامها
(والاستفهام ذا) الحكم
(له انختم) سواء كان
بالحرف نحو وان أدري
أقرب أم بعيد ما توعدون
أم بالاسم سواء كان الاسم
مبتدأ نحو لنعلم أي الحزبين
أحصى وتعلمن أي أشد

وافوا الخ بان يراد فوجوا بذلك إذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن
بقوله ولا يجوز الخ أو استحسننا وذلك إذا سبق بشيء غير مفعوليه وان اقتصر الشارح في التمثيل على
القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا
بالواو كما قاله زكريا غيره (قوله وتويل) أي اعطاء (قوله كذلك) أي مثل الأدب المذكور وقوله
ملاك الشجرة بكسر الميم وقحها ما يقوم به والشجرة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين)
لكسه على تقدير ضمير الشأن عامل في محل كل من المفعولين على حدثه أعني ضمير الشأن المقدر
والجمله بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادسة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ)
استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أي
من قوله والأعمال حيث نذكر رجوع وقيل واجب (قوله فالجمل على ماسبق) أي حمل البيتين على نية ضمير
الشان أو لام الابتداء (قوله نفي ما) أي ما النافية ولا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت
ما هو لا ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن الحمل
للجملة السادسة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وان) أي سواء كانت
عاملة أو هاملة وان لم يمثل الشارح إلا للهامة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة عمل أو عمل ليس أو
هامة وان اقتصر الشارح في التمثيل على المهامة وقيد هاشارح الباب بالنافية للجنس (قوله في جواب
قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المفتي ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذي اعتده
سيمويه أن لا النافية انما يكور لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا
النافية في جواب القسم لها الصدر بل هو لها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلاً
(قوله علمت والله أن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد
المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعاق بالكسر في غير
صدر الجملة المتعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك وظاهره وأما على الاشتراط فلا المقصود بالقسم
تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالتقدم على القسم هذا ما قالوه ولما ثل أن
يقول العلم انما يتعلق بضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سد مسد المفعولين ولا يرد
أن جملة الجواب لا محل لها الجوار أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما
جوز المصريح في قول الناظم في باب ارباب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل
من حيث أنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أن يخص قولهم جملة الجواب لا محل
لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كني ما وان ولا (قوله نحو
واقف علموا الخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ
أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب
سد مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأني الخ) اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم
كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سد مسد المفعولين على ما قيل وفيه مامر
ولأن جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله
والاستفهام أي ولو بمل على الصحيح كما بسطه الاماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه
أقوله انختم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله
أو فاعل بقرب لا عتماده على استفهام أو بعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بادري
(قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعي ورده في المفتي بان الامد
ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام
على الأول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا إليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة

هذا يا أم خبر انختم مني السفر أم مضافا إليه المبتدأ انختم علمت

منقلباً أي انقلاب وليس منصوباً بما قبله لأن الاستفهام له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله في تنبيهات الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيداً من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك فاحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى الثاني من الملاحظات أيضاً لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الأقوام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر وان التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيداً قائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة واطأهر أن المعلق انما هو اللام يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحافت عنه كراهة نوالى حرفي نوك كيد كما مر فهي مصدرية حكماً نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لان أيضاً لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيسكن من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل به بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدراً متوسطاً أو متأخراً فالغاية واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حيث سد واجب على مامر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتداء تفرعية والفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس يقاطع لاحتمال

أي يوم سفر (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضاف إليه المبتدأ هو بالنظر للام والافاء اسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ماله المصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لا نأقول محل ذلك اذ لم يكن العامل جاراً (قوله فاي نصب على المصدر الخ) عبارة الفارسي فاي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الأصل ينقلبون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلباً أي انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافي ما أسلفه من كونها استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشهي (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) مالم يكن حرف جر نحو من أخذت وجم جئت وعم تسال وعلى أي حال أتيت أو مضافاً نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أي على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك رأيت زيداً أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لان زيداً منصوب بنزع الخافض وجوباً والجملة بعده مستأنفة ولا تعاقب فان وقع بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال اشهاب في حوامي اليضاوي استعمال رأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشيء وانصاه سبباً لاخبار عنه استعمال رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لا اشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال اتعاقب عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشهد كل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً بانه لا معنى لقولك علمت زيداً اجواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضاً) لعل أيضاً مقدمة من تأخير ويختص تعليقه بأدري فلا تعلق غيره كفي الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضاً كما قاله الزمخشري وأيده صاحب المعنى في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها المصدر كالأستفهامية اذ كل ماله المصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتماً) أن ومعمولاً لها فاعل ثبت محذوف واثراء المال بالفتح والمذكثرة والوفر الكثير (قوله في خبرها) أي أر اسمها المتأخر نحو علمت ان في ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت ان زيداً اني الدارقانم (قوله واطأهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحافت عنه كراهة نوالى حرفي نوك كيد كما مر فهي مصدرية حكماً نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لان أيضاً لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيسكن من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل به بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدراً متوسطاً أو متأخراً فالغاية واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حيث سد واجب على مامر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتداء تفرعية والفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس يقاطع لاحتمال

والمعلق عامل في المحل حتى يجوز له عطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدري قبل عزة ما لي بها

ولا موجعات القلب حتى
 قلت يروى بنصب
 موجعات بالكسر عطفاً
 على محل قوله ما البكا وجه
 تسميته تعليقاً أن العامل
 ما في في اللفظ عامل في المحل
 فهو عامل لا عامل فهي
 معلقاً أخذاً من المرأة
 المعلقة التي لا موجه ولا
 مطلقة ولهذا قال ابن
 الحشاش لقد آجأ أهل هذه
 الصناعة في هذا القلب
 لهذا المعنى الرابع قد ألحق
 بأفعال القلوب في التعليق
 أفعال غيرها نحو فليستظرأها
 أزكى طعاماً فستبصر
 ويبصرون بأيكم المفتون
 أولم يتفكروا ما صاحبهم
 من جنة يسألون أيان يوم
 الدين ويستنبئونك أحق
 هو ومنه ما حكاه سيدي
 من قولهم أما ترى أي برق
 ههنا (اعلم عرفان وظن
 تهمة • تعدية لواحد
 ملتزمه) نحو والله أخرجكم
 بن بطون أمهاتكم لا تعلمون
 شيئاً أي لا تعرفون وتقول
 سرق مالي وظننت زيدا أي
 اتهمته

أن تكون ما زائدة واللبكامفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من هطفت الجمل
 اه ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا
 بد من تقدير ما هي به موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات
 لقلبي واللازم عمل أدري في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف
 على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظاً نحو علمت لزيد قائم وبكر أفعدا أو تقدير النحو الذي مر على
 الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيد انتصفاً بغير ذلك
 ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم
 ما في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أي المفقود زوجه فاقوله لا موجه أي بحسب الصورة
 (قوله ولهذا) أي لشيء المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أي الناصبة للمفعولين وقوله
 أفعال غيرها أي غير أفعال القلوب الناصبة لهما إبان كان فعلاً غير قلبي كما في الأمثلة غير أولم
 يتفكروا الخ أو فعلاً قلبياً غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح أولاً لشي
 أصلاً كما في أولم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف
 القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على
 الظاهر كما قاله الشمني أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال المعلقة
 بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمني وقيل ما
 استفهامية بمعنى الذي أي شيء يصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء منه اه وعليه لا مخالفة
 فتأمل في فائدة الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين أن كان يتعدى إليهم أولم ينصب الأول وأن
 نصبه سد مسد الثاني نحو علمت زيدا أو من هو وان لم يتعد إليهم ما فان كان يتعدى بحرف الجر
 فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى إلى واحد سد
 مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكوراً نحو عرفت زيدا أو من هو فقال جماعة
 الجملة حال ورد بان الجملة الاشائية لا تكون حالاً وقال آخرون بدل فقيس بدل كل بتقدير
 مضاف أي عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان
 لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو جيان كذا في الهمع ومثله في المعنى وزاد أن القول
 الأخير رد بان التضمين لا يقيس وهذا التركيب مقيس ورجع في محل آخر القول بالبدلية قال وعلى
 نصمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا إلا أبوه
 قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم
 لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق
 نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجملة الجنون وتفكر لازم معلق
 بماعن المجرور إذا لاصل أولم يتفكروا فبما ذكر (قوله اعلم عرفان) من إضافة الدال للمدلول أي
 لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية
 وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمه) للفرق
 في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بان الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا
 أي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائماً أي عرفت انصاف زيد بالقيام
 كالفرق بين عرف وعلم فعني علمت أن زيدا قائم علمت انصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام
 المضاف إلى زيد في نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام في نفسه لا انصاف زيد به وبين
 المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى والفرق
 في العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي (قوله

واسم المفعول منه مظلون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي عتيم (٣٣) وقد نبت على استعمال بقية أفعال

القلوب في غير ما يتعدى
فيه إلى مفعولين كالأيت
وانما خص هو علم وظن
بالتنبية لانهما الاصل اذ
غيرهما لا ينصب المفعولين
الا اذا كان بمعنىهما
وأبضا فغيرهما عند عدم
نصب المفعولين يخرج
عن القلبية قال بالبحلافهما
(ولأى) التي مصدرها
(الرؤيا) وهي الحلية (انم)
أي انصب (ما لعلم) طالب
مفعولين من قبل انتهى
أي انتصب ما موصول
صلته انتهى في موضع نصب
مفعول لام وطالب حال
من علم ولأى متعلق بانم
ولعلم متعلق بانتم وكذلك
من قبل والتقدير انصب
لأى التي مصدرها الرؤيا
الذي انتصب لعلم متعدي
إلى مفعولين من الاحكام
وذلك لانها مثلها من حيث
الادراك بالعلم الباطن
قال الشاعر

أبوحنس يورقي وطلق
وعمار وآونة أنا لا

أراهم رفقي حتى اذا ما
تجافى الليل وانخرل انخرالا
اذا أنا كالذي يجري لورد
إلى آل فلم يدرك بلالا
فهم من أراهم مفعول أول
ورفقي مفعول ثان وانما
قيد بقوله طالب مفعولين
من قبل لتلافتة أنه
أحال على علم العرفانية
فان قلت ليس في قوله الرؤيا

واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول في
المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله في غير ما) أي التركيب أو ما واقعة على
المعنى وفي في فيه سببية (قوله بالتنبية) أي على استعمالهما في غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين
(قوله غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وجامعاً بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أي عند نصبهما
مفعولاً واحداً الذي نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومه ما أبضا فلا يرد علم اذا انشقت شفته
العليا فانه لازم (قوله التي مصدرها الرؤيا) حل معنى لاجل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن
مفتفر لانه غير ظاهر (قوله وهي الحلية) بضم الحاء نسبة إلى الحليم بضم فسكون وبضمين كافي
ان قاموس مصدر حلم بفتح اللام أي رأى في منامه (قوله من قبل) أي قبل ذكر علم العرفانية وهو
طرف لغو متعلق بانتم كما سبذ كره الشارح أن يهجر الایضاح ويصح كونه مستقراً حالاً من علم
(قوله من الاحكام) أي الا التعليل والالغاء خلافاً للشاطبي كافي التصريح وغيره (قوله أبوحنس
يورقي الخ) أبوحنس وطلق وعمار وأونة أنا لا مفعول في غير النداء للضرورة يورقي
أي يسهري وآونة جمع أوان وهو الحنين أي الزمن كذا في القاموس وقول البعض وأران جمع آن
مخالف للمنصوص مع كونه يرد أن فعلاً لا ليس من صيغ الجوع وهو منصوب على الظرفية فصل به
بين العاطف والمعطوف أعني أنا لا واذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن
المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخرل واللام في لورد تعليلية
والورد بالكسر المهمل أي الماء الذي يورد والال بالمد قال في المصباح هو الذي يشبه السراب اه
والسراب كافي القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال في القاموس الال السراب أو خاص بما
في أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الخلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث
الداميني في الاستشهاد بذلك بان القصيدة أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه محقق ليس الكلام
فيه وجعل رفقي حالاً وصف بان رفقي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى
المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وانما فيه غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقة في البقطة
لا كونهم رفقة في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر
صنعه أن من قبل طرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتم (قوله أرى بقطبة)
في تعبيره بالبقطة دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا
ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر العلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب
الخ) أي وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال في القاموس
الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لا بعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما
أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلان الشخص لا يخضع لوعن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره
فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغي أن يحل امتناع الحذف اذا أريد
الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظننت ظناً عجيباً أو عظيماً أو نحو ذلك أو أريد اعلام
السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لتكتمه فينبغي الجواز أفاده الورداني ومما
يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول
الفائدة حيث نصح عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصاراً) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً
للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتسريه منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد
المفعولين لتزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتزيل
المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانين على أن المنزلة منزلة اللازم لا مفعول له لان نظره إلى المعاني

نص على المراد اذا الرؤيا يستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلية كانت أو يقضية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر العلمانية (ولا تجز
هنا) في هذا الباب (بلا دليل) سقوط مفعولين أو مفعول ويسمى اقتصاراً

أما الثاني فبالاجماع وفي

الاول وهو حذفه - ما معا

اقتصارا خلافاً فعن سيبويه

والاخش المنع مطلقاً كما

هو ظاهر اطلاق النظم

وعن الاكثرين الجواز

مطلقاً كما ينفرد عنده

فلم الغيب فهو يرى أي يعلم

وظننت ظن السوء وقولهم

من يسمع يخل وعن الاعلم

الجواز في أفعال الظن دون

أفعال العلم أما حذفهما

للدليل ويسمى اختصاراً

بخارجا جاعاً نحو أين شركائي

الذين كنتم تزعمون وقوله

بأي كتاب أم بأية سنة

ترى حبه عاراً على وتحسب

وفي حذف أحدهما

اختصاراً خلافاً فذعه ابن

ملكون وأجازه الجمهور من

ذلك والمحذوف الاول قوله

تعالى ولا يحسبن الذين

يظنون بما آتاهم الله من

فضله هو خير اليهم في قراءة

يحسبن بالياء آخر الحروف

أي ولا يحسبن الذين يظنون

ما يظنون به هو خيراً ومنه

والمحذوف الثاني قوله

واقدرات فلا تظنن غيره

منى بمنزلة الحب المكرم

أي فلا تظنن غيره واقعا

منى (وكتظن) عملاً ومعنى

(اجعل) جوازا (نقول)

مضارع قال المبدوء بباء

الخطاب فانصب به مفعولين

(ان ولي مستفهما به) من

حرف أو اسم (ولم ينفصل)

عنه (بغير ظرف ار كظرف)

وهو الجار والمجرور (أو

بمل أي معمول

الحاصلة في الحال ونظر النفاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعدى بالوزن وما وافق في المعنى البيانين
ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمقصود
عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن
الاول اجمع بين القولين بتوزيهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالاجماع) انما
أجمع هنا واختلاف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيداً قائماً
فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال
في الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً واختلاف في حذف أحدهما اختصاراً
لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلاف في حذفهما
اقتصاراً (قوله مطلقاً) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل العلم الا في (قوله
فهو يرى) أي ما به متفقد حقاً وقد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر
بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظننت ظن السوء) أي ظننت انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهلهم
مستقباً أبداً وظن السوء مفعول مطلق ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظراً لان قوله تعالى بل ظننتم
أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهلهم أبداً وزين ذلك في قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سدد
مسددهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أي مسجوعه حقاً وجعله جماعة كالرضى من
الحذف لدليل قال الروداني وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول
الاول وحال الخطاب دليل على الثاني وما قيل لادلالته فيه على الثاني قطعاً مكاراة لمقتضى الذوق
الاسليم اهـ ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع
خبراً يحصل له خيلة أي ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز في أفعال الظن) لكثرة
السماع فيها اهـ نصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أهم شركائي حرياً
على الأكثر من تعدى رعم الى أن وصلت والاول براد الكلام في حذف المفعولين لافي حذف ما سدد
مسددهما لان ما سدد مسددهما بمنزلة (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني
(قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الاول
محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يظنون به ويصح تقديره بحلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على
قراءة الفوقية والفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي ولا يحسبن بحل الذين يظنون الخ
(قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن منى متعلق بهرت وهو الظاهر أما على أنه
مفعول ثانٍ لتظن أي فلا تظنن غيره كأنما منى فليس منه فقول الشارح أي لا تظنن غيره واقعا منى
مؤم خلافاً المراد والباء مكسورة كما في التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحـ
المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما في التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثانٍ لا جعل ومفعوله
الاول نقول (قوله عملاً ومعنى) أي عند الجمهور ووقيل عملاً فقط وتظهرثرة الخلاف كما بحثه صاحب
التصريح في الالقاء والتعليق فيجربان فيه على الاول دون الثاني (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية
مع استيفاء الشروط الا تبه انكر اذا حكى به كان بمعنى التلطف كما في الروداني (قوله مضارع قال)
والحق به السير في قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما في التصريح (قوله بباء الخطاب) أي
لا يقيد الافراد والتذكير دما منى (قوله مستفهما به) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما
في الدما منى وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل والثاني
نحو علام نقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو

منى نقول القاص الرواسما البيت فان منى ظرف ليدنين (قوله أي معمول) المراد به ما يعم
المفعولين معاً نحو أزيداً قائماً نقول ومعمول معمول نقول أزيداً نقول زيدا ضارباً والمعمول غير

(وان ببعض ذي)

المذكورات (فصلت

بجمل) فن ذلك حيث

لا فصل قوله

علام تقول الرج يثقل عاتق

إذا أنا لم أظعن إذا الخيل

كرت

وقوله

متى تقول القلص الرواسما

يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالطرف

قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة

شعلى هم أم تقول الأبعد

مخنوما

ومنه مع الفصل بالمعمول

قوله

اجها لا تقول بنى لوى

لعمرا يبك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه

الاربعة تعين رفع الجزأين

على الحكاية نحو قال زيد

عمرو منطلق ويقول زيد

عمرو منطلق وأنت تقول

زيد منطلق وأنت تقول

زيد منطلق وتنبه بزيادة

السهيلي شرط آخر وهو

أن لا يتعدى باللام نحو

أقول لزيد عمرو منطلق

وزاد في التسهيل أن يكون

حاضرا وفي شرحه أن

يكون مقصودا به الحال

هذا كله في غير لغة سليم

(وأجرى القول كظن

مطلقا) أي ولو مع فقد

الشروط المذكورة (عند

سليم نحو قل ذا مشفقا)

وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا

هذا العمر الله اسراطينا

المفعول كالحال نحو أراكا تقول زيدا آتيا أفاده هم (قوله وان ببعض ذي) أي منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بأكملها كالفصل ببعضها على ما بحثه هم قال لان الأصل في ضم الجائز إلى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بأكملها قال ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذي الخ حشوا لانه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استنفها مية حذف ألفها لدخول الجار عليها وأظعن بضم العين وقصها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرجح كنعته ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والظعن في السنن من باب منع وفي المصباح طعنه بالرجح ضربه ووطعن في المفازة ذهب وفي السنن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل ووطعن فيه بالقول وعليه طعنا ووطعنا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز القراء فتح عين المضارع في الكل لمساك حرف الخلق اه بالمعنى وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للام أظعن والمعنى بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرا الخيل (قوله القلص) بضمسين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو آلة أثير في الأرض لشدة الوطء كذا في القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالطرف الزماني ومثال الفصل بالطرف المكاني أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شعلى) مصدر شعلهم الأمر كفرح ونصر شعلوا وشعلوا وشعلوا إذا همهم كفى القاموس وفي شواهد العيني هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شعلهم أي ما تفرق من أمرهم وفرق شعلهم أي ما اجتمع من أمرهم (قوله وأنت تقول زيد منطلق) اعيايتعين فيه الرفع إذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا في التوضيح واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم اغما هو للمذكور وأما المصمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمصمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لأنها تبعه من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله متى تقول الدار تجمعناه بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعهنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدما ميني وغيرهما بأن لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعهنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكو الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بن الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤول عنه قال الدما ميني فان قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الأعراب فاما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معده ولا تها فذلك هو المسؤول عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهرا العبارة أن هذا شرط آخر غير ماد كره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيقول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أولا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول العلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه هم روجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائيل لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف أي مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلية والجهة لانه لغة في اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) إشارة إلى ضرب صاده الاعرابي

تفخ أن بعد قلت وشبهه
ومنه قوله
إذا قلت أني آيب أهل بلدة
رُضعت بها عنه الولية بالهجر
أه **خاتمة** قد عرفت
أن القول اغما ينصب
المفعولين حيث تضمن
معنى الظن والافهـو
وفروعه مما يتعدى إلى
واحد ومفعوله أما مفرد
وهو على نوعين مفرد في
معنى الجملة نحو قلت شعرا
ونخبة وحده يشاومفرد
يراد به مجرد اللفظ نحو يقال
له ابراهيم أي يطلق عليه
هذا الاسم ولو كان مبنيا
للفاعل لصب ابراهيم
خلاف لمن منع هذا النوع
ومن أجاره ابن خروف
والزحشري وأما جملة فتسكى
به فتكون في موضع مفعوله
والله أعلم

أعلم وأرى

(إلى ثلاثة) من المفاعيل
(رأى وعلم) المتعديين إلى
مفعولين (عندوا إذا)
دخلت عليهما همة النقل
(و) (سارا أرى وأعلم) لأن
هذه الهمة تدخل على
الفعل الثلاثي فيتعدى
بها إلى مفعول كان فاعلا
قبل فيصير متعديا إن كان
لازما نحو وجلس زيد
وأجلس زيد أو زاد
مفعولا إن كان متعديا نحو
لبس زيد جبة وألبس زيدا
جبة ورأيت الحق غالبا
وأراني الله الحق غالبا

وعلمت الصدق نافعاً وأعلمني الله الصدق نافعاً (وما) حقق (لمفعولي علمت) ورأيت من الأحكام (مطلقاً) والتعليق

قائل هذا البيت والضمير في قلت إلى امرأته اسرأينا أي من مسموح بنى اسرأين لغة في اسرأين
ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وإن أجرى القول مجرى
الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن
البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفخ أن) أي جوازاً لما مر أن
الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل
بلدة) أي إلى أهل بلدة اسم فاعل من آيت إلى بني فلان آيتهم ليبال كذا في شواهد العيني وفي
القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التثنية
الردعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في
التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقاً وكنظن عـ لا ومعنى أن يقول
حيث كان بمعنى الظن لا يهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلي أيضاً (قوله
وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد
مثلاً صرح به الرضي (قوله لمن مع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى أو خبر المبتدأ المحذوف
(قوله وأما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أولاً كافي فالوا سلاماً قال سلام أي سلاماً وعلما
سلام (قوله فتسكى به) يقتضى اعتبار كونه متلفظاً بها قبل هذا الكلام واللام يكن القول حكاية
لها وهو كذلك وأما الحكاية به لم يتم لفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فاعلى طريق المجاز كما مر
واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على المعنى بإجماع فإذا قال زيد
عمر ومنطلق فلان أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الجمع وقال الرضي فلان أن
تقول حكاية عمر قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت تخيل فلان أن
تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت تحيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت
لعمر وهو يحيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية وإن ريد أو عمر رايه غائبان أه وصريح صدر عبارته
جواز تعبير الأهمية بالفعلية وهو ما رأيت به محط الشرواني والظاهر أن العكس كذلك قال في الجمع
وتحكى الجملة المحبوبة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهـ هل تجوز
حكايتها باللهظ قولاً صحيحاً ابن عصفور المنع قال لأنهم إذا جاوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموا
في المحبوبة أه والوجه عندى الجواز إذا كان قصداً لما يحكى حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله)
أي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق السوي عند غيرهم

أعلم وأرى

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجه هذه أن فيها موافقة الترجمة لما بعده في الترتيب
ووجه الأول بان المحالفة ليست عادلة كل من أرى وأعلم إذا لم يربها لاحداهما على الأخرى فليست
احداهما تابعة في العمل للأخرى فليست احدي النسختين أحسن كما زعمه بس وتبعه البعض وأصل
أرى أرى قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمة بعد نقل حركتها إلى الساكن
قبلها (قوله رأى) ولو حلية نحو أذير يكهم الله في منامك قليلاً ولو أرا كهم كثيراً (قوله على الفعل
الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همة النقل (قوله إن كان متعدياً) أي لو أحد أو
اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه الذي يشعر به
قول المصنف للثان والثالث أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولي أو حقاً
متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أي تحقيقاً مطلقاً أي عن التقييد بحكم بخصوصه
من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتباً بحقيقة متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق
عن التقييد ببعض الأحوال كبناء علم ونحوه للمجهول وداعلى من اشتراطه لجواز الإلغاء

الثاني والثالث) من مقاهيل أهل رأي (أيضا حقا) فيجوز حذفهما معا اختصارا إجماعا في حذف أحدهما اختصارا ماسبقا ويمنع حذف أحدهما اختصارا إجماعا في حذفهما معا اختصارا الخلف السابق (٢٧) ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو

أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكل وقوله • وأنت أراي الله أممع عاصم • وأراي مستكني وأسمع وأهب • وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم وأريت خالدا بكر منطلق وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه • ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (واو تعديا) أي رأي وعلم (لواحد بلا همزة) بأن كانت رأي بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أي بالهمزة (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثاني منهما) أي من هذين المفعولين (كثاني اثنين) مفعولي (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فهو) أي الثاني من هذين المفعولين (به) أي بالثاني من مفعولي باب كسا (في كل حكم ذو اثنين) أي ذوا قدماء فيمنع أن يخبر به عن الأول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمنع الالغاء

والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا في طلب مفعولين (قوله للثاني والثالث) أي لا أصلهما المبتدأ والخبر كفعولي علمت وأريت (قوله فيجوز حذفهما معا) أي مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا في التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الداظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة إذا لاءلام قد يحلوه عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ فالأمر مخصوص بغير الحذف (قوله في حذف أحدهما اختصارا ماسبقا) أي من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوصحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بدكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أراي الله الخ) الأصل أراي الله أياك أمتع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ أو العاصم الحافظ (قوله مستكني) بفتح الفاء كما في العيني أي مطلوباً منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الأسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على جماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ولو سلم عدم الجماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا ما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بحذف الأول (قوله لما عرفت) أي في أول الباب (قوله اثني مفعولي) الإضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشرط • ومن يعلق ههنا فأساء لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل حكم ذوا اثنين) منه عدم صحة كونه جملة كالشبه به وكان هذا حكمه اقتصارا لناظم على الثاني لانه لو شبه المفعولين بمفعولي كسالتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما في التصريح وغيره (قوله ويمنع الالغاء) تقول زيد الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالأعمال وجوبا كما تقول زيد ادركهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثاني عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية بها بصرية وهو انظار ووقيل عليه فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفي التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسماء مجردة عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرى كيفية أحياء تلك الموتي فظهر أن أرى كيفية أحياء تلك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وأن سبيل جملة فحجبها بآية لكونها مضافا إليها أفاده الروداني وتقرير المصريح وتبعه غير واحد كال بعض البحث بأن جملة كيف فحجب الموتي بمحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرى أي أرى كيفية أحياء تلك الموتي كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق برديفه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الإسلام أعلم أن نبأ وأخبر حدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول اه وقد وقع في القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سدا مسددا

فهم يستثنى من إطلاقه التعليق فإن أعلم وأرى هذين يعلقان من الثاني لأن أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقه بالقلبية في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى رب أرى كيف تحيي الموتي (وكأرى السابق) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فبما عرفت من الأحكام (نبأ) و (أخبر) و (حدث) و (أبأ) و (كذلك أخبرا) لتضعها معناه كقوله

نبئت زرعاً والسفاهة كاسها يمدي الى غرائب الاشعار وكقوله وما عليك اذا أخبرني دنفاً وفاب بلك يوماً نعودني وكقوله أو منعتهم ما تسئلون فن (٢٨) حدثهم له عليه السلام وكقوله وأنبئت قيساً ولم أبله كازعموا خبر أهل اليمن وكقوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة
فأقبلت من أهلي عصر
أعوذها في تنبيهه في دخول
همزة النقل وصوغ الفعل
للمفعول متقابلاً بالنسبة
الى ما يشأ عنهما فدخل
الهمزة على الفعل يجعله
متعدياً الى مفعول لم يكن
متعدياً اليه بدونها وصوغه
للمفعول يجعله قاصراً عن
مفعول كان متعدياً اليه
قبل الصوغ والذي
لا يتعدى ان دخلته همزة
النقل تعدى الى واحد
والتعدى الى ثلاثة اذا
صغته للمفعول صار متعدياً
الى اثنين ودوا الاثنين يصير
متعدياً الى واحد وذو
الواحد يصير غير متعد فان
كان المصوغ للمفعول
من باب أعلم لحق بباب ظن
وان كان من باب ظن لحق
بباب كان وكالمصوغ
للمفعول في ذلك المطاوع
اه في حاقه في أجاز لا خفش
ان يعامل غير علم ورأى
من أخواتهما القليبية
الثنائية معاملةً في النقل
الى ثلاثة بالهمزة فيقال
على مذهبه أظننت زيدا
صمراً فاضلاً وكذلك
أحسبت وأخت وأزعمت
ومذهبه في ذلك ضعيف
لان المتعدى بالهمزة فرع
المتعدى بالتجرد وليس في

ان المكسورة المعلقة باللام ومعه ولاها في قوله تعالى ينبتكم اذا مضى قتم الآية الا ان يقال مراد شيخ
الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفي الدماميني من ألحق هذه الافعال بأعلم ليس قائلان الهمزة
والضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ماذ كروا غما هو من باب التضمين أي
تضمينها معنى أعلم وفي قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى
من اعتبار التضمين حل الثاني منها على نزع الحادض والثالث على الحال وعندى فيه نظراً إذا الحال
قيد في عاملها على معنى في يكون التقدير أخبرت زيدا بعمره وفي حال كونه قائماً فيعطى الكلام تقييد
الاخبار بحال قيام عمره ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمره مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر
ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدرفان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت
زرعاً الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الاول وزرعاً مفعول ثان وجملة يمدي الى الخ مفعول
ثالث وجملة والسفاهة كاسها أي قبجة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعاً الذي كان يسفه
عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكاري أي أي شئ عليك وقوله ان تعودني
أي في أن تعودني متعلق بما يتعلق به عليك وقول البعض أن تعودني مفعول لعليك فاسد (قوله
ما تسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أي أجربه كما زعموا أي بلوا كالبول الذي
زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم يقع
الغبن المجهمة وامهها يسبي وقوله بمصر صفة لاهل أي الكاشين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت
(قوله فالذي لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخل الهمزة الخ ولم يقل والذي يتعدى الى واحد ان
دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذي يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة
لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر انقسم الاول مع تقدمه هنالك أيضاً توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة
الخ (قوله لحق بباب ظن) أي في التعدى الى اثنين لاني سأر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان
في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على
أثر فاعل فعل آخر ككسرت فأنكسر فطاع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كعلمته الصديق نادما
فعلمه نادما ومطاع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاع المتعدى الى
واحد لازم ككسرت فأنكسر (قوله الثنائية) أي المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القياسية
كفهم وحزن ولا يعامل عاملة علم ورأى في النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وان كان منه ما ينقل بها
الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أي من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أي يقاس
بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه
(قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جازنا القياس على أعلم وأرى لان
بس متعد لواحد فالهمزة انما تعدى الى الثاني فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت
زيداً عمراً جبة

في الفاعل

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أي على وجه الاثبات أو
النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيدا وان ضرب زيدا وهل قام زيد والمتبادر
من الاسناد الاسناد أصالة نخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعي قال
يس على اننا لانسلم الاسناد في البدل بناء على أن عاملة مقدرة من جنس الاول قال شيخنا أي فالمدكور
لم يسند اليه أصلاً وكلامنا فيه لاني المقدرا اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد

الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ولو
ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعملهما الامام مع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن
يقال ألبست زيدا عمراً ثوباً وهذا لا يجوز اجاءاً والله أعلم في الفاعل في (الفاعل) في عرف النحاة هو الاسم (الذي) أسند اليه فعل

ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في مراحه على التوضيح
 لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند
 اليه كان لان معناه ليس منسوب اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظريه لم يما
 قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد باصالتها عدم تحويرها الى صيغة مالم يسم
 فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو
 بكسر نين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة
 فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللغاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكانها
 وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه
 مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كرفوعي أي) عدا على أي ونعم واحدا
 كما أشار اليه الشارح لان الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقريضة المقابلة
 فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أي لوجود سابق ولو تقدير او هو هنا أن المفتوحة
 وأن الناصبة للفعل ومادون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وانما
 يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب
 التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خيرا وما بعده فاعلا وظاهرا كلام
 الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا
 نحو يجنبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم
 كيف فعلنا بهم ولا تحجة فيهم أما الاول فلا احتمال أن يكون فاعل بدالهم مستتر في راجع الى
 المصدر والمفهوم منه والتقدير ثم بدالهم بدالهم كما جاء مصرح به في قوله بدال من تلك القلوص بدال
 وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون
 القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو
 سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدالهم كذا في المعنى وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع
 ان علق عنها فعل قلبي بمعاق وقال الدماميني تبعا للمعنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال
 الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر
 لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مضاف للاستفهام عنه اه
 فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزها وانما هو باعتبار مضمونها
 (قوله يخرج المبتدأ) أو رد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند اليه مؤول
 بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر
 فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن
 الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام
 الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بانها صيغة أصلية
 فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم
 الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشقة كاسد
 بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر والمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الأمير
 واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيأت نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو
 الجار والمجرور نحو آفي الله شك وهذا ان بحسب الظاهر والافق الحقيقة العامل في الفاعل متعلق
 الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه مالم
 يذكره كونه فلا يتعدى الفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو والمجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد

نام أصلي الصيغة أو مؤول
 به (كرفوعي) الفعل
 والصفة من فو لك (أي
 زيد منبرا وجهه نعم الفتى)
 فكل من زيد والفتى فاعل
 لانه أسند اليه فعل تام
 أصلي الصيغة الا أن الاول
 متصرف والثاني جامد
 ووجهه فاعل لانه أسند اليه
 مؤول بالفعل المذكور
 وهو منبرا فالذي أسند
 اليه فعل يشمل الاسم
 الصريح كما مثل والمؤول به
 نحو أولم يكفهم انا أنزلنا
 والتقييد بالفعل يخرج
 المبتدأ أو التام نحو اسم
 كان وبأصلي الصيغة
 النائب عن الفاعل وذكر
 أو مؤول به لا دخال الفاعل
 المسند اليه صفة كما مثل أو
 مصدر أو اسم فعل أو ظرف
 أو شبهه (تنبه) للفاعل
 أحكام أعطى الماظم منها
 التمثيل البعض وسيد كر
 الباقي الأول الرفع وقد
 يحذف لفظه

(قوله عدا الخ) أظهر منه ان
 قوله نعم الخ لم يقصد به
 التمثيل للفاعل بل قصد به
 التعميم في العامل (قوله
 كوحدة) لان الأثر
 الواحد لا ينشأ الا من واحد
 (قوله فالفاعل الخ) فيه ان
 الثاني تابع كما هو وتوقف
 معنى الفعل على شيء آخر
 لا يمنع التبعية

الافى اجزائه لكن لما يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاله ارباب جعل في اجزائه وأما قوله
 • فتلقها رجل رجل • فالأصل فتلقها الناس رجالا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال
 مقامه (قوله باضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الأصح من أن
 العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو بالحرف الزائد فاعلا هو المشهور
 وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالطرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو
 الباء الزائدين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توقع دون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة
 رما فاعل يأتين وجلة والانباء تفي أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى
 على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب في آخر الكلمة
 وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى
 كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن
 المحلى لا يكون في المعرب كما هو فرقه بين المحلى والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة
 وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا
 القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن
 جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر وقاله البعض ثم فرق
 بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفا زائدا وقوته في الثاني لـ لـكن
 في حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجرو لو كان معرفة اه وهذا
 هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جرو من • راعى في الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف
 منكرة والعطف بـ لـ أول لكن لانهما بعد النفي والنهي لا ثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد بديل
 نقل النفي لما بعدهما لـ كما جوزه المبرد وعبد الوارث جار الجرف فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن)
 بخلاف الباء واللام الزائدين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه
 لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما في باب السائب عن الفاعل حكما من وهو ظاهر ولعل وجه
 ما هنا أن العمدة لازمة لعدم جواز الحذف عا لباقتا مل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه
 أمامه فيجوز لدليل كافي التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل
 للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب زيد أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم
 تحمله الضمير لجوده وذهب السيوطي الى أنه في مثل ذلك يتحمل لان الجاء اذا أول بمشتق
 تحمّل وضربا زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد
 بالنون في نحو لا يصعدك وكون الفاعل فيه محذوف والعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره
 فلامعنى لا اعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثاني
 والاستثناء المفرغ نحو ما قام الأزيد الأصل ما قام أحد الأزيد وفي استثناء هذين نظرا لما التعجب
 فلا احتمال أن الفاعل ضمير استترحين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا
 فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على
 مذهب سيديوه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذف
 الباء دلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه
 وهو نص فيما قلناه أولا فله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو
 مذكور وكون الأصل ما قام أحد الأزيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النواة الى الالفاظ قال بس

باضافة المصدر نحو ولولا
 دفع الله الناس بعضهم أو
 اسمه نحو من قبله الرجل
 امرأته الوضوء أو بمن أو الباء
 الزائدين نحو أن تقولوا
 ما جاءنا من بشير ولا نذير
 ونحو وكفى بالله شهيدا
 وقوله ألم يأتين والانباء تفي •
 بما لاقت لبون بن زياد •
 ويقضى حينئذ بالرفع على
 محله حتى يجوز في تابعه
 الجرحلا على اللفظ
 والرفع جلا على المحل نحو
 ما جاءني من رجل كريم
 وكريم وما جاءني من رجل ولا
 امرأة ولا امرأة فان كان
 المعطوف معرفة تعين رفعه
 نحو ما جاءني من عبد ولا
 زيد لان شرط جر الفاعل
 بمن أن يكون منكرة بعد
 نفي أو شبهه • الثاني كونه
 عمدة لا يجوز حذفه

(قوله حذف الفاعل) فيه
 ان المعبر الظاهر فيكون
 الثاني تابعا باسقاط
 العاطف ولو كان من باب
 الحذف لذكر في المواضع
 الالائية

لا في الفعل وفاعله كجزأى
 كلمة لا يستغنى بأحد هما
 عن الآخر وأجاز الكسائي
 حذفه غسكا بنحو قوله
 فان كان لا يرضى بك حتى
 تردني
 الى قطري لا اخالك راضيا
 وأوله الجمهور على أن
 التقدير فان كان هو أى
 ما نحن عليه من السلامة
 . الثالث وجوب تأخير
 عن رافعه فان وجد ما
 ظاهره تقدم الفاعل
 وجب تقدير الفاعل ضميرا
 مستترا وكون المقدم اما
 مبتدأ كافي نحو زيد قام
 واما فاعلا محذوف الفعل
 كافي نحو وان أحدهم
 المشركين استجارك ويجوز
 الامران في نحو أشر
 بهم دوننا وأأتم خلقونه
 والارجح الفاعلية لما
 سيأتى في باب الاشتغال
 والى هذا الثالث الاشارة
 بقوله (وبعد فعل) أى
 وشبهه (فاعل) فاعل
 مبتدأ أخبره في الطرف
 قبله أى يجب أن يكون
 الفاعل بعد الفعل (فان
 ظهر) في اللفظ نحو قام زيد
 والزيدان قاما (فهو) ذلك
 (والا) أى وان لم يظهر في
 اللفظ (ضمير) أى فهو
 ضمير (استتر) نحو قام
 وزيد قام وهذا قائم لما
 مر من أن الفعل وفاعله
 كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم
 غير الكلمة على صدرها
 وأجاز الكوفيون تقدم
 الفاعل مع بقاء فاعله

وبقي سادس وهو ما قام وقصد الازيد لانه من المحذوف لان التنازع لان الاضمار في أحدهما
 بنفسه المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يصح في
 أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله قنامل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز
 حذف الفعل مع أنه يجوز لقريته قالوا لى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم مدلول الفاعل فان
 حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله غسكا
 بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضى أيضا وان لم يتعرض
 له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية معنى الى كافي العيسى وقطري بفتح
 القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فان فاعل ضمير مستتر ما ند على
 معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخير) أى عنه البصريين دون الكوفيين ولهذا
 يجوزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كافي نحو وان أحدا الخ) أى على الاصح
 من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ
 مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوله بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما
 سيأتى) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصاله الفعل فالغالب دخول
 الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجع الفعلية فيها
 وهو الاستفهام عارضة مرجع الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف
 عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الروداني بأن مرجع الفعلية أقوى لانه أمر معنوي كما
 عرفت بخلاف مرجع الاسمية قائم بمجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين
 (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالسكرة للمعوم كافي علمت نفس ويستثنى الفعل
 المكفوف عما كلفا وكثر ما وطأ كما قالوا قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لانهم استعمل للنفي
 المحض فيمكن أن تكون حرفا نافية كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أى عابا وقد
 تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر
 فاعل ثم رأيت في المعنى عن بعضهم وذلك فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعليه صرح
 بفعله وأبى ابلاء هافه لامة درا يفسره المذكور في قول الشاعر

سددت فأطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود ويدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كافي أناك أناك
 اللادخون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكرة لانه
 الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أى وبعد مفهم فعل الخ فلا اقتصار في كلامه (قوله فاعل
 مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالذكرة وقوع الخبر ظرفا محتصا اذا المراد باختصاصه كما مر في محله عن
 الشئ أن يكون ما أضيف اليه الطرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه
 وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو محتص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله
 فان ظهر) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى
 الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير
 الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير
 عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف
 الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره بل واز أنه محذوف
 فاحرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل
 الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم غير المبتدأ من الفاعل في نحو

تسكب قول الزباء ما للجمال مشهاوئيدا (٣٢) أجند لا يحمل أم حليدا وأوله البصريون على أن مشها مبتدأ محذوف الخبر

زيد قام وتظهر عمرة الخلاف في التثنية والجمع فتعوز الزيد ان قام والزبدون قام جائز عند الكوفيين
ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يقيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختبار
حيث قال نص العلم وابن عصفور في قول الشاعر

مددت فأطولت الصدود وقسا • وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وسال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيدويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في
الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تسكب قول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشها فاعلا للجمال
أعني وثيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوثيد صفة مشبهة من
التؤدة وهي الثأني والجندل الجروانم الم يجعل مشها فاعلا للجار والمجرور ولا عتماده على الاستفهام
لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلوا الجملة الخبرية
عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوب بالسد الحال مسده وأورد عليه في المغني
أنه يخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا
عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل
يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين بمنعون مطلقا والكوفيين يجوزون
مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وحرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل
الوصف كما قاله ابن هشام في قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أي لدال اثنين أوجع
أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكرو ومع
أوجيان أن يقال على هذه اللغة جازي من جاءك لانها لم تسمع في ذلك وضعفه في المغني بأنه اذا كان
سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال رودجوز الزمخشري في
لا يمكن كون الشفاعة الامم اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة
قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جواز في قولك قام اليوم أخوالك وجواب في
قولك ما قام الأخوال كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وانه
اذا قيل قاما وقعدا أخوالك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا أنها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة
وجوز في المغني في قوله تعالى ثم عمرو وصموا كثير منهم تنازع العاملان في الظاهر وجعل الواو فيهما
علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب استئثار الضمير في فعل العائنين من
غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرجني هم والماسب
أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا ومخرجي خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله
عليه وسلم وقد قال الناطم سابقا

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر • ان في سوى الافرد طبقا استقرار

(قوله تولى) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماء أي خذلاء وأسلماء الى عدوه والمبعد
قال في التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه
اسم فاعل من أبعدهم عن تباعد مراد به غير المصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو المصاحب
الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعدم موته (قوله أكلوني البراغيث) عبرا كافي مع
أن حقها أكلتني أو أكلتني لان الواو للعلاقة سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من
حيث فعلها فعملهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا كذا في شرح الجامع والمغني (قوله
يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ
يجب هذا كلام السهيلي وأما الناطم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه
حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول

والتقدير مشها يكون أو
يوجد وثيدا وقيل ضرورة
وقدرى مثلنا الرفع على
ما ذكرنا والنصب على
المصدر أي تمشي مشها
والخفض بدل اشتمال من
الجمال (وجرد الفعل) من
علامة التثنية والجمع
(اذا ما أسندا لاثنين)
كفار الشهداءان ويفوز
الشهيدان (أوجع كفاز
الشهدا) ويفوز الشهداء
وفازت الهندات وتفوز
الهندات هذه اللغة
المشهورة (وقد يقال) على
لغة قليلة (سعدا) الزيدان
ويسعدان الزيدان (وسعدوا)
العمران ويسعدون
العمران ويسعدان الهندات
ويسعدان الهندات ومن
ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعدهم
وقوله نسيحاتهم وأوس
لن فاهنت عطايك يا ابن
عبد العزيز وقوله
نصروك قومي فاعترزت
بنصرهم • ولواهم خذلول
كنت ذليلا وقوله

يا لوموني في اشتراء النخبة
ل قومي فكلكم يمدل
وقوله رأين الغواني الشيب
لاح عارضى • فاعرضن
عني بالحدود النواضر
وبعبر عن هذه اللغة بلغة
أكلوني البراغيث وعليها
حمل الناطم قوله عليه
الصلاة والسلام يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل وملائكة

بأنهار أخرجه مالك في الموطأ ثم قال لكنني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة اخفاء لانه حديث مختصر بحذف

رواه البزار مطولا مجردا فقال ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكي بعض التوحيين أنها لغة طي وبعضهم أنها لغة أردششوة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسند هذه الحرف بل هو (لظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل ووجهه كدلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل ومن التوحيين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضر وكلاهما غير متمنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز (٣٣) جن جميع ما جاء من ذلك

على ابدال أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والوار في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزم للدلالة على التثنية والجمع كألزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب ابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل فعل أضمر) أي حذف من اللفظ اما جوازا كما إذا أُجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب مسرة) إذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدق

بحذف صدره واللفظ النبوي ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالهار فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أُجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتي دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد قنأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان الله ملائكة الخ) لم يذكروا الحديث لآخذة مما سبق (قوله أردششوة) حتى من اليمن ويقال أيضا أسدششوة بالسسين المهملة بدل الزاي وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله جن جميع ما جاء الخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما ألزمت التاء الخ) الفرق بينهما وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهم ما قد يتوهم فاعليتهم ما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها أيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذا اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا إيهام قاله سم (قوله للزم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله واما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلوقال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا تحدد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ بدله وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بدله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والاصال جمع أصل بضمين جمع أصيل وهو المساء ويجمع أصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين لخصوصية علة للعل المحذوف ومختبط أي محتاج وما مصدرية أي من أجل اطاحة الاشياء المطيعة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعول اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أي قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لا اعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لاننا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا يزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة واتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبهه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال

(٥ - صبان ثاني) والاصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكنهم من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم وقوله ليس بزيد ضارع لخصوصية ومختبط مما تطيع الطوائح بينا الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كانه قيل من يسبح ومن يوحى ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفات لا اعتضاد التقدير الاول بما رجحه اما الآية

الاولى فليثبتوه فيما يشبهها وهو لئن سألتهم (٣٤) من خلق السموات والارض ليقولن خالقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتهما

وهو قال من يحبي العظام
وهي رميم قل يحبيها الذي
أنشأها أول مرة قالت من
أنبأك هذا قال نبأني العليم
الخبير وأما البواقى
فبالرواية الاخرى وهي
رواية البناء للفاعل نعم في
غير ما ذكر يكون المحل
على الثانى أولى لان
المبتدأ عين الخبر والمحذوف
عين الثابت فيكون المحذوف
كلا حذف بخلاف الفعل
فانه غير الفاعل أو أوجب
به نبي كقوله
تجددت حتى قيل لم يعرفه
من الوجد شئ قلت بل
أعظم الوجد
أى بل عراه أعظم الوجد
أو استلزمه فعل قبله
كقوله

أسقى الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملث غادى
كل أجش دالك السواد
أى سقاها كل أجش وأما
وجوبا كما اذا فسر بما
بعد الفاعل من فعل
مسند الى ضميره أو
ملا به نحو وان أحدهم
المشركين استجارك وهلا
زيد قام أبوه أى وان
استجارك أحد استجارك
وهلا لا بس زيدا قام أبوه
الا أنه لا يتكلم به لان
الفعل الظاهر كالبذل من
اللفظ بالفعل المضمرة فلا
يجمع بينهما (وتاء تانيث
ننلى الماضى اذا كان
لانى) لتدل على تانيث

فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لما نفع هنا منه كفى آية قل من ينحيكم من
ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروادى
تبع الحفيد السعدان المسئول عنه بالهمزة ما يليها فى أخا خلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق
من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم
يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سأل
عن الفاعل أخلق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى
صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن
خلق حيث تدنى معنى الله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونسكتة ترك
المطابقة على هذا أن فى رعايتها باراد الجواب جملة اسمية ايها مقصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه
أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فليثبتوه فيما
يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثلى فيقال
الدليل على انه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله
ينحيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقيل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتهما) من
حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين
الاولى وآية قال من يحبي العظام عبر فى الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما
اعتضاد التقدير الاول فى البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحلل عليها (قوله نعم فى غير
ما ذكر) أى فى غير ما أوجب به استفهام محقق أو مقدر وقد عطف تقدير كونه فاعلا مرجع وغير ما ذكر
كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف
زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لارجحانه فقط (قوله أو أوجب به نبي) عطف على قوله أوجب به
استفهام والظاهر ان المراد النبي بالجملة الفعلية كفى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح
كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجددت حتى قيل لا وجد عنده • فقلت محجب القول بل أعظم الوجد

فالارجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدووات بضمين جمع
عدوة بضم العين وكسر هاء مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والمثلى بالمثلثة من ألت المطرد ام أيا ما
والغادى الآتى فى الغداة والاجش بالجيم والشين المجهمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك
السواد شديد والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى
ما ذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء
عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل
لا كقبر البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوارا (قوله أو ملا بسه)
أى الصهير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرئ على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تانيث الخ)
هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله نلى الماضى) أى وجوبا أو جوارا
على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أفاعه هند وقوله لانى أى مسند لانى والمراد بالانى
المؤنث حقيقة أو مجازا أو تاء بلا كالكتاب مراد به الحقيقة أو حكما كالماضى الى المؤنث (قوله
تدل على تانيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التانيث التى فى الفاعل
على انه قد دخلوا فاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وايضا فى عدم الاكتفاء
بتاء الاسم اجراء الباب على ونيرة واحدة (قوله تانيث الفاعل) لوقال تانيث مرفوع الفعل ليدخل
فى ذلك نائب الفاعل واهم كان لكان أحسن الا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله

الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها فى الفاعل الا أن الفاعل

لما كان يجوز من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن (٣٥) يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في

الافعال الخمسة وسواء في ذلك التانيث الحقيقي (كأنت هند الأذى) والمجازي كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمرة متصل) سواء ماضية على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامت أم مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أر) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أي فرج وهو المؤنث الحقيقي قامت هند قامت الهندان وقامت الهندات فمتمتع هند قام والهندان قاما والشمس طلعت والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمرة المنفصلة نحو هند ما قام الأهي وما قام إلا أنت ولا في الظاهر المجازي التانيث نحو طلعت الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه **تنبيهان** الأول يضاف اثبات التاء مع المضمرة المنفصلة الثاني تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التانيث (ترك التاء) كما في نحو أني القاضي

لما كان يجوز الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء ما هو كشو الكلمة فلو ألحقه بالفاعل لانه لا يخرق لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة طقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتانيثه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء في ذلك) أي في تلوات التانيث الماضي (قوله التانيث الحقيقي) معنى حقيقته التانيث حقيقته اطلاق المؤنث على الشيء ومعنى مجازيته اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمرة) أي فعل فاعل مضمرة مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو وقت وقف فان تاء التانيث لا تلحق فيما ذكره فضلا عن لزومها لعدم الحاجة إليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كفي الداميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما استعرده في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وانما لم يمت مع المضمرة لظهور حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفي المجرور فاعله بالياء نحو كفي بهند لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني دلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرج بدليل تنزيهه على حرج وجمعه على أحرار حذف لامه اعتبارا بوجع كيد ودم وقد يعوض منه أراء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أي فرج) المراد به كافي يس الحل المعد للوطء فيه ولود برافق كافي الطير وبه يجاب عن إيراد أحرار خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذي واحد بالتاء كشاة وبقرة وجمامه فان التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تانيثا معنويا يافق كزنيب أو معنويا لفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذي لا يتم به مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالياء الذي لا يتم به مذكره عن مؤنثه كنهلة يؤنث وان أريد به مذكره كقوله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمرة المنفصلة) أي بل تجوز مع ضعف كسبه ذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمرة متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التانيث أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) بنحو قام الهنود وذكرك هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمرة الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول الخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف والحذف مع فصل بالافضلاء وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو وانما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الالائية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التانيث فيما سيأتي أيضا فلا قصور فيه كما توهمه الموقوت وبعده البعض (قوله الغائبة والغائبين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاء هما للخطاب لا للتانيث والظاهر أن تاء الغائبات كماء الغائبة والغائبين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغيره لا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الإباحة أشعار بان الاثبات أجود (قوله كما في نحو) أي كالفصل الذي

بنف الواقف) وقوله لقد ولد الانبطل أم سوء وقوله ان امرأته منكم واحدة يعدى ويعدل في الدنيا المفروق

في نحو أو كالترك الذي في نحو وإنما أتى الشارح بقوله كإدفعاء التوهيم كون الطرف قبدا (قوله
والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقى التأييث
وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأييث أو الاجود الحذف نقل الدماميني
عنهم الشافى قال اظهر الفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب
العزيز قد كثر فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع فيه
من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو
خمين موضعاً وأكثريه أحد الاسنعمالين دليل أرجح منه فينبغي أن اثبات العلامة أحسن
ونازعه سمى بان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام ايها (قوله مع فصل
بالافضل) وقيل واجب ومثل الاسوى وغيره وان كان مذكراً لاكتسابه التأييث من المضاف اليه
وبدل على انه مماثل الاقوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ماز كأحد) أى فالمسند اليه بالنظر
الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى
الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا لا ترى
الامساكنهم وان كان للتكسير إلا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند
عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان في
الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقى التأييث) لعلة لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا
فصل) أى لا بالأول ولا بغيرها (قوله ذى التأييث المجاز) التأييث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع
ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجازى الذى يطلق عليه المؤنث مجازاً ولا يخفى أن الاطلاق يوصف
بالمجاز حقيقة لما تقر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول
البعض التأييث لا يوصف بالمجاز لا مجازاً كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى
ممنوع (قوله فامترى) ان شرطية أدغمت في ما الزائدة وجلة ولي لمه حالية واللمة بكسر اللام شعر
الرأس دون الجملة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروى
بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره وهو غايته
لو كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويًا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لاجل الردف وهو حرف
لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضاً (قوله فلا مزنة) هى الصحابة
البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كأمطارها وابقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقبل التذكير
في ابقل على اعتبار المكان والتأييث في ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضميرين على
جائز التذكير والتأييث أحدهما باعتبار تذكيره والاخر باعتبار تأنيثه ومن نص على أن البيت
من هذا القبيل الباء السبكي في عروس الافراح فقول التصريح التذكير في ابقل باعتبار المكان
بأبهاء الهاء في ابقالها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المعنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى
التأييث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلاً على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع)
أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم
الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جنى اذا أنشئت الجمع
أعدت الضمير اليه مؤنثاً وان ذكرته أعدت الضمير مذكرًا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب
الرجال الى اخوتهم سم كذا فى يس واطاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في
القبولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه
تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك
ما جاء من هذا النوع بالالف والتاء فنحو لاداء حكم التاء معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه

والاجود الاثبات
(والحذف مع فصل
بالافضل) على الاثبات
(كز كالافتاء ابن العلا)
اذ معناه ماز كأحد الافتاء
ابن العلا ويجوز ما تركت
نظرا الى اللفظ وخصه
الجمهور بالشعر كقوله
ما برئت من ريبة وذم
في حربنا الاثبات العم
وقوله فمابقيت الا الضلوع
الجراشع قال الناطم
والصحيح جوازه في الشعر
أيضا وقد قرئ فاصبحوا
لا ترى الامساكنهم ان
كانت الاصبحة واحدة
(والحذف قدياًنى) مع
الظاهر الحقيقى التأييث
(بلا فصل) شدوذا حكى
سيبويه قال فلا نة (ومع
ضمير ذى) التأييث (المجاز)
الحذف (في شعر وقع)
أيضا كقوله
فامترى بنى ولي لمه
فان الحوادث أودى بها
وقوله
فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض ابقل ابقالها
(والتاء مع جمع سوى
السالم من مذكر)

والسالم من مؤنث كامر (كالتاء مع) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي (٢٧) مثل (احدى اللب) اغنى لبنة فكانقول

سقطت اللبنة وسقطت
اللبنة تقول قامت الرجال
وقام الرجال وقامت
الهنود وقام الهنود وقامت
الطلحات وقام الطلحات
فأثبت التاء لتأوله بالجماعة
وحذفها لتأوله بالجمع
وكذا تفعل باسم الجمع
كنسوة ومنه وقال نسوة
في المدينة (تنبية بحق
كل جمع أن يجوز فيه
الوجهان إلا أن سلامة
نظم الواحد في جمعي
التعجيج أوجبت التذكير
في نحو قام الزيدون والتأنيث
في نحو قامت الهندات
وخالف الكوفيون
جوزوا فيهما الوجهين
ووافقهم في الثاني أبو علي
الفارسي واحتجوا بقوله
أمنت به بنو إسرائيل إذا
جاءك المؤمنات وقوله
فبكي بناتي شجوهن
وزوجتي واطا عنون
إلى ثم تصدعوا وأجيب بان
البنين والبنات لم يسم فيهما
نظم الواحد وبان التذكير
في جاءك للفصل أولان
الأصل النساء المؤمنات
أولان أل مقدرة باللاتي
وهو اسم جمع (والحذف
في نعم الفتاة) وبش الفتاة
(استحسنوا) أي رأيه
حسنا (لأن قصد الجنس
فيه بين) فالسند إليه
الجنس وأل في الفتاة
جنسية خلافا لمن زعم أنها

الآتي ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات
وعمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثاني (قوله
حقيقي) لا حاجة إليه إذا فرج لا ينقسم إلى حقيقي ومجازي (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن
حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التذكير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكروا اسم الجمع واسم
الجنس الجمعي على ما للدمامي والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة ونقدم رجحان الإثبات
في المجازي وحينئذ نقول الناظم كالتاء مع إحدى اللبنة أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافه ما في
الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطارئ
أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدماميني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي
مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن
الحقيقي الذي له فرج والفرج لا يحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الواحد
أه وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ والفعل مسند في
الحقيقة إلى آحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع)
قيدته في التصريح بالمعرب وقال إن المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل أنه جمع الذي أه
أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقرو ونحل كامر (قوله أن يجوز فيه الوجهان)
أي لتأتي التاء بلبين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أي لأن الواحد كالمذكور حينئذ
وعند الاسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل
أنه الرمنحشري

ان قومي تجمعوا • وبقتلى تحذوثا لا بألى يجمعهم • كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسم فيهما
نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بان فضيحه جواز التذكير
في نحو جاءت الحبيبات ودفع بظهور أن التغيير المشروط في التذكير هو الاعتباطي كافي ببنات
لا التصريفي فانه لكونه عن علة كالتغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على
الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجع في الفصل بغير الإثبات
وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من
حذف الفاعل وهو غير جائز عند البهري وأما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون
الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بانه مشترك الإلزام إذ
الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه
المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها
التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصد
الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من
ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لأفراد الجنس انما
جاء من من الثاني بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي
ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في
يس (قوله والأصل) أي الغالب والراجع هذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول
أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الأولى وقال سم هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن
يكون الأصل في كل منهما ما لا اتصال كما نقل عن الاخفش أه ونوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معا

عهدية ومع كون الحذف حسنا لإثبات أحسن منه (والأصل في الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه بجزء منه الآتري أن علامة
الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة (والأصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة

(وقد يجاء بخلاف الأصل) فيشقدم (٣٨) المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمنع ذلك كما سيأتي (وقد يجي المفعول قبل

الفعل) وفاعله وهو ايضا على ثلاثة اوجه جائز نحو فريحا هدي وواجب نحو من اكرمت ومنع ويمنعه ما اوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتي بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الابرار كفا في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم اخي فان أمن اللبس لوجود قرينة جازية لتقديم نحو ضربت موسى سلى وأضنت سعدى الحسى تنبيهه ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتطافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمره على عمرو وبان الاجال من مقاصد العقل وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فرائد تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيه فظم الضرر ويشد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه يتبادر

حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال ان الأصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدر في ذلك امتناع مجي المفعول معه بخلاف الأصل لان الأصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجي بخلاف الأصل في كلاهما (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجي المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممنوعا كافي أكرمتك فقول الشارح وقد يمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممنوعا نحو ضرب بني زيد ومخالفته الأصل في الأول ممنوعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجي) قصره على لغة من يقول جايحي وشايشي بالقصر (قوله وواجب) في مسألتين أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت أيا مائة أو غلام من أكرمت وغلام أي رجل تضرب تضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو ربل فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو وانما ضرب زيد عمرا والتباسه بنحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بني زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما أنت فاضل فعرفت وكونه أن المحققة ومعمولها وكونه معمولا فعل تعجب أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجت بما زيد تضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمنع لم زيد تضرب ويجوز زيد الم تضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بان أو كي فن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزة الكسائي أو مقرون بالام ابتداء غير مسبوقه بان بخلاف المسبوقه بما فيمنع عمر البرضى زيد ويجوز ان زيد عمر البرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديرها أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينه) أي لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتطافر) هكذا اشهر بالطاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المجهمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كفاي كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لوقال محتجا بان العرب تجيز الاجال وتقصده كتصغير عمر وعمره على عمرو ونحو ضرب أحدهما الآخر كان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمره على عمرو وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا في الجمل لا في اللبس (قوله يجوز في نحو فرائد الخ) أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالذنبه لغير الوجه الاخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الاجال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار تبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال م قال يس وهذا الجواب لا يجدي الناظم فاعلمنا سيأتي له في باب التعدي وال لزوم من ان الحذف مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس وأحترز بامن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو هن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمي مالا

بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيه فظم الضرر ويشد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه يتبادر

لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا الى وقع الفاعل ضميرا (غير منحصرا)
 نحو أكرمتموه وأهنت زيداً (وما بالاً أو باغماً المنحصر) من فاعل أو مفعول (٣٩) ظاهرا كان أو ضميرا (أخر) عن

غير المحصور ومنهما فاعل
 المحصور نحو ما ضرب عمرا
 لا زيد أو أنا أو ما ضرب
 هو زيد أو أنا والمفعول
 المحصور نحو ما ضرب زيد
 الأعمرا وما ضربت الأعمرا
 وأما ضرب زيد عمرا وأما
 ضربت عمرا (وقد سبق)
 المحصور فاعلا كان أو
 مفعولا غير المحصور (ان
 قصد ظهور) بان كان المحصور
 بالاً وتقدمت مع المحصور
 بهما نحو ما ضرب لا زيد عمرا
 وما ضرب الأعمرا زيد ومن
 الأول قوله فلم يدرك الله
 ما هيئت لنا عشيبة أنا
 الديار وشامها وقوله
 ما عاب إلا نعيم فعل ذي كرم
 ولا جفاظ إلا جبا بطلا
 ومن الثاني قوله
 ترويت من لبلى بتكليم
 ساعة
 فما زاد الأضعف ما بي
 كلامها
 وقوله
 ولما أبي إلا جاحقوا ده
 ولم يسئل عن لبلى بمال
 ولا أهل
 فان لم يظهر القصد بان كان
 المحصور باغماً أو بالاً ولم تقدم
 مع المحصور امتنع تقديمه
 لأنه كاس المعنى حيثئذ
 وذلك واضح (تنبيه)
 الذي أجاز تقديم المحصور
 بالاً مطلقاً هو الكسائي
 محتجاً بما سبق وذهب بعض

بإدراكه من التباسا اه وقد يقال لا يلزم من معمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض
 الأبواب معموله عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الأخير
 فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن
 التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما
 المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم
 لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال وينظر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله
 ويؤيد منه أن التحوين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أي فلتسكن
 حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لأن اللازم عليه أما الاجال وهو
 لا يضر أو الالتباس الغير الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخير عن الفاعل عدم
 جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه عليهما
 كالمثال الثاني وهذا حكمه تعدد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل
 ضميراً) أي متصلاً لا ذلواً آخر لزم أن لا يكون متصلاً بالفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على
 صيغة اسم الفاعل أي منصرفه غيره كما يدل عليه قوله المنحصر (قوله المنحصر) أي فيه وقوله عن
 غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعده ذكر من قصر المفعول على الموقوف الأية إذا كان
 المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة ضرورية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة
 ضارية الفاعل فقوله ما ضرب عمرا لا زيد لقصر مضمروية عمرو على زيد أي انه لم يحصرها بالعمرو
 لا زيد وقوله ما ضرب زيد الأعمرا لقصر ضارية زيد على عمرو أي انه لم يتعد أثرها الى عمرو
 (قوله وما ضربت الأعمرا) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الأيالا لان العموم
 السابق في قوله ظاهراً كان أو مضمراً في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط
 قوله وما ضربت الأعمرا (قوله وقد سبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الاوتمنع في
 باب المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الاعلى المعول وأجاب شيخنا السيدان الفرق أن
 الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المفعولين على
 الآخر لا تقدم المفعول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله شبه الخ) منصوب على
 الطرفية والآن كالأبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة وهي الكلام الشر والعداوة
 ووشامها فاعل هيئت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهزمة الجبان (قوله ولما أبي إلا جاحا)
 أي اسرأوا وجواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهيم انه تقدمت
 إشارة الى أن هناك قائلاً بالجواز مطلقاً غير المصنف والقصد الا أن تعيينه مع انه لم يتقدم إشارة الى
 ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي (قوله مطلقاً) أي فاعلاً كان
 أو مفعولاً (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي هو الأصح اه وعليه فماتقدم من
 الايات شاذ أو مؤول بتقديم عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيئت
 دري وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أي بالامطلقاً أي فاعلاً كان أو مفعولاً ووجه
 الدمايني هذا المذهب بانه إذا قدم المحصور فيه بالاً كأن قيل ما ضرب لا زيد عمرا فان أريد أن زيداً
 وعمراً مستثنان معاً والتقدير ما ضرب أحد أحد لا زيد عمراً أفاد أن الضرب انما وقع من زيد
 لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمرو
 محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذوره وأخوه واستثناء

البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقاً واختاره الجزولي والشاذلي والاعلى انما ذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن
 النباري الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه

في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول المتببس بضمير الفاعل عليه (فخوف ربه عمر) وقوله جاء الخلافه أو كانت له قدرا • كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا أنه متقدم في الرتبة (وشد) في كلامهم تقديم الفاعل المتببس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والتخوين الا أبا الفتح يحكمون يمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسمع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا من الناس أتى مجده الدهر مطعما وقوله وما نعت أعماله المره راجيا جزاء عليها من سوى من له الامر وقوله (٤٠) جرى بنوه أبا الفيلان عن كبره وحسن فعل كما يجزى سماره وقوله كساحله ذا الحلم أبواب

سودده ورقى نداه ذا
الندى في ذرى المجد وقوله
جرى ربه عنى هدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاريات
وقد فعل • وذكر
جوازه وجهان من القياس
ومن أجاز ذلك قبله وقبل
أبي الفتح الأحفش من
البصريين والطوال من
الكوفيين وتناول المانعون
بعض هذه الأبيات بما
هو خلاف ظاهرها وقد
أجاز بعض النحاة ذلك في
الشعردون النثر وهو
الطوق والانصاف لان ذلك
انما ورد في الشعر
وتنبيهات الأول لو كان
الضمير المتصل بالفاعل
المتقدم عائدا على ما اتصل
بالمفعول المتأخر محو ضرب
أبوها غلام هذا امتنع
المسئلة اجماعا كما امتنع
صاحبها في الدار وقيل فيه
خلاف واختلاف في نحو
ضرب أباه غلام هذا فنع
قوم وأجازه آخرون وهو
الصحيح لانه لما عاد الضمير
على ما اتصل بمارتبته

شئين باناء واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما استعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمرا
مندم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذور ان المذكور ان لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدهما بمالم
يدكر واجواز عمل ما قبل الا فيه في قواهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو مقام
الازيد أو مستثنى منه نحو مقام الازيد أو تابعا له نحو مقام أحد الازيد فانزل اه وللكتاني
اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه فتدبر (قوله
في نية التأخير) أي تقديمه كالتقديم (قوله جاء الخلافه) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن
عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأوبى معنى الواو وبأذوقه قدر أي مقدرة (قوله وشد) أي على
مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أي نظما ونثرا (قوله أبا الفيلان)
بكسر الفين المعجمة وعن معنى بعد وقوله كما يجزى أي جرى وسمار بكسر السين والنون وتشديد الميم
اسم لرجل رومي بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من
بناؤه ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيرة مثله فصر به العرب المثل في سوء المجازاة (قوله جزاء
الكلاب العاريات) قيل هو انضرب والرمي بالجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب أعمى
تعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجهان من
القياس) يعني انه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وسأني قريبا
وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الجمع أن هذا الوجه
هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء
بتقديم المفعول في الشعور لان في الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في
كلام الشارح على الحل الأول بيانية وانقياس عليه بعناء المعروف وأما على الوجهين الآخرين
فن تبعية والقياس على النظر أي من أوجه النظر والرأي (قوله ومن أجاز ذلك الخ)
اختار هذا المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتناول
المانعون بعض الخ) قالوا في قوله جرى الخ الضمير عائدا الى الجزاء المفهوم من جرى أول شخص غير
عدى (قوله في الشعر) أي للصورة (قوله امتنع المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف في نحو زان
نوره الشجر لا اختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو مطالب
للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أي لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو
ضرب أباه غلام هذا) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل
المتأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) أما على انه مبتدأ أخبره الجملة قبله فهو مما عايناه الضمير
على متقدم رتبة (قوله على ماسياني في باب) أي من الخلاف فالصريحون يجيزونه والكوفيون

التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى
متقا ما حكى كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه
في الكبر أي التأديب ومنه اعدوا وأقرب للتقوى أي العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة
مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجال زيد وبئس رجال عمرو وبناء على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف أو خبر
لمبتدأ محذوف الثاني أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيها كقوله جفوني ولم أجف الا خلاه اني • لغير جيل من
خيلي مهمل على ماسياني في باب الثالث

أن يكون مخبر عنه فيفسره خبره فخوان هي الاحياء الدنيا الرابع ضمير الشأن والقصة فحقول هو الله أحد فاذا هي شاخصه -
 أبصار الذين كفروا الخامس أن يحجب برب وحكمه حكم ضمير نعم وبقس في وجوب كون مفسره (٤١) تمييزا وكونه مفردا كقوله ربه

فقيه دعوت الى ما يورث
 المجدد انبا فاجابوا ولكنه
 يلزم أيضا التذكير فيقال
 ربه امرأه لاربها ويقال
 نعمت امرأه هـ -
 السادس أن يكون مفردا
 منه الظاهر المفسر له
 كصرت زيدا قال ابن
 عصفور أجازة الاخفش
 ومنعه سيديو وقال ابن
 كيسان هو جاز باجماع
 انتهى في حقه قد يشبه
 الفاعل بالمفعول وأكثر
 ما يكون ذلك اذا كان
 أحدهما اسماء ناقصة
 والاخر اسماء تاما وطريق
 معرفة ذلك أن تجعل في
 موضع التام ان كان
 مرفوعا هـ - ضمير المتكلم
 المرفوع وان كان منصوبا
 ضميره المنصوب وتبديل
 من الناقص اسماء جماعه في
 العقل وعدمه فان صحت
 المسئلة بعد ذلك فهي
 صحيحة قبله والا فهي
 فاسدة فلا يجوز بحسب زيد
 ما كره عمرو ان وقعت
 ما على ما لا يعقل لانه
 لا يجوز أعجبت الثوب
 ويجوز نصب زيد لانه
 يجوز أعجبت الثوب فان
 أوقعت ما على أنواع من
 يعقل جاز رفعه لانه يجوز
 أعجبت النساء وتقول
 أمكن المسافر السفر بنصب
 المسافر لانك تقول أمكنني

بمعونه (قوله أن يكون مخبر عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبر عنه بخبر يفسره والمراد
 غير ضمير الشأن لئلا يشكروا مع ما بعده والاصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق
 لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الاحياء الدنيا وهو مجموع الا أن
 يحجب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن سفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد
 بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مخرج
 مجزاها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى
 باعتبار القصة وانما يؤتى اذا كان في الجملة بعده مؤتى عمدة وتأنيته حيث بدأ أولى نحو ما هـ -
 حسنة انها قرارتك فانما الاتمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية
 الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقة للتمييز
 في التأنيت والتشبيه والجمع وليس بمجموع مغنى (قوله دائبا) أى دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا
 التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشبه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في
 الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماء ناقصة) أراد به الاسم الموصول لعدم
 دلالة على معناه الا بصلته وما أشبه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كما الموصوفة وبالتام ما عداها
 وقيل أراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل الصواب
 والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه سويا أو
 خطأ (قوله اسماء جماعه) أى الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في معنى من بيان الله معنى أو متعلقة
 بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أى مماثلة له في العقل وعدوه وانما ذكره دفعا
 لتوهم أن المراد بكونه بمعنى ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالخوار ما قابل الامتناع
 فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من
 يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هـ - هذا من غير الاكثر لان الفاعل
 والفعل اسمان تامان

بالتائب عن الفاعل
 هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينار من أعطى
 زيد دينار وعدم صدقه على الطرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أجيب بان المفعول الذي
 لم يسم فاعله صار كالعالم بالعلية على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض)
 المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في
 جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعالم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظريه ابن
 هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لأن يحذف راسكليه ألا ترى انك
 تقول سأل سائلا وسام سائما وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره
 فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير
 ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظي والمعنوى اهـ وعندى أن الظاهر
 ما مشى عليه الناظم والشارح قنامل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخني صدقه تصدق
 اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن
 لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو وخلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمرو وتقل
 الحسين ومن المعنوى كراهة السامع معار لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل التحويين على
 صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله

(٦ - صبان ثاني) السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم بالتائب عن الفاعل (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف
 لغرض اما لفظي كالايجاز وتصح النظم أو معنوي كالعالم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه

وسبب أن ينوب عن
الفاعل أشياء غير المفعول
به لكن هو الأصل في النيابة
عنه (فيما له) من الأحكام
كالرفع والعمدية ووجوب
التأخير وغير ذلك (كنيل
خير نائل) نفي نائب عن
الفاعل المحذوف إذ
الأصل نال زيد خير نائل
نعم النيابة مشروطة بأن
يغير الفعل عن صيغته
الأصلية إلى صيغة تؤذن
بالنيابة (فأول الفعل)
الذي يندب به المفعول
(أضمن) مطلقا (و)
الحرف (المتصل)
بالآخر منه (أكسرى
مضى كوصل) ودرج
(واجعله) أي المتصل
بالآخر (من مضارع
منفتح كينتهي المفعول
فيه) عند البناء للمفعول
(ينتهي و) الحرف (الثاني
التالي بالمطاوعة) وشبهها
من كل تاء مزيدة (كالاول
اجعله بلا منازعة) تقول
تدحرج الشيء وتغوفل عن
الامر باتباع الثاني للاول
في الضم (وثالث) الفعل
(الذي) بدئ (بهم من الوصل
كالاول اجعله كاستحلي)
الشراب واستخرج المال
فتتبع الثالث أيضا للاول
في الضم (واكسر أوأشهم
فا) فعل (ثلاثي أعلى عينا)
واو يا كان أو يا بيا ففقد
قرئ وقيل يا أرض يا بيا
ما لا وبيا سماء أفعلى وغرض
الماء بهما

وسبب أن ينوب الخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤه ما اقتصر المصنف هنا على المفعول به
(قوله فيما له من الأحكام) لا يعترض بأن من جلتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفا
أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل
له لأن كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) ووجوب ذكره
واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق
واغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة
الفصحى (قوله روجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين وقول البعض
للخلاف في الأولين سبق فلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ)
استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع
أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل
المبني للمجهول خلاف قبيل بالمنع مطلقا لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة
ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل وقيل
بالجواز مطلقا والأصح الجواز حيث لا لبس كحجبت من أكل الطعام بتثوين أكل ورفع الطعام بخلاف
الملبس كحجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل
رفع كما يجوز جعل ما أنصف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة
شيء عنه وعلى المنع بتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح
الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالمصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو
مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله أضمن) أي ولو تقدير كنبيل وقوله مطلقا أي مانبا أو مضارعا
(كسر) أي ولو تقدير كرتو وطلب كسره ظاهرا إذا لم يكن مكسورا في الأصل فإن كان
وراء في الأصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر لا يحل ذهب وآتي بكسر بدله أو يقال المراد اكسر
إذا لم يكن مكسورا في الأصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع منفتح الكسر هو الكثير
في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقاب الياء ألفا فيقول في رؤى
زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح
(قوله منفتح) أي ولو تقدير كنبيل (قوله كينتهي) من الانتهاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض
والمقول بالجرعت له أو بالضم على الاستثناف (قوله والثاني) أي به ليفيد أن هذا في الماضي لأن
تالي تاء المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي لتاء
المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وبما هاتاء المطاوعة مع أن التي
للمطاوعة هي البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي
والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرت فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة
أي زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه أي دفعه فلا يضم ثاني الفعل معه
إذا بني للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى السكون
المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر) فيه مع قوله تالماء و
وشبهها ألف ونشر مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول إلا المتعدي (قوله ثالث
الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الاثنى
والرابعي (قوله كالاول) أي كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب في جواب الأمر (قوله أشهم)
بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عينا) أي غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو
عور وصيد واعتور فانه إذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واو يا كان أي كنبيل أو نيا أي

والاشتمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روماً (وضم جا) في بعض اللغات (كبوع) وحولاً (فاحتمل) كقوله ليت وهل ينفع شيئاً ليت • ليت شباباً بوع فاشترت وكقوله (٤٣) حوكت على نيرين اذ حالك

كغض واصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء اسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشتمام) أي هنا وطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قبل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوي فالبيضة على وجه الافراز لا الشيعوع وفي الاشياء والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات الست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتح والكسرة وهي التي قبل الالف الممالة وحركة بين الفتح والضمة وهي التي قبل الالف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشتمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مراد بها الفظة افاعل ينفع وليت الثالثة تأكيداً كيداً للاولى التي لها الاسم والخبر وشياً مفعول مطلق لا مفعول به وفاقاله وضع وخلافاً للعيني (قوله حوكت على نيرين) أي نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكروا يؤنث وقوله اذ تحالك أي اذ حيكك (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشتمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشتمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلي الضم والكسر (قوله خيف لبس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما في شرح الجامع (قوله فان كان يائياً) ينبغي أن يكون مثله الواو الذي مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لتلاي لبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمعت العبد (قوله فانه) أي فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واوياً) أي مضارعه على غير فعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد بجنب جوازاً أو استحساناً (قوله لحصوله في نحو مختار ونضار) أي في الاسم والفعل اذا الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء له مفعول فتكون مفتوحة ورتباً بينهما من باب الاجمال لامن باب اللبس الذي كلامنا فيه (قوله ومالباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالامر فيعدل الى الكسر والاشتمام وانما لم يعدل الى أحدهما في قوله تعالى ولوردوا العادوا لان وقوعه بعد لوقرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لا لباسا لانه اجمال فافهم بني أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشتمام والضم وليس كذلك الا الاشتمام فن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات والاشتمام والكسر وكان الامر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي) أي للحرف الذي تليه العين (قوله على وزن افعال أو انفعال) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات

تختبط الشوك ولا تشاك
بوتيسيه أشار بقوله
فاحتمل الى ضعف هذه
اللفظة بالنسبة للفتين
الاوليين وتعزى لبني
فهمس وبني دبير (وان
بشكل) من هذه الاشكال
(خيف لبس يجنب) ذلك
الشكل ويعدل الى شكل
آخر لا لبس فيه فاذا أسند
الفعل الثلاثي المعتل العين
بعد بنائه للمفعول الى
ضمير متكلم أو مخاطب
فان كان يائياً كجاء من
البيع اجتنب كسره وعدل
الى الضم أو الاشتمام لتلا
يلبس بفعل الفاعل نحو
بعت العبد فانه بالكسر
ليس الا وان كان واوياً
كسام من السوم اجتنب
ضمه وعدل الى الكسر
أو الاشتمام لتلاي لبس
بفعل الفاعل نحو سمعت
العبد فانه بالضم ليس الا
وتنبيه ما ذكره من
وجوب اجتناب الشكل
الملبس على ما هو ظاهر
كلامه هنا وصرح به في
شرح الكافية لم يتعرض له
سيبويه بل ظاهر كلامه
جواز الواجهة الثلاثة
مطلقاً ولم يفت لللباس
لحصوله في نحو مختار ونضار
نعم الاجتناب أولى وأرجح
(ومالباع) ونحوه من
جواز الضم والكسر

والاشتمام (قد يرى محو) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأه ردت البنا ولوردوا (ومالباع) ونحوه من جواز الواجهة الثلاثة ثابت (لما العين تلي • في) كل فعل على وزن افعال أو انفعال نحو (اختاروا نقادوشبه ينجلي) فتقول اختوروا ونقودوا خيراً وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشتمام

الثلاث تجري في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالاعتل (قوله ونحوك الهمزة بحركتهما) أي من ضم أو كسر أو اشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لأنه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوي وكذا الروداني فإنه حقق أن الاسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصر بين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب إجراء كلامه هنا عليه لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أوجار ومجرور ومنتهى أنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معا هو النائب اهـ وكذا في الهمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجرع من ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما يخص شيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لا امتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليس الدال مضمومة كما توهم إذا لا خفش لا يقول بجروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فلا خفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالبناء للمجهول على ضمائر السير أي ضمائر ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لان الضمير أكثرها ما من الظاهر أما على ضمائر ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فإثر كافي بلي سير لمن قال ما سير سير شديد كافي الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازاه) يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتل) أي يعتذر أو يتجنى لحي والاعتلال بالمعنيين وقوله وإن يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصلان تدرب من باب فرح أي تعتد أي يصير لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصالة دائما فيجعله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني وهو مقتضاه أن تدرب بالبدال المهمة ونبطة الدماميني والشعني بالذال المجع أي يحتد لسانك (قوله أي الاعتلال المعهود) أي بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ لم يفده الفعل كذا قال الشعني أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بال العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة دلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قبل أن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أي الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كافي قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافع بالدليل وأما من خفت موازينه فأرائك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أي يكون الضمير عائد على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة أرجعها المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقريته

ونحوك الهمزة بحركتهما
(وقابل) للنيابة (من
ظرف أو من مصدر أو)
مجرور (حرف جر نيابة
جرى) أي حقيقتي ومالا
فلا فالقابل للنيابة من
الظروف والمصادر هو
المتصرف المختص بخوبهم
رمضان وجلس أمام الأمير
فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة بخلاف اللازم
منهما ما نحو عند وإذا
وسبحان ومعه لا امتناع
الرفع وأجاز لا خفش جلس
عندك وبخلاف المبهم نحو
صيم زمان وجلس مكان
وسير سير لعدم الفائدة
فامتناع سير على ضمائر
السير أحق خلافا لمن أجازاه
فأما قوله
وقالت متى يخلص عليك
ويعتل
يسؤل وإن يكشف
غرامك تدرب
فغنائه ويعتل هو أي
الاعتلال المعهود أو
اعتلال عليك فحذف عليك
لدلالة عليك الأول عليه
كما هو شأن الصفات
المخصصة وبذلك يوجه
وحيل بينهم وقوله

صفته أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتحقيقه وانما احتج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الطرف نائباً لان بين ودون غير متصرفين كافي التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش يجوز انابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذي حاجة) بالنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أي استغيثك من أجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة وبالتنبيه للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كذا ومنذ الخ) مثال للمنفى فذو من منتهى بجزر الزمان ورب بالسكرات وحروف القسم بالقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحكي المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها (قوله ولادل على تعليل) لانه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعمل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز وأما عمله منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يتدرك كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدم من ضربت في قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سبباً لمنع نحو يقوم لاجل زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذاجات) أي الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بأن كانت لغيره لم يمنع انابته مجرورها (قوله يغضي حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما والاعضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الروداني جعل النائب ضميراً عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من يغضي لان الاعضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أي كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على مامر أي على الوجه الذي مر في ويعتدل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعني الحال التي تعلق بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول واضح خلافه فليجعل التقييد ليكون الكلام في المجرور بالطرف (قوله وفي هذا الثاني) أي في مثاله لان مناقشته انما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور وعن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتي في قول الناظم

واجر عن ان شئت غير ذي العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا فقد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد تمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أي المحول عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبهض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف في انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه في محل رفع كافي ماضرب من أحرفان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهماً ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مرت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائداً على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ همع باختصار ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علامة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور والطرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أي الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا

فيالك من ذي حاجة حيل
دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو
نااله

والقابل للنيابة من
المجرورات هو الذي لم يلزم
الجار له طريقة واحدة في
الاستعمال كذو من ذورب
وحروف القسم والاستثناء
ونحو ذلك ولادل على تعليل
كاللام والباء ومن اذا
جاءت للتعليل فأما قوله
يغضي حياء ويغضي من
مهابته

فلا يكلم الا حين يتسم
فالنائب فيه ضمير المصدر
كذلك على مامر لا قوله من
مهابته في تنبيهات في الاول
ذكر ابن اياز أن الباء
الحالية في نحو خرج زيد
بشيابه لا تقوم مقام الفاعل
كما أن الاصل الذي تنوب
عنه كذلك وكذلك المميز اذا
كان معه من كفولك طببت
من نفس فانه لا يقوم مقام
الفاعل أيضاً في هذا
الثاني نظر فقد نص ابن
عصفور على أنه لا يجوز
أن تدخل من على المميز
المنتصب عن تمام الكلام
الثاني ذهب ابن درستويه
والسهيلي وتليذه الرندي
الى أن النائب في نحو مومي
يزيد ضمير المصدر لا المجرور
لانه

لا يتبع على المثل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مررت بزيد وناسير بزيد سيرا وأنه انما يراعى محل يظهر في الفصح نحو استبقا ثم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر (٤٦) بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول في الفصح مررت بزيدا

ولا مرزید علی آن ابن
جنى أجاز أن يتبع على
محله بالرفع والنائب في
الآية ضمير راجع الى ما
رجع اليه اسم كان وهو
المكلف وامتناع الابتداء
لعدم التجرد وقد أجازوا
النسابة في نحو لم يضرب
من أحد مع امتناع من
أحد لم يضرب وقالوا في كفى
بالله شهيدا ان المحرور
فاعل مع امتناع كفت
بهنده الثالث مذهب
البصريين أن النائب انما
هو المحرور ولا الحرف
ولا المجموع فكلام الناظم
على حذف مضاف لكن
ظاهر كلامه في الكافية
والسهيل ان النائب
المجموع (ولا ينوب بعض
هذي) المذكورات أعني
الطرف والمصدر والمحرور
(ان وجوده في اللفظ مفعول
به) بل يتعين انابته هذا
مذهب سيبويه ومن تابعه
وذهب الكوفيون الى
جواز انابة غيره مع وجوده
مطلقا (وقد برد) ذلك
كقراءة أبي جعفر ليحزى
قوما بما كانوا يكسبون
وقوله
لم يعن بالعلباء الاسيدا
ولاشئ ذا لى الا ذوهدى
وقوله

في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بريد سيرا فهو لا هم المراد بمن في قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا من أجازوه اه وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الطريق ولا ذهب الى زيد وعمر ورفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كافي تابع انفاعل المحرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا الامع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلا ونائبه غير المحرور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه وجبه (قوله ولنا) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بريد سيرا ردا لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المحرور وقبله الاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما يراعى الخ رد أول الدليل الاول وقوله على أن ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو عمرون الديار وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أى لا عنه بل المحرور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبني كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الاسلية رد أول الدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المحرور بأصله لكن هذا الرد لا يتجبه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقدمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لارادنا انما حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تراد الا بعد التقي لا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ كقوله اذا أحل يفتنه شأن طارق نص عليه ابن مالك كافي التصريح وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومرت بهند ليكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قيل وما سقط من ورقة وما تحمل من أنش لان جرا الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة اذا الحرف لا حظه في الاعراب أصلا (قوله ان وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوب بابا سقاط الجار فيمنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في السهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد برد) أى ورد ضرورة أو شدوذا (قوله المنيب) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كافي البيتين) ويؤول هو والجمهور والآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الفقران المفهوم من يفقر واوغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصل وقوع الضرب أمام الامير اقيم طرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المحرور رأى

وانما يرضى المنيب ربه • مادام معنيابذ كركليه ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كافي لانه
البيتين تنبيهه اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل
المحرور وقال أبو حيان طرف مكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان

من باب كسافهما التباسه أمن) فهو كسب زيد اجبة وأعطى عمرادهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطى زيد عمره بل يتعين فيه اناية الاول لان كلا منهما (٤٧) يصلح لان يكون آخذاً (تنبية) فيما

ذكره من الاتفاق نظراً فقد قبل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكمي ذلك عن الكوفيين وقبل بالمنع مطلقاً وقوله قد ينسب الاشارة بقدر الى اذ ذلك قليل بالنسبة الى اناية الاول أو أنها التحقيق اه (في باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثاني (اشهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيد اقاًم ولا أعلم زيد افرسك مسرجاً (ولا أرى منعاً) من ذلك (اذا قصد ظهر) كافي المثاليين وفاقا لابس طحة وابن عصفور في الاول ولقوم في الثاني فان لم يظهر القصد تعينت اناية الاول اتفاقاً فيقال في ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكر أخالداً منطلقاً ظن زيد عمرا وأعلم بكر أخالداً منطلقاً ولا يجوز ظن زيداً عمراً ولا أعلم بكر أخالداً منطلقاً سلفاً (تنبية) في الاول بشرط لا اناية المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انايته اتفاقاً الثاني أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز اناية المفعول الاول في الابواب الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية وأما

لأنه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو جيان الخ أي لان في اناية المجرور خلافاً لدلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا في الهمع وببحث فيه سم بأن شرط اناية المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار في الاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أي في تركيب أمن فيه الالتباس قال سم وقد يشوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقاً) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعاً للالتباس كما قيل بثله في ضرب موسى عيسى وصديق سد يلقا فأنهم احتروا من اللبس بالرتبة أوجب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكيفية باقامة غير الثاني بخلاف الموضوعين المذكورين فإنه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت اناية الثاني توهم فاعليته معنى لتكون الاصل اناية ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضاً لتأخره لزوماً فضعفت دلالة على كون المتأخر هو المتأخوذ بخلاف الموضوعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضي أولوية اناية المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقاً) أي سواء كان الاول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله لما سلف) أي لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذاً فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظهرًا ونائباً الاخر في باب ظن ولان يكون معياراً وعلمانية في باب أرى (قوله بشرط لا اناية المفعول الثاني) أي لظن لانه الذي ينصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن في امتناع اناية الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها تكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفي اناية المفعول الثاني اذا كان ظرفاً أو مجروراً مع وجود المفعول الاول المذهب الثلاثة في اناية غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حيث تدعى ما ارتضاء سم قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اه وفيه نظير الظاهر أن له متعلقاً وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصح قدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حكمي خلافاً في اناية الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على انايته في باب كسا وسكت عن الاول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انايته وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضاً مع أنه لا اتفاق على انايته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله اخرج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقاً أي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما

الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الريع وابن هشام الخضر أوى وابن الناطم الاتفاق على منع انايته والحق أن الخلاف موجود فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيد افرسك مسرجاً الثالث اخرج من منع اناية الثاني في باب ظن مطلقاً باللباس فما اذا كانا نكرتين أو معرفتين

وبعد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثاني نكرة لمحوطن قائم زيد الان الغالب كونه مشتقا واخرج من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم قوم منهم الحضراوي والابدي (٤٨) وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والاخر ان مبتدأ وخبر شبها بمفعولي

أعطى وبأن السماع انما جاء بانابة الاول كقوله ونبت عبد الله بالجوا أصبحت كراما مواليها التماسا صميمها الرابع حكى ابن السراج أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز فأجاز في أمثلة الدار رجالا امتلأ رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر بباب كان مفردا لا ينصرف وناب تميز لذي الكسائي شاهد عن القياس نائي اهوا علم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائباً واحدا (وما سوى ذلك) النائب مما علقا بالرفع له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان يكنه تنبيهه قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل ووافلاتنفس أي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الاخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله مثل القنفذ هذا جون قد بلغت فخران أو بلغت

اذا كانا نكرة في أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله وبعد الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيد الزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبة التقديم لكن لما أتى الثاني سار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنفي عند تأخير النائب وتقدم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا ورتبة التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبر بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والاخر ان مبتدأ وخبر أي في الاصل شبها أي في نصبه ما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليه ما مجازا لانه في التصريح ورد سم هذه الجملة بانها لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الجملة والتي بعدها يفيد ان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطي ولا تجرى هذه الجملة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجوا متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجوا والجوا أرض البغامة وجملته أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كناية في التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهرا التقيد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لشبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الجمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور وهو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسخ عن كونه خبرا وصار محذورا عنه بالفعل المجهول كما انسخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محذورا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرفع أي تعلق به من حيث كونه معه ولأله وقوله بالرفع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجدا وارقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستحبا وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد رهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهرا عرابه ومجرا لا أو تقديره ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الورداني بان المراد باللفظ أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالحمل أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناطم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكره مقابلة لفظا بمحذورا في ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقنضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعها معا ومنهم من ينصبها معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور والمنايعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمران زيدا في رزقهم عشرين

سواء هم هجر ولا يقاس على ذلك اه خاتمة إذا قلت زيد في رزق عمرو وعشرون دينار تعين رفع عشرين على النيابة وان فان قدمت عمراف قلت عمرو زيد في رزقه عشرين جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع والفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المثني والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب والفعل متحمل للضمير فيبرز للتثنية والجمع ولا

اشتغال العامل عن المفعول

المقصود بالذکر هو المشتغل عنه ووسطا واذکره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة شغل وهو العامل نصبا أو رفعاً وبشرط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهم ما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب لوسط عليه وبشرط فيه أن يكون متقدماً فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل الاسم ان نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتيميز ومصدر مؤكّد ومجرور مما لا يجزى المضمير كتحكي وأن يكون مفتقراً لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيداً كرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصورت وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كفاية المغنى وأن يكون واحداً لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الا أني قرياً قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى وإياي فارهبون وإياي فاعبدون وإياي فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشف أنه ليس منه لكان الفاء بل إياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تصعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمير إلى اسم لا دفي ملابسة أي مضمير يلاقي اسماً متقدماً في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياي فارهبون فان تقديره ان كنتم ترمبون أحداً وإياي ارهبوا ارهبون والفاء الشرطية من حلقة عن المصدر فقط ما قبل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً اه أي لان الفاء انما تنفع اذا كانت في محلها ومشغول به وبشرط أن يكون ضميراً معمولاً لا للشيء غول أو من تمة معموله كزيداً ضربته أو مرت به أو ضربت غلامه أو مرتت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله ان مضمير اسم) المتبادر من الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً ولا يجوز أن يقال زيداً درهماً أعطيته إياه لانه لم يسمع وأجازه الانخفاء إذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيداً أخاه غلامه ضربته أي لا يستزيد أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيداً أو مـ راو بكر اضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوفي هذا الباب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمير والمراد بشغل المضمير الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسة كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسة أي ملابسة ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمير نحو ان زيداً قام بكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح

يجب ذكر الجار والمجرور
اشتغال العامل
عن المفعول

(ان مضمير اسم سابق فعلاً
شغل عنه بنصب لفظه
أو المحل) أي حقيقة باب
الاشتغال أن يسبق اسم
عامل اشتغاله بضميره
أو ملابسته

(قوله وبشرط) لا يظهر
في الرفع ودعوى انه ان
تأخر الاسم المرفوع عمل
فيه الرفع خلاف مرادهم
على انه لا معنى لمنع
الاشتغال في المصدر وما
عه حينئذ

(قوله وان لا يفصل) أي
بالنسبة للفعل دون الوصف
(قوله عارض) فيه ان
ما امتنع كونه مفسراً انما
هو للعارض والظاهر أن
السمرفوع ضابطاً آخر
وتأمل في المقام

لوتفرغ له هو أو مناسبة
لنصبه لفظاً أو محلاً
فيضمير الاسم السابق
عند نصبه عامل مناسب
للعامل الظاهر مفسر به
على ما سيأتي بيانه فاضمير
في عنه وفي لفظه للاسم
السابق والباء في نصب
بمعنى عن وهو بدل اشتمال
من ضمير عنه باعادة العامل
والالف واللام في المحل
بدل من الضمير والتقدير
ان شغل مضمراً اسم سابق
فعلا عن نصب لفظ ذلك
الاسم السابق أي نحو زيد
ضربته أو محله نحو هذا
ضربته (فالسابق انصبه)
أما وجوباً أو ما جازاً راجحاً
أو مرجوحاً أو مستويلاً
أن يعرض ما يمنع النصب
على ما سيأتي بيانه (بفعل
أضمره حتماً) أي أضمره
حتماً أي واجباً أو هو حال
من الضمير في أضمر أي
محتوماً وذلك لان الفعل
الظاهر كالبذل من اللفظ
به فلا يجمع بينهما (موافق)
ذلك الفعل المضمير (لما قد
أظهره) أما اللفظ ومعنى كما
في نحو زيد اضربه أنه
تقديره ضربت زيداً اضربه

بقتضى نه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان ويؤيده ما في شرح الجامع
وهو المتجه وحيث تدق الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكي كوروان
كان لا يعمل قام في زيد لو فرضنا دافراً من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع
الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لاذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل
لا يفسر عام لافانهم والجهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل
الاخفش عن العرب أن زيد اجلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيداً مفعول به وعند
مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لوتفرغ له هو أو مناسبة) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً
مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد باله مرغ التسلط (قوله لنصبه) أي يصلح في حد ذاته لنصبه
وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي
فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعني به النصب باعتبار حاله الذاتية وان منع منه مانع عرض
ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل
لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف ان لم يكن مانع حصل ومثلاً للمانع بوقوع الوصف
صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لاذاتها لا نأقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما
يفسره الوصف لاعدته من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم (قوله والباء في نصب الخ) ويحتمل
أن تكون سببية متعاقبة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه
بلا واسطة حرف الجر كزيد اضربه ونصب محله تعديه اليه بواسطة كزيد امرت به ولا يرد على
هذا أنه يلزم التكرار في قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتي أعم مما هنا لانه يشمل
ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلاً على مضاف الى
الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الأعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أي بعينه لا بلفظه
(قوله بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفي وان اختلف المصنف خلافه (قوله اما وجوب الخ)
أشار به الى التفصيل الى أن الأمر في كلام الناطق لا باحة المقابلة للمنع الصادقة بالاحتجاب (قوله
ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذ الفعائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد
من الكلام السابق تقديره هو وصف محذوف أو هو حال أي حال سببي أي محتوماً أضمره لكن فيه
محذوف مرفوع السببي وهو غير جازر وأعل هذا مراد سم بقوله قوله أي محتوماً فيه شيء لا يحق
(قوله كالبذل) أي العوض والمراد البذل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ أي التلفظ (قوله فلا
يجمع بينهما) أي لان الجمع يناقض العوضية وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر
رأيتهن لي ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثاني تأكيد للاول أو المفعول الثاني لرأيت
الاول محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير اني رأيت أحد عشر كوكباً ساجدين لي والشمس والقمر
مفعول محذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيتهن وساجدين للتعظيم (قوله لما قد
أظهره) ولا محل للجملة الظاهر على الصحيح لانه مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهراً في اشتغال
المنصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة
بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشارح بين جملة التفسير بحسب
ما تفسره فهي في نحو زيد اضربه لا محل لها وفي نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم
مغفرة وأجر عظيم في محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوباً في نحو انا
كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله
وقال من نحن تؤمنه بيت وهو آمن ويجزم تؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت
بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة

عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البديل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلاف في البديل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله لا تجزعي أن منفساً أهلكته • مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف البديل منه بل على تكرير أي أن أهلكت منفساً أن أهلكته وساغ اضمماران وإن لم يسغ اضممار لام الأمر إلا في ضرورة لا تساعهم فيها وقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها واستغنى بجواب أن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيد اظفقه قائماً بثاني مفعول ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هي المتصرفة بالذات والثانية انما أتت بها ضرورة التفسير (قوله وأما معنى) أي وأما موافقة له في المعنى قال سمع بقى أن لا يوافق لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيد اضربت أخاه فان ضربت أخى زيد ملزوم أي عرفاً لا هاتماً زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعاً أو لزوماً عرفياً على معنى المقدرة فالأول كما في زيد امررت به فالمقدرة جاوزت والمجاوزه والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعل فإنه بمعنى المأذاة والثاني كما في زيد اضربت أخاه أي أهنت وريد اضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيد امررت بسلامة أي لا است (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالطرف كالفصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يحجز) أي في تعيين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف وسبأني الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلية على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأت في حيزها وانما خصوصاً هل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وأما تحتخص كاخواتها إلاها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ولكونها أم الباب اختصت بـوار الحذف والدخول على النافي ووار العطف وفائه وثم والشرط وإن كان الهمزة مع وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط وانما كانت أما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها دلالة غيرها عليه بالتضمنين أو بالتطفل ولأنها أعم مورد الانها تطلب التصديق نحو أقام زيد واطلب التصور نحو أريد قائم أم عمرو ونحو أقام زيد أم قائم أو هل لا تكون الالطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون الالطلب التصور فان قلت المسند إليه في نحو أريد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقام زيد أم قائم متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصوره • وانما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذا لم يحصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والآخرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الآخرين وكان أصل التصديق حاسلاً توسعوا في حكمه وأبان التصديق حاسلاً وأن المطلوب تصور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المعنى واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندوراً كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكراً أم ثيباً ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة بـيل والهمزة أو الهمزة فقط فانه الطلب التصديق ومن عدت أم من أدوات الاستفهام السكاكية في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكني أستشكل عدتهم أم منها أما المتصلة فلا بد من دخولها معطوف

وأما معنى دون لفظ كما في
نحو زيد امررت به إذ تقديره
جاوزت زيداً امررت به
تنبية كما يشترط في الفعل
المفسر أن لا يفصل بينه
وبين الاسم السابق فلو
قلت زيداً أنت لم تضربه لم يحجز
للفصل بأن (والنصب
حتم أن تلا) أي تبع الاسم
(السابق ما) أي شيئاً
(يختص بالفعل) وذلك
كأدوات الشرط (كان
وحيثما) وأدوات التخصيص
وأدوات الاستفهام غير
الهمزة نحو أن يريداً بـ
فأكرمه

(قوله وطارئ) أي فرجاً
يتوهم عدم الاختصاص
(قوله وإن المطلوب) لا يقال
التصور حاصل أيضاً لنا
نقول لما كان الجواب
بالمفرد أو ثرا التصور ولك
أن تقول إن المطلوب
تصور المعين من حيث
أفراده تدبر

وحينما عمر القينة فأنه
وهـ لا بكر اضربه وأين
زيداً وجدته ولا يجوز رفع
الاسم السابق على أنه
مبتدأ لأنه لورفع والحالة
هذه خرجت هذه الأدوات
فما وضعت له من الاختصاص
بالفعل نعم قد يجوز رفعه
بالفاعلية لفعل مضمّر
مطّوع لظاهر كقوله
لا تجزعي أن منفس أهلكته
في رواية منفس بالرفع
وقوله فإن أنت لم تفعل
هـ لك فانتسب هـ لك تهديدك
القرون الأوائل والتقدير
ان هلك منفس أهلكته
وان لم تنتفع بهـ لم يفعل
هـ لك (تذييه) لا يقع
الاشتغال بعد أدوات
النظر والاستفهام إلا
في الشعور وأما في الكلام
فلا يليهما إلا صريح الفعل
إلا إذا كانت أداة الشرط
إذا مطلقاً

(قوله فرق) لا يخفى أن
المطلوب بالهمزة في مثله
التصور كما مر (قوله
تقييده) وإن كان الكلام
في المنصوب تدبر (قوله
بان يقال الخ) لا يوافق
ما مر (قوله حسناً) سبق
أن الـ لا لفظ واجب
على خلاف

على مدخول الهمزة فشاركته في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك إذا أبدلت أم
بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في
المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء
معناها أو أحد معانيها اهـ ببعض إيضاح قال الشنقي لمعلم اغماعدوا أم من أدوات الاستفهام لأن
المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخراً
عنها ولم يردوا أم موضوعاً للاستفهام اهـ ولم يردوها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب
وشرح كلامهما ثم قال الدماميني فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلاً قد حصل التصديق بان
أحد جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيداً مثلاً جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق
الثاني فتكون من يطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أريد قائم أم عمر وقلت فرق بينهما لأن
السائل عن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب زيد مثلاً أفاده تصور
خصوصه واختلاف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أريد قائم أم عمر إذا لا يفيد جوابه تصوراً
لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستأتي بقية مباحث الاستفهام
في باب العطف (قوله وحينما عمرا الخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن
من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر
والنظم وسيجيء أنه لا يليها في النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقاً أو ان والفعل
ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الأولى فالـ التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ
(قوله على أنه مبتدأ) ينبئ جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط
والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدراك على
قول المصنف والنصب حتم الخ أفاده تقييده بما إذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعا
على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سمعك أن يستفاد ذلك أي
جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بنصب المنصوب امتناع الرفع على الابتداء
أخذ من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتخصيل الفعل فلو حصل مع
الرفع كفي لوجود المقصود اهـ (قوله مطّوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصباً
لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخافي الفقران منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال
نفس بصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامنه أمر أنه على اتلاف ماله جزأ من الفقر قال لها لا
تجزعي الخ عيني (قوله فإن أنت الخ) أي إن لم تنهظ بعلمك بموت صاحبك فانتسب إلى أجسادك
لتجدهم ماتوا جميعاً فتقيس نفسك عليهم فتعظ فاعل تعليلية أفاده السبوطي في شرح شواهد المغنى
(قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال
الرواداني أي لا يقع وقوعاً حاصلاً لأنه يقع بعدهما في النثر أيضاً لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير
الهمزة بقرينة ما تقدم إذا الاشتغال بعدها جار نظاماً ونثراً وسكت الشارح عن أدوات التخصيص
مع أنها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها
(قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليها إلا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه
الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقاً إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه
أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعمل نحو وأما ثمود فهذه بناتهم بنصب ثمود على الاشتغال بقدر
بعده أي وأما ثمود فهذه بناتهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان
أفاده سمعك (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أي لأنها لا تجزم قال الرواداني مثل إذا في ذلك
كل شرط لا يجزم كما هو قول ذات سوار لطمنتي لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان

الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو ان) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله
والفعل ماض) أي لفظا نحو ان زيد القيتة فأكرمه أو معني نحو ان زيد لم تلقه فانتظره والفرق أنها
لم تجزمت المضارع لفظا أقوى طلبها فلا يليها غيره بخلاف الماضي فانها لم تجزمه لفظا ما لكونه
ماضياعرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيما غيرها ظاهر اقاله المخرج (قوله فتسوية
الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وان كان
أحدهما أقوى من الآخر عبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أي بدى الابتداء
(قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح والرد على المقابل أكذب قوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة
عن هذا الباب الخ) أي لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرع له العامل أو
مناسبه له نصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحقيقة وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه
اطلاق كلام الناظم من عدمه منه لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لداته والمنع من عمله
لعارض كما تقدم عن اسم (قوله وليتما بشرزرتة) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير
الفعل الناصب بداء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجل الاسمية وجوزة ابن أبي الربيع بناء على
الازالة قال في المعنى والصواب أن انتصابه بليت لا يسمع لیتما فام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة)
من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكاف (قوله لا يليها ما فعل) أي ظاهر
ولا معمول فعل أي مقدر فالمراد أنه لا يليها ما فعل ظاهرا ولا مقدر (قوله وما يختص بالابتداء) فصله
عما قبله لان اختصاصه بالابتداء ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع بعد
الاسم مضارعا مثبتا (قوله في نحو خرجت الخ) أي من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم محبوب بواو
الحال وقوله فلا يجوز الخ أي لما يأتي في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا لا يمتنع فيها
الربط بالواو وما يختص بالابتداء لأم الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض
متصرف لم يقترن بقدر نحو اني لزيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أي شيئا لم يرد ما قبله معه ولا لما وجد
بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أي وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو ويرفع زيد لا غير
كافي التسهيل وشروحه وكلا النافية في باب القسم ولهذا قال سيديويه في قول الشاعر
آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسادون
اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في
نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكما الخبرية)
قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام (قائدة) كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف غيرتها لفهم المعنى ومن
زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لا تينا مقدر بعده لان الاستفهام له الصدارة
على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجوز احد من الوجهين لعدم
الراجع حينئذ الى كم وتعين كونه مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة
بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المذوقة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم
لخصته من المعنى والدما ميني (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا تضاربه زيد ما ضربته زيد كم ضربته
زيد اني ضربته زيد الذي ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أي على وجه الاشتغال
وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشا وقوله
فلا يفسر ما ملا فيه أي على الوجه المعترف في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر
فلو نصبت مقدر وقصدت الدلالة عليه بالمفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب
الاشتغال فالمعول دليل الادون نحو بض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف

أركان والفعل ماض فيقع
في الكلام فتسوية
الناظم بين ان وحيثما
مردودة (وان تـلا)
الاسم السابق ما بالابتداء
يختص (كذا الفجائية
وليتم) (فالرفع التزمه أبدا)
على الابتداء وتخرج
المسئلة عن هذا الباب الى
باب المبتداء والخبر نحو
خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو وليتما بشرزرتة فلو
نصبت زيدا وبشر الميجز
لان اذا المفاجأة وليت
المفرونة بما لا يليها فعل
ولا معمول فعل وما يختص
بالابتداء أيضا والحال
في نحو خرجت وزيد يضربه
عمرو فلا يجوز وزيدا
يضربه عمرو بنصب زيد
و (كذا) التزم رفع الاسم
السابق (اذا الفعل)
المشتغل عنه (تلا) أي
بيع (ما) أي شيئا (لم يرد ما
قبل معمول ما بعد وجد)
كأدوات الشرط والاستفهام
والتحضيض ولأم الابتداء
وما النافية وكما الخبرية
والحروف الناصخة
والموصول والموصوف
تقول زيد ان زرته بكرمك
وهل رأيت به وهلا كلمته
وهكذا الى آخرها بالرفع ولا
يجوز النصب لان هذه
الاشياء لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فلا يفسر عاملا

فيه لانه بدل من اللفظ به
(واختير نصب) أى رجع
على الرفع في ثلاثة أحوال
الاول أن يقع اسم
الاشتغال (قبل فعل ذى
طلب) وهو الامر والنهى
والدعاء نحو زيدا اضربه
أولبضربه عمرو وأولاته
واللهم عبدك ارحمه أو
لا تأخذه وكر اغفر الله
له وانما وجب الرفع في نحو
زيد أحسن به لان الضمير
في محمل رفع وانما اتفق
السبعة عليه في نحو الزانية
والزاني فاجادوا لان تقديره
عند سيبويه مما يتلى عليكم
حكم الزانية والزاني ثم
استؤنف الحكم وذلك لان
الفاء لا تدخل عنده في
الخبر في نحو هذا ولذا قال
في قوله
وقائلة خولان فانكح قناتهم
ان التقدير هذه خولان
وقال المبرد الفاء المعنى
الشرط ولا يعمل الجواب
في الشرط فكذلك ما أشبهه
وقال ابن السيد وابن بابشاذ
يختار الرفع في

بان دلوى في • يأثم المانع دلوى دونكا • مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم
الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح
وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان ما بعدهما من العامل المذکور بدل من اللفظ بالعامل
المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذکور فيما قبله كالمحذوف
(قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان
الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال في الاشتغال في نحو زيد التضر به أو لا تضر به
لما في الروداني عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا
يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما يلزم ذلك في نحو لم ولما وان فما يفيد
كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب لان وقوع هذه
الاشياء أنخبار المبتدأ قليل بل قبل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن في
التعجب دال على الطلب حتى احتج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جى به على صورة الامر
ولادلالة على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما
أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن
قال كالزنجشمرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لالما
ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لوجوده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى
المجرور بالباء في محمل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره في محمل رفع (قوله وانما اتفق
السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس
بما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة والكلام
جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجوز
نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد
وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالأية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمنع اجماع
السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جعل ليكون الفاعل مؤنثا غير
حقيقي بلا فاصل اه أى ولا يمنع من اختيار التأنيت عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم
استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لتلازم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا
تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجاعه زيادته في الخبر مطلقا وقد افتراه وجماعه الجواز يكون
الخبر أمرا أو نهيا تصریح (قوله في نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو
ظرف أو موصولا بأحد هما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المحجمة قليلة
بالين والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم
فالمعنى مرزنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في
اسم الشرط ولهذا قال اللقاني لعلى الجمهـور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهى
منصوبة عندهم بجوابهم ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى
هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد اذا ويحتمل عندي أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم
المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجوز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه بجواب الشرط
لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذلك لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله
فانه وجبه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد
كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين
وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله فى

في المخصوص كزيد الضربه
(و) الثاني أن يقع (بعدهما
أيلاؤه الفعل غلب) أي
بعدهما الغالب عليه أن يليه
فعل فأيلاؤه مصدر مضاف
إلى المفعول الثاني والفعل
مفعول أول لأنه الفاعل
في المعنى والذي يليه
الفعل غالباً أشياء منها
همزة الاستفهام نحو أبشرا
منواحد انتبعه فان فصلت
الهمزة والمختار الرفع نحو
أأنت زيد تضربه إلى نحو
أكل يوم زيد تضربه لأن
الفصل بانظر كالفصل
وقال ابن الطراوة إن كان
الاستفهام عن الاسم
فالرفع نحو أزيد ضربته أم
عمرو وحكم بشدوذ النصب
في قوله
أثعلبة الفوارس أم رياحا
عدت بهم طهية والحشبا
ومنها التي بما أولاً وان
نحو ما زيداً رأيت ولا عمراً
كلمته وإن بكراً ضربته
وقيل ظاهر كلام سيدي
اختيار الرفع وقال ابن
الباذش وابن خروف
يستويان ومنها جئت
المجردة من ما نحو اجلس
حيث زيداً ضربته (و)
الثالث أن يقع (بعدهما طف
بلا فصل على • معمول
فعل مستقر أولاً) سواء
كان ذلك المفعول منصوباً
نحو لقيت زيدا وعمراً
كلمته أو مرفوعاً نحو قام
زيد وعمراً كرمته وإنما

العموم) أي ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف
تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا أفرغ عليه قوله فأيلاؤه
الخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام)
بجملته بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أي هذا
إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله والمختار الرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن
الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحوج إلى تقدير هذا إن لم يجعل الضمير فاعل
فعل مقدر برز وان فصل حين حذف بل جعلته مبتدأ أو أوجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به
الدمايني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير
والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فتقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل
فعل مقدر برز وان فصل فيه نظروا لا ضرورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال
(قوله إلا في نحو الخ) أي مما فصل فيه بنظر أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله
وحكم بشدوذ الخ وأما واجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به
والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ
بدليل أن السؤال في نحو أزيد اضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب
اجتماعاً (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والحشبا قبائل ومراده مدح الأولين وذم الآخرين
وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس سفة
لثعلبة ورياحاً جالباء الختية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى
ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية إن كان بمعنى ملئت أي ملئت بدلهم إلى طهية والحشبا بجاء
مجهة مكسورة وشين مبهمة وباء موحدة (قوله النبي بما الخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم
الضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمراً كلمته) مقتطع من كلام أي
لا زيداً رأيت ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا
عن اللوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار الأتيان بدل لا الأولى بما
النافية كفي المثال لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة أذكر من مالم يلفظ ثنائى آخره ألف
لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لأنه لأن مرجع عدم التقدير أقوى عنده من مرجع غلبة
الدخول على الفعل وأما ما ملل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال
على السواء فيرجع إلى مرجع عدم الاضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره
المذكورات مما يوجب دخولها على الفعل (قوله إن الباذش) بكسر الهمزة تصريح (قوله
يستويان) لأن لكل مرجحاً يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما
في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً
أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمراً أكرمته وقام زيد حيث ترجع الرفع مع أن طلب
التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب
الضعيف في زيداً ضربته إذ لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف
في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب
وبعده هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين
في ترجيح النصب واقتصر الورداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشا كلمة جملة سابقة
يترجح لمشا كلمة جملة لاحقة نحو زيداً ضربته وأكرمته عمراً اه وكذا في شرح الجامع عن ابن
هشام الذي أتت به من قبله من قبله

طلباً للمناسبة بين الجلتين لأن من أنصب فقد عطف فعليه على فعليه ومن رفع فقد عطف أهمية على فعليه وتناسب المتعاطفين
أحسن من فقالا فهما واحترز بقوله (٥٦) بالفصل من نحو قام زيد وأما هم وذا كرمته فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بهما

مستأنف مقطوع عما
قبله وبقوله فعل مستقر
أولاً من العطف على جملة
ذات وجهين وستأتي
التبيين في قوله على معمول
فعل إذا العطف حقيقة
انما هو على الجملة الفعلية
كما عرفت الثاني الترجيح
النصب أسباب أنزل
يدكرها هنا أحدها أن
يقع اسم الاشتغال بعد
شبيهه بالعطف على الجملة
الفعلية نحو أكرمت
القوم حتى زيداً أكرمته
وما قام بكر لكن عمراً
ضربته فحني ولكن
حرفاً ابتدئاً أشبهها
العاطفين فلو قلت أكرمت
خالداً حتى زيداً كرمته
وقام بكر لكن عمرو ضربته
نعين الرفع لعدم المشابهة
إذا لا تقع حتى العاطفة إلا
بين كل وبعض ولا تقع
لكن العاطفة إلا بعد نفي
وشبهه . ثانياً أن يجاب
به استفهام منصوب
كزيداً ضربته جواباً لمن
قال أيمهم ضربت أو من
ضربت ومثل المنصوب
المضاف إليه نحو غلام
زيد ضربته جواباً لمن قال
غلام أيمهم ضربت . ثالثاً
أن يكون رفعه يومهم
وصفاً مخلاً بالمقصود
ويكون نصبه نصافي

(قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير اضعفه بكثره الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المعنى عن الامام الرازي ان التخالف قبيح فانه رفع ما قيل ان في الرفع تخالفا من تقدير العام بل فذلك مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه ان اعتبار التخالص من التخالف اقوى من اعتبار التخالص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قبيح فبيح لكن محل ذلك ما يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم اذعونهم ام انتهم صامتون (قوله فان الرفع فيه اجد) ما لم يرجع النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طالب ككرم زيد او اما عمر افاهنه قال الرضى ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع اماله كونه في غير محلها او اذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما بكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة ولا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم ان المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما اخرج هذا بقوله بلا فصل لانه اصرح في اخرجه (قوله تجوز النظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شييه بالعاطف) اعطاء شبهه بالعاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجع النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الاتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه التشبيه بالعاطف في حتى ان ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيد اكرمه) محل كون زيد منصوبا بفعل مقدر اذالم يجعل معطوفا على القوم واكرمه تأكيدي لا كرمم زيدا الذي تضمنه اكرمت القوم لشمولهم زيد الا لا كرمم القوم وان اكرمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق انه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الاتي والرفع في غير الذي مرجح اذ لا وجه لتعيينه غاية انه حينئذ مثل زيد ضربته افاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجع النصب لطابق الجواب السؤال ولهذا الرفع اسم الاستفهام كما لو قيل ايهم ضربته برفع أي ترجع الرفع في الجواب افاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضى بان المعنى على الوصف بالخلقوية رفعت او نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة او خبر اذ لا يصح ان يراد كل ما وقع عليه الشئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق لا يجادو غير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشئ بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شئ مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شئ خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان واجاب السعد بان الشئ اسم للموجود او مقيده فلا يرد انه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشئ عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد ان كل شئ مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده ان كل شئ مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول اعم منه في الثاني مفهوم ما بل وصداق عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ جعل الجملة صفة غير مقصود لايها ماذكره الشارح (قوله وفي الرفع ايها م كون الفعل الخ) انما قال ايها لان الكلام صند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا بقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا ويقدر حالا من الهاء كما سبذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة

المقصود كما في انا كل شيء خلقه بقدر اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيها وشرها بقدر وهو المقصود
في الرفع ايم اكون الفعل وصفاً مخصوصاً بقدر هو الخير وليس المقصود ايم انه وجود شيء لا يقدر لكونه غير شيء

ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الایهام مرجحا للنصب

هذا الایهام مرجحا للنصب وقال النصب في الآية مثله في ريدا ضربته قال وهو عربي كثير وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقد حال وانما كان النصب نصا في المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تهجيية بان تلا (فعل لا خبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التهجيية (فاعطفن خبرا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد عطفت بالفاء وعمر أكرمته في رفع عمر ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجح لان في كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمر وأكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن في الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي عنعان النصب والفارسي وجاعة منهم الناظم يحيزونه

في أفعال العباد الاختيارية والمشرقة (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الایهام مرجحا للنصب) أي لانه يدفعه المقام فلا ينتظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر الوجه اعتباره مرجحا وأورد الروداني أن ایهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرا لان باب الاشتغال والاصل خالقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلت التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أي لتأني الوصفية التي بها استقامة المعنى اذ ان نصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر أي صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذ جعل الظرف نعتا لكل شيء لان المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد به أن كل ما فعله له مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كافي آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أي غير المفصول بأمأما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالتحتمار رفعه ما لم يرجع النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية المصدر فعلية الجهر كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت الصغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشعول عنه لان جملة حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكره من عود الضمير الثاني الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثاني لان المثال يكفي فيه الاحتمال فقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف خرازة ولو قال أو عطفت بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لاهل الافادته السببية تربط احدى الجملتين بالآخرى كالضمير (قوله لان في كل منهما مشاكلة) ولا سلامه الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أي للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة اليه ان يرجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان يرجع الضمير للمبتدأ أعنى ما واطامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التهجيية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التحجب بها فالراجع الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبر بينها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أي بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كافي التصريح فلا ينافي عرو المصنف في تسهيله الى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لاجوبه لانه مبني على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب حينئذ قاعرفه (قوله يحيزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الاسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذلك كره أن هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيبويه مانصه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء أنهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الاوائل اه كلام الاسقاطي وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوي

وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم ^(تنبية) شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو وأنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيد وعمرا بكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمنع أو يكون واجعا أو مساويا (رجع) على النصب لاسلامه الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاسل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجري على جواره قوله فارسا متاعا دروه ملحه غير زميل ولا تكس وكل ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فأبج) لأن فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع مالم يبع) لأن فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تابعت أو بهما معا (كوصل يجري)

لا فظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادما للمنفول وعزوه الى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل بل قول الموضع عقب مذهب الاخفش والسيرة في وهو المختار يدل على انه معنوي وظاهر أن قوله تفريعا على ما ذكره مما مر مانعه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثناءه خلافا لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كنتم (قوله الواو كالفاء) رد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذا ان يقوم ويقعد لكن سئل في باب العطف أن كونه للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل اطلاقه يقتضي ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبلى الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا شترائط الضمير أو الفاء اذا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أي كافي الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف المناسب للمفعول بخلاف مالم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو بكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرو بكرمه لان مشابهة هذا لوصف للفعل غير تامه (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرو مفعول به الا كرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الا كرام الا اذا برز الضمير لجر بان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيد وعمرو بكرمه وهو عند عدم الابرار كافي عبارة الشارح لا يتقدم معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لا اتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولونبه الشارح على الابرار مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيد وعمرا أكرمه في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجع على ما قاله الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا متاعا دروه) أي تركوه وما زائدة ملحه باطاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له محلصا غير رميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا تكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مخصصا كمر وفارسا نكرة محضة أوجب بأن ما ران كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبج الخ) فائدة دفع نوهـم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبيويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم ان ما مبتدأ وهو حروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبج كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبج وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبج وضمير ترده وتخرجه الى ما أبج واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذي أبج للترده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبج لك بمقتضى تلك القواعد فافعل ودع مالم يبع بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أي بمضاف أو ذي اضافة وقوله أو بهما معا فیه إشارة الى ان أو في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن

في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع (٥٩) انفصاله منه بما ذكر فيجب التنبه في نحو

ان زيدا امرت به او
بغلامه او حبست عليه او
على غلامه او امرت
أخاه او غلام أخيه أكرمك
كما يجب في نحو ان زيدا
أكرمته ويمتنع النصب
ويشعر بالرفع في نحو خرجت
فاذا زيد مر به او بغلامه
او حبس عليه او على غلامه
او يضرب أخاه او غلام
أخيه عمرو وكما يجب الرفع
في نحو فاذا زيد يضربه
عمرو وقس على ذلك بقية
الامثلة في تنبيه على النصب
في نحو زيد اضربه أحسن
منه في نحو زيد اضربه
أخاه وفي نحو زيد اضربه
أخاه أحسن منه في نحو
زيد امرت يا حبيبه
(وسوفي ذال باب وصفا
ذا عمل) وهو اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحال أو
الاستقبال (بالفعل) في
جواز نفسير ناصب الاسم
السابق فنحو أزيد أنت
ضاربه او مكرم أخاه او مارب
او محبوس عليه زيد الحال
أو الاستقبال كما تقول
أزيد تضربه أو نكرم
أخاه أو نحبس به أو نحبس
عليه وانما امتنع زيدا
أنت تضربه بخلاف أنت
ضاربه لا يحتاج الوصف
الى ما يعتمد عليه بخلاف
الفعل فان كان الوصف
غير عامل لم يجوز أن يفسر
عاملا فلا يجوز أزيد أنت
ضاربه أو محبوس عليه

الفصل لا يتقيد بما ذكر في يجوز زيد اضربه راغب فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ
فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلق (قوله في جميع ما تقدم) أي من الاحكام الخمسة فلا يرد أن
المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه في
مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سبذ كره (قوله
أوجبست عليه الخ) أتى بهذا الإشارة الى أنه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيره فهو مراعاة لقوله
السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الإشارة راجعا
الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أي ويختار النصب في نحو زيد امرت به أو
بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد اضربه ويستوى الامر ان في نحو زيد قام وعمرو
مررت به في داره كما يستوي ان في زيد قام وعمرو أكرمته في داره ويترجح لرفع في زيد مررت به كما
يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيد اضربه أخاه) لان المقدر في الاول من لفظ
المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول
عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيد امررت
بأخيه لان فهمه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيد اضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل
من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيد امررت به مع زيد اضربت أخاه والمقول عن أبي حيان أن
النصب في الاول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما
وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معني واختلاف متعلقهما
معنى فيه (قوله وسوفي ذال الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع
الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول
المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد
والمتن والجمع تجميع كزيد أنت ضارباه أو أنت ضاربوه أو أنت ضاربته وكذا جمع التكسير
عند بعضهم كزيد أنت ضاربه أو أنت ضواربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة
المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله فنحو أزيد أنت ضاربه) قال سم
ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور كما يكون مفسرا للمحذوف
المرفوع وقائم مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد
باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لجهة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل
المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه
ولاجل أولهما جيء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو وان نظر
الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر الى المبتدأ الذي هو أنت وليس
نائب الفاعل الضمير المحرور بعلى واللام يكر في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف
زيد أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لا يحتاج الوصف
الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضا وجه عدم ورود ان
مراد الشارح توجيه منع زيد أنت تضربه وجواز زيد أنت ضاربه بالاستفهام فيهما بقريضة قوله
وانما امتنع زيدا أنت تضربه تم هذه المخالفة كما قاله سم لاتنافي قوله سولان المعنى ان الوصف
العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله
باجنبى كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشغل الوصف
بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب
بان المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال

أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير

أخذ من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي الفصل الممنوع وقوع
 الأجنبي بعد العامل مع تأخر المفعول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم
 المفعول عليهما كما في أزيد أنت ضارب لأن المفعول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكانه لا فصل
 فتدبر (قوله ان لم يمتنع حاصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ
 الفعل لا يكون مفسرا للنائب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما
 بجانب الاسم لأنه أنعم من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف
 بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقدم عن سم أن قول المصنف ان لم يمتنع حاصل شرط للنصب
 الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدوه من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على
 صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لوسط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة ال
 عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكل البعض
 بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان
 منع العمل لذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع
 تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولومع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا
 يرد على اخرجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر
 للمفعول به الذي هو الأصل في الباب اه سم (قوله بتعين الرفع في نحو زيد عليك) أي على ان زيد
 مبتدأ خبره الفعل الثاني عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره
 الفعل النائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصلح أن يكون اسم الفعل أو المصدر
 خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما
 بالنسبة الى اسم الفعل فان ظاهره أنه هو ووجه خبره ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل
 له لان المحل على ما قلنا لمجوع اسم الفعل ومفعوله والمنقح محلبة اسم الفعل وحده فاعرفه وعراده
 بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه
 بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق
 المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر
 على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر ومحذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال
 بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذ لم يمنع منه مانع كما هو
 ظاهر فتعين في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ أو تعسا مصدر لفعل محذوف هو
 الخبر أي تعسا الله تعسا ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان
 الذين فتسوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوخوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف
 يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر في باب الاشتغال عاملا
 الداميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بان اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين
 قاله لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولا التقوية غير لازمة يعني
 فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الداميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في
 شرح المفصل انما تسقط فيقال سفيان زيدا ورعا ياء فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال
 في نحو زيد اسقيها له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم في المغنى بناء على تعليله السابق
 وكام الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فصيح الاشتغال
 معها عليه نحو زيد استمشه أي باين زيدا (قوله الذي لا يفصل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ
 بفعله كضرباني المثال واحترز مما يفصل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما

(ان لم يمتنع حاصل)
 يمنع من ذلك وقوعه
 صلة لال امتناع عمل
 الصلة فيما قبلها ومالا
 يعمل لا يفسر عاملا ومن
 ثم امتنع تفسير الصفة
 المشبهة فلا يجوز زيدا أيا
 الضار به ولا وجه الاب
 زيد حسنه بتنبه به يتعين
 الرفع في زيد عليك وزيد
 ضربا ياء لانها غير صفة
 نعم يجوز النصب عند من
 يجوز تقديم مفعول اسم
 الفعل وهو الكسائي
 ومفعول المصدر الذي
 لا يفصل بحرف مصدرى
 وهو المبرد والسيرافي

(قوله وقدم) عبارة
 الشارح تقييد أنه شرط
 للتفسير الا ان يقال لتفسير
 المناسب له (قوله النائب
 الخ) فيه ان اسم الفعل
 مدلوله لفظ الفعل الدال
 على معناه فلا نيابة اللهم
 الاعلى بعض الاقوال
 (قوله رد الخ) سبق أن
 سفيانك بتعين فيه أنها
 للتبيين ويترد الباب فما
 للمغنى متجه

نعتا أو عطف نسق بالوار
أو عطف بيان (كعلقة
بنفس الاسم) السببي
(الواقع) شاغلا فكما تقول
زيدا أكرمت أخاه أو
محبه فتكون العلة بين
زيدوا كرمتم عمله في سببيه
كذلك تقول زيدوا أكرمت
رجلا محبه أو أكرمت
عمرا وأخاه أو عمرا وأخاه
فتكون العلة عمله في
متبوع سببيه المذكور
ويجوز أن يكون المراد
بالعلة الضمير الراجع إلى
الاسم السابق فتكون
الباء بمعنى في أي أن وجود
الضمير في تابع الشاغل
كاف في الربط كما يمكن
وجوده في نفس الشاغل
وان كان الأصل أن
يكون متصلا بالعامل أو
منفصلا عنه بحرف جر
ونحوه في تنبيهه في لوجعلت
أخاه من قولك زيدا
أكرمت عمرا وأخاه بدلا
امتنت المسئلة نصبت
أو رفعت لأن البدل في
نية تكرير العامل فتخلو
الاولى عن الرباط نعم يجوز
ذلك ان قلنا ان العامل في
البدل هو العامل في المبدل
منه وكذا تمتنع اذا كان
العطف بغير الواو لا فائدة
الواو معنى الجمع بخلاف
غيرها من حروف العطف
في حاشية في اذا رفع فعل
ضمير اسم سابق نحو أزيد
قام أو غضب عليه أو
ملا بالضمير نحو أزيد قام
أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كترجعت فاذا زيد قام وليتقاهر وقعد اذا قدرت ما كانه أو بالفاعلية نحو

قبل الموصول فلا تفسر ما لا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعني
أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى
كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضميرا للاسم السابق أو مضافا للضمير يحصل بتابع
الشاغل الاجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلة بمعنى الارتباط والباء
في قوله بتابع وبالاسم سببية لأن كلام من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه
في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيد كرا الشارح وجها آخر (قوله سببي له) أي
للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع و مراده تقسيم التابع وبقى البدل وسيد كرا الشارح أنه
لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا
ولا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمراد في لا ضمير فيه أنه لا نعم يرد عليه أن العلة
تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هذا ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على
الشاغل نحو زيد القيت عمرا الذي يحبه أي يحب زيد أو صفة المعطوف على الشاغل نحو زيد
لقيت عمرا ورجلا يحبه و بيان المعطوف على الشاغل نحو زيد ضربت رجلا وعمرا أخاه وحيثما
فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللعوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالوار)
أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كافي التسهيل والالام يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل
بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو
زيد اضربه كافي سم (قوله فتكون العلة بين زيدوا كرمتم عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه
إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعامل في نفس الاسم ولا
حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في)
لوقال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل
البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشغل على المبدل
منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البدل وان كان مقدر المسك غير
مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت في تأكيده الضمير فقط فان الفعل غير مقصود
بالاسناد عز الدما بيني القول بان البدل على نية تكرار العامل إلى الاخفش والرماني والفارسي
وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيبراني
والزنجشيري وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتخلوا الأولى عن الرباط) فلا يصح أن تكون خبرا ان
رفعت لعدم الرباط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لتأصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرباط بين
الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم
مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دما بيني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيبانية عن
الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون
الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع
أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو
أزيد قام ويجب العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر
لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما إلا نا
نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لالذات العامل (قوله اذا قدرت
ما كانه) أما اذا قدرت ما كانه غير كافه كان الرفع جائزا لا واجبا بل هو الأعمال والالغاء حيثما
وكاللكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف بفسره
المذكور لأنه يجب أن يليه فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لوقال أو بفعل

أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كترجعت فاذا زيد قام وليتقاهر وقعد اذا قدرت ما كانه أو بالفاعلية نحو

وان أحد من المشركين استجارك (٦٢) وهذا زيد قام وقد يكون راجع الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند

المبرد ومتابعيه وغيرهم
يجب ابتدائية لعدم
تقدم طلب الفعل وقد
يكون راجع الفاعلية على
الابتدائية نحو زيد يقوم
ونحو قام زيد وعمرو قد
ونحو أبشروا نناروا أنتم
تخلقونه وقد يستويان نحو
زيد قام وعمرو قد عند
والله أعلم

تعدى الفعل وزومه
(علامة الفعل المعدى)
الى مفعول به فاكثر ويسمى
أيضا واقعا لوقوعه على
المفعول به ومجاوزا لمجاوزته
الفاعل الى المفعول به
أمران الأول صحة (أن
تصل بها) ضمير راجع الى
(غير مصدر به) والثاني
أن يصاغ منه اسم مفعول
تام وذلك (نحو حمل) فالت
تقول منه الخير عمله زيد
فهو مفعول بخلاف نحو
خرج فانه لا يقال منه زيد
خرجه عمرو ولا هو مخرج
بل مخرج به أو اليه فلا
يتم الا بالحرف والاحتراز
بها غير المصدر من هاء
المصدر فانها تتصل باللازم
والمعدى نحو الخروج
خرجه زيد والضرب ضربه
عمرو (تنبيه) هذه
الهاء تتصل بكان
وأخواتها والمعروف أنها
واسطة أى لا متعدية ولا
لازمة ولعلها جعلها من
المعدى نظرا الى شبهها
به ورعا أطلق على خبرها
المفعول (فانصب به مفعوله

ليكان أحسن اذا الفاعلية ليست رافعة الا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في
نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن
أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا
والتقدير ان وجدت أحد أو أجاب يس بان مراد الشارح بتعيين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع
بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الورداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذا
لم يرد به الاشتغال واما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة
رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل
مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يراد الكوفيون فانهم قائلون بجواز
تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقبس من جواره عندهم من قال
لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من
نفي أو استعها (قوله نحو زيد يقوم) انما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطليعية
المختلف فيها وفيه كما قال المصريح أن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف
يكون راجحا وفي نحو قام زيد وعمرو وقد ترجحت الفاعلية طلبا للاسباب بين المتعاطفين وفي نحو أبشروا
نناروا لان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في أنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم
في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قد عند) انما استوى الامران فيه لان في كل منهما
مشاكاة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى
والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

تعدى الفعل وزومه

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند
الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم واما
جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذى سبذ كره صراحة المتعدى واللازم وفي
هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله
أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل معنى لاجل اعراب لكن لا يخفى ما في
تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثاني من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله ان
تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها
صالحة لذلك بحسب الانسلا فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بهذا الوضع قاله
الورداني والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف البلية
قنها والنهار صحتها والدار دخلتها وأما اراد الصديق كنهه فسيبذ كرا الشارح جوابه وأورد لزوم
الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة العلة المذكورة والعكس وأجيب بأن العلة المذكورة
تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل
ضميرته كذلك فلا تتوقف معرفة العلة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله هاضمير الخ)
الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ
من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل
باطراد لا خراج نحو عمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الديار ممرورة لك
لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى في حال نقصانها أما في
حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها) أى فى عمل الرفع
والنصب والتأخر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والاقال

مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أل في الفعل في عبارة المصنف للعهد
 فتدبر (قوله مفعوله) أي المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أي ولم يضمن معنى فعل لازم
 والا كان لازماً أو في حكم اللازم كما سيأتي في الخاتمة وكان الأولى التفتية على هذا لأن ما ذكره من
 عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقمان في كلام
 المصنف بأن مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شيء نصبه اياه ومرفوعه
 ليس منصوباً بالفظا ولا محلاً وهو مدفوع بانه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل
 بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أي على ما يستفاد من
 كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجهول على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف في
 التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته
 وشكرت له ونعمته ونعمت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد
 ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بمعنى فحبه وفغرفوه
 بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أي لللازم ذلك اذ عدم الوقوع على
 المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازماً للقصور المذكور (قوله لازم له) أي غالباً أو بشرط عدم
 المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثراً كلاًه) أي كان
 كثرة الأكل سبباً له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سبباً له لكن فسر الجوهري وابن
 سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفي القاموس النهم محركة وكسحابة أفراط الشهوة في الطعام
 وان لا تخلف عين الأكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهم ومنهم اه فاعل قول الشارح
 أي كثراً كلاًه قول آخر أو تفسير باللازم وفي التمثيل لأفعال السجاياء بنهم المكسور العين ما يفيد أن
 أفعال السجاياء لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم
 مفعول كما مر فكيف قيل منهم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما
 نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروادى انه جاء متعدياً قالوا اشمأز الشيء أي كرهه (قوله
 وما ألحق ب) أي وكذا ما وزن ما ألحق بالفعل في الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا
 له ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات المعينة والسككات وفي التفسير والتعريف وغيرهما
 من الأحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر فأنهم ما يخالفان لمعنى حقل وكثر
 وقد لا يكون الأصل الملحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكوكب وزينب وانما
 كان أفوعل ملحقاً بأفعل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف أفعل (قوله وهو أفوعل)
 لو قال كافوعل لكان شاملاً لتعويض (قوله اكوهد) أصله كهأى أسرع اه فارضى (قوله
 اذا ارتعد) يعنى لانه لترقه (قوله افعلل) أي أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعلل
 فيكون المشبه به افعلل أصلى اللامين وافعلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان
 وافعللى والمشبه بالأفعال المشبهة لهذه الصيغة في الوزن نحو احرنجم واقعنس و احرنبي فاعتراض
 البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعلل فيكون من المشبه به وحيث أن المشبه فكان
 الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة
 مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى في غاية السقوط اذ لا داعي الى جعل
 المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تمثيل الشارح
 المضاهى افعلل بنحو احرنجم والمضاهى افعلل زائد احداً من اللامين بنحو واقعنس والمضاهى
 فعلى بنحو احرنبي صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغة
 الثلاث في الوزن وبالأن تتوهم أن كلام الشارح في التفتية بأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض

ان لم ينب ذلك المفعول
 (عن فاعل نحو تدبرت
 الكتب) فان ناب عنه
 رفعته به كما سلف (ولازم
 غير المعدي) غير المعدي
 مبتدأ أو لازم خبره أي
 ما سوى المعدي هو
 اللازم اذ لا واسطة ويسمى
 قاصراً أيضاً لقصوره على
 الفاعل وغير واقع وغير
 مجاوز لذلك (وحنم لزوم
 أفعال السجاياء) وهي
 الطباع والمسراد بأفعال
 السجاياء ما دل على معنى
 قائم بالفاعل لازم له (كنهم)
 بكسر الهاء الرجل اذا كثر
 أكله وشجيع وجبن وحسن
 وقبح وطال وقصر وما أشبه
 ذلك و (كذا) ما وزن
 (افعلل) بنحو افسعروا شمأز
 واطمان وما ألحق به وهو
 افوعل بنحو اكوهد الفرح
 اذا ارتعد (و) كذا
 (المضاهى) أي المشابهة في
 الوزن افعلل بنحو احرنجم
 يقال احرنجمت الابل أي
 اجتمعت وما ألحق به وهو

تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلونا عليك (قوله وهو وزنان افعلل) لو قال كافعلل لكان شاملا لثما واحوناصل (قوله وقد جاء منه المتعدي) أي شذوذ فلا يرد على المتن أفاده المصريح (قوله واغرندي) بالغين المجهمة مرادف اسرندي كافي المغنى فقول الشارح أي علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهي) أي على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف أي على رأي المصنف من جواز حذف عائد آل الموصولة (قوله ما اقتضى) أي أفاد (قوله نحو تظف الخ) أي بضم العين فيما عدا دس فانه بكسر هاء لا غير وورد قضي العين أيضا في ظهور كسر هاء فتحها أيضا في نجس وقدر هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج إلى بيانه (قوله أو عرضا) زاد في المغنى أولونا كاحتر واخضر وأدم واحار واسواد أو حلبة كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا كذا غذا البعير أي صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أي صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فله لارم كشي ومتعد كد ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهم ما متعديان فإن أخرجهما منه يجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكالا على تعريف أفعال السجايأ أفاده الدفوسري أي لدخولها فيها حينئذ مع أم ما متعديان وذ كر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نطافه أو دس من ذكر العام بعد الخاص لأن النطافة والدس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجبة السابق هذا القيد أعني ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أي غير دائم فيه وبه هذا القيد فارتقت هذه الافعال أفعال السجايأ (قوله كرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاروع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد الأخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بحلاف نحو كسرنه فلا يجوز أن يقال فما كسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما روي من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أصبحته فنام مما يفرض فيه كثيرا الأول إلى الثاني بالامطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أصبحته فنام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها ولا إجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيًا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وانه يجوز أن يقال كسرنه فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرنه في صحة المعنى المجاري في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه وقضيه كلام المصنف أن الفعل ومطاوعة لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وروى أبو علي أنهم أجازا لارمين سمع في شعرهم منهوى ومنعوى من هوى وغوى وهما لازمان وردتا بهما ضرورة وقيل طارعا لا هويته وأغويته وضعف بان انفعال لا فعل شاذ وزعم ابن بري أنهم يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استعطيته فنصفه وردبان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كافي المغنى (قوله وعدلازما) المراد باللازم ولو بالنسبة إلى ما يتعدي إليه بحرف الجر فيدخل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد

وزنان افعلل بزيادة إحدى اللامين نحو (افعنسبا) يقال افعنس البعير إذا امتنع من الانقياد وافعللى نحو احزني الديك إذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل إذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدي نحو اسرندي واغرندي أي هلا وركب في قول الراجز قد جعل الدساس يسرنديني أدفعه عنى ويغرنديني تنبيه على يجوز في افعنس أن يكون مفعولا للمضاهي والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أي والمضاهيه افعنس لما عرفت أنه ملحق بأخر نجم (و) كذا حتم أيضا لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نطافة أو دس) نحو تظف وظهر ووضوودنس ونجس وقدر (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن وهم إذا شيع (أو طاروع المتعدي لواحد كده فامتدا) ودحرجت الشيء قنسد حرج أما مطاوع المتعدي لا أكثر من واحد فانه متعد كامر (وعدا لازما بحرف جر) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته وعجبت منه وفضبت عليه (وان حذف) حرف الجر

التعديدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض فهو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تفسيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كافي الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعديدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعديدية الخاصة بالباء أما التعديدية العامة التي هي اتصال معنى الفعل الى الاسم فيشتت ترك فيه جميع حروف الجر ففي غنيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعديدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمعبر) وناسبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجاريس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر (قوله اشارت الخ) صدره • اذا قيل أي الناس ثم قبيلة • اشارت الخ والاصل اشارت الى كليب الا كلف بالاصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالجمع وروي كليب بالرفع على أنه خبر المحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة حر والبيت للفرزدق من قصيدة بهجوها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لالنصب ولا الهما معا والمتجه عندي ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقربنة قوله وفي أن وان يطرد الخ ولان الحذف هو اللاتق بأن يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولعمدة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجرح قياسي فانهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول واردة في السعة) ظاهر غنيله أن المراد الورد مع الفصاحة وعدم الندرة وحيث ينبغي عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لا تعدن لهم صراطك المستقيم أي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونهخته) مبني على القول بأنهم الارمان قال حفيد الموضع جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نص وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جاز حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سمع مخصصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نص وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطربنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطر قاله في شرح التمهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله ثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الرداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطابا للملك هجاء الشاعر خلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكاه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله (قوله كما غسل) بالاهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت • لدن بهم الكف يغسل منه • فيه كما غسل يصف رجلا بانه لدن أي لين والباء في بهم زهنية وقوله يغسل منه أي يضطرب وبه من صدره وقوله فيه أي مع هزال الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أي معهما واطا هره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كافي التمهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم اكراما ونحو فليظروا أيها أزكي طعاما وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فليظروا في جواب أيها أزكي الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعث أن الحذف في القسم الاخير واجب وتقديم فيه اعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئتكم كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعديل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الاخفش

(قال نصب للمعبر) وجوبا
وشذا بقاؤه على جره في
قوله
أشارت كليب بالاكف
الاصابع
أي الى كليب وحيث حذف
الجارى غير أن وأن فانما
يحذف (نقلا) لاقياسا
مطردا وذلك على نوعين
الاول واردة في السعة نحو
شكرته ونهخته وذهبت
الشام والثاني مخصوص
بالضرورة كقوله
آليت حب العراق الدهر
أطعمه
وقوله
كما غسل الطريق الثعلب
أي على حب العراق وفي
الطريق (و) حذفه (في أن
وأن يطرد) قياسا (مع
أمر ليس كجهبت أن يدوا)
أو عجم ثم أن جاءكم ذكر من
ربكم شهد الله أنه لا اله
الا هو أي من أن يدوا أي
يعطوا الدية ومن أن
جاءكم وبانه فان خيف
اللبس امتنع الحذف كافي
رغبته في أن تفعل أو عن
أن تفعل

لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لعدمهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين ^(تنبيهان) الأول أنهما طرد حذف حرف الجر مع أن وأن لظولهما بالصلة الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر نعمسك بقوله وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبه يجردن وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا على المصدرية نحو جئتكم فيقوم أي لكي تقوم (والاصل) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المستد أو الخبر (سبق فاعل) أي أن يبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كن

الأصغر وابن الطراوة ذهب إلى الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجاران تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عند هاريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيد أو منه واختاره موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجروح محذوف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل إلى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون اجالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للأجاء وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبني على هذا أيضا لأنها من الأجاء وقد مر غير مرة أن الحق أن بينهما فارقا وأن الأجاء ليس معيها ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على سورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الأول أنه لا أجاء في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحذف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لا اختلاف في سبب النزول والاختلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغنى وحاصل الثاني أن الأجاء مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمنع الأجاء إذا لم يقصد التمكن (قوله لقريئة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المفعول في شأنهم كانوا فرقين فرقة ترغب فيهن لجمالهن وفرقة ترغب عنهن لعدمهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذا لم مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا تناسب المقام (قوله لعدمهن) بالمهمل أي قبحهن ومنه ما وراء الخلق الذمير إلا الخلق الذمير (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاب بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجاب فافهم (قوله لظولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة التحويلية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سببويه مكان الخليل والخليل مكان سببويه كما في المغنى والتعريض اه عبارة المغنى بعد نقل النصيب عن سببويه وأكثر التحويين وجوز سببويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال إنسان أنه جركان قولاً قويا اه فليس في كلام سببويه تعيين الجركان بوجهه جعله مذهباً له فافهم (قوله نعمسك بقوله الخ) أي حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلي لأن تكون حبيبة لي ولادين أنا طالبه بها وانما زرتها لضرورة زلت بي في العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من أن تأمنه بقضارأي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنهما معنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الأقيس) أي الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجروح غير أن وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع أن من النجاة من يجعل الجر عند حذف رب أو رب لأرب فأفعل التفضيل على بابه والعمل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جردن بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أي و سبق ما لا يجز على ما قد يجزى نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدي إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم الأعلى

(من) قولك (ألبس من زارك نسج العن) فان من هو الألبس وهو الفاعل في المعنى (٦٧) ونسج العن هو الملبوس فهو المفعول في

المعنى ويجوز العذر
عن هذا الأصل في تقدم
ما هو مفعول في المعنى على
هو فاعل في المعنى فيقال
ألبس نسج العن من زارك
(و) قد (يلزم الأصل)
المذكور (لموجب عرا
أي وجد وذلك تكويف
اللبس نحو أعطيت زيدا
عمر أو كون الثاني محصورا
كما أعطيت زيدا الدرهما
أو ظاهرا والأول ضمير
متصل نحو أنا أعطيتك
الدرهم (وترك ذلك
الأصل) لما وجد (حما
قديري) أي قديري
واجبا وذلك كما إذا كان
الذي هو الفاعل في المعنى
محصورا نحو ما أعطيت
الدرهم الأزيد أو ظاهرا
والثاني ضمير متصل نحو
الدرهم أعطيت زيدا
أو متلبسا بضمير الثاني نحو
أسكنت الدار بانيها فلو كان
الثاني متلبسا بضمير الأول
كما في نحو أعطيت زيدا ماله
جاء وجاز على ما عرف في
باب الفاعل (تنبيه)
حكم المبتدأ مع خبره إذا
وقعا متعولين بحكم
الفاعل في المعنى مع
المفعول في المعنى في هذه
الأمور الثلاثة فجواز
تقديمه في نحو ظننت زيدا
فانما وجوبه في نحو ظننت
زيدا عرا أو امتناعه في نحو
ظننت في الدار صاحبها
(وحذف فضلة) وهي
المفعول من غير باب ظن

قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دما ميني (قوله من ألبس) بضم السين أمر الجماعة لي مطابق
من زارك ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور باللباس واحد من الجماعة المزورين
ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا
عمر) توقف سم في جواز تقديمهما مرتين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر
البعض الجواز وعاله بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية أجال للبس وحينئذ فالمراد
بلزوم الأصل امتناع تقديم الثاني على الأول متأخرين معان الفعل أو متقدمين معا عليه فأمل
(قوله محصورا) أي فيه (قوله أو ظاهرا والأول ضمير) اعترضه حفيد الموضع بأنه يجوز تقديم الثاني
على الفعل وأجيب بأن لزوم الأصل انما في النسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لا مع الفعل
(قوله أي قديري واجبا) إشارة إلى أن حتما مفعول ثان يري مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه
حال من ضمير يري مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركا حتما أو حالا من ترك
على مذهب سيويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتد كافي رأي الشافعي حل كذا بناء على القول
بأن رأي بمعنى اعتد متعديا إلى واحد كما مر في محله (قوله كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى
محصورا) أي فيه قال سم ما لم يخصه انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا
فيه نحو ما أعطيت عمر الأزيد إذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس
الحصر وان قدم عمر ولاجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة
الدافعة لللبس اه أي كأن يقال ما أعطيت عمر عبد الأزيد أو يظهر لي أن من مراعاة الحصر مع
دفع اللبس تقديم الامع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الأزيد عمر بقى ما إذا تعارض خوف
اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كما عطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في
المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة لللبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة
زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال في هذا
زوج الجارية أعطيت إياها وفيما قبله عمر وما أعطيت الأزيد أو نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور
(قوله جاز وجاز) أي جاز تقديم الثاني وجاز تأخير له لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة
(قوله حكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهي
المفعول من غير باب ظن) لو قال وهي ما عدا مفعول باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان
التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أمام مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم
في قوله ولا تجزئنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو
ضربت وضربني زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتي في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل
عليه أجالا فلا يكون حذفه إلا لدليل لا نأقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه أجالا
وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم
على رأي النحاة ورأي البيانين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المعنى بعد ذلك كرأي
النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه
أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسند إليه فعل كونه عام فيقال حصل حريق أو غيب وتارة يتعلق
بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهم ما ولا يذ كر المفعول ولا ينوي إذا المنوي كالثابت ولا
يسمى محذوف لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه ربي الذي يحجب ويميت وتارة
يقصد اسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي إذا لم يذ كر مفعوله قبل
محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذي بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أي
حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى إسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس

(أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الأصل ويكون ذلك لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل نحو ما ودعك

على ونحو الا تذكرة
من يخشى وكالا يجازي
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
واما معنوي كاحتقاره في
نحو كتب الله لا غلب أي
الكافرين أو استهجانه
كقول عائشة رضي الله
عنهما ما رأيت منه ولا رأيت
منه أي العورة فان دمر
الحذف امتنع وذلك
(كحذف ما سبق جوابا)
اسؤال سائل كضربت
زيد لمن قال من ضربت
(أو حصر) نحو ما ضربت
الازيد أو انما ضربت زيدا
أو حذف عامله نحو اياك
والاسد ^ب تنبيه ^ب قوله
يضر هو ^ب كسر الضاد
مضارع ضار يضرب ضيرا
معنى ضري يضرب ضرا قال
الله تعالى لا يضركم كيدهم
شيأ أي لم يضركم (ويحذف
الناسم) أي ناصب
الفضيلة (ان علما)
بالقرينة وإذا حذف فقد
يكون حذفه جائزا نحو قالوا
خيرا (وقد يكون حذفه
ملتزما) كافي باب الاشتغال
والنداء والتحذير والاعراء
بشرطه وما كان مثلا نحو
الكلاب على البقر أي
أرسل الكلاب أو أجرى
مجرى المثل نحو انتهوا
خير لكم ^ب خاتمة ^ب يصبر
المتعدي لا رما أو في حكم
اللازم بخمسة أشياء
الاول التضمن

الآية تصرح (قوله لمن يخشى) الاصل يحشاء أي القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول
تنزيلا (قوله وكالا يجازي) أي وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أي الا بيان
بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أي استقباح انصرح به أي
وكاله لم به أو الجهل به أو تعظيحه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من
الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أي مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما
كان محط الجواب المفعول اقترع عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيد اضربه وفي
التنازع نحو ضربني وضربه زيد وكحذف مفعول أكرمه في نحو جاء الذي أكرمه في داره لان
حذفه يوهم أن العائد الصير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز
ضمها على أن الفعل أجوف وأوى أو على أنه مضعف وقف عليه في انقافية بالتخفيف لكن الكسر
أسبب اه (قوله أي لم يضركم) المناسب أي لا يضركم (قوله ويحذف الناسم) وإذا حذف فالأصل
تقديره في مكانه الأصلي المانع أو مقتص فالاول نحو أيهم رأيت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله
ونحو وأما عود فهداياهم فمن نصب اذ لا يلي أما فعل ونحو في الدار يريد فيجب تأخير متعلق الطرف
عن زيد ان قدرته فعلا لا ان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ونحو ان خلفك زيد فيجب
تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز
تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلبس الجملة الاسمية
بالفعلية والثاني ^ب حير متعلق بآء البسملة الشريفة لا فادة الحصر كذا في المعنى وناقش الدماميني
التعليل بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسم
لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستمر فيها وكونه مبتدأ
مؤخر اخبره يقوم واقتران الجملتين بتقوى الحركم وعدمه قبل دخول الناسم لا يزيله دخوله
فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجع منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان
الذي استقر في باب كان ان اذا حذفها عاد اسمها وخبرها الى المستند والخبر ولو أسقطتم في المثال لم
يرجع الى ذلك وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي
الجل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يحق ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر اخبره يقوم فتأمل (قوله
ان علما) اشترط في حذف الناسم عليه دون حذف الفضلة لانه أحد ركني الاسناد وعهدت به فلا
يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أي أرسل خيرا بدليل
ماذا أرسل (قوله كافي باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوذ (قوله بشرطه) أي
بشرط كل من التحذير والاعراء فشرط التحذير أن يكون بياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو
رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاعراء العطف نحو المروءة والنجدة أو
التكرار نحو أهلك أهلك (قوله الكلاب على البقر) أي بقرا الوحش كافي التصريح والمراد دخل
الناسم جميعا خبرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنت الفرصة فاعتنقها (قوله
أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده النوشري أن المثل مستعمل في غير ما وضع له
للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع
له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغير (قوله انما هو
خير لكم) أي انتهوا عن التثلبث واتوا خيرا لكم (قوله لا رما) بأن ينسلخ عن التعدي بالكلية
بحسب انطاهرو بحسب الحقيقة كافي الثاني والثالث وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون سب
الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فتعسد كافي الاول والرابع والخامس فان ههنا
باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدي متعديا للضعيف عن العمل متعديا للمعنى للمفعول لما لب

له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله معنى لازم) بالاضافة أي لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى أحسن بي إذا أخرجني من المسجد فان تعد به أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمن الحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتباً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البهض عن ابن كمال بإشارة نظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لا نأقول نقل الناصر الثاني في حواشيه على المحلى عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء حقيقة لا اعتباراً كما هنا والاقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وإن لم يلزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الإماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقة ومجاز وهذا هو التضمن النحوي وفي كونه مقيساً خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه يقاس وأما البياني فهو تقدير حال يناسب المعمول بعدها لتكونا تعدي إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال بإشارة الحق أن التضمن البياني هو التضمن النحوي وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمرهم فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أي يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذلك ما بعده الا قوله أي صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أي تنب) أي تبع (قوله وأصلح لي في ذريتي أي بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويوصل ويقطع أي من تنزيل المتعدي مرة لللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أي به مجرور ابني كأنه محل له فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في ذريتي دما ميني (قوله ومنه) أي من التضمن من حيث هو لا بقصد كون المضمن فعلاً متعدياً صار بالتضمن لازماً ولهذا فصله عن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد إلى واحد وصار بالتضمن متعدياً إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف تراني قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حالة تراني باغضاض ترمي ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أي ذلك في حال قتل الله زياد أعني لا مني حيثئذ وقيل المراد بالجنس المحل فالمعنى في أي حالة تراني باغضاض محلي لست قاليا له لان الله قتل زياد أعني بالاستفهام على هذا انكاري وأراد بزياد زياد بن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله في الفصل عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم لا هذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء في نحو قلته وطلتته على قول سيبويه ان الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو كما حولوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه يا فان هذا التحويل لا يقضى بالضرورة أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الاسم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه زيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازماً بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا مديية محضة كما في المعنى فسقط اعتراض البعض (قوله تملت) بالقوية والموحدة

لمعنى لازم والتضمنين
اشرب اللفظ معنى لفظ
آخر واعطاه حكمه لتصير
الكلمة تؤدي تؤدي
كلمتين نحو فليذكر الذين
يحالفون عن أمره أي
يخرجون ولا تعد عيناً
عنهم أي تنب أذاعوا
به أي تحذروا وأصلح
لي في ذريتي أي بارك لي
ومنه قول الفرزدق
كيف تراني قاليا مجنى
قد قتل الله زياد أعني
أي صرفه بالقتل
وقول الآخر
ضمنت برزق عيالنا أرماعنا
أي تكفلت وهو كثير جداً
• الثاني التحويل إلى فعل
بالضم لقصد المبالغة
والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه
• الثالث مطاوعته
المتعدي لواحد كما مر الرابع
الضعف عن العمل أما
بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا
تعبرون الذين هم لربهم
يرهبون أو بكونه فرعاً في
العمل نحو مصدق المأين
يدفعه مال لما يريد الخامس
الضرورة كقوله

نبئت فؤادك في المنام خريدة • (٧٠) تسقى الضمير ببارد بسام ويصير اللزوم متعديا بسبعة أشياء • الاول همزة

النقل كما أسلفته • الثاني
تضعيف العين نحو فرح
زيد وفرحت زيدا وقد
اجتمعا في قوله تعالى نزل
عليك الكتاب بالحق مصدقا
لما بين يديه وأنزل التوراة
والانجيل • الثالث المفاعلة
تقول في حلس زيد ومشى
وسار جالس زيد او ماشيته
وسارته • الرابع استفعل
للاطلب أو النسبة للشئ
كاستفخرجت المال
واستحسنيت زيد او استقبحت
الظلم وقد ينقل ذا المفعول
الواحد الى اثنين نحو
استكتبته الكتاب
واستغفرت الله الذنب ومنه
قوله

استغفر الله ذنبا لست
أحويه

وانما جاز استغفرت الله من
الذنب لتضمنه معنى
استببت أى طلبت التوبة
• الخامس صوغ الفعل
على فعلت بالفتح أفعل بالضم
لإفادة الغلبة بقول كرمت
زيدا أكرمه أى غلبته في
الكرم • السادس التضمين
نحو ولا تعزموا عقدة
النكاح أى لا تنوروا لان
عزم لا يتعدى الابعلى
تقول عزمتم على كذا لا
عزمت كذا ومنه رجبتكم
الطاعة وطلع بشرالين
أى وسعتكم وبلغ الين
• السابع اسقاط الجار
توسعا فنحو أعجلمت أمر ربكم
أى عس أمره واقعوا لله
كأن مرصداً أى عليه وقوله

أى أصابت ويقال أنبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضمير بمعنى المضارع ببارد أى
يريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد في قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر
لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشقى فعدا بالباء وجوز الدماميني أن
يكون المراد تسقى الضمير ريقها بضم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله
ويصير اللزوم متعديا) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى لان السادس والسابع يصيرانه في
حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال في المعنى الحق أن دخولها قياسي في اللزوم دون
المتعدى وقيل قياسي فيه وفي المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي اه (قوله كما
أسلفته) أى في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد بهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة
نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل في غيرها من باقى حروف
الخلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه قال في المعنى التضعيف سماعي في اللزوم وفي المتعدى
لواحد ولم يسمع في المتعدى لاثنتين وقيل قياسي في الاولين اه (قائدة) قال الزمخشري والتسهيل
وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتهميل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة
بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة
قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت في الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسيره هذه الآية نزل ههنا
بمعنى أرل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى أنف المفاعلة كما عبر
به في المعنى أو دلالة على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها هو عن
كون المعدود الأشياء التي يصير بها اللزوم متعديا لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى
كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به في المعنى والشارح في الخامس (قوله
للاطلب أو النسبة) احتراز عن استفعل للضرورة فانه لازم كاستعجر الطين (قوله كاستخرجت المال)
مثال للاطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فاسل استحسنيت زيد او استقبحت
الظلم حسن زيد وفتح الظلم وكلاهما لازم فصارا ينقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى
استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر
أى طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كافي علم وقد لا ينقل كافي كسر وأما همزة
النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو ربح الباب وأرتجحه أى أغلقه لان الهمزة ليست
لنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الأصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلته ما صيغه استفعل الى
التعدى لاثنتين (قوله ومنه قوله استغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لان هذا
على معنى من اه وقد يقال يجوز أن يكون السين والتاء ناقله للفعل من التعدى الى واحد الى
التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح بقوله
هنا مبني على الاول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لامبني على الثاني وجعل
استغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافي فتأمل ونقل الدماميني
عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين)
قال في المعنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى
ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا أولك نهما
لما تضمن معنى لا أمنعن وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبا وأنبا الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى
بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبهم بامهاتهم فلما أنبأهم باسماتهم
نبؤني بعلم اه (قوله رجبتكم الطاعة وطلع بشرالين) بضم العين فيهما قال في المعنى ولا ثالث لهما
أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب)

كما عسل الطريق الثعلب أى في الطريق وليس انتصا بهما على الظرفية خلافا للفرسي في الاول وابن الطراوة قال

قال الفارسي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السبوطي في المزهري (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الطرفين كما سيأتي وإنما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

في التنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيداني جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرداني كون زيداني المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من تقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيداً وأكرمت زيداً ولا تنازع في ذلك حينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيداً وأكرمت زيداً فذكر معمول أحد العاملين المقدرين وحذف معمول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر والعكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور أقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيداً ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقاً قال في المغني أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحداً اه وفيه تسامح لا يخفى أو يكون ثانيهما جواً بالاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة أو توفى أفرغ عليه قطراً أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كفي المعنى فلا يجوز قام بعد أخوك (قوله اقتضياً) أي وجوباً على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً الاحتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة الى سفيهاً ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشأن وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أظن زيداً لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أذن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لأنها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهراً وضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور ونحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الاياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الاخيرين وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافه أقول المكودي متعلق باقتضياً (قوله اتفاقاً) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معاً فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معاً اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي (قوله أناك أناك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطرو وهو احبس احبس لان كتابهم ما بلايا نص في أنهم ما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني (قوله اذا الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله أناك أناك أن يكون من التنازع ويكون قد أضر مفرداً كما حكى سيبويه ضربت وضربت قومك بالنصب أي ضربتني من ثمت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله

فهيها هيها العقيق وأهله قال ارفع العقيق هيها الثانية وأضمرت في الاولى أو بالاولى وأضمرت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيداً فاعلاً بالثاني وأضمرت في الاولى وأن يكون فاعلاً بالاول والثاني توكيد لفاعل له وأجاز المصنف فيه أن يندب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد اه مع زيادة من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أي من جهة الصناعة التحوية (قوله والافسد المعنى) أي المعنى المراد اذا المعنى المراد كفا في الخ ومعنى فساد افادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مداه من فساد المعنى وعمل

في الثاني لعدم الابهام والله أعلم

في التنازع في العمل

(ان عاملان) فاكتر (اقتضياً) أي طلباً (اسم عمل) متفقاً أو مختلفاً (قبل) أي حال كونهما قبل ذلك الاسم (فلا واحد منهما العمل) فيه اتفاقاً والاحترار يكونهما مقتضيين للعمل من نحو أناك أناك اللاحقون اذا الثاني توكيد والافسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقول أناك أناك أو تون أناك ومن نحو

(قوله التجاذب) أي بالكلام وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين الخ (قوله بأن الخ) أي لمطابقة الفرع لاصله الاداع ولا داعي هذا يقال اذا لم يكن في الجواب كقولك زيداً منكراً أو متعجباً بعد قوله ضربت وأكرمت زيداً وفيه تنازع ولعله بطرد الباب (قوله مطلقاً) نقل في النكت أن شرطه ان لا يكون أحدهما مقروناً بالأو بل

كفاني ولم أطلب قليل من المال
 فان الثاني لم يطلب قليل والا
 قصد المعنى اذا المراد كفاني
 قليل من المال ولم أطلب
 المالك وبكونه ما قبل من
 نحو زيد قام وقعد لان كل
 واحد منهما أخذ مطلوبه
 أعني ضمير الاسم السابق
 ولا تنازع هكذا مثل المناظم
 وغيره وعلاوا وفي كل من
 المثال والتعليل نظر أما
 المثال فظاهر وأما التعليل
 فلقصور العلة لان ذلك
 يقتضي أن لا يمنع تقديم
 مطلوبها اذا طلبها نصبا
 وعاملان في كلامه رفع
 بفعل مضمير يفسره اقتضيا
 وعمل مفعول به وقف
 عليه بالسكون على لغة
 ربعة في تنبيهات في الاول
 مراده بالعاملين فعلان
 منصرفان أو اسمان
 يشبهانها أو اسم وفعل
 كذلك فالاول نحو آتوني
 أفرغ عليه فطرا والثاني
 كقوله عهدت مغيثا غنيا
 من أجرته والثالث نحو
 هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله
 لقيت ولم أنكل عن الضرب
 مسمعا ولا تنازع بين
 حرفين ولا بين حرف وغيره
 ولا بين جامدين ولا جامد
 (قوله الواو للحال وحينئذ
 نك ون مؤكدة ولكن
 لا يفيد البيت على هذا
 صراحة أنه طالب المالك

بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفاني ليحصل الربط
 بالمعبر هنا فيلزم كونه متبعا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه
 لا امتناع شرطها ونفي النفي اثبات والحال أنه نفاء أولا بقوله ولو أن ما أسى لا دني معيشة لاقتضاء
 لو النفي كما عرف والسمي لا دني معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجوز
 بعض النماة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لقوات الربط بالمعبر هنا
 اذا جعلت الواو استثنائية آفاه الفارضي وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسي ان البيت من
 التنازع واعمال الاول وجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط
 حاصل بالتناقض فالتناقض لودعونه أجابني غير متوان أفادت لوانتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء
 عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظريه في المغنى بما فوقش فيه نعم يرد أن النفي اذا دخل على
 كلام مقيد توجه الى تقييده الا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعل عدم التنازع
 بخالفه المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب المالك) يدل على هذا المحذوف قوله
 ولكنما أسى لمجد مؤثلا وقد يدرك المحذوف أمثالي

هذا ولا يحق أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت انما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق
 لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال
 فظاهر) لان كلام من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه
 بل ضميره والمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي افهامها مالا يصح وقوله
 أن لا يمنع تقديم مطلوبها أي على سبيل التنازع اذا طلبها نصبا كما في زيدا ضربت وأكرمت أي
 لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه ممنوع على وجه التنازع لا خذ الاول المعمول بمجرد
 وقوعه عقبه فلا يكون الثاني طلبه كما قاله بعضهم أولا لانه يلزم عليه تقديم ما في حيز حرف العطف عليه
 وهو ممنوع في غير الهمزة من نحو أفلم يسيرا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على ان يريد انما طلبه
 أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة
 منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع في المتقدم المنصوب
 وأجازه الفارسي في المتوسط فنحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قول لا يجوز التنازع
 في المتقدم ولو من فواعل كونه في غاية البعد يحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح
 لا يهاهما ما ذكره فلما من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل
 مفعول به) أي للفعل المقدر (قوله يشبهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بهاؤم
 اقرؤا كتابيه وقول الشاعر لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا وفي شرح التوضيح للشارح المراد
 بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر
 كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه
 فطرا) فأعمل الثاني ونوي الصمير في الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اجمال الاول
 كما سيأتي (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذ
 والميم علامة الجمع والاصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي اعراب القرآن للسمين زعم
 القتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فان غنى أم التحمل محلها فصح وان غنى البدل الصنع اعني فليس
 بهصح اه (قوله ولم أنكل) أي أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله
 ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولقد شرط صحة الاضمار في المتنازعين اذا الحروف لا يضر
 فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الصمير ولو مع حذفه كافي
 ضربت وضمير بني زيد وهذا يتأتى في الحروف كافي علم أن سيكون منكم مرضى وقد نقل الدماميني

عن شرح المفصل لابن الحاجب مانعه وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه على أعمال الثاني
لعمري عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقريظة وقالوا لأجل الأول لقبل لعل
وعسى زيد أخرج وليس بواضح إذا يقال عسى زيد أخرج وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى
أه قال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من
الفعل وشبهه وكيف وجب إذا عمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترب بأن **كثيرا**
وانظر أيضا أي محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر

يا ابتاعك أوعسا كاه وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن
جني ما قد يشهد لالتسارع قد يقع في الحروف اه قال بس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في
محل جزم بأن (قوله ولا بين جامدين) أي فعلين جامدين وقوله ولا جامداً أي فعل جامداً فلا يرد هاتوم
أقرؤا كتابه ولا البيت قال الروداني ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين
الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو أعجبتني ولست مثل
زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعلي التحب) أي سواء أعملت الثاني أو الأول ويغفر الفصل بين
فعل التحب ومعموله لا متراج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان وروح هذا القول
الرضي همع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا في أعمال الثاني ونقول على أعمال الأول ما أحسن وأجله
زيد وأحسن وأجل به بعمر ورواهاجي، على أعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المحرور بالباء بناء
على العجج أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط
في شرحه للجواز أعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أي مما تعدد فيه
المتسارع وهي الأفعال الثلاثة والمتسارع فيه وهو الطرف أعني درو المفعول المطلق أعني ثلاثا
وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لاضمر عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لاضمر
ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره
في التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتسارع طلبت وأدرك وأبلغ والمتسارع فيه الندى وعند
(قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي للروم أسبادهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم خلو
رافع ضمير السببي من رابطة بالمبتدأ واعتراض بانه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير
المبتدأ كما اكتفى المصنف بعبارة لا خفش والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تر بصن أي أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو
قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع أن المتسارع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد
أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتسارع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز
بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعا أو
منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببي أو منصوبا أو كوجود ضمير
المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي
مع ضميرهما لأن الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على
هذا الأعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول
البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن
الغير كونه مطول خبرا ومعنى حال من غريمها وغريمها نائب فاعل مطول (قوله بخلاف السببي
المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلاه بأنك إذا أعملت الأول
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه
امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كاهر) كان الأولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي

وغيره وعن المبرد إجازته
في فعل التحب نحو ما
أحسن وأجل زيد
وأحسن به وأجل بعمر
واختاره في التسهيل الثاني
قد يكون التنازع بين
أكثر من عاملين وقد
يتعدد المتسارع فيه من
ذلك قوله عليه الصلاة
والسلام تسبحون وتحمدون
وتكبرون در كل صلاة
ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر
طلبت فلم أدرك بوجهي
فليتني قعدت ولم أبغ
الدى عدسائب الثالث
اشتراط في التسهيل في
المتسارع فيه أن يكون غير
سببي مرفوع فنحو زيد
قام وقعد أخوه وقوله
وعرة مطول معنى غريمها
محمول على أن السببي
مبتدأ والعاملان قبله
خبران عنه أو غير ذلك
مما يمكن بخلاف السببي
المنصوب كاهر ولم يذكر
هذا الشرط أكثر النحويين
وأجاز بعضهم في البيت
التنازع

(والثان) من المتنازعين (أولى) (٧٤) بالعمل من الأول (عند أهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو أن الأول

أولى لسبقه (غيرهم ذا أمره) أي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز أعمال كل منهما ^{بالتنبيه} سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الإجماع على جواز أعمال كل منها ومن أعمال الأول قوله

كسالة ولم تستكسه فاشكر له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ومن أعمال الثالث قوله جئ ثم حالف وقف بالقوم أنهم

لمن أجازوا ذوو عز بلاهون (وأعمل المهمل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (في ضمير ما تنازعا والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان حمدا وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل

(كجسنان ويسى) ابنا (أما الثاني) (وذلك نحو) قد بغى واعتدا هذا (ك) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والأول منه الكوفيون لأنهم يمنعون الأصهار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه عكسا بظاهر

المنصوب (قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الأول في العمل اه ثم كل بما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلامة المذكورة وعلمت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل بما يليه أولى من لاحقه للعلامة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجع لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمر يجب أعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعلمت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأي القراء كاسياني في الشرح (قوله ذا أمره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزالي بالجماعة القوية لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز أعمال كل منهما) أي إذا لم يستلزم أعمال الثاني أن يضم في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعونه كاسياني فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن أعمال الأول) أي بدليل الأضمار في الثاني والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ أعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال أعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة سيئويه ضربت وضربت قومك بالنصب أي ضربتني من ذكر وسيد ذكره الشارح لكن صرح الدماميني بقوله لا عن سيئويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكور المؤنث والأصغر مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وقييل هذا أو الزيدان أو الزيدون (قوله كجسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقامهما وذا هب الزيدان وأقام وذا هب لزيدان وأقام أنما وذا هب أنما وأقام وذا هب أنما أنما فأنما الأول في المثال الأخير مضمير الثاني المهمل وأنما الثاني فاعل الأول المعمل وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سياتي عن القراء من أعمالهما معاني انظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فسد (قوله والأول منه الكوفيون) أي من حيث اشتماله على اضممار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على أعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز أعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لحذف أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب الأول الرفع قبل ما وقع فيه أشنع مما فرم منه لأن حذف الفاعل أشنع من اضممار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربتني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس (قوله عكسا بظاهر قوله تعق) أي استر وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المججمة وفي التصريح أنه بالغين المهمة بالارطى شجر لها أي للبصرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المججمة أي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضم في واحد من تعق وأراد فلم يقل تعفوا على أعمال الثاني ولا أرادوا على أعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سياتي في الشرح (قوله في طلب المرفوع) انظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة الهمع

قوله تعق بالارطى لها وأرادها رجال فبذت بلبهم وكليب وقال القراء إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ونصها

ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطاوب (قوله فاعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كافي زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتنامل (قوله ولا اضمار) أي على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخر في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوالهما (قوله أضمرته مؤخرا) أي ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كافي المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فرفوع الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب افعال الاول حينئذ كافي الهمع (قوله نحو ضربت بني وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربت بني لا تو كيد لمستتر في الفعل لانه يمنع أن فيه ضمير مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب اضمار ضمير الرفع في الاول عند افعال الثاني (قوله لان العمدية يمنع حذفها) اعترض اللقاني هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجتزأ الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فانهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي في قياس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثلي فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب في قياس عليه هذا الباب ومحت فيه اللقاني أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء محلا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أي مع كثير انظماء ونثر وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كافي قوله تعفق الخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما استعرفه أفاده بس (قوله وكنا) أي ترى خيلا كتابع أكت من الكمية وهي حرة تضرب الى سواد مدماء أي شديدة الحرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموءة بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خاله منه ويحتاج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كما يشير اليه أو تأوله بالجمع واعتراض بان الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفي الحجة ويمكن أن يقال احتمال البيت أمر اجازا ولو مع قبح ينفي حجته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما في العيني تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذف منه احدى التائين مسندا الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الابتكاف (قوله وقد أجاز ذلك) أي الافراد لا يفيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كافي التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلي دأنا لبنائنا (قوله أو هلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا (قوله

فالعامل لهما ولا اضمار
نحو جمع - - - - - وبسي
ابنا كانوا اختلافا أضمرته
مؤخرا نحو ضربت بني وضربت
زيدا هو والمعتمد ما عليه
البصريون وهو ما سبق
لان العمدية يمنع حذفها
ولان الاضمار قبل الذكر
قد جاء في غير هذا الباب
نحو ربه رجلا ونعم رجلا
وقد سمع أيضا في هذا الباب
من ذلك ما حكاه سيديويه
من قول بعضهم ضربوني
وضربت قومك ومنه قوله
جفوني ولم أجف الا خلاه
انتي

لغير جيل من خليلى مهمل
وقوله
هو يتي وهويت الغائبات الى
أن شبت فانصرفت عنهن
آمالى وقوله
وكنا مدماء كان متونها
جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب
ولا حجة فيما تمسك به
المانع لاحتمال افراد
ضمير الجمع وقد أجاز ذلك
البصريون في الاحوال
كلها تقول ضربت بني وضربت
الزبدن كأنك قلت ضربت بني
من على ما لا يخفى (ولا
تجئ مع أول قد أهمل
بضمير لغير رفع) وهو النصب
لفظا أو محلا (أو هلا) أي
جعل أهلا (بل حذفه الزم

ن خبر خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اعماره وقبل الذي كرفتنقول خبرت وضرب بنى زيد ومريث ومريث وهو ولا
 خبر بنه وضرب بنى زيد ولا مريث (٧٦) به ومريث وهو ولا مريث اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب الضرورة (واخره ان

يكن هو الخبر) لانه منصوب
 فلا يضر قبل الذي كرفتنقول
 في الاصل ولا يحذف فتقول
 كنت وكان زيد قائما اياه
 وظنني وظننت زيدا عالما
 اياه اما امتناع الاضمار
 مقسدا فادعى الشارح
 الاتفاق عليه وفي دعواه
 نظر فقد حكى ابن عصفور
 ثلاثة مذاهب أحدها
 جوازه كالرفوع وفي كلام
 والده في الكافية وشرها
 ميل الى جوار اضمار
 المنصوب مطلقا مقسدا
 واخر له وهو ايضا ظاهر
 كلام التسهيل واما الحذف
 قسعه البصريون وأجازه
 الكوفيون لانه مدلول
 عليه بالمفسر وهو أقوى
 المذاهب لسلامته من
 الاضمار قبل الذكرو من
 الفصل في تنبيهات الاول
 اقتضى كلامه أنه يجاء
 بصير الفضلة مع الثاني
 المهمل نحو وضرب بنى
 وضربته زيد ومريث
 ومريث بهما أخا وال
 لدخوله تحت قوله وأعمل
 المهمل في ضمير ما تنازاه
 ولم يخرج منه قوله
 اذا هي لم تستل بعد اراكة
 تفصل فاستاكت به عود
 اسهل
 وأنه يجوز حذفه لمفهوم
 قوله والتزم ما التزموا هذا

بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخره الخ كما يستضع (قوله ان يكن غير
 خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة
 الى ضمها) أي لقطا فلا ينافي أهمانية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا
 كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخره) أي اذ كره مؤخر افكلامه متصفا لشينين ولهذا علل الشارح
 الامر من على اللف والنشر المشوش (قوله ومحمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان
 ومعمولى طن يجوز حذفها للدليل وهذا كان مذهب الكوفيين الا في أقوى (قوله ثلاثة مذاهب)
 هي في منصوب كان وظن وأخواتها كما يدل عليه كلام التوضيح لاني الاضمار مقسدا كما قد يتوهم من
 عبارة الشارح وراد في التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب
 مقدما كالرفوع ثانيا وجوب تأخير وهو ما في النظم ثالثا جوازه حذفه وعليه الكوفيون (قوله
 ميل الى جوار الخ) وقضيته تجوز اضماره مؤخر ابا الاولى سم (قوله مطلقا) أي عمدة كان في
 الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل
 المصرح عن أي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت او راد او تذكيرا وفروعهما
 والالم يحذفه نحو علمني وعلمت الزيد بن قاتن فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا
 ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان رعمه سم لان ما سيأتي من مذهب
 البصريين والسكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول
 عليه بالمفسر) أي وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل
 الذكر) أي اذا اضمهر مقدما كمال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل
 ومعه وله اذا اضمهر مؤخر كما قال به هـ (قوله اداهي) أي المرأة والاراكه واحدة الاراكه تنحل
 بالبناء للمجهول والطاء المهمة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختيار لكن التحل بالمهمة هو المفسر
 في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والامحل بكسر الهمزة وسكون السين المهمة ففصح
 الطاء المهمة شجرة دقيقة الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا في العين والذوق في
 القاموس والاصحاح الامحل بالكسر شجرة يستاك به وضبطت الطاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة
 بالكسر وهو الاقرب الى قوله بالكسر والشاهد في تحل واستاكت حيث تنازعا عودا مهمل فاعمل
 الاول وأضمهر في الثاني ضمير عودا مهمل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها
 قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطفون أي يتفاحرون ويتشادون الشعر قال في الصحاح بناحية
 مكة شهرا وقال في القاموس بعكرا بين محلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتسمر
 عشرين يوما والبا في بعكاظ طريفة وقوله بعشى بالعين المهمة كيه طي أي يسي أبصارهم من
 العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمجعة كيرصى والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في
 بعشى ولجوا حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول وأضمهر في الثاني ضمير عودا مهمل (قوله وخص بعضهم
 حذفه بالضرورة) مقتضى التوسيع ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه قال وبعضهم يجوز حذف
 غير الموقوف لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولما أن في حذفه تهية العامل للعمل وقطعه عنه والبيت
 ضرورة اه (قوله تهية العامل) يعني نحو العمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما
 يقال التهية وانقطع لازمان على افعال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل
 الذكرو من جعل التهية عبارة عن اداء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض

لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاظ بعشى الناظر من اذاهم لمواشعاه وخص
 بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهية العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض • الثاني كلامه هذا مخالف للتسهيل
 من وجهين الاول بخره بحذف الفضلة من الاول المهمل والثاني بخره بتأخير الخبر ولم يحزم بهما في التسهيل

بل أجاز التقديم الثالث بشرط حذف الفصلة من الأول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان
على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه الرابع قوله غير خبر (٧٧) يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان

المفعول الاول في باب ظن
يجب حذفه وليس كذلك
بل لا فرق بين المفعولين
في امتناع الحذف ولزوم
التأخير فحوظت منطلقة
وظنتى منطلقا هـ
اياها فايها مفعول اول
لظنت ولا يجوز تقديمه
وفي حذفه ما سبق ولذلك
قال الشارح لو قال بدله
واحدفه ان لم يكن مفعول
حسب هـ وان يكرر ذلك
فاخبره نصب الخالص من
ذلك التوهم لكن قال
المراى قوله مفعول
حسب يوهم أن غير مفعول
حسب يجب حذفه وان
كان خبرا وليس كذلك
لان خبرا لا يحذف
أيضا بل يؤخر كـ مفعول
حسب نحو زيد كان وكنت
قائما اياه وهذا مندرج
تحت قول المصنف غـ
خبر ولو قال بل حذفه ان
كان فضلة حتم هـ وغيرها
تأخيرها قد اتزم هـ لا جاد
قلت وعلى هذا أيضا من
المؤاخذه ما على بيت
الاصل من عدم اشتراطه
أمن اللبس كما أسلفته
فكان الاحسن أن يقول
واحدفه لان خيف لبس
أويرى
لعمدة جنى به مؤخر
الخامس قاس المازنى
وجاعة المتعدي الى

لفصل العامل الاول من المفعول بالعامل الثاني في حال افعال الثاني مع الحذف قال سم وكانهم
أى المحوزين اختيارا حذفه عند افعال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال افعال العامل
الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الصيرمة قدما
عمدة في الاصل أو فضلة فليس الاضرب ارجع القول والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في
كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله حذف الفصلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من
الثاني المهمل على ما يظهر فلما لم يحذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس)
ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا وحذف فضلة أجزان
لم يصح (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحا يجوز التقديم (قوله نحو
استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقريضة
معه ول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم
اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لوعلاه بما أسلفناه لكان
مناسبا لان تعليله انما يتبع الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجمال
وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أى هل مدلول
الضمير المحذوف المحرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان
عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بأن
الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه
مبتدأ فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلاهما عمدة فى الاصل ويمكن الطواب
عن المصنف بانه غير بالمرزوم وهو الخبر وأراد الا لازم وهو العمدة وان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم
بالاولى لا شرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ما سبق) أى من المنع عند
البصريين والجارح عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه
واضماره مقدما ما سبق لان تنبيهه يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك
لوجود الخلاف فى اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال
المراى) استدراك على قوله تلخيص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شئ
أصلا (قوله أويرى لعمدة) بكسر اللام أى منسبا لعمدة أو بفتحها على أنها رائدة لا ضرورة وفى
نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) أى فى أنه اذا عمل الاول أضمير فى الثاني ضمير المفعولين الثاني
والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة واذا عمل الثاني أضمير فى الاول ضميرهما مؤخرهما
تقدم وأما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاب بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز
ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار افعال الثاني) أى عند البصريين لقربه كما مر
(قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمر قائما اياه اياه) لا يحى أن اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني
ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير
المتنازع فيه أى اثبت به اسمها ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ فى الاصل غير مطابق
للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه ان أتى به مطابقا
للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حيث تدب بالنسبة الى
المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعمل فى مثال الاول وأضمرنا فى الثاني

ثلاثة على المتعدي الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل فتقول على هذا عند افعال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيد عمر قائما ويختار
اعمال الثاني نحو أعلمنى وأعلمت زيد عمر قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمنى زيد عمر قائما اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أى
فى الاصل (لغير ما يطابق المفسر) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما تعدوا الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين

الاطهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (٧٨) (ثم أوطن ويطناني أخاه زيدا وعمرا أخوين في الرخا) على افعال الاول فزيدا

وعمررا أخوين مفعولا أوطن
وأخا ثاني مفعولي يطناني
وحى به مظهر التعذر
اضماره لانه لو أضمر فاما
أن يضره فـ رد امرأاة
للمعبر عنه في الاصل وهو
الباء من يطناني فيخالف
مفسره وهو وأخوين في
التثنية واما أن يثنى مراعاة
للمفسر فيخالف المخبر عنه
وكلاهما مما يمنع عند
البصريين وكذا الحكم
لو أعلمت الثاني نحو
يطناني وأطن الزيد
أخوين أخا وأجاز
الكوفيون الاضمار على
وفق المخبر عنه نحو أوطن
ويطناني إياه الزيد
أخوين عند افعال الاول
واعمال الثاني وأجازوا
أيضا الحذف نحو أوطن
ويطناني الزيد أخوين
بـ تنبيه وجه كون هذه
المسئلة من هذا الباب هو
أن الأصل أوطن ويطنني
الزيد أخوين فتنازع
الما ملان الزيد في الاول
يطلبه مفعولا والثاني
يطلبه فاعلا فاعمالا الاول
فنصبناه الاسمين وأضمرنا
في الثاني ضمير الزيد وهو
الالف وبقي علينا المفعول
الثاني يحتاج الى اضماره
فأبناه متعذرا لما مر
فعد لنا به الى الاظهار وقلنا
أخا فوافق المخبر عنه ولم
تضمر مخالفتا لأخوين
لانه اسم ظاهر لا يحتاج
الى ما يفسره في خاتمة

ضميره وهو الالف في يطناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو الخ) صورته في عكس المثال مع
انه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال أوطن ويطنني زيد وعمرا وأخا إياهما أخوين لان ما ذكره
أنه في العمل مثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويؤيده أن
الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا أمن اللبس واستدل به بقوله
تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للدلالة على ظهور المقصود (قوله عند
اعمال الاول واهمال الثاني) فان أعلمت الثاني وأهملت الاول قلت على ما يظهر أوطن ويطنني
الزيدان أخا إياهما إياهما (قوله وأجاز وأيضا الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان (قوله
وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الأصل الخ) ظاهرة أن كونها من هذا الباب إنما هو
بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة الى
الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوب الكل من العاملين على أنه مفعول ثان يقطع النظر عن كونه مشني أو
مفردا أو طال في ايضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أي الاضمار أي عنه (قوله لا يتأني التنازع الخ) لان
كلام من الحال والتمييز لا يضر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطي حيث أجاز في الحال قال
الفارسي نحو زرنى أررك راغباعلى افعال الثاني وزرنى أررك في هذه الحالة راغباعلى افعال
الاول اه وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه ان
أضمر في الفعل المهمل بدون الالف كس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى
التنقي وان أضمر فيه مع الالف بان يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان أراد مع
حذف الا هو ورد أن البصري لا يجوز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عناه وان أراد مع عدم
حذفه فهو خلاف المسهوع وصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمنع
وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الا زيدا وقرن بان المنصوب فضلة لا تتوقف صحة
الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يحق أن يفرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر في
الفعل المهمل بدون الاول وم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الاول وصرحوا بان المحصور
فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل نحو ما علمت
وطننت الا زيدا قائما ولوسوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت
الروادني صحيح تخرج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين
الحصر بالاول والحصر بانما فقال الذي يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك انما هو على التنازع وبيانه
أن القياس يقتضي أن يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العامة بين فرعا لما بعد الالف يعمل أحدهما
في الظاهر والاخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملقى مع ظهور
معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فأتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظا
ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخر رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه
ويلزم من كونه مؤخر رتبة كونه موجبا محصورا بالالف التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصل
دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالاصل من
الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو
التأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها
أيضا لا فائدة الحصر مع أنها مثل القياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال
على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصل ولا يفوت بعروض اتصال الضمير
بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا

لا يتأني التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول فيؤول

ويجوز فيما عدا ذلك من
المعمولات والله تعالى أعلم
﴿المفعول المطلق﴾
زاد في شرح الكافية في
الترجمة وهو المصدر وذلك
تفسير للشيء بما هو أعم منه
مطلقا كتفسير الانسان
بأنه الحيوان اذ المصدر
أعم مطلقا من المنعول
المطلق لان المصدر يكون
مفعولا مطلقا وفاعلا
ومفعولا به وغير ذلك
والمفعول المطلق لا يكون
الا مصدرا نظرا الى أن ما
يقوم مقامه مما يدل عليه
خلف عنه في ذلك وأنه
الاصل (واعلم) أن المفاعيل
خسة مفعول به وقد تقدم
في باب تعدى الفعل ولزوما
ومفعول مطلق ومفعول به
ومفعول فيه ومفعول معه
وهذا أول الكلام على
هذه الاربعة فالمفعول
المطلق ما ليس خبرا من
مصدر مفيد توكيد عامله
أو بيان نوعه أو عدده فما
ليس خبرا فخرج لنحو
المصدر المبين للنوع في
قولك ضربك ضرب أليم
ومن مصدر مخرج لنحو
الحال المؤكدة نحو ولي
مدبرا ومفيد توكيد عامله
الخ مخرج لنحو المصدر
المؤكد في قولك أمرك
سير سير ولله سوق مع عامله
لغير المعاني الثلاثة نحو
عرفت قيامك ومدخل
لانواع المفعول المطلق
ما كان منها منصوبا لكونه

فيقول بأنه من الخذف لا لئلا يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى
باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها
المفعول له قال بعضهم وقياس جواز في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يفيد المصدر الضمير في
المفعول فيه مقترنا باني يقدر في المفعول له مقترنا باللام وقرى الروداني بنوسعهم في الظروف دون
غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صحت وسرت اليوم على أن التقدير صحت له صحت هذا التقدير
لا توسع بخلاف المفعول له فلا يقال قت وسرت خوفا اذ لا يجوز قتته أي الخوف لعدم التوسع فيه
والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا
ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصرح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أي شيء
هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما
ذكر وكونه منصوبا بمفيد التوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا
الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته
في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشيء الخ)
جوزه المنقد مون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أي أصالة بدليل ما بعده
(قوله نظرا الى أن ما يقوم مقامه) أي المصدر أي محل محله وبوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل
وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر
الاصل أي والاعتبار ليس بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر باعتباره
كان بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله ما) أي اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد
المصدر الصريح فلا يقع المؤثر مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى أنه قد يرفع نائباً عن
الفاعل كما سيذكره وفيه ما سياتي وانما خص النفي بالخبر دون غيره كالتبديد والفاعل لانه الذي
قد يجيء مبينا للنوع عامله ككافي ضربك ضرب أليم أو عدده ككافي ضربك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما
خرج به كراهتي في قولك كرهت كراهتي على أن كراهتي مفعول به لكراهت اذ هو حينئذ لا يؤكده
ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله)
أي مصدر عامله الذي تصح له التبعيد المؤكدة والمؤكد اذ ذلك شرط في التأكيده اللفظي الذي هذا
منه فغنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضي وبحث فيه بأنه يرفع
التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكيده اللفظي قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره
السيد أن نحو قطع اللص الامير لا يرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان
نوع أو عدد والافادته التوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد أو في قوله أو بيان نوعه
أو عدده لمنع الخلو لكن تجوزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين ككافي ضربت ضربتي الامير
لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجمع مع واحد من القسمين الاخيرين
وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فليس خبرا) لوقال فليس خبر السكبان أحسن اذ لا دخل لما في
اخراج ما ذكره لان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير
مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج
الابقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلهذا أشار بنحو الى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج
بما بعده أيضا كاجلة الحكمة بالقول بناء على الجمع أنهما مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكدة)
هو المصدر الثاني المؤكدة للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكده عامله بل مثله ولا يبين نوعه لان الذي

فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا أو ضربتين

أو امر فوعل كونه نائباً عن
الفاعل نحو غضب غضب
شديد وانما معنى مفعولا
مطلقاً لان حمل المفعول
عليه لا يحوج الى صلة لانه
مفعول الفاعل حقيقة
بمختلف سائر المفعولات
فانها ليست بمفعول الفاعل
وتسمية كل منها مفعولا
انما هو باعتبار الصاق الفعل
به أو وقوعه لاجله أو فيه
أو معه فلذلك احتاجت في
حمل المفعول عليها الى
التقييد بحرف الجر بخلافه
وهذا يستحق أن يقدم
عليها في الوضع وتقديم
المفعول به لم يكن على سبيل
القصد بل على سبيل
الاستطراد والتبعية ولما
كان المفعول المطلق هو
المصدر مع ضمة شئ آخر
كما عرفت بدأ بتعريف
المصدر لان معرفة المركب
موقوفة على معرفة أجزائه
فقال (المصدر اسم ما
سوى الزمان من مدلولي
الفعل) أي اسم الحدث
لان الفعل يدل على الحدث
والزمان فاسوى الزمان
من المدلولين هو الحدث
(كامن من) مدلولي (أمن)
وضرب من مدلولي ضرب

بين نوع فاعله هو المصدر الاول (قوله أو امر فوعل الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً
مطلقاً بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد
الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى
ذلك لغة فلا ينافي أنه مقيد بعد الحاجة بالاطلاق وله هذا قال في المعنى المفعول اذا أطلق في اصطلاح
الحاجة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دوراً في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور
الامقيد ابقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح اسناده اليه
وليس المراد أنه موجود له حتى يرد مات موتاً والمراد بالاسناد ما يعبر عنه على جهة الايجاب أو السلب
ولا يرد لم يصرب يريد ضرباً (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أو رده عليه المفعول لاجله وبعض
أفراد المفعول به نحو كرهت قباي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك
الفعل المذكور فيخرج ما ذكرناه من (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجوداً قبل ذلك
الفعل نحو خلق الله السموات والسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها
مفعولاً مطلقاً كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجوداً فأوجد
الفاعل فيه شيئاً آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أي أو الظرف كما في
المفعول معه أو أراد بحرف الجر عاملاً مطلقاً (قوله والتبعية) أي لبيان تعدى الفعل ولزومه
وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع
ضممة شئ آخر) أي كونه غير خبر ومفيداً تارة كيد عاملاً أو بيان نوعه أو عده كما أشار الى ذلك
المصنف بقوله توكيد الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لا بانقول
اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن
يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة عليه بطريق البينة عن
المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه
بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بان المفعول المطلق هو
الاثراً الشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي ايقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو متعلق القدرة
بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفنيزاني في شرح العقائد ويطلق المصدر
على كل منهما وأنت خير بأن ما قاله لا يظهر في نحو الحس والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل
الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كثر تأثيراً أو وقع ايفاعاً لا يسمى
مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة
على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه
وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضارية والمضروبية أي الكون ضارباً والكون
مضروباً ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبني للمفعول
والثاني أعني الاثر هو المختلف في كونه محلاً للعباد أو لا يبينار بين المعتزلة كما في شرح العقائد
للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ولى
فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضاً مكلفاً به لان ما لا يتم المكلف به
الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل
بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانياً بالتبع وكونه أمر اعتباري لا وجود له
خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً فامل (قوله من مدلولي الفعل) أو رداً بوجيان أن المصادر ما لا
فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع بقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم
بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب

(بمثله) ولو معنى دون لفظ
(أو فعل أو وصف نصب)
نحو فان جهنم جزاؤكم
جزاء مسوفورا ويحبني
إيمانك تصديقاً وكلم الله
موسى نكلمها والذاريات
ذروا (وكونه) أي المصدر
(أصلاً) في الاشتقاق
(لهذين) أي للفعل
والوصف (انتخب) أي
اختير وهو مذهب
البصريين وخالف بعضهم
لجعل الوصف مشتقاً من
الفعل فهو فرع الفرع
وذهب الكوفيون إلى أن
الفعل أصل لهما وزعم
ابن طهمة أن كلا من المصدر
والفعل أصل برأسه ليس
أحدهما مشتقاً من الآخر
والصحيح مذهب البصريين
لأن من شأن الفرع أن
يكون فيه ما في الأصل
وزيادة والفعل والوصف
مع المصدر بهذه المثابة إذ
المصدر انما يدل على مجرد
الحدث وكل منهما يدل
على الحدث وزيادة (توكيداً
أو نوعاً .

(قوله تختار الخ) لك أن
تقول اللفظ اسم للمجموع
المادة والصفة فنسبة
دلالة المجموع على كل نسبة
واحدة هي الدلالة على
الجزء

الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام وبديل على أحدهما
تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاماً وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل
المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبعاد الشاطبي
فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة
عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من
المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة
ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كاللفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمسةين وليس
ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن
دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي
الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنه اهـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع
اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالاته على الذات وتعيينها ليست من
جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل يدل على الحدث
بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والالزام دلالة ضرب بكسر الضاد أو
ضمها مع فتح الراء أو روض أو يرص مثلاً على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها
تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر
أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أي المفعول المطلق أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط
وقوله نصب أي المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد
كونه مفعولاً مطلقاً ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث
كما يأتي (قوله ولو معنى دون لفظ) أي على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن
العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت عينا وكان على
المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضاً ولعله تركه للمقايسة
هذا وقال شيخ الإسلام التحقيق إبقاء المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى وأما نحو يحبني إيمانك
تصديقاً في باب النية وستأتي في قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أي متصرف فخرج فعل
التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله
أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة
المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث في التمثيل بالآية
بأن الجزاء بمعنى الجزى به بدليل جملة على جهنم فليس العامل مصدراً في الحقيقة ولك أن تقول
لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدرية بتقدير مضاف أي محمل جزائكم أو بلا تقدير
فصداً للمبالغة (قوله أصلاً في الاشتقاق) معنى كونه أسلافه أن يكون هو المشتق منه
والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لما نسبة بينهما في المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أي المضارع
على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقته زماناً لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين
وجوده حالاً وبعد وجوده ومضيه ماضياً وقبل الماضي أسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه
وهذا القائل فرض زمانى الفعلين في شيئين بخلاف الأول فانه فرض الأزمنة في شيء واحد فهو أولى
بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من
المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل
الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع
والزيادة في الفعل دلالاته على الزمن وفي الوصف دلالاته على الذات لا يقال يلزم من به الفرع

المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مابين للنوع كظني أو اظن المعهود دلالة المقام صح كون
 الها، نائبة عن مابين النوع وعدلنا الى قولنا دلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لان الضمير
 معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه ميبيناً للنوع ألا
 ترى أنه يقوم مقام المعرفة بالجنسية ولا يبين فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب
 بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون الها، نائبة عن مابين النوع
 فسقط ما قبل هنا بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيباً مثل
 التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على
 أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء انما هو مثله وحينئذ فهم هذا الضمير في
 الحقيقة ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة
 المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن متبوعاً بالمصدر عند
 الجمهور نحو ضربته ذلك رذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الإشارة نائباً عن
 المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب
 أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان
 فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضرباً مثل
 ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الطرف عن المصدر أم عكسه فكثير كما يأتي
 (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي تضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي تجلس شئت
 فاجلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله ضربته سوطاً أي ضربته سوط (قوله في آله الفعل) أي
 المعهود له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول
 موضوع للفظ المصدر باعتبار تعيينه وهذا الثاني للفظه لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول اسم المصدر
 لفظ المصدر أو الاول حقيقة الحدث باعتبار تعيينه وهذا الثاني لها لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول
 اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله
 ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بربرة ونحو جرجار) يشكل على التمثيل فرقه بين
 المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من بررة وجرجار حروف فعله
 الا أن يدعى أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كبره وأخره
 أي صيره باراً وصيره فاجر الكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح نحو بربرة وأخر جرجار فتأمل
 (قوله ان اسم المصدر) أي العلم كما في التصريح لا مطلقاً لصدقه في التسهيل على أن اسم المصدر غير
 العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه
 سبحانه لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة
 (قوله شئته بغضا) في القاموس شئناه كنعاه وسمعه شئنا وثلاث شئناه ومشأنا ومشئناه ومشئناه
 وشئنا نأبغضه (قوله ملاقيه في الاشتقاق) أي المجتمع معه في الاشتقاق أي في أصول مادة
 الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى
 مشاركتها في المادة لان المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه أنه اسم
 مصدر غير علم لا نبات مثل عطاء لا عطى فهذا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من
 الملاقي في الاشتقاق إشارة الى كفاية ملاحظة الملاقة المذكورة في النيبات أو نظراً الى ما قاله الموضح
 من أنه اسم عين للنبات نائب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر مسمى
 به النبات كما هي بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لان معنى العلم زائد
 على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دما ميني (قوله نحو توضاً

لا أعذبه أحداً من العالمين
 الثامن المشار به اليه نحو
 ضربته ذلك الضرب
 التاسع وقته كقوله
 لم نغص عيناك ليلة أرمد
 أي اغتماض ليلة أرمد
 وهو عكس فعلته طلوع
 الشمس الا أنه قليل العاشر
 ما الاستفهامية نحو
 ما تضرب زيدا الحادي
 عشر ما الشرطية نحو
 ما شئت فاجلس الثاني
 عشر آله نحو ضربته
 سوطاً وهو يطرد في آله
 الفعل دون غيرها فلا يجوز
 ضربته خشبة الثالث
 عشر عدده نحو فاجلدوهم
 ثمانين جلدة وزاد بعض
 المتأخرين اسم المصدر
 العلم نحو بربرة ونحو جرجار
 وفي شرح التسهيل أن
 اسم المصدر لا يستعمل
 مؤكداً ولا مبيناً وينوب
 عن المصدر المؤكد ثلاثة
 أشياء الأول مرادفه
 نحو شئته بغضا وأحبته
 مقه وفرحت جدلاً الثاني
 ملاقيه في الاشتقاق نحو
 والله أنبتكم من الارض
 نباتاً وتنبأ اليه تنبئاً
 والاصل انباتاً وتنبأ
 الثالث اسم مصدر غير
 علم نحو توضاً

وضو الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كافي وتبطل اليه بتبتيلا فكان ينبغي أن يدخل فيه بتبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فامثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ غير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو معنى جواب اللقاني وما أجيب به انما ينفع في عدم ادخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لافي عدم ادخال تبتيلا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقدم آتفا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد هو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يشوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يغني عنه مفهوم فوجد أبا الصدقة بكون السلب كايما لا يوجد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أي المبين لذلك أي المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحدية تعدد بتعدد أنواعه واحاده (قوله فالشهور والجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشيها للفواصل بالقوافي نصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا امتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الورداني (قوله لتقوية عامله) أي تثبت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أي رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكده نقله الزركشي في البحر المحيط في الاصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرنا و قول الشاعر وعتت عيجان جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كافي الآية والبيت فقوله هم المجاز لا يؤكده ليس على اطلاقه (قوله ونازع في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جواز انحو أنت سيرا ووجوب انحو سقيا ورعا وانت سيرا سيرا وورد بان الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتي كدليل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سير الادليل على استثنائه لعدم تحتمل حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن التحليل وسيبويه يجيز ان الجمع بين الحذف والتأكيدي كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الامثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد والله لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد باختلاف مواقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتي في نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيد انواع الخ الا ان يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الا سي وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متنع) أي اتسع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحمل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف في سواء متنع فيكون متنع فيه وانما جاز

وضو واغتسل غسلا
وأعطى عطاء (وما) سبق
من المصادر (لتوكيد
فوجد أبا) لانه بمنزلة
تكرير الفعل والفعل
لا يثنى ولا يجمع (وثن
واجمع غيره) أي غير
المؤكد وهو المبين
(وأفردا) لصلاحيته
لذلك أما العددي فباتفاق
فخوضرته ضربة وضربتين
وضربات واختلاف في النوعي
فالشهور والجواز نظرا إلى
أنواعه نحو سرت سيري
زيد الحسن والقبيح وظاهر
مذهب سيبويه المنع
واختاره الشلابين (وحذف
عامل) المصدر (المؤكد
امتنع) لانه انما يجيء به
لتقوية عامله وتقرير معناه
والحذف ينافي ذلك ونازع
في ذلك الشارح (وفي) حذف
عامل (سواء لدليل متنع)
عند الجميع كان يقال

حذف العامل فيما ذكر لالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبهه المفعول به فجاء حذف
 عامله (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنى قبلها (قوله حيا
 مبرورا) يقدر في الاول تحجج وفي الثاني حجت (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله
 وحذف عامل المؤ كذا منته (قوله بدلا من فعله) أي عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر
 الذي لم يستعمل له فعل كويج ويريل قال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر ما فعل مرادف
 لفعله المهمل على حذف قدمت جالوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من
 كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح في الخاتمة (قوله وواقع في الخبر) المراد
 بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذي ليس من الطلب كعمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا
 وطاعة ومعانق له الدفوشري عن اللقاني وفي الهمع عن الشاويين وابن مالك ان عجبا وحدا وشكرا
 لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها اخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أي المصدر الواقع
 وان لم يكن منعديا على ما يؤخذ من الامثلة الاتية ومن تمثيل السبوطي في الهمع بحجة خلافا لما
 وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل
 من لفظه وأن يكون مفردا مسكرا بخلاف النوع الثاني الاتي فسماعى على الصحيح الاما سيذكره
 المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصره وذكره كذا اللفظة وذات شبيهه فقياسي وكذا من السماعي
 ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويجحه وويله ولم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل ابدل
 يازريق) يقتضى أن يزيقا اسم رجل وفي العيني انه اسم قبيلة وعابه فالاصل اندلى أو اندلوا ويكنى
 جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأما
 سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا يعود المكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد)
 فيه ان حذف مجزوم لا الماهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا يعود
 معطوف عليه أي افعل قياما لا يعود ولا يحق أن التخصيص هذا من المحذور السابق أقرب من
 تخصيص أبي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعود اسمها ونون شدوذا مع أنه يحتاج معه كما قال
 الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهو (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو
 دعاء) عطاف على أمر أي دعاءه أو عليه وقدمثل لهما (قوله فحوسقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه
 المصادر ونحوها ما مع مضافا ونحو ويحذو ويثوب بعد ذلك وسحقن والنصب واجب عند الاضافة
 ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء
 كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جوار الرفع ولم يقسده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه
 حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقدير
 مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله صبر جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجل أو أمرى صبر
 جميل وخبر المكرر فحوسقيا والمحصور فحوما زيد الاسير والمؤ كذا نفسه فحوله على ألف اعتراف
 أي هذا اعتراف والمؤ كذا لغيره فحوزيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل
 لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل
 عجب مبتدأ أولئك خبر والمفيد خبرا غير انشائي اه أي فحوا فعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة وانظروا
 أن ما التفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال
 وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظران جا في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس
 غيره عليه فالوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من
 نصبه فحوا والويل له والخطبة لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا
 يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجري بقياسه اه ويقولهما أقول والمجرور بعد فحوسقيا ورعيا

ما ضربت فتقول بلى ضربا
 مؤلما أو بلى ضربتين
 وكقولك لمن قدم من سفر
 قدوم مبارك ولما أراد
 الحج أو فرغ منه حيا مبرورا
 حذف العامل في هذه
 الامثلة وما أشبهها جائز
 لدلالة القرينة عليه ولبس
 واجب (والحذف حتم)
 أي واجب (مع) مصدر
 (أت بدلا من فعله) لانه
 لا يجوز الجمع بين البدل
 والمبدل منه وهو على
 نوعين واقع في الطلب وواقع
 في الخبر فالاول هو الواقع
 أمرا أو هيبا (كبدلا
 اللذ كان دلا) وقوله
 على حين ألهي الناس جل
 أمورهم
 فبدلا لزيق المال ندل
 الثعالب
 فبدلا بدل من اللفظ باندل
 والاصل ابدل يازريق
 المال أي اختطفه يقال
 ندل الشيء اذا اختطفه
 ومنه فضرب الرقاب أي
 فاضربوا الرقاب وتقول
 قياما لا يعود أي قم ولا
 تقعد كذا أطلق الناظم
 وخص ابن عصفور
 الوجوب بالتكرار كقوله
 نصبراني مجال الموت صبرا
 * أو دعاء فحوسقيا ورعيا

اسم العين لانه يؤمن الخ قال بس ومقتضى التعليق أن مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر خيرا عنه نحو أمك سيرا سيرا وحيد في مفهوم قوله لا اسم عين تفصيل (قوله الإجازا) مقتضى قوله أي ذات اقبال واد بار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلًا علاقه التعليق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سا بقا وحذف عامل المؤكدا متنع لان الامتناع عنده في غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم الخ التي منها مؤكدا الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكانه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كافي التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص في معناه) ان أراد لا تختمل غيره حقيقة فباعتبارها وهو المؤكدا لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فمنوع سم أي لا احتمال أن تكون للتمكيم مجازا ويجب باختيار الشق الثاني على معنى أنها لا تختمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكانه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكانها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة إعادة الجملة ولوجع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسخير والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير (قوله كإني أنت حقا) الذي يظهر لي أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن انما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا رفع احتمال المجاز والذي في الرضى والدمايني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع قال الرضى المؤكدا لغيره في الحقيقة مؤكدا لنفسه والافليس بمؤكدا لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر واذالم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فذكره انما يؤكدا نفسه ثم قال معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولنا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قبل لمثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لان انما تؤكدا كد بمثل هذا التوكيد اذ انهم المخاطب ثبوت نقض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكدا لغيره وأما المؤكدا لنفسه فلا يدكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد غشبه للمؤكدا لغيره بنحو زيد قائم حقا مانصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكدا صارت به نصا في الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابني حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أي أبت البتة والثناء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومه مني التي لا أتردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ البتة تحقق لاستمراره وآل في البتة لازمة الذكرو قبل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله في التصريح (قوله صرفا) أي خالصا نعت لظفا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله

الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار أي ذات اقبال وادبار (ومنه) أي ومن الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكدا) وهو امام مؤكدا (لنفسه أو غيره فالبتة) من النوعين وهو المؤكدا لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه وسمى بذلك لانه بمنزلة إعادة الجملة فكانت نفسها (نحوه على ألف صرفا) أي اعترافا ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (والثاني) وهو المؤكدا لغيره هو الواقع بعد جملة غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر في الجملة فكانت غير المؤثر فيه (كإني أنت حقا صرفا) خفا رفع ما احتمله أنت ابني من ارادة المجاز (كذلك) مما يلتزم اضممارا نصبه المصدر

(قوله أمك) مثال بس نقصا نقصا ومثال المحشى لا يتجه تأمل (قوله لا بشكل) فيه أنه مؤكدا للجملة وما هي مؤكدا للعامل الا أن يقال هو مؤكدا للعامل أيضا

المشعر بالحدوث (ذو التشبيه به دجوله) (١٨) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما شتمت عليه للعمل فيه (كلى بكاء بكاء ذات عضلة)

أوصفته على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أي التجدد أي الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دمايني (قوله وفاعله) أي فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف وأرجاع الضمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذي هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لأن فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والمولك والجار ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة ويحجب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده هم (قوله كلى بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال أن البكاء بقصر أسالة الدموع وبالمدر رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر ويبقى أن يكون قوله كلى الخ صفة جملة أي بعد جملة كالجمل في هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت جمار) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما رجمه البعض (قوله لعدم الأشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات قال في الهمع لم ينصب ذكاء الحكاء في له ذكاء ذكاء الحكاء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان ليكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند إلى فاعل التقدير في له صوت هو بصوت واستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أي لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للناح فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور وقد عوى البعض أن هذا المثال كمثل المصنف وأن الفرق بينهما ما تحكم في غاية العجب (قوله فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها) الذي يتجه إلى صحة النصب في نحو يزيد يد أسد أو علم علم الحكاء أو ضرب صوت جمار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أي غائب يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أي بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحام معرفة ولا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي النكت والدمايني جوار نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعذيل (قوله لأن شرط الخ) ذهب الناطم في تهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدمايني بعد ذكره أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيديويه أن المنصوب أي في قوله له صوت صوت جمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وأما انصب لا لم يرتبه في حال تصويت ومعالجة اه و منه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أي أحداث ما يسمع وأخراجه لأنفس ما يسمع وإن زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعي للجههور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل ولا بد لا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمايني قال البعض وإنما لم يكن مقدرًا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو مجموع ومفاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت جمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يمس الخ) مانافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والحمل بكسر الميم الأولى وقع الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفر من مدح الخلق كطى الحمل متجاف كجافى الحمل وأنه بلغ في الضهور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبته وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف

أي ممنوعة من الشكاح
ولزيد ضرب ضرب المولك
وله صوت صوت جمار
فالمنصوب في هذه الأمثلة
قد استوفى الشروط السبعة
بخلاف ما في نحو يزيد يد
أسد لعدم كونه مصدرًا
ونحو علم علم الحكاء
لعدم الأشعار بالحدوث
ونحو صوت صوت حسن
لعدم التشبيه ونحو صوت
زيد صوت جمار لعدم تقدم
جملة ونحو ضرب صوت
جمار لعدم احتواء الجملة
قبله على معناه ونحو عليه
فوح نوح الحمام لعدم
احتوائها على صاحبه
فيجب رفعه في هذه الأمثلة
ونحوها وقد ينصب في
هذا الأخير لكن على الحال
وبخلاف ما في نحو أنا أبكى
بكاء ذات عضلة وزيد
يضرب ضرب المولك حيث
يتعين كون نصبه بالاعمال
المذكور في الجملة قبله
لا بمحذوف لصلاحيته
المذكور للعمل فيه وإنما
لم يصلح المصدر المشتملة
عليه الجملة في نحو بكاء
ولزيد ضرب للعمل لأن
شرط أعمال المصدر أن
يكون بدلًا من الفعل أو
مقدرًا بالحرف المصدرى
والفعل وهذا ليس واحدًا
منهما فتنبه به مثل له
صوت صوت جمار قوله
ما ان يمس الأرض الا

منكب منه وحرف الساق طى الحمل لا ما قبله بمنزلة طى قاله سيديويه في خاتمة المصدر الثاني وجواب
الأمس اللفظ بفعله على ضربين الأول ماله فعل وهو ما مر والثاني ماله فعل له أصلاً كبه إذا استعمل مضافاً كقوله

تذرا الجاحم ضاحيا هاماتها
بله الا كف كانم تخلق
في رواية نغض الا كف
قبله حينئذ منصوب نصب
ضرب الرقاب والعامل فيه
فعل من معناه وهو اترك
لان به الشيء عني ترك
الشيء فهو على حد النصب
في نحو شئنه بغضا و احبته
مقه ويجوز ان ينصب ما
بعده بله فيكون اسم فعل
بمعنى اترك وهي احدى
الروايتين في البيت وسيأتي
في بابيه ومثله المضاف
وبله وويله وويله
وويله وهي كتابات عن
الويل وويل كلمة يقال
عند الشتم والتوبيخ ثم
كثرت حتى صارت كالذهب
يقولها الانسان لمن يحب
ولمن يبغض وانصبها بتقدير
ألزمه الله وهو قليل ولذلك
لم يتعرض له هنا

يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمقتضى خالده (قوله نصب بنزع الخافض) كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعي على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز أي المحول عن الفاعل وهي أولى (قوله أن يتقدم مع عامله في الوقت) بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر بحيث لا يطعم أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجستك أصلا حالما لك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لأجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به محذوف أي مهماتذ كر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أمابهما كهما أيكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به وجعله الزجاجة مفعولا به بتقدير مضاف أي مهماتذ كره لأجل تلك العبيد (قوله وأنكره سيديوه) أي أنكرا القياس عليه قائلا إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخرج عليها (قوله وكونه قلييا) قال في التصريح لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السبوطي في الهمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضى إلى بعضهم معلا بما مر ثم رده فقال إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوده نوع وان أراد وجوب تقدمه أمار وجوده أو تصورا فسلم ولا ينفعه ويتنقض ما قاله يجوز جئتك أصلا حالما أمرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أي إرادة أصلا ح وإرادة تأديب قلنا يجوز أيضا جئتك أكرامك لي وجئتك اليوم أكرامك لك غدا بل يجوز جئتك سمناء ولينا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدروا أن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جينا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجنته أصلا اه (قوله وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك أحسانا اليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وكونه متحدا مع المعلن به في الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا في معروف ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المناقاة وفي الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك أي أي خلافا لابن خروف في تنبيهه فقد يكون الاتحاد في الفاعل تقدير يا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة

(بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أي يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلييا سبق للتعلييل أن يتقدم مع عامله في الوقت وفي الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجهمور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهماتذ كر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد وأنكره سيديوه وكونه قلييا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافرين وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك أحسانا اليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وكونه متحدا مع المعلن به في الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا في معروف ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المناقاة وفي الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك أي أي خلافا لابن خروف في تنبيهه فقد يكون الاتحاد في الفاعل تقدير يا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة

ما عدا قصد التعليل (نقله فاجره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها وفي بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها فقد الأول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها اللانام والثاني وهو كونه قليا نحو ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق بخلاف خشية اطلاق والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله: فجئت وقد نصت لنوم نياها (٩١) والرابع وهو الاتحاد في

الفاعل نحو

واني لتعروني لذكرالك
هزة

وقد اتسقى الاتحادان في

أقم الصلاة لدلوك الشمس

(وليس بمنع) جزمه باللام

أو ما يقوم مقامها (مع)

وجسود (الشروط)

المذكورة (كأنه قد انقضى

وقل أن يصحبها) أي اللام

(المجرد) من آل والاضافة

كـ هذا المثال حتى قال

الجزولي انه ممنوع والحق

جوازه ومنه قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر

(والعكس في معصوب آل)

وهو أن جزمه باللام كثير

ونصبه قليل (وأشددوا)

شاهد الجوازه قول الرازي

(لا أقعد الجلبن عن الهجاء

ولوتواتل زمر الاعداء)

في تنبيهان في الأول أفهم

كلامه أن المضاف يجوز

فيه الأمران على السواء

فجوزت ابتغاء الخبر

ولا ابتغاء الخبر الثاني أفهم

أيضا جواز تقديم المفعول

له على عامله منصوبا كان

أو مجرورا كأنه إذا قنع

ولم يزد إذا قنع في خاتمة إذا

دخلت آل على المفعول

له أو أضيف إلى معرفة

تعريف بأل أو بالاضافة

خلافًا للريائي والجري

لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل
يرجم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدل ابن خروف قويا جلي فإن كان ولا بد من التأويل
فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالآخاف والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضممار
ذوي أو على التأويل باسمي فاعل (قوله ما عدا قصد التعليل) أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب
وآراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناء لانه عند قصد التعليل
لا يصلح للجبر بحرف التعليل أيضا إذا لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن زاد الشاطبي
الكاف نحو واذ كروه كما هذا كم وفي شرح اللسعة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة
وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئت كى تكرمنى وإن الكاف وحتى وكى لا تدخل على
المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفاعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغي زيادة
على نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقصر عليها لأنها الأصل (قوله
وقد نصت) بتخفيف الضاد أي خلعت (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب
وفاعل الدلوك أي الميسل عن وسط السماء الشمس وزمنه مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن
الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قليا وفي المعنى أن اللام في دلوك بمعنى بعد وعليه فلا
تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله كأنه قد انقضى) فيه تقديم معمول الخبر الفاعلى وهو
جائز عند الجمهور كما مر (قوله أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وحينئذ فتكان
المناسب أن يقول أي الحرف وتأنيت الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف
الخ) وجهه أنه لم يذ كر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسميه فدل على استواء الأمرين فيه (قوله
منصوبا كان أو مجرورا) أما أفهامه جواز تقديم المجرور وظاهر وأما أفهامه جواز تقديم المنصوب
فله بطريق المقايضة

في المفعول فيه وهو المسمى طرفا في

أي عند البصريين واعتبرهم الكوفيون بأن الطرف الوعاء المنتهى الاقطار وليس اسم الزمان
والمكان كذلك أفاده المصريح وأجيب بأنهم يجوزوا في ذلك واصطخوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح
قال المصريح وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة اه وعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه)
أي المفعول المطلق أي معناه مستلزماله أي الطرف أي معناه في الواقع أي في نفس الامر وان لم
يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الطرف في الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أي ولا مقدور
بل بواسطة ترع الحافظ والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى
المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط التقييد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى
المفعول معه بواسطة حرف مقدور هذا وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدور أي كما
يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل إليه العامل بواسطة الواو
(قوله وقت) أي ولو متخيلا كما في أمس قبل اليوم فان التقدير أمس في زمان قبل اليوم ومعلوم أن
الزمان ليس في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل وكفى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود
الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أي اسم وقت أو اسم مكان)
قد رذل ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل

والمبرد في قولهم انه لا يكون الانكسرة وان آل فيه زائدة واضافته غير محضة في المفعول فيه وهو المسمى طرفا في وتقديمه على
المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماله في الواقع اذ لا يتخلو الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل إليه بنفسه
لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الطرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أي اسم وقت أو اسم مكان

(ضمنا) معنى (في) دون لفظها (باطراد) (٩٢) كنهنا مكث أزمننا) فهنا اسم مكان وأزمننا اسم زمان وهما مضمنان بمعنى في

ما عرضت دلالة على أحدهما أوجرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو أحمقا نلت ذاهب كافي التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لانه اما للزمان دائما واما للمكان دائما اقاله ليس ونخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما فانحو وترغبون أن تنسكوهن أي في أن تنسكوهن على أحد التقديرين فان السكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتي وأقره الاسقاطي وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن تنسكوهن ليس بهذا المعنى وحيث لا يكون خارجا بقيد الاطراد بعد المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي فتدبر (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارة اليه لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لاهما المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما يصيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي وأجيب بانهما مائة اثنين من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي (قوله لانهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يحافون يوما) اذ المراد أنهم يحافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه (قوله فانتصاهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التسهيل أن تصرفها نادروحيث فلا ينبغي حمل التزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناسب حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذلك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصريح قال الموضع في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط مر قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس تميز لانه ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس وأضرب منابا لسيوف القواسم اه وقال أبو جابر في الارشاف قال محمد بن مسعود أفعال التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب بأنه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشموني فرد على ابن الناطم كما سيأتي ايضا (قوله فلا يقال غمت البيت) قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال غمت فرسها ولا قرأت مكانا للفرق اه ويظهر لي في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فربل أكثرها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازا كما في غمروا الديار (قوله وأن نحو دخل متعدي بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وباطرف أخرى وكثرة الامر في فيه تدل على أصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشاوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأي الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناطم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا

لانهم امد كوران للواقع فيهما وهو المصك والاحتراز بقيد ضمنا في من نحو يحافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا معنى في فانتصاهما على المفعول به وناسب حيث يعلم محذوفان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وعسى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وحلت في مكانك فانه لا يسمى ظرفا في الاسطلاح على الأرجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدارهما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرده نصبه مع سائر الافعال فلا يقال غمت البيت ولا قرأت الدار فان تصابه على المفعول به بعد التوسع باسقاط الناطم هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقبل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعدي بنفسه وهو مذهب الاخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشاوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا للشارح (قوله تنبيهان) الاول تضمن الاسم معنى الطرف على نوعين الاول

لخرجه بقوله فلهذا معنى في لانه عليه مضمين لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو
أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن
المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتقاً على لفظها كما درج عليه الشارح الأشعري
فقد بادر محتاج اليه على القول الأول فرد البعض تبعاً لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن
الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يحلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه دالاً على
معناه بان يصير الاسم مؤدياً بمعنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم
الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه) أي ملاحظاً في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم
معنى الحرف بل يشير إليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوف (قوله بناء على أن أو على بابها الخ)
فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتوزيع لا للشك فيجب فيها المطابقة
فالالف للتثنية مطلقاً (قوله وهو الاظهر) أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أو على حالها
(قوله بالواقع فيه) أي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صحت
يوم الجمعة والثاني نحو صحت رمضان وفي عبارة المصنف تسمح بسببه عليه الشارح بفائدة فيقال
الداميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والدميقي والشتاء فيه مع جواباً لكم
ولم يمت ولا معدود ولا مختص فلا يقع جواباً لواحد منهما كما كين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جواباً
لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جواباً للمتي فقط نحو
يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كـ شهر رمضان وشهر ربيع الأول فالذي يصلح
جواباً لكم فقط أولها ولتي معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن
الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهر أو جب أن يقع السير في جميع
الشهر ليلة ونهاره إلا أن يفصل المبالغة والتجاوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فان كان حدث
الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهراً في جواب كم صمت
أو كم سريت فالاول يتم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار
مقرونة بال وأما أبدأ فلا تستغرق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة تقول صام زيد الأبد
فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ولا تقول صام أبدأ وتقول لا صوم من
أبدأ وما سوى ذلك جاز فيه التعميم والتبعض كالיום والليلة وأسماء الأيام والأسبوع وأسماء الشهور
مضاف إليها لفظ شهر كـ شهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته إليها كما هو وجه ذلك كما قاله الصغار
أن أسماء الشهور كـ المحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً فمعنى سرت المحرم سرت
الثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم
فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدوداً اسماً للثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف
إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كـ شهر
المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافته لفظ شهر إلى جميع
أسماء الشهور وهو قول أكثر التحويين وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان
باعتبار وفي الهمع أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقييداً فاذا قلت
سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في
أحدهما فقط وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم ثم نقل من ابن السراج أنه أنكر ورود
جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلاً نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا
مهر يوم القتال فعند منصوب بزيد يوم منصوب بعمر ولا نسما في تأويل المشهور والمعروف فإله
أبو حيان (قوله مظهراً كان) أي ان كان مظهراً حذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة

أن يحلف الاسم الحرف
على معناه وبطرح غير
منظور إليه كما سبق في
تضمن متى معنى الهمزة
وإن الشرطية والثاني
لا يقتضي البناء وهو أن
يكون الحرف منظوراً
إليه لتكون الأصل في
الوضع ظهوره وهذا
الباب من هذا الثاني
الثاني الالف في ضمنا
يجوز أن تكون للاطلاق
وأن تكون ضمير التثنية
بناء على أن أو على بابها
وهو الاظهر أو بمعنى الواو
وهو الاحسن لأن كل
واحد منهما طرف
لأحدهما انتهى (فانصبه
بالواقع فيه) من فعل وشبهه
(مظهراً كان) الواقع فيه
نحو جلست يوم الجمعة
أمامك وأنا ساثر غدا خلف
الركب (والا) أي وإن لم
يكن ظاهراً بل كان
محذوفاً من اللفظ جوازا
أو وجوباً (فأنه)

مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفريضتين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذي معك أو حالا نحو رأيت (٩٤) الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه

نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مجموعا بال حذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن تنبيهان في الأول العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقرار أو مستقر وأما الصلة فتعين فيها تقدير استقرار لأن الصلة لا تكون الاجلة كما عرفت الثاني الضمير في فأنصبه للطرف وهو اسم الزمان أو المكان وفي فيه لدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فأنصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثاني لوضوح المقام انتهى (وكل اسم وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ومدة وقت تقول سرت جينا ومدة وقتنا وبالمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعروف بالعلمية كصمت رمضان واعتسكفت يوم الجمعة أو بآل كسرت اليوم وأقت العام أو بالاضافة كبحث

قوله فأنصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهر حال والاول أنسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال في التصريح لا يقع الطرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال سرت برحل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اه قال بس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت فيه لأن ضمير الطرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بنى قاله المصريح وسيأتي عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكركم من ذكر أمر اتقادهم هذه أي كان ما تقوله واقعا حين اذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جلتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثاني الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر الا الى أن فيه استخداما كإعرامه البعض اغترار بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن في حذ ذاته محتمل له بان يكون أعاد الضمير أو لا على الطرف بمعنى اللفظ وثانيا على الطرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفي فيه لدلوله) أي للطرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوي لا بحذف المضاف فينا في ما بعد الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الطرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما يسبغ على مفعول مراد به الزمان من فعله المناسب له نحو قدمت مقعد زيد مراد به زمان الشهود فانه ينصب لطرف زمان كما ينصب لطرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت جينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله أسرى بعبد له لالان الاسراء لا يكون الا لا فالتطرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا أن تأكيد الطرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتسكفت يوم الجمعة) يقتضي أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والريعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معهما والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتنا طويلا) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها أنه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعثت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لا تلبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما أكثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقى ما لم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحواس الظاهر وحدود أي هيات من جهاته محصورة أي مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي اسمائها وانما

زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو السكرة نحو سرت وما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما كانت يقبله المكان الا) في حالتين الأولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات الست) وهي أمام ووراء وبين وشمال وفوق وتحت

كانت مهمة لعدم لزومها معنى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار المكان في المكان
فقد يكون خلفك أما ما لغيرك وقد تحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلق مثلاً اسم
لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشباع كاحية الخ) ما مبتدأ
وكاحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب كاحية ومكان
وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من
المبهم جانب وما بعينه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا يقتصب ثنى
منها على الطرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحق
من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل
وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصاً ما اذا اتصل لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام
الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب النحاة والثاني أهم من المختص
لان الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصحة أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من
حيث انها ليست شيئاً معيناً في الواقع فان الميل مثلاً يختلف ابتداءً وانتهاءً وجهته بالاعتبار فهي
مبهمة حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً وسيد كر الشارح
هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحواً
غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فليست ظاهراً وكلام المصنف يكفي في صدقه
وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها (قوله كفر مخ الخ) الفر مخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ
والغلاة بفتح الغين المجهمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا
عن الشارح وفسر جماعة الغلاة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم
المكان ظرفاً صيغاً متناسباً الحالتان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون
ما صيغ معطوفاً على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه
غيره أنه من المختص كما سيأتي وعليه ما صيغ معطوف على مبهم والتقدير الا في حال كونه مبهماً
أو مصوغاً من الفعل (قوله من مادة السعل) أى حروفه قال سم مما يدل على أن المراد من مادة
الفعل لا من نفسه قوله الا في لما في أصله مع اجتماع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره
غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل
اعامل فيه) جعل الشارح آل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع
الشرط الذي ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في
المادة ثم الفعل ليس بقيد اذا العامل فيه قد يكون وصفاً نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرًا نحو
أعجبني جالوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عداً لا مثلاً إشارة الى أنه لا
فرق في المصوغ المذكر وبين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمته لتعدداده مثال
المفرد الصحيح (قوله ظرفاً) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وانما أتى به
ليعلق به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائداً لان الطريقة مفهومة من اسم الإشارة الرجوع الى
ما صيغ الواقع على الطرف المصوغ بقريته المقام وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته)
الاضافة للبيان فالأصل في المتن معنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرت في جلوسك مجلس زيد
لانه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله وانما لم يكتف في نصب هذا النوع على الطريقة بالتوافق
المعنى كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكون نصبه على الطريقة مخالفاً للقياس
لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً قاله في المعنى (قوله هو منى من جبر الكاب
ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده منى وفي

وما أشبهها في الشباع
كاحية ومكان وجانب
(و) نحو (المقادير)
كفر مخ وبريد وغلاة تقول
جلست أمامك وباحية
المسجد وسرت فرمخاً (و)
الثانية (ما صيغ من)
مادة (الفعل) العامل فيه
(كمرى من) مادة (رى)
تقول رميت مرى زيد
وذهبت مسدب عمرو
وقعدت مقعد بكر ومنه
وانا كأتقعد منها مقاعد
للمع (وشرط كون ذا)
المصوغ من مادة الفعل
(مقبلاً أن يقع ظرفاً لما
في أصله مع اجتماع) أى لما
اجتمع معه في أصل مادته كما
مثل وأما قولهم هو منى
من جبر الكاب ومناط الثريا

وعمر ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه (٩٦) فشاذا التقدير هو منى مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما

اجتمع معه في أصله ولو أعمل
في المزجر زجر وفي المناط
نات وفي المقعد قد لم يكن
شاذا في تنبيهه ان الاول
ظاهر كلامه ان هذا
النوع من قبيل المبهم
وظاهر كلامه في شرح
الكافية انه من المختص
وهو مانع عليه غيره وأما
النوع الذي قبله وظاهر
كلام الفارسي انه من
المبهم كما هو ظاهر كلام
الناظم وصححه بعضهم
وقال الشلوبين ليس داخلا
تحت المبهم وصحح بعضهم
انه شبيه بالمبهم لا مبهم
الثاني انما استأثرت
أسماء الزمان بصلاحيته
المبهم منها والمختص للظرفية
عن أسماء المكان لان
أصل العوامل الفعل
ودلالته على الزمان أقوى
من دلالته على المكان
لانه يدل على الزمان
بصيغته وبالالتزام ويدل
على المكان بالالتزام فقط
فلم يعد الى كل اسمائه بل
يتعدى الى المبهم منها
لان في الفعل دلالة عليه
في الجملة والى المختص الذي
صاغ من مادة العامل لقوة
الدلالة عليه حينئذ انتهى
(ومباري) من أسماء
الزمان أو المكان (ظرفا)
تارة (وغير ظرف) أخرى
(فذلك ذو تصرف في
العرف) التصوي كيوم

المثالين الاتيين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا
والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو
مستقر منى في مزجر الكلب ومناط انزيا أى في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد
مناط انزيا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله
وعمر ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار) أى في مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من
المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أى بان قدر بعد المجرور زجر بالبناء
للمفعول ونات وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة الى
زجر من جبر الكلب ونات مناط انزيا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال
أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى فعدم مقعد القابلة وزجر الخ فلا
يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل
معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهرا للنظم بانه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم
حكما كما هو وهذا منه لان مجلس زيد متلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاكتساب
وعدم كونه محسودا أو فاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيهه انما استأثرت الخ واستقاط
التنبيه الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لاختصاصه
بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيئا معينيا في الواقع فان المبل مثلا يختلف
ابتداءه وانتهائه وجهته بالاكتساب فهو مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم
ما يشمل المبهم حكما كما هو ولا ختم كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام
الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى بصيغته الموضوعه له مطابقة وقوله
وبالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعه له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فعدم دل
على الزمان ثانيا بواسطة دلالاته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالاته
على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه
لا بد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على جري عليه أولا في حل النظم
من أن ما صيغ من الفعل من المختص كالصنف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام
على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل
على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله
وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذلك ذو تصرف) أى
ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم)
أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهرو عين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما
هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا
يستعملان غير ظرفين أصلا ككافي التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض الصويين فيهما التصرف في
نحو فوق رأسك وتحت رجليك رفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك فانسوتك وما تحت الرجل
نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما والذي حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجليك هو
النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحتك نارا برفع تحت
وانما يخرجان على التصرف فتأمل اه بعض اختصاره وبين مجردة من التركيب وما والالف وما
هو نادره كالآلآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه
الصلاة والسلام حين جمع وجبة أى سقطت هذا حجر ردى به في النار منذ سبعين خريفا فهو ردى في

النار الا ان حين انتهى فالان مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر

• لدى حيث ألفت رحلها أم قسم • وتصرف الثالث كقوله

ألم تر يا أنى حيث حقيبتى • وبشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالبراع أو سرج المجدل • طوراً يخبر وطوراً ينير

برفع وسط على الابتداء ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ أما وسط فتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح في فتح السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو قوله من وسط القوم وان لم يحسن كان اسماً نحو احبهم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط التحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرفاً والمحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى في داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا في الهمع والدماميني (قوله في الاول) أى المقول الاول المشتغل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعده م (قوله وكذا ما أشبهها) أى الامثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما يشير اليه الشارح أى أوزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو لا أحد الدائر والمزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ماضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعمل لان الا بعدني أو شبهه والافصح في قطع القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعتة فعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من وإلى اذ المعنى من يوم خلقت الى الآن وعلى حركة لا يلتقي سا كان وكانت ضمته تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع فافه طاء في الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح ومعنى الزمان عوضاً لانه كلما مضى منه خرج جاء عوضه آخر أفاده في المعنى (قوله وهو الجار بالظرف) أى من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتمد بدخولها على ما لا يتصرف وجرمتى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياساً (قوله نحو قبل وبعد الخ) سبأى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذا واذا وما مع في باب الاضافة وعلى مذومند في باب حروف الجر وعلى مع في باب ما لا يتصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهبلى من لذلك فلا ابتداء الغاية اه وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجرمين خاصة فكان الاولى التعليل بما قلناه آنفاً (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كذا عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كما مس عند الجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الاولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الفصحة (قوله عليهن لهذين الوقتين) أى عليهن جنسيتين بمعنى أن الواضع وضعهما عليهن جنسيتين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه

في الاول مبتدأ وفي الثاني فاعلا وفي الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذى التصرف) منهما هو (الذى لزم • ظرفية أو شبهها من الكلام) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين مالا يخرج عنها أسلاً كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجار بالظرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيبقى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرج عن الظرفية الا الى ما يشبهها لان الظرف والجار والمجرور سببان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالا وصفة • ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة عليهن لهذين الوقتين قصد بهما التبيين أو لم يقصد قال في شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجبل لابن عصفور صفة فقال انها لا تصرف للتأنيث

(قوله البراع) ذباب يرى بالليل كأنه نار وسرج جمع سراج والمجدل القصر يحبسو من خبت النار طافت

أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة على الحقيقة الاسمية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفي قصد هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين بصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة ثم السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لا سيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة قال وقد يخالوان من العلية فينصرفان ومنه وإلهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لحوار أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس السكرات بحسب الوضع كما نقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيعمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما به ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية انما نوت لمساوية عشيا اه (قوله والتعريف) أي بالعلية الجنسية (قوله والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أي ومنه مبني على السكون كذولان أو على غيره كمنذومار كب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور رأى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يخص الضرب في قولك ضربت غلاما زيدا بالعلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة بيسمك لقد قطع بيسمك ومن قرأه منصوبا بامرفوع الحمل فحمله على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل ذلك في ومنادون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خشم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلزمون نصبهما على الظرفية فحوليتهن ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أي وقتا ذا صباح وقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما خشم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما القلة اضافة المسمى إلى الاسم واستقبح كل العرب تصرف صفات الزمان القائمة مقام موسوفاتها اذ الم توصف فيقع عند الجميع سير عليه طويل أي زم من طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحول وحول وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومبه بدل بمعنى مكان لا بمعنى يدل فحوخذ هذا بدل هذا أي مكانه أما بمعنى يدل فاسم متصرف لا طرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وان استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حوالين مصدران كليلا لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله والمتصرف نحو محر الخ) فيه أن محر اوليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج محر عن الظرفية وشمها قوله تعالى نجيهاهم بصرف كيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فوجد فيه علة أخرى كصبر وعفة وعشبة لم يصرف والاصرف في مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الأخرى في محر العدل عن الصبر وفي عفة وعشبة التانيث لكن منع صرف عفة وعشبة حينئذ احدى لعين كما يأتي (قوله وغير المتصرف نحو محر) أي وعشبة وعفة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو التصريح ومنه ما لم يصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار إليه الشارح في عشبة بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح في

والتعريف والطرف
غير المتصرف منه منصرف
وغير منصرف
فالمتصرف نحو صحر وليل
ونهار وعشاء وعفة ومساء
وعشبة غير مقصود بها
كألفا التعيين وغير المتصرف
فحوصر مقصود به التعيين
ومن العرب من لا يصرف
عشبة في التعيين (وقد
ينوب عن) ظرف (مكان
مصدر)

(قوله غدوة في الآية
صوابه بكرة اه)

فيقتصب انتصابه فهو
 جلست قرب زيد أي
 مكان قربه ولا يقاس على
 ذلك لقلته فلا يقال آتيتك
 جلوس زيد تريد مكان
 جلوسه (وذلك في ظرف
 الزمان بكثرة) فيقاس عليه
 وشرطه افهام تعيين وقت
 أو مقدار نحو كان ذلك
 خفوق النجم وطلوع الشمس
 وانتظرته فخرج زور وحلب
 ناقة والاصل وقت خفوق
 النجم ووقت طلوع الشمس
 ومقدار فخرج زور ومقدار
 حلب ناقة فحذف المضاف
 وأقيم المضاف إليه مقامه
 في تنبيهه قد يحذف أيضا
 المصدر الذي كان الزمان
 مضافا إليه فينبوب ما كان
 هذا المصدر مضافا إليه
 من اسم عين نحو لا أكلمه
 القارظين ولا آتيسه
 الفرقدين والاصل مدة
 غيبة القارظين ومدة بقاء
 الفرقدين انتهى في خانة
 مما ينبوب عن الظرف
 أيضا صفته وعدده وكنيته
 أو جزئيته نحو جلست
 طويلا من الدهر شرقي
 مكان وسرت عشرين يوما
 ثلاثين بريدا ومثبت جميع
 اليوم جميع البريد أو كل
 اليوم كل البريد ونصف
 اليوم نصف البريد أو
 بعض اليوم بعض البريد
 في المفعول معه
 (ينصب) الاسم الفصلة
 (تالي الوار) التي بمعنى مع
 التالفة لجملة

تذكيرهما وصرفهما فصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أهم من العلية وقوله ومن
 العرب الخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت
 وقوله حشبه أي وعقه فيكونان كغسوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق وفي بعض النسخ ومنهم من
 يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهومات قوله غير مقصود بها كماها
 كالتعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيباية (قوله ولا يقاس على ذلك
 لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيد عند
 الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب
 بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيد (قوله يكثر) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر
 (قوله أو مقدار) أي من الزمن وإن لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب النجم وقوله وحلب
 ناقة بسكون اللام وتحورك استخراج ما في الضرع من اللبن مصدرا وحلب بحلب بضم لام المضارع
 وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا
 يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثالا (قوله صفته وعدده الخ) أي دوال هذه المد كورات في فائدة
 هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغنى أجاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا
 في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل هذه اه قال الدماميني إن
 أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها لأن كلا منهما زمان وإن أريد
 بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشف ما يقتضي منعه فانه لما
 تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصرمكم الله في مواطن كسيرة ويوم حنين قال فإن قلت كيف عطف
 الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن
 كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كقتل الحسين اه ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض
 لطرف الزمان اقتضاه لطرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما
 لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن
 ظرف الزمان ينتصب على الظرفية طلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا
 من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر وعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن
 جوزه بعضهم لا شرا كهما في الظرفية تقول ضربت زيد اليوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم
 الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنبر في الانتصاف مناقشاه صاحب الكشف اه باختصار
 في المفعول معه

(قوله الاسم الفصلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الوار اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا
 تفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث
 فتفيدة الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة
 الثلاثة فتفيدة الاضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قررنا مثل ذلك
 في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله تالي الوار) فيه إشارة إلى عدم
 جواز الفصل بين الوار والمفعول معه ولو بانظرف وإن جاز الفصل به بين الوار والعاطفة ومعطوفها
 لتزل الوار هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الوار إذ لم يثبت في
 العربية حذف الوار والمفعول معه كافي المغنى (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على مصاحبة
 ما بعدها المفعول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا أولا
 كاستوى الماء والخشب وبذلك فارت واد العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة
 في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضعته ذكره شارح الجامع فلم يمكن التخصيص بها على

ذاته فعل أو اسم يشبهه
بمعانيه معنى الفعل
وحروفه (مفعول معه)
كما في نحو سيري والطريق
مسرعه) وأناسا زوايل
وأعجبني سيرك والنيل
فالطريق والنيل نصب
بالمفعول معه وخرج بالاسم
نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن ونحو سرت والشمس
طالعة فان تالي الواو في
الاول فعل وفي الثاني جملة
وبالفضلة نحو اشترك زيد
وعمر وروا بالواو نحو جئت
مع عمرو ويكونا بمعنى مع
نحو جاء زيد وعمر وقوله أو
بعده ويكونا تالية لجملة
نحو كل رجل وضعته فلا
يجوز فيه النصب خلافا
للمصري ويكون الجملة
ذات فعل أو اسم يشبهه
نحو هذا لك وأنا فلا
يتكلم به خلافا لابي علي
وأما قولهم ما أنت وزيدا
وكيف أنت وقصصه من
زيد وما أشبهه فسيأتي
بيانه (بما من الفعل وشبهه
سابق هذا النصب) ذا
النصب رفع بالابتداء خبره
في المجرور الاول وهو بما
وسبق صلة ما ومن الفعل

المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدهما كافي ضربت زيدا وعمرًا كانت للعطف
اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو اشركت زيدا وعمرًا وخطبت البر
والشعر فابعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو
لانها فانما للمجرد اللفظ فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفعول به من قوله الا في بياض الفعل الخ سم
(قوله أو اسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل بدليل تشبیه به فيما يأتي واستثنوا الصفة المشبهة
وأفعل التفضيل فليست وجهه ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجزى في حسبك
وزيدادهم كون زيد مفعول ولا معه وكونه مفعول به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في
المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله بمعانيه معنى الفعل وحروفه) بشكل
عليه تشبیه فيما يأتي بقدر في قنامل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كافي نحو) أي
كالتالي للواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظه كما دفعوا لتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وان الاشارة بنحو
الى غير سيري من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدققة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع
زيادة كما يقال كان الاظهر عدم زيادة كما يكون الطرف وهو قوله في نحو قيد النصب بناء على
طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله
سيري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى
على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابي جني اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشب
ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أي تساوى الماء والخشب في العلو فهو مما يصح
فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعول ولا معه ولم يقل نصب ان لان المصدر يحبر به
عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كما يفيد بذلك ابن هشام وعليه فالمراد
بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضع ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب
والا فهو اسم تأويل لا ينبغي أن يكون مفعول لا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع
الشارح لان ظاهره ان الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا
(قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه ان تالي الواو في الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد
ركني الجملة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالي بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار
الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبيان المراد بالاسم
في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جملة) أي وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة
(قوله نحو جاء زيد وعمر وقوله أو بعده) قال البعض تبعا لصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء
رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوجا
كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمرًا
بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضعته) أي اذا قدر الخبر مثنى
كان قبل كل رجل وضعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كان فيسلك كل
رجل موجود وضعته لم يخرج لصفة كونه ما بعد الواو حيث ندفع مفعول لا معه (قوله فلا يجوز فيه
النصب) أي في هذا المثال الاخير (قوله للمصري) بفتح الميم رخصها (قوله فلا يتكلم به) أي افساده
اتعين أن يقال هذا لا يبيّن على رأي الجمهور ويجوز وأبيّن على مذهب المصنف كما سيأتي في
محله (قوله خلافا لابي علي) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بمعانيه معنى الفعل
كالتنبيه والاشارة والطرف ولهذا أجاز في قوله هذا ردائي مطويا ومريلا أن سر بالانصب على
المعية بهذا والجمهور على أنه نصب عطوفا لا غير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد
ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذا المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل

متعلق بسبق أي نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الا حق) خلافا
للبسجاني في دعواه ان النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وكذا كما يتصل ضميرها
من الحروف العاملة نحو انتك ولك وذلك ممنوع باتفاق وايضا فهي حيث ذكر حرف محض (١٠١) بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه

أن لا يعمل الا بالجر كحروف
الجر ولا بالخلاف خلافا
للكوفيين وانما قيل غير
منزل منزلة الجزء للاحتراز
من لام التعريف فانها
اختصت بالاسم ولم تعمل
فيه لكونها كالجزء منه
بدليل تخطي العامل لها
وتناول اطلاق الفعل
الظاهر كأمثل والمقدر
كقوله فاللذ والتلذذ حول
نجد أي ما تصنع والتلذذ
ومن اعمال شبه الفعل قوله
خسبك والضمالك سيف

مهند

وقوله

فقدني واياهم فان أتى بعضهم
يكونوا كتحليل السنام
المسرهد

وقوله

لا تحبسك أنوابي فقد جعت
هذاردائي مطويا وسريالا
فسريالا نصب على المفعول
معه والعامل فيه مطويا
لا هذا خلافا لابي علي في
تجويزه الامرين في تنبيهه
أنهم بقوله سبق أن المفعول
معه لا يتقدم على عامله
وهو اتفاق فلا يجوز
والطريق سرت وفي
تقدمه على مصاحبه
خلاف والصحيح المنع وأجاز
ذلك ابن جني عسك بقوله
جعت وخشاغيبه ونجمة

أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي جمعه ول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق
العائد على ما أي حال كونه كأنما من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الطال عامل فيها (قوله انما هو
بما تقدم الخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل الى المفعول معه دما ميني (قوله لوجب اتصال)
يعني لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو العضة لا الوجوب ألا ترى أن ان
واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل
الاستثناء (قوله فهي حيث ذكر) أي حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعدها لما قبلها
معطوف على قول المتن لا بالواو وهو قول ثالث للكوفيين وكان الاول تأخير و ذكره قبيل قوله
وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رده قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت
النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالأبداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب ل قيل ما قام زيد بل عمرا
بالنصب وهو لا يقال اتفاقا بقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت
ولا يستأنل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال الدماميني
ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاختصاص انتصابه على الطرف
وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب
أعطى ما بعده اعرابه عاربه كما أعطى ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله
هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول
أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو
الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أي ما تصنع) يؤخذ منه أنه
ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي يؤل اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن
يكون محذوف في هذا التركيب لانه لا يتعاقب به الجار المذکور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان
لك فيكون العامل محذوف وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن
يكون قوله أي ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفي بتقدير الفعل فيما ذكر
ولم يكتف به في هذا الكتاب حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم
الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الاصل في العمل فيه الفعل
بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهي (قوله خسبك الخ) أي بناء
على أن حسب اسم فعل بمعنى يكنى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمه ور على أنه صفة مشبهة
بمعنى كافي مبتدأ وسيف خبره والضمالك مفعول به محذوف أي وبحسب الضمالك أي يكفيه من
أحسب اذا كفي وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة
لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى
الثاني اعرابية وروى كافي المعنى جر الضمالك ورفع أيضا فالجر قيل باضممار حسب أخرى وقيل
بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضمالك خذق حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدني)
أي يكفيني كتحليل خبر يكونوا أي كذوي تحصيل والمسرهد الهمين (قوله في تجويزه الامرين) أي
بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أي محل اتفاق وفيه أن
الرضي جوز تقدمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت (قوله أكنيه بقض

• ثلاث خصال لست عنها عروى وقوله أكنيه حين أناديه لا كرمه • ولا ألقبه والسوء اللقب على رواية من نصب
السوء واللقب يعني أن المراد في الاول جعت غيبة ونجمة مع خش وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوء لان من اللقب ما يكون
لغير سوء ولا جهة له فيها لا مكان بل الواو فيها عاطفة

قدمت هي وه عطوفتها وذلك في البيت الاول ظاهر وأما في الثاني فلي أن يكون أصله ولا القيسه اللقب ولا أسوة السوء ثم عطف
 ناصب السوء (وبعد ما استفهام (١٠٣) أو كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كونه مضمرة) وجوبا (بعض العرب) فقالوا

ما أنت وزيد أو منه قوله
 ما أنت والسير في متلف
 وقالوا كيف أنت وقصة
 من زيد
 والأصل ما تكون وزيدا
 وكيف تكون وقصة
 فاسم كان مستكن وخبرها
 ما تقدم عليها من اسم
 استفهام فلما حذف الفعل
 من اللفظ انفصل الضمير
 تنبيهان الأول من
 لك أيضا قوله أزمان قوي
 الجماعة كالذي لزم الرحالة
 أن قيل مملا فالجماعة
 نصب على المعية بفعل
 كونه مضمرة والتقدير أزمان
 كان قوي والجماعة كذا
 قدره سيبويه الثاني في
 قوله بعض العرب إشارة
 إلى أن الارجح في مثل
 ما ذكره الرفع بالعطف اه
 (والعطف ان يمكن بلا
 ضعف) من جهة المعنى أو
 من جهة اللفظ (أحق)
 وأرجح من النصب على
 المعية كافي فحواجا زيد
 وعمره وجئت أنا وزيد
 اسكن أنت وزوجك الجنة
 برفع ما بعد الواو على العطف
 لأنه الأصل وقد أمكن بلا
 ضعف ويجوز النصب
 على المعية في مثله
 (والنصب) على المعية
 (مختار لدى ضعف النسق)
 اما من جهة المعنى كافي

الهمزة) أي أدعوه بكينته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله
 فعلى أن يكون الخ) فتكون السوء مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب ففعل به
 نان لا لقب تقول لقبته لقباً ويلقب كسميته اسماً وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن
 الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لا حواج المفعولية المطلقة إلى تأويل
 اللقب باللقب (قوله بفعل كونه) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير
 غير فعل الكون كتصنع ولا يس جاز تقديره فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيد ولم
 يكف به في نحو هذا لك وأبالا أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضين له تقدم
 الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا
 لك وأبالا فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح
 التوضيح بأنه جواز أو هو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أي ما يكون شأنك
 (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطربيت
 من المنقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا تلم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح في أنها
 ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون نامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره بس (قوله من ذلك)
 أي من اضممار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قوي) جمع
 زمن وقوي اسم كان المحذوفه أوفاعلمها كالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء
 سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن قيل أي بسبب أن قيل والضمير للرحالة
 ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا قيل ويحتمل أن التقدير خوف أن قيل على أنه تعليل لكان قوي
 فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومجلا مصدر بمعنى ميلاد وأيت بخط الشنواني بها مش
 الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله
 تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قوي) تقدير كان هنا متعين وتحتل القصصان والتمام كما
 مر وتبينها هنا بفتح تقديرها في باقي الامثلة ولأنها أعم الافعال اه دماميني وفيه أنه لا مانع هنا من
 تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ
 القائل بان النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن
 الأصل في الواو والعطف ومحل جواز الامر من إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على
 المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني
 (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر انما يمنع إذا لم يكن
 تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف
 أي رايك زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بالامر وهو شاذ (قوله لانه
 الأصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لقاء التفريع (قوله على تقدير
 لو تركت الخ) أي لان مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تابعا لهما
 بخلاف تركها ترأم فصياها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه
 يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثر عبارة) أي تكثر للعبارة المقدرة والعطف من
 عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقه مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى
 لا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتظن (قوله إذا أهجبتك) أي أوقعتك في

نحو قولهم لو تركت الناقه وفصيلها الرضعا فان العطف فيه يمكن على تقدير لو تركت الناقه ترأم فصيلها وترك
 فصيلها يرضعها الرضعا لكن فيه تكلف وتكثر عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقه مع فصيلها ونحو قوله
 إذا أهجبتك الاله رحال من امرئ فدهه وواكل أمره والبالبا وقوله فكونوا أنتم وبني أبيكم

مجان الكليتين من الطحال
لان في العطف تعسفا في
الاول وتوهينا للمعنى في
الثاني وفي النصب على
المعية سلامة منهما فكان
أولى وامان جهة اللفظ
كافي نحو جئت وزيدا
واذهب وعمر لان العطف
على ضمير الرفع المتصل
لا يحسن ولا يقوى الا مع
الفصل ولا فصل فالوجه
النصب لان فيه سلامة
من ارتكاب وجه ضعيف
عنه مندوحة (والنصب)
على المعية (ان لم يجز
العطف) لما منع معنوي
أوافظي (يجب) فالماض
المعنوي كافي سرت والنيل
ومشيت والظلمات زيد
وطلوع الشمس مما لا يصح
مشاركة ما بعد الواو منه لما
قبلها في حكمه والمماض
اللفظي كافي نحو مالك
وزيدا وما شأنك وعمر
لان العطف على الضمير
المجرور من غير إعادة الجار
ممتنع عند الجمهور فيستعين
النصب على المعية

(قوله ومنه) في الدمامي
أن اجمع يكون بمعنى جمع
فيصح العطف لكن فيه
استعمال المشترك في
معنيه اه

بجوب ومعنى قوله وواكل أمره واليالي على العطف ترك أمره اليالي وترك اليالي لأمره وهذا وجه
التعسف الذي سبذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكاوتين بضم الكاف مع
الواو لجان جرا وان لا سقتان بعظم الصلب والطحال ~~ب~~ كسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في
الاول) تعبده هنا بالتعسف وفما أمر بالتكليف فتن (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني
وجهه اقتضاء كون بني الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر مخاطبين بان يكونوا
مع بني أبيهم وبحث فيه بانه يتخ التعيين لا الرجحان فقط والى تعيين النصب مال أبو البقاء وتبعه
المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط
مذوقا ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط مضار ضرورة كذا قال غير واحد
وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما لم والاجاز حذف الجواب كما سيأتي
لكونه ماضيا في المعنى * واعلم أن عبارة المصنف تختمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا
امتنع العطف كافي سرت والنيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضممار
عامل الثاني كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على
المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضممار عامل نحو علفتها
تبنا وما باردا وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهها وهو تأويل العامل بما يصلح
للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى
الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل
أن التقدير سرت ولا يست النيل (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر
ومنه فاجعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال اجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال اجمع أمره وعلى
أمره أي عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصول الهمة ومنه والذين
تبوءوا الدار والايمان اذا الايمان لا يتبوءوا فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير اخلصوا مثلا
أو بتأويل تبوءوا بلزموا (قوله كافي نحو مالك وزيدا) أي بقاء على غير مذهب المصنف أما على
مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور واعمالهم منعوا
النصب كما معوه في هذا الك وأبال لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدمامي ما نصه والنصب في
هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا
أو مصدر لا بس منوياً بعد الواو والتقدير مالك وملا يستل زيد او كذا في المثال الآخر وهذان
التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه
مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منوياً قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة
الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منوياً وأطنب في
الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر التام بصدر اموي باحتتمل أن يكون
معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك والمعنى ما ملا يستل زيد اذا المعطوف على
الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيد في المثال على المعية نظرا
الأن يجاب بما يأتي قريبا (قوله وما شأنك وعمر) بحث فيه الدمامي بأنه يجوز الجر على حذف
المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جر كافي قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة
ويجاب بأن تعيين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند
الجمهور) أي جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار

هذا حيث أمكن النصب على (١٠٤) المعية كلما أتت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كافي لمقوله

هلقتها تبنوا وما بارد او قوله
اذا ما الغايات برزن يوما
وزجن الحواجب والعيونا
فان العطف ممتنع لا انتفاء
المشاركة والنصب على
المعية ممتنع لا انتفاء
المصاحبة في الاول وانتفاء
فائدة الاعلام بها في الثاني
فالعامل المذكور
يعامل بصح انصبابه عليهما
فالقول علفتها بانلتها وزجن
برزن كاذب اليه الجري
والمارني والمسبرد و أبو
عميرة والاصمعي واليزيدي
(أراعتقد اضمارا مل)
ملائم لما بعد الوارناصب
له (نصب) أي وسقيتها
ماء وكان العيون والى هذا
ذهب الفراء والفارسي
ومن تبعهما **الاستثناء**
بقي من الاقسام قسم خامس
وهو تعين العطف وامتناع
النصب على المعية نحو كل
رجل وضيعته واشترك
زيد وعمرو وجا، زيد وعمرو
قبيله أو بعده انتهى
خاتمة ذهب أبو الحسن
الاحفش الى أن هذا
الباب معاني وذهب غيره
الى أنه مقيس في كل اسم
استكمل الشروط
السابقة وهو ما اقتضاه
ايراد الناظم وهو الصحيح
والله تعالى أعلم

الاستثناء

الاستثناء هو الانحراج
بالأو احدي أخواتها

كالناظم كذا قال البعض تبع الغيرة والذي في الدماميني أن أهل الامصار انضهروا في المنع الى أكثر
البصريين فصار المحجوع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله
هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول أولى (قوله لا انتفاء المشاركة)
أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطويلها كافي
التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظرا قال البعض كشخنا تبعا
لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لطلاق الحواجب وفي الاعلام
فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والعيون لم يقع الا بعد فائدة ترجيح الحواجب فلا يحصل له
الامصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول
العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازا من سلا من باب التضمن كإزعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ)
عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لمجلة
اعتقد الخ بالمبتدأ على جعل يجب خرا عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ)
المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم)
حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم يذبه على كونه سماعيا **فائدة** قال الفارسي اذا اجتمعت
المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه
بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المسكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كصربت ضربا زيدا
بسوط نهارا هنا أديا وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

الاستثناء

السين والتاء رائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم
المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الانحراج
الخ) أظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والامثلة المعرف
بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلا) أي في مفهوم اللفظ لانه وان كان خارجا من أول الامر في
النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اطهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينال ما قالوه انه يجب ملاحظة
خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيهما عدا المستثنى والاستثناء
قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله
فالانحراج جنس) لشمول المعروف وغيره كالانحراج بالصفة وبدل البعض والشرط والعاية نحو فقهر بر
رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثة اقل الذي ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصريح (قوله
بخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشبوحه فيهما ونحوه التقييد بالغاية
والشرط والحال والبديل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل
حقيقته الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى في الاستثناء
المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول
مقدر لا مافوظ (قوله ما استثنى الا) أي الاستثنائية أما الوصفية فتستأني في الشرح **فائدة**
قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأناة فلا يقدم معمول نالي الاعليها فيمنع ما أنازيد الا
ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمنع ما ضرب الازيد عمرا وما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب
زيد بعمره الاعلي اضمارا مل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها
نحو ما قام الازيد أحد وما ضربت باحد الازيد اخير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير معمول مرفوعا
كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله **فما زادني الا غراما كلامها** وقوله

وما كف الا ما جحد ضرباً بائس . وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر
 ووافقه ابن الانباري في المرفوع والاختفاء في الطرف والمحرور والحال نحو ما جلس الازيد عندك
 وما امر الا عمرو بن ولما جاء الازيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا
 المستثنى منه وصفته أي وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الازيد (قوله مع تمام أي غير مفرغ) في
 تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أي مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء
 التمام على مصدريته أي مع ذكر المستثنى منه أي ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أي
 العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الا في وبعدني الخ تفصيلا لما أجل هنا ويجوز أن يفيد
 ما هنا بالاجاب بقريضة ما يأتي فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم
 الواجب والجائز وعلى الثاني الواجب (قوله متصفاً اتفاقاً) فيه نظرفان الاتباع جائز في لغة حكاهما
 أبو حيان وخرج عليهم اقراءة بعضهم شذوذاً فشرعوا منه الاقليل منهم وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا
 مني بدليل فن شرب منه فليس مني قال شيخنا الطاهر أن الوجوب انما في بالنسبة لامتناع الاتباع
 فلا يرد أنه يجوز في الامم بعد الا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه
 ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارسي وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في
 المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده وعبارة الدماميني اعلم أن المستثنى المنقطع قد
 يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم عسيطر الامس قولي وكفر فيه مذهب الله العذاب
 الا كبر قال ابن خروف من مبتدأ أو بعد مذهب الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع
 قلت وأهمل الا كثرة هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي أن تعد على
 هذا اه أقول من عدّها منها صاحب المغني فانه قال والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة
 المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة
 بعضهم فشرعوا منه الا قليل على قول القراء ان قليل مبتدأ محذوف خبره أي لم يشرعوا ثم قال
 وأما الثانية فتحسبوا عليه ثم أأذرتهم اه اذا أعرب سواء خبر وأذرتهم مبتدأ ونحو تسع
 بالمعدي خير من أن تراه اذ لم يقدر الا سئل أن تسع بل قدر تسع قائماً مقام السماع كما أن الجملة
 بعد الطرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف
 سابق اه ومتى كان ما بعد الاجلة فالأجمل لا معنى له ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني
 عن توسيع النظم لكن ان نصب تالي الا فهي لكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان
 المستثنى متصلاً) هكذا في نسخ وعليه تعريفه بالمتصل والمنقطع ظاهراً لا يحتاج صحتها
 الى تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال والافتقار وصفين للاستثناء لا المستثنى وفي نسخ سواء كان
 الاستثناء متصلاً وهو الموافق للاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أي وهو
 ذو ما كان بعضاً أي وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذي كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع والصحيح
 أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن
 وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي (قوله ما كان بعضاً من المستثنى منه)
 أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الاحرار وجاء بنوك الا
 ابن زيد مع انهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثاني ولانه يخرج عنه
 نحو أحرقت زيدا الايده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا
 أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعتراض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه
 لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل الا أن تكون فجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن

مع) كلام (تمام) أي غير
 مفرغ موجبا كان أو غير
 موجب (يتنصب) الا
 أن الانتصاب مع الموجب
 متصفاً اتفاقاً سواء كان
 المستثنى متصلاً وهو
 ما كان بعضاً من المستثنى
 منه

أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه تقول قام القوم الأزيداً وخرج القوم الأبعيراً وقام الأزيد القوم وخرج الأبعير القوم وهكذا تقول مع عامل نصب والجر تنبيهية فإصب المستثنى هو الألا ما قبلها بواسطة ولا مستقلاً ولا استثنى مضمراً خلافاً لما عني ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح في اختياره في غير هذا الكتاب وقال إنه مذهب سيدييه والمبرد والجر جاني ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب في الأ أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعه وله فتلغى وجوباً أن كان التفريغ محققاً نحو ما قام الأزيد وجواز أن كان مقدراً نحو ما قام الأزيد فإنه في تقدير ما قام الأزيد لأن أحد ما بدل منه والمبدل منه في حكم الطرح وانما لم يعمل الجرح لأن عمل الجرح معروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.

جنسه مع أن الاستثناء منقطع فيجب أن يقال إن الاسم استثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الأمثال وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدتين كان منقطعاً فقد القيد الأول نحو قام القوم الأجاراً وفقد الثاني نحو الأيتيم فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوق لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافي وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل انخارج شيء دخل فيما قبل الأمثالها (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الأثمبانا وإن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الأبل بخلاف صوت الخيل إلا الأبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطة) هذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيدييه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معديها لأن التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم أخوتك الأزيداً كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول أخوتك بالمتنسبين لك بالآخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطة وهو النصب على المال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الأوسيقول وألغ الأالخ بناء على أن المراد الغارها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الأبالا اتفاقاً فإنه قال بعد ذكر الأوال وهذا كله في المتصل وأما المنقطع فإن العامل فيه الأوعمالها فيه عمل لكن وإلها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضي أما المنقطع فذهب سيدييه أنه أيضاً منصوب بما قبل الأمن الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الأعمده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كذلك كالمعاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فهذا واجب فخرج أن الواقعة بعدها نحو زيد غي الأ أنه شيء والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناسبة بنفسها نصب لكن لا معها وخبرها في الأغلب محذوف نحو جاني القوم الأجاراً أي لكن حجاراً لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى الأ قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الأ في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتصافه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفتها لما قبله فيها وإثباتاً كافياً لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنه لا تقول لي عليك دينار إن سوى الدينار الفلاني وذلك إذا كان مفعلاً وأيضاً لكن للاستدراك والأ في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف (قوله مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو شدتك الله الأ فعلت كذا وأوجب بانها داخلية على الاسم تأويلها إذا المعنى لا أسألك الأ فعلت كذا (قوله فيجب في الأالخ) لوقال فهي عاملة لا تضيف نتيجة القياس الذي ركه من الشكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في الأالخ (قوله ما لم تتوسط) أي لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم (قوله إن كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجواز الأخ) أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كإسباني فالرفع باعتبار التفريغ المقدور والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً ويرد عليه أنه لا يتأني أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدور فلا تفرغ العامل المذكور لا محقق ولا مقدور وتفرغ العامل المقدور محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طاباً في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان

العامل المذکور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبدل منه في نسبة الطرح مفرغا للبديل
(قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبتة
أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قولان
يحتمل كلام الشارح كلاهما خلافا لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم
قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجواب بخلاو وعدا مكان الاولى أن يقول
ما في شرحه على التوضيح وانما لم يعمل الحرف لوافقته الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الصمير
بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الاعاملة لجاز اتصال الصمير بها لان الصمير يتصل بعامله (قوله لان
الانفصال ملتزم الخ) أي لعدم عملها في حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح
لنفي لفظا ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظا فقط نحو لا يسمه الا المطهرون لانه نفي في المعنى
ويمكن ادراجه في النفي بان يراد به النفي ولو معنى فقط كافي الآية فان النفي فيها معنى الهمى
وكافي قوله تعالى ومن يولهم يومئذ ذبوا الا من عرفا القتال فانه شرط في معنى الهمى أي لا تقولوا الادبار
الا متصرفين فتأمل ومن النفي معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أي لا يريد الله الا ذلك وانها
لكبيرة الاعلى الخاشعين أي لانهل الاعليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذي ليس الكلام
فيه الا أن يقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو قال النفي فيها معنى
لا قصدى فاذا قلت لوجاه في اخوتك الا زيدا لا كرمهم تعين النصب وأما لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فالأجنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجيء في الشرح (قوله وهو الانكارى)
مراده به ما يشعل التوبيخ والفرق بينهما ان المستفهم عنه في الاول غير واقع ومدعيه كاذب
وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي
الانباء والبقية ويقال للاول الا بطلأيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أي ان لم يطل
الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى
منه كما سيأتي في المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاء في أحد حين كنت جالسا بها الا زيدا لان
اختيار اتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا
زيدا رد القول قائل قاموا الا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة
مردودة كما أفاده الدماميني بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كافي الجمع
ونحو ما قام الا زيدا أحد واذا انتقض النفي أو انتهى بالا كما في حكم الاثبات في نصب ما بعد الا
الثانية نحو ما ضرب أحد الماء الا زيدا ولأننا كوا الا اللحم الا عمر او ما ضربت بأحد الا قائما الا
بكر افهدا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي اذا المعنى شربوا الماء الا زيدا وكوا اللحم الا عمر او مررت
بهم قائمين الا بكر اقاله الدماميني وظاهر المتن والشرح اختيار اتباع على البدلية في صورة نصب
المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحد الا زيدا وبه صرح في المعنى قال الدماميني ومقتضى التعليل
بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله
وبالصريجة) أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق يتختمين البالي والعافى الدارس والنوى
بنون مفهومة وهمزة ساكنة حذيفة حول الجباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوئيد معروف (قوله
ومن يغفر الذنوب) أي أي موجود أي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام
في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أي وحده على المشهور وقال
غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البديل محل محل الاول فيقال ما قام الا زيدا ولا يقال ما قام
زيد وبعيد لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بديل بعض
لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصديق أحد زيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا

وتنسبها اليها والا ليست
كذلك فانها لا تنسب الى
الاسم الذي بعده شيئا بل
تخرجه من النسبة فلما
خالفت الحروف الجارة
لم تعمل عملها وانما لم يجز
اتصال الصمير بها لان
الانفصال ملتزم في
التفريغ المحقق والمقدر
فالترزم مع عدم التفريغ
ليجوز الباب على سنن
واحد اه (وبعدني)
ولو معنى دون لفظ
(أو كنفي) وهو النفي
والاستفهام المؤول بالنفي
وهو الانكارى (انتخب)
أي اختيار (اتباع ما اتصل)
لما قبل الا في اعرابه
فقاله بعد النفي لفظا ومعنى
ما قام أحد الا زيدا وما
رأيت أحد الا زيدا وما
مررت بأحد الا زيدا
ومثاله بعد النفي معنى
دون لفظ قوله

وبالصريجة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النوى والوئيد
فان تغير بمعنى لم يبق على
حاله ومثال شبه النفي لا
يقم أحد الا زيد وهل قام
أحد الا زيد ومن يغفر
لذنوب الا الله في تنبيهات
الاول المستثنى عند
البصريين والحالة هذه

عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الأقربنة على أن الثاني كان بعض ما يتساو له الأول لولاها قاله الدماميني (قوله عطف نسق) أي لأن الأصل عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اه تصریح ورد الجمله هو مذهبهم باطراد نحو مقام الازيد وليس لنا حرف عطف بل العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأليها في التقدير إذ الأصل مقام أحد الازيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعترض على مذهب البصريين راعترض أيضا بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو فقه ود في نحو مقام أحد الازيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالا لدلالة على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منى) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع الأول وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز في نحو مرت برجل لا طريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والأعراب على الاسم كذلك يجوز في مجاء القوم الازيد أن يجعل قولنا الازيد بدلا والأعراب على الاسم اه ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في حمل العامل) أي بمائل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات بقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكروا) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد للمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان اتخالفهما في ذلك نظيرا وهو يتخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو مقام زيد لا عمرو (قوله إذا تعذر البديل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الازيد بدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المحدد بدخول العامل الموجود فان المنى في المثال التبعية انصب محلا للفظا قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البيهقي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومشلولاه بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهذا جازم ما بعد الا في المثال الأول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصریح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الازيد) برفع زيد مراعاة لمحل لامع اسمها أو اسمها قبل دخول الناصخ أما الأول فدل البه في المعنى ووجهه بانهم في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه يرفع أحلال البديل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المعنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة أحلال البديل محل البديل منه وأجاب الشاويين بان هذا الكلام على قوهم ما فيها أحد الازيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الازيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المعنى وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى ما في الوجود لا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المعنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر في فائدة الخ قال في المعنى يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الازيد ورفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه

بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منى وأجاب السيرا في بانه بدل منه في عمل العامل فيه وتخالفه ما في النفي والایجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكروا الثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مرت برجل لا كريم ولا لبيب الثاني إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاء في من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد وما زيد شيئا

وقوماً رأيت أحداً يقول ذلك الأزيد انصبه من وجهين ورفع من وجه ومن مجيئه من قواعده
في ليلة لا نرى بها أحداً • يحكى علينا ألا كواكبها

اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يجوز الى
التاويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفي للضمير معني
لان معنى ما أحديقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأي في مثاله الثاني علمية على تقييد
سيوي به جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى
بأسامع غير الابتداء ونواسخه أيضاً بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي
حامل ذلك الضمير فحوماً كملت أحداً ينصفني الأزيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الأزيد بخلاف
لا أؤذي أحداً يوحد الله الأزيد فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعني بل الأذى
فقط اه دما ميني وشعني (قوله الاثنى) بالرفع لمراعاة محل شيئاً قبل دخول الناصب بناء على عدم
اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيئاً حبر مبتدأ محذوف أي هو شيء لا يعاب به
والاجتهاد بمعنى لكن (قوله لا يراد ان في الايجاب) أي على غير مذهب الاختصاص والمراد لا يراد ان
قياساً لا يريد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امر أنك بالنصب) كلامه مبنى
على أن النصب على الاستثناء من أحد وقر الخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة
وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض
ب لزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى ما والرفع كونها مسرى بها لان
الاتفات بعد الاسراء ورد بان اخرجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل أنها معهم فيجوز أن
تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعنهم وأنها التفت فرأت العذاب فصاحت فاسأها جحر فقتلها
وقال في المعنى الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أحد على
القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه
في آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء
وما بعده الخبر كافي آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ما قام أحد الاحجار) نقل عن القرافي أن
أحمد اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثلاً للمنقطع واعلم أن الا
في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ
بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الرخشري قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعل والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع واعترض بانه
تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلاً بتقدير متعلق الطرف
بذكر لا استقرار جعل غيرهما من مفعول والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتمصل) التشبيه
في مجرد جواز الابدال وان كان برجحان في المتصل ومرجوحة في المنقطع (قوله فيميزون ما قام أحد
الاحجار) فصار بدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الاذ معنى الاحجار غير
حجار وغير حجار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد
من العام خاص كما يأتي نظيره صح قدبر (قوله البعافير) جمع بعفور وهو ولد البقرة الوحشية والبعيس
جمع عيسا وهي الابل التي يحالط يسانها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهد في
البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق في نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو
من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافري قاله العيني
وفي المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع
واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة الى مشارف مشرف لان القياس في النسبة الى

الاثنى لا يعاب به برفع
ما بعد الاقربين ونحو ليس
زيد بشئ الاشياء بنصبه
لان من والباء لا يراد ان في
الايجاب وما ولا لا يقدر ان
عاملتين بعده كما تقدم في
موضع • الثالث أفهم
قوله انتخب أن النصب
جائز وقد فسري في السبع
ما فعلوه الا قبلهم ولا
يلتفت منكم أحد الا
امر أنك بالنصب اه
(وانصب) والحالة هذه
أعني وقوع المستثنى بعد
نفي أو شبهه (ما انقطع)
تقول ما قام أحد الاحجار
وما مررت بأحد الاحجار
هذه لغة جميع العرب سوى
تميم وعليها قراءة السبعة
ما لهم به من علم الا اتباع
الظن (وعن تميم فيه ابدال
وقع) كالمتمصل فيميزون
ما قام أحد الاحجار وما
مررت بأحد الاحجار ومنه
قوله

وبلدة ليس بها أنيس

الا البعافير والا البعيس

وقوله

عشية لا تغني الرماح

مكانها

ولا النبل الا المشرق في المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكسنا ولم

يكن

لنا مخاطب الا السنان وعامله (١١٠) تنبيهه في شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على

المستثنى كما في الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا فحومما زاد هذا المال الامانة نقص وما نفع زيد الا ما ضرر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وجبت وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في النفي قد يأتي) على قلة بان يفرع العامل له ويجعل المستثنى منه تابعه كقوله

لانهم يرجون منه شفاعا اذ لم يكن الا النبيون شافع قال سيديويه وحدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي الا ابوك تاهر تنبيهه في المستثنى منه حيث تبدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه وتطيره في أن المتبوع آخر فصار تابعا ما حرت بثلاث أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لانه الفصح الشائع ومنه قوله

ومالي الا آل أحمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب . نصب آل ومذهب الاول واحترز بقوله في النفي عن الإيجاب فانه يتعين النصب كما تقدم تنبيهه في اذا تقدم

الجمع أن تنسب الى مفردة فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اعم فاعمل الماضي حذره (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البديل أن يصح وقوعه موقع البديل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيئا بما حاصله ان كان المراد مع الا بان يقال ما قام الاحار وليس بها الا البعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها البعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختبار الشق الثاني وأن المراد امكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الاخرى زيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف زيادة على غيره اه أي فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية المحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فن رحم في محل نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله يعصمه وقبل متصل أي الا الراحم وهو الله تعالى أو الامكان من رحمه الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعديا وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي أو كني انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطع نحو ما جاء الا حمار أحد فإراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء الاحمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بأدنى تغيير وحزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله لا متناع تقديمه عليه ما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا أرجو سوالا وانما . أعدت على شعبة من مبالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط بخلاف خروجاء الازيد القوم والقوم الازيد اضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزأي الكلام نحو القوم الازيد اجازا اذا جعل زيد امستثنى من الضمير في اجازا فقبل يمنع مطلقا وقبل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا واجازا لكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دماميني (قوله في النفي) أي أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كني الخ (قوله قد يأتي على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي (قوله بدل كل) أي من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروده مثلا بالشكلم به أو المراد ان ورد عن العرب وحيث ذكر في اختيار نصبه بالحكم بان نصبه أرجح والا فاورد عن العرب يتبع نصبا أو تابعا (قوله بل يكون البديل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البديل

المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكثر بالصفة بل يكون البديل مختارا كما يكون اذا لم تذكر صفة وذلك كفي نحو ما فيها - اذ لا يؤكده صالح كذا لما ذكره صا حار وهذا رأي سيديويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف

بل يقدر المستثنى مقدما بالكيفية على المستثنى منه فيكون نصبه راجعا وهو (١١١) اختيار المبرد والمجازي قال في الكافية

وشرحها وهندي أن
النصب والبدل مستويان
لان لكل مرجحاً فكافاً
اه (وان يفرغ سابق الا) من
ذكر المستثنى منه (لما بعد)
أي لما بعد الا وهو الاستثناء
من غير التمام قسم قوله
أولاً ما استثنى الامع تمام
(يكن كالأول اعدماً) فاجر
ما بعده على حسب
ما يقتضيه حال ما قبلها
من اعراب ولا يكون هذا
الاستثناء المفرغ الا بعد
نفي أو شبهه فالتنفي نحو وما
محمد الرسول وما على
الرسول الا البلاغ المبين
وشبهه التنفي نحو ولا
تقولوا على الله الا الحق
ولا تجادلوا أهل الكتاب
الا بالتي هي أحسن فهل
يهلك الا القوم الفاسقون
ولا يقع ذلك في ايجاب فلا
يجوز فام الازيد وأما
ويأبى الله الا أن يتم فوره
فمحمول على المعنى أي
لا يريد تنبيهات في الاول
الصغير في يكن يجوز أن
يكون عائداً على سابق أي
يكون السابق في طلبه لما
بعد الا كالأول عدم الا وأن
يعود على ما من قوله لما
بعد أي يكون ما بعد الا في
نسلط ما قبل الا عليه كالأول
عدم الا الثاني يصح
التفريع لجميع المعمولات
الا المصدر المؤكد فلا يجوز
ما ضربت الا ضرباً وأما

على التبع والواجب العكس الا أن يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين
اشوايع قاله الدفوشي (قوله لان لكل مرجحاً) فارجح البدل تقدم الموصوف وهو مرجح النصب على
الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجوز الشخ خالداً لها
سهو وقوله الامفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على
الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من
ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب يجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللزوم وقوله
وهو أي تفريع العامل السابق (قوله يكن) أي السابق او ما بعد كالأول اعدماً أي عند غير الكسائي
أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام الازيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند
الكلام على شرح قول المصنف واستن مجرور الخ وما في قوله كالأول اعدماً يجوز أن تكون
مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أي يكن كعدم أي كذا في الحكم وقول البعض
ان الكلام على تقدير مضاف أي كحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالداً الامر فوع بفعل محذوف
يفسر عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم
والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعده فالأمنصوب على المفعولية لا امر فوع على
نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أي حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ما على الرسول
الا البلاغ خال هذا اللفظ وهي خبريته تقتضي رفع ما بعده لا مبتدأ أو كالفعل في نحو ما قام الازيد
خال هذا اللفظ وهي كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضي رفع ما بعده الا فاعلاً وقس وقوله من
اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصراً وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالي الا في التفريع
مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام الازيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان
تالي الامستثنى من مقدر في المعنى اذ المعنى ما قام أحد الازيد وما زيد شئ الا قائم والثاني بالنظر الى
اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جر من الآية الممثل بها
فتكون واو المطف مقدرة هنا كافي تطايره الآية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال
لان الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ
الشارح بانه المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضله وحصلت
فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الازيد اذ
من المحال أن تضرب جميع الناس الازيد (قوله فلا يجوز فام الازيد) لان المعنى قام جميع الناس الا
زيد او هو بعد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في التنفي
نحو ما مات الازيد وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز
اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد
يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طرد الباب نظير ما مر (قوله لجميع المعمولات) أي المعمولات بالاصالة
أما التوابع فلا تفريع لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضاً قاله سم
(قوله الا المصدر المؤكد) أي لان فيه تناقضاً بالنفي أو لا والاثبات ثانياً ومثله الحال المؤكدة
وكان عليه أن يستثنى المفعول مجرؤه فلا يقال ما سرت الا والنيل (قوله فتأول) أي بكونه مصدراً
نوعياً أي الاظناض عيافاً باختلاف مثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كافي الامثلة) فانه عامل فيما عدا
ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدأ على
الراجع نعم ان جعل المستثنى فاعلاً بالمجرور لا عتماده على التنفي كان عاملاً (قوله وألغ الا الخ) أطلق
هنا دل على أن هذا الحكم يكون في الايجاب والتنفي وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على

ان ظن الاظناض تأول الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملاً وغير عامل كافي الامثلة
اه (وألغ الا ذات نو كبد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكونها ما بعد ما قبلها لا قبلها

بدل منه وذلك ان توافقا
في المعنى ومعطوف عليه
ان اختلافه فافيه فالاول
(كلامه) فمررهم الا الفتى
الا العلا) فالعلا بدل كل من
الفتى والا الثانية زائدة
لجود التاكيد والتقدير الا
الفتى العلا والثاني نحو
قام القوم الا زيد او الا عمرا
فعمرا عطف على زيد
والا الثانية لغو والتقدير
قام القوم الا زيدا وعمرا
ومن هذا قوله وما الدهر
الايلة ونهارها والاطلوع
الشمس ثم غيارها أي
وطلوع الشمس وقد اجتمع
البذل والعطف في قوله
مالك من شين الا عمله
الارسية والارمله
أي الا عمله رسمة ورملة
قرسمة بدل ورملة معطوف
والا المقرونة بكل منهما
مؤكد (وان تكرر
لا لتوكيد) بل لقصد
استثناء بعد استثناء فلا
يخلو اما أن يكون ذلك مع
تفريغ أولا (فع) تفريغ
التأثير بالعامل المفرغ
(دع) أي اتركه

(قوله أي جلت) قال
السيد أي جلت الشبيه
بالشيخ في التوصل
للمقصود بكل اه وبه تعلم
بطولان كل ما قبل هنا
وتغليل الشارح مبني ان
رملة معطوف على عمله

ملزوم (قوله بدل منه) أي بدل كل من كل كمثل الناطم أو بعض من كل فحوما أعجبنى الا زيد الا وجهه
أو اشتمال فحوما أعجبنى الا زيد الاعله أو اضرب فحوما أعجبنى الا زيد الا عمر وأى بل عمر وأفاده
في التصريح بقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لا اختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه
عطف بيان كما بينه الرضى (قوله ومعطوف عليه) أي بالواو خاصة كافي التسهيل (قوله ان اختلافه) (قوله
الا اذا كنت غائطا أو أردت الاضرب اه يس أي فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل
من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدل لا من
الفتى مبني على جواز الابدال من البذل واستشكل مع كون العلا بدل لا اذا نصبنا الفتى على
الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البذل نظير العامل في المبذل منه فلا تكون الامؤ كدة
للاحتياج اليها للعمل في البذل والفرض أنها مؤ كدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا
الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جرنا الفتى بدلا من
الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البذل والحاصل أن جعل
العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض
عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك
لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البذل نظير العامل في المبذل منه يكون العامل في العلا حينئذ الا
مقدرة فعلم أن الاقدار عمل مقدرة أي حيث نصبنا الاسم على الاستثناء فاه مع وسند كفي حذف
الا زيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أي غياها من غارت الشمس أي غابت (قوله مالك
من شين) أي جلت والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسمة بدل) أي بدل بعض لان المراد
بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد
المستثنى قال الدماميني ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف
شيان ومروهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمروا ان كان في
غيره فكذلك او الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الا زيد الدنانير فزيد منصوب
على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أي أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت
أحد اشيا الا زيد ادراهما فزيد مستثنى أو بدل ودراهما مفعول محذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا
وبكر ان رفعة كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما
أعطيت أحد احدى الا زيد اعمر او ما ضرب أحد احدى الا زيد بكر او رده المصنف بان البذل لم يهد
تكرره الا في بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقتصر بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه
بالامغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقتصر بالالفاظ ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكم مطلقا
وبحكم يفسادها على كل وجه أمامع العطف فقد يمتنع أيضا كافي الامثلة المتقدمة لان العطف فيها
يفسد المعنى وقد يجوز كافي ما جاءني أحد الا زيد وعمر وفا العطف في هذا المثال هو الصحيح له فيما
يظهر ولا يظهر جل الثاني على أنه مفعول لمضمر أي وجاءني عمرو اه وفي حاشية المغني للدماميني
أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشي صاحب الكشف في مواضع
منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الطرف والحال معا وان الحصر في كل منهما
مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال
اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب
(قوله بالعامل المفرغ) جل العامل على ما قبل الاتبع للموضع وجه المرادى على الا أي اترك تأثير
الا انصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله مما بالا اذ لو كان العامل هو

ياقيا (في واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب سواء) أى سوى ذلك الواحد الذى (١١٣) أشغلت به العامل (مغنى) فتقول

ما قام الازيد الاعمر الا
بكرا وما ضربت
الازيد الاعمر الا بكرا
وما ضربت الازيد الا
عمر الا بكرا ولا يتعين
لاشغال العامل واحد
بعينه بل أيها أشغلت به
جاروا الاول أولى (ودون
تفريع مع التقدم) على
المستثنى منه (نصب
الجميع) على الاستثناء
(احكم به والتزم) فحوقام
الازيد الاعمر الا بكرا
القوم وما قام الازيد
الاعمر الا بكرا أحد
(وانصب لتأخير) عنه
أما فى الإيجاب فطابقا نحو
قام القوم الازيد الاعمر
الا بكرا وأما فى غير
الإيجاب فكذلك (و) لكن
(حتى بواحد منها)
معر بآما يقتضيه الحال
(كالمو كان دون زائد)
عليه فى الاتصال تبدل
واحد اعلى الراجع وتنصب
ماسواه (كلم يفوا الا امرؤ
الاعلى) الا بكرا فعلى
بدل من الواو فانه لا يتعين
للإبدال واحد لكن الاول
أولى ويجوز أن يكون
امرؤ هو البديل وعلى
منصوب ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة
وفى الانقطاع ينصب الجميع
على اللغة الفصحى نحو
ما قام أحد الاحرار الا فرسا
الاجلا ويجوز الإبدال

الالكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف
عليه يكون ذا كراهنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكنا هنا عن حكم الواحد المتروك
تأثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثانى عدم احواجه الى
تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به ايام المتن أن المراد ترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى
البقية هذا ان أريد بالعامل ما قبل الا كما شئى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره
أى ترك تأثير الا بالنصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة بالنصب فى واحد واجعلها مؤثرة بالنصب فى
البقية (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر
يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه
أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لا نأقول الا فى هذه الحالة
لجود التاكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والاو اولى) أى اقرب به من العامل نصريح (قوله
ودون تفريع مع التقدم) قال جماعة كالبعض الطرفا تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما
يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المفعول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور
أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر
لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وما قام الازيد الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق
الخ لان ما مر فى غير ~~تكرار~~ المستثنى وبجاء اسم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل
المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد تطير ما مر فى ما الى الأبول ناصروا نصب ما عدا هذا الواحد
على الاستثناء قال وحينئذ تقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الاغلب والاشهر
واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة فى غير
المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا يرجو حية
فى واحد وجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا رجحان فى واحد
وجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح
فى تقريره من (قوله أما فى الإيجاب فطلقا) أى فى جميعها بقريئة ما بعد وقد جعل الشارح قول
المصنف وانصب لتأخير شامل لاصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله وجب بواحد بياننا
لراجع فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون
قوله وجب بواحد مقابلا له تامل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الابدئ اتباع الجميع بناء على جواز
تعدد البديل بدون عطف (قوله كالمو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتحصيله
بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو انعكس وكان تامة ودون زائد حال من
الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجب بواحد كمال وجوده دون زائد عليه ويلزم على
ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسميح فالاولى جعل الجار والمجرور
خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول
مطلق محذوف أى مجبأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما عدا ما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها
صلة أو صفة (قوله تبدل واحد اعلى الراجع) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم
يفوا) الواو والجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوقيون حذف التون للجازم والواو
لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة فصارت يوقيا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حرف كنهانم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الإبدال) أى فى واحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى
المقصود من ادخال واخراج كإينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما

(١٥ - صبان ثانى) على لغة تميم (وحكمها) أى حكم هذه المستثنيات سوى الاول (فى القصد حكم الاول) فان كان مخرجا
لوروده على موجب نهى مخرجه وان كان مدخلا لوروده على غير موجب نهى أيضا مدخله

اخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنقي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للدخال في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ما ذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيد ظاهرا صنيع الشارح وجعل المصنف في تسميته عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدافيا ذكر من التفصيل في الامثلة المذكورة للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متاوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متاوه لكونه أكثر من متاوه فحوله على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب السيرافي أن الاربعة كاللثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم القراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الا أربعة بجريا على قاعدة أن الاستثناء الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متاوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول القراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الاثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة والمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب • أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل الادلي • بل يخصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عما تقدم اليه فسقهم وعدم قبول شهادتهم معادون الجاهل لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها • ثانيها ان اتحاد العامل فلاكل أو اختلف فلاخيرة فقط اذا لم يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الاء ثالثها ان سبقت لغرض واحد فهو حبيست داري على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى الا أن يسافروا فلاكل والا فلاخيرة فقط فحوا كرم العلماء واعتق عبيدك الا الفاسق منهم • رابعها ان عطفت بالواو فلاكل أو بالفاء أو بتم فلاخيرة فقط • خامسها فلاخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك فحوا غلب مائة مؤمن مائتى كافرا الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين الاول بحوقم الليل الا قليلا نصفه فالأقليل صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مر فوعا لفظا أو معنى فحوا استبدلت الاريد أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا فحوا ضرب الأزيد أصحابنا بأصحابكم وملكت الا الا صاغرا ببناء أو ناعبيدنا وضرب الأزيد أصحابكم أصحابنا وملكت الا الا صاغرا ببناء أو ثانيا فالأبناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا أحدهما فقط تعين له فحوا طلق نساءهم الزيدون الا الحبيبات وأصبي الزيدون نساؤهم الا ذوى النهن واستبدلت الأزيد الماء ناعبيدنا اه • مع بعض تصرف وقوله كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أي وكما في قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة من شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لا اقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لا باحة الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكر ع في الماء والشرب بالقم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغنى والدما ميني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشریکهما والا عاد لهما معا

تنبیه محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في قوله على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فقبل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متاوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد اه (واستن مجرورا

ومثل له الدماميني فهو اعمرو بن زيد وبنو عمرو الا من صلح فن صلح مستثنى من بني زيد وبنو عمرو
 جميعا **فائدة** يقع تالي الاخبار لما قبلها نحو ما زيد الا قائم او يقوم او ابو قائم ويمتنع ما زيد الا قام
 كافي التسهيل او حالاً منه نحو ما جاء في زيد الا ضاحكاً او بضحك او قد ضحك او يده على رأسه
 وجعل منه نحو ما يا تبهم من رسول الا كانوا به يستهزئون وما أنعمت عليه الا شكر قال الدماميني
 وهو لا ينطبق على المراد اذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر
 فهو كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في
 حال عزمه على الشكر حتى تكون حالاً مقارنة او منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى
 ما أنعمت عليه الا مقدر اشكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع
 المقدر في صفة الكلام حيثما أراد المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز
 الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مرت برجل الا قائم وما مرت بأحد الا زيد خير منه
 او يقوم وجعله الا خفش وابو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الارجل قائم وفي الثاني
 حالاً قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريق في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا
 ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره
 الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي الاخبار المحذوف موصوف
 بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الطرف
 وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت
 بعض مجرور عن كافي الآية او بنى ورده الشئني بانه يشترط تقدم المجرور على المنعوت **ك** في
 التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير يبدل لكنها نحو الفهم من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا
 يستثنى بها الا في الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها مبدأ بالمب
 وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في تونجه المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن
 ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني وبقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة
 كافي المعنى تقول فلان كثير المال يبدأه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضاً كافي حديث أنا
 أفصح من نطق بالضاد يبدأني من قریش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي
 فيه بمعنى غير على حذف قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • من فلول من قراع الكتائب

كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كإسطة الدماميني قال السيوطي هذا حديث
 غريب لا يعرف له سند قائل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار التوكيد
 أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير
 عمرو فعمرو ومجروور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال
 تناره استثنى ومجروور اه سم (قوله معرباً) وقد تبنى على الفصح في الاحوال كلها عند اضافتها الى
 مبنى كافي التسهيل وأجاز القراء بناء على الفصح في نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارسي
 وفي التصريح تارة غير الا في خمس مسائل احداها أن لا تقع بعدها الجمل دون غير • الثانية أنه
 يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد • الثالثة أنه يجوز أن
 يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد • الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو ومجروور
 على لفظ زيد ورفع حلا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الاعادة المعنى
 • الخامسة أنه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير
 ابتغاء معروفك وما ذكره من منع اعادة المعنى مع الا وهو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا

بغير معرباً • بما المستثنى
 بالانسياً مجروراً مفعول
 باستثنى وبغير متعلق باستثنى
 ومعرباً حال من غير وبما
 متعلق بمعرباً وما موصول
 سلبه نسب والمستثنى متعلق
 بنسب وبالا متعلق بمستثنى
 والمعنى أن غيراً يستثنى بها
 مجروراً باضافتها اليه
 وتكون هي معربة بما
 نسب للمستثنى بالامن
 الاعراب فيما تقدم

أيضا كما سباني (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أصلا لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفي نحو ما قام أحد غير جار) معطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو ما قام الأزيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضه الأصل على أن يوصف به الانتهاء في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها أما بالذات نحو مرت رجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي الأصل الأول والثاني مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه (قوله فإن الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوعدة في الإبهام فلا بد لو وقعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيستطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وأما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حقيقيا كالمعرفة فيستطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهي إذا وقعت الخ إفادة أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالانضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم بقى شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين أعمت الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحيث لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح الأول قيل إنها لا تتعرف مطلقا وانها في الآية صفة ولم يثر عليه (قوله لما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حيث لا معارضة الشبهة بالانضافة للمفرد على أن بعضهم يبينها حيث لا تقدم وعبرة الرضي في توجيهه حل غير على الأول على غير نصها بل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الامغايرة ما بعد ما قبلها نفيًا أو إثباتًا فلما اجتمع ما بعد الأ وما بعد غير في معنى المغايرة جازت الأعلى غير في الصفة فصارت ما بعد الامغايرة ما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا وجات غير على الأ في الاستثناء فصارت ما بعد ما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على الأ أكثر من حمل الأعلى غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا انتهت ربهما ينصح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب إلى أن تصير حيث لا اسم لكن لا يظهر أعرابها إلا فيما بعد ما لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد أنه بمعنى غير وجعل أعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي اه وتظهر ذلك أيضا في الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورًا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أعراب الا انظا هرفيه وينبغي على ذلك كما أفاده الدماميني أن الوصف بمجموع الأ وما بعده على حرفيتها أو بما وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعده البيان ما تعلق به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كقبري في المثال الآتي

فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير جار عند غير تميم وفي نحو ما قام غير زيد أحد عند الأكثر ويرجع في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام أحد غير جار عند تميم ويضعف في نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد بتبديلات الأول أصل غير أن يوصف بها ما نكرة نحو صالحا غير الذي كان نعمه أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم وأيضا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فلما ضمنت معنى الاحاطة عليها في الاستثناء وقد تحمل الأعلى فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وشبه الجمع كقوله

وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وإنما اشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه
مراعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لما في غير المتوغل في التنكير (قوله
سليمي) أي ياسليمي والذهر نصب على الظرفية المستقرة خبراً للفعل قبله أو على المفعولية المحذوف
أي يقاسي هذا الذهر أي شداً له وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من
السيوف ما كان ذاماً وروثاً كما قاله الشمني (قوله صفة لغيري) فيه تسميح إذا الصفة إلا لكن لما
ظهر أعرابهم فيما بعده صار كأنه هي وفي التنكير عن الله يهل أن الوصف الاعم ما بعده ما وقد أسلفنا
قريباً تحقيق ذلك فتأمل (قوله أنيخت) أي الناقية والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض
التي أناخذها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المجهمة حقيقة صوت الطهي فاستعاره اصوت
الناقية فإن قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد الاختلاف لما قبلها إذ ما بعدها فرد وما قبلها
جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد
بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعاً
حقيقياً ونكرة حقيقية كافي الآية وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية كافي البيت الأول
والعكس كافي البيت الثاني وأن يكون شبيهاً بالجمع شبيهاً بالنكرة كالمفرد المعروف بالجنسية ولم
يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراكاً على قوله وقد تحمل الاعليها (قوله لا يجوز حذف
موصوفها) أي لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أي في عدم جواز حذف
موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أي الأفيما إذا كان الموصوف بعض اسم
متقدم مجرور عن أوفي كقوله من مناظرة ومننا أقام كاسياني في النعت (قوله لا حيث يصح
الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بأن غير النماحات على الالتصاق بها معنى الاستثناء فلا تحمل
الاعليها لا حيث يصح الاستثناء (قوله الادائق) بكسر النون وقفها ويقال أيضاً ادائق وهو
سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقراب درهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقراب درهم الأسدس
ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوائق وصفه بالاً وبهذا إيجاباً أيضاً عما
يقال الوصف في هذا المثال مؤكداً وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد الالم قبلها
في الأفراد مثلاً مخصص فإله الدماميني (قوله لأنه يجوز الادائق) أي بقاء على جواز استثناء الجزء
من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لأنه يمنع الاجيدا) أي لأن درهم نكرة في
سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكفي شعوره للمستثنى شمولاً بدلياً فلا
يقال عندي رجل الأزيد أو أن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة (قوله وقد
يقال الخ) أشار بقداً إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها
الاجيد يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمنع في الآية والمثال المتصل
لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحتز به عن شيء وهو كلام متين
وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله
في لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ) أي فانه لا يجوز في الألهة أن تكون للاستثناء وما بعده لا
لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الأول فلأن التقدير حيث لو كان فيهما آلهة أخرج منهم
الذات العلية لفسد تناو هو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب
الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاستثناء إذا المعنى لو كان
فيهم ما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة التعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق
ما بعد الموصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنار رجل الأزيد لقلنا وان خالفه بأفراد أو غيره
فالوصف مؤكداً كالأية يؤخذ هذا من قول النحاة إذا قبل له عندي عشرة الأدرهم فقد أقرله

لو كان غيري سليمي الذهر

غيره

وقع الحوادث إلا الصارم

الذكر

فالصارم صفة لغيري ومثال

شبه النكرة قوله

أنيخت فألفت بلدة فسوق

بلدة

فليل بها الأصوات الأبنامها

فالأصوات شبيهة بالنكرة

لأن تعريفه بأل الجنسية

لكن تفارق الألهة غيرا

من وجهين أحدهما أنه

لا يجوز حذف موصوفها

فلا يقال جاني الأزيد

ويقال جاني غير زيد

ونظيرها في ذلك الجمل

والظروف فانها تقع صفات

ولا يجوز أن تنوب عن

موصوفاتها . ثانيهما أنه

لا يوصف بها إلا حيث يصح

الاستثناء فيجوز عندي

درهم الادائق لأنه يجوز

الادائق ويمتنع الاجيد

لأنه يمتنع الاجيد ويجوز

عندي درهم غير جيد

هكذا قال جهات وقد

يقال أنه مخالف لقولهم في

لو كان فيهما آلهة إلا الله

لفسدا

بثمة وان قال الادوهم فقد اقرله بعشرة لان المعنى عشرة مغارة لدرهم وكل عشرة مغارة لدرهم
 واما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم لها فهو لا يصح الاستثناء منها كذا في
 المعنى وبمثل هذا الثاني بوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنارجل الخ كما قاله سم
 فان قلت لولا امتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتم
 قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا الذي بدليل أنهم لا يقولون لوجاء في دياراً كرمته ولا لو
 جاءني من أحد أحسن اليه ولو كانت بمنزلة الباقي لما زاد ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد
 فان قلت يجوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط ان
 آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بان النكرة
 في الاثبات تم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى
 قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أي لا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا
 قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشافعي قال
 الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما أتاني أحد الا
 زيدا أن تقول الا زيد بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين عكس بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل
 من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الاصفة بل
 للاستثناء وأتى بالفرق بين بالالف جرياً على لغة من يلزم المثني الالف وفيه تخلص مما يلزم على
 وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه
 اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله
 كاتنصاب الاسم بعد الا) أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا
 هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن
 المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانها كان مشغولاً بالجاء لكونه مضافاً اليه جعل ما كان يستحق
 من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة
 جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل
 نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتمامها كما قيل به في
 محل ما بعد خلا وعد اذا جراً كما سيأتي كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتقول بعشق أي
 قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حيث قد نصبوا المعطوف
 عليه مراعاة له وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل
 ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا في
 الاصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) يجامع الابهام في كل (قوله ومراعاة
 المعنى) أي المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الاكامر وهو هذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل
 (قوله ما قام أحد غير زيد) أي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا
 اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضاً نظراً الى غير اللغة الفصحى من نصب
 المستثنى بالا ونصب غير مع النفي والاتصال فتخلص أن في عمرو الجر والرفع على وجه الراجح الذي
 نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره
 على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو
 ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أي محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة
 حل غير على الالما تقدم من أن الاصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر يقتضي
 الاضافة أن يجري عليه الا عراب المخصوص الذي يقتضيه حل غير على الافسطة ما قاله البعض

ومن أمثلة سيبويه لو كان
 معنارجل الا زيد لغلبنا
 وشرط ابن الحاجب في
 وقوع الاصفة تعذر
 الاستثناء وجعل من الشاذ
 قوله

وكل أخ يفارقه أخوه
 لعمر أبيك الا الفرقدان
 الثاني انتصاب غسبر في
 الاستثناء كاتنصاب الاسم
 بعد الا عند المغاربة
 واختاره ابن عصفور
 وعلى الحال عند الفارسي
 واختاره الناظم وعلى
 التشبيه بظرف المكان
 عند جماعة واختاره ابن
 الباذش الثالث يجوز
 في تابع المستثنى مراعاة
 اللفظ ومراعاة المعنى
 تقول قام القوم غير زيد
 وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ
 والنصب على المعنى لان
 معنى غسبر زيد الا زيدا
 وتقول ما قام أحد غير زيد
 وعمرو بالجر وبالرفع لانه
 على معنى الا زيد وظاهر
 كلام سيبويه أنه من
 العطف على المحل وذهب
 الشاويين

الى أنه من باب التوهم (ولسوى) بالكسر (سوى) بالضم مقصودين و (سواء) بالفتح والمد (اجلا . على الاصح ما لغير جعله) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها لأمري أحدهما اجاع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان والثاني أن من حكم نظريتها حكم (١١٩) بلزوم ذلك وأنها لا تصرف والواقع

في كلام العرب نثر ونظما
خلاف ذلك فن وقوعها
محرورة بالحرف قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت
ربي أن لا يسلط على أمتي
عدوا من سوى أنفسها
وقوله صلى الله عليه وسلم
ما أنتم في سواكم الا
كالشجرة البيضاء في الثور
الاسود وقول الشاعر
ولا ينطق الفعشاء من
كان منهم
اذا جلا - وامنا ولا من
سواننا وقوله
وكل من ظن أن الموت
محطته
معمل بسواء الحق مكذوب
وبالاضافة قوله
فاني والذي يحجب له الننا
من يجدوى سواك لم ألق
ومن وقوعها جر فوعة
بالابتداء قوله
واذا ابتاع كريمة أو تشتري
فسوال بانعها وأنت المشتري
ومر فوعة بالاناء مخ قوله
أترك لي ليس بيني وبينها
سوى ليلة اني اذا لصبور
وبالفاعلية قوله
ولم يبق سوى العدو
ن دناهم كادافوا
وحكى الفراء أناني سوان
ومنصوبة بان قوله
لديك كفيلا بالاني لمؤمل
وان سوان من يؤمله يشق

وعلم أن مدار العطف على المحل كونه المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الأصل بخلاف
مرعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك
الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معاهقبتين
الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صبيح الشارح حيث قال أولا ومرعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر
الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاط الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل
العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اه والانصاف
أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة والبيان بعد الاجمال وفي الجمع أن العطف على المعنى هو
العطف على التوهم الا أنه اذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا واعلم أن تابع
المستثنى بالاكتبايع المستثنى بغيره في مرعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيصور جز تابع
المستثنى بالامر اعاد لكون الاعمى غير والجمهور على منع ذلك في الا (قوله من الاحكام) كوقوعها في
الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العادل المفرغ قاله الدماميني (قوله
وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجاع عطف لازم على ملزوم (قوله أن من حكم نظريتها) أي من النجاة
فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرمان والعكبري اذ هما لا يقولان
بلزومها الظرفية مع قولها ما بنظر فيتها وقوله بنظر فيتها أي بكونها طرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي (قوله
خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفعشاء) أي نطق الفعشاء أو بالفعشاء
فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذك
فعداه بنفسه فالفعشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سواننا بمعنى في متعلقة بيننطق (قوله مر فوعة
بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا متدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما
في العيني وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسوال بانعها راجعا لقوله
اذا ابتاع وقوله وأنت المشتري راجعا لقوله أو تشتري والمعنى ذا وجد بيع لا كريمة فلا يوجد منك بل من
سوال واذا وجد شراء اه فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله لاني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة
فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التثوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله
دناهم كادافوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كفيلا) أي عندك
جود كفيلا أو الكلام من باب التجريد وقوله يشق أي يحجب أملة (قوله أن سوى من الظروف) أي
المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فني جاء الذي سوال في الأصل جاء الذي في مكان أي حصل فيه
هو ضل ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسوال بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول نظريتها مجازية ولهذا
لم يتصرفا أفاده في الجمع (قوله لاني يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يبدل الاعلى كونها تقع ظرفا لا على
أنها لازمة للطرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبرا المحذوف والجملة صلة وانما حذف
صدر الصلة لطولها بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب
لقول الشارح بعد لان كثير من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجراي عن أن
يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجراي عن لكن ينافي هذا قول السيوطي في نكته لانكون
الامنصوبة على الظرفية وعليه فجرها في النثر عن مما يرد عليهم فاتهم (قوله الا في الشعر) بهذا
الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالآيات السابقة (قوله وهذا عدل) أي لانه لا يجوز الى

هذا تعدي ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجهه والبرهان أن سوى
من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول فحجوا الذي سوال قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر وقال الرمانى والعكبري
تستعمل ظرفا بالابوك غير قليل وهذا عدل ولا ينهض ما استدلل به الناظم حجة

لان كثير من ذلك
بعضه لا يخرج الطرف
من الزوم وهو الجروبعضه
قابل للتأويل اه
(تنبيهات) الاول حكى
القاسى في شرح الشاطبية
في سوى افعه رابعة وهى
المدمع الكسر الثانى
افهم كلامه انه يجوز في
المعطوف على المستثنى بها
اعتبار المعنى كما جاز في غير
ويساعده قوله في التسهيل
تساويها مطلقا سوى بعد
ذكره جواز اعتبار المعنى
في العطف على مجرور غير
الثالث تفارق سوى غيرا
في امرين أحدهما أن
المستثنى بغير قد يحذف
اذا فهم المعنى نحو ليس غير
بالضم

تكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثير من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في محل هذه
العبارة أن أو بمعنى بل الاضربية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الطرف
عن الزوم من ذلك وهو الجروبعضه خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير
أولاه أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض
المراد كثرة في نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجروبعض فغفلة عن كون المراد الجروبعض خاصة
لانه الذي لا يخرج الطرف عن الزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل
به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة
عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره
قد بر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى يكونه شاذ أو ضرورة (قوله وحكى القاسى) لا حاجة الى
اسناده للقاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى
ما ثبت لغيره ومن جملة ما ثبت لغيره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف
هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى في قولك من لا قبضت عشرة
ليس غير وفيه أن المستثنى به وليس لا غير بل هى مستثنى فالحذف ما أضيف اليه غير لا المستثنى
الا أن يراد بالمستثنى ما أضيفت مخالفته لشيء والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا المخلص
ما قاله البعض وفي الدمامينى ما يدفع السؤال من أسله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى
وكون أداة الاستثناء الأو غير أو تقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أو لا يكون تقول
قبضت عشرة ليس الأو ليس غير أى ليس المقبوض شيئا الا ياها أو غيرها فأمر اسم ليس مائد على
المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريع اه باختصار نعم هذا الدفع اغمايتم في غير على
أن في ليس ضميرها هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقى حذف أداة الاستثناء
وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الازيدانه من باب الحذف لا التنازع خلاف بعضهم
والقصد بمر ما قام الازيد وما قعد الازيد وقال في المعنى قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشيء ائني
فاعل ذلك غدا الا به لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه ص أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا
بالنهي لانك اذا قلت أنت منهي عن ان تقوم الا أن يشاء الله فليست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم
ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا فاعلا الا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن
كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي
وأن المستثنى مصدر تقديره الا فاعلا لا محو بابا يشاء الله أو حال تقديرها الا متلبسا بأن يشاء الله أى
بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الاطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة
من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقولنه أبدا كما قيل في وما يكون
لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم في ملتزم مما لا يشاء الله ويرد أنه يقتضى النهي عن
قوله ائني فاعل ذلك غدا قيد المشبهة بأولادهم سدا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا
تجوز الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على أن المعنى الا أن يشاء الله أن نقوله بأن يأذن لك
فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر الى اتيان نقيضه اه كلام المعنى ببعض تصرف فعل
ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشافعى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي
سبفه اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن الا محذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على
أن الاعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والمتقدير الا بأن يشاء الله
أى الا بذكر المشبهة وقد علم أن ذكر المشبهة في الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط
وما في معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشبهة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال

المبرد والمثله آخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفصح) ظاهره أنه فصح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلة في الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفصح اذا انبغثت لبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فصح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا اتعين للخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والادهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ أو معمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سؤالا فى حاء الذى سؤالا جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط ونحو جاء بهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة ونحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمر ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبني على طرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يناهى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان لا يجب بأن محل ما قدمه عنهم اذا وقعت فى تراكم الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الطرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وجمه ما قرئ قوله تعالى لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طر يقنا اليه وطريقا اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كفى اشترك زيد وعمر وروا ما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد فافوقه) أى ويعطف على ضميرها فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذا الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر (قوله فائدة) أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فابعداها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابق أو خبرا عما قبلها فابعداها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فابعداها فى تأويل المصدر خبر ولا بد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخر ولا خبرا مؤخر لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتدادا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريع فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها الحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وما بعد سواء بيان للامر بين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما

وبالفصح وبالتنوين بخلاف سوى • ثانيهما أن سوى تقع صلة الموصول فى فصح الكلام كما سلف بخلاف غيره • الرابع تأتى سواء بمعنى وسط وبمعنى تام فتدفع به ما مع الفصح بخوفى سواء الجحيم وهذا درهم سواء وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتعد مع الفصح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثنى ناصبا) للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال ان سوى ملازمة للاضافة لفظا بخلاف غير فاضافتها اللفظية كلا اضافة فلم تفد طولا وهذا كافى فى الفرق وهو مراد الشارح ويكون جاريا على رأى المصنف وهذا يعلم ما فى كلامه آخر

(بليس وخلاه وبعد او يكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدوا خلا وعمر او عدا بكر او لا يكون خالداً اما ليس ولا يكون فالمستثنى
 بهما واجب النصب لانه خبرهما وانهما (١٢٢) ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق فتقدير قاموا ليس

زيد ليس هو أى بعضهم
 فهو نظير فان كن نساء بعد
 يوصيكم الله في أولادكم
 وقيل عائد على اسم الفاعل
 المفهوم من الفعل السابق
 والتقدير ليس هو أى
 القائم وقيل عائد على الفعل
 المفهوم من الكلام
 السابق والتقدير ليس هو
 أى ليس فعلهم - م فعل زيد
 مخذف المضاف ويضعف
 هذين عدم الاطراد لانه
 قد لا يكون هناك فعل كافى
 نحو القوم اخوتك ليس
 زيدا • وأما خلا وعدا
 ففعلان غير متصرفين
 لوقوعهما موقع الا
 وانتصاب المستثنى بهما
 على المفعولية وفاعلهما
 ضمير مستتر وفي مرجعه
 الخلاف المذكور
 في تنبيهان في الاول قيل
 موضع جملة الاستثناء من
 هذه الاربع نصب على
 الحال وقيل مستأنفة
 لا موضع لها وصححه ابن
 عصفور الثاني لا تستعمل
 يكون في الاستثناء مع غير
 لا من أدوات النفي اه
 (واجرب سابقى يكون)
 وهما خلا وعدا (ان زرد)
 الجرفانه جائز وان كان قليلا
 فن الجرب خلا قوله
 خلا الله لا أرجو سوالا وانما
 أعد عبالى شعبة من عبالكا
 ومن الجرب عدا قوله
 أبجناحيهم قتلا وأسرا • عدا الشطاء والطفل الصغير
 بخلا وليس كذلك بل ذكر الجرب خلا • الثانى قبل يتعلقان

آفادت الهمزة فائدة ان لا يستعما هما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أولا يستعما لهما في
 الاحد كذا في شرح الدماميني على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الامع
 التمام والاتصال وخلا في الاصل لازم وقد يفهم معنى جاز وفيتعدى بنفسه كما في خلا الاستثنائية
 والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا ضمما فاعله وأما عدا فهو في
 الاصل يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك كما في القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه
 استثنى وناسبا نظير مامر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعدوا ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله
 ومضى قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو
 برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى في كون الضمير
 عائد على البعض المفهوم من كلمة السابق اذا النون عائد على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم
 ذكرهم ومخط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء نوطئه له فلا يقال لا فائدة في قولنا فان كانت
 الاناث نساء قاله المصريح وقيل الضمير للاولاد وانتهى باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لوقال
 على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم ليس زيد اذا المرجع فيه
 اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كذا ذكره الشارح (قوله
 والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيد ليس
 قيامهم قيام زيد مخذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم - م أن
 تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
 ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب
 الدماميني بان قائل ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مشاؤا بما اشتمل على الفعل تنبيه على
 كيفية التخرج في غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير في
 نحو القوم اخوتك ليس زيد التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيد أو ليس انتسابهم
 انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لوقال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما
 أيضا فعلان الخ لحسن المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية)
 لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور)
 والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظيره الرضى بانه لا يفيد المقصود
 لان مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض
 مبهم ومجاوزته لا تحقق الاعجازة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولى ههنا احتمال وهو
 أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد
 ليكون الاستثناء بها كالأستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الامثال التى لا تغير كما قالوه في جواز زيد حيث
 التزم بذكرا اسم الإشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا نظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال)
 ولم تقترن بقدر في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال
 الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفه (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الاعراب
 وان تعلقت به في المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور) علاه بعدم الربط للحال ثم قال فان
 قيل اذا عدا الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك
 غير منقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الكون
 ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أبجناحيهم الخ) يحتمل أن حيزهم نصب بنزع الخافض أى في

أبجناحيهم قتلا وأسرا • عدا الشطاء والطفل الصغير في تنبيهان في الاول لم يحفظ سيبويه الجرب بعد اقبل ولا
 بخلا وليس كذلك بل ذكر الجرب خلا • الثانى قبل يتعلقان

حيثئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أي لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبهها في عدم التعدية بالحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الاوهى غير متعلقة اه (وبعد ما) المصدرية (انصب) (١٢٣) حتم لانهما تعينتا بالفعلية كقوله

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله

غل النداء ما عدا في فاني
بكل الذي هو يندعي مولع
وموضع الموصول وصلته
نصب بالاتفاق فقال
السيراني على الحال وهذا
مشكل لتصريحهم في غير
هذا الموضع بان المصدر
المؤول لا يقع حالا كما يقع
المصدر الصريح في نحو
أرسلها العرا ل وقيل على
الطرف وما وقية ثابت
هي وصلتها عن الوقت
فالمعنى على الاول قاموا
بجاوزين زيد او على الثاني
قاموا وقت مجاوزتهم زيدا
وقال ابن خروف على
الاستثناء كانتصاب غير
في قاموا غير زيد (وانجرار)
بهما حيثئذ (قد يرد) أجاز
ذلك الجرعي والربعي
والكسائي والفارسي لكن
على تقدير ما زائدة لا
مصدرية فان قالوه بالقياس
ففساد لان ما لا تراد قبل
الجار بل بعده نحو عما قليل
فما رجعة وان قالوه بالسماح
فهو من الشذوذ بحيث لا
يخرج به (وحيت جرافهما
حرفان) بالاتفاق (كما هما
ان نصبافعلان) بالاتفاق
وسواء في الحالين اقترانهما
أو تجردا عنها (ونكلا) في

حيثهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محمول عنه والشطاء التي يحاط سواد شعرها بياض والمراد بها الجوز (قوله حيثئذ) أي حين اذ جريهم ما وقوله بما قبلهما أي في الرتبة وان تأخر في اللفظ كافي الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فوضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أي نصبا ناشئا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة وتظهر ذلك نصب الجملة تمييزا للنسبة كافي التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية اتصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل واتصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في النبي نحولم أضرب زيد الم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولا يما عزلة الا) أي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الاحكام ألا ترى أنهما يجبران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان والجود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجريهما بعد ما لانه الراجع عند الشارح كما يشير اليه فتأمل (قوله غل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السائمة والنداء جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وذلك الحال فيها معنى الاستثناء نصريح (قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المشتل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم اتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العرا في قولهم أرسلها العرا في معنى التنكير لانه بأل الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المعنى ما يدفع الايراد عن السيراني فانه عد من اللفظ المقدري شي مقدريا تحرما خلا وما عدا على قول السيراني ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك ف وقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمعنى (قوله وما وقية) سميت وقية لتبانيها هي وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح والذي في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلا فالمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أي على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حيثئذ) أي حين اذ وقع بعد ما (قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فمارجة وقدين الفرق بين المقبس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يخرج به (قوله وحيت جرافهما حرفان) أخرى الطرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يمتدوا به فيقولون (قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبني على مذهب من يجيز الجريهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله ونكلا حاشا) اذا جررت بالثلاثة قلت خلاي وحاشا وعدا أي بدون فون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلا وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا ومجرورا (قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وعدما اذا

جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيد اذا جررت كانت حرف جر وفيما يتعلق به ما سبق في خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كافي خلا تنبيهان الاول الجري بحاشا هو الكثير الرابع ولذلك التزم سيويه وأكثر البصر بين حرفيتها ولم يجزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاختفاء وابن خروف

وأجازته المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله (١٢٤) حاشا قريشا فان الله فضلهم • على البرية بالاسلام والدين وقوله اللهم

اغفر لي ولمن يسمع حاشا
الشیطان وأبأ الاصبغ وقوله
حاشا أبانوبان أبأ
نوبان ليس بيكمة قدم
قال المسروقي في رواية
الضبي حاشا أبانوبان
بالنصب الثاني الذي ذهب
اليه القراء أنهم فعل لكن
لا فاعل له والنصب بعده
انما هو بالحل على الاول
ينقل عنه ذلك في خلا
وعدا على أنه يمكن أن
يقول فيهما مثل ذلك اه
(ولا تعجب ما) فلا يجوز
قام القوم ما حاشا زيدا
وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا
فانما نحن أفضلهم فعلا
فشاذ (وقيل) في حاشا
(حاش وحشا فاحفظهما)
وهل هاتان اللغتان في
حاشا الاستثنائية أو
التنزيهية الاول ظاهر
كلامه هنا وفي الكافية
وشرحها والثاني ظاهر
كلامه في التسهيل وهو
الاقرب (تنبيه) حاشا
على ثلاثة أوجه • الاول
تكون استثنائية وقد
تقدم الكلام عليها
• والثاني تكون تنزيهية
فحاش لله وليست حرفا
قال في التسهيل بخلاف
بل هي عند المبرد وابن
جنى والكوفي بن فعل
قالوا تصرفهم فيها بالحدف
ولادخالهم اياها على

ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها متعلق أولا ولو قال وفي كونها تتعلق
أولا ما سبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله
وفي محل الجملة أي وجودا وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال
وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبأ الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد
واجحام الغين اسم رجل كافي حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قريشا للشیطان تنبيها على
التحاكي به في الحسة وفتح الفعل فان قلت سيأتي أن حاشا غائب متتى بها في مقام التنزيه والغفران
لا ينزه منه قلت بولغ في فتح الشيطان وأبأ الاصبغ وخسته ما حتى كان الغفران ينقص بمرتبتها في
الفتح والحسة (قوله حاشا أبانوبان) قيل بمحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن
قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذ لم يعلم أن قائله من أهلها صح له بحان الحمل على
الاشهر واليكمة بالضم اليكم وهو الخرس والمراد بذي بكمة والفهم بفتح الفاء وسكون الدال المعنى
الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحل على الا أي فيكون منصوبا
على الاستثنا. ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه
يمكن (قوله ولا تعجب ما) أي مصدرية كانت أوزائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد
وحلت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرج عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال
الداميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية
والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقام وقوله فعلا بفتح النون في الخبر وبكسر هاء في الشرط
شيخنا السيد وقال الداميني وغيره الأفعال بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل واقتصر العيني على
ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال وروى فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أي لاتفاقهم على نفي
حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله
تنزيهية) أي مدلولها على تنزيه ما بعده من السوء قال الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء
فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر
ذلك الشخص مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفه
أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده
وبهذا خرج الوجهان الا سخران لانهم يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعني الاستثناء ولو جود
معنى التنزيه في الاستثنائية أغما غيب متتى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو
ضربت القوم حاشا زيدا انقله الشمني عن الرضي وأقره وذكره الداميني أيضا لكن قال عقب
ما تقدم ولذلك لا يحسن سمي الناس حاشا زيدا القوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه
وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحدف) أي حذف
ألفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو حاش لله (قوله ينفبان
الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم
الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم
قاصر ان (قوله في الآية) يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل
الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز
والتعجب من قدرته تعالى على خلق جيل مثله كافي الكشف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هي
مصدر فعل لم ينطق به كافي بله ووجع أو اسم مصدر انظره ثم رأيت في الداميني قال اذا قلنا بأنها
اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب الثاني قال ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة

الحرف وهذا دليلان ينفبان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية
لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشر او الصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه

منصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كما قال الله وسبحان الله وقراءة أبي السمال حاش الله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعبا لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته (١٢٥) بمعنى استثنيتها ومنه الحديث

أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا أو برده أن في محجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أرى فاء لا في الناس يشبهه

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضعنه معنى الحرف كما مر اه في خاتمة المجزات عادة النحويين أن يذكروا لاسما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعده مبنية على أوليته بما نسب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا إذا كان نكرة وقد روى عن قوله

ولا سيما يوم بدارة جليل والجر أرجحها وهو على

في الفاعل كافي هيئات هيئات لما توقع دون وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي على تفهيم الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر قائل هذا وتنوين حاشا في قراءة من فونه تنوين تنكيران قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتنوين يمنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف جر لا اختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما قال الله وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان معنى التزييه الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لو ليت أي قلت لولا ولا ليت أي قلت لا لا وسوف أي قلت سوف وسجعت وسجعت أي قلت سبحان الله وليت أي قلت ليلك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كدليل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية وخبران مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما روي عن حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلى الأفاطمة فليس أحب إلى منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساوى في الحب دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية رتبة مفعول لاستثنائي محذوف فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضعنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو لا (قوله لاسما) سمي كمثل وزنا ومعنى وعينها وأوليت يا لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعده مبنية على أوليته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لاسما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جليل) هي غدیر ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعدهن على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبا حتى تخرج مجردة فتأخذهن فأبين ذلك حتى تعالي النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فاذبح لهن ناقة قاله الشنقي (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا مي زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون مانكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أي ضمير محذوف وجوب الما تقدم من أن لاسما بمنزلة الاوهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم

الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في أيما الاجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو لا مثل شيء هو يوم ويضمة في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين

ففتحة سي اعراب لانه
مضاف والنصب على
التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولوجتنا عثله
مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بناء مثلها في
لارجل وأما انتصاب
المعرفة نحو ولا سيما زيدا
فمنه الجمهور وتشديد يائها
ودخول لا عليها ودخول
الواو على لا واجب قال
تعلب من استعماله على
خلاف ما جاء في قوله ولا
سيما يوم فهو مخطئ وذكر
غيره أنها قد تخفف وقد
تحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالاعان لاسما
مقدوفاه به من أعظم القرب
وهي عند الفارسي نصب
على الحال وعند غيره
اسم للتبرئة وهو المختار
والله أعلم

الحال

(الحال) يذكر ويؤنث
ومن التانيث قوله
إذا أعجبتك الدهر حال من
أمرئ

فدعه ووا كل أمره واللبايا
وسياق الاستعمالان
في النظم وهو في اصطلاح
النحاة

(قوله لوجود الطول)
سبق في الموصول أن
لا سيما مستثناة من شرط
الطول كأي

على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سي اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة
ما ولما على الوجه الثاني باحتماله لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل فلهذا صرح بعمل
لا فيه وخبرها محذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أي الذي هو بمعنى فبكون تمييز
مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز ليس وفي كلام بعضهم أنه لما وأنما نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة
بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجع بأنه لو كان تميزا لسي لكان معمو لا لها فتكون شبيهة
بالمضاف فتكون فتحة اعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء ولا سيما شيخنا لئلا يس نفس
السي المنفي حتى يفسره بل هو غير قعين أنه تمييز ما ومضى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة)
وعليه ففتحة سي تانيثة وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فاعرابية كما في الوجهين السابقين (قوله
وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان نكرة (قوله فمنه الجمهور)
وجوزه بعضهم موجهها بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الاستثنائية فباعتبارها منصوب على
الاستثناء المتصل لانراجه عما قبل لاسيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الا لا تقترن
بالواو لا يقال جاء القوم والازيد اوجهه الدمايني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب تنقيدي أعني أي
ولا مثل شيء أعني زيدا (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في الرضى (قوله من استعماله على
خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لاسيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصاً فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة
وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي
على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو أو الماء بمعنى أمتى ماء كما مر في محله قال الدمايني وما على
هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولا سيما را كافر كحال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي
أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحببه ولا سيما وهو را كب أو ولا سيما ان ركب وجواب
الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر
اللازم أي اختصاصا فيكون معنى لاسيما را كما يختص بزيادة محبتي را كما نقول المصنفين ولا سيما
والا كذا تركيب عربي خ لافا للمرادى قال الدمايني ونظير جعل لاسيما الذي بمعنى خصوصاً
منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أي الرجل من
النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أي ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أي
محذف عينها وهي ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين
بحركة اللام كذا في الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا سيما كما قرئ قل أعوذ
رب الناس ولا سيما كذلك فقالوا تاسيما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدمايني حكى
الرضي أنه يقال سيما بالتشكيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل في كلام الشارح
يعني المرادى أن سيما محذف لا لم يوجد الا في كلام من لا يخرج بكلامه اه باختصار (قوله فه)
فعل أمر من وفي بني والهاء للسكت قال الدمايني والشعبي فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها واصل
اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلها إجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسي) أي
إذا تجردت عن الواو والواق غير لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمايني (قوله نصب
على الحال) أي ولا مهمة فعني قاموا لاسيما زيدا فاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي
بالتكرير المعنوي في لا المهمة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لاسيما وبن لزيد في
القيام ولا أولى منه فلا يقال إذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدمايني

الحال

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر والفهم منقلبة عن واو
لجمعها على أحوال ونصغرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أي لفظه

(وصف فضلة منتصب مفهوم في حال كفراد اذهب) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره (١٢٧) ويخرج نحو القهقري في قولك

رجعت القهقري فانه
ليس بوصف اذا المراد
بالوصف ما يصيب من
المصدر ليدل على منتصف
وذلك اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة
وامثلة المبالغة وأفعل
التفضيل وفضلة يخرج
العمدة كالمبتدأ في نحو
أقام الزيدان والخبر في نحو
زيد قائم ومنتصب يخرج
النعث لانه ليس بلازم
النتصب ومفهم في حال
كذا يخرج التمييز في نحو
لله دره فارسا ^{في تنبيهان}
الاول المراد بالفضلة
ما يستغنى عنه من حيث
هو هو وقد يجب ذكره
لعارض كونه سادامد
عمدة كضرب العبد مسيا
أو لتوقف المعنى عليه
كقوله

انما الميت من يعيش كثيرا
كاسفا باله قليل الرجاء
الثاني الاول أن يكون
قوله كفردا اذهب تقيما
للتعريف لان فيه خللين
الاول أن في قوله منتصب
تعريف الشيء بحكمه
والثاني أنه لم يقيده منتصب
باللزم وان كان مراده
ليخرج النعت المنسوب
كرأيت رجلا راكبا فانه
يفهم في حال ركوبه وان
كان ذلك بطريق اللزوم
لا بطريق القصد فان
القصد انما هو تقييد

وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح في الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيت (قوله
وصف) أي صريح أو مؤول قد دخلت الجملة وشبهها وأوله المصريح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجر
لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقبسا على الاصح نحو

فارجعت بخائبة ركاب • حكيم بن المسيب منهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الحاء فن
أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام
ويظهر لي فساده في المعنى لانه اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت
لخللانه تاء عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمل اه وفي تفسير
البيضاوي وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
حليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى
لواحد نحو آم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تراد فيه (قوله
مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلا
عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقري) لانه اسم الرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الانحراج
به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كائن
عصفور والسعد والفاكي أو يقال معنى الانحراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقري
مثلا (قوله ما يصيب من المصدر الخ) أو مؤول بما يصيب منه تدخل الجملة وشبهها والحال الجامعة
لتأول كل بالمشق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح
الكافية وصرح به ولده نعم لاندخل بهذه الزيادة الحال الجامعة في المسائل الست على ما هو الراجح
عند الشارح من عدم تأويلها بالمشق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في
متبوعه (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز
أي لانه على معنى من لا في لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز وقع
وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول
لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه مع تبرأى باعتبار نفس اللفظ وقطع
النظر عما عرض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى
عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح وانما لم يقتصر
على هو الاول لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات
(قوله لان فيه خللين) أي يزولان بجعله تقيما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل
الاول لا يزول بذلك لانه لا ينبغي كرون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاول
أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفردا اذهب تقيما للتعريف لان فيه خللين
الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب لا مكان دفع الاول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور
لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد
ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم في
حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ بحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله
ليخرج الخ) تعليل لانه نفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي
الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصح كقوله سم وضمر
ليس اما ليكون مستحقا بفتح الحاء واما الحال فمستحقا بكسرها كقوله خالد (قوله كما في الحال

المنعوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على منتصف (يفلح لكن ليس) ذلك
(مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كافي الحال

المؤكدة) أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لا من في
الارض كلهم جميعا لا في نحو جاءني القوم جميعا لان اجتماعهم في المحي يتنقل (قوله بتجدد
صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنه للخلق أي لا يجاد فهي خلقية جبلية
لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له منجد دفن يكون
الحال الاول لازمة للحاق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من
ضمها أو يديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله
وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا
البيت كسرهما أي حسن القدر وقوله كأنما صمته بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع
والعلو على الرأس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر
عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل
شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد
أنه لا يجوز جاء زيد وعمروا كبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخير عن المعطوفين قال
الفتناراني كأنها الدلالة على علومهم يتنموا ويجوز أعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله
ويكثر الجمود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاول أن يؤخر هذه
الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأويل بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مذا بكذا) مذا
حال وبكذا صفة لمذا أي كأننا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا
اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يداي أي مع يد ويرد أن الشارح
سيد ذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة
المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا
خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مذممة (قوله مسعرا) بفتح السين حال من المفعول الذي هو الهاء
الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر ومن
المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له
قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله
أي مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ
المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كاسد) على هذا يكون الاسد
مستعملا في حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كزبد اسدا أي شجاعا يكون
الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من
تجوير الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلا والامر ان يحجان
(قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع
تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلامه ما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا
الحال ماض وقال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا
عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط طاف
بينهما الا الفاء قال الرضي وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي
مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على مسعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على مسعر
من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله
غير مؤولة بالمشق) أي تأويل لا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله
من المؤول بالمشق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص

المؤكدة) أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لا من في
الارض كلهم جميعا لا في نحو جاءني القوم جميعا لان اجتماعهم في المحي يتنقل (قوله بتجدد
صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنه للخلق أي لا يجاد فهي خلقية جبلية
لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له منجد دفن يكون
الحال الاول لازمة للحاق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من
ضمها أو يديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله
وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا
البيت كسرهما أي حسن القدر وقوله كأنما صمته بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع
والعلو على الرأس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر
عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل
شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد
أنه لا يجوز جاء زيد وعمروا كبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخير عن المعطوفين قال
الفتناراني كأنها الدلالة على علومهم يتنموا ويجوز أعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله
ويكثر الجمود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاول أن يؤخر هذه
الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأويل بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مذا بكذا) مذا
حال وبكذا صفة لمذا أي كأننا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا
اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يداي أي مع يد ويرد أن الشارح
سيد ذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة
المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا
خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مذممة (قوله مسعرا) بفتح السين حال من المفعول الذي هو الهاء
الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر ومن
المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له
قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله
أي مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ
المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كاسد) على هذا يكون الاسد
مستعملا في حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كزبد اسدا أي شجاعا يكون
الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من
تجوير الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلا والامر ان يحجان
(قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع
تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلامه ما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا
الحال ماض وقال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا
عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط طاف
بينهما الا الفاء قال الرضي وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي
مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على مسعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على مسعر
من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله
غير مؤولة بالمشق) أي تأويل لا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله
من المؤول بالمشق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص

موطنه أودالة على عدد نحو قتم مية ثار به أربعين ليلة أو طور وواقع فيه تفضيل نحو هذا أسرا أطيبت منه رطباً أو تكون فوما
لصاحبها نحو هذا مالاً ذهباً أو فرعاً له (١٢٩) نحو هذا حديدك خاتماً وتحتون الجبال بيوتاً وأصله نحو هذا خاتماً

حديداً وأسسجد لمن خلقت
طيناً وجعل الشارح هذا
كله من المؤول بالمشتق
وهو ظاهر كلام والده في
شرح الكافية وفيه
تكلف اهـ (والحال ان
عرف لفظاً فاعتقده تنكيره
معنى كوحده اجتهاد)
وكنهه فاه الى في وأرسلها
العراك وحاً والجماء
الغفير فوحده وفاه
والعراك والجماء أحوال
وهي معرفة لفظاً لكنها
مؤولة بنكرة والتقدير
اجتهاد منفردا وكنهه
مشافه وأرسلها معتركة
وجازاً جعاً وانما السترم
تنكيره لثلاثتهم كونه
نعنا لان الغالب كونه
مشتقاً وصاحبه معرفة
وأجاز يونس والبغداديون
تعريفه مطلقاً بالانوار
فأجازوا جاء زيد الركب
وفصل الكوفيون فقالوا
ان تضمنت الحال معنى
الشرط صح تعريفها لفظاً
نحو عبد الله المحسن أفضل
منه المسيء فالمحسن
والمسيء حالان وصح
مجيئهما بلفظ المعرفة
لتأولهما بالشرط اذا التقدير
عبد الله اذا أحسن أفضل
منه اذا أساء فان لم تضمن
الحال معنى الشرط لم يصح
مجيئها بلفظ المعرفة فلا

وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذا التصور ليس في حال
البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قبل غل لها في سورة شاب أمر دسوى الخلق لئلا تنس به
وتهيج شهوتهم اقتحدر نطفتها الى رحها كما في البيضاوي (قوله موطنه) بكسر الطاء أي مهددة لما
بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المجهة أي تفضيل له أو عليه
(قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع
الخافض أي من طين لان طينته غير مقارنة لخلق بشر (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقرواً عربياً
ومنصفاً بصفات بشر سوى ومعدودا ووطورا بطورا البسر أو الرطب ومنوعاً وممنوعاً ومتأصلاً
(قوله ان عرفت لفظاً) أي في لسان العرب فالانسان به معرفة لفظاً مقصود على السماع كما قاله
الشارح (قوله فاه الى في) ففاه حال كذا كره الشارح لكن الحال المؤول به هذا اللفظ مأخوذة من
مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبين مثل لك بعد سقيا اهـ والظاهر عندي قياساً على ما مر
في مداً بكذا أن الى في صفة لفاه أي الكائن الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها
أن فاه معمول جاء لانا منابه في الحالية ويرى كنهه فوه الى في فالحال جملة المبتدأ والخبر قال
الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الطرف لان التبيين لا يتقدم اهـ ثم نقل عن سيبويه وأكثر
البصريين جواز تقديم فاه الى في على كنهه وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل
ولا يقاس عليه خلافاً لهشام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر
من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً اذا الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياساً
عليه جاورته منزله الى منزلي وناضته قوسه عن قومي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه
لانهم يرونه مفعولاً محذوفاً اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار (قوله وأرسلها) أي
الابل وقوله معتركة أي مزوجة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الجبار لكان أحسن لان اسم فاعل
العراك معاركة لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق محذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة
العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي ارسال العراك (قوله الجاء) أي الجماعة الجاء من
الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو السراى سائر ينكثرهم وجه الارض وحذفت التاء من
الغفير وان كان معنى غافر جلاله على فصيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله
مشافه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي
بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لثلاثتهم كونه نعنا) أي ولو مقطوعاً عند اختلاف
الحركة فلا يقال هذا الا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حلت حالة الاختلاف في
الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد الباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمود ونصبهما بالتقدير
اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفردة بالرؤية فهو
اسم مصدر أو واحد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحداً به أي منفرداً برؤيته فهو
مصدر واحد بحد واحد بمعنى انفرادي علم أنه اذا كان حالاً من الفاعل جاز كون مصدره أو اسم مصدر
نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً الخ وعلم ما في كلام البعض من التسميع والقصور
فتنبه (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفرداً فهو مصدر واحد بحد واحد بمعنى انفرادي (قوله يقول
رأيت زيداً وحدي) أي لا يطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعيين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع
الى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو

(١٧ - صبان ثاني) يجوز جاء زيد الركب مجيء به اذا قلت رأيت زيداً وحده فذهب سيبويه
أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول وقال ابن طحمة يتعين كونه حالاً من المفعول لانه اذا أراد الفاعل
يقول رأيت زيداً وحدي وصحة ممررت برجل وحده

وبه مثل سيبويه يدل على أنه حال من الفاعل وإيضاحه مصدر أو نائب المصدر والمصدر في الغالب انما تحيى، أحوال من الفاعل
وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية (١٢٠) لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع انفرد (ومصدر منكر

حالا يقع بكثرة كبغته
زيد طلع) وجاء زيد
ركضا وقتله صبرا وهو
عند سيبويه والجمهور على
التأويل بالوصف أى
باغتاورا كضار مصبورا
أى محبوبا وذهب الاخفش
والمبرد إلى أن نحو ذلك
منصوب على المصدرية
والعامل فيه محذوف
والتقدير طلع زيد بغته
بغته وجاء ركض ركضا
وقتله بصبرا فالحال
عندهما الجملة لا المصدر
وذهب الكوفيون إلى أنه
منصوب على المصدرية
كما ذهب إليه لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور
لتأوله بفعل من لفظ المصدر
فطلع زيد بغته عندهم في
تأويل بغت زيد بغته وجاء
ركضا في تأويل ركض
ركضا وقتله صبرا في تأويل
صبرا وقتله صبرا وقيل هي
مصادر على حذف مصادر
والتقدير طلع زيد طلوع
بغته وجاء محيى ركض
وقتله قتل صبرا وقيل هي
مصادر على حذف
مضاف والتقدير طلع
ذا بغته وجاء ذار كض
وقتله ذاب صبرا تنبيهان
الاول مع كون المصدر
المنكر يقع حالا بكثرة هو
عندهم مقصور على

المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف الجركامرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من
إضافه المصدر إلى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله يدل الخ) أى لتعين كون الحال
هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواى بأن
محى الحال من النكرة المذكورة جازية كإسباتى فجرد العلة لا يدل على ما ذكر ويمكن دفعه بأن
المراد العلة الاطرادية عند الجميع وجواز محيى الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند
الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سياتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر
نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبرا) هو
أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور
على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل
التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الاقوال فى المصدر المنصوب
فى نحو زيد طلع بغته خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبع الشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ)
رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها فى المفهومية
المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ذلك المضاف هو الحال فى الاصل فلما حذف المضاف
ناب عنه المضاف إليه فى الحالية كما تفيد عبارة المرادى ونصها وقيل هي أحوال على حذف
مضاف أى آتية ذار كض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت
بالمصدر غير مطرد فكذلك ما فى معناه وقد يتوقف فى ذلك بان غاية أمره أنه مجازى يكفى فى صحة المجاز
ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول بأشترائط ورود شخص المجاز (قوله
وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافى قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد
الخ فاعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده
(قوله فاقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذى يظهر أنه مطرد فى التوعى وغيره كما بطرد وقوع المصدر
خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت وكثرة ما ورد من ذلك قال الدمامنى انما كان شبه الحال
بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبدا فانك اذا طرح هو وجاء وضربت
مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيدرا كبا وضربت اللص مكتوبا بقى الحق بين وزيدرا كبا
واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك فى شبه النعتى (قوله فم هو نوع من عامله) أى مدلول
عامله (قوله قولهم أنت الرجل) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلا بمعنى
عالم الحال من الضمير والرجل لتأوله بالمشق اذ معناه الكمال والعامل فيه الرجل لما ذكرناه
المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالتبالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تمييزا) أى محولا عن
الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده بل يحتمل فى الثالث أيضا نقل
الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى
أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه شعرا بمعنى شاعوا حال
والعامل فيه زهير لتأوله بمرشح اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله أن
يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال فى التصريح أى تمييز الما انهم
فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظرا لان تمييزا المفرد عين مميزة لا ترى أن المثل فى قولك على
التمر مثلهما زيدا نفس الزيد وايس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت فى الدمامنى (قوله

السماع وقاسه المبرد فاقيل مطلقا وقيل فيها هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم
وابنه فى ثلاثة الاول قولهم أنت الرجل علما فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل فى حال علم وأدب ونبل وفى الارشاف
يحتمل عندي أن يكون تمييزا الثانى نحو زيد زهير شعرا قال فى الارشاف والظاهر أن يكون تمييزا الثالث

نحو أماعلمنا قول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً (١٣١) عليه وصفه بغير العلم والتأنيب لهذه

الحال هو فعل الشرط المحذوف وساحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهم ما يدكر انسان في حال علم فالمدكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وساحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهم ما يمكن من شيء فالمدكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أماعلمنا فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالي لا ما معرفاً بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعداً مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدروا والتقدير مهم ما تدكر علماً أو العلم فالذي وصف عالم قال في شرح التهليل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتد عليه في الجواب الثاني أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بال نحو أرسلها العراء والعجج أنه على التأويل بمسندة ومعركة كما مر (ولم ينكر غالباً ذوالحال) لأنه

نحو أماعلمنا قول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً (١٣١) عليه وصفه بغير العلم والتأنيب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وساحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهم ما يدكر انسان في حال علم فالمدكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وساحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهم ما يمكن من شيء فالمدكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أماعلمنا فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالي لا ما معرفاً بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعداً مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدروا والتقدير مهم ما تدكر علماً أو العلم فالذي وصف عالم قال في شرح التهليل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتد عليه في الجواب الثاني أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بال نحو أرسلها العراء والعجج أنه على التأويل بمسندة ومعركة كما مر (ولم ينكر غالباً ذوالحال) لأنه

كالمبتدأ في المعنى لحقه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغاً لمجيئه نكرة متخوفها قائماً رجل وقوله لمية موحشاً طلل وقوله وبالجمم مني بينا وعلمته فهو بوان تستشهدى العين تشهد (أو يخصص) ما يوصف كقراءة بعضهم

ولما جاءهم كتاب من عند الله صدقوا قوله فنجيت يارب نوحا واستجبت له • في فلك ماخر في اليم مشهورنا واما باضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين واما بعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا (أوين) أي يظهر الحال (من بعدني أو مضاهيه) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام فأنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله ما حتم من موت حي واقباه والنهي (كلا • يبيع امرؤ على امرئ مستهلا) وقوله (١٣٢) لا يركن أحد الى الاجام • يوم الوغى متخوفا لاجام والاستفهام كقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا
فتري

لنفسك العذر في ابعادها
الاملا

واحتز بقوله غالب ما ورد
فيه صاحب الحال نكرة
من غير مسوغ من ذلك
قولهم مروت بماء فعدة
رجل وقولهم عليه مائة
بيضا وأجاز سيويه فيها وجل
قائما وفي الحديث وصلى
وراه رجال قياما وذلك
قليل ^(تنبيه) زاد في
الفهمل من المسوغات
ثلاثة أحدها ان تكون
الحال جملة مقرونة بالواو
نحو أو كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها
لان الواو ترفع توهم النعبة
ثانيها ان يكون الوصف بها
على خلاف الاصل نحو
هذا خاتم حديد اثنائها ان
تشترك النكرة مع معرفة
في الحال نحو هو لاء ناس
وعبد الله منطلقين (وسبق
حال ما بحرف جر فده أبوا)
سبق مفعول مقدم لأبوا
وهو مصدر مضاف الى
الى فاعله والموصول في
موضع النصب صلى
المفعولية أي منع أكثر

من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أي شاق للبحر (قوله أي يظهر الحال) كان
عليه أن يقول أي يظهر ذوالحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله
والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ما سبق في المبتدأ قبل وقبل والظاهر الثاني
(قوله نحو وما أهلكنا الخ) جملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه
مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي ولا ينافي ذلك قول المصريح انما يحتاج الى هذا
المسوغ في الايجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فعلم ما في كلام البعض
ومقابل المشهور قول الزمخشري ان الجملة في نحو الا تبين صفة والواو تارة كيد لصوق الصفة
بالموصوف لانها في أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الا آن عاطفة والاعتراض عليه بأن
الوارفصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما فادفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي (قوله
ما حتم) أي قدر ومن موت متعلق بجمي أو واقباه والجمي الشئ الجمي المحفوظ كما في القاموس وغيره
وبه يعلم ما في قول البعض والجمي مابه الحاية والحفظ وواقباه حال من حي وفيه مسوغ آخر وهو
التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بجمي (قوله الاجام) أي التأخر والوغي الحرب والجمام
بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فتري جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد
فيه صاحب الحال الخ) أي قياسا عند سيويه وسما عا عند الخليل ويونس قاله المصريح (قوله فعدة
رجل) بكسر القاف أي مقدار فعدته (قوله لان الواو ترفع توهم النعبة) يقتضى أن التعريف أو
ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ أو أجيب بأنه أشار الى
صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الاصل) أي لجوده فلا يتبادر الذهن
الى النعبة (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله
الداميني (قوله ما بحرف) أي غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا
في الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أول فظية فلا وجعل الكوفيون
المنصوب كالمجرور بالحرف فنعتوا تقديم الحال في نحو ولقيت هذا راكبة لان تقديمها يوهم كونها
مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي ان فون حال والا كان في موضع جر بالاضافة
وهذا أعم لشمولة تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على
الصاحب قاله بس (قوله أي منع أكثر التحوين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع
الثمة ويحجب عن تعبيره بذلك بأنه زل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بأن تعلق
العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف
الجر الى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مروت
برجل كريم (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه
أن ما استدل به من الآية والايات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الادلة ما لم
يردها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة

التحوين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجوزون في نحو مروت جالسة مروت جالسة بهند بمعنى
وعلموا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة
لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير قال الناطم (ولا
أمنعه) أي بل أجيزه وفاقا لابي على وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما
لا يمنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر

نسبت طرا عنكم بعد بينكم. بذكر اكم حتى كأنكم عندي وقوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا. الى حبيبا انما الحبيب وقوله غافلا تعرض المنية للمرء فيدعي ولات حين اياه وقوله (١٣٣) فان تلك اذواد أصبن ونسوة. فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

وقوله مشغوفة بل قد شفقت وانما

حم الفراق فما البك سبيل وقوله

اذا المرء أعينته المروءة ناشئا فطلبها كهلاء عليه شديد والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة

لالتأنيث وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع في تنبيهات في الاول فصل الكوفون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تفحك مررت

بهندجاز والامتنع الثاني حمل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقی من الاسباب الموجبة لتأخير الحال

عن صاحبها أمر ان الاول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد

المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم

بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالي وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الا جاز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد سبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وجبت ذلك من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التحريم على القليل اذا كان قياسا فصحا كما هنا سائغ قاله سم بن أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف نرجح الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يفعل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كاكفة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريرا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعطا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بني كاكفة الى الآن اه وقد يقال هذا اذا قال انتقنا زاني كافة في نحو وجاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجماعهم أن يخرج منهم أحد مما بيني وبينهم (قوله بعد بينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادفة على الاول (قوله فان تلك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأص بن خبرتك وحبال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وقصها كافي شيع الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هذرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المرء وبالرفع على تقدير اذا عبي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال لأن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد لا تجزعي ان منفس أهلكته أي هلك منفس وناشئاشابا (قوله وحمل الآية الخ) لا ينبغي ما فيه من التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية قاله سم ونقل في التصريح هذا الجمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الاشديد الكف للناس أي المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشري الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصريح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بحفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليل نحو أحسن بزيد مقبلا وكفي بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيه ما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكان أوليت أو فعل أو فعل تعجب أو ضمير منصوب لا بصله آل نحو والقاصدك سائلا زيدا أو بصله الحرف المصدرى نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤذبا (قوله الا أن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال والمضاف اليه فيها مفعول به وتقدم حاله عليه جاز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعترض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك منك كما مع أن

ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتونا الا أن أو غدا فيجوز قاله في شرح التسهيل لئلا يكون في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني

أن تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين المبشرين ومنذرين . الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما إذا كان محصورا نحو وما جاء راكبا لا يزيد (ولا تجزأ حال من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بأباه (الا إذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال وهو نصبه نحو إليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتي ان انطلق (١٣٤) واحداه الى الروح يوم تاركي لا أبالياء ونحو هذا شارب السويق ملتونا وهذا

اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيقا) نحو وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفوا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو تم أو حينئذ إن اتبع ملة إبراهيم خنيقا وانما جاز مجيء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما في الأولى فواضح وأما في الأخيرتين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصفة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه . تنبيه * ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف اليه في بعض المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت فلانا عند جالسه وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعى نظر فان مذهب الفارسي الجواز ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات

الإضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أي محصورة فيها ويستثنى منه المحصورة بالآلة إذا تقدمت مع الأكامر (قوله كما إذا كان محصورا) أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجزأ حال الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف اليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجزأ حال الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أي لان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك بأباه) أي الوجوب المذكور يأتي جوازا مجيء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد بعمل المضاف اليه أي العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والافعال مثلا من غلام زيد عامل في المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد بعمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل انما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضائه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث فله سم وما ل الأوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر مبني بمعنى الرجوع والقياس فقع عينه كذهب (قوله الى الروح) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سيده وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفوا) أي لا تغل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصفة مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب إسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتي بأنه يجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزء باسم كليته ويرده وصف السائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التي ذكرها الكل مسألة منزلة مثال واحد لا اتحادها فوقع فيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعى نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكره هو غير الجمهور ولا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أي ان لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا لللام الابتداء أو القسم والامتنع التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لآل أي أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبل ولا مطلقا فلا يرد فعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرفت بال أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعل كقيل فانه انما يقبلها اذا لم يجز على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فله مستثنى (قوله بخاتمة تقديمه) أي وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق)

ابن الشجري في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو لا يقال كذلك مع صاحبها على ما مر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (بخاتمة تقديمه) على ذلك المناسب له وهذا هو الاصل فالصفة (كسر عاذا راحل) ومجرد ازيد مضروب وهذا تحملي طليق فتملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة

لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه
باسم انفعال وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصريح (قوله ومخلصاً زيدا) فيه
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضي (قوله شتي) جمع
شيت توب الحلبه بالتحريك جمع جالب أي يرجعون متفرقين (قوله فحوماً أحسنه مقبلاً) فلا
يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسمها ظاهراً كما في شرح العمدة (قوله
تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم
وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيباً) هو
حال من الضمير في أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً وظاهره أن هذا خارج بالقيود
وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً
معنوياً (قوله وهو ما تضمنه) أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجريد
والعوامل المتضمنة ماذ كره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء ونحو

• يا أيها الربيع مبكياً ساحتها • لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان
الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه
لا يتولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الطرف ولا يتعلق بها حرف إلا كان وكاف التنبيه
وأن بعضهم منع عمل كان أيضاً في الحال وفي الاشياء والنظار أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها
وعسى في الحال فتضمن من العوامل اللفظية (قوله مؤخر) أي ولا محذوفاً كما صرح به في المغني غير
مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائماً بقوة الدلالة
على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعمائلاً كذلك نحو مرت برجل
عندك قائماً (قوله تلك هند مجردة) فجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى
الفعل أعني أشير (قوله وليت زيدا أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من
الاسم فيكون معه ولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في أن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من
الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لابه وكيف وكان لعل
كما سبذ كره الشارح ويظهر أن أن وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) فحوا أنت زيدا كما
فرا كما حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه فالعامل في را كحرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه
ونحو هذا زيد قائماً فالعامل في قائماً كحرف التنبيه لما مر وقبل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقبل
كلاهما لتزلهما منزلة كلمة واحدة فإن قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول قائماً زيدا ولا
يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في بس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل
ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف
التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف
التنبيه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه
بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل
في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وأنبه وفعل الشرط في أما علمنا فاعلم إذا التقدير مهمما
بذكر أنسان في حال علم وجهه يتخذ العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المغني المشهور لزوم
اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بالآزم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبهما وصوته
فأنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله ليسه موحشاً طلل فان عامل الحال
الاستقرار الذي تعلق به الطرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وإن هذه أممكم واحدة فان
عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها أن ومثله وأن هذا صراطى مستقيماً وقوله

(و) الفعل نحو (مخلصاً زيدا)
(دعا) وخاشعاً أبصارهم
يخرجون وقولهم شتي
توب الحلبه والاحتراز
بقوله صرفاً وأشبهت
المصرفاً كما كان العامل
فيه فعلاً جامداً ونحو ما
أحسنه مقبلاً أو صفة
تشبه الجامد وهو اسم
التفضيل نحو هو أفصح
الناس خطيباً أو اسم فعل
نحو زال مسرماً أو عاملاً
معنوياً وهو ما تضمنه معنى
الفعل دون حروفه كما أشار
إليه بقوله (وعامل ضمن
معنى الفعل لا حروفه
مؤخر أن يعمل كذلك)
(ليت وكان) والطرف
والجور والمخبر بهما تقول
تلك هند مجردة وليت زيدا
أميراً أخوك وكان زيدا
راكلاً أسد وزيد عندك
أوفى الدار جالساً وهكذا
جميع ما تضمن معنى الفعل
دون حروفه كحرف التنبيه
والترجي والاستفهام
المقصود به التعظيم نحو
يا جارتاً أنت جارة

وأما نحو أما علمنا فلما لا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تفديها على عاملها الطرف والمجور والخبرهما (فحوسه مستقرا) عندك (١٣٦) أو (في حجر) فأورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب

البصريين وأجاز ذلك
الفراء والاختش مطلقا
وأجاز الكوفيون فيما
كانت الحال فيه من مضمير
نحو أنت قائم في الدار وقيل
يجوز بقوة أن كان الحال
طرفا أو حرف جر ويضعف
أن كان غيرهما وهو
مذهبه في التسهيل
واستدل المجيز بقراءة من
قرأ أو السموات مطويات
بيمينه ما في بطون هذه
الأنعام خالصة لذكورنا
ينصب مطويات وخالصة
وبقوله

رط ابن كوز مخفي
أدراهم

فيهم ورط ربيعة بن حذار
وقوله

بنا عذوف وهو بادي ذلة
لديكم فلم يعدم ولا ولا نصرا
وتأول ذلك المانع (تنبيهات)

الاول محمل الخلاف في

جواز تقديم الحال على

عاملها الطرف إذا توسط

كأرى يت فان تقدم على

الجملة نحو قائم زيد في

الدار امتنع المسئلة

اجمعا قاله في شرح

الكافية لكن أجاز

الاختش في قولهم فداء

لأن أبي وأبي أن يكون

فداء حالا والعامل فيه

لك وهو يقتضي جواز

التقديم على الجملة عنده

• ها بينا إذا صريح النص فاسخ له • فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول
لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الطرف لأن الحال حيثئذ من المعرفة وأما البواق
فاتحاد العامل فيها موجود تقدير إذا المعنى أشير إلى أمركم وإلى صراطي وتنبيه لصريح النص وأما
مثالا الاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا
فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا • باختصار وقال الرضى في باب المبتدأ التزامهم
اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب إليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أما علمنا
فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة
العمل لا ما باعتبار نيابته عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل
(قوله وندر) أي شذوذ دليل قول الشارح فأورد الخ وقال الموضع قل (قوله مستقرا) قال سم حال
مؤكد وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ
لو كان عاملا لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محمل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه
والأجاز ظهوره وعندي أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما
كانت الحال فيه من مضمير) أي من مضمير مرجعه مضمير كافي المثال فان قائما حال من الضمير
المستكن في العامل الذي هو الجار والمجور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف
مضاف أي من مفسر مضمير يفتح السين والمال واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع
صاحب الحال مما لا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدما فكان العامل متقدما بخلاف
ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائم في الدار أبوك وما إذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد
قائم في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائم حال
من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر
عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال طرفا أو حرف
جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار طالبين من
الضمير في الطرف بعد هما وقوله ان كان غيرهما كمثل المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا
(قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذ (قوله رط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره
فيهم ومخفي أدراهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراهم في حقائبهم جمع درع
ورط الثاني معطوف على رط الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذا اللمعة والرط مادون
العشرة من الرجال (قوله بنا عذوف الخ) فقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير
المستكن في لديكم الذي هو خبره (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات
عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه
طرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم
القيامة وان خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار
معنى ما لا ثم واقعة على الاجنة (قوله لكن أجاز الاختش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا
بتقدم الخبر وتأخره ويكون الحال طرفا وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم
الخبر وفي كونها طرفا استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال

متأخرة

إذا تقدم الخبر وأجاز ابن برهان فيما إذا كانت الحال طرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهناك طرف

في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائم زيد وهو اتفاق • الثالث قد يعرض للعامل

للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا

مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرفى ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بالام الابتداء أو قسم نحو لا صبرن محسبا ولا قومن طائعا أو صلة
لال أو لحرف مصدرى نحو أنت المصلى فذاو لك أن تنقل قاعدة قال الناظم وولده أو نعتا نحو مرت برجل ذاهبة فرسه مكسورا
سرجها قال فى المغنى وهو وهم منهم ما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنه قوله قول مرت برجل مكسورا سرجها
ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هذا للقسم الثالث وهى الحال (١٣٧) الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء

زيد (ونحو زيد مفردا
أنفع من • عمرو معانا)
وبكر فائما أحسن منه
قاعدة مما وقع فيه اسم
التفضيل متوسطا بين
حالين من اسمين مختلفين
المعنى أو متحدية مفضل
أحدهما فى حالة على
الآخر فى أخرى (مستجاز
لن - ن) على أن اسم
التفضيل عامل فى الحالين
فيكون ذلك مستثنى مما
تقدم من أنه لا يعمل فى
الحال المتقدمة عليه وانما
جاز ذلك هنا لان اسم
التفضيل وان انخط
درجة عن اسم الفاعل
والصفة المشبهة بعدم
قبوله علامات الفرعية
فه مزية على العامل
الجامد لان فيه مافى
الجامد من معنى الفعل
ويفوقه بضم حروف
الفعل ووزنه بفعل موافقا
للعامل الجامد فى امتناع
تقديم الحال عليه اذا لم
يتوسط بين حالين نحو هو
أكفؤهم ناصرا وجعل
موافقا لاسم الفاعل فى
جواز التقديم عليه اذا
توسط بين حالين واعلم أن
ما ذكره الناظم هو مذهب

من آخره عن العامل حيثئذ (قوله مقدرا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من
تقديم الحال كما قاله الدمامينى فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما
ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بالام الابتداء) أى فى غير باب ان التصريح بهم هناك يجوز نحو ان
زيد المخلصا ليعبد ربه قاله الدمامينى (قوله أو صلة لال) بخلاف غير آل فيجوز من الذى خائفا جاء بطوار
تقديم معمول الصلة عليها لعل الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عالم نحو سرفى
ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقديم
على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والطرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها
ذاهبة فرسه) الضمير مائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قبل تقديم الحال فى المثال وان لم يمنع
من جهة أن عاملها نعت بطوار تقدم معمول النعت عليه لعل المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم
المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا انه ظرف شبيه
باسم المسكان غير مقتصر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش
لان الحال مطاقا على معنى فى هذا ما ظهر لى وبه يعرف مافى كلام البعض هنا تبعاً للتصريح بتقديم
(قوله مفردا) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفى المعنى)
أى كالمثال الاول وقوله أو متحدية أى كالمثال الثانى (قوله مستجاز) السين والياء زائدتان أو للنسبة
أى منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعده الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان
اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستحالة (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه
ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل
خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه
بالجامد أقوى والاولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد باغلب حاله وهو عدم التوسط لان
ذلك أبلغ فى اظهار انخطا طدرجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران
لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أمهاتامة
والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة
(قوله اضمار ستة أشياء) هى اذا واذاو كان واسمها مع الاول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل ما
فرمنه) الذى فرمنه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف
متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى الطرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس
فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تابيا لأفعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل
ومن ولم يفتروا الا بالطرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب
ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدة قال واختاره
الرضى (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر
قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى
الحال اذا قصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت

(١٨ - صبان ثانى) سيبويه والجمهور ووزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ فى الماضى
واذا فى المستقبل وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل فى اذا واذا فيكون واقعا فى مثل ما فرمنه
• تنبيهه لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تاخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه
قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت قد

قال في المغني ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشدية بانك لو
حذفت العامل من نحو جاء زيد راكباً انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب
ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله يجيء ذات عدد) أي جوازاً ووجوباً فالثاني بعد اماراً لا نحو انا
هديناه السيل اما شاكر اوما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفاً ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كافي
قوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة • ولكن بانواع الخدائع والمكر

والاول فيما عد اذ لك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها الرد قول ابن عصفور الا في شاطبي (قوله
فالاولى) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا لآية وبغير عطف
كامثلة الشارح (قوله رجلان) أي ما شيا حافيا أي غير منتعل والحال ان قال المصريح اما من فاعل
الزيارة المحذوف والتقدير يزيارني بيت الله أو من ياه المتكلم المحذوف بعلى اه والانسب الاول
(قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الطرف قال ابن الناطم وليس بشئ أي للفرق
الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقتيد بن فلا بأس به
(قوله ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل) أي المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج
زيداً أحسن من أخوته متكاملاً صاحباً حاكواً ونحو ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسر الخ
لان صاحب الحال وان كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا
ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسر أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد
في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أي بناء على
الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أحوال من الضمير) أي ويكون حالاً
متداخلة (قوله يجمع) الباء بمعنى مع أوله لابساً والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك
في سورة اتحاد الحال لفظاً ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحداً وعمله في غير
الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمراراً كميناً أو كان العامل
متعدداً وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمراراً كميناً أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو
مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع
عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهذا الجمع في ذلك واجب أولاً
استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا يمنع من التفريق كلقبت راكباً زيداً راكباً
أولقت زيداً راكباً راكباً (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق)
أي مع إيلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعباً زيداً منخدراً أو تاخيراً أحوال كما مثله الشارح (قوله
يجعل أول الحالين الثاني الأهمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبها وهذا مذهب
الجمهور وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياساً على ما هو
أحسن عند أهل المعاني وهو الالف والنشر المرتب اه أي عند محققهم لانساق الذهن إلى الترتيب
ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما
يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة إليه وليس هذا شرطاً في
تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل
الذي ذكره واجباً أو أولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني أي بالنسبة إلى عكسه فلا ينافي ما في
الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة إلى جعل كل حال يجنب صاحبها اه باختصاره والوجود عدم العطف
هنا لانه ربما يؤهم كون الاحوال لواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم
وانا سوف تدرك المنايا • مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها بقى ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيداً راكباً فالاقرب كونها الاقرب كما

يجيء ذات عدد • لمفرد
فاعلم وغير مفرد) فالاولى
نحو جاء زيد راكباً حاكواً
وقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا
ومنع ابن عصفور هذا
النوع ما لم يكن العامل فيه
أفعال التفضيل نحو هذا
بسر أطيب منه رطباً
ونقل المنع الفارسي وجماعة
فالثاني عندهم نعت
للاول أو حال من الضمير
فيه • والثانية قد يكون
يجمع نحو وسخر لكم الشمس
والقمر دائبين ونحو وسخر
لكم الليل والنهار والشمس
والقمر والنجوم مسخرات
وقد يكون بتفريق نحو
لقيت هذا مصعباً
منخدراً وقوله

لقي ابني أخويه خائفاً
منجديه فاصابوا مغنماً
فعند ظهور المعنى برز
كل حال إلى ما يليق به كما
في المثال والبيت وعند
عدم الظهور يجعل أول
الحالين الثاني الأهمين
وثانيهما للاول نحو
لقيت زيداً مصعباً
منخدراً فمصعباً حال من
زيد ومنخدراً حال من التاء

وتنبه به الظاهر أن قد في قوله قد يحى، لتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد أكدا) أي الحال على ضربين مؤسسه وسعي مبيته وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كما زيدا كما ومؤ كدة وهي التي (١٣٩) يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب

مؤ كدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله أما معنى دون لفظ كما (في نحو لاتعت في الأرض مفسدا) ثم وليستم مدبرين أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله أصح مصيحا لمن أبدى نصيحته.

ومؤ كدة لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعا ومؤ كدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وان تؤ كد جملة فمضمون عاملها) أي عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله

أنا ابن دارة معروف فبها نسبي وهل بدارة بالناس من عار والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفًا تنبيهه قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فتعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤ كدة لأنه لا يؤ كدا لا ما قد عرف وجودهما من كون الحال مؤ كدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤ كدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل في شرح

أشار إليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابلة أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسه) تفسيرا للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر في كلامه (قوله أما معنى دون لفظ) قدمه على قسميه لكثرة وقلة الثاني ولذا لم يمثله الناظم (قوله في نحو لاتعت) يقال عتاه عتوا وعتى عتى وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فيضمحل الضبطين قاله الشاطبي (قوله في الأرض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة إلى اللام (قوله أصح) أي اسقم (قوله ومؤ كدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها أن كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند أن كان المسند جامدا وهذا هو الممكن لما سبق من اشتراط جود جزأي الجملة ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفا والتأكيدي في الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنواني وهو العطف والحنو في عبارته حذف مضاف أي للآزم مضمون جملة (قوله فمضمون عاملها) أي وصاحبها (قوله وجوبا) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض منه وهو الجملة (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أي جودا محضا يخرج الجامد الذي في حكم المشتق كافي أنا لا سدم قدما وزيدا أولك عطوفا كما سنبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه وبالله استغاثته (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حقت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته أو بمعنى أثبتته ومحل تقدير ما ذكر أن لم يكن المبتدأ أنا والقدرة نحو حقني أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لما أخذ من جملة الجزأين ولعله كونه عاملها مضمرا أو كون الحال مؤ كدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤ كدة للجملة على قياس ما سبذ كره في الجمود وقد بر (قوله لأنه لا يؤ كدا لا ما قد عرف) أي على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤ كد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رديان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره (قوله فكانت مؤ كدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤ كدة له وإنما يستلزمه اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤ كدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة ولله مؤ كدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أي لكون أحد الجزأين إذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤ كدة لعاملها) هو في المثال الأول أولك المتأول بالعطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤ كدة للاحقة العمل ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب (قوله وجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله وجوب ضمها عاملها (قوله من كونها تا كيدا) رديان المؤ كدة لعاملها تا كيدا ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تسميهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت فائدة يجوز في قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه رييون أن يكون رييون نائب فاعل قتل وأن يكون رييون فاعلا بالطرف لاعتماد على ذي الحال وهو

التسهيل قولهم زيد أولك عطوفا وهو الحق بينما من قبيل المؤ كدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان للعمل وجوب تأخير الحال من كونها تا كيدا وجوب ضمها عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال نجى جملة) كما تبنى موضع الخبر والنعت وان كان الأصل فيها الأفراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها

أن تكون خبرية و غلط
من قال في قوله
اطاب ولا تخجر من مطلب
ان لا ناهية والواو للحال
والصواب أنها عاطفة
مثل واعبدوا الله ولا
تشرکوا به شيئا • الثاني
أن تكون غير مصدرية بعلم
استقبال و غلط من أعرب
سهيدين من قوله تعالى اني
ذاهب الى ربي سهيدين
حالا • الثالث أن تكون
مرتبطة بصاحبها على ما
سباني (كما زيد وهو ناو
رحله) مثال لما استكملت
الشروط (وذات بد بمضارع
ثبت • حوت ضميرا) بربطها
(ومن الواو خلت) وجوبا
لشدة شبهه باسم الفاعل
نقول جاء زيد بفعل وقدم
الايرتقاد الجنايب بين
يديه ولا يجوز جاء ويفعل
ولا قدم ورتقاد (وذات واو
بعدها) فمبتدأ له المضارع
اجعلن مسندا) أي اذا
جاء من كلامهم ما ظاهره
أن جملة الحال المصدرة
بمضارع مثبت تلت الواو
حل على أن المضارع خبر
مبتدأ محذوف من ذلك
قولهم قت وأصل عينه
أي وأنا أصل وقوله
فلما خشيت أن أفايرهم • فجوت
وأرهنهم مالكا • وقوله
علقتهما عرضا وأقتسل
قومها أي وأنا أرهنهم
مالكا وأنا أقتسل قومها
وقيل الواو عاطفة لاجابة

ضمير النبي المستتر في قتل والطرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الطرف والجملة حال ويختلف المعنى
على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد
لا تكثير فيه ويرد بان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كائين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في
المغنى (قوله أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً لمخصصه على شبهه بالخبر في كونه
محكوماً به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع
مضمونها والانشائية اماطية أو ايقاعية كعبت واشتريت فالطيلية لا يتقن حصول مضمونها
فكيف يتخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه
مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الابقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن
الرضي نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا
حينئذ نقله الشافعي عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجيبة ان قلنا ان التعجب
خبر فلا تقع حالا فيقال مررت بزيدا ما أحسنه (قوله اطلب ولا تخجر من مطلب) أي طلب وبعده
فأفة الطالب أن يخجرا • أما ترى الحبل يتكراره • في الصخرة الصماء قد أثرا
(قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل العطف بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتخجر على
هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لا ناهية
والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا
تشرکوا به شيئا وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر
منسب من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أي ليكن
من طلب وعدم خبر فالقصة فتحة اعراب والعطف كالعطف في قولك ائتني ولا أحفوك بالنصب
أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أي علامته كالسين وان لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم
استقبالها بالنظر لاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن
هناك تناف بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا رد على
التعليل الاول أن يقال دلاجوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل
وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع
حالا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت
صح ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول
سيدويه ان لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي لا يقع حالا • دماميني باختصار
وتحجج بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كئل الكلب ان نحمل عليه يلهث أو يتركه يلهث بانسلاخ
الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية قتله كئيل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في
الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به
وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني (قوله وذات بد بمضارع) فان بدئت بعمول
المضارع جازال ربط بالواو ولذلك جوزا لبيضاوي اعرابا وياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله
لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديدا لانه وان أشبهه في وقوعه صفة
وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركته وسكانته وكالماضي الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ
خبر جملة انو وال رابط محذوف أي انو فيها وأما الضمير في بعدها فاعائد على الواو ويجوز نصب ذات على
الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واوان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله
حل على أن المضارع) أي جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أي لما خفت سيوفهم فجوت
وأبقيت في أيديهم مالكا (قوله علقتهما) بالبناء للمجهول أي حيث فيها عرضا أي تعليقاً عرضا أي

جعل بعدها مؤول بالماضي (تنبيهان) الأول تمنع الواو في سبع مسائل الأولى ما سبق • الثانية الواقعة بعد عاطف نحو
هابأسنابياتا أوهم قائلون • الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق (١٤١) لاشد فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

• الرابعة الماضي التالي
الأنحو ما تكلم زيد الأقال
خير أو منه إلا كانوا به
يستزون • الخامسة
الماضي المتلوق بأن نحو
لا ضربته ذهب أو مكث
ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جارا أو
عدلا

ولا تشع عليه جادا أو بجلا
السادسة المضارع المنفي
بلا نحو ومالنا لا تؤمن بالله
مالي لا أرى الهدى وقوله
لو أن قوما لا ارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها
لا أحب

فان ورد بالواو أول على
اضمار مبتدأ على الأصح
كقراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان وقوله
وكنتم ولا ينهنهني الوعيد
وقوله

أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعي لآب
نص على ذلك في التسهيل
وفي كلام ولده خلافة
• السابعة المضارع المنفي
بما كقوله

عهدتك ما تصب ووفيك
شبيهة

فالك بعد الشيب صابميا
الثاني تلزم الواو مع
المضارع المثبت إذا اقترن
بقدر نحو وقد تعلمون أني
رسول الله اليكم ذكره في

بضائي غير مقصود لي (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضي) أي على سبيل الأولوية لمناسبة
عاطفين فقط والافيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع
تأويل الثاني في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أي الجملة الاسمية الواقعة الخ
فرار من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المصريح (قوله أوهم قائلون) من القيلولة وهي نصف
هار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أي لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء
نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا
مبهمة والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) في كونه مؤكدا تنظر
إذا جمعت آل في الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء
لونه محلا للريب والشك كما في البيضاء (قوله الماضي التالي) أي لان ما بعد الامفرد حكما
امر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو ونسكا بقوله

نعم امرأهم لم تعز نائبة • الا وكان لمرتاع بها وزرا

حكم الأول بشدوده (قوله الماضي المتلوق بأن) أي لانه في تقدير فعل الشرط اذا المعنى ان ذهب
ان مكث وفعل الشرط لا يقترب بالواو وكذا المقدريه (قوله المضارع المنفي بلا) قال الدماميني
انما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولا لانه في تأويل اسم الفاعل المحفوض باضافة غير وهو
تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أولا فواجه صحة الواو فيهما دون
وما يمكن دفعه بان مضي المنفي بلم أولا في المعنى قر به من الفعل الماضي الجائزا لا اقتران بالواو
أبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أولا لاقتدبره فانه نفيس (قوله ومالنا
نؤمن بالله) أي أي شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدأ على الأصح)
فما به عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شدوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل
واو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الأول ووروده في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر على
لانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو واستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه
لم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أي بتخفيف النون (قوله وكنتم)
ي وجدت وقوله ولا ينهنهني أي يزجرني (قوله أكسبته الورق الخ) أي أظهرت الدراهم نسبه
قد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة (قوله المضارع المنفي بما) كذا في التوضيح وغيره
يجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة ما قاله
لدماميني (قوله عهدتك ما تصب) أي غيل الى الجهل والتميم من نية الحب أي استعبده وأذله
قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لا طلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه
اسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما
كره الشارح فقال التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفارقة
للمضمر نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بالواو الخ) الجواز من نصب على التقييد بالواو
أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف
ربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها
لمجتمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدأ
وان لم تلزمه أول وقوعها في ابتداء الحال (قوله بل أنها الخ) أي فالمراد تشبيهه وواو الحال باذ فيما ذكر

لتسهيل (وجهة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (واو) وتسمى هذه الواو وواو الحال وواو الابتداء وقد رها سيبويه والاقدمون
بأذولا يريدون أنها بعناها اذ لا يراد في الحرف الاسم بل أنها وما بعد ها قيد للعامل السابق (أو بمضمرة) يرجع الى صاحب الحال (أو
بهما) معا سوى ما قدما والجملة الاسمية وجهه الماضي مثبتين كانتا أو منفيتين وجهه المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ما تقدم

التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد وجدة الماضي التالي الاول المتلو بأو والمضارع المنقى بلا أو بما على مامر فلم يبق من أنواع المضارع المنقى سوى المنقى بلم أو لما أو أما المنقى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لن أكله الذئب ونحن (١٤٣) عصبه جاء زيد يده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضهم لبعض

عدوا أي متعادين وقوله

ثم راحوا عقب المسكين

وقوله

ولولا جنان الليل ما آب

حاصر

الى جعفر سر باله لم يعزق

وجاء زيد ويده على رأسه

ومنه فلا تجعلوا الله أندادا

وأنتم تعلمون وهكذا المنقى

وأمثله مع جملة الماضي

غير ما تقدم جاء زيد وقد

طاعت الشمس ومنه قوله

نجوت وقد بل المرادى

سيفه جاء زيد قد علمته

سكينه ومنه أوجاؤكم

حصرت صدورهم وجاؤا

أباهم عشاء ليكون قالوا

أي قائلين وقوله

وقفت بربع الدار قد غير

البلى

معارفها والساريات الهواطل

جاء زيد وقد علمته سكينه

ومنه ومالنا أن لا نقاتل

في سبيل الله وقد أخرجنا

الذين قالوا لاخوانهم

وقعدوا وهكذا النسق

وأمثله مع المضارع المنقى

بلم أو لما جاء زيد ولم يقسم

عمره ومنه قوله

واقعد خشيته بأن أموت

ولم يكن

للحرب دائرة على ابني

ضمضم

لا يبان معناها (قوله على مامر) أي من الخلاف في امتناع اقتران المنقى بلا بالواو والخلاف موجود في المنقى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنقى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنقى بلا أو ما أنه ماض في المعنى لا نكلام من لم ولما يقبله الى الماضي فساغر ربطة بالواو والماضي لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أي لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أي الربطة بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا لطلع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبه) حال من الذئب أو من ضمير يوسف فمر ربطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لا آدم وحواء وإبليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لا آدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا صرحه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيه مامن الذرية التي كالذكر كذا قيل وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هامة قدران التعادي ولا ذرية تمام قدران التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عقب) مصدر عقب به الطيب يعقب من باب فرح أي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثله) أي الربطة بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي التالي الاول والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه

• من ابن أبي شيخ الاباطح طالب • والمرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامر أهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسرى ليلها والهواطل المتتابعة المطر وأنت الحال من المضاف اليه لان المضاف بجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله المنقى بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أولا اكتفاء بقوله الا حتى وهكذا المنقى بلم أو لما لعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنقى بلم أو لما فيما سبق قسم واحد مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كانت قتات العهن) بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهم وادج نسوتهم وحب الفناء ففتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في زلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحجرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحجرة (قوله سقط النصف) هو الخمار (قوله لزوم قدم الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنته زمن الحال لزمن عاملها ولولا هاتين لم يضر مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفتت المقارنة هذا المخلص ما قاله الدماميني وقد ينزع في ذلك الاشعار اذا لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت في حاشيته على المعنى ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما

المفهم

جاء زيد لم يفصل ومنه قوله • كان قتات العهن في كل منزل • زلن به حب القنالم يحطم

جاء زيد ولم يفصل ومنه أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شيء وقوله • سقط النصف فلم يزد اسقاطه • وهكذا المنقى

بلم أو لما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله • تنبيهات • الاول مذهب البصريين الا لا يخفى لزوم قدم الماضي

المثبت

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاختصاص لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا متساويا سابقا إذا لصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه وجعل (١٤٣) الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو

خلاف ما في التسهيل
 • الثاني تمتنع قدم مع
 الماضي الممتنع ربطه بالواو
 وهو تالي الا والمتلو بأو
 وندر قوله متى يأت هذا
 الموت لم يلف حاجة لنفسه
 الا قد قضيت قضاءها
 • الثالث قد يحذف الرابط
 لفظا فينوي نحو ومررت
 بالبرق فيزبد بهم أي منه
 وقوله
 • نصف النهار الماء غامرة
 أي والماء غامرة • الرابع
 الاكثر في الاسمية الجائز
 فيها الاوجه الثلاثة الربط
 بالواو والضمير معاً ثم الواو
 وحدها ثم الضمير وحده
 وليس انفراد الضمير مع
 قلته بنادر خلافا للقراء
 والرخشري لما تقدم ومثل
 هذه الاسمية في ذلك على
 ما يظهر جملة المضارع المنفي
 الجائز فيها الاوجه الثلاثة
 • الخامس كما يقع الحال
 جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت
 الهلال بين السحاب وجارا
 ومجرورا نحو فخرج على
 قومه في زينتته ويتعلقان
 باستقرار محذوف وجوبا
 وأما فلما آه مستقرا عنده
 فليس مستقرا فيه هو
 المتعلق لانه كون خاص اذ
 معناه عدم التحرك وذلك
 مطلق الوجود (والحال قد

المفهم للمقارنة جعله قيد للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج
 بالثبت المنفي فلا يفتن بقدر فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أيهما (قوله
 بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء بيكون قالوا الذين
 قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها الخ لدفع
 توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل
 الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في
 الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضى أنه ما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته
 الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء
 غامرة الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرك حاله ولما لم
 يكن الضمير اصحاب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامرة) الذي يظهر لي
 أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي
 غامرة فيه وتقديره فيما قبله واو أي وقفيز بدركهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح جدا على
 الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا
 للاماميني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشعبي (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف
 والمؤكد لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام
 العطف (قوله مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا
 في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآيات والبيتين بعده (قوله جملة المضارع
 المنفي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بلم أو لما (قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور
 (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه وينتجه جواز كونه خاصا
 وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حورناه في الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو
 المتعلق) أي متعلق الظرف الواقع حالا عند المحذوف والافه متعلق الظرف في هذا التركيب
 (قوله وذلك) أي المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه فيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا
 قوما والتقدير أن له قوما فجعله النفي معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجعله
 النفي معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا
 يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل
 المنفصلة حال وقيل بديل منها عكس عرفت زيد أبو من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيئا
 يعرب لتأنيده قياسه لعوجا ونظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الاحوى بالاسود من
 شدة الخضرة لكثرة الري كما قسر مداهمان وانما هو على هذا حال من المرعى وأنزل تناسب
 الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المعنى والغناء بتخفيف
 المثانة وتشديد ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الخشيش ونحوه ثم (قوله وبعض
 ما يحذف الخ) وقد تمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا بالضعف كاسم الإشارة والظرف (قوله
 وقدمضنا) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو
 ثم هنا لازم كافي التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد

يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل) أي منع يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالي نحو ارشدا للقاصد سفرا
 وما جورا للقادم من حج أو مقالي نحو بلي قادرين فان ختمت فرجالا أو ربكنا أي تسافر ورجعت ونحوها واصلوا وجوبا قياسا في أربع
 صور نحو ضربني زيد فأقامها ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضى والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدينهم فصاعدا واشتر

بدينار فسادا وما ذكر لتوبيخ نحو اقامه وقد قعد الناس واتميا مرة وفي سيا أخرى أي أتوجدوا وتحولوا وما عافى غير ذلك فنحو هنيئا لك أي ثبت لك الخير هنيئا أو هنيئا (١٤٤) تنبيه قد تحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولاً أغنى

عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعي ربنا نقبل منا أي قائلين ذلك خاتمة تنقسم الحال باعتبار الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثاني باعتبار قصد الذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهي الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هي له وغيره الى الحقيقة وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلية نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين أي

صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدرا نشاء أي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وما ذكر لتوبيخ) أي مع استفهام كأمثل الشارح أو لا وصرح كلامه لا ظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتحول) راجع لقوله أتميا الخ ونظرفيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر رجاءه كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتخلق فتخلق تميمي مرة الخ (قوله هنيئا) من هنيء بكسر النون وضمها هنيئا بتشديد النون هنا وهناءة أي ساغ كذا في القاموس (قوله أي ثبت لك الخير هنيئا) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنيئا بفتح النون وعليه فهي مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو وهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما في هنيئا ولمالم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المستقبلة) قال في شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولا معلقة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين في الآية لانه لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليخلقوا ويقصروا اهـ ولمن مثل بذلك التخصيص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أي مقدرا ذلك) أنت خير بانه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المروور فجعلها مستقبلية انما هو بالنظر الى الصبيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للعالم هو صاحبها أو لا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الثماني بما فيه نظره على الثاني الدماميني (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدماميني على المغنى بسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له لا آمين اذ هي مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أي في اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هنالك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا

التمييز

(قوله اسم) أي صريح (قوله بمعنى من) أي معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال به هذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها الا أنها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم بما مر أنه لا تحتمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الانحراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) نعم لاسم أي مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة في جملة أو شبهها اهـ توضيح وشرحه للشارح والافق بما يأتي عن ابن الحاجب أن يقال أي مزيل لابهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كافي تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شيء زيد أي شيء يتعلق بزيد وهذا الشيء مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأي سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان

عدة

ناوين ذلك قبل وماضية ومثل لها في المغنى بجاء زيد أمس را كوا معهما محكية وفيه نظر

التمييز يقال تمييز ومييز ومييز وتفسير ومفسر وهو في الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين نكرة) فاعلم جنس وجمع

من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في ومبين

مخرج لاسم لا التبرئة ونحو
 ذنبا من قوله
 استغفر الله ذنبا الست
 محصيه • ونكرة مخرج
 لنحو الحسن وجهه ثم ما
 استكمل هذه القيود
 (ينصب تمييزا عما قد فسر)
 من المهمات والمنهزم
 المقتر للتمييز نوعا جملة
 ومفرد دال على مقدار
 فتمييز الجملة رفع اجها من نسبة
 ما تضمنته من نسبة عامل
 فعلا كان أو ما جرى مجراه
 من مصدر أو وصف أو اسم
 فعل إلى معموله من فاعل
 أو مفعول نحو طاب زيد
 نفسا واشتعل الرأس شيئا
 والتمييز في مثله محمول عن
 الفاعل والاصل طابت
 نفس زيد واشتعلت على شيب
 الرأس ونحو غرست
 الأرض شجرا ونحو
 الأرض عيوننا والتمييز فيه
 محمول عن المفعول والاصل
 غرست شجرا الأرض ونحو
 عيون الأرض وتقول
 عجبت من طيب زيد نفسا
 وزيد طيب نفسا وسرعا
 ذا اهالة وتاجب التمييز في
 هذا النوع عند سيبويه
 والمبرد والمازني ومن
 وافقهم هو العامل الذي
 تضمنته الجملة لا نفس الجملة

(قوله أي أخافه الخ)
 لا يناسب معنى المثال
 الأخافه بل الاهالة هي
 الودك اه

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة
 الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانها وان
 كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أي استغفارا مبتدأ من أول الذنوب
 إلى ما لا يقناه في التصریح ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر وقد برز وانما عدى عن
 تضمنه معنى استتيب والافق دعت السين والتاء من المعدادات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر
 بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم
 تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد
 فسر) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو
 الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجبت من
 طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل
 في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لاجها من الذات غاية
 الامر أن الذات امام ذكرورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال
 الدماميني لان النسبة في الحقيقة لاجها من فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الاجها من المتعلق
 الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما والتمييز في الحقيقة
 انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه
 نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابل أو غيرها شاء ونحو خاتم حديد كاسيأتى فلا قصور (قوله فتمييز
 الجملة الخ) قال الدماميني يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد
 رجلا وكرم زيد ان رجلاين وكرم الزيدون رجلا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف
 أنواعه لا اختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم
 الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم
 السابق متعددا نحو كرم الزيدون آباء اذا كان أبوهما واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نطف
 زيد أو أبوا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الانقياء جادوا سعيها وترجع
 في نحو حسن زيد عينا وليت هند شقة وترجع تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجهها اه
 بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان
 للمعجول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن
 الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محمول نحو امثلة الا ناماء والله دره فارسا
 بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسياق الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله
 والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لان
 الآتى بعد الطلب أعز من المناسق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني
 لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد
 نفسا) أي من طيب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما
 بعده عن فاعل طيب أي زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل
 المعنى وان جاز أن يكون محمولا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبع الشخنا (قوله وسرعا ذا اهالة)
 سرعان بتشليث السين والبناء على الفتح فعل ماض أي سرع وذا فاعل واهالة تمييز محمول عن الفاعل
 أي أخافه واقرعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال في القاموس وأصله أن رجلا كانت له
 نعمة جفاء ورغامها يسبل من مخرجها الهزالها فقل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب
 اهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم نصب زيد عزقا وهو مثل

يضرب لمن يخبر بكنينة الشيء قبل وقته اه (قوله والذي يقتضيه الخ) أي حيث قال
وجامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف ترأسبقا

وهو الذي يقتضيه كلام
الناظم في آخر الباب
ونص عليه في غير هذا
الكتاب وذهب قوم إلى
أن الناصب له نفس الجملة
واختاره ابن عصفور
ونسبه للمحققين ويصح
تخريج كلامه هنا على
المذهبين فلا اعتراض لانه
يصح أن يقال انه فسر
العامل لانه رفع ايهام
نسبته إلى معموله وانه
فسر الجملة لانه رفع ايهام
ما تضمنته من النسبة وأما
تمييز المفرد فانه رفع ايهام
مادل عليه من مقدار
مساحي أو كيلي أو وزني
(كشبر ارضا وقفيزرا
ومنوين عسللا وقررا)
وناصب التمييز في هذا
النوع ميمزه بلاخلاف
(وبعددي) المقدرات
الثلاث (ونحوها) مما
أجرته العرب مجراها في
الافتقار إلى ميمزه وهي
الأوعية المراد بها المقدار
كذئوب ماء وحب عسللا
ونحو سمن اوراقود خلا
وما حمل على ذلك من نحو
لنا مثلها ابلا وغيرها شاء
وما كان فرعا للتمييز نحو
خاتم حديد وباب ساجا
وجبة نخرا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخير عن قوله لانه الخ وفي
نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة
وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه
يصح جعل المميز نفس العامل لجهة وصفه بالا بهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها
والجملة لجهة وصفها بالا بهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيجمل كلام المصنف
على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تقيم للفائدة ولا دخل
له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ايهام مادل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير
عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لا من اللبس وفي قوله من
مقدار حذف مضاف أي من مقدار مقدار اذا التمييز لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به
فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار بالمقدار لا نفس المقدار فكان
الاولى أن يقول لانه رفع ايهام مادل عليه المفرد من مقدربه وفيه اكتفاء أيضا أي من مقدار أو
شبهه مما حمل عليه فلا قصور (قوله مساحي) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي النزع كذا في
القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكول ميكال يسع صاعا ومن الارض مائة
وأربعة وأربعون ذراعا وليس مراد اهاناجعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تشبيه منا كعصا
ويقال فيه من وهو رطلان (قوله ميمزه بلاخلاف) وانما عمل مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الطلب
المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصريح في فائدة الخ اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين
فقال القراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عند رطل سمنلا على حد الرمان
حلوحامض وقال غيره يعطف بالواو لانه الجمع الصادق بالخلط ويجوز بعض المغاربة الأمرين كذا
في الهمع (قوله وبعدي المقدرات) يعني المقدار بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر
بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار إليه الامثلة
الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا
وظاهر صنيع الشارح ارجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاثة كما قررناه وحل نحوها على غير
تلك الأنواع وكأنه حل كلام المصنف على الاستخدام بذلك كره المقدرات الثلاثة أو لا مراد بها
الجزئيات وارجاع الإشارة إليها مرادها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما
أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لان هذه
الأوعية لا تختص بقدر معين (قوله وهي الأوعية) أي أسماء الأوعية (قوله المراد بها المقدار) أي
مقدر المقدار أي المقدر بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذئوب الدلو والتي فيهما ماء أو المثلثة ماء
أو القرية من الامتلاء كذا في القاموس والحب بضم الحاء المهملة الحايبة والنهي بكسر النون
وسكون الحاء المهملة الرزق أو رزق السمن خاصة كالنهي بفتح فسكون والنهي كفتي كذا في القاموس
والراقود دق كبير يطلى داخله بالقار (قوله وما حمل على ذلك) أي على ما أجرته العرب مجرى المقادير
وجامع الحمل أن كلامه يحمل الحقيقة من فروع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء)
اعترضه سم بان هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الاتي قد ذكرهما هنا ليس بظاهر
لعدم تأني الجرو وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في ان المنصوب بعدهما تمييز
فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديد الخ) اعلم أن جرن نحو خاتم
حديد أرجح من نصبه كإسياني واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من

(اجره اذا أضفتها) اليه (كمد حنطة غذا) وشبر أرض ومنوا تمر وذئوب ماء وخب عسل وخاتم حديد وباب ساج (تنبيهان) الأول
النصب في نحو ذئوب ماء وخب عسل الأولى من الجر لان النصب يدل على أن (١٤٧) المتكلم أراد أن عنده ما عدا الوعاء المذکور

من الجنس المذکور وأما
الجر فيجتمل أن يكون
مراده ذلك وأن يكون
مراده بيان أن عنده
الوعاء الصالح لذلك الثاني
انما يذکر تمييز العدد مع
هذه المقدرات لان له بابا
يذكره فيه ولا أفراد
تمييزها باحكام منها جواز
الوجهين المذکورين
وتمييز العدد اما واجب
النصب كعشرين درهما
أو واجب الجر بالاضافة
كما في درهم ومنها جواز
الجر عن كاسياتي ومنها
أنه يميز العدد اذا وقعت
هذه المقدرات تمييزا له نحو
عشرين مدا برا وثلاثين
رطلا عسلا وأربعين شبرا
أرضا (والنصب) للتمييز
(بعدهما أضيف) من هذه
المقدرات لغير التمييز
(وجبا ان كان) المضاف
لا يصح اغناؤه عن
المضاف اليه (مثل) فإن
يقبل من أحدهم (ملء
الأرض ذهبا) مافي السماء
قدر راحة سماها اذا يصح
ملء ذهب ولا قدر صاحب
فان صح اغناء المضاف
عن المضاف اليه جاز
نصب التمييز وجاز جره
بالاضافة بعد حذف
المضاف اليه نحو هو أشجع
الناس رجلا وهو أشجع
رجل (تنبيه) محل ما ذكره

كونه على الحالية لجود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحلال الاشتقاق
والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعده مقدار ولا شبهه
واستظهر ابن هشام رجحا ينتها فقط أما نحو هذا خاتم حديد ابتعريف الاسم فتتبع فيه الحالية كما
قاله المصنف أفاده الامامي (قوله اجره) أي جواز انهم ان أريد نفس الآلة التي يقدر بها واجب
الجر لکن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم
يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذکور يسمى
تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيل لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها
وان جره عن مقدرة كافي تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجره عن الخ فيفوت المعنى الذي أراد
سم (قوله كمد حنطة غذا) مدمبتد أو غذا خبر هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلا
أو حالا والخبر محذوف أي عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر والظاهر
على اعراب المكودي أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أي كالمذ في جواز الجر بالاضافة
ويجوز تقديره عندي وأما على اعراب الثاني فهو معطوف على مد حنطة (قوله في نحو ذئوب ماء)
أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد
فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف
المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود
حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر فتأمل (قوله لان النصب يدل) أي فهو أنص في المقصود
بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أرا الصيغة الموزون بها أو الميكال الذي يكال به أو الشيء
الذي يسمع به (قوله انما يذکر تمييز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز
هذه المقدرات بغير البناء للفاعل وتميز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أي العدد
فبرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد
لسابقه فمعي اجره اذا أضفتها أي الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى
غيره والمراد بالاضافة ولو تقديره فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفق شحما اذا التقدير ممتلئ
الاقطار ماء ومنفق الأعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفق شحما (قوله من هذه المقدرات)
يشكل على هذا التقييد عز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذا المضاف هنا ليس من
المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا قل وقد مر من الشبهة بالمقدرات لانها
كالمقدور المساحي لانها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه
الشبهة في قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح
(قوله الأرض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يعني عن
المضاف اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جرح التمييز
بالاضافة شيء غير التنوين أو التون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز قامه نحو زيد أشجع الناس
رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله ذره رجلا وريحه رجلا فلا يقال دررجل ولا وريح رجلا
اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا لدليل صحة قولك
هو أشجع رجل فلما فتميزه وقد يمنع عدم بقاء تمييزه ولا ينافي كونه تمييزا لما مر في كلام الشارح
أن تمييز المقدرات بغير تمييز الاعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود
بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره عن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب

من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره عن كما يذکره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثل اه (والفاعل المعنى انصب) على
التمييز (بافعله مفعلا) له على غيره والفاعل في المعنى

هو السببي وعلامته
 أن يصلح للفاعلية عند
 جعل أفعل فعلا (كانت
 أعلى منزلا) وأكثر ما لا إذا
 يصح أن يقال أنت علا
 منزل أكثر مالك أما ليس
 فاعلا في المعنى وهو ما أفعل
 التفضيل بعضه وعلامته
 أن يصح أن يوضع موضع
 أفعل بعض ويضاف إلى
 جمع قائم مقامه نحو زيد
 أفضل فقيهه فانه يصح فيه
 أن يقال زيد بعض الفقهاء
 فهذا النوع يجب جره
 بالاضافة إلا أن يكون
 أفعل التفضيل مضافا إلى
 غيره فينصب نحو زيد أكرم
 الناس رجلا (وبعد كل ما
 اقتضى تعجبا مبرز ككرم
 بابي بكر) رضى الله تعالى
 عنه (أبا) وما أكرمه أبا
 والله دره فارسا وحسبك به
 كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا
 ما أنت جارة (واجر ربح)
 لفظا كل تمييز صالح
 لمباشرتها (ان شئت) لأنها
 فيه معنى كما أن كل ظرف
 فيه معنى في وبعضه صالح
 لمباشرتها وكل تمييز فانه
 صالح لمباشرتها من (غير ذي
 العدد والفاعل في
 المعنى) المحول

الفاعل بالنصب ونصب المعنى بإسقاط الخافض اه سبب دوبي والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة
 الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المنصف بالمعنى في الحقيقة اذ المنصف بالاحسن في
 الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا زيد أحسن وجهها وفي آخر ما سنقله عن نكت السبوطي إشارة إلى
 هذا اقتضيه (قوله هو السببي) أي المنصف في المعنى بالشئ الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك
 المنصف فان المنزل مثلا هو المنصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح
 أن يقال أنت علا منزل أكثر مالك) أي ولا يضر قوت التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع
 موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا وازا ندا وأكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصيح كون
 هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السبوطي في نكته
 نقلا عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن
 وجهها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المنصف
 بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانه إذا قلت حسن وجهك لم
 يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز
 هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله أما ليس فاعلا في المعنى الخ)
 والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جرن نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من
 جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر ما لا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى
 تعجبا) اما وضعه وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت
 لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائزا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله
 أعجب بان المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله
 والله دره فارسا) يقال در اللين يدر ويدرد در او در ورا كثر ويسمى اللين نفسه در او الا قرب أن المراد
 هنا اللين الذي ارتضعه من ثلثي أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفا يعني أن اللين الذي تغذي به مما
 يليق أن يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في
 الفروسية والمقصود التعجب كانه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل عم عن شرح التسهيل أن التمييز
 بعد الضمير نحو لله دره فارسا وبالهاقصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا
 فله دره فارسا وجاء في زيد فباله رجلا وزيد حسبك به ناصر او لله درك عالما وكذا بعد الا سم الظاهر نحو
 لله در زيد رجلا وبالاو زيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيت في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه
 فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما في نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در
 رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أي
 حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجر لان الجر قد يكون تقدير يا (قوله وكل تمييز الخ) فيه
 تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب
 على المفعولية لاجر (قوله غير ذي العدد) أي الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن
 مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لان وضع من البيانية أن يفسر بها وبما
 بعدها اسم جنس قبلها صالح لجل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح لجل لكونه
 متعددا أو التمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها
 وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندى في هذا التعليل نظرا أما أولا فلانه لا يتم على جميع
 الاقوال الاستثنية في من هذه بل على أمها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلانه يقتضي امتناع من في نحو
 امتلا الأنا ماء لعدم صحة جل الماء على الأنا ومقتضى المتن للجهة لان التمييز في نحوه ليس فاعلا

عن الفاعل في الصناعة (كطب نفسا تفلد) اذا أصله لطب نفسك فهذا (١٤٩) لا يصلح ان يباشر بها فلا يقال عندى

عشرون من عبد ولا طاب
زيد من نفس ومنه نحو
أنت أعلى منزلا ويجوز فيها
سواهما نحو عندى قفيز
من بر وشبر من أرض
ومنوان من عسل وما
أحسنه من رجل
تنبهات الأول كان
يفنى أن يستثنى مع ما
استثناء التمييز المحول عن
المفعول نحو غسرت
الأرض شجرا وجرا الأرض
عبونا وما أحسن زيدا أدبا
فانه يمتنع فيه الجر بمن
الثاني تقييد الفاعل في
المعنى بكونه محولا عن
الفاعل في الصناعة لاخراج
نحو لله دره فارسا وأبرحت
جارا فانهما وان كانا فاعلين
معنى اذا المعنى عظمت
فارسا وعظمت جارا الا
أنهما غير محولين فيجوز
دخول من عابهما ومن
ذلك نعم رجلا زيدا يجوز فيه
نعم من رجل ومنه قوله
فنعم المرء من رجل تهامى
الثالث أشار بقوله ان
شئت الى أن ذلك جائز لا
واجب الرابع اختلف في
معنى من هذه ف قيل
للتبعيض وقال الشلوبين
يجوز أن تكون بعد المقادير
وما أشبهها زائدة عند
سيبويه كما زيدت في نحو ما
جاءني من رجل قال الا أن
المشهور من مذاهب النحاة
ماعد الا خفض أنها لا تراد

في المعنى ولا مفعولا وقد دفع بان الكلام في من المفعولة في جر التمييز وهي البيانسة على أمه
الاقوال كما سيأتى ومن في المثال ليست منها الا انها ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز
الفاعل في المعنى بمن غير المفعولة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله
عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل
التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل
والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقد مناه فيه فلا حاجة لزيادة غيره أرعن المبتدا
(قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلا فلا محول
عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل
الفعل والاصل أنت علامن ذلك كما أسلفه الشارح أى علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا
قبل علامن ذلك فالتفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قد مناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدا
والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا
مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن
المبتدا في الصناعة لان ما صلح لان يجزى بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى (قوله
وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح في التاء الكسرة على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر
ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الاعشى

أقول لها حين جد الرجيسل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا لعدم التحويل
لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة محبة لابان جارا محبة حتى يكون محولا
عن الفاعل ولولم يكن مراد الشارح ذلك لاحتج الى أن يقال تمثله بهذا المثال لغير المحول مبنى على
أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال وتظيره كرم زيد ضيفا قال في المعنى ان قدر أن الضيف غير
زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز
وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أى للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير
الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذا المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على
مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل في
المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجلا زيدا) مثله حيدار رجلا زيدا قال الشاعر

يا حيدار جبل الريان من جبل • دماميني (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة
لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كتمان
نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلدان وهم فيه الجوهري هذا ما
يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض
وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بان الضمير في نحو نعم رجلا
زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والباطن بين المبتدأ والخبر
العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا
كما صرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني
عن المصنف (قوله ف قيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو أنها البيان الجنس صرح به الشاطبي في
باب حروف الجر ونقله المصنف عن الموضع في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى
مما أبرى مجراها وما حل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا

الا في غير الايجاب قال في الارتشاف ويدل لذلك معنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الخطيب
يا حسنه من قوام ما منتقيا • بنصب منتقيا على محل قوام • الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال

لا يكون ذلك من جرم التمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان غير العدد شرطه الافراد وايضا فهو معروف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أي ولو فعله لا متصرفا فافا لسيديوه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره اقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله (١٥٠) ونارنا لم يرنا رامثلا فضرورة وقيل الرؤية قلبيةه ونارنا مفعول ثان

للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجزوء بغير الزائد اذا كان يظهري الفصح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجزوءها الثابت له بحسب الاصل اظهروه في الفصح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بعد الهمزة جمع آوان من قوام يفتح القاف أي قامه وما زائدة ومنشعبا بفتح القاف موضع النقب (قوله لا يكون ذلك من جراح) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أي المنصوب بقريته أن الكلام في جواز جرم التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعه وله فحوظا بانه لا يزيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل) أي وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أي في اسناد الطيب ليدفاه فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لقوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكك على هذا يشكك على تعليل الشارح ايضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة متمسكة فأي مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلا حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارنا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثالها لانه تمييز مفرد (قوله ونارنا الخ) قال سم فيه نظروا الوجه كونه مفعولا مطلقا أي سبعا نرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن التزرو وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهري وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعي (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو أنه جري ليلى بالفراق حبيها (قوله ضيغت حرى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الاتزجار (قوله بما ذكر) أي من الايات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز محل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا محل بالغرض مع أنه جائز قد بر (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب ثم يفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم كيش بكاف مفتوحة فيم مكسورة فتحة ساكنة تشين مجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد في ما حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سالا (قوله عينا قر) قال في القاموس قر عينه تقر بالكسر والفتح قره وقد تضرع وقرور ابردت وانقطع بكازها وأرأت ما كانت متشوقة اليه اه ومتريا حال أي كثير المال كافي القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظريه مم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدأ في التسهيل

(والفعل ذو التصريف نرا سبعا) هو مبني للمفعول ونرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجسم عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبقا بالتمييز نرا أي قليل من ذلك قوله أنفسا تطيب بقل المني وداعي المتون ينادي جهارا وقوله

وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله

ضيغت حرى في ابعادي الاملا

وما ارعوت وشيبار أمي اشتعلا وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محججين بما ذكره قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب تنبيهان الأول مما استعمل به الناظم على الجواز قوله

رددت بمثل السيد نهدي مقلص

كيش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مريا ولم يعن بالاحسان كان مذكرا

وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان محذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف الثاني أجمعوا على منع التقديم في نحو كني يزيد رجلا لان كني وان كان فعلا متصرفا الا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا بخاتمه يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويترقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانه ما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للاهمام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال نجى بجملة وظرفا مجزوءا كاهم والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال

ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مهيئة للهيات والتمييز للذوات (١٥١) • الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز

• الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح • السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً وبأني التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد مر • السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فاشهر امؤكد لانهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فبين واما اجازة لمبرد ومن وافقه نعم الرجل بلال زيد فردودة واما قوله تزود مثل راد أيك فينا فنعم الزاد زاد أيك زادا والصحيح أن زادا معهول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود أو مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله الفتاة فتاة هند لو بدلت رد التبعة نطقا أو بإعفاء فتاة حال مؤكدة والله أعلم

﴿حروف الجر﴾

(هائڻ ڪروف ايلروهي)

عشرون حرفاً (من) و (الى)

و (حتی) و (خلا) و (حاشا)

والباولہ۔ لزمی) کا

من ذکر کی ولعل ومتی

وقد تغني ابتدائية اسم بعد اذ عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلح ان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرد مر فوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظرا الى قوله في الخلاصة والزمو اذا اضافة الى جعل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طالب زيد الانفسا ثمنى (قوله مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والاعرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه في معنى جاء مقارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدماميني (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تميز النسبة أيضا في الحقيقة تميز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله للعامل) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعم له) أى بحسب ما كان بدليلا بفيه كلامه (قوله فصار حالا) أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لينة موحشا طلل

﴿حروف البحر﴾

قدمها على الإضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معاني
الافعال الى الاسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم سماها
الكوفيون حروف الإضافة لانها تضيف معاني الافعال أى توصلها الى الاسماء وما لانها تعمل
الجر فيكون المراد بالجر الا عراب المخصوص كفى قواهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على
الاول أن مقتضاه أن لا يكون خذلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر لانها لتخصيص معنى الفعل
عن مدخولها لا لايصاله اليه لان المراد بایصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على
الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدماميني (قوله هاء حروف الجر)
ها بالقيصر معنا وقد عُد كفى هاؤم اقرؤا كتابه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تنصرف
تنصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من نذكير أو تأنيت وافراد وتثنية وجمع كالکاف في
رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحوها قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ) الخبر
مجموع التعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال في من ما كالى بل قيل انها الاصل تخففت
لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء
والباء ورب بضم الراء وفتح الباء والتاء ورب بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ورب بفتح الثلاثة
ورب بفتح الاولين وسكون التاء وتخفيف الباء من هذه السبعة ورب بالضم وفتح الباء المشددة
ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه جمع فوائد ما مشى عليه
المصنف من حرفة رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها وأيده
الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا
الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل حرفة رب بأمور
فراجع وجع اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضعفها
معنى الانشاء الذي معناه أن يؤدى بالحرف أو مشابها الحرف وضعافى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء
وحل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتى) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها
بالتكرات وبعضها بانطأها الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكون الناطم

و(عدا) و(فی) و(عن) و(علی) و(مد) و(مند) و(رب) و(اللام) و(نخی) و(واو) و(ناه) و(کاف) و(باء) و(لعل) و(متی) کلاهما مشترک فی جمل الاسم علی التّفصیل الّاتی وقد تقدّم الکلام علی خلاصها و(عدا) فی الاستثناء وقل من ذکر کی و(لعل) و(متی)

في حروف الجر لغير اربعة الجرمين . اما في قصير ثلاثة اشياء الاول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علّة الشئ نحو كيه بمعنى له
 والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله (١٥٢) براد الفتى كبا يضرو وينفع أي للضر والنفع قاله الاخفش وقبل ما كافة

الثالث أن المصدرية
 وصلتها نحو جئت سي أكرم
 زيدا اذا قدرت أن بعدها
 فان والفعل في تأويل
 مصدر مجرور بها ويبدل
 على أن أن تضر بعدها
 ظهورها في الضرورة
 كقوله

قالت أكل الناس أصبحت
 ماخا

لسانك كما أن تغر وتخدع
 والاولى أن تغدر كي
 مصدرية فتقدر اللام
 قبلها بديل كثرة ظهورها
 معها نحو لكيسلا تأسوا
 وأما لعل فالجر بها لغة
 عقيل ثابتة الاول
 ومحدوثة مفتوحة الآخر
 ومكسورة ومنه قوله
 لعل الله فضلكم علينا
 بشئ ان أمكم شريم

وقوله

لعل أبي المغوار منك قريب
 وأما متي فالجر بها لغة
 هذيل وهي بمعنى من
 الابتدائية جمع من كلامهم
 أنرجها متي كيه أي من
 كيه وقوله

شربن بماء البحر ثم ترفع
 متي ليج خضر لهن نبيج
 وأما الاربعة عشر الباقية
 فسيأتي الكلام عليها
 تنبيهان في الاول انما
 بدأ بمن لانها أقوى حروف
 الجر ولذلك دخلت على
 ما لم يدخل عليها غيرها نحو

عن الستة في التفصيل الاتي (قوله نحو كيه) أصله كيه المحذوف ألف ما وجوب بالدخول حرف الجر
 عليها وجي بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف
 الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصريح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن
 يقول المصدر والمنسب من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر
 مجرور بها كذا قال البعض والوجه أن مجموع الحروف وصلته مجرور ومحلا بالحرف لانه الذي تسلط
 عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان
 قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل
 فتأمل (قوله للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أي
 لكي عن عملها الجر منها في ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما تخاول لسانك أي
 حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى
 والخذع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أي في الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول
 الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجرف فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات
 اهل كماله المصريح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديره بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر
 الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أي مفضضة بدل من شئ (قوله وهي بمعنى من
 الابتدائية) قال في الهمع ونأتى اسمها بمعنى وسط حكى وضعها متي كيه أي وسطه (قوله شربن) أي
 السحب وضم شربن معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من وقوله لهن نبيج أي صوت حال من
 النون في شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطرده قال في
 التصريح يقال ان السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتتدمنها خراطيم عظيمة تشرب من
 مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجوف فيلطف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى
 في زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من
 معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أي من كل طرف ملازم النصب على
 الظرفية (قوله ها التنبيه) أي صورة لا معنى اذهى حرف قسم وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما
 في سم وقوله اذا جعلت أي كلتاهما (قوله في التعميد) أي صورة تعويض ها التنبيه وهمزة
 الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرها فاللغات أربع والله بالمد مع
 الوصل والله بالقطع بلا تعويض شئ عن الباء كذا في الهمع قال الدماميني وأضعف اللغات الأربع
 في ها الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي
 (قوله بالعوض) أي بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش
 ومن وافقه) أي حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم
 وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء
 السبية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمة قياس مع الفارق لان الفاء والواو
 ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل ضمها رها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله
 الى أن أين) يفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الاصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحين ويقال
 ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وأيم بكسر تين وهم بفتح الهاء المبذلة من الهمزة فضم قال أبو حيان
 وهي أغرب لغاتها وام بكسر تين وأم بفتح تين وأم بفتح فضم وام بفتح فكسر وام بكسر فضم وام بكسر
 ففتح ومن يفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ومثلثا فهذه عشرون لغة كذا في الهمع (قوله وشذافي

من عندك الثاني عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال ذلك
 في التسهيل وليس الجز في التعويض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى أن أين في القسم حرف جر وشذافي

ذلك وعد بعضهم منها الميم مثله في القسم نحو م الله وجعله في التسهيل بقية (١٥٣) أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا

أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكرا لفراء أن لات قد تجوز الزمان وقرئ ولات حسين مناص وزعم الاخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيديويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو لولاي ولولالك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عن سيديويه وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بشبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولالك لم يعرض لاحسابنا حسن • وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرائه من قنسة النيق منهوى

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و(مذوحى) والكاف والواو ورب والتا) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك في بحر الظاهر والمضمر على ما سيأتي بيانه (واخصص منذ ومنذ وقتا) وأما قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ

ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات لانه حرف جروبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الأعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشي عليه المصنف في تسهيله في مجت من الجارة محتص برب مضافا إلى الباء نحو من ربي لا فعلن بضم الميم وكسر هاء مع سكوت النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بربي وأما رواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من التي هي لغة في أيمن فثلاثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مجت من الجارة وبعضه في مجت أيمن (قوله والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلا لثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيديويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأي سيديويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وإن كان غالب نيابة الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المنصلة كما في عساه وعسالك وعساني على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيديويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجت من ضربك زيد أو أعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسمها ظاهرا تعين رفعه إجماعا لأنها لا تجوز الظاهر نية عليه الدماميني (قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ويرى عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة ويرى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف أي طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطح ويطوح أي هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أي ساقط والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وباللقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله إلا حتى واخصص منذ ومنذ وإنما اخصصت المذكوكرات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم لأصل لاقبه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في محو ك وطردنا المنع (قوله واخصص منذ ومنذ وقتا) قال ابن عصفور ما يستل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل طرفا فتقول منذ كم ومذمتي ومذأي وقت ولا تقول مذما لأن ما لا تكون طرفا فان قلت سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفي جر باتفاق والكلام فيما إذا كانا جارين أه يس على أن منهم من يرى أنها حينئذ داخلان على زمان مقدرمضاف للجملة وعليه لا اشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أي على رواية فزع الهمة أما على رواية الكسر فنظام لدخولها على الجملة (قوله وبشرط في مجرورهما) وكذا في مرفوعهما وبشرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز

(٢٠ - صبان ثاني) زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه في تنبيهه بشرط في مجرورهما مع كونه وقتا أن يكون معينا لأمهما ما ضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته مذنيوم الجمعة أو مذنيومنا ولا تقول مذنيوم ولا أراه مذغدو كذا في منذ أه

(و) اخصص (رب • منكر) فخور (١٥٤) رجل ولا يجوز رب الرجل (والثناء لله ورب) مضى والكعبة أولياء المتكلم نحو

وتالله لا كيدن أصنامكم
وترب الكعبة وترب
لا فعلان وندرتا لرحمن
وتحياتك (وما رووا من
نحو ربه فتى) وقوله
وربه عطبا أنفذت من
عطبه

(نزر) أى قليل تنبيه
يلزم هذا الضمير المحرور
بها الافراد والتذكير
والضمير بتمييز بعده
مطابق للمعنى فيقال ربه
رجلا وربه امرأة قال
الشاعر

ربه فنية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فأجابوا
وقد سبق التنبيه عليه في
أخرياب الفاعل (كذا كها
ونحوه أتى) أى قد حرت
الكاف ضمير الغيبة قليلا
كقوله

وأم أوعال كها أو أقربا
وقوله
ولا ترى بهلا ولا حلا ولا

كولا كهن الا حاطلا
وهذا مختص بالضرورة
تنبيهه قوله ونحوه

يحمل ثلاثة أوجه الاول
أن يكون اشارة الى بقية
ضمائر الغيبة المتصلة كما

في قوله كولا كهن الثانى
أن يكون اشارة الى بقية
الضمائر مطلقا وقد شذ

دخول الكاف على ضمير
المتكلم والمخاطب كقوله
واذا الحرب شهرت لم تكن

كى

منذ صر تريد صهر يوم بعينه ويشترط في عاملها أن يكون فعلا مضيا منفيًا نحو ما رأيت منذيوم
الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذيوم الخميس ولا يجوز قتلته منذيوم الخميس قاله يس (قوله واخصص
رب منكر) أى فى الكثير فلا يرد قوله الا فى ومارو والخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور
والزحشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي معرفة
جار مجرى النكرة وقده يطف على مجرور هامضاف الى ضميره فخور رب رجل وأخيه لانه نكرة تقدير
اذا التقدير وأخيه وانما لم يجوز رب أخى الرجل لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل
وزيد مثلا فلا يجوز قال فى التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المحرور بها خلافا لله بدو من وافقه
(قوله والثناء لله ورب) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد
يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجاهلي هذا الضمير عائد على مبهم فى
الذهن يعنى قبل ذكره مؤخر اتميزا فلا ينافى عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر
هذا ما ظهر لى (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنفذت
من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانفاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل)
أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا فى الاستعمال (قوله
الافراد والتذكير) أى استغناء عطبا بغير التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين ويجوز
الكوفيون مطابقة الضمير لفظا فخور بها امرأة وربهم - ما راجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله
والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف ميزنم وبشس ولعل الفرق قوة
العامل فى باب نعم وبشس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص
بنوع التمييز فى باب نعم وبشس وعدم اشعار شئ به فى رب فتنبه (قوله دائبا) أى ارنادائبا أى دائبا
(قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره • خلى الذنابات شمالا كذا • وضمير خلى الجار وحشى
والذنابات بفتح الذال المجهة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكذا بفتح الكاف والمثلثة
أى قريبا منه والمفعول الثانى لطفى اما شمالا او كذا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مر تفع
وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالدنابات وأقربا على الاول
معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على الجار (قوله ولا ترى بهلا) أى زوجا
ولا حلا أى زوجات كها أى كالجار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاطلا استثناء من بهلا والحاطل
المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم
الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف
على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه
فى أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو متكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة
(قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حلت عبارته على الاحتمال الثانى بايها م عبارته أن
دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون
دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فخاثر
ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شهرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كفى
الداميني عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل المحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجار وأما الخ
(قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الاقلية من حيث القياس وجبئذ لا يرد عليه نظر
المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا
وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذ من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية

وكقول الحسن أنا كذا وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كها وما أنا كانت وما أنت كانا النفاسة
وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كايك وما أنت كايى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل

النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظراخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساروبا (قوله كقوله) أي في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى أياك وقال ابن هشام الحضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن الحقيقى بكونه تأكيد لا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقعما بين الباقى والمنفى الا أن براد التوكيد اللغوى ولا يلحق جوابه أى لا يجحد وأناس فاعمل وفقى مفعول وقوله حال أى البذل أى الى لقبيل والمعنى لا يجحدون فقى الى أن يقول فحينئذ يجحدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله في ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجرزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمن الفعل معنى فعل يتهدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة والتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيين واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح والمعنى وان اقتضى كلام البعض خلافه والتجوز عندهم في الحرف قال في المعنى وهذا المذهب أقل نعتفا (قوله بمن) قال في الهمع الغالب في نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجر حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فاعلم فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر في كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائى والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عداهما التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعية) ان أريد به التبعية المحفوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور والآلة بطأحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وان أريد به مطلق التبعية كان في العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعية بل التبعية المحفوظ لغيره لما تقر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعانى الا تيسر للحروف قال في المطول والختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها النظرية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروف قابل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف مانعه كالا ابتداء المخصوص والطرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام مانعه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يحلفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقها في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا في كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعها واستعمالا فن مثالا موضوعه لكل فرد من الابتداء آت الجزئية الملحوظة للغير مستحصرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعها جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعه للمعانى الكلية الملحوظة للغيرها فلهذا امرط الواضع في

قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساروا والثالث أن يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر - مردخوله على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلحق أناس فقى حال يا ابن أبى زياد وقوله

أت حال تقصده كل فج ترجى منك أنما لا تحب اه وهذا شروع في ذكر معانى هذه الحروف (بعض وبين وابتدى في الامكنه بمن) أى تأتى من لمعان وجملة عشرة اقصر منها هنا على الخمسة الاولى الاول التبعية فحوى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يحلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون الثانى بيان الجنس فحوا جئتوا الرجس مسن الاوثان وعلامتها أن يصح

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل

دلائلها ذكر الغير معناه من مثله هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب
 ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اه يعنى التقطازاني وما قبل يلزم حينئذ ان
 لا تستعمل الا في معان جزئية فيلزم ان تكون مجازات لاحقا لثبوتها مع انهم لم تردوا في أن المجاز
 يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها
 أما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا
 البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها
 معرفة فان كان نكرة فعلا متبعا أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هي ذهب ولو قال
 أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها كان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر
 في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة (قوله
 ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء
 وعلامتها أن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
 أعوذ بالله التجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشنخ عن الرضى (قوله في الامكنة) الاولى
 أن يراد بها معدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس
 على التقوى من أول يوم) ان أراد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن
 يعنى في كماله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن
 بيننا وبينك حجاب (قوله تخبرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليلة
 من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجهه أبوها جيشا الى
 المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طبيبا وطبيبهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أينك من عند صاحبنا
 وهو يدركك ويعطيك حاجتك فبأسر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر
 وقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كما جدد جمع تجربة
 كذا في المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو
 مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جئ الىه ابن هشام ومثله تبعه الا في البقاء بقوله تعالى
 ما فرطنا في الكتاب من شئ أى من تقرير فلا تراجم غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تراجم قبل
 الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء يبناه نتخذ للمفعول وتقدم في
 باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملازمة لا نفسها والولاية وجعل ابن مالك من
 الداخلة على الظروف التي لا تصرف زائدة كما مر في محله (قوله أن يسبقها نفي أو شبهة) فلا تراجم في
 الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرة اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله
 التقطازاني عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الواو فلا تراجم غيرهما لعدم
 السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة
 له واطلب التصور (قوله الامبتدأ) أى ولو في الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثاني مفاعيل أعلم
 كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة تخرج ثاني مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم
 لانهم اخبروا في الاصل لا مفعولا حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ
 المظنون في ظننت زيد اقاما قيام زيد قاله الدماميني (قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي) أى
 لانها قبل دخول من تختص نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية قد دخلها
 منحصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاء في من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص
 فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقعنة بين
 طالب ومطلوب وان كان سقوطها محتملا بالمقصود قاله المصباح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفي أو

أن يخلفها اسم موصول
 لثالث ابتداء الغاية في
 الامكنة باتفاق نحو من
 المسجد الحرام الى المسجد
 الأقصى (وقد أتى ببدء)
 الغاية في (الازمنة) أيضا
 خلافا لاكثر البصريين نحو
 لمسجد أسس على التقوى
 من أول يوم وقوله تخبرن
 من أزمان يوم حليلة الى
 ليوم قد جرب كل التجارب
 الرابع التنصيص على
 العموم أو تأكيد
 التنصيص عليه وهي
 الزائدة ولها شرطان أن
 يسبقها نفي أو شبهة وهو
 النفي والاستفهام وأن
 يكون مجرورها نكرة والى
 ذلك الإشارة بقوله (وزيد
 في نفي وشبهه نكرة)
 ولا تكون هذه النكرة
 الامبتدأ (كما لبغ من
 هـ فر) أرفاء لا نحو لا يقيم
 من أحد أو مفعولا به نحو
 هل ترى من فطور والى
 لتنصيص العموم هي التي
 مع نكرة لا تختص بالنفي
 والتي لتأكيد هي التي
 مع نكرة تختص به كاحد
 وديار

وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوه لازمة في نحو (١٥٧) قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى

عدم اشتراط الشرطين
معافا جازيادتها في الايجاب
جارية لمعرفة وجعل من ذلك
قوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم • الخامس أن
تكون بمعنى بدل نحو أَرْضَيْتُمْ
بالحياة الدنيا من الآخرة
وقوله

أخذوا الخاض من الفصيل
غلبة

ظلموا ويكتب للامير أقبلا
السادس الظرفية نحو
ماذا خلقوا من الارض
إذا نودي للصلاة من يوم
الجمعة • السابع التعليل
نحو مما خطاياهم أغرقوا
وقوله يغضى حياه وينغضى
من مهابته • الثامن
موافقة نحو يا ويلنا
قد كنا في غفلة من هذا
• التاسع موافقة الباء
نحو ينظرون من طرف
خفي • العاشر موافقة على
نحو ونصرناه من القوم
الذين كذبوا (لأنها حتى
ولام والى) أى تكون
هذه الثلاثة لانتها الغاية
في الزمان والمكان والى
أمكن في ذلك من حتى
لأنك تقول سرت البارحة
الى نصفها ولا يجوز حتى
نصفها لأن مجرور حتى
يلزم أن يكون آخر أو
متصلا بالآخر نحو أكلت
السمة حتى رأسها ونحو
سلام هي حتى مطلع الفجر
واستعمال اللام للانتها

شبهه وانما كانت لتأكيد لان النسكرة اللازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد ذلك
(قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم
اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوه لازمة الخ) أجيب بان من
تبعية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شئ من مطر واعترض بان محذوف الموصوف واقامة الجملة
أو الطرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود
الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كان من جنس المطر والطرف مستقر حال من
الضمير وبان زياتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فأجيب بذلك على سبيل حكاية
السؤال كما قالوا دعنا من غمرنا كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان
من التبعية ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمية نوح
عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمية نبيينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض
الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أى عمال الزكاة
والخاض النوق الحوامل لا واحدا لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه والفصيل ولد الناقة اذا
فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة ولللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والاقبل صغير الابل
لا قوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أقبلا (قوله ماذا خلقوا من الارض
الخ) كونهما الظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللصريحين أن يجعلوها في هذه
الآية لبيان الجنس وفيها يلنا قد كافي غفلة من هذا لا ابتداء لا فائدة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد
قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كافي فويل للذين كفروا من النار لكن
التعلق في آية يا ويلنا معنوى لا صناعى للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي وفي ونصرناه
من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمن نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشئنى ان
أريد كون الطرف آلة للنظر فمن معنى الباء أو مبدأ له فهى لا ابتداء فهى معنيان متغايران
موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في
نظائره الاتية ومن التى للمجاوزة على ظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثانی المتضادين نحو والله
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أى بقاء الاستعانة دماميني
(قوله والى أمكن في ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى يماينه الشارح ولأنه يجوز
كتبت الى زيد وأنا الى عم - روى هو غايى وميرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى
عم ولو وضع حتى لا فائدة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا
به التقضى ولا حتى الكوفة اضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المغنى ولا
ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو
سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف
والشارح أن حتى الجارة لا تنتها دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والافقد
تكون له وقد تكون للتعليل ولا يستتبع كاسيأتى قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه
في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافا لراعم ذلك (قوله أن يكون آخر الخ)
أى وان يكون ظاهرا لا ضميرا الا ما شد كاسيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كافي
الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاصله بالضرورة (قوله نحو أكلت السمكة
الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل
لا سلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى في

قليل نحو كل مجرى لاجل مسمى وسينأتى الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب اعراب الفعل
• وأما الى فلها اثمانية معان • الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم

الثاني المصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم (١٥٨) إلى أموالكم • الثالث التبيين وهي المبيضة لقاعدة مجرورها بما

يفيد حبا أو بغضا من فعل
تجب أو اسم تفضيل نحو
رب السجن أحب إلى
• الرابع موافقة اللام
نحو والأمر البتة وقيل
لأنهاء الغاية أي منته البتة
• الخامس موافقة في نحو
ليجمعنكم إلى يوم القيامة
وقوله

فلا تتركني بالوعد كاني
إلى الناس مطلي به القار
أجرب

السادس موافقة من كقوله
تقول وقد مايت بالكور
فوقها

أي في فلا يروى إلى ابن أحمرا
السابع موافقة عند كقوله
أم لا سبيل إلى الشباب
وذكره

أشهى إلى من الرحيق
السلسل

الثامن التوكيد وهي
الزائدة أثبت ذلك القراء

مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة

من الناس تهوى إليهم بفتح
الواو وخرجت على تضمين

تهوى معنى قبل (تنبيه)
أن دلت قرينة على دخول

ما بعد إلى وحتى نحو قرأت
القرآن من أوله إلى آخره

ونحو قوله
ألقى العصفه نسي يخفف
رحله

والزاد حتى نعله ألقاها
أو على عدم دخوله نحو ثم

أتموا الصيام إلى الليل ونحو
قوله

سقى الحبا الأرض حتى

الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون
وجاءة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للأنهاء والمهني ولا
تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم دما ميني (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أي من كل تركيب اشغل
على ضم شيء إلى آخر في قوله محكوم ما به على شيء أو محكوم ما عليه شيء أو متعلقا بشيء سواء كان من جنسه
أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغنى
والشمني (قوله من فعل تجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله
الشمني وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناها كالمشتق منها نحو وذكره ويشير
إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسبب أي (قوله موافقة
اللام) أي الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي
الناطقة الذي يأتي بخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلي) أي جل مطلي به القار أي الزفت فيه قلب
نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في البقرة عنه فافهم واعتض جعل إلى بمعنى في بانه لوصح
ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف مضافا إلى
الناس وفيه نظر إذا الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عده هذه
المعاني عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أي الناقصة وقد غابت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم
راء الرجل والباء بمعنى على ويسبق مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أي زال
عطشه والسبق كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم الساقطة من الركوب وابن أحمرا
هو عمرو بن أحمرا قال البيت وكل من إلى وابن أحمرا معمول ليس في أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره
الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من
جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فله
الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه
مفعولا لقرأت اه وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصديق بالقليل
والكثير وقيل القرينة ظهور أراد الاستيفاء (قوله ألقى العصفه) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلس
كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر له ما شيا ثم مدحاه فكتب لكل
منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأرهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصل الحيرة قال المتلس لطرفة أنا
هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلحنا فلهم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان
خيرا أو لا فرنا فامتنع طرفة ونظر المتلس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أنت حسن القراءة
قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله والقاه في النهر وقرأ إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة
بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب
على الاشتغال حتى ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف حتى عاطفة والهاء للنعل
أو العصفه أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء حتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة
على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد
أن الذي قبل حتى العصفه والزاد والنعل غير داخل فيهما قطعاً وأجيب بتأويلهما بالمتنقل وهو
يشمل النعل فكانه قال ألقى ما يتقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها
بحتى (قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام
شرعا إنما هو الامتناع عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يستند لا تأتموا
لان الاتمام فعل الجزاء لاخير فلا يستند والمغيا لا بد أن يكون ممثلاً (قوله سقى الحبا) بالقصر
وقد عذ أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه وقوله محدود بجاء

أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والافصح في حتى الدخول وفي إلى عدمه ودالين

مطلقا على الغالب فيهم ما عند القرينة وزعم الشيخ مهذب الدين القراني أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة (١٥٩) بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان

بدلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفيه تعديّة أيضا وتعليل في زيد) أي تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى الاول انتهى الغاية وقد مر الثاني الملك نحو المال زيد الثالث شبه الملك نحو الجمل للدابة ويعبر عنها بالام الاستحقاق أيضا لكنه غابر بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وقد يعبر عن الثالث بالام الاختصاص الرابع التعديّة ومثله في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التعليل قال في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعديّة بما أضرب زيد العمرو وما أحبه بكر . الخامس التعليل نحو تحكم بين الناس وقوله

واني لتعروني لذكر الزهرة . السادس الزائدة وهي اما مجرد التوكيد كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجاز لمسلم ومعه اهد

ودالين مهملات أي ممنوعا أو مجيب ودالين مهملتين أو مجتسبين أي مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول في حتى وعدمه في الى والمقابل في الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والافلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للقراني هذا ما تقيده عبارة الفارسي وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والا قرب أنها كالي (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها عليك (قوله نحو الجمل للدابة) الجمل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعابه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا عليك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا عليك نحو أنت لي وأمالك ولزيد ابن كباؤخذ من تمثيل الهـ مع اللام الاختصاص بنحو ان له أبافان كان له اخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بالام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا عليك نحو الجمل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا عليك نحو زيد ابن كباؤ (قوله بالام الاختصاص) الراجع أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعديّة) أي المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعديّة لكن مع افادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمرو الخ) أي لان ضرب وحب مشا امتعديان في الاصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهـ مرة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهم لم ينقلوا ليست اللام للتعديّة وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعدّد فذهب الكوفيون أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعديّة المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وماسيأتي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عدم معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا لاحقا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزائدة غير مستقيم أيضا اذا الزائدة ليست من معاني اللام فانهم (قوله اما مجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايقين نحو لا أبالك على أحد الواجهة فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فقاربت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بناء الخطاب قاله الشاعر عديح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصرّح (قوله واما التقوية الخ) ولم تكن اللام المقوية زائدة محضة تنظر الجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ أفاده في التصريح . فائدة في المغني قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها ان زيدت في مفعوليه ولا يتعدى فعل الى اثنتين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لزم الترجيع من غير مرجع وهذا الأخير ممنوع لأنه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ لكل وجهه هو موليا باضافة كل أنه من هذا وان المعنى الله مولى كل ذي وجهه وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في موليا على هذا التوليس

واما التقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو الذين هم لهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعجبون ونحو مصدق لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع التعليل

نحو وهبت زيد ديناراً
 • الثامن شبه التمليل نحو
 جعل لكم من أنفسكم
 أزواجاً • التاسع النسب
 نحو لزيد أب ولعمرو عم
 • العاشر القسم والتعجب
 معاً كقوله
 لله يبقى على الأيام ذوحيد
 ونحو لله لا يؤخر الأجل
 وتختص باسم الله تعالى
 • الحادي عشر التعجب
 المجرد عن القسم ويستعمل
 في النداء كقولهم يا للماء
 والعشب إذا تعجبوا من
 كثرتهم أو قوله
 فيا لك من إبل كان فحومه
 بكل مغار القتل شدت يذبل
 • وفي غيره كقولهم لله دره
 فارساً والله أنت وقوله
 شباب وشيب واقتار وثررة
 فلهذا الدهر كيف تردد
 • الثاني عشر الصيرورة
 نحو فالتقطه آل فرعون
 ليكون لهم عدوا وحزناً
 ونسبى لام العاقبة ولأم
 المآل • الثالث عشر
 التبليغ وهي الجارة لاسم
 السامع نحو قلت له كذا
 وجعله الشارح مثلاً للام
 التعدية • الرابع عشر
 التبيين على ما سبق في إلى
 • الخامس عشر موافقة
 على في الاستعلاء الحقيقي

المفهومة من مولى وانما يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لا لا يتعدى العامل إلى
 الظاهر وضميره معاً ولهذا قالوا في الهاء من قوله • هذا مراقفة للقرآن يدرسه • ان الهاء مفعول
 مطلق لا ضمير القرآن اه • بياضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه
 على ما يذكرك فيه المفعولان معاً كونهم ممتقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازاني
 في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل إلى
 الظاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أي لكل وجهية الله مولم مولها
 والمفعول الآخر على هذا المحذوف أي أهلها نقله الشافعي (قوله نحو وهبت زيد ديناراً) فيه أن
 التمليل مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيد ديناراً كان
 الكلام صحيحاً إلا على التمليل ولو مثل يجعلت زيد ديناراً كان أحسن (قوله شبه التمليل الخ) قد
 يقال المفيد لشبه التمليل مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمليل على
 التمثيل له يجعلت زيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليل
 والنسب والتمليل من التركيب على اللام نسبت إليها فامل (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من
 أمثلة لام الاختصاص أن له أباً فإن كان له أخوة (قوله القسم والتعجب معاً) قولهم في باب التعجب أن
 المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب
 إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء اه • فنوشي (قوله
 لله) بكسر اللام يبقى أي لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع جيدة كبذرة وبذرة العدة في
 قرن الوعل وتمامه • عشمخزبه الظيان والآس • بشين ثم خاء • مجتئين الجبل العالي والظيان بالطاء
 المشالة والتهية المشددة يامهين البر والآس شجر معروف كذا في الشافعي والدماميني وقوله جمع
 جيدة أي بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببذرة وبذروان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر
 فسكون على ما يفيد قول المصنف في جمع التكسير ولفعله فعل والذى في القاموس أن اسم
 العدة في قرن الوعل الحيد أي بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه • فاعل في
 المفرد لغتين التانيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن
 يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد أن يفنى (قوله يا للماء والعشب) بفتح
 اللام على أنه ما مستغاث به ما يحجاز التشبيه ما بمن يستغاث به حقيقة أي ياماء ويا عشب أقبله لهذا
 وقسم كما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنامعنى أتعجب وفي نحو يا زيدا عمرو معنى
 أتعجب على خلاف سياق وبكسر هاء على أنه ما مستغاث لاجلها والمستغاث به محذوف واللام
 متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومي للماء والعشب على خلاف أيضاً سياق (قوله فيا لك)
 الاظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً والمغار اسم مفعول من أغرت الجبل قتله فإضافته إلى القتل
 للمبالغة وقوله شدت أي ربطت والباه في يذبل بمعنى في يذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل
 الروى والمعنى كان نجومه أطوله وعدم غيبته باربطت بالجبال المقتولة في يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لي
 (قوله وثررة) أي غنى (قوله الصيرورة) أنكرها الصيرورة وجعلوا اللام في مثاله للتعديل المجازي
 حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطعهم بترتب الحبة والتبني واستعبرت له اللام
 (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين
 على ما سبق في إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها من قول واللام التبيينية بعكس ذلك
 فان قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحبوب
 وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يؤهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام
 التبيين اللام في نحو يا زيدا واللام في نحو سقيا عمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

فجوزوا بغيره للذقان وقوله فخر صريعا باليد واللفظ والمجازي نحو وان (١٦١) أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء، وأنكره

الخماس • السادس عشر
موافقة بعد نحو أقم
الصلاة لدولة الشمس
• السابع عشر موافقة
عند نحو كتبت له خمس
خلون وجعل منه ابن جنى
قراءة الجندري بل كذبوا
بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم • الثامن
عشر موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم
القيامة لا يجعلها الوقتها إلا
هو وقولهم مضى لسيده
• التاسع عشر موافقة
من كقوله

لنا الفضل في الدنيا وأنفك
راغم

ونحن لكم يوم القيامة أفضل
• المقم عشر من موافقة
عن نحو قالت أخراهم
لا ولا هم رينا هؤلاء أضلونا
وقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغضا أنه لدميم
• الحادي والعشرون
موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كاني ومالك
لطول اجتماع لم نبت ليلة
معا (والظرفية استنبى بيا
وفي وقد بينان السبب بالبا
استعن وعد عوض الصق
• ومثل مع ومن وعن بها
انطق) أي تأتي كل واحدة
من الباء وفي لمعان أمانى
فلها عشرة معان ذكر منها
هنا معنيين الأول الظرفية
حقيقة ومجازا نحو زيد في
المسجد ونحو ولكم في

المفعول قالوا وهي ومجرورها خبر لمحذوف أي ارادنى لزيد أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعنى فالكلام
جملتان والاولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل
ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقهم نعم يتعين ما قالوه في نحو سقيا لك ان جعل
سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر
بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ما قلنا قدسبر (قوله ويجوزون للذقان) جمع ذقن بالتصريح بمجتمع
اللمعين من أسفلهما كلفي القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها اقرب
ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره الخماس) انظر هل مرجع الضمير
كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبارة المغنى ونحو قوله عليه
الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال الخماس المغنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية
لهم بمعنى عليهم اه (قوله فنحو كتبت له خمس خلون) الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم أنها في
المثال بمعنى بعد كما أن في قولك كتبت له ليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبت له لغيره كذا بمعنى في (قوله
قراءة الجندري) في القاموس الجندري القصير ثم قال ويجوز كجعفر رجل (قوله لا يجعلها الوقتها الا هو)
أي في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أوجب بانه يصح أن يراد بالساعة زمن
البعث من القبور وبالوقت اليوم الاخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد
لا يجعل ما فيها (قوله موافقة من) أي البيانية على خلاف يأتي في أفعال التفضيل (قوله راغم) أي
لاصق بالراغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الدلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب
من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو لا ذلك لتقبل
ما سبقونا بهنى لوجعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قاله بأمر أحدها أن يكون في الكلام
التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المفعول عنهم محذوفا أي وقال الذين كفروا
الذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ
والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى
وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيد انما تب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت
شخصا بانت بجذل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمر و أنت بجذل وقلت لعمر و هو بجذل قاله
الرضي (قوله فنحو قالت أخراهم لا ولا هم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فهماء بهاء فلا شاهد
فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى
به الوجه لتحسينه (قوله كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الباء هو
المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرهما خراعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو
المشهور قال أبو جيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استنبى) أي
اطلب بيانها والدلالة عاينها بما ذكر (قوله وقد بينان السبب) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللقليل
بالنسبة الى في فهي من المشترك المستعمل في معنيه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان
السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المحرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك
على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة
الكلمية المحوطة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية المحوطة لغيرها كما هو معنى الحرف على
ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أي بأن يكون للنظر احتواء وللظروف تحيز
فان فقد انخوف في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم لم يجاز ومنه
الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتسدر فان
قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة

دخلت امرأة النار في هرة حبستها وتسمى التعليلية أيضا • الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم • الرابع الاستعلاء نحو لا صلبنكم في جذوع النخل وقوله (١٦٢) • بطل كان ثيابه في سرحة • الخامس المقايضة نحو فامتناع الحياة الدنيا في الاسترة

الاقليل • السادس موافقة الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم • السابع موافقة من كقوله

ألا عم صباحا أيها الطفل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده

ثلاثين شهر في ثلاثة أحوال

أي من ثلاثة أحوال • الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس

بصبرون في طعن الاباهر والكلبي

• التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فحين رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله

ولا يزال في باب من حدث

الأخوة فانتظر عن ثقب أي فانتظر من ثقبه

• العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في الضرورة كقوله

أنا أبو سعد إذا الليل دجا

يخال في سواده يندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها باسم الله وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الأول البديل نحو ما يسرني بها جرائع النعم وقوله فليت لي بهم قوما إذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبنا

• الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناكم بسحر • الثالث السببية نحو فكلما أخذنا بذنبه

زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من

الى العميون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فواجهه عند مانع ذلك أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسب ما وهي مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في رأسي الا أن فيهما قلبا لانهما كان المناسب نقل المنطروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رماية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الخوض لان المعروف ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رماية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الخوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمي (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بني اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لا صلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبها الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه بجزئيات كل فاستعبر بناه على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في المعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصاوب التمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجماع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخييل وهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي من التساهل (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايضة) أي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعده وهي الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق كافي المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعية وجعلها الشمي على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول في الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنيه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أي التي للالصاق حقيقة أو مجازا شمني (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما أبهران يخرجان من القاب والكلا جمع كلبة أو كوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أو رد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استنفها مية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استنفها ما انكاريا بقوله عن ثقب على أن زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره وفي الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا في الباء وعن وعلى وقاسها في الى وفي واللام ومن فيقال عرفت عن عجت ولمن قلت والى من أويت وفين رغبت وأن أباحيان منعها في الجميع (قوله ولا يوثايتك) • هموزا لقاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدماميني أي يساعدا (قوله دجا) أي أظلم بخال بالبناء للمجهول يندج بفتح الباء والراء وسكون النون أي جلد أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال واليرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اه • ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أي فرقوا والاعارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الاعداء والاعارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثلين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت يزيد أسدا أي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من

يخال في سواده يندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها باسم الله وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الأول البديل نحو ما يسرني بها جرائع النعم وقوله فليت لي بهم قوما إذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبنا • الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناكم بسحر • الثالث السببية نحو فكلما أخذنا بذنبه

ذی صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني (قوله الرابع التعليل)
 ينبغي اسقاطه كافي المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي
 وغيرهما ويوافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ بجي بين العلة
 والسبب بان العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب
 فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تعليله للتعليل بسبب متقدم وكان
 الموافق له أن يثبته بنحو حقرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن بقاء
 السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل
 أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو ريت القلم بالسكين قاله ميم (قوله التعدية) أي الخاصة كما
 يفيد ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى
 ابصال معنى الفعل إلى الاسم فتركه بين حروف الجر التي ليست بزانة ولا في حكم الزائدة شمني
 ودماميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطة ما ومع الهمزة بلا واسطة
 (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أي تعدية كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبرا أكثر
 وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر
 أكثر محذوف أي ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال في المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض
 الناس ببعض وصككت الجربا بالجرب والاصل دفع بعض الناس بعض وصلنا الجربا قال الدماميني
 ويرده عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا
 يشملها ضابط بقاء التعدية المتقدمة ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصلنا الجربا الجرب بتقديم
 المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) لا فرق بينهما ما خلا فالن فرق باقتضاء ذهب بزيد
 المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيد أو مما يردده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وإن أوجب عن
 الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالحي في
 قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم من فرق صاحب الكشف حيث قال والفرق بين أذهب
 وذهب به أن معنى أذهب به أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به إذا استعجمه ومضى معه وذهب
 السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسيكه اه قال الشمني ولا يخفى ما في قول
 الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في
 نسبه إلى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله بقاء البديل أن يقول بقاء العوض والفرق
 بين بقاء التعويض وبقاء البديل كما قاله ميم أن في بقاء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد
 الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلته وفي بقاء البديل اختيار أحد الشئين على الآخر فقط
 من غير مقابلة من الجانبين وقيل بقاء البديل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الجمع فتكون هي الدالة
 على اختيار شئ على آخر أهم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاوّل أشهر وأوفق بصنيع الشارح
 (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شئ من جسمه
 أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت بزيد الان معناه المنع من الانصراف بأي
 وجه كان ومعنى مرتب بزيد الصفت هو وري بمكان يقرب منه قاله في المغنى ونازع الدماميني في
 كون الالتصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز يجعل التصاق الامساك
 بالثوب التصاقا بزيادة بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور على فتكون للاستعلاء المجازي كان
 المار بمجاوزه المرور به استعمل عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الاماكن
 إلى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لا فعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء
 على أن المصدره ضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي

• الرابع التعليل نحو فبظلم
 من الذين هادوا حرمنا عليهم
 طيبات أحلت لهم الخامس
 الاستعانة نحو كتبت بالقلم
 • السادس التعدية وتسمى
 بقاء النقل وهي المعاقبة
 للهمزة في تصيير الفاعل
 مفعولا وأكثر ما تعدى
 الفعل القاصر نحو ذهبت
 بزيد بمعنى أذهبته ومنه
 ذهب الله بنورهم وقرئ
 أذهب الله نورهم • السابع
 التعويض نحو بعث هذا
 بألف وتسمى بقاء المقابلة
 أيضا • الثامن الالتصاق
 حقيقة ومجازا نحو أمسكت
 بزيد ونحو مرتب به وهذا
 المعنى لا يفارقها ولهذا
 اقتصر عليه سيويه • التاسع المصاحبة نحو
 اهبط بسلام أي معه

(قوله ونازع) رده الشمني
 بان اللغة مبنيّة على الظاهر
 وان تأملت ما قاله صاحب
 المغنى في معنى الالتصاق
 عرفت أن الالتصاق مع
 الدماميني فراجع

• العاشر التبعض نحو
عينا يشرب بها عباد الله
وقوله

شرب من بماء البحر ثم ترفع
منى بلج خضر لهن نايح
• الحادي عشر المجاوزة
كمن نحو فاسأل به خبيراً
بدليل يسألون عن أنبيائكم
والى هذه الثلاثة الإشارة
بقوله

ومثل مع ومن وعن بها
انطق

هذا ما ذكره في هذا الكتاب

• الثاني عشر موافقة
على نحو من ان تأمنه
بقنطار بدليل هل آمنكم
عليه الا كما آمنتم على
أخيه من قبل • الثالث

عشر القسم وهي أصل
سروقه ولذلك خصت بذكر

الفعل معها نحو أقسم بالله
والدخول على الضمير نحو

بذل لا فعلن • الرابع عشر
موافقة الى نحو وقد أحسن

بي أي الى وقبل ضمن
أحسن معنى لطف

• الخامس عشر التوكيد
وهي الزائدة نحو كفى بالله

شهيداً ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة بحسب كل درهم

ليس زيد بقائم (على
للاستعلاء ومعنى في وعن)

أي تجي على الحرفية
لمعان عشرة ذكر منها هنا

ثلاثة • الاول الاستعلاء
وهو الاصل فيها ويكون

حقيقة ومجازاً نحو وعليها
وعلى الفلانة قومون

بما جدد الرب به نفسه قاله في المعنى (قوله العاشر التبعض) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملاً
بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للالصاق فيجب أيضاً الاستيعاب اذا المعنى امسحوا المسح
بالرأس وهو اسم لكلمة لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كما مامنا الشافعي هي للتبعض
نحو عينا يشرب بها عباد الله لم يأت في صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح ببايته وعلى عمامته
وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على
العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى للمفعول بنفسه
وهو المزال عنه ولا آخر بالباء وهو المزيل لخذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع
المسح المأمور به على الرأس حتى يوجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستفادة التبعض
على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة للمسح اليد دما ميني ملخصاً (قوله
نحو عينا الخ) وقبل ضمن يشرب معنى يروي وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت
الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يخص هذا المعنى بالسؤال وقبل لا يخص
بدليل قوله تعالى يسبحونهم بين أيديهم وبأيمنهم ويوم تشق السماء بالغمام وأنكرا البصريون
مجيء الباء للمجازة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بان الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور
هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمنهم ظرفية أي يكون في أيمنهم لان
أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي الغمام للاستعانة لان
الغمام كالآلة وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو
الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه
(قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقاً
وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه أن
ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخير ما ذكره بقوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر
التعليل بذكر السبب لا اتحادهما معنى على ما مر وانما عداً أولاً ما ذكره المصنف عشرة نظراً
لاتحادهما معنى وثانياً أحد عشر نظراً الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة
وهي استعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما جوابه انشائي نحو بحول الله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة
وهي جرهما في القسم وغيره ورد بان اللام كذلك اه دما ميني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف
قسماً بل الباء فيه متعلقة بأسألكم محذوفاً لا بأقسم (قوله نحو كفى بالله شهيداً الخ) عدد الامثلة إشارة
الى أنما زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضاً كما مر في
فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعال في التعجب على
قول الجمهور كما سيأتي في باب وجازة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفي واردة في الضرورة نحو
ألم يأتينك والانباء تنهى • بما لاقت لبون بنى رباد

والزائدة مع المفعول غير مقبوضة وان كان مفعول كفي نحو كفى بالمرء كذا أن يحدث بكل ما سمع كذا
في الجني الداني وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذي بعناه وجهه وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ
نحو كيف بل اذا كان كذا وبحسب كل درهم وكذا مع خبره نحو • ومنه كما يشئ استطاع • فلا قياس
معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبوضة دما ميني
ملخصاً (قوله أي تجي على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجي كل امها بعد تنبيه
المصنف الا تقي على الاممية في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال
الفارسي وأما نحو فوكت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أي أضفت توكلتي وأسندته الى

ونحو فضلنا بهم على بعض • الثاني الطرفية كفي نحو على حين غفلة • الثالث المجاوزة كمن كقوله اذارضيت على بنو قشير
 • الرابع التعديل كاللام نحو وتسكبروا الله على ما هذا كم وقوله (١٦٥) علام تقول الرج يتقل ماتي • الخامس المصاحبة كم

نحو وآتى المال على حبه
 وان ربك لذو مغفرة للناس
 على ظلمهم • السادس
 موافقة من نحو اذا اكلوا
 على الناس يستوفون
 • السابع موافقة الباء
 نحو حقيقى على أن لا أقول
 وقد قرأ أبى بالباء • الثامن
 الزيادة للتعويض من أخرى
 محذوفة كقوله

ان الكريم رأيتك يعقل
 ان لم يجد يوما على من يتكل
 أى من يتك كل عليه
 • التاسع الزيادة لتفسير
 تعويض وهو قليل كقوله
 أبى الله الا أن سرحة مالك
 على كل أقدان العضاء زروق
 وفيه نظر • العاشر
 الاستدراك والاضراب
 كقوله

بكل تدأويندلم بشف ما بنا
 على أن قرب الدار خير من
 البعد
 على أن قرب الدار ليس
 بنافع
 اذا كان من ثم واه ليس
 بذى ود

(بعن تجاوزا عنى من قد
 فطن وقد تجى) عن (موضع
 بعدو) موضع (على • كما على
 موضع عن قد جعل) كما
 رأيت وجلة معانى عن عشرة
 أيضا اقتصر منها الناظم
 على هذه الثلاثة • الاول
 المجاوزة وهى الاصل فيها
 ولم يذ كر البصريون سواء

الله اذ لا يعول على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدما ميني
 الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من الجور ونحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل
 الاستعلاء المعنوى على نفس الجور ونحو فضلنا الخ ونحو واهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا
 رضيت على) وقبل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعيلية
 والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها
 وبه يدفع ما يقال هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل
 على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعقل) أى يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد
 محذوف أى ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهما ما انكار يا فقال على من يتكل (قوله أفنان
 العضاء) جمع فتن وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة آخره هاء كفى الشئ وغيره جمع عضه
 كغيب أو عضه كغيبه أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا فى القاموس
 وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كفى القاموس وايقاع الاحباب على
 الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالمرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة
 وعليه فالايقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على
 زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كفى القاموس وهذا
 ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى مما نوهمه
 الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على أن قرب الدار خير من البعد
 أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار
 ليس بنافع أبطل به ما نوهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى
 يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لتكون بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا
 الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع
 لا على وجه التحقيق (قوله وقد تجى عن موضع بعد) قال أبو جيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا
 أعلم أحدا قال انما اسم الا اذا دخل عليه حرف الجر مع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية
 بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أى فى قوله اذارضيت على بنو قشير (قوله
 المجاوزة) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكور عما بعده بسبب الحدث قبلها فالاول نحو وبيت السهم
 عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه
 بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم
 عن عمر وكان لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا المخلص ما أفاده سم ومن المجازية سألت
 زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسئول بالمسؤل عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال وأنت خير
 بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسئول المسئول عنه لا اذ لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد
 للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف
 ذلك (قوله ولم يذ كر البصريون سواء) وتكلفوا لها فى الحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح
 للمجازة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد
 حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال فى شرح الباب
 والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لا ابن
 عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين

نحو سافرت عن البلاد ورغبت عن كذا الثانى البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجى موضع بعد نحو وعما قليل ليصبحن نادمين
 لتركبن طبقا عن طبق أى حالا بعد حال • الثالث الاستعلاء كلى نحو فأنما يخجل عن نفسه وقوله • لاه ابن عمك لا أفضل فى حسب •

هني ولا أنت ديانى فتخزوني • الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا من قولك وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا عن موعدة وعدها اياه • الخامس الظرفية كقوله (١٦٦) وآس سراة الحى حيث لقيتهم • ولانك عن حل الرابعة وانما • السادس موافقة

من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا • السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقة والظاهر أن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى • الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بخور ميت عن القوس لانهم يقولون وميت بالقوس وفيه رد على الحريرى في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المربية • التاسع البدل نحو وانقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا وفي الحديث سوى عن أمك • العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع ان نفس أناها جامها • فهلا اتى عن بين جنبيك تدفع (شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لمعان وجلتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة • الاول التشبيه وهو الاسل فيها فحوزيد كالاسد • الثانى التعليل نحو واذ كره كما هذا كم أى لهدايتكم وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية

وحذف المضاف وأنا ب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى أى مالكى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون الواو اما تخفيفا من فحة النصب مثل ما تأتينا فقد ثنا بالنصب واما رفعاً عطف على الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزوني (قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تر كاصدارا عن قولك الا صادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحى) من آسائه بعد الهزة أى واسائه أى أعطى أشرفهم والرابعة بالكسر نجوم الجمالة أى أقساط ما يتحمله الانسان من دية أو غير هافعن بمعنى فى بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المعنى والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووفى فيه دخل فيه وقرأه أى والمراد فى البيت المعنى الاول وكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (قوله بخور ميت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه (قوله فى انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رعى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح فى أن فتح الهزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والجمام الموت وقوله فهلا الخ الاسل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام المعنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير التعليل أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك عن الانفال ف قيل عن علمها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المعنى خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بمانى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل مامصة درية وقيمة أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فنستفاد المبادرة (قوله الثانى التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكافئهم لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداحلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافى كثرة فى نفسه (قوله ليس كمثل شئ) أى بناء على رأى عزاه فى المعنى الى الاكثرين قالوا اذ لم تكن زائدة لزم الحال وهو اثبات المثل قال التفات زانى فى حاشية العضد لان الذى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشئ من يكون على أوصافه فاذا نفوه عن مماثلة فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقة ما من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمها لان الحقيقى اها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقارب) قاله رؤبة يصف خيلا أى ضوامر الاقارب جمع قرب بضمين و يضم فسكون الحاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كفى القاموس والضمير فى فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خبر)

ودلائم اعلى التعليل كثيرة • الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثل شئ أى ليس شئ مثله وقوله لواحق الاقارب فيها كالمقق • أى فيها المقق أى الطول • الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال تكبر أى على خير وهو قليل وقيل

وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذي أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مما لا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعم ابن مضاء اسما دائما كما في الهمع (قوله عن كالبرد) أي عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم يسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شيء فصغر وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حيث تدوير يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع (قوله بك اللقوة) أي بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسر هاء وسكون القاف كما في القماموس وهي العقاب والشغواء بمجتمعين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمى الشجاع المتكوى بسلاحه أي المنغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالا سدا أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة معنى (قوله استعمال اسمين) وهما حينئذ مبديان لمساواة الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما عربان كذا في الهمع والقول بأعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجهه وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن علي اسم دائما عرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول على يعلو علوا وعلى يعلو عللا كقبي يبقى بقاء ولم يتعرض له لثهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها ك رسم على الحرفية لأنها رسم بالالف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلو أما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لأنها حينئذ واو ية لكن يكفى في نكتته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لنظا ورسمها على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسميا في وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لآلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقائه وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذاعلم ما من دخلا) استشهدا على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانهما المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن يعلو نادرا فعلم أن اسميتها لا تنقيد بدخول من نعم تعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تعين اسميتها (قوله دريئة) بمزة بعد تحية ساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقه التى يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المعنى للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قبض عطف على قوله من عليه والقض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضا دمجة قال الدماميني القشر الأعلى من البيض وزيرا برايين مجتمعين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعول أي محل الجهل السائر وتو هانه قال في التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور بإضافة زيراء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيراء عند البصريين اهـ ولك أن تحمله بدلا (قوله ومذومند) وكسر ميمهما لغة همع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي قد يحتمل ان الاسمية والحرفية كما في ما رأيت مذومند أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثلا لا قيد والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذهبهم لان عامها لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعمله في الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغي جوار ذلك عند من جوز اجتماع مجازين في

أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما في قوله

يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن مثل البرد وقوله بك اللقوة الشغواء جملت فلم أكن لا ولع الا بالكى المقنع وهو مخصوص عند سيديويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وكذا عن وعلى) استعمال اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من أجل ذاعلم ما من دخلا) في قوله ولقد أراى للرماح دريئة من عن يمين تارة وأماى وكقوله

غدت من عليه بعيد ما تم ظمؤها • تصل وعن قبض بزياء مجهول • (ومذومند) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدأ مع خبره

قوله وتو هانه كذا بالاصل وصوابه وتيهانه بالياء اهـ

الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أي ما اذارفعها اسماء مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أي حين اذ رفعها
 ما بعدهما وساغ الا ابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد
 انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيهما أنه هلاجاز يومان مذ كما جاز يومان
 أمد ذلك وأجيب بأنهما أبجروهما رافعين مجراهما خافضين في أنهما لا يدخلان الاعلى اسم الزمان
 أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما
 في المعنى الحاضر نحو مذبذب يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول
 الشارح الآتي أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أي أول أمد انقطاع
 فوافق قول المغنى وان كان أي الزمان ماضيا فعناهما أول المدة فاقصصار البعض على الاعتراض بأن
 ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أي لان المبتدأ هو الرفع للخبر
 من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق
 الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فعنى ما قبلته مذبذب يومان بينى وبين لقائه
 يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظا بآيه ٢ أما الاول فلانك تخبر عن جميع
 المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثاني فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس
 الطرف الواقع خبرا طرفا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان طرفا لكان زائدا عليه وهو مناف
 للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول في كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثاني نظرا ما للنظر في توجيهه
 للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يقدح أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان
 كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضا لكن يفيد به اعتبار العرف اذ لا يقال
 مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا الا اذ لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه للثاني فجميع قوله
 يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الطرف المختص وتعليقه هدم كون تقديمه
 مسوغا بان الطرف المفعول خبر ليس طرفا للمبتدأ اذ لو كان طرفا لخر دود ليط لعل الملازمة اذ
 لا يجب كون طرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين
 طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة
 بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذبذب يومان على
 كلامهم بينى وبين لقائه يومان أي كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم
 فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذوم منذ خبرين على التسامح الشائع
 في اعراب نحو زيد في الدار بقوا لهم زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذوم منذ على
 الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذوم منذ على هذا القول بين وبين
 مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقة فان بالمبتدئية قد برما قلناه بانصاف فانه متين قال
 الدماميني واعترض على جعل مذوم منذ خبرا بان المعنى عليه كما قاله بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية
 هنا فكيف يكون الشيء طرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز
 فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه
 الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد
 ما رأيته مذبذب يوم الجمعة الا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أي بينى وبين رؤيته يوم الجمعة
 وما بعده الى الاثن وفيه تكلف (قوله وقيل طرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما
 واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا
 كما في الدماميني (قوله مذ كان) أي وقت وجد (قوله أومذ مضى يومان) فيه أنا اذا قدرنا كان أو
 مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجد اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيها قبل

فالاول نحو ما رأيته مذ
 يومان أو مذبذب يوم الجمعة
 وهما حينئذ مبتدآن وما
 بعدهما خبر والتقدير أمد
 انقطاع الرؤية يومان
 وأول انقطاع الرؤية يوم
 الجمعة وقد أشعر بذلك قوله
 حيث رفعها وقيل بالعكس
 والمعنى بينى وبين الرؤية
 يومان وقيل طرفان
 وما بعدهما فاعل بفعل
 محذوف أي مذ كان
 أو مذ مضى يومان واليه
 ذهب أكثر الكوفيين
 واختاره السهيلي والناظم
 في التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن
 منعه تأمل (قوله أورد الخ)
 يحتمل أنه مخصوص بما
 اذا كان يقال في أول ليلة
 السبت (قوله الا أن الخ)
 قد يقال المراد وجد كل
 جزء أو مضى كل جزء من
 أجزاء اليومين

والثاني (بكتبت مذدما) وقوله مازال مذعقدت يده ازاره وقوله ومازلت ابني الخير مذنا يافع والمشهور أنهم ما جئتذ طرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب (١٦٩)

تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى أن التسكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فذأمـل (قوله والثاني) أي ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أربعين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقابل موقع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونها ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيسل الذي قبله شئني (قوله يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حيثئذ (قوله فيكمين) أي الابتدائية (قوله معنى في استنب) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أي معدودة اذ لا يجوز مذيوم كاتقـم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذدهر لانه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن السكاف في قول الشارح كافي المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المحرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معان نحو مذيومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيت مذدأ ومذيومين) فالمعنى ما رأيت من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال مع لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقية البحر) القصة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالبحر بكسر الحاء بحر غرود وأقرب أي خلون حال من الديار بتقدير قد والجمع بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أي على الا شهر وجاء كسرهما عند ملاقة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لا نأقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذالخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم السكاف (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف يرى مانصه المراد شبهه الحرف الاصماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجهود اهـ (قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شدوذا كما سيدكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالتى) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقى من الحروف رب) أي بقى من معاني الحروف معنى رب وأمان نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقبل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزى الى الأكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس وبيا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعاربية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المنجى وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا صفة وعاربية خبره أو الظرف خبر وعاربية خبر خبر خبر ككـين بوجهيه أما الاول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عاربية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض في عاربية البحر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عاربية حالا منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدرا عريها برة المفعول لا مقدرة عريها برة الفاعل

وربع عفت آثاره منذ أزمان وعلى ترجيع رفع مذل للماضى على جره فن القليل فيها قوله لمن الديار بقنة البحر أقوين مذ جمع ومذدهر الثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول

(٢٢ - صبان ثاني) مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلا لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالتى اذا كانت مذ اسمها فأصلها منذ أو حرفا فهي أصله الثالث بقى من الحروف رب وهي للتكثير كثيرا والتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية في الدنيا عاربية يوم القيامة وقول بعض العرب عند

نقضاء رمضان يارب صائمه
 لن يصومه وقائمه لن
 بقومه والثاني كقوله
 ألاب مولود وليس له أب
 وذى ولد لم يلد له أبوان اه
 (وبعد من وعن وباء زيد ما
 فلم يعنى عن عمل قد علم)
 لعدم ازالتها الاختصاص
 فحومها خطاياهم أغرقوا
 عما قليل فبأرجحة من الله
 (وزيد بعد رب والكاف
 فكف) عن الجرعا لبا
 وحينئذ يدخلان على الجبل
 كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم
 وعناجيج بينهن المهار
 وكقوله

كما الحيطات شربني نعيم
 (وقد تليها ما وجر لم يكف)
 كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل
 بين بصري وطعنه نجلاء
 وكقوله

وننصر مولانا ونعلم انه
 كما الناس مجروم عليه
 وجارم تنبيهه الغالب
 على رب المكفوفة بما أن
 تدخل على فعل ماض
 كقوله

ربما أوفيت في علم
 وقد تدخل على مضارع
 نزل منزلته لتحقيق وقوعه
 فخور بما يود الذين كفروا
 وندردخولها على الجملة
 الاسمية كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم
 حتى قال

وانما كانت رب في الحديث للتكثير لانه مسوق للتضويق والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب
 (قوله يارب صائمه الخ) استدلال به الكسائي على أعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا لذهب في
 ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير مضمولة فتفيد التعريف مع أن
 رب لا تجر المعرفة وقد يجب بانه حكاية حال ماضية بلافظ حكايتها قبل مضيتها فاسم الفاعل غير ماض
 تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يذومه عبر بلن الاستقبال لان المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه
 يوم القيامة أولن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله ألاب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه
 الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلد له الى ذى ولد وأصله
 لم يلد به بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها ببناء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال
 بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا في التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على
 الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعنى الخ) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء
 ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله فحومها خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة
 بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطياهم ولو مثل بها كان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده
 احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعده ما بدلالا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ)
 قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها ما بان اختصاصها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف
 رب والكاف فانهم انما يجران بعض الاسماء فلضعفها بما ذكر كفاعة العمل بخلافها سم (قوله
 فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما أول ما يوهم ذلك يجعل ما مصدرية منسجمة مع الجملة
 بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية هبع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجم القطيع
 من الابل والمؤبل بالموحدة المعدل للقبضة والعناجيج بعين مهملة وجميع الجبل الجياد والمهار بكسر
 الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر
 الجامل (قوله كما الحيطات) جماعة من نعيم وهو اباسم أيهم الحيط بفتح فكسر وفتحين وهو الحارث
 ابن مالك بن عمرو وهو بذلك لا كله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ
 البطن من أكله يسمى الحيط بفتحين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحيط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك
 من القاموس والعيني وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ (قوله بين بصري) أي بين جهاتهما لحصل
 التعدد الذي تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنه نجلاء أي واسعة عطف على ضربة
 (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالات وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو
 الذنب أي مذنب عليه ومذنب وروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما)
 مثلها غير المكفوفة فان الغالب في العامل بعد ها كونه فعلا ماضيا كما في المعنى وقال في الهمع
 والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذي يكون خبرا مجرورا أو عاملا في موضعه أو مفسرا له ويجب
 كونه أي العامل الذي تتعلق به رب ماضيا معني قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان
 انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتي حالا أيضا قاله ابن السراج قبيل ويأتي مستقبلا أيضا قاله ابن
 مالك اه مع حذف وترجيحه نعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسر له فيه نظرا ذ
 الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض)
 أي حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جملة المقابيل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله
 ربما أوفيت في علم) أي نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح أن يود
 مستقبل حقيقة لانه في يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقيق في
 كل واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح
 باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارة تقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال

الفارسي يجب أن تفقد ما هو ما يحذف وما ينبغي شيء والجامل خيرا الضمير محذوف والجملة صفة ما أي رب شيء هو الجامل المؤمل (وحذفت رب) لفظا (بجرت) منوية (بعد بل والفا) لكن على قلة كقوله بل بلدا مل الفجاء قته لا يشتري كأنه وجهه وقوله بل بلادي صعدوا أسباب وقوله فذلك حبلى قد طرقت ومر نزع وقوله فخور قد لهوت بهن عين (وبعد الواو إشاع ذا العمل) بكثرة كقوله وليل كوج البحر أرخى سدوله (وتنبيهان) الأول قد يحذف المحذوفة (١٧١) بدون هذه الأحرف كقوله

رسم دار وقفت في طله

مكثت أقضى الحياة من جلله
وهو نادى وقال في التسميل
تجرب رب محذوفة بعد
الفاء كثيرا وبعد الواو
أكثر وبعد بل قليلا ومع
التجريد أقل ومراده بالكثرة
مع الفاء المكثرة النسبية
أي كثير بالنسبة إلى بل
الثاني قال في التسهيل
وليس الجبر بالفاء وبل
باتفاق وحكي ابن عصفور
أيضا الاتفاق لكن في
الارتشاف وزعم بعض
التحويين أن الجبر هو بالفاء
وبل لنسبتهما مناب رب
وأما الواو فذهب الكوفيون
والمسبردون إلى أن الجبرها
والصحيح أن الجبر رب
المضمرة وهو مذهب
البصريين (وقد يحذف سوي
رب) من الحروف (لدى
حذف) وهذا بعضه يرى
غير مطرد يقتصر فيه على
السمع وذلك كقول رؤبة
وقد قيل له كيف أصبحت
قال خير عافاك الله التقدير
على خير وقوله
أشارت كليب بالاكف
الأصابع وقوله
حتى تبدخ فارتي الإعلام

الفارسي) غايه لقوله ونذر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل
المؤمل كائنا فهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط
بين الصفة والموصوف تصریح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصلة من رب بخلاف
ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفا) قبل وبعد ثم همع (قوله مل الفجاء) بكسر الفاء
جمع فج وهو الطريق الواسع والقسم بفتحين والقسم بفتح فسكون والقسم كصاحب الغبار وقوله
لا يشتري كأنه وجهه أي جهره به بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهره
بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد
من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله ذي صعد) بضمين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأسباب
جمع ضرب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روياني هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له
المقام فن العروض (قوله فذلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكرا لأنها أزهد النساء في الرجال
وقوله قد طرقت أي أنيتها ليلا (قوله فخور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها
وعين جمع عينا وهي الواسعة العين (قوله وليل كوج البحر) أي في كثافته وظلمته والسدول
الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لا صقا
بالأرض كالرماد والطلل ما شمس من آثارها كالوند والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى
أي من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجمل وعظيم وحفير وأما جمل بالبناء على
السكون فحرف بمعنى نعم من المغني وشرح شواهد للسيوطي (قوله وهو نادر) أي جدا كليل عليه
ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة إلى بل) أي وان كان قليلا بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا
لكن على قلة (قوله لكن في الارتشاف الخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتمدا بالمخالف
لشأنه فحكا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجبر رب المضمرة) لأنه لم يعهد الجربيل والفاء أصلا ولا
بالواو إلا في القسم (قوله وهذا) أي الجربسوي رب لدى المحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة ابن الجراح بن رؤبة كان من فحشاء العرب (قوله التقدير على خير) أي أو بخير كما
في التصريح (قوله حتى تبدخ) أي تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أي البعض الذي يرى
مطردا من الجربسوي رب لدى المحذف (قوله دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيد
بذلك ليكون من الجرب المحذوف اتفاقا لأنه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله في جواب
ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل)
متعلق بالمعطوف وليس الجرب بالعطف على خلقكم حتى يقال الجربني المذكورة لا المحذوفة لما يلزم
عليه من العطف على معه ولي عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح المعمولان خلق وآيات
والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال
في القاموس المظومة بالضم والكسر والحظة كعدة المكناة والخط من الرزق والجمع خطا وخطا
وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي خطبة كغنية اه ولم أجده في ولا

أي إلى كليب وإلى الإعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا الأول لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو والله
لا أفعلن الثاني بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجبر
بالإضافة كما يأتي في بابها الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت ما رابع في المعطوف على ما تضمن
مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يثبت من دابة آيات اقوم بوقنون واختلاف الليل والنهار أي وفي اختلاف الليل
وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته وممن القرع للأبواب أن يلجا

أى وعدم من الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد أن يهجره ولا حبيب رافة فيعبره السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله متى عدتم بنا ولو فقه منا كقوله لم تخشوا هو أنا ولا وهنا السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو واستفهاما لمن قال مرت بزيده الثامن في المقرون بهلا بعده نحو هلا دينا لم قال جئت بدرهم التاسع في المقرون بان بعده نحو امر رب أيهم أفضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضممار هذه الباء بعد ان أسهل من اضممار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده (١٧٢) العاشر في المقرون بقاء الجزاء بعده حكى يونس مرت برجل صالح الاصلح

في غيره حظى متعديا بالباء فاعله على تضمين معنى ظفرا وتنعم مثلا وقوله ومدم من أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وعدم من) ولولم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل في البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله في المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لمحب جلد أن يهجره) أى قوة للهجر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيعبر بالانصب على اضممار أن (قوله ولو فقه) أى ولو فقه أى ولو عدتم بفتة وعدم صحة كون الجزاء بالعطف على نالان لولا تدخل الاعلى الجملة دون المفرد والغالب في مثل هذا النصب كقولهم اتنى بذا بقول جارا كفى الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير في نظائره الا تبنة (قوله أسهل من اضممار رب الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر وجهه كفى زكريا أن مختصة بالافعال وهى قويه الطلب للجار (قوله مرت برجل صالح) أى فى اعتقادي وقوله الاصلح أى فى نفس الامر فطالح أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الا فى عبارة المرادى والامر عليها ظاهر (قوله الاصلح فطالح) الشاهد فى فطالح وأما جرح صالح فى الموضوع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الامر بصالح فقد مرت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أن مرت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الامر نقصت اخبارك أو لا بالمرور فيما مضى لان الامر ومعناه الامر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا أن فيما يستقبل موصوفا بكونى مرت فيما مضى بصالح فانا قد مرت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الامر الا أن مرت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أت وصلت أو أن وصلت فى موضع جرح بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سيبويه فوضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الاصلح لدخول الجار) أى بان يكون اسمالم ينقض نفيه (قوله ولم يحجزه جماعة من النحاة) وأما الجرح بالمجاورة نحو هذا جرح بغير فائتحة جهورا بصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية فى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسياقى بسطه فى أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كفى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت ليلي الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجرفيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجرفيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جرح باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الاخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجرح على التوهم أهم من أن يكون بعد ليس وما

قطاخ أى الامر بصالح فقد مرت بطالح والذى حكاه سيبويه الاصلح فطالح والاصلح فطالحا وقدره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضرة بعدها وأن تكون مصدريه واللام مقدرة قبلها والثانى عشر مع أن وأن نحو عجت أنك قائم وأن قت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الاصلح لدخول الجار أجاز سيبويه فى قوله بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائبا الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يحجزه جماعة من النحاة ومنه قوله

أحق عباد الله أن لست صاعدا • ولا هابطا الا على رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة

من الناس الا قبل أنت مريب وقوله مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة • ولا ناعب الا بين غرابها وقوله

وما زرت لى أن تكون حبيبة الى ولادى بها أنا طالبه • تنبيهه لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بطرف أو مجرور كقوله ان عمرا لا خير فى اليوم عمرو وقوله وليس الى منها التزول سليل وندر الفصل بينهما فى التثنية بقسم نحو اشترىته بوالله درهم

اولا

• (خاتمة) • يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله في السموات وفي الأرض أي وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة (١٧٣) ربك بمجنون أي اتسقى ذلك

بنعمة ربك فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا في اللفظ قصد الكون المطلق متعلنا كما تقدم في الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف الأول الزائد كالباء ومن في نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية الثالث لولا فحين قال لولا ي ولولا لا ولولا على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيت أولقيته لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد زيد اضر به ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعديته فامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجهور هي فيهما حرف جر معدتان قالوا انها عدت الفعل

أولا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أي لان الحرف موضوع لا يصل معنى الفعل إلى الاسم والظرف لا بدله من شيء يقع فيه فالواصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مساهمة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعوا وضاعن العامل المحذوف والاحكم على محل مجموعهما بما عراب العامل رفعا نحو زيد في الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر واصله وكذا اسم الفعل وان لم يذكر غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بالحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه الثاني كافي المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي اتسقى ذلك) أي الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه الثاني والالنا في آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أي بعد مجرورها ولو قال بعده أي بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أي مفعول فعل يتعدي إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف والاف الجار ومجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب نها المصدر) أي صدر جاتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا فلا كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصح وقد جاء العطف بقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الأعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصح زيد وأخاه مررت دماميني (قوله خطأ لانه يتعدي بنفسه) وأجاب سم بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لغات معنى التقليل والتكثير وتظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل عن لافادة التبعض وان كان متعديا بنفسه على أن من الأفعال ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصع وشكر (قوله ولا شيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كافي زيد اضر به

• الإضافة •

هي لغة الاسناد وعرفان نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبا قال يس وعينها يا لانها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع بكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملائمة نحو قوله تعالى عشيبة أرضها لما كانت العشيبة والقصي طرفي النهار صرح إضافة أحدهما إلى الآخر (قوله فونا) أي نطق بها أولم ينطق بها كافي لبيد وذوى مال وذوى مال (قوله

المذكور خطأ لانه يتعدي بنفسه ولا شيفائه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوف تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير حال الحاجة إليه ولم يلقظ به في وقت • الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم

• الإضافة • (فونا)

تلى الاعراب) وهي نون المتنى والمجموع (١٧٤) على حده وما ألحق بهما (أو تنويننا) ظاهرا أو مقدرا (مما تضيف احذف)

كتبت يد أبي لهب فيه ثقتا
حنظل وكالمقبي الصلاة
وهذه عشر وزيدو (كطور
سينا) ومفتاح الغيب أما
النون التي تليها علامة
الاعراب فانها لا تحذف
نحو بساين زيد وشياطين
الانس ~~تنبية~~ قد
تحذف تاء التانيث
للإضافة عند أمن اللبس
كقوله

وأخفوك عدا الامر الذي
وعداوا أي عدة الامر
وقراءة بعضهم لا عدوا له
عده أي عدته وجعل
الفراء منه وهم من بعد
عليهم سيعلمون وأقام
الصلاة بناء على أنه لا يقال
دون إضافة في الإقامة
أقام ولا في الغلبة غلب
انتهى والثاني من
المتضايقين وهو المضاف
اليه (اجر) بالمضاف
وفاقا لسيبويه لا بالحرف
المنوي خلافا للزجاج
(وانو) معنى (من أو)
معنى (في إذا لم يصلح) ثم
(الاذك) المعنى فانو معنى
من فيما اذا كان المضاف
بعضا من المضاف اليه مع
صحة اطلاق اسمه عليه
كثوب خز وخاتم فضة
التقدير ثوب من خز وخاتم
من فضة ألا ترى أن الثوب
بعض الخرز والخاتم بعض
الفضة وأنه يقال هذا
الثوب خز وهذا الخاتم
فضة وانو معنى في اذا كان

تلى الاعراب) أي حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك في الاسم المجموع من الصرف والمانع من
ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته (قوله احذف) أي ان كان فيه ما ذكر
والا فلا تحذف كما في لدن زيد الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن
الإضافة قبل دخول آل قاله زكريا (قوله التي تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح بهذا
مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة
الاعراب للحرف تبعيته له تبعية العارض للمعروض لا تبعيته له في الوجود اللفظي فالتبعية رئيسة
لا زمانية فليس كلامه مبني على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التانيث) أي جواز ألا يرد على
المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس واللام
يجزئ حذفها كما في عمرة وخسة ثم هو سماعي وقبل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون
المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضاربين القباب لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أي
والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوي)
عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدرا باب عن المضاف اه وهي
تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن جعل عبارة الشارح على عبارة
التصريح (قوله وانو معنى من) أي البيانية كما نقله الاسقاطي عن الجاهلي أي التي لبيان جنس
المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب ببعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى
أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدرا وقد لا يصلح الكلام
لتقديره واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان
ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الأوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه
على الظرفية (قوله اذالم يصلح الا ذاك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد
أن التي على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلاما من الظرف والبعض
يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أي بأن لم يرد ما ذكر به يعلم أن مثل حصير
المسجد يجوز أن يكون على معنى في ان أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية
قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما تنكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة
والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما
عمه نال لا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد
وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه
الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو
ثوب زيد الخ ومثل بمثلين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص
ونقل في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي أنها لم يشترط صحة الأخبار بل اكتفيا بكون المضاف
بعضا (قوله طرفا للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقة أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبي السجن ألد
الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس
المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ
فيه لانه بمعنى افراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقديره اللام في الجاهلي لا يلزم صحة التصريح باللام
بل تكفي عادة مدلولها فقوله يوم الاحد وعلم الفقه ونحوه لا راجع إلى معنى اللام الاختصاصية ولا يصح
إظهارها فيه وهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى
التكاذبات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل في عمومها الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم
كأن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا إلى الوجه

اذهي الاصل نحو ثوب زيد

وحصير المسجد ويوم الخميس
وبد زيد تنبيهان
الاول ذهب بعضهم الى
أن الاضافة ليست على
تقدير حرف مما ذكره ولا
نيتهم وذهب بعضهم الى
أن الاضافة بمعنى اللام
على كل حال وذهب سيبويه
والجمهور الى أن الاضافة
لا تعدو أن تكون بمعنى
اللام أو من وموهم
الاضافة بمعنى في محمول
على أنها فيه بمعنى اللام
نوسعا الثاني اختلاف
في اضافة الاعداد الى
المعدودات فذهب
الفارسي أنها بمعنى اللام
وذهب ابن السراج الى
أنها بمعنى من واختاره في
شرحي التسهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما للمضاف
فيه بعض المضاف اليه مع
صحة اطلاق اسمه عليه
ومن هذا النوع اضافة
الاعداد الى المعدودات
والمقادير الى المقدرات
وقد اتفقا فيما اذا أضيف
عدد الى عدد نحو
ثلثمائة على أنها بمعنى
من انتهى (واخصص أولا)
من المتضايقين (أو أعطه
التعريف بالذي تلا) يعني
أن المضاف يتخصص
بالثاني ان كان نكرة نحو
غلام رجل ويتعرف به ان
كان معرفة نحو غلام زيد
(وان يشابه المضاف
يفعل) أي الفعل المضارع
بان يكون (وصفا) بمعنى
الحال أو الاستقبال

على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السبوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على
معنى حرف وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام
ابن هشام في الفطر أيضا وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به فإنه لان هذه
اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرفت (قوله اذهى الاصل) قال في
الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو زيد يعني اذالم تقم قرينة على تقدير
غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو ضده ومعها اه (قوله ليست على تقدير حرف)
شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير
معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها
ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام
زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فرادهم به مجرد تفسير جهة
الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى
أن الاضافة بمعنى اللام) على ذلك بأن كلام من الطرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام
الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرها (قوله لا تعدو)
أي لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا
فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في
فليست فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقريبا لالاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت
جعلها قسما مستقلا (قوله نوسعا) لاجابة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الطرف
(قوله في اضافة الاعداد) أي عشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي
الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لعلمه المعنيين
أي بحسب القصد على مامر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفيزر ورطل زيت (قوله
نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة
بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا
أيضا (قوله واخصص أولا) أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا
ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسما له (قوله أو أعطه التعريف)
أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لأنها في تأويل
مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة
فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف النكون معرفة فان قلت وقوع الحمل
صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها
وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا
اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسماء على المختار فاحتج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة
فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الحمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله
يعني أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة
التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه
المضاف يفعل) كني يفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل
التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان
المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى
مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان اضافته

اسم فاعل أو اسم مفعول
أو صفة مشبهة (فعن
تنكيره لا بعزل) بالإضافة
لأنه في قوة المنفصل
(كرب راجينا عظيم
الامل . مرقع القلب
قليل الحبل) فراجي اسم
فاعل ومرقوع اسم مفعول
وعظيم وقليل صفتان
مشبهتان وكل منهما مضاف
إلى معرفة ومع ذلك فهو
باق على تنكيره بدليل
دخول رب ومثله قوله
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لا في مباحة منكم وحرمانا
ومن أدلة بقاء هذا المضاف
على تنكيره نعت النكرة
به نحو هديا بالغ الكعبة
وانتصابه على الحال نحو
ثاني عطفه وقوله

(قوله أشكل الخ) قد يقال
لا يلزم من اتحاد المعنى
اتحاد الحكم بدليل علم
القلبية والعرفانية وأيضا
لاسم الفاعل شروط فلذا
شدد فيه بخلاف الصفة
وأيضا فليس من واحد
(قوله ثم قول الخ) في اسم
الفاعل بمعنى الثبوت
خلاف قيل أنه صفة
مشبهة وقيل لها فكلام
السيد مبنى على الثاني
فلا اشكال

محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما استنقله
عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونه بمعنى نظرا
للماضى وكونه لفظية نظر الحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد
الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح
الكشاف للمبني حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية
لنقص مشابهة المضارع التي هي العلة في عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت
اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا من اعتبار
المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير
محضة فيقع صفة للتنكير ويعمل فيما أضيف إليه اه باختصار ورأيت الشمني ذكره نقلا عن
شرح الكشاف للتفازاني حيث قال الاستمرار يحتمل على الأربعة الماضى والحال والاستقبال
فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الحاضر
فتجعل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين
عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات
هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمني عن
السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل
سكا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون
الأول وهذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال
أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلا كما في الرضي
والتصريح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا عمل غير
واحد ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوت وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد
فلا تشبهه فان اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذي
للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم
الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتبارا من فالأولى التعليل بما يأتي عن الرضي أنها دائما عاملة في محل
المضاف إليه أما رفعا أو نصبا وضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح أن اسم
الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة بشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره
فتأمل وعبارة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه
أما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسم الفاعل والمفعول
فهما في مرفوع جائز مطلقا لأن أدنى راحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع
بالفعل فاضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائما فنحو ضارب بطنه ومسوق وجهه وأما عملهما في المفعول
به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذا يشبهان
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما إذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل
صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال
الاضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن اضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف قاله يس
(قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب
هو زيد كما سبأني (قوله كرب راجينا) قبل هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدهما إلى
المضى فتكون اضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في ههنا هو ما مع انما هو أن الأكثرين يقولون
بوجوب مضى ما يتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن

فأنت به حوش الفؤاد مبطناء فهذا إذا ما نام ليل الهوجل والدليل على (١٧٧) أنها لا تنفد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد

ضارب زيد أفاض الاختصاص
موجود قبل الإضافة
وانما تنفد هذه الإضافة
التخفيف أو رفع القبح أما
التخفيف فيحذف التنوين
الظاهر كما في ضارب زيد
وضارب عمرو وحسن الوجه
أو المقدر كما في ضارب
زيد وحواج بيت الله أو
نون التثنية كما في ضارباً
زيد والجمع كما في ضاربون زيد
وأما رفع القبح في حسن
الوجه فإن في رفع الوجه قبح
خلو الصفة عن ضمير
الموصوف وفي نصبه قبح
أجاء وصف القاصر
محجى وصف المتعدي وفي
الجر تخلف من من ثم
امتنع الحسن وجهه أي
بالجواز انتفاء قبح الرفع أي
على الفاعل لوجود الضمير
ونحو الحسن وجهه أي بالجر
أيضا لا انتفاء قبح النصب
لأن النكرة تنصب على
التمييز (وذي الإضافة
اسمها القظية) وغير محضة
ومجازية لأن فائدتها راجعة
إلى اللفظ فقط بتخفيف أو
تحسين وهي في تقدير
الانفصال (وتلك) الإضافة
الأولى اسمها (محضة
ومعنوية) وحقيقية لأنها
خالصة من تقدير الانفصال
وفائدتها راجعة إلى المعنى
كما رأيت وذلك هو الغرض
الأصلي من الإضافة

السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التفسير لا يلزم وصف
محجى ورواها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما يتعلق به (قوله فأنت به) أي ولدته حوش الفؤاد
بضم الحاء المهملة أي حديد مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف
محجى في الذكور وهذا بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجم لا الحق واسناد نام
إلى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف)
أي في اللفظ يحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أي إزالة قبح التركيب
عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلاً واعلم
أن ما سموه هنا قبحاً سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً لا تنافي بين الموضعين (قوله خلوا الصفة
عن ضمير الموصوف) أي لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً (قوله أجاء وصف القاصر)
أي الفعل القاصر محجى المتعدي أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي
الجر تخلف من من) أي من الأجرأ والظواهر المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) أي من أجل أن
الإضافة فيما ذكرنا هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحد من وجهه بالجر فيهما
واعترض بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لأن
المضاف وصف متعدي مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل
بالحسن الوجه في تجويز الجر لا شترأ كما في تعريف الجزأين بال كما عكسوا في النصب وإن كان
نصب المشبهة في العكس قبحاً كما علم (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أي والتمييز ينصبه
المتعدي والقاصر (قوله وذي الإضافة) أي إضافة الوصف إلى معموله لا يفيد تنكير الوصف
الذي هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فمن تنكيره لا يعزل ليدخل في كلامه إضافة نحو
الضارب الرجل فإنها القظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً وصرح به بهم فيما كتبه
بها مشاهير (قوله لأن فائدتها الخ) علة لتسميتها القظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة
لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعلة في شرح التوضيح بكونها الغير الغرض الأصلي من
الإضافة كما قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو
الغرض الأصلي من الإضافة وقال شيخنا السيد أعلم أن تسمية القظية مجازية ليست بمعنى المجاز
المتعارف حتى تحتاج لعللاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى
أه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علة لتسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله
بتخفيف) أي يحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو
النصب كما مر (قوله وتلك) أي الإضافة المغيرة لإضافة الوصف إلى معموله (قوله لأنها خالصة
الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة
لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ من أسلفنا عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة الخ علة لتسميتها
حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة
وإن وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أي من أفادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير
محضة) لا يظهر له وجه الحال إضافة لمنصوبه لأنها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال
إضافته لرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كما في الشاهد (قوله عاذراً)
مفعول ثالث مقدم والاول الباء والثاني من عهدت والعاثد محذوف أي عهدته وعذولا حال
من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهدت لما يلزم عليه من خلو الموصول

(٣٣ صبان - ثاني) تنبيهات الأول ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه
غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله إن وجدتي بك الشديدة أراني فاذرافيتك من عهدت عذولا
وذهب ابن السراج والفارسي إلى

أن إضافة أفعال التفضيل
غير محضة والصحيح أنها
محضة نص عليه سيديويه
لأنه ينعت بالمعرفة الثاني
ظاهر كلامه انحصار
الإضافة في هذين النوعين
وهو المعروف ولكنه زاد
في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي
المشبهة بالمحضة وحصر
ذلك في سبع إضافات
• الأولى إضافة الاسم إلى
الصفة نحو مسجد الجامع
ومذهب الفارسي أنها غير
محضة وعند غيره أنها
محضة • الثانية إضافة
المسمى إلى الاسم نحو شهر
رمضان • الثالثة إضافة
الصفة إلى الموصوف نحو
سحق عمامة • الرابعة
إضافة الموصوف إلى
القائم مقام الصفة كقوله
هلاريد نايوم النقا رأس
زيدكم
أي على زيد صاحبنا رأس
زيد صاحبكم فحذف
الصفتين وجعل الموصوف
خلفاً عنهما في الإضافة
• الخامسة إضافة
المؤكد إلى المؤكد أو أكثر
ما يكون ذلك في أسماء
الزمان نحو يومئذ وحينئذ
وعامئذ وقد يكون في
غيرها كقوله
فقلت اجبوا عنها نجاة الجلد
أنه
سبرضيكاً منها سنام وغاربه
• السادسة إضافة الملقى
إلى المعبر كقوله

عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو (قوله أن إضافة أفعال التفضيل غير محضة)
قال البعض لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعال التفضيل لا ينصب المفعول كما
سبأني اه وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف
ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير
الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه ككون إضافة أفعال غير محضة بأنها في تقدير
الانفصال بالضمير فاعل أفعال أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا
القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور
ونسبه إلى سيديويه وقال أنه الصحيح بدليل قولهم مرت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة
لزم وصف الشكرة بالمعرفة فإن خرجته المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل بالمشتق قليل اه
(قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة (قوله ولكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لأن
للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوي
وانفصالاً من حيث أن المعنى لا يصح الابتكاف خروجها عن ظاهرها كذا في الهمع والذي يظهر
أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهاً بالمحضة
وحيث لا يجوز تسميته مشبهاً بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعاً
لشيخنا تسميته مشبهاً بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من ثلث القسم وهو خلاف
ما حققناه (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سبأني واعلم أنه سبأني عند قول
الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موهما إذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلهما وصرفهما عن ظاهرهما على ما سبأني تفصيله وباعتبار التأويل
تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة)
لشبهه بحسن الوجه فكأن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الأولى
مثلاً الصلاة الأولى على التعت فازيل عن حده مع (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع
بمدرب ولا آل ولا ينعت بسكرة ولا ورد سكرة أذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً مع (قوله إضافة المسمى
إلى الاسم) كما يقال لهذا كذا باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار
قصد بيان الأول بالثاني ومماها قوم البيانية وقرئ غيرهم بيان التي للبيان بين جزئها عموم
وخصوص مطلق والبيانية بين جزئها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله هلاريد نايوم) المنجبه
أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى الابلية بعد تشكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من
غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الإضافة) أي إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام
الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قبل بين طرفي كلامه تنافي لاقتضاء أول كلامه أن
خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أي المبهمة (قوله
نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني بالجملة
المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص
المدة المحدودة بطرفي النهار والآن كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين
فراجع (قوله فقلت انجوا) بالجميم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أي سلمته والضمير في عنها
يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالوا أنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في
نجا الجلد فان النجا بالجميم مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله إضافة
الملقى إلى المعبر) معنى كونه ملقى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه كمن مثله في
الظلمات أي كمن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار الآبى أي الجنة التي وعد

الى الطول ثم اعم السلام عليكما • السابعة اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب ايهم آساء وقوله أقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث أهمل هنا بما لا يتعرف بالاضافة شيئين (١٧٩) • أحدهما ما وقع موقع

نكرة لا تقبل التعريف
فحور رب رجل وأخيه وم
ناقة وفصيلها وفعل ذلك
جهده وطاقته لان رب وم
لا يجران المعارف والحال
لا يكون معرفة • ثانيهما
ما لا يقبل التعريف لشدة
ابهامه كمثل وغير وشبهه
قال في شرح الكافية
اضافة واحد من هذه وما
أشبهها لا تزال ابهامه
الاباخر خارج عن الاضافة
كوقوع غير بين ضدين
كفوق القائل وأيت
الصعب غير الهين وممرت
بالكريم غير البخل
وكقوله تعالى صراط الذين
أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم وكقول أبي طالب
يارب اما تخرجن طالبي
في مقنن من نلكم المقاب
فليكن المغلوب غير الغالب
وليكن المسلوب غير
السالب

فوقوع غير بين ضدين
يرفع ابهامه لان جهة
المغايرة تعين بخلاف
خلوها من ذلك كقولك
مرتت برجل غيرك وكذا
مثل اذا أضيف الى معرفة
دون قرينة تشعر بمماثلة
خاصة فان الاضافة
لا تعرفه ولا تزال ابهامه
فان أضيف الى معرفة
وقارنه ما يشعر بمماثلة

المنقون (قوله الى الحول) أي ابكيا على الى الحول والخطاب لبقية (قوله نحو اضرب ايهم آساء
انما كان المضاف اليه ملغى لان تعرف أي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلما اعتد
بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف وبشكل على هذا
ما مر في باب الموصول وسبق أي ايضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان
اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الا أن
يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد
العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو الملغى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة
المؤلم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم فواجه التفرقة (قوله أهمل هنا
الخ) قال سم قد يقال لا اهمل لا مكان دخولهما في قوله واخصص أولا فانه لم يضبط هذا النوع
المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته
محصنة مفيدة للتخصيص كافي الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا عن سم (قوله
وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وم الخ) علة لمحذوف أي
وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم
المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاولات (قوله كمثل وغير وشبهه)
انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي يعني الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومماثلة
فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن اضافته
لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل
لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومماثلة فدلولة شائع شبيوعا غير
مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدة فلا تشمل فتشكون كالضارب مراد به العهد أو
استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال
والنكاف في عبارة الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوها وأما شيهن
فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة
الا فيما استثنى لا تتعرف بال أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل
الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بان غير الاندخا عليها أل الا في كلام المولدين
(قوله لا تزال ابهامه) أي ازالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محصنة
ومعنوية كذا قال البعض وبوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا ينافي على ما مر عن
سيبويه والمبرد أن اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية ما زائدة وقوله
فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنن كمن المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد
ويطلق على مخاب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي ما به المغايرة (قوله وقارنه ما يشعر
بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اشتها حاتم بالجو تدل على أن المراد
المماثلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو
مذهب ابن السراج والسيرافي) وذهب المبرد الى أن غيرا لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها
تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب
بأنها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بهذا المضاف

خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي وبشكل عليه فحوصا لما غير الذي
كان عمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل آل بهذا المضاف)

أي المشابه يفعل (مفتقر

هـ ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله

وهن الشافيات الحوائم

(أوبالذي له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس

الجاني) وقوله

لقد ظفرا زوار أقضية العدا

أوبما أضيف الى ضميره

الثاني كقوله

الود أنت المستحقة صفوه

ومنع المبرد هذه (وكونها

في الوصف كافى ان وقع

مثنى أوجع أسنانه اتبع)

أى وكون آل أى وجودها

في الوصف المضاف كافى

في اغتفاره وقوعه مثنى أو

جمعا اتبع سبيل المثنى

وهو جمع المذكر السالم

كقوله

ان يغنيها عن المستوطنا

هـ ان

فانى لست يوما عنهما بغنى

وقوله

الشامى عرضى ولم أشتهما

وكقوله

والمستقلو كثير ما وهبوا

فان انتفت الشروط

المذكورة امتنع وصل

آل بذا المضاف وأجاز

الفراء ذلك فيه مضافا الى

المعارف مطلقا نحو الضارب

زيد والضارب هذا بخلاف

الضارب رجل وقال المبرد

والرمانى فى الضاربك

وضاربك موضع الضمير

خفض وقال الاخفش

وهشام نصب وعند سيبويه

الضمير كالتظاهر فهو

منصوب فى الضاربك

أي المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه آل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه آل للتلازم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه آل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت آل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وايضا لكون دخول آل على المضاف الذى هو خلاف الال كالمشاكاة واختلاف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم هى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أوبالذي له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كاشئ الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه آل أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أقضية العدا) جمع قضا (قوله أوبما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسمع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى أوجع) أى أو لمحقا بها (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كافى الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل آل بالمضاف اليه (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيها) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيت وعدن اسم بلد بالين (قوله الشامى عرضى) قد بحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل آل بالثانى أوبما أضيف اليه الثانى أوبما أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أوجع على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول آل (قوله ذلك) أى وصل آل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المحرور بنى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محمل جرا اذا أضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محمل نصب على المفعولية ايضا بخلاف المبرد والرماني كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم إشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء محيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالتظاهر) أى غير المحلى بال بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لا تنفاه شرط اضافة الوصف المحلى بال (قوله فائدة) قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قواهم لا عهدى بالآم قفامنه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليس مضافا اليها والاخفش أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مرت برجل أبيض الوجه لا أحره فان

مخفوض في ضاربك ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان لانه يجوز الضارب بازيدا والضارب بومرا وتحذف النون في النصب
كما تحذف في الاضافة ومنه قوله الحافظ وعورة العشرة لاياً • نيه من ورائهم وكف (١٨١) وقوله العارف والحق للمدل به

والمستقلو كثير ما وهبوا
في رواية من نصب الحق
وكثير نعم الاحسن عند
حذف النون الجمر
بالاضافة لانه المعهود
والنصب ليس بضعيف
لان الوصف صلة فهو في
قوة الفعل فطلب معه
التخفيف واحترز بقوله
سبيله اتبع عن جمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم بـ تنبيهه قوله ان
وقع هو بفتح أن وموضعه
رفع على أنه فاعل كاف
على ما تبين أولا وقال
الشارح هو مبتدأ ثان
وكاف خبره والجملة خبر
الاول يعني كونها وقال
المكودي في موضع نصب
على اسقاط لام التعليل
والتقدير وجود آل في
الوصف كاف لوقوعه
مثنى أو مجموعا على حده
ويجوز في همزان الكسر
وقد جاء كذلك في بعض
النسخ (وربما أكسب
ثان) من المتضايقين وهو
المضاف اليه (أولا) منهما
وهو المضاف (ثانيا) أو
مذكرا (ان كان) الاول
(لحذف موهلا) أي صالحا
للحذف والاستغناء عنه
بالثاني فن الاول يوم تجدد
كل نفس وقوله
جاءت عليه كل عين ثرة
وقوله هم قطعت بعض

فحقت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورة اه (قوله مخفوض في ضاربك) أي
محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت
للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيدي وقال الجرمي والمازني
والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط اذا لا اصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين
غيره كافي قولك هذا الضارب بازيدا قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف
النون للتخفيف لا للاضافة (قوله وعورة العشرة) هي كل ما يستحي منه والوكف بكبل الجور وكاته
لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت
العربية الجرف تأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل
من أدل لغة في دل كافي المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز
في الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان
حكمهم سما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أي والرابط محذوف تقديره في اغتقاره
كأمر (قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ) فيه عندي نظر لان وجود آل في المضاف ليس هو
الكافي عن وجود آل في المضاف اليه وانما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود
آل في المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود آل في المضاف اليه أو فيما أضيف اليه
المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز في همزان
الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دلالة ما سبق عليه ويرد على
الكسر ما أوردها على كلام المكودي فافهم (قوله أو تذكيرا) في كلام المصنف اكتهاء
وخص التأنيت بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالأمر
المنقذ من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والظرفية في نحو كل حين والمصدرية
في نحو كل الميل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيدا
عند من أعربه والبناء في نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقيق في نحو بيت
العنكبوت والجمع في نحو

فما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا

كذا في يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب في مثاله لما روضة الاضافة سبب البناء
للاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يغرب هذه خمسة عشر زيدا يغرب هذه خمسة
عشر كما قاله الدماميني (قوله أي صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجهول أهلا وليس هو
الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلا للحذف فسر نفسه تفسير مراد بقوله أي صالحا للحذف فهو من
اطلاق المسبب واردة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه
كصدر القناه أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا
يجوز أعجبتني يوم العزوبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت
عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه مانصه وزاد
الفارسي قسما آخر يجوز فيه التأنيت وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كما كقول عن ثرة جادت
عليه كل عين ثرة الى أن قال قال الشارح يعني المرادى والا فصح في هذا القسم التأنيت بخلاف ما سبق
(قوله جادت عليه) أي التبت المذكورة له كل عين ثرة بفتح المثناة أي كثيرة الماء (قوله كما شرفت)
بكسر الراء أي غصت صدر القناه أي الرمح (قوله أتى الفواحش) بفتح الهاء مصدر أتى بمعنى

أصابه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله طول الليالي أسرع في نقضي وقوله كما شرفت صدر القناه من الدم وقوله
أتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجمل جمل وقوله

مشين كما اهتزت رماح سفهت • (١٨٢) أعاليها من الرياح النواصم ومن الثاني قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل ماضي الهوى يزداد
تنويرا
وقوله

رؤية الفكر ما يؤل له
الام

رمعين على اجتناب التواني
ويحتمله ان رجة الله قريب
من المحسنين ولا يجوز
قامت غلام هند ولا قام
امرأة زيد لا انتفاء الشرط
المذكور في تنبيههم فهم
قوله وربما ان ذلك قبل
ومراده التقليل النسبي
أي قليل بالنسبة الى ما ليس
كذلك لأنه قليل في نفسه
فانه كثير كما صرح به في شرح
الكافية نعم الثاني قليل
(ولا يضاف اسم لما به اتحد
معنى) كالمترادف مع
مرادفه والموصوف مع
صفته لان المضاف يتخصص
أو يتعرف بالمضاف اليه
فلا بد ان تكون غيره في
المعنى فلا يقال قمع بر ولا
رجل فاضل ولا فاضل
رجل (وأول موهما اذا
ورد) أي اذا جاء من كلام
العرب ما يوههم جواز ذلك
وجب تأويله فمأوهم
اضافة الشيء الى مرادفه
قوله هم جاءني سعيد كرز
وتأويله ان يراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم أي
جاءني مسمى هذا الاسم
ومأوهم اضافة الموصوف
الى صفته قوله هم جبة
الحقاء وصلالة الاولى
ومسجد الجامع وتأويله

الايان (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كاهتزاز رماح سفهت أي أمالت أعاليها من
الرياح النواصم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا لل حذف فلم يوجد الشرط الا ان
يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصرح ان يقال
الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أي اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما
في اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ
الجلالة لانه المضاف اليه لانداته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعد التذكير حيث
لا اضافة في فعل الساعة قريب ولا فيه احتمالات أخرى منها ان قريب على وزن فاعيل وهو وان
كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه
بمعنى مفعول أي مقربة ومنها ان التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكره الفراء أنهم
التمزوا التذكير في قريب اذ الم يرد قرب النسب قصد الفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه انها تحتمل
ان تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر انه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني)
أي اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح
وأراد بالاتحاد ما يشبه الترادف كافي البيت والاسد والتساوي كافي الانسان والناطق سواء كان
الساوي بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كافي الصفة والموصوف اه سم والترادف
الاتحاد ماصداق ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصداق فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى
فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة
وخرج منه ما عايناه معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته)
تقدمت الصفة أو تأخرت بقريته التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص
به على وجه نسبه اليه وكونه بعضا أو مظهروا أو مملوكا أو محتصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى
الا اذا تغير المتضايقان معنى فلا يرد ان الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافة اليها للتخصيص
كما جازعته به للتخصيص وعلى بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها
في الاعراب فلا يضاف اليها الموصوف لسكانت مجرورة أبدا ولم تتصورا لتبعية المذكورة وعلى منع
العكس بان الصفة يجب ان تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة أحد
الترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذا المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة للتحقيق بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا
نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر
المترادف الآخر أو المتساوي الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله ان يراد
بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت
سعيد كرز واعلم ان هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو
مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضاف أسد الى
سبع لان الاعلام كثرت بخاز فيها من التحفيف ما لم يجر في غير هانقله يس عن ابن الحاجب (قوله
ومأوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته
والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم ان التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره
ان كتابنا تلك الاضافة وانما هو مخير للمجموع على وجه جائز (قوله جبة الحقاء) بالمدوهي
المسماة بالرجلة وانما وصفه بالحق مجاز لانها تلبت في مجاري السينول فحريها تقطعها قنطوها
الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من ان هذا مما يوههم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه
انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كافي

أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قواهم
جرد قطيفة وصحق عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى (١٨٣) جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة

القاموس كالبروز والرجلة وسائر الحبوب والبروز فلا والذي في القاموس بقلة الحقاء والبقلة الحقاء
وابهام الأول جواز ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أي يكون الأول مضافا إليه إضافة
الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل
الإضافة في حبة الحقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أرال فلا يحتاج إلى التأويل (قوله
وصلاة الساعة الأولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أدبت فيها الصلاة المفروضة (قوله
ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد
بمعنى مجرودة وصحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أي كما يقدر فيما قبله وإن اختلف
الحل (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أي جنس موصوفة أي فالإضافة حيث تذهب من إضافة الشيء
إلى جنسه تكتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن إتيان أن الإضافة على معنى من (قوله
ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور وولد دار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة
من إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص قال سم
تمتنع إضافة الخاص إلى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد (قوله تمتنع
إضافته) أي لأنه لا يعرض له ما يجوز إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير
أي الخ) بخلاف أي فإنها ملازمة للإضافة لفظا أو تقدير الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة
اقتقارها إلى ما يضاف إليه لتوغلها في الإبهام (قوله فحوكل) أي إذا لم يقع توكيد أو نعت أو لا تعين
الإضافة لفظا فحوكل القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدفوسري واعلم أن كلا وبعضا عند
قطعهما اللفظ من الإضافة إلى المعرفة معرفتان بفتحهما عند سيوييه والجمهور ولهذاجات الحال
منهما مؤخرة وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح ولتعريفهما عند سيوييه والجمهور منعوا
ادخال آل عليهما (قوله وآي) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينة
الإضافة لفظا (قوله وكل في ذلك يسجون) أي كلهم والتشوين عوض عن المضاف إليه والضمير
للشموس والاقاربان اختلاف الأحوال يوجب تعددا ما في الذات أولئكواكب فإن ذكرهما
مشعر بها قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد ككلام البعض لأنهما
لا يوصفان بالسباحة في القفا كما لا يخفى ووجه جمع العاقل تشبيها لها به لفعلا فاعله من السباحة
والجري وأفردي في ذلك مراعاة لكل وجع في يسجون مراعاة للمضاف إليه المحذوف فلا يقال الآية
تقتضي اتحاد ذلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفي ذلك الكواكب على الثاني (قوله واعلم
أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتقييم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص
بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الأسماء باعتبار الإضافة وعدمها تسعة ما تجوز إضافته وما تمتنع وما
يجب إضافته لجملة فعلية فقط وما يجب إضافته لجملة مطلقا وما يجب إضافته لفظا ونسبة للمفرد
مطلقا وما يجب إضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو للضمير المخاطب (قوله
كلا وكلتا) فإنها يضافان للظاهر والضمير لكن لا يضافان لكل مضمربل للفظ هما وكما ونا خاصة
(قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء وقصار
بحدف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحدف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد
كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحجاده) بضم الحاء المهملة
وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) أي وفروعهما ونذرانها يصطنع المعروف من

وثنى صشق من جنس
العمامة تنبيهه في أجاز
الفراء إضافة الشيء إلى
ما يعينه لا اختلاف اللفظين
ورافقه ابن الطراوة وغيره
ونقسه في النهاية عن
الكوفيين وجعلوا من ذلك
فحوكلا والآخرة وحق
البقيين وحبل الوريد وحبل
الحصيد وظاهر التسهيل
وشرحه موافقته (وبعض
الاسماء) تمتنع إضافته
كالمضمرات والأشارات
وكغير أي من الموصولات
ومن أسماء الشروط ومن
أسماء الاستفهام وبعضها
يضاف أبدا فلا يستعمل
مفردا بحال (وبعض ذا)
الذي يضاف أبدا (قديرات
لفظا مفردا) أي يأتي
مفردا في اللفظ فقط وهو
مضاف في المعنى فحوكل
وبعض وأي قال الله تعالى
وكل في ذلك يسجون فضلنا
بعضهم على بعض أي ما تدعوا
تنبيهه في أشعر قوله
وبعض الاسماء وقوله
وبعض ذا قديرات لفظا
مفردا أن الأصل والغالب
في الاسماء أن تكون
صالحة للإضافة والأفراد
وأن الأصل في كل ملازم
للإضافة أن لا ينقطع عنها
في اللفظ واعلم أن اللازم
للإضافة على نوعين

ما يختص بالإضافة إلى الجمل وسبأى وما يختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمرة وذلك فحوكلا وكلتا وعند
ولدى وسوى وقصارى الشيء وحجاده بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك فحوكلا وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمرة واليه
الإشارة بقوله (وبعض ما يضاف حقا) أي وجوبا (امتنع) بلاؤه اسمها ظاهر حيث وقع وهذا النوع على قسمين يضاف إلى جميع

الضمائر (كوحده) نحو
جئت وحدي وجئت وحدا
وجاء وحده وقسم يختص
بضمير المخاطب نحو (إني
ودوالي) و (سعدى)
وحناني وهذا ذي تقول
ليست بمعنى إقامة على
اجابتك بعد إقامة من ألب
بالمكان إذا أقام به ودواليك
بمعنى تداولك بعد تداول
وسعديك بمعنى اسعادك
بعد اسعاد ولا يستعمل الا
بعد ليك وحنانيك بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن وهذا
ذلك بذالين مجتمعين بمعنى
اسراعك بعد اسراع (وشد
أيلا يدي للبي) في قوله
وصوت لما نابني مسورا
فلي فلي يدي مسور
كما شئت اضافته الى ضمير
الغائب في قوله
لقلت ليه لمن يدعوني
بالتنبيه بـ مذهب سيبويه
أن ليك وأخوانه مصادر
مشتاة لفظا ومعناها التكثير
وأما تنصب على المصدرية
بعوامل محذوفة من
الفاظها الا هذا ذيك وليك
فمن معناهما وجوز
سبويه في هذا ذيك في قوله
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا
وفي دواليك في قوله
إذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية بتقدير نفعه
مسداولين وهاذين أي
مسرعين وهو ضعيف

الناس ذوره (قوله كوحده) قال في المصباح هو لازم التنصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى
الاصحى وحده الرجل يحدا إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخطوة وقيل محذوف الزوائد من
المحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحده وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم
الأفراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجرب على مع جلسا على وحدهما وقلنا ذلك
وحدهما وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقرع على وزن كرم وحبش وغير مصغر من اليه
ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقرع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله
في الثوب لانه إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو حبش وحده وغير وحده
إذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغرا غير وهو الحار وحبش وهو ولد يذم بهما المنفرد باتباع رأيه
ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج
وأخوانه العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض
اختصار (قوله تقول ليك) أصله ألب لك البابين أي أقيم لطاعتك ألبا كثيرا لان التثنية للتكرير
نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من
المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهي ويجوز أن
يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي ومثله في حذف الزوائد الباقي (قوله
بمعنى تداولك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة والامر ان متقاربان وكلاهما
أحسن من قول بعضهم بمعنى اداله بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كالفظة هنا بخلاف
التداول بمعنى التنارب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي تداولا لطاعتك
فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنا ناعليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ
حنانيك (قوله دعوت الخ) أي طلبت مسورا للامر الذي أصابني وهو غرم ديه لزمته فلي أي قال
ليك وقوله فلي يدي مسورا أي إقامة على اجابته بعد إقامة إذا سأني في أمر نابه جزاء لصنعه وخص
اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بان مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين
مقهم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت ليه) كان مقتضى الظاهر ليك لكنه
التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أي حقيقة لا أسماء
مصادر اه وعليه فهي مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها
التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من أفاظها)
فيقصد في دواليك أدول وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أي ساعد وأعان كافي القاموس
وفي حنانيك أنحن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الأنسب
بلفظ حنانيك (قوله فن معناهما) فيقدر وأسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق
من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي أن ماذ كرفعه كذا قالوا
وكان الحامل لهم على ذلك أن ليك تنشئة ثلاثي وألب رباعي فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود
مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كافي القاموس وشرح
الكافية للرضي كما مر فالنصب عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى ليك اجابة
بعد اجابة وعليه فالنصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء
ضاد مجتمعين أي مسرعا للقتل (قوله إذا شق برد الخ) الباء في البرد بدلته قال في التصريح قال أبو
عبدة كان الرجل إذا أراد تو كيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك
أبقى للمودة بينهما (قوله الحالية) أي على تأويله بالمشتق كجانبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب
لتفسيره دواليك بعد تداولك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أي مسرعين) تفسير

لهذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع
 بهذا التعليل ما قد يقال بمحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفاً لفظاً وان كان منكراً معني (قوله
 الوصفية) أي لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا ويحتمل أن المعنى
 على الوصفية اضرب ضرباً مكرراً عابلاً هذا أنسب بما مر في معنى هذا ذيلك (قوله بما ذكر) أي
 من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً (قوله ولانه معرفة) في الرد به
 على العلم بحث لانه سيد كر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في ليلك وأخواته وحينئذ لا إضافة
 ولا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذا ذيلك مثني ولا يوصف المفرد
 بالمتنى (قوله أصله لي) أي بوزن فعلى يسكون العين كافي التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتأنيث
 فتأمل (قوله كافي على الخ) أشار به إلى أن الالف لا تبدل للأضافة ياء دائماً بل دليل قتال وعصا
 (قوله ورد عليه سيدي يما الخ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلي يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل
 (قوله وهم) أي بل خلافه في ليلك فقط (قوله مثلاً في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم
 الخ) أي لان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف بدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم
 مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا بأن ليس له ولي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن
 الثاني بأن التون يجوز حذفها لشبهه الأضافة كما صرح به العلم في نفس المسئلة وكافي اثني عشر
 وانما لم يحذف من ذانك للالباس (قوله لاجلها) أي لاجل كافي الخطاب وكذا الضمير في قوله وبانها
 (قوله إلى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف دماميني (قوله حيث واذ)
 الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وتأثرها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياره واو ابل
 قال ابن سيده هي الاصل كافي الدماميني وبسوقه يعبونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء
 المكان غيرها كافي المعنى والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف اليه ظرف زمان
 كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولاً به نحو واذ كروا اذ كنتم قليلاً أو بدلاً منه نحو
 واذ كرى الكتاب مريم اذا انتبذت فاذا انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمه ورواوا كما
 سيأتي وترد للتعليل فتسكون حرفاً وقيل ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأني
 اذا اختلف زمن العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمت الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة
 اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الآية لمجرد الظرفية
 بدلاً من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندهم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاً لها
 تعليلاً على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ياليت بيني وبينك بعد
 المشرقين أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر الهمزة على استئناف العلة كافي المعنى
 ولا مفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال
 فاذا قلت بينا وبينما أو بينهما أو بينهما اذا قبل عمر وفعلي القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا
 أو بينهما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينهما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة
 فالعامل في بينا أو بينهما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن
 الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينهما محذوف يفسره الفعل
 المذكور فعني المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل
 فيها الفعل ولا في بينا أو بينهما لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف
 يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافتت اقبال عمرو واعلم أن
 أصل بين أن تكون مصدراً بمعنى الفراق فعني جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعني أقبلت
 بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

للتعريف ولان المصدر
 الموضوع للتكثير لم يثبت
 فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً
 وجوز العلم في هذا ذيلك
 في البيت الوصفية وهو
 مردود بما ذكر ولانه
 معرفة وضرباً منكراً وذهب
 يونس إلى أن ليس اسم
 مفرد مقصوراً أصله لي
 قلبت ألفه ياء للأضافة إلى
 الضمير كافي على وإلى ولي
 ورد عليه سيدي به بانه لو
 كان كذلك لما قلبت مع
 الظاهر في قوله فلي يدي
 مسور وقول ابن الناظم
 ان خلاف يونس في ليلك
 وأخواته وهم وزعم
 العلم أن الكاف حرف
 خطاب لا موضع له من
 الاعراب مثلاً في ذلك
 ورد عليه بقولهم ليس
 ولي يدي مسور ويحذفهم
 التون لاجلها ولم يحذفوها
 في ذانك وبانها لا تلحق
 الأسماء التي لا تشبه
 الحرف اه • النوع
 الثاني من اللازم للأضافة
 هو ما يختص بالجل على
 قسمين ما يختص بنوع من
 الجمل وسبأني وما لا يختص
 واليه الإشارة بقوله
 (وألزموا اضافة إلى الجمل
 • حيث واذ) فشم اطلاقه
 الجمل

الجملة الاسمية والفعلية
فالاسمية فخرجت
حيث زيد جالس واذكروا
اذنتم قليل والفعلية
فخرجت حيث جلست
واجلس حيث اجلس
واذكروا اذ كنتم قليلا
واذ يكذب الذين كفروا
ومعنى هذا المضارع المضى
حينئذ وأما نحو قوله أما
ترى حيث سهيل طالعا
ونحو قوله حيث لي العمائم
فشاذ لا يقاس عليه خلافا
للكسائي في تنبيهه بقوله
اذنالك ليس من الاضافة
الى المفرد بل الى الجملة
الاسمية والتقدير اذنالك
كذلك أو اذ كان ذلك (وان
ينون يحتمل افراد اذ)

(قوله بدل كل من نعمة)
بل بدل اشتمال على
ما سبق (قوله موافقة)
والتأويل في الفعل أكثر
(قوله مفعولها) على ما ذكر
تكون من النادر

فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية
أو فعلية والاضافة الى الجملة كالاضافة زاد واعليها تارة ما الكافة لانها تكفي المقضى عن
اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفقه فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف
اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يوتى بها الوقف كما في انا والظنون وتعين حينئذ أن
لا تكون الالف الزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجملة من المكان الا حيث واضافة بينهما أو يضاف
الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين
أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينهما على الصحيح كذا في
الداميني والهمع وتقدر أوقات لان بين انما تضاف لتعدد مناقش فيه أبو حيان بان يضاف تضاف
للمصدر المتجوز كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وما ذكر
من أن الجملة بعد بينا وبينها مضاف اليها قول الجمهور وروى قيل ما والالف كافتان فلا محل للجملة
بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتها ما عا ملهما ما في الجملة التي
تليهما كما في المعنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولا ترجح
النصب في نحو جلست حيث زيد أرا مكذا في المعنى قال في الهمع وتقع اضافة اذ الى اسمية بحرفها فعل
ماض نحو جئت اذ زيد قام ووجه قصه أن اذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في
جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه
وقال في التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبرا لمبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيوييه
وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لالفاظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك
سيوييه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنهما فلا ينافي كلام الهمع ولعل معنى
قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي ما مر عن المعنى أن النصب في نحو جلست حيث
زيد أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ
أنتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور وطر في مفعول محذوف أي
واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذ كنتم واذ يكبر اه تصریح وقالوا في واذ كرفي الكتاب مريم اذ
انتبذت ان اذ انتبذت ظرف لمحذوف أي قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في واذكروا
نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا للنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل
من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أي الواقع في الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث
وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام في المعنى بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما أن اذ اقد
تستعمل في الماضي والجواب أن المحوج موافقة الواقع لان زول الآية بعد وقوع المكرم مع أن
الجمهور لا يثبتون مجيء اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في
المعنى (قوله أما ترى الخ) هي بصريه مفعولها طالع حيث طرف مكان مبني وقيل اذ أضيف الى
مفرد يكون معربا كذا في العيني وقيل مفعولها حيث وطالع حال من سهيل وقيل من حيث على
معنى طالع عافيه وقيل عليه مفعولا حيث وطالع أي طالع عافيه أقول أو طالع مفعول أول وحيث
طرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد في اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع
حيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالع (قوله حيث لي العمائم)
قال شيخنا أي شد العمائم على الرأس يؤيده قول العيني أراد بمكان لي العمائم الرأس (قوله اذ
ذلك كذلك) أي ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) الحق الكافي باذ في ذلك اذ فيجوز
أن تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا

أي وان ينون اذ يمتل افرادها لفظا واكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم (١٨٧) الزمان اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ ويكون

التنوين عوضا من لفظ الجملة
المضاف اليها كما تقدم بيانه
في اول الكتاب واما نحو
وانت اذ صحح فنادر (وما
كاذم معني) في كونه ظرفا
مبهما ماضيا نحو حين
ووقت وزمان ويوم اذا
أريد بها الماضي (كاذ) في
الاضافة الى ما تضاف اليه
اذ لكن (أضف) هذه
(جوازا) لما سبق أن اذ
تضاف اليه وجوبا (نحو
حين جانبك) وجاء زيد يوم
الحجج أمير ونحو حين مجيئك
نبت وجاء زيد يوم امره
الحجج فتضاف للمفرد فان
كان الطرف المبهم مستقبل
المعنى لم يعامل معاملة اذ
بل يعامل معاملة اذ فلا
يضاف الى الجملة الاسمية
بل الى الفعلية كما سيأتي
وأما يوم هـم على النار
يفتنون وقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو
شفاعه
بمعن قسلا عن سوادين
قارب
فما نزل المستقبل فيه منزلة
الماضي لتحقيق وقوعه هذا
مذهب سيديويه وأجاز ذلك
الناظم على قلة تمسكا بظاهر
ما سبق وأما غير المبهم وهو
المحدود فلا يضاف الى جملة
وذلك نحو شهر وحول بل
لا يضاف الا الى المفرد نحو
شهر كذا (وابن أو اعراب
ما كاذ قد أجريا) مما سبق
أنه يضاف الى الجملة جوازا
أما الأعراب فعلى الأصل وأما البناء

لخاسرون اه نكت (قوله أي وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير في ينون عائد الى اذ وأن في
قوله افراد اذ اقامه الظاهر مقام المضمر ففعلاتهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وانت اذ
صحح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابه
وفي بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ
وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح
ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي اضافة
كأضافة اذ في كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعني بالطرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على
الظرفية أم لا كما في المعنى وكما يرشد اليه غشيل الشارح بعد يوم هـم بارزون ويوم ينفع الصادقين
صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به في ليندريوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محسودا
مما سبذ كره الشارح مما لا اختصاص له أصلا تكين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون
وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول
وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كقالوه في
يوم كاسيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمسي وفي شرح ابن غازي أن
المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل ومن ذكر عدم جواز الاضافة
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليجروا قول شيخنا السيد أجزا السنة مجرى العام في جواز
الاضافة الى الجملة ثم رأيت في المعنى شاهد على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف
اليها الى المضاف فاما قوله • مضت سنة لعام ولدت فيه • فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر
النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعمله بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر منها
فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضية امتناع
العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الطرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى
(قوله ويوم) أي اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والاصكان من المحدود أفاده سم
بفائدة كذا قلت أنتك يوم لا حولا برد جاز لك رفع حرو برد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وقتهما
على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لازائدة حكى الاخفش الاوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن
جعل لازائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكوثر لازائدة كونها معترضة بين المتضايين كذا المعترضة
بين الجار والمجرور في حيث بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير
لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ لو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن
(قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف للتعليل (قوله ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعة أن
هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان
الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقي ما اذا كان
حالا فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذا كاذ فيقال ما الفرق
بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت
(قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه
الفعلان قبله. وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما اذ المين والواجب اعرابه ولا يتقيد
جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا أضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ
ومثله كل اسم ناقص الدلالة لا بهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى
مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا طرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب
البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفصاحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فقل في انه

لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير ملحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان
على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ أنا محذوف
ودون ذلك صفته أي قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم في يوم هذا لأن بوجه
بالجمل على شبهة وهو اه وهل مشبه اذا كشيبة اذا في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى
الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال في النكت
وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله فملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم
في الفرع وعلة بناء اذ مشابها الحرف في الاقتدار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال
انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فملا تلاء فعل مبني) أي بناء
أصلها أو عارضا ولذا مثل بمثلين (قوله على حين عاتبت الخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى
ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصيبين) أي النسوة من استصيبت
فلا ما أي عدته صيبا كذا قبل والانصب أنه من استصباها أي طلب أن يصبر اليه أي يعمل (قوله
وقبل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الطرف الذي بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل
ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزىلا كما في اذا اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا
ولا يخفى أن الاقرب في الطرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزىلا أن يجعل بمعنى اذا
ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزىلا (قوله يا عمر ك الله) بالتنبيه أو للتسداء
والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام
فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمر أي ذكرتك به تذكيرا
يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية لله مصدر (قوله واحبوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها
لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر الهاء شارابه للمذكور قبله لليوم وأورد عليه أنه يلزم
مخالفة هذه القراءة حيث تدل القراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سلمى) أي الذي تذكره
منها وأهمه تعظيما له وتفهيمنا والداني القريب (قوله الظرفية) احتراز عن اذا الفجائية لأنها حرف
على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة
لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أتتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة
الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد
خرجت في الوقت زيد أي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجملة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت
متعلقة بخبر محذوف أي في الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد حاضر
فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه
في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير حضور زيد أو فزيد حاضر في
زمان خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقصورة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيد في
المكان زيد أو في الحاضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة للجملة مقصورة
ينافي به أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كاهر ويجوز فاذا زيد جالسا بالانصب حالا
والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع
الانصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها
الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبيننا وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة
أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزئية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير
الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام
لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لا علم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي وأوله غيره يجعل

فملا على اذ (واختر بنا
متلوق فعل بنيا) أي أن
الارجح والمختار فيما تلاه
فعل مبني البناء للتناسب
كقوله
على حين عاتبت المشيب
على الصبي وقوله
على حين يستصيبين كل حليم
(وقبل فعل معرب أو مبتدأ
أعرب) نحو هذا يوم ينفع
المصدقين صدقهم وكقوله
ألم تعلم يا عمر ك الله أننى
كريم على حين الكرام قليل
ولم يجز البصريون حيث
غير الاعراب وأجاز
الكوفيون البناء واليه
مال الفارسي والناظم
ولذلك قال (ومن بنى قلن
يفندا) أي لن يغاطوا احتجوا
لذلك بقراءة نافع هذا يوم
ينفع بالفتح وقد روى بهما
قوله
على حين الكرام قليل
وقوله
تذكر ما تذكر من سلمى
على حين التواصل غير دان
(والزموا اذا) الظرفية
(اضافة

إذا ظرفا لم حذف هو المفعول أي لا علم شأنك إذا كنت الخ مجرورة بحتى نحو حتى إذا جازها الآية
والغاية في الحقيقة ما ينسب لك من الجواب مرتباً على فعل الشرط والمعنى وسبق الذين كفر وإلى
جهنم زمر إلى أن تنقح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجهم ورحتى في مثل ذلك
ابتدائية ومبتدأ نحو وإذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى
عن بعضهم ثم قال ولم أعثره على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع (قوله
إلى جبل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أي الماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمعا في
قوله والنفس راغبة إذا رغبتها • وإذا ترذالى قليل تنقع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشرط بتحقيق وقوع نالها قاله يس وعبارة الهمع ولكون
إذا خاصة بالتيقن والمظنون بخلاف أن لم تجزم إلا في الضرورة (قوله غالباً) سيأتى متبائلاً في كلام
الشارح (قوله كهن إذا اعتلى) أي كن متواضعاً هيباً إذا تكبر غيرك (قوله فإذا ظرف) أي للحدث
المستقبل وقد تجى للماضى نحو وإذا رأوا تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو
والليل إذا يغشى على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائناً
حالا من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال
مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الأقسام في وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد
تعلق الطرف بمضاف يدل عليه القسم إذا لا يقسم بشئ إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى
اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل نال به لأجوابه لا اقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بان الطرف الجائر التأخير يتوسع فيه بالتقديم فإظنك بالمتنع
التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفاً يدل عليه الجواب
ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا إلا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغنى
وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بان إذا تر بطبكونها شرطاً كافي أين وأنى وأما إذا حيث فلولاً الإضافة
ما حصل ربط يس بزيادة (قوله إذا باهلى الخ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحتظلية نسبة
إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كافي القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرهما فقول البعض أرذل
قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال مجبة من أمه أشرف من أبيه وتخيّل بالبدال المهملة أي المتأهل للبس
الدرع (قوله الثانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها
والجمله بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أي لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل (قوله وأجاز
الانخس) أي تبعاً للـ كوفيين كما أجاز ودخول أداة الشرط على الجمله الاسمية وفصل ابن أبي
الربيع فجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب
الخ) وقول بعضهم أنه على اضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادراً من الكلام
وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم
نحو والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والنجم إذا هوى إذا لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في
المعنى فيلزم تطبيق القسم الانشائي وهو ممتنع اه معنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى
فانه جوز في الآيتين كونهم تأكيداً للواو في غضبوا والضهير المنصوب في أصابهم وكون جواب إذا
جمله اسمية بغیر فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اه وقوله تعسف أي لأن المقام لا يقتضى تأكيد
المسند إليه بل اسمية الجمله هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على
القول بأن اسم بمعنى حين وقبل بمعنى إذا واستحسنه في المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه إلى
أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أي الماضوية كافي التصريح ويكون
جوابها ماضياً ومضارعاً وجمله اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو فلما نجاكم إلى البرأ عرضتم فلما

إلى • جعل الأفعال
خاصة نظراً إلى ما تضمنته
من معنى الشرط غالباً
(كهن إذا اعتلى) إذا جاء
نصر الله فإذا ظرف فيه
معنى الشرط مضاف إلى
الجمله بعده والعامل فيه
جوابه على المشهور وأما
نحو وإذا السماء انشقت فقل
وان أحد من المشركين
استجارك وقوله
إذا باهلى تحته حنظلية
له ولد منها فذلك المذرع
فعلى اضمار كان الثانية
كما أضمرت هي واسمها
ضمير الشأن في قوله
فهلا نفس ليلى شفيعها
هذا مذهب سيبويه وأجاز
الانخس إضافتها إلى الجمل
الاسمية تمسكاً بظاهر ما
سبق واختاره في شرح
التسهيل والاحتراز بقول
عالباء عن نحو وإذا ما غضبوا
هم يغفرون والذين إذا
أصابهم البغي هم ينتصرون
فإذا فهم ما ظرف لخبر المبتدأ
بعدها ولا شرطية فيها ولا
لكان يجب اقتران الجمله
الاسمية بالفاء تنبيهه
مثل إذا هدمنا الطرفية
ولا تضاف إلى جمله اسمية
وتلزم الإضافة إلى الفعلية
نحو ولما جاءهم كتاب من
عند الله وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا • ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقتل وان أحد من المشركين استجارك لان وهما في البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته اذا سقطت إليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شمة (لمفهم اثنين) (١٩٠) نظرت إليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شمة (لمفهم اثنين)

ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا فلما نجحهم الى البر ففهمهم مقتصد فلما نجحهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير في الثاني والثالث وجهوا الجواب في الايتين محدوفاً أي أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين ففهم الخ وتبع الشارح في كون لما الطرفية مضافة الى الجملة بعد ها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المعنى في اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزم (قوله أقول لعبد الله الخ) قد بلغ فيه فيقال أين فعل لما وجبت إذ يكتب وهي بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهذا ما صرح به في المعنى قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على ان يقول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملقوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شيئين يشمل المذكورين والمؤنثين والالفاظ اوائتين قاله يس (قوله أي مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أي لزوماً بدليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشي الناظم في التوكيد حيث قال • وان يفد توكيده منكره قبل • فاشترط المصنف هنا التعريف مبني على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الاول المعنى فثنى الخبر في الثاني اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيوضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلاروس الكباشين والمفرد المراد به اثنان نحو • وكل ذلك وجهه وقبل • والى هذا القسم أشار بقوله وانما صرح الخ (قوله وكل ذلك وجهه وقبل) الوجه والقبل بفقتين الجهة أي وكل ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مشناه في المعنى) لان العرب اتسعت في اسم الاشارة للموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفقية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلاريد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيده المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوه) أي الطفيلي المبعوض (قوله المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول للمفرد معرف لم ينوبه الاجزاء أخذاً مما بعده أيضاً (قوله مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً (قوله لانها بمعنى بعض) أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعروف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما اذا أضيفت للمتكرفاها حيث تدغم في كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أي سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولاً الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أي لا بالعموم السابق لان التكرار لا يحى في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله فأضف) أي أجزا اضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حيث قد آينا الخ) أشار به الى أن آيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نال الدالة على التعدد (قوله أو تنوا الاجزا) عطف على كررتها لهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الامستقبلاً لفصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي

معرف بلا • تفرق أضيف
كلنا وكلنا) أي مما يلزم
الاضافة كلا وكلنا ولا
بضافان الا لما استكمل
ثلاثة شروط أحدها
التعريف فلا يجوز كلا
رجلين ولا كلنا امرأتين
خلافاً للكوفيين في اجازتهم
اضافتهما الى النكرة
المختصة نحو كلا رجلين
عندك قائمان وحكى كلنا
جاريين عندك مقطوعة
يدها أي تاركة للفرزل
• الثاني الدلالة على اثنين
اما بالنص نحو كلاهما
وكلتا الجنتين أو بالاشتراك
كقوله • كلا ناغني عن
أخيه حياته • فان كلمة نا
مشاركة بين الاثنين والجمع
وانما صرح قوله

ان للخير وللشر مدى
وكل ذلك وجهه وقبل
لان دامت مشناه في المعنى
مثلها في قوله تعالى لا
فارض ولا بكرعوان بين
ذلك أي وكلا ما ذكره بين
ما ذكر • الثالث أن
يكون كلمة واحدة كما
أشار اليه بقوله بلا تفرق
فلا يجوز كلاريد وعمرو
وأما قوله
كلا أخي وخيلي واجدي
عضدا
في الثابتات والمأم الملمات
وقوله
كلا الضيفن المشنوه

والضيف نازل • لدى المني والامن في العسر والبسر في الضريرات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف • آيا) المفردة لا يقال مطلقاً لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فأضف) اليه كقوله فلان لقيت خالين لتعلمن • أي وأيك فارض الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أي وأيكم • غداة التقينا كان خيرا وأكرما لان المعنى حيث قد آينا (أو تنمو) بالمفرد المعروف

الجميع بان تنوى (الاجزاء) نحو أى زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (واخصصن بالمعرفة موصولة أيا) أيامفعول باخصص
وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى مقدم عليها أى تختص أى الموصولة (١٩١) بانها لاتضاف الا الى معرفة

غير ما سبق منه وهو
المفرد نحو امر رباى الرجلين
هو أكرم وأى الرجال هو
أفضل وأهم أشد ولا
تضاف النكرة خلافا لابن
عصفور (وبالعكس) من
الموصولة (الصفة) وهى
المنعوت بها والواقعة حالا
فلا تضاف الا الى نكرة
كررت بفارس أى فارس
وزيد أى فتى ومنه قوله
فقلنا عينا حبست أينا فتى *
(وان تكن) أى (شرطا
أو استفهاما) فطلقا كمال
بها الكلام أى تضاف
الى النكرة والمعرفة مطلقا
سوى ما سبق منه وهو
المفرد المعرفة نحو أى رجل
يأتى فله درهم أيما الرجلين
قضيت أياكم يأتى بعرضها
فبأى حديث فظهر أن لاى
ثلاثة أحوال تنبيه *
إذا كانت أى نعتا أو حالا
وهى المراد بالصفة فى
كلامه فهى ملازمة للاضافة
لفظا ومعنى وان كانت
موصولة أو شرطا أو
استفهاما فهى ملازمة لها
معنى لا لفظا وهو ظاهر
(والزمو اضافة لدن بجر)
مابعد بالاضافة لفظا ان
كان معربا ومجلا ان كان
مبنيا أو جلة فالاول نحو من
لدن حكيم عليهم وقوله
تنهض الرعدة فى ظهري
من لدن اظهر الى العصيرى

لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا فى
الثواني ما لا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينار أو يعطف
عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو فقام صرح به الدمامينى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل
يكفى تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخل على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو
المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الا تى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى
منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى قد تدخل الحالية كناية عليه الشارح
وكان الاولى أن يقول وبالعكس الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشئ أوله وليس مراد هنا قاله
الشاطبى (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على المكمل والداخلية على
المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى
فقط نحو مرت رجل أى رجل ورجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدمامينى
وغيره (قوله فطلقا) أى تكه يلام مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضمير بها ونذكر كبر الحال باعتبار أنها لفظ
لا من ضمير تكن لا فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد
المعروف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنوى
الاجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية
والوصفية فتح ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى
مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به
الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية
والشرطية تحمله بقرينة ما مر اذ لم تكرر أو تنوى الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان
للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبسه وقول الشارح طلقا أى
سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة
أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة
الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله
إذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المفعولة وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا أيها
الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها
وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن بكسر اللام وتكفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت
ماضى المخاطبة ولدن كقلت فعل أمر من القول ولدن كعل ولدن كهل ولدن كقم ويقال فيها غير ذلك أيضا
كفى الجمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ
كسرها فى قوله من لدن اظهر الى العصور (قوله بجر) فائدة بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجرح هو
المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله فى اعمال المصدر

وبعد جره الذى أضيف له . قاله هم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم الفاعل وانصب
بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب بجر مع ال
فاحفظه (قوله وتذكر نعتها) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال أنها فى
البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه والباقي الشاب (قوله صريع غوان) أى
مصروعهن رافهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العيني تفسير ورقنه باصنبه لحراله أى لا حركته
(قوله الا لدن وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة طرف مكان بل ظاهره أنها ادعاء

والثانى نحو وعلمنا من لدنا علما لينذر بأسا شديدا من لدنه والثالث كقوله وتذكر نعتها لدن أنت يافع وقوله صريع غوان
رافهن ورقنه . لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث

فقط هذا هو الأصل الشائع في (١٩٢) لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم نذر) كافي قوله فإزال مهري مزجوا الكلب

منهم • لدن غدوة حتى
دنت لغروب • فلدن حينئذ
منقطعة عن الإضافة
لفظا ومعنى وغدوة بعدها
نصب على التمييز أو على
التشبيه بالمفعول لشبه
اللدن باسم الفاعل في ثبوت
لونها تارة وحذفها أخرى
ليكن يضعفه سماع
النصب بها محذوفة النون
أو خبر المكان محذوفة مع
اسمها أي لدن كانت
الساعة غدوة ويجوز جر
غدوة بالإضافة على الأصل
فلو عطف على غدوة
المنصوبة جازع المعطوف
مراعاة للأصل وجاز نصبه
مراعاة للفظ ذكر ذلك
الاختصاص واستبعد الناظم
نصب المعطوف وقال أنه
يبعد عن القياس وحكي
الكوفيون رفع غدوة بعد
لدن فقبل هو بكان تامة
محذوفة والتقدير لدن كانت
غدوة وقبل خبر لمبتدأ
محذوف والتقدير لدن
وقت هو غدوة وقبل على
التشبيه بالفاعل قال
سيبويه ولا ينتصب بعد
لدن من الأسماء غير
غدوة • تنبيه • لدن بمعنى
عند إلا أنها تختص بسنة
أمور • أحدها أنها
ملازمة لمبدأ الغايات ومن
ثم يتعاقبان في فحوصت
من عنده ومن لدنه وفي
التزليل آتينا رجعة من

طرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى
الجملة مطلقا تمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الأصل) الإشارة
إلى قول الناظم وألزموا الخ فهو ودخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل
لنصب على التمييز والنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بأخبار
فعل أيضا سم (قوله من جر الكلب) طرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كجزورا
كان نصبه على الظرفية قياسا والاكائنا كان معاصيا كما مر في محله (قوله نصب على التمييز) أي
للدن فيكون من تمييز المقرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله
لكن يضعفه) أي الشبه معاص الخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف
نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضارب باعمر أو الضارب
بكر إلا أن أل كالعوض من التنوين في الأول والنون في الأخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على
التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين الإضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه
لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة (قوله مراعاة للأصل) أي الغالب في نالي لدن من
الحرف هو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا
في مكان اسم مجرور غالبا لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة
عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد
لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لا نأقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله واستبعد
الناظم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن
كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها مع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن
القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد منوى
وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما
قلناه أما على الوجه الأول الذي قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث ألا في غير مضافة
أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أي لشبهها باسم
الفاعل فيما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضعها كافي الهمع وهي للمكان كثيرا للزمان
قليلًا ومنه كافي الدماميني عن المصنف أنما الصبر عند الصدمة الأولى ولا يخرج عن الظرفية إلا
إلى الجرحين (قوله لمبدأ الغايات) أي لأول المسافات فسميها نفس أول الزمان أو المكان وهذا
فارقت من فاتها ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسمها أفاده سم (قوله ومن ثم) أي
من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من
الابتدائية يتعاقبان في فحوصت أي يعقب كل منهما الآخر أي يخلفه (قوله وعلمناه) أي الحضر
(قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير
الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله أنها مبنية) أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر
وأما بنيت لشبهها بالحرف في الجود للملازمة الظرفية أو شبهها وقبل لأن بعض لغاتها على وضع
الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله إلا في لغة قيس) قال المصريح أي فإنها معربة عندهم تشبهها بعند
أه وخص في التسهيل والهمع أعرابها عندهم بلغاتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون (قوله وبلغتهم قرى من لدنه) قال المصريح أي بإسكان الدال مع اتصافها بالضم وكسر
النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكي ابن السجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة
ليست أعرابا وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين أه وفيه منافية لما في القول السابقة عن

عندنا وعلمناه من لدنا علمنا بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا • ثانيها • أن الغالب التسهيل
استعمالها مجرورة بن • ثالثها • أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرى من لدنه • رابعها • أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق • خامسها

جواز افرادها قبل غدوة على مامر سادسها أنها لا تنفع الا فضلة تقول السفر (١٩٣) من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة

وأما لى فهي مثل عند
مطلقا الا أن جرهما تنفع
بخلاف جر عندوا أيضا عند
أمكن منها من وجهين
• الاول أنها تكون ظرفا
للأعيان والمعاني تقول
هذا القول عندى صواب
وعند فلان علم به ويمتنع
ذلك فى لى قاله ابن الشجرى
فى أماليه • الثانى أنك
تقول عندى مال وان
كان غائباً عنك ولا تقول
لدى مال الا اذا كان
حاضراً قاله الحريرى وأبو
هلال العسكري وابن
الشجرى وزعم المعري أنه
لا فرق بين لى وعند قول
غيره أولى (و) ألزموا
إضافة أيضاً (مع) وهى
اسم لكان الاصطحاب أو
وقته والمشهور فيها فتح
العين وهو فتح اعراب
(مع) بالبناء على السكون
(فيها قليل) كقوله
فريش منكم وهو اى معكم
وان كانت زيارتكم لماما
وزعم سيبويه أن تسكين
العين ضرورة وليس كذلك
بل هى لغة ربيعة وغنم
فانما مبنية عندهم على
السكون وزعم بعضهم
أن الساكنة العين حرف
وادعى النحاس الإجماع
عليه وهو فاسد والصحيح
أنها باقية على اسميتها كما
أشعر به كلام الناطم هذا
حكمها اذا اتصل بها متحرك
(ونقل) فيها (فتح وكسر
سكون ينصل) بها نحو

التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد
اليه اشعابها الضم فى هذه القراءة تنبيهها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن
الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى (قوله
على مامر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه
بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان أو مرفوعة
خبراً لمبتدأ محذوف أو فاعلاً للفعل محذوف (قوله لا تنفع الا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من
عند البصرة فعند جزء ماسد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدة (قوله فهو مثل عند
مطلقاً) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الاسلام أن المصريح به خلافه وفى شرح
المغنى للدامى بنى حكاية القول بينا ثم اعن ابن الحاجب (قوله الا أن جرهما) أى جر الحرف ياها (قوله
تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لى) استظهر
البعض أنه نادر لا يمتنع وقد يوجه بأنهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض
المصنفين وأسأله الفوز ليديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدى (قوله أنه لا فرق
بين لى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الا قرب الاول
فتأمل (قوله وألزموا إضافة أيضاً مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف
تصريح بلزومها الإضافة فتح الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع الخ لان
محل اللزوم اذا كانت ظرفاً وهى فى الأفراد حال على ما سيقتض (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته)
المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع العسريسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند فى
وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصله ودال على حضور نحو ونجنى ومن معى أو على قرب نحو وان مع العسر
يسر انقله سم عن المصنف (قوله فريش منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لما ما بكسر
اللام أى وقتاً بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المجبة وسكون النون (قوله فانما مبنية عندهم) قيل
لجودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف
وان لم يوصع لها حرف كالإشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد
والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون
أى ظهور بنائها على السكون والاقبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بها كمن أيضاً غاية
الامر أنه حيثئذ مقدراً لا ظاهراً فالضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقريته قوله
فالفتح طلباً للذخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين
الذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح
كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل
الا فى الساكنة الا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ
بدل قوله فالفتح طلباً للذخفة الخ ما نصه فن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لا لقاء
الساكنين اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة فى قول
الشارح هذا راجعاً الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى
كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هى ومعنى قوله فن أعربها فتح العين أبى فتح العين هذا
ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتقوى باللام حال قطعها
عن الإضافة جبراً لما فات من الإضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدون معامى ففعل به ما فعل بفتح
ففتح العين على هذا فحة بنىة والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لا لقاء الساكنين هذا
ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفحة فحة اعراب وليس من باب المقصور وواختاره أبو

(٢٥ - صبيان ثانى) مع القوم فالفتح طلباً للذخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين تنبيه على تفرد مع مردودة اللام فتخرج

وأفنى رجالا قبادوامعا
وقوله إذا خنت الأولى
مصحح لها معا وقد
ترادف عند قنبر بن حكى
سبويه ذهبت من معه
ومنه قراءة بعضهم هذا
ذ كرم معي (واضمهم
بناء غير ان عدمت ماؤه
أضيف) لفظا (ناويا
ما عدما) معنى أى من
الكلمات الملازمة للضافة
غير وهى اسم دال على
مخالفة ما قبله لحقيقة ما
بعده وإذا وقع بعد ليس
وعلم المضاف إليه كقبضت
عشرة ليس غـ يرها جاز
حذفه لفظا فيضم غير بغير
تنوين ثم اختلف حينئذ
فقال المبرد ضمة بناء لأنها
كقبل فى الإبهام فهى اسم
أخبروه هذا ما اختاره
الناظم على ما أفهمه كلامه
وقال الاخفش اعراب
لأنها اسم ككل وبعض لا
ظرف كقبل وبعد فهى
اسم لا خبر وجوزها ابن
نحوف ويجوز قبله لا الفتح
مع تنوين ودونه فهى خبر
والحركة اعراب باتفاق
كالضم مع التنوين
تنبيهان الأول يجوز
أيضا على قلة الفتح بلا
تنوين على نية ثبوت لفظ
المضاف إليه قال فى التوضيح
فهى خبر والحركة اعراب
باتفاق وفيما قاله نظر لان
المضافة لفظا تضم وتفتح
فان ضمت تعينت للاسمية
وان فتحت لاتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتح بناء

حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يدقنا فصفة فيها
وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما
يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقبل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن
معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما
وقبل كثير او قد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى
وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله
وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشافعى وقوله قبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الجمامة
الاولى وسبب هذين شئني (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للضافة (قوله واضمهم الخ) هذا اشارة
الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل وبعد وسبب ذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصا كلامه (قوله ماله
أضيف الخ) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير الصلة جرت على غير من هى له لا من اللبس (قوله
معنى) تميز محمول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب
الضافة نعم لو قال المصنف وغير واضمها اذا عدمت ماؤه لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها
صريحاً من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للضافة) أى غالباً فلا يرد أمها تارة قطع عنها لفظا ومعنى
كما سيأتى (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه أما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو
بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى ما قبل
ما الاولى أيضا أو يسقطها بالكسبة مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه
على البناء وللتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين
(قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير طائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لأنها كقبل فى
الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغيرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات
دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولوعلى الشارح بناء غير على
الضم ملة بناء قبل على الضم لو افق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف
ولعله أثر ما عمل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى ليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا
وقوله أخبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى
حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب لئلا تهم ما قبله وحذف التنوين حينئذ
قبل للتخفيف وقال المصنف للضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كفى
المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد
ورجل من قالها (قوله لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض)
أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزها) أى
الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى
لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز
أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى
أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لضافته تقدير الى المبنى قال وعلى هذا فادعوى الاتفاق
منوعه اه وتجوز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للممكن أو التعريض عن مفرد وكلاهما
خاص بالمعرب ولعله لم يكثر به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سنده عن شرح الاوضح
له أو أن مراده اتفاق المبرد والافخش المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى
فى كون الحركة اعرابا والافغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم)
أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه فى

توجيه النظر وكان يكفي أن يقول أن المضافة لفظا حيث قصت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا به أي لا محذوف والضعف بسبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أي اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها اليه بمعنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف وضم بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقدير ابل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقدير ابل والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أي من غير المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء قصت أو ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة بحمل ليس وضمه غير حيث نداء اعراب اذا نوتت وقطعت عن الاضافة بالكسبة أول تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ونحو جاء في عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) بمحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا أول لان حاله المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجع غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ وبتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض تبعه الشيخ خالد بما يخالف ما قلنا خطأ (قوله وحسب) أي المشربة معنى لا غير لانها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتي (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو آل بهمزة بعد الواو يدل جمع على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقبل وواو قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على وواو لتقليل اجتهاد واو بن أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال في الهمع الصحيح لا تقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تنكسب بعد شيئا وقد لا قيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلديه ذكر فانت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل اسمها بمعنى مبدا الشيء نحو ماله أول ولا آخر بمعنى السابق نحو لقبته عاما أو لا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى أسبق فيجمع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لأفعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف اليه بكلمت دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيها للمفعول بالمحسوس كزيد دون عمرو وفضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء الى شيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أي أسماء وها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا عين وشمال على ما في الهمع وغيره وخالف الرضى فلم يجوز قطعها عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعمل) بمعنى فوق على ما سيأتي ومثلها علو كما في الرضى وقوله في أنها لازمة للاضافة أي غالبها فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافة لفظا على الصحيح وهو عمل كما سيأتي لا يقال المصنف لم يذكر لازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لا نأقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياق (قوله لفظا دون معنى) أي فينوي معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف

لاضافتها الى المبنى الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال في القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسهوع في قول الشاعر جوابا به تنجوا عتد فور بنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل وقد اخرج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحن مأخوذا من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرا من ألفاظ الجحد لم يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين وبناء مصدر نصب على الحال أي بانيا وغيرا مفعول باضمهم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول) و (دون) والجهات الست (أيضا عمل) في أنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى

فتبني على الضم لشبهها حيثئذ بحروف (١٩٦) الجواب في الاستغناء بها عما بعد ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو

اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون
 خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى
 الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبني على الضم) هذا
 اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كمالو
 لفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما
 كونه على حركة فليعلم أن لها عرافة في الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات واتخالف
 حركة بناء حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجبر وبلى وإي (قوله في الجمود) أي لزومها
 استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في عين
 وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما ورجعهما بل في الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام
 وورا وخلف وأسفل متوسط قد بر (قوله والافتقار) أي الى المضاف اليه فان قلت الافتقار مقتضى
 البناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذلك في المقتضى للبناء الاصل الى أما المقتضى للبناء العارض
 فقد يكتفي فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا
 معارضا بظهورها لم يؤثر البناء حالها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل
 كذا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في
 كل وبعض من المضاف اليه لم يبين القيام البديل بمقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف
 البناء دون التعويض لانها غير متصرفه فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي
 (قوله في قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح
 فحسبي ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اعم
 الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبرا عن المعرفة وانما يجوزنا
 كونه مبتدأ تخصيصه بالاضافة أفاده المصريح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو)
 بالعين المهملة أي تسطو و يروي بالمهجمة أي تصبح (قوله تعلق بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين
 المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر محذوف كما يفيد كلام
 العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن
 البيت في وصف بعير أقب من القصب وهو دقة الحصر و ظهور البطن كافي القاموس والمراد ضامر
 البطن كما قاله العيني وقوله عريض من على أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم على في
 البيت تباع فيه المغني وقد قال السيوطي انه مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الايات
 التي ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقراءة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف
 اليه والمفعول محذوف تقديره أقارب به على قراءته بالجر (قوله نصيبا) أي أوجرا بمن واقتصر على
 النصيب لانه الأصل في الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائدا الى قبل وما ذكره
 بعده لانه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه مفعول أعربوا فقط ما عترض به هنا (قوله وما من
 بعده قد ذكر) اعترض بان هذا يخرج غير الا انهم يذكرون بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم
 وأجيب بان المراد وأعربوا نصيبا على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كله وان أقره شيخنا واليه بعض
 انما يتم على أن المراد بما ذكره بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكره بعد قبل ولو على
 غير وجه العطف فتدخل غير ذلك كما بعد قبل في قوله قبل كغيره ويكون المراد بالنصب ما هو أعم
 من النصيب على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض
 الشارح بعد على المصنف بحسب وعمل كما يستوضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المهجمة من
 باب فرج وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصنته كذا في المصباح فعلى الثاني

لله الامر من قبل ومن بعد
 في قراءة الجماعة ونحو
 قبضت عشرة فحسب أي
 فحسبي ذلك وحكي أبو على
 الفارسي ابدأ بذا من أول
 بالضم ومنه قوله

على أيننا تعد والمنية أول
 وتقول سرت مع القوم
 ودون أي ودونهم وجاء
 القوم بزيد خلف أو أمام
 أي خلفهم أو أمامهم ومنه
 قوله • لعن الله تعلق بن
 مسافر • لعنايشن عليه
 من قدام • وقوله أقب
 من تحت عريض من على •
 أما اذا نوى ثبوت لفظ
 المضاف اليه فانها تعرب
 من غير تنوين كالتلفظ
 به كقوله • ومن قبل نادى
 كل مولى قرابة • أي ومن
 قبل ذلك وقرئ لله الامر
 من قبل ومن بعد بالجر
 من غير تنوين أي من قبل
 الغلب ومن بعده وحكي
 أبو على ابدأ بذا من أول
 بالجر من غير تنوين أيضا
 فان قطعت عن الاضافة
 لفظا ومعنى أي لم ينو لفظ
 المضاف اليه ولا معناه
 أعربت منونة ونصبت
 ما لم يدخل عليها جار كما
 أشار اليه بقوله (وأعربوا
 نصيبا اذا ما نكرا • قبل
 وما من بعده قد ذكر)

كقوله
 فساغ لي الشراب وكنت
 قبل
 أكاد أغص بالماء الفرات
 وكقوله فساغ لي الشراب وكقوله

بجملته مخرجه السبل من عل وكفرارة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر (١٩٧) والتنوين وحكى أبو علي أنه أبدأ من أول

بالنصب ممنوعاً من الصرف
للوزن والوصف والتنبيهات
الأول اقتضى كلامه أن
حسب مع الإضافة أى
لفظاً أو نوى معناها أو لفظها
معرفته ونكرة إذا قطعت
عن الإضافة أى لفظاً
ومعنى اذهى بمعنى كافيك
اسم فاعل مراد به الحال
فتستعمل استعمال
الصفات النكرة فتكون
نعتاً للنكرة كمررت برجل
حسبك من رجل وحالا
لمعرفة كهذا عبد الله
حسبك من رجل وتستعمل
استعمال الأسماء الجامدة
فحسبك من جهم فان
حسبك الله بحسبك درهم
وهذا يرد على من زعم
أنها اسم فعل فان العوامل
اللفظية لا تدخل على
أسماء الأفعال وتقطع عن
الإضافة فيجدد لها
أشراكها معنى دالا على
النفي ويجدد لها ملازمها
لوصفية أو الحالية
أو الابتداء والبناء على
الضم تقول رأيت رجلاً
حسب ورأيت زيدا حسب
قال الجوهري كأنك قلت
حسبي أو حسبك فأضمرت
ذلك ولم تنون أهو تقول
في الابتداء قبضت عشرة
حسب أى حسبي ذلك
والثاني اقتضى كلامه
أيضاً أن عل تجوز إضافتها
وأنه يجوز أن تنصب على
الظرفية أو الحالية وتوافق

تضم الفين وعلى الثالث تضم الهمزة والفوات العذب ويروى الجيم أى البارد من أسماء الأضداد
(قوله بكلمة ودصخر) الجلود بالضم كفى العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من عدل حيث
جرى من ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هـ إذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب
الحواشي وعندى فيه نظراً لأن قوله من عل آخر البيت فليس منوناً بالفعول حتى يستشهد به على قطع
عل عن الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن
يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع
فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالقصة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا
في أول التي هي ظرف بمعنى قبل قدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه
الأول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقاً ومفهوماً فان كلامه
بقتضى منطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن الإضافة وأساساً أى كقبل وبعد ومفهوماً تعريفها
في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير إليه
الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب
فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية
لمعناها أو لفظها لكان حسناً (قوله اذهى بمعنى كافيك) تعليل لمحدوف تقديره وليس كونها معرفة
مسماها اذهى الخ وكان ينبغى التصریح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً إلى كونها
بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظراً إلى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جراً التمييز عن (قوله
وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبر حالاً أو قبل دخول النامض بقرينة التثنية
وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف بقرينة استعمالها استعمال
الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم
خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز
العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرههم فله المصريح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الأخيرين
وكذا الأول أن جعل حسبهم خبراً لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حيثئذ يصح
رجوع اسم الإشارة إلى ما يعنى مثالى استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية
لا تدخل الخ) أى باتفاق وكذا المعسوية كالأبتداء على الأضغ من أقوال ثانياً في بابها (قوله وتقطع
عن الإضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة
في الابتداء (قوله أشراكها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر
وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمها للبناء على الضم فلا تنصب
مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى
فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت
معناه (قوله اقتضى كلامه أيضاً) أى منطوقاً ومفهوماً اقتضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير الثاني
بقوله واعر بواصب الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب
وأما كونه على إحدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس
كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحاً قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التى
منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوائى التى هو أمشها خطه تنبيه قال فى شرح الكافية الخ وليس
فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم لمحققان من غير الشارح بدليل ما فهمنا من عدم التعرير كما
لا يخفى على التحرير اهـ (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم
لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعها عن الإضافة وأما وقدم الاستشهاد فى التمرح على هذين

فوق فى معناها وتحتها فى أمرين أنها لا تستعمل إلا مجرورة عن وأنها لا تستعمل مضافة فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال

من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا (١٩٨) جماعة منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله يارب يوم لي لا أظله • أرمض من

نحت وأضحي من عله
فالهاء فيه للسكت بدليل
أنه مبني ولا وجه لبنائه لو
كان مضافا انتهى • الثالث
قال في شرح الكافية وقد
ذهب بعض العلماء إلى أن
قبلا في قوله وكنت قبلا
معرفة بنية الإضافة لأنه
أعرب لأنه جعل ما لحقه
من التنوين عوضا من
اللفظ بالمضاف إليه فعومل
قبل مع التنوين لكونه
عوضا من المضاف إليه بما
يعامل به مع المضاف إليه
كما فعل بكل حين قطع عن
الإضافة لحقه التنوين
عوضا وهذا القول عندى
حسن (وما يلي المضاف)
وهو المضاف إليه (يأتي
خلفاء عنه في الأعراب)
غالبا (إذا ما حذف) لقيام
قرينة تدل عليه نحو وجاء
ربك أي أمر ربك وأسأل
القرية أي أهل القرية
تبيينان في الأول كقام
المضاف إليه مقام
المضاف في الأعراب يقوم
مقامه في التذكير كقوله
يسقون من ورد البريص
عليهم • بردي يصفق
بالرحيق السلسل
بردي مؤنث فكان حقه
أن يقول تصفق بالتاء
لكنه أراد ما بردي وفي
التأنيث كقوله
مرت بنا في نسوة خولة
والمسك من أرداننا فقه
أي رانحة المسك وفي حكمه
نحو أن هذين حرام على ذكور أمي أي استعمال هذين وتلك القرى أهل كلهم أي أهل القرى

الوجهين فخصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم منافي لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا
سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر
• يكلمود صخر حطه السيل من عل • كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام
ضد السفل (قوله لا أظله) أي لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح بفرح
فرحا أي أصابه حر الرمضاء وهي الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحي من عله أي يصيبني حر الشمس
من فوق من ضحي يضحي كرضى رضي وسعى يسعى أي برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا)
لان الإضافة من خواص الأسماء تقتضي الأعراب لا البناء لا يقال الإضافة إلى المبني مما يجوز
البناء لا نأقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبني هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم (قوله
معرفة بنية الإضافة) أي نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن أعرابها بقوله لأنه أعرب
الخ وهذا القول مقابل لما في النظم الآن يراد بالتسكير فيه التسكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا
القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه (قوله وهو المضاف إليه) أي
الصالح لأعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجوز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا
مفعولا مثلا وكذا إذا كان محلي بال والمضاف منادى فلا يصح يا خليفة أي بأمثل الخليفة والمراد
المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتي في التذييه الثاني على أن الأصح أن الحذف
تدريجى كما يأتي وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله إذا ما حذف)
اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ويعلم هذا بعود
الضمير إليه وقد اجتمعا في قوله تعالى وكمن قرية أهلها كاهلها جاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون فأرجع
الضمير أولا إلى القرية طرعا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفتنا إليه فله يس ولا تناقض لاختلاف
الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه في نحو جاء
زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع
لا يقتضي جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت
عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أي حج أشهر معلومات
وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات
ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أثبت بالآخر ولان التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه (قوله
كقام المضاف إليه الخ) قال سم وإنما اقتصر المصنف على الأعراب لأنه المقصود بالذات في هذا
الفن وقال يس لم يتعرض لغير الأعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر (قوله
من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم وادوردي بفتحات نهر يد مشق وألفه للتأنيث كافي ألهمع
والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في
كلام البعض ويصفق حال من رددي وقوله بالرحيق السلسل تشبيهه بلبغ أي بماء كالرحيق السلسل
في اللذة (قوله لكنه أراد ما بردي) أي حذف المضاف وأقام إليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء
المجدة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردين بالضم وهو أصل الحكم
كافي القاموس ناخعة بالحاء المهملة أي فاتحة (قوله وفي حكمه) أي الحكم عليه بشئ كالحرمة في
المثال الأول والهلاك في المثال الثاني (قوله أي أهل القرى) كان الأحسن أي أهل تلك القرى
لان المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسمع في التعبير قال في المعنى
وأما وكم من قرية أهلها كاهلها جاءها بأسنا بياتا فقدر التحويين الأهل بعد من وأهلها كاهلها
الزنجشري في الأولين لان القرية تملك وفاقهم في فجاء لاجل أوهم قائلون اه هذا ذهب كثير
إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقبل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقبل

وفي الحالية نحو تفرقوا أيادي سبأ أي مثل أيادي سبأ لان الحال لا تكون معرفة • الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف
فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكور رزقكم
تكذبكم وتدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله
فادرك ارقال العرادة ظاهرها • وقد جعلتني من خزعة اصبعا أي ذامسافة (١٩٩) اصبيح (وربما جروا الذي أبقوا)

وهو المضاف اليه (كما
قد كان قبل حذف ما
تقدما) وهو المضاف (لكن
بشرط أن يكون ما حذف
مما لا ماعليه قد عطف)
سواء اتصل العاطف
بالمعطوف أو انفصل عنه
بلا كقوله

أكل امرئ تحسب بين امرأ
ونار توقد بالليل نارا
أي وكل نار وقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى
ولا الشري يأتبه امرؤ وهو
طائع

أي ولا مثل الشر لا يلزم
العطف على معمول عاملين
مختلفين بأن تجعل قوله
نار بالجر معطوفا على امرئ
والعامل فيه كل ونار الثاني
معطوفا على امرأ والعامل

فيه تحسبين (تنبية)
الجر والحالة هذه مقبس

وليس ذلك مشروطا بتقديم
نبي أو استغفام كما ظن
بعضهم والجر فيما خلا من
الشروط محفوظ لا يقاس

عليه كالجر بدون عطف
في قوله رأيت التمسى نيم
عدي أي أحديم عدي

ومع العاطف المفصول
بغير لا كقراءة ابن جاز
تريدون عرض الدنيا والله

اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو مرتب قوم أيادي سبأ
ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة
تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أيادي سبأ) أي أبناء
سبأ فغير بالجزء عن الكل أو شبه البناء بالأيادي بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد
يحذف ثلاثة متضايقات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قريبة مثل قاب فحذف
ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالتسديقان
فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه
قيل في الآية قلب والاصل قابي قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أي تدرى بجامع الراح كما في
الداميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعي (قوله فادرك ارقال
الخ) ارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم (٢) والعرادة بكسر العين المهملة
اسم فرس الشاعر وظلعهما بظاء مثالة مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهملة غمزة في مشيها وهو فاعل
مؤخر وجلة وقد جعلتني الخ حال من العرادة وخزعة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أعار
على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر خزعة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصبح أدرك فرسه
العرج فتأخر عنه ففاته خزعة (قوله وربما جروا) أي استدأموا جروا (قوله كما قد كان) أي كالجر
الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على
أن العرض لا يبق زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا
جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف
(قوله مما لا) أي لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله توقد)
مضارع أسله تتوقد (قوله مثل الخبر) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ)
علة المحذوف أي وانما جعل المحرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخبر لئلا
الخ (قوله العطف على معمول الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت
الثاني أر ومثل والمعمولان الخير وجلة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشرع على يتركه الفتى
يأتبه امرؤ (قوله من الشروط) أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال
الابلاويه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه
الكوفيون (قوله أي أحديم عدي) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التمسى نفس
القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقبس عند الأكثرين
(قوله كقراءة ابن جاز) قال في التوضيح هي مخالفة القياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس
معطوفا بل المعطوف جلة فيها المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة
ما عرض وحدث وان كان باقيا وإشارته للتعبير به للمشاكله فبكون المذكور دليل المحذوف (قوله
فيبقى الاول) أي حال الاول وقوله كماله في المغايرة بين المشبه والمشبه به مأمرو وجه الشبه كون كل
بالمضاف (قوله اذابه يتصل) أي اذا يتصل الاول بالثاني أو بالعكس (قوله بشرط عطف) أي على

يريد الآخرة أي عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجاءه وقبل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبي الربيع في
شرحه لا يضاح وعلى هذا المحذوف ليس مما لا ماعليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثاني) وهو المضاف اليه وينوي
ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كقوله اذابه يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه التون ان كان مثني أو مجموعا لكن لا يكون ذلك
في الغالب الا (بشرط عطف ٢) (قوله والعرادة) بكسر العين أي وبالذال المهملة أيضا في القاموس أنه كسحابة اه

واضافة الى • مثل الذي له أضفت الاول (٢٠٠) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد

ورجل من قالها الاصل
قطع الله يد من قالها ورجل
من قالها المحذوف ما أضيف
اليه يد وهو من قالها دلالة
ما أضيف اليه رجل عليه
وكفوله

يا من رأى عارضا أمر به
بين ذراعي وجهه الاسد
أي بين ذراعي الاسد
وجهه الاسد وقوله

• سقى الارض بين الغيث
سقى وحزنها •

أي سقى لها وحزنها وقد
يكون ذلك بدون الشرط
المذكور كما مر ونحو قوله
ومن قبل نادى كل مولى
قرباه وقد قرئ شذوذا
فلا خوف عليهم أي فلا

خوف شيء عليهم • تنبيهان •
الاول ما ذكره الناظم هو
مذهب المبرد وذهب

سيبويه الى أن الاصل في
قطع الله يد ورجل من قالها
قطع الله يد من قالها ورجل
من قالها المحذوف ما أضيف
اليه رجل فصارت قطع الله

يد من قالها ورجل ثم أقدم
رجل بين المضاف الذي هو
يد والمضاف اليه الذي هو
من قالها قال بعض شراح
الكتاب وعند القراء

الاسمان مضافان الى من
قالها ولا حذف في الكلام
• الثاني قد يفعل ما ذكر
من الحذف مع مضاف

معطوف على مضاف الى
مثل المحذوف وهو عكس
الاول كقول أبي رزة الاسد - لم يرضى الله تعالى عنه غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع

ذلك الاول ولو غير الواو وسنعرقل وجهها آخر (قوله وضافة) أي اضافة المعطوف ومثل الاضافة
عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل)
أي لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشأن (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أي يا قوم
ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دما منى وقوله عارضا
أي محسبا باعتراض وقوله أمر به أي لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعي صفة ثانية عارضا والاسد مجموع
كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجهة أربعة أنجم ينزلها
أيضا القمر قال السيوطي قال ابن بعش يصف الشاعر مصحبا باء - ترض بين فوه الذراع ونوه
الجهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحد الأنواء وذكر الذراعين والنو للذراع المقبوضة
لاشتراكهما في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما
اه ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف مدوحه بالشجاعة حيث مهاء
أسد أو قلبه بالسماحة حيث مهاء مصحبا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله من قبل) أي من قبل ذلك
وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دلالة عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف
ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أي بالنظم
من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لاعاملة عمل ليس أو مهمله وقراء يعقوب بفتح الفاء من غير
تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد - دأيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته
تكون لاعاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبع الله لصرح جعلها المبرد من باب
التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهي جائزة قياسا اه وقد ينافية قول
الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان
الاصلي قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عاملي التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين
يشبهان ما والعاملان هنالكا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن
الحذف أليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التسكاف يضعفه قول الشاعر

بنو بناتنا كرام فن نوى • مصاهرة فليسا ان لم يكن كفا

وقول الآخر • بمثل أو أحسن من شمس الضحى • اذ لا يفصل بين المتضايقين اذا كان الثاني
ضميرا ولا ن مطلوب أحسن من ونحو ررها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا في الدماميني وأما تضعيفه
بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الا - تية وذلك محتص
بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلّم الحصر في الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا للمذهب
سيبويه أيضا أن تجعل معنى قوله وضافة الى مثل الخ أي الى مضاف اليه مذكور مماثل المحذوف
أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف
اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقدم الخ) قال ابن
الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايقين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا
مما ذهب اه معنى وانما احتج الى ذلك لان تمام الاسم الذي ليس بأل بالتنوين أو الاضافة ولعدم
المهوج الى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو زيد وعمر وقائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول
اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمر و (قوله
وعند القراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطي بالمصطحبين كاليد والرجل والرابع والنصف
وقبل وبعد لانهما كالشيء الواحد فكان المضاف العامل في المضاف اليه شيء واحد فلا يرد أنه
لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أي على مذهب

المبرد

المبرد
غزوات وغنائى بفتح الباء دون تنوين والاصل غنائى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى

(فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولا او ظرفا آخر) فصل مفعول باجره مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أي نصبه ومفعولا او ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجزأ أن يفصل المضاف منصوب به حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطابقا (٢٠١) فالجائز في السعة ثلاث مسائل الأولى

أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر فـ قـناهم سوق البغاث الا جادل وقوله فدا سـهم دوس الحصيد الدائس وقوله فزججتها بزعجـة زج القلوص أبي مزاحـة واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسوالك مانع فضله المحتاج أو ظرفه كقوله عليه السلام هل أنتم تاركولي صاحبي وقوله كاحت يوما حضرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل عين) فهو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي

المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيديوه (قوله فصل مضاف) أي من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اهـ يس (قوله شبه فعل) أي مصدرا واسم فاعل (قوله مانصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتي وذلك لانه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فانه في نية التأخير فالفصل به كلافصل (قوله مفعولا آخر) أي غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انتظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بغير ظرف أو ظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق وانا أقول مقتضى تعليله من منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو غيرها (قوله مصدرا) أي مقدرا بأن والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أي ترك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أي برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتشديد الواو وحذف ميمه وثاء مثله طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أي طعنتها والمرجحة بكسر الميم مع قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخير اما بعد قوله الفاصل لان التوبيخ انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال اللاماني يحنل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكذبة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وقفع النون (قوله هما) أي الخططان المعلومتان من السياق والخطبة بالنضم الحصلة والاسار بالكسر الاسر وعسا الاسر والمنته بعده بالاطلاق خطبة واحدة لتلازمهما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز أعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي أجزأ أعماله على هذا الرأي بارز وهذا مستتر أقاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الاجنبي على هذا التفسير النعت والمنادي فيلزم عطف الخاص على العام باو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيده بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أي لغير المضاف اذا عمل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه) أي ولد اولد انجيبا ونجلا ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لکنهم اكنفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من

(٢٦ - صبان ثانی) وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتحترق فسمع صوت والله ربها تنبيه يزداد في الكافية الفصل باما كقوله هما خطتا اما اسار ومنه • وامادم والقتل بالحرا جدر اهـ وما سوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرا را جدا) أي الفصل والالف للاطلاق (بأجنبي أو بنت أو نداء) أي الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه • اذ نجلاه فنعم ما نجلا أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا

كقوله نسق امتياحاندي المسوالا ريقتهام آى نسق ندى ريقتهامسوالا أو طرفا كقوله كاخط الكتاب بكف يوماء يهودى يقارب
أوزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لا تخافن • بهين أصدق من عيذك مقسم أى بهين مقسم
أصدق من عيذك وقوله • من ابن أبى شيخ الأباطح طالب أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح • الثالثة الفصل بالنداء كقوله
كان برزون أباعصام • زيد حماردق بالجام أى كان برزون زيدا أباعصام وقوله • وفاق كعب يحير منقذك من • تعجل
تهلكة والحمد لله فى سقرا أى وفاق (٢٠٢) يحير يا كعب • تنبيه • من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله

نرى أسهما للموت تصمى
ولا تنهى • ولا نرعى عن
نقض أهـ واؤنا العزم •
وقوله ما ان وجدنا للهوى
من طب • ولا عدمنا قهر
وجد صب • والامر فى هذا
أسهل منه فى الفاعل
الاجنبى كقوله • أنجب
أيام والده به البيت ويحتمل
أن يكون منه وأن يكون
من الفصل بالمفعول قوله
فان نكاحها مطر حرام
بدليل أنه يروى أيضا
بنصب مطر ورفع •
والتقدير فان نكاح مطر
اياها أو هى ومنه الفصل
بالفعل الملقى كقوله
بأى تراهم الارضين حلوا
أى باى الارضين زاده فى
التسهيل وزاد غيره الفصل
بالمفعول لاجله كقوله
معاود جرة وقت الهواى
أشم كانه رجل عبوس
أراد معاود وقت الهواى
جرة وحكى ابن الأنبارى
هذا غلام ان شاء الله
أخيل ففصل بان شاء الله
اه • خاتمة • قال فى شرح
الكافية المضاف الى الشئ
يتكامل بما أضيف اليه

المعـمولات الاجنبية فى الضرورة (قوله نسق امتياحا) أى وقت امتياح أو ممناحة والامتياح
الاستياك (قوله كاخط) مامصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أوزيل بفتح أوله
أى يباعدينها والجملة صفة ليهودى كفى العنى والتصریح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض
الضمير فى الماخط أو خص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب
(قوله من ابن الخ) صدره فحوت وقابل المرادى سيقه • قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج
على قتل معاوية وعمر بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الأولان وقتل على قتله
عبد الرحمن بن ملجم • كسر الجيم وقصها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله بس ويرد على
الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر
بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل
أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب يحير
الخ) يحير أخوكعب بن زهير صاحب بابت سعاد أسلم يحير قبل أخيه كعب وصار يدعو الى الاسلام
الى أن أسلم وكعب منادى • حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدمامينى تصمى
من أصميته اذارميته فقتله بحيث رآه ولا تنهى من أغمته اذارميته فغاب عنك ثم مات والمعنى
نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطنى والارعاء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى
فى رواية خفض مطر بانسافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره
الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا
فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع
جر بالاضافة حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف
لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجل النساء وكانت تريد فراقه ولا
يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد
بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لان نرى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا
فاندفع اعتراض الدفوشى (قوله معاود جرة وقت الهواى) فى شواهد العبنى أن صدره أشم كانه
رجل عبوس • وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف
الشاعر رجلا بانه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهواى جمع هاد أى أعناق الخيل لاجل
جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنامثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمنع
التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف
غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا فاده الدمامينى (قوله وقصدها الننى) بان صح حلول
حرف الننى والمضارع محل غير ومحفوظها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار
ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزحشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمنع

تكمل الموصول بصلته والصلته لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا تقدمه
يجوز فى نحو أنامثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غير أو قصدها الننى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت
اليه كما يتقدم معمول المنى بلا فجازا وأنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا الا ضارب ومنه قوله • ان امرأ خصى عدا مودته • على
التناى احدى غير مكفور • تقدم عندي وهو معمول مكفور ومع اضافة غير اليه لانها دالة على نى فكانه قال لعندى لا يكفر
قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس وهو اد كغراب أو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه

ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغيرني لم يتقدم عليها محمول ما أضيفت اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيد اقاموا زيد غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم **المضاف الى ياء المتكلم** **في** انما أفرد به بالذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله **(أحرما أنيف للياء كسر)** أي وجوبا (إذا لم يكن معتلا) منقوصا أو مقصورا (كرام وقدي أو ياء) مثني أو مجموعا على حده (كابنين وزيد بن فدي) (٢٠٣) الاربعة (جميعها) آخرها واجب السكون

و (الياء بعد) أي بعدها (فتحتها احتذى) أي اتبع (وتدغم الباء) من المنقوص والمثني والمجموع على حده في حالتها حركتها ونصبها (فيها) أي في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا راى ورأيت راى ومررت راى ورأيت ابني وزيدى ومررت بابني وزيدى وهؤلاء زيدى والاصل في المثني والمجموع المنصوبين أو المجزورين ابنين لي وزيد بن لي فحذفت النون واللام للاضافة ثم أدمجت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم قلت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم وقول الشاعر أودى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تفلح هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت والياء

تقدمه مطلقا وقد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بيسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أي الا شخص ضارب زيدا (قوله لعدم قصد النفي بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا الا يضرب زيد لعدم الرابطة للجمله الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا فنحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الطول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا الا يضربون زيدا بجمله المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا **المضاف الى ياء المتكلم** (قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثني ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أي الى أن فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله (قوله اذا لم يكن معتلا) أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دولو وطبي كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أو ياء) أي ولم يكن (قوله فدي) مبتدأ وجميعها تاء كيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الاربعة حال من الياء متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف كسر ولم يذكر المصنف مع أن كلامه أولا في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو وقوله والفاسم لاستلزام ذلك تسكين الاخر (قوله وكذا الواو الخ) أي بعد قلبها ياء ولم يذكر المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا راى) فراى مرفوع بضمه مقصورة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله هم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل في الجمع) أي بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه بما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجع واختار ابن جني العكس (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء لله موجب (قوله أودى بنى) أي هلكوا والعبرة بنقض العين المهملة الهمزة (قوله هذا) أي قلب الضمة كسرة (قوله يمين) بضم الهاء أي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلبا ياء) أي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لارجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنعوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضا في الموت ففخرموا بالناء المجهمة مبنيا للمجهول أي اخترتهم المنية كذا في العيني فراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أي من اطلاق قوله والفاسم

أشار بقوله (وان ما قبل واو ضم فا كسره يمين) فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي (والفاسم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يد اي أو للمخمول على التشبيه نحو ثنتاي بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفي المقصور عن هذيل انقلابا ياء حسن) نحو عصا ومنه قوله سبقوا هوى وأعنعوا لهواهم ففخرموا ولكل جنب مصرع وحكى هذه اللفظة عيسى بن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشرى **تنبيهان** الاول يستثنى مما تقدم ألفا لى

وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو ولديه وعليه ولدينا وعلينا . الثاني يجوز اسكان الياء وقصها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ماسوي الاربع المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفرد الصحيح فهو غلامي وفرمي والمعمل الجاري مجراه نحو وطبسي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة مؤنث فهو مسلماتي واختلف في الاصل منهم اقليل . (٢٠٤) الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان أصل أول اذ هو الاصل

لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والافلاخرية أيضا قلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظريته المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله وهو ماسوي الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للدغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو والمقلبة ياء ينافية كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الجمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعمل الجاري الخ) كذني بعض النسخ ومراده بالمعمل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعمل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالى أو الاستقبال والافلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء مما رجة لما اتصلت به (قوله قلب ألفها) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم اظاهر أن هذه الالف اسم لانها مقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أي بقولي بالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لا لبقاء الساكنين وسوغ الكسر مع نقله على الياء أن الياء اذا سكت ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وطبي (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاى تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخى تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خلفت كسرة المناسبة ورد بأن الاصل بقاء ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بأنه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبني) وعلى هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلى مخصوصا بالمبني هذا هو اظاهروا ان توقف فيه اليه وتوقف وسكت عليه البعض

اعمال المصدر

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق ليكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجرف فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم بحدث وعرض ورد شيخ الاسلام بأنه يقال

في كل مبني والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما قبله فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالأول كقوله . خليل . أملك مني للذي كسبت . بدى ومالى فيما يقتضى طمع . والثاني كقوله . أطوف . ما أطوف ثم آوى . الى أما . وروى النقيع . أراد . الى أمي والثالث كقوله . واستعدرك ما فات مني . بلهف ولا بليت ولا لوانى . وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالصحيح الشائع فيها الفتح كما ركسرها لغة قليلة حكاه أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ جزء ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى وكسرها . عصاى الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) . في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب . أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور

• والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجرف بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث حدث

أنه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع أنه لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف

والله أعلم . اعمال المصدر . (بفعله المصدر الحق في العمل) تعديا ولزوما وان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم

وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر . (تنبيه) . يخالف المصدر فعله في أمرين . الاول

أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازاً وإليه ذهب في التسهيل . الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم وأعلم أنه لا فرق في (٢٠٥) أعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافاً

أو مجرداً أو مع آل) لكن أعمال الأول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقبس نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً وقوله

يضرب بالسيوف رؤس قوم وأعمال الثالث قليل كقوله

ضعيف النكابة أعداءه وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني كرت فلم أنكل عن الضرب مسجعا وقوله

فأنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيد بنا إليه شوارع وقد أشار إلى ذلك في

النظم بالترتيب تنبيه لا خلاف في أعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فإن وقع بعده

مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كان

فعل مع أن أو ما يحل محله) أي المصدر انما يعمل في موضعين الأول أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو

ضرباً زيدا وقوله

حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل فهو ظرف وشرف ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقضى أيضاً أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعدياً بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف إلى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً) وجهه المنع وهو مذهب الاخفش والشاويين وغيرهما ما فيه من الالباس لأنك إذا قلت مثلاً عجت من ضرب عمرو وتبادر إلى الدهن المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز إذا كان فعله ملازماً للبناء للمجهول كركم لعدم الالباس حيث يجوز أعجبتني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الهمع زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبتني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قواهم عجت من ابقاع أنيابه بعضها فوق بعض إن التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فاعله لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله وإذا حذف الخ) استئناف مسألة لأنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرباً زيدا فيتحمل الضمير لاستناره فيه كما سيأتي (قوله أو مجرداً) أي من آل والاضافة (قوله أقبس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتسكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما بعده شبههما بالفعل وهو الاضافة وآل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذي مسغبة) أي جماعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما في بعض النسخ . أزلهما مهت عن المقييل . والمهام جمع هامة وهي الرأس فأنافته إلى ضمير الرأس للتأكييد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقييل الرأس أي مستقره (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتقليث الكاف وماضيه بفتحها وكسر هاء مصدره السكول كذا في القاموس ومنع كنه اسم رجل (قوله فأنك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمة فتحسية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعرف في القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمة فتحسية فوحدة وتفسيره بالتعريف فليحرر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبران في البيت اللاحق ويروي البيت فأنك والتأبين عروة بعدما الخ ويروي وعالك بالواو أي حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقبس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الإقسية (قوله أي المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا وضرب عمرو بكراً (قوله بدلاً من اللفظ بفعله) اختلاف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو جدد الله والوعد نحو قالت نعم وبلوغا بغيره ومعنى . والتوبيخ نحو . وفاقبني الأهواء والنهي والهوى . (قوله وجل) أي خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في ناصب المصدر في الإيضاح أنه

فسد لا زريق المال ندل الثعالب . وقوله يا قابيل التوب غفرانا ما ستم قد . أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيدا والمال . وما ستم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدر بأن والفعل أو بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجت من ضربت زيدا

أمس أو غدا أو التقدير من
أن ضربت زيدا أمس أو
من أن تضربه غدا ويقدر
بما إذا أريد الحال نحو
عجبت من ضربتك زيدا
الآن أي مما تضربه
(تنبيهات) الأول ذكر
في التسهيل مع هذين
الحرفين أن المخففة نحو
علمت ضربتك زيدا والتقدير
علمت أن قد ضربت زيدا
فإن مخففة لأنها واقعة
بعد علم والموضع غير صالح
للمصدرية. الثاني ظاهر
قوله إن كان أن ذلك شرط
لازم وقد جعله في التسهيل
غالبا وقال في شرحه وليس
تقديره بأحد الثلاثة شرطا
في عمله ولكن الغالب أن
يكون كذلك ومن وقوعه
غير مقدر بأحدها قول
العرب سمع أذني أهلك
يقول ذلك. الثالث لأعمال
المصدر شروط ذكرها في
غير هذا الكتاب أحدها
أن يكون مظهر افلواضهر
لم يعمل خلافا للكوفيين
وأجاز ابن جني في الخصائص
والرمانى أعماله في الجرور
وقياسه في الطرف ثانيا
أن يكون مكبرا فلوصغر لم
يعمل ثالثها أن يكون غير
محدود فلوحدها لم يعمل
• وأما قوله يحايي به الجلد
الذي هو حازم • بضربة
كفيه الملائنفس راكب
فشاذ • رابعها أن يكون
غير منعوت قبل تمام عمله
فلا يجوز أعجبتني ضربك

المبرح زيدا الآن معمول المصدر بمنزلة الصلة

مفعول به عند سيبويه أي الزم ضربا وغيره يراه منصوبا بضرب اه دما ميني ومنه يعلم أن كون
هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما يخص
تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضا إثارة الدليل على
الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضي للمضى ومع المضارع
للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للآزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض
الداميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل
يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه
في التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسمة لها على أن تقديرها سائغ بعد أفعال العلم (قوله
نحو علمت ضربتك زيدا) اما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما أن
تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاسلا مثلا أو يقال المصدر والمقدر بأن
المخففة يسد مد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أي لأنها
لا تقع بعد العلم ولا تسد مصدر مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله في التسهيل غالبا) عبارته فيه
والغالب أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها اه
(قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربت زيدا فاعلموا أن
أكرامك زيدا أحسن وكان تعظيمك زيدا أحسننا ولا اعتراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ في
الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف
المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدمايني لا يقولون أن أضرب زيدا فاعلموا ولا يوقعون أن وصلت بها بعد
أن الإمفصولة بالحبر ونحوه نحو وان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري ومثل أن كان ولا يوقعون الحرف
المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به
مكانه كما ذكره الدمايني وشارح الجامع (قوله سمع أذني أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربتي
العبد مسيئا والتقدير سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل
المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لا شرط أن
يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الأخبار
بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كما قال
البعض وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلواضهر لم يعمل)
أضعفه بالأضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبح
وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكر جاهل
أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدمايني لم أر أحدا حكى إجازة أعمال اسم الفاعل مضمرا
منع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوى الثالث (قوله فلوصغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن
الصيغة التي هي أصل الفعل وقبل يعمل مصغرا وبواقفه وريدا زيدا (قوله غير محدود) أي دال
على المرة (قوله فلوحدها لم يعمل) أي تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل
الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرجة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة
حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحايي) أي يحايي به أي بالماء والجلد بنقض الجيم وسكون اللام القوى
فاعل والحازم الضابط والملاءم قصور هو التراب والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي
يصف الشاعر مسافرا معه ماء قديم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير
منعوت الخ) أي لان النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل
لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي بد كرسائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة

من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما هو هم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المفعول المتأخر فلونعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك خامسها (٣٠٧) ان يكون مفردا واما قوله قد

حروبه فإزادت تجاربهم
أيا قدامة الأجداد والفضا
فشاذ وليس من الشروط
كونه بمعنى الحال
أو الاستقبال لانه يعمل
لأشبهه بالفعل بل لانه
أصل الفعل بخلاف
اسم الفاعل فانه يعمل
لشبهه بالمضارع فاشترط
كونه حالا أو مستقبلا
لانهما مدلولو المضارع
(ولا سم مصدر عمل) واسم
المصدر هو ما سار
المصدر في الدلالة على
معناه وخالفه بخلافه لفظا
وتقدير ادون عوض من
بعض ما في فعله كذا عرفه
في التسهيل فخرج نحو قتال
فانه خلا من ألف قاتل لفظا
لا تقدير اول ذلك نطق به في
بعض المواضع نحو قاتل
قتالا وصارب ضيرا
لكنها انقلبت ياء لانكسار
ما قبلها ونحو عدة فانه خلا
من واو وعد لفظا وتقديرا
ولكن عوض منها التاء
فهما مصدران لاسما
مصدر بخلاف الوضوء
والكلام من قولك توشأ
وضوا ونكلم كلاما فاما
اسما مصدر لا مصدران
ظلوها لفظا وتقديرا من
بعض ما في فعلهما وحق
المصدر أن يتضمن حروف
فعله بمساواة نحو توشأ
توشوا ويزاة نحو أعلم

من الموصول) انما قال بمنزلة نظر الى حال التصريح بالمصدر لان المفعول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذلك غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الاجنبي وله هذا الاصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لالرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجوعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أن يجي زيد اضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضربا أو كان المعهول طرفا وهو الراجع وبقي منها أيضا ذكره فلا يعمل بمحذوف على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفتح بالقاء والنون المفتوحين والعين المهملة الخبر والكرم والفضل والشاء (قوله ولا سم مصدر عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع ال كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والسكحل بضم أولهما فان كلا منهما ما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو جيان وغيرهما وصوب بعضهم أن موضوع المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعلما وتسليما وان التاء عوض عن إحدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخر أو قد يكون أولا (قوله تلوها لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحدر في التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فصدر والافاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أن ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشيع ولا يوصف (قوله نحو يسار وبخار وبرة) الاول علم للبسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبسر واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما بخار وبرو وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر ما اذا كان فعلهما آخره وأبره أي سيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهرا طلاق المتن عمله إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك وبشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الاصل وان عوض منه بوقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما هو بيانه (قوله وذى ميم مزيدة لغيرة فاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لاسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمجدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح وسيأتي في آخر أبيه المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلم) الهمزة للداء مصابكم مصدر ميمي بمعنى اصابتكم

اعلاما ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وبخار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى ميم مزيدة لغيرة فاعلة كالمصرب والمجدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله أظلم ان مصابكم رجلا

أهدى السلام قهبة ظلم والاحترار بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ففعله البصريون وأجازوه (٢٠٨) الكوفيون والبغداديون ومنه قوله أكفرا بعدد الموت عنى

وبعد عطاءك المائة الرنا

وقوله
بعشرتك الكرام تعد منهم

وقوله
قالوا كلاما هنداهى

مصغية
بشفتك قلت صحيح ذالو

كانا وقوله
لان ثواب الله كل موحد

بخنا نامن الفردوس فيها
يخادقون عائشة رضى الله

عنهما من قبله الرجل زوجته
الوضوء تنبيهه بحال

اسم المصدر قليل وقال
الصميرى اعماله شاذ وقد

أشار الناظم الى قلته بتسكير
عمل (وبعد جره الذى

أضيف له كمل بنصب
أورفع عمله) اعلم ان

للمصدر المضاف خمسة
أحوال الاول أن يضاف

الى فاعله ثم يأتي مفعوله
نحو ولولا دفع الله الناس

الثانى عكسه نحو أعجبنى
شرب العسل زيد ومنه

قوله فرع القواقيز
أفواه الاباريق وقوله

ننى الدراهم تنقاد
الصباريف وليس

مخصوصا بالضرورة خلافا
لبعضهم فى الحديث وج

البيت من استطاع
اليه سيلا أى وأن يحج

البيت المستطيع لكنه
قليل الثالث أن يضاف

مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله ووجهة أهلى السلام نعت له وتجيبة مفعول مطلق على حد فعدت جالوسا وظلم خبران (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم الزائدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذا تظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف رمر ادله فتدبر (قوله المائة الرنا) بكسر الراء أى الراتعة من الابل (قوله جنانا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو رفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيدكره الشارح فالامر للإباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالنصب فى باب ظن اذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقربه قول المصنف فى باب ظن

ولا تجزها بلا دليل • سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا أو مانعة خلق فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعله بالمقايضة (قوله فرع القواقيز الخ) صدره أفنى تلادى وما جمعت من نشب • التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتلاد كما مير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المجهمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاى مجمة جمع فاقوزة وهى القدر الذى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل فرع (قوله ننى الدراهم) صدره تننى بداها الحصى فى كل هاجرة الضمير للناقصة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار وننى مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغة فى الدرهم فالياء ليست للاتباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصباريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مر فوع فاعل ننى (قوله فى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطته لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حيثئذ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأوجب عنه بأن الفساد مبني على كون آل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذى كرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المعنى والدامين عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا سورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يحجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجر ما يتبع ماجر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه

الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعائى • الرابع عكسه نحو لا يسام الانسان من مانع دعاء الخبر الخامس أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمر بنى تنبيهه • قوله كمل بنصب الى آخره يعنى ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (وجر ما يتبع ماجر) من اعاءة للفظه وهو الاحسن (ومن راعى فى الاتباع الهل

فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فاعله رفع وان كان مفعولا فاعله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان
 وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الطريف بالجر وان شئت قلت الطريف بالرفع ومنه قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها
 طلب المعقب حقه المظالم فرفع المظالم على الاتباع لمحل المعقب وقوله (٢٠٩) السالك الثغرة اليقظان سالكها

مشى الهلوك عليها الخيل

الفضل

الفضل اللابسة ثوب
 الخلوه وهو نعت للهلوك
 على الموضع لانها فاعل
 المشى وتقول عجبت من
 أكل الخبز واللحم فالجر
 على اللفظ والنصب على
 المحل كقوله

قد كنت دانت بها حسانا

مخافة الاقلاص والليانا

ولوقلت واللحم بالرفع جاز

على معنى من أن أكل

الخبز واللحم تنبيه

ظاهر كلامه جواز الاتباع

على المحل في جميع التوابع

وهو مذهب الكوفيين

وطائفة من البصريين

وزهب سديويه ومن وافقه

من أهل البصرة الى أنه

لا يجوز الاتباع على المحل

وفصل أبو عمرو فاجاز في

العطف والبدل ومنع في

التوكيد والنعت والظاهر

الجواز لورود السماع

والتأويل خلاف الظاهر

خاصة قد تقدمت

الإشارة الى أن المصدر

المقدر بالحرف المصدرى

والفعل مع معموله

كالوصول مع صلته فلا

يتقدم ما يتعلق به عليه كما

لا يتقدم شيء من الصلة

مانع كما في التسهيل قال الدماميني كما في أعجبتني اكرامك وزيد فان جراتابع يؤدي الى العطف على
 الضمير المحفوض من غير اعادة الحافظ وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم
 لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الحافظ (قوله فحسن) أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة
 المحل حسن أو فرائيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائبة وتهجر سار في الهاجرة وضمة
 للهمزة الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها آثارها في طلب الماء والضمير لان كان
 مرافقه لذلك الجار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لها ج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر
 القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجداو- فمفعول المصدر والمظالم بالرفع نعت
 للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت في بيت قبله والثغرة بضم المثناة وسكون الغين
 المجمعة الثانية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت
 سبي للثغرة فقيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق محذوف أي مشى مشى الهلوك كما
 قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حذف عدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم
 اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجعله عليها الخيل حال والخيل بفتح الخاء المجمعة وسكون
 التحتية وفتح العين المهملة قيص لا كم له وقيل قيص قصير والفضل بضم الفاء والصاد المجمعة
 اللابسة ثوب الخلوه على ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهدايات انه الخيل
 ليس تحتها ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد (قوله
 قد كنت دانت بها الخ) الضمير للقينة أي أخذتها في دين لي على حسان والبيان بفتح اللام
 أكثر من كسرهما المطلق (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله
 الوصف كاسم الفاعل لا اشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرر وهو مفقود هنا
 لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلي بال أو منونا أو مضافا الى
 غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فاجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق
 أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما
 (قوله والتأويل) أي يجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر
 لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر
 الباب أما المصدر الا تي بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا
 لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهم مارأفة وقال
 فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به
 اه ومما أول به الايتان جعل الطرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو
 ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متما له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغيره الاجنبي ما هو
 متعلق به ومتم له كفاعل المصدر ومفعوله والطرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضرب في حسن زيدا
 في الدار ويجوز ضرب في زيد في الدار حسن وكثير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم
 أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله تطير ما في نحو الخ) أي تطير التقدير الكائن في نحو الخ اذا التقدير
 كالمركب وكانا هذين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذن المعلوم أن لا خالق سواه

(٢٧ - صبان ثاني) على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول

فما يوهم التقديم قوله وبعض الحلم عند الجهل للدلة اذعان فليست اللام من قوله للدلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف

قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للدلة اذعان وهذا التقدير تطير ما في نحو وكانوا فيه من الزاهدين

ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه

على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوب بارجعه كما زعم الزمخشري والالزم الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار
عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد (٢١٠) أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله
المن للذم داع بالعطاء فلا

تتن قتلني بلاحد ولا مال
فليست الباء الجارة لعطاء
متعلقة بالمن ليسكون
التقدير المن بالعطاء داع
للذم وان كان المعنى عليه
لفساد الاعراب لانه
يسئلزم المحذورين
المذكورين فالخلص من
ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه
قيل المن للذم داع المن
بالعطاء فالمن الثاني بدل من
المن الاول فحذف وأبقى
ما يتعلق به دليل على انه
المصدر الا تقي بدلا من
اللفظ بفعله فالاصح انه
مساو لاسم الفاعل في تحمل
الضمير وجواز تقديم
المنصوب به والمجرور بحرف
يتعلق به عليه لانه ليس
بمنزلة موصول ولا معموله
بمنزلة صلته والله أعلم

اعمال اسم الفاعل
(كفعله اسم فاعل في العمل)
واسم الفاعل هو الصفة
الدالة على فاعل جارية في
التذكير والتأنيث على
المضارع من أفعال المعناه أو
معنى الماضي كذا عرفه
في التسهيل فالصفة جنس
والدالة على فاعل لاخراج
اسم المفعول وما بمعناه
وجارية في التذكير
والتأنيث على المضارع
من أفعال لاخراج الجارية
على الماضي نحو فرح

(قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير
الماء أي رجع الماء في الاحياء أو الصلب اه شفي (قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله)
أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر اذا كان المفعول ظرفا كالآية لا تساعدهم فيه (قوله
والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لالفاظ فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر
يقدر الله عليه وقوله عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل
وقوله قبل تمام صلته أي بانظرف (قوله يرجعه) بفتح الياء المناسبة المصدر من رجع المتعدي كما
في قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) على قوله فليست الخ والمراد
بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل
الضمير) أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبديل منه أما على القول بأن العمل للفعل
فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا
على القول بأن العمل للفعل المبديل منه ونسبته المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه
للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور ومن أنه مفعول مطابق ناب عن الفعل معنى
وعمل أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربه باجتناد بمعنى
أن تضرب

(قوله في العمل) أي عمل التعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال
في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر
بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومفعول عليه خبرا عن مثنى أو وصفه فيمتنع تقديم
معموله عليه نحو هذان ضارب زيد ومكرمه وجارجلان ضارب زيد ومكرمه بخلاف الفعل
والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على
القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر (قوله على فاعل)
أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كافي
يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتهما (قوله
لمعناه) أي مفيدة بمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلها الاستمرار التجدي كما تقدم في باب
الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب
الامبر أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويلية فيكون
داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضمة بكون الحاء أي مفعول عليه فان فتحت
العين كان بمعنى الفاعل كضمة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الكرماني في
شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أي على شيء من الأفعال (قوله
نحو كريم أي ونحو ضراب وضروب ومضرب (قوله الا في التذكير) أي لان مؤنثه هيفاء
(قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أي لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي (قوله من
الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والافترج وكريم وأهيف
أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سياتي
في آئيه أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سياتي
باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أي مضى حدثه بعزل أي في مكان عزل
أي ابعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بعزل لانه وان كان اسم مكان

وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير والمعناه أو معنى
الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم (ان كان عن مضيه بعزل)

بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه انما عمل حلا على المضارع وهو كذلك (٢١١) (وولي) ما يقر به من الفعلية بأن ولي

(استفهاما) ماضيا
نحو أضراب زيد عمر أو قوله
أمنجز أنتم وعدا وثقت به
أو مقسدا نحو مهين زيد
عمر أم مكرمه (أو حرف
ندا) نحو يا طالعا جبلا
والصواب أن النداء
ليس من ذلك والمسوغ
انما هو الاعتماد على
الموصوف المقدر والتقدير
يارجلا طالعا جبلا (أو
نقيا) نحو ماضرب زيد
عمر (أو جاسفة) اما
لمذكور نحو مرت برجل
قائد بعيرا ومنه الحال
نحو جاء زيدا كافرسا أو
مخدوف وسيأتي (أو
مسندا) لمبتدأ أو لما أصله
المبتدأ نحو زيد مكرم عمر
وان زيد مكرم عمر فان
تخلف الشرط من هذين لم
يعمل بان كان بمعنى الماضي
خلاف الكسائي ولا حجة له
في وكلامهم باسط ذراعيه
فانه على حكاية الحال
والمعنى يسط ذراعيه
بدليل ما قبله وهو ونقلهم
ولم يقل وقلبا هم أولم يعتمد
على شيء مما سبق خلافا
للكوفيين والاعشى فلا
يجوز ضارب زيدا أمس
تذييهان الأول هذا
الخلاف في عمل الماضي
دون ال بالنسبة الى
المفعول به وأما رفعه
الفاعل فذهب بعضهم
الى أنه لا يرفع الظاهر وبه

يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفي بما قبله وانحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلا الى الدار فبطل منع
البعض تبعه ليس محبة تعلقه بعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو
الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجدي كما تقدم وكلام الناظم شامل له
(قوله وهو) أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أي أمهين بدليل
أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضراب زيد عمر أو قوله
• أمنجز أنتم وعدا وثقت به • أو حرف ندا اه وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه
الآتي قبيل قول المصنف وان يكن صلة آل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي
من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل
وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون
المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون
نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله
أو نقيا) أي أداة نفي ولو تأويلها نحو ما قام الزيدان أي ما قام الزيدان سم (قوله ومنه الحال
أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان بمعنى الماضي) فلا تقول
أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا قاتل زيدا
أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد
أكلا طعاما لان الاصل زيد آكل طعاما فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن
اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال)
في حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن
التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل
والتعبير على كل حال قال بعضهم لا حاجة الى تكاف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى
الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا في كلامهم ما يؤيده • (تنبيه) • في التثنية
أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقرودانم (قوله بدليل ما قبله)
وبدليل ان الواو في وكلامهم حاله اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز
ضارب زيدا أمس) أي لا تنفاه الشرطين الاعتماد وكونه لغ-ير الماضي فهو تفرع على قوله فان
تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ
اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفرع على القريب منه أعني قوله أولم
يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب
حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبني على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفرع على
قوله أولم يعتمد على شيء وقد علمت أن الامر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهم مع ضارب زيدا عندنا
(قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون آل) حال من الماضي أما
الماضي المقرون بال فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال
السيوطي وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسندا اليه وحينئذ
فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المعنى ان اشتراط الجمهور
الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو العمل في المنصوب يعني به اشتراطهم
مجموع الامرين والا فلا اعتماد شرط عند الجمهور والعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني
والشمي اه (قوله وأما المضمرة) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح (قوله

قال ابن جني والشاويين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمرة فكيف ابن عصفور لا اتفاق
على أنه يرفعه وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد الثاني من شروط اعمال اسم الفاعل

المجرد أيضا أن لا يكون
مصغرا ولا موصوفا
خلافًا للكسائي فيهما
لانهم يختصان بالاسم
فيبعدان الوصف عن
الفعالية ولا جهة له في قول
بعضهم أظنني مرتحلا
وسورافرسخا لان فرسحا
طرف يكتفي براثنه الفعل
وقال بعض المتأخرين
ان لم يحفظ له مكبر جاز كما
في قوله تفرق في الايدي
كيت عصيرها حيث رفع
عصيرها بكيت ولا جهة
له أيضا على اعمال
الموصوف في قوله اذا فاقد
خطباء فرخين رجعت
ذكرت سلمى في الخليل
المرابيل اذ فرخين نصب
بفعل مضمر يفهم فاقد
والثابت ففقدت فرخين
لان فاقد ليس جاريا على
فعله في الثابت فلا يعمل
اذلا يقال هذه امرأة
مرضع ولدها لانه بمعنى
النسب قال في شرح
التسهيل ووافق بعض
أصحاب الكسائي في اعمال
الموصوف

المجرد أي من آل أمالمفرون بها فليس ما ذكر شرطافيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل
ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناطم كما قاله الدماميني وسيد كراالشارح
قوانين آخرين والصحيح كما في المعنى التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو
في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كيت عصيرها لانه ليس
من عمله في المفعول به مع أن في كون كيت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب في الهمع
اعمال المصغرا الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس بعمل
مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي
بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكمير اه (قوله
لانهم يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يعتزمان
العمل وما اجيب به من انهما جازعا استقرا لعمله مفردا بخلاف التصغير والنعته تحكم محض (قوله
يكتفي براثنه الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه
(قوله تفرق في الايدي الخ) صدره فباطم راح في الزجاج مدامة الزاح والمدامة من أسماء
الخمر وجملة تفرق أي تسلا في الايدي صفة مدامة وكيت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما
ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كيت حيث ذكره مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكيت
الذي يخالط حوته سواد قاله العيني مع زيادة ويلزم على جعله كيت صفة راح تقديم غير النعت
من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم وتفرق بفتح التاء مضارع تفرق الشيء أي
تلا لا ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد
ما مر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل المحذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاقد أي امرأة
فاقد خطباء بالمدا أي بينه الخطب أي الكرب فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهم
بالنعت ورجعت من التجميع وهو أن يقال عند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون والخليل الخياط
والمرابيل المبين (قوله اذ فرخين) علة للتثنية في قوله ولا جهة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله في
الثابت) علة المحذوف تقديره لا يفاقد لانه الخ قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة
المشبهة ان المراد بالجر بيان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس
كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على انفعال بهذا المعنى وليس المراد بالجر بيان الموافقة في عدة
الحروف والسككات والحركات والامامع نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة
حروف الفعل وسكاته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية
على المضارع لانهم اجمعوا على الثبوت وقول الشارح في التأنيت لبيان الواقع لكونه لا يذ كر اه فعلم
ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد
ليس جاريا على فعله في الثابت وما ليس جاريا على فعله في الثابت لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا
القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بأن
يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في
كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في الثابت وهو غير
متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أي لان مرضع بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد
وحائض ومطلق أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر
ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في الثابت عدم موافقته اياه في حقوق تاء التأنيت لانه بمعنى
النسب وما دخله معنى النسب لانه دخله تاء التأنيت على ما قاله الشاطبي وعلة بانه ليس على معنى
الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر اكثر ما أنت بالتاء وليس بعلاجي كحائض وجيلة ثم يظهر

قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والقراء هو هذا التمهيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف (٢١٣) فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت

المفوض به نحو مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه وقوله • كذا طح صخرة يوما لبو هنها • أي كودل ناطح ومنه ياطالعا جبلا أي ياربلا طالع جبلا (تنبيه) الاستفهام المقدر أيضا كالمفوض نحو مهين زيد عمر أم مكرمه أي أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة) ال في الماضي • وغيره (اعماله قد ارتضى) قال في شرح الكافية بالاختلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التمهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالماضي خلافا للماضي ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضر خلافا للقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال او مفعال او فعول • في كثرة عن فاعل بديل) أي كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أذا الحرب لباسا

ان فاقد امر ضعا يستعملان أيضا بالنسب بل لا تصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكان كما مر (قوله قبل الصفة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيد اعقل ومما يؤيد هذا التمهيل القياس على ما مر في المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفة معان نحو هذا زيد ضارب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب المصنف التمهيل عن البصريين والقراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أي بقريضة مقالية أو حالية (قوله أي كوعل ناطح) بقريضة تمام البيت أي • فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل • وهو ككتف وذهب التيس الجبلي (قوله أعماله قد ارتضى) أي من غير اشتراط اعتماد كما في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغور ولا موصوف كما مرح به ابن معطى في ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أي لا بقيد كونه ماضيا كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا لما زنى ومن وافقه) أي حيث خصوا النصب بالماضي أخذوا بظاهر تقدير سبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذي فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع ال بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أي حيث ذهب الى ما ذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أن موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أي كثيرا ما يحول الخ) أخذوا بالكثرة من قوله بديل لانه صبغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذوا من قوله • وفي فعل قل ذاوفعل • وفي كلامه إشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير ولا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا أنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبي وفي التصريح أعمال أمثلة المبالغة قول سبويه وأصحابه وجتهد في ذلك السماع والحمل على أسله وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون العمل شئ منها لمخالفتها لوزان المضارع ولمعناه وحلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب اه وقوله ولمعناه أي لا فادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل كذا في الهمع وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا ألم أر في ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل (قوله أذا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى معنى اللام وأراد بجلا لها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكته وهي الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أي شفرته سوق ممانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية)

اليها جلالها • وحكى سبويه أما العسل فأنا شراب وكقول بعض العرب انه لم يخار بوائكها حكا • أيضا سبويه وكقوله • ضروب بنصل السيف سوق ممانها • وكقوله • عشية سعدى لوتراء • لراهب • بدومة تجردونه • وجميع • قلى دينه • واهناج للشوق • انها

هيو ج • (وفي فعل قل ذا
وفعل) كقوله

فتاتان أما منهما ما شبيهة •

هالا وأخرى منهما تشبه

البدر • وكقوله • أتاني

أنهم مرقون عرضي •

وقوله حذر أمور لا تضير

وآمن • ما ليس منجيه من

الأقدار أشده • سيبويه

والقيدح فيه من وضع

الحاسدين ومما استدل

به سيبويه أيضا على أعمال

فعل قول لبيد

أومسحل شخ عضادة

سميح • بسرته دب لها

وكلوم • تنبيه • أفهم قوله

عن فاعل بديل أن هذه

الأمثلة لا تبنى من غير

الثلاثي وهو كذلك إلا ما

ندر قال في التسهيل وربما

بنى فعال ومفعال وفعل

وفعل من أفعل يشير

إلى قولهم درالذوسا ومن

أدرك وأسار إذا أبقى في

الكائن بقية • ومعطاء

ومهو ان من أعطى وأهان

وسميع ونذير من أسمع

وأنذرو زهوق من أزهق

اه • (وماسوى المفرد)

وهو المثنى والمجوع (مثله

جعل) أي جعل مثل المفرد

(في الحكم والشروط حيثما

عمل) فن أعمال المثنى قوله

والشاعى عرضى ولم أشتهما

والناذرين إذ لم القهما دى

ومن أعمال المجوع قوله

• ثم زادوا أنهم في قومهم •

غفر ذنبهم غير غفر • وقوله

أواف مكة من ورق الحى

منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وقصها موضع
بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجرجع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره
دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه وحجج جمع حاج قلى أى
أبغض جواب الشرط واحتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله
العيني وما ذكره من أن تجراو حيجا جمع تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره
بل هما اسمان جمع لان التجميع أن فعلا وفعلا لا يسام صيغ الجمع وهيوج مبالغة هاجج من هاج
المتعدي يقال هاج الشئ وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فعل قل ذا) أى
الابدال عن فاعل لاكثر مع بقاء العمل فكلامه في فعل وفعل المحولين لا في نحو خبير وبصير ونحو
فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعل وفعل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة
بالتنبيه في الفارضى مانصه زاد ابن خروف أعمال فعل كزيد شرب الحمر بالنصب وأجازه أيضا
ابن ولادحكا أبو حيان وشريب من المبالغة سمعا ومثله كإرو عجاب بمعنى عجيب وذ كر بعضهم أن
صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة
والقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب
عليه والجهوران الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف
وكان البناء تضاعفت فيه الصيغة وابن الأنباري ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد
وذهب قطرب إلى أمهاسواه اه بحروفه وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسطة
الكبرى (قوله أما منهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن ما ليس
منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقيدح فيه من وضع
الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحق أن سيبويه سأل هل تعدى العزب فعلا بفتح الفاء
وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبتته سيبويه في كتابه اه (قوله
أومسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحار الوحشى شخ بفتح الشين المعجمة
وكسر النون وبالجم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة
بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمح بسين مهملة مفتوحة فم خاء
مهملة مفتوحة فم أى أنا طويلة الظهور ولا يقال للذكر بسرته بفتح السين المهملة أى ظهوره
بدب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كفى القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب
وأنداب ويدوب اه وكلوم جمع كام وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثي) لان اسم فاعل غير
الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبهة في البيت السابق لانه من أشبهه (قوله
وهو المثنى والمجوع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وأعمال يمنع تثنيته
وجعه عمله كالمصدر لانه أقرب إلى الفعل من المصدر لانه على الحدث والزمان بخلاف المصدر
فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا
لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعاً
بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فعناء كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة في المتلبس
بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشاعى عرضى الخ) أراد بهم ما حصينا ومرة ابني ضمضم كانا
يشتماه وينذران على أنفسهما قتله إذا بقياه يقولان ذلك في الخلاء فإذا القياه أمسكا عن ذلك هيبة
له وشتم من بابي ضرب ونصرو دى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفل دى (قوله غفر) بضم
الغين المعجمة والفاء جمع غفور وغفر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع غفور أى غير مغاخرين أو بضم الفاء
والجيم جمع غفور أى كاذبين والاضافة في ذنبهم لادنى ملاسة (قوله من ورق الحى) الورق جمع

وقوله ممن حملن به وهن عواقده حبك النطاق فشب غير مهبل ومنه (٢١٥) والذاكرين الله كثيرا هل هن كاشفات ضرة

(وانصب بذى الاعمال
تلوا واخفض) بالاضافة
وقد قرئ بالوجهين ان الله
بالغ امره هل هن كاشفات
ضرته (وهو ونصب
ماسواه) أى ماسوى التلو
(مقتضى) نحو وجاء-ل
الليل سكا على تقدير
حكاية الحال انى جاعل فى
الارض خليفة وهذا
معطى زيد درهما معلم
بكر عمرا قائما تنبيهات
الاول يتعين فى تلوه غير
العامل الجرب بالاضافة كما
أفهمه كلامه وأما غير التلو
فلا بد من نصبه مطلقا نحو
هذا معطى زيد أمس
درهما ومعلم بكر أمس
خالد قائما والناصب لغير
التلو فى هذين المثالين
ونحوهما فاعل مضمر وأجاز
السير فى النصب باسم
الفاعل لانه اكتسب
بالاضافة الى الاول شيئا
بمحبوب الالف واللام
وبالمنون ويقوى ما ذهب
اليه قولهم هو طان زيد
أمس قائما فقائما يتعين
نصبه بظان لان ذلك لو
أضمر له ناصب لزم حذف
اول مفعوليه وثانى مفعولى
ظان وذلك ممنوع اذ لا
يجوز الاقتصار على أحد
مفعولى ظن وأيضا فهو
مقتضى له فلا بد من عمله
فيه قياسا على غيره من
المقتضيات ولا يجوز أن
يعمل فيه الجسر لان

ورقاه وهى التى يضرب بياض لونها الى سواد والحقى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذف الميم
الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت
به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعنداء بالياء ولولا ذلك
لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة والنطاق كفاى المصباح
شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل
والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبل اللحم اذا كثر عليه يعنى أن الممدوح حملت
به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة جاء
الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع
وكان السرفيه أن ذلك يكسر سورة شم وتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الخطا ليه
فيكون للولد تمام الرجولية اه دما بينى مع بعض زيادة من العبنى ^(فائدة) يجوز تقديم معمول اسم
الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب الا ان جرم مضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيد اغلام قاتل
ومررت زيد اضارب دون ليس زيد عمر اضارب ومنع بعضهم الا خبر واستثنى قوم من المضاف
لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معمله على مبتدئه نحو زيد اهذا
ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه
لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله
واخفض) أى بذى الاعمال تلوا الخذف من الثانى دلالة الاول (قوله بالاضافة) أى بسببها ليجرى
على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو ونصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن
فاعلا والاوجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلوم مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والاجاز
خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيدا ولم ينصبه المصنف على ذلك كما لظهوره من مواضعه
(قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلوم مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله
على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل
مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجرب
بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والاوجب رفعه عند الجمهور ونحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز
ضارب أبيه عندهم وسيد كرا الشارح الخلاف قبيل الطائفة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال
بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين
فى تلوه غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأما غير تلوه غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق
عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم
الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شيئا
بمحبوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومحبوب الالف واللام يعمل ولو
كان بمعنى الماضى وقوله بالمنون أى من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم
الفاعل المنون اذا كان بمعنى الماضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واصله الى
ما بعده فشابهته لا تؤثر على النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله اذ
لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الخذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى
كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الاخر على أن ابن هشام صرح فى نحو
زيد اظننته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان اظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان
لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتضى له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتصار لا يكتفى الامع
المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله

الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة الثانى ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر أما المضمر

المصل فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيه وقد سبق بيانه في باب الاضافة الثالث (٢١٦) فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيديوه لانه الاصل وقال الكسائي

هما سواء وقيل الاضافة أولى للخفة (واجر أو انصب تابع الذي انخفض) باضافة الوصف العامل اليه (كبتني جاء ومالا) ومال (من خض) فالجر مراعاة للفظ جاء والنصب مراعاة لمحل ومنه قوله هل أنت باعث دينار حاجتنا أو عبد رب أخاءون بن مخراق فبعد نصب عطا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيديوه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل في العمل أو وصف ممنون لاجل المطابقة قولان ولو حرر عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضممار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكا والشمس والقمر حسبانا اذ الم يرد حكاية الحال أي وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ما قرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله (بالا تفاضل) فان كان بأل عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وان يكون للعالم أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعول صديغ للمفعول في معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالسيابة وان كان متعديا لاثنتين أو ثلاثة رفع المعنى

ذكر يا قال سم ولك دفعه بأنه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجرف فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أي كونه في محل جر باضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا في المعنى والمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيديوه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو التنوين من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفعولة بالكاف فلم يتأت الجرب بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله واخر رأوا نصب الخ) أي في غير نحو الضارب الرجل وزيد ايتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيديوه الجواز وأيد بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلة وأخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل اعجماله لا اضافته لاحاطة بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاء) المراد باللفظ ما يشمل المقدري نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلة بالمحل ومقاله البعض لا يستقيم فاقطره (قوله وان كان التقدير قول سيديوه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان متونا أو بأل أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمر ليس طالبا بالنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف للامفوز ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الأرجح (قوله اذ الم يرد حكاية الحال) فان أريدت جازا بالنصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضممار ناصب الا على قول سيديوه المتقدم (قوله أي وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكا لعله من قوله سابقا وأما غير التلوف فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكا يعني عن تقدير ناصب ما بعد سكا اعطفه حينئذ على معمول ناصب سكا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر الخ) أي كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول وهو ظاهر (قوله بالافاضل) متعلق يعطى وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أن يزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيد قوله وكل الخ فليس نو كيداله كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل والا فاشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعول الخ) لا يظهر كون الفاء تفرعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدركا يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدري أي اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد

واحد بالنيابة ونصب ما سواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثاني (كالعطى

[illegible]

المصل في سبعين قوله ما اراحم القلب ظلاما وان ظلماء ولا الكرم بمناع وان حرما وان كان منعديا لا كثر لم يجز الحاقه بالصفة
سبق بيانه فيهم بلا خلاف الثاني اختصاص (٢١٨) ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما اشار اليه
هه اسوع به في غير هذا

أو على المتعدي ما سبق
ان الفاعل المتعدي
ما عه في انما يجوز الحاق
اسم المفعول بالصفة
المشبهة اذا كان على وزنه
الاصلي وهو أن يكون
من الثلاثي على وزن
مفعول ومن غيره على وزن
المضارع المبني للمفعول
فان حول عن ذلك الى فعل
ونحوه مما سيأتي بيانه لم
يجز فلا يقال مررت برجل
كحيل عينه ولا قليل آية
وقد أجاز ابن عصفور
ويحتاج الى السماع والله
أعلم في أبيه المصادر
(فعل) بفتح الفاء واسكان
العين (قياس مصدر
المعدي من ذي ثلاثة)
سواء كان مفتوح العين
(كردردا) وأكل أكلا
وضرب ضربا أو مكسورها
كفهم فهمه ما وأمن أمنا
وشرب شربا وأقم أقما
والمراد بالقياس هنا أنه اذا
ورد شيء ولم يعلم كيف
نكلمه وأجمعه مدره فانك
تقيسه على هذا لأن
تقيس مع وجود السماع
قال ذلك سيديويه والاختش
في تنبيه في اشترط في
التسهيل لكون فعل قياسا
في مصدر فعل المكسور
العين أن يفهم عملا بالقم
كالمثابن الاخسير بن ولم

يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافق) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع
الضمير الى تفصيل قوم بين الخذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي
والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أي لبعده المشابهة
حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من
كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك
اشتراط تنامي العلاج فيه فلا يقصد به الاثبات الوصف لانه اذا لم يطالب مفعولا لزم ان لا يقصد به
العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقية فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه
أي المصنف هذا معطى الاب ومكسوا الاخ وهم مما يتعدي الى اثنين وكذلك معلم الاب وهو مما
يتعدي الى ثلاثة والجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدي الى أكثر طالب بعناء للمصنوب فعنى العلاج
باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصر عليه فرفع به عند
بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز عنه
اه وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلهذا المراد من العلاج (قوله انما
يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة
الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يجز) أي لكرهه كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل
كحيل عينه ولا قليل آية) أي يمنع ذلك مقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول آية
وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول
مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

في أبيه المصادر

(قوله فعل) أي موازن فعل وقوله المعدي أي الفعل المعدي وقوله من ذي ثلاثة أي من ذي
ثلاثة حال من الضمير في المعدي ومن تبعية أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثة وهذا أقرب من
جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدي مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال
شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه ما ل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أي فان مصدره فعالة
بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظير والمثال الواضح حال حيا كقو خط خطاطة
وحجم حجمة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أي وسواء كان مفتوح العين منه كضرب
أو معتل الفاء كوعد أو العين كع أو اللام كرمي أو مضاعفا كرد أو مهموزا كاكل (قوله أو
مكسورها) أي وسواء كان مكسورها كضرب أو معتل الفاء كوطئ أو العين ككاف أو
اللام ككفي بفتح الفاء وكسر النون أي لزم خباؤه أو مضاعفا كس أو مهموزا كأم في التصريح
أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدي وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الا
لزاما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيديويه والاختش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع
غيره اه دما ميني وحكي في الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثة الا بالسماع
فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره
موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور
وعمي (قوله وكوي) هو الحرقه من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير
بالغالب الى أن الغلبة أماره القياس كما أن عدمها أماره عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن

بشترط ذلك سيديويه والاختش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا البهوتي
سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح وكوي وكشلل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شلت ويستثنى
من ذلك ما دل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمره وشهب شهبه وكهب كهبه والكهبة

لون بين الزرقه والحرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولايه قال فقياسه النعانة ومثل لثاني فقال كولي عليهم ولايه ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف في فعل المفضوح العين أما (٢١٩) ولي عليهم ولايه مما در (وفعل) المفضوح العين

(اللازم مثل قعدا له
فعل باطراد) معتلا كان
(كعدا) غدا ووسما سوا
أو صحبا كقعد قعودا
وجلس جلوسا (ما لم يكن
مستوجبا فعلا) بكسر
الناء (أو فعلا) بفتح
الفاء والعين (فادر أو فعلا)
بضم الاء أو فعلا (فادل)
من هذه الاربعة وهو
فعال بكسر الناء (لذي
امتناع) أي مقبس فيما
دل على امتناع (كأبي)
اباء ونفرها راجع بها
وشرد شرادا وأبقا باقا
(وانثان) منها وهو فعلا
بضم العين (للذي اقتضا
نقلا) نحو جال جولا
بلفظ طوفانا وغلت انقدر
غليا (للسا افعال أو
لصوت) أي يطرده الثالث
وهو فعال بضم الفاء في
نوعين الاول ما دل على
داء أي هرض نحو سعل
سعالا وز كمز كما ومشى
بطه مشاء والثاني ما دل
على صوت نحو صرخ
صراخا ونع نباحا وعوى
عوا (وشمل سيرا وصوتا)
الوزن الرابع وهو
(الفعيل كسهل) سهيلا
وهو قهيقا ورحل رحبلا
وذمل ذميلا (نفيها)
الاول قد يجتمع فعيل

البهوني وأقره (قوله لون بين الزرقه والحرة) فسر في القاموس بالقهية بضم القاف وهي داء
فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد وبالعبارة المشوبة سواءا والنبرة لون العباد ولم يدكر
ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا
النقل انصح كان ذكر التصريح بذلك في غير هذا الباب اذ لم يدكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح
الح) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقير اس مصدره فعول كقدم وصعد
ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أي بكسر الفاء
(قوله كولي عليهم ولايه) عداه على بصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما شئت
فيه لان الكلام في الفاعل لا في المتعدي قاله الصريح (قوله ولم يمثل للاول) أي لعدم سماع مثال
يخصه أو استعناء بتمثيل الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أي كون المصدر
القياسي فيما دل على حرفة أو ولايه فعالة وقوله في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع
بكتب كتابة وخطا خطا طه ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كجاءت فاد من قول
القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف يقوم ما نصه وقد نقب عديهم نقابة بالكسر
(قوله مثل قعدا) حال من الصمير في اللازم وقوله كعدا معطوف عليه باسقاط الاطراف لا وجه
لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن أكثر في معتل العين
الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الاخيرين كصام بومارصا ما وقام قياما وناح نباحة
وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معسل الفاء كوسل أو اللام كعدا أو المضاعف كمر
وقوله باطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا (قوله أو فعلا) أحذه من قول
الناظم وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبي) أي اللازم وهو الذي يعني امتنع لا المتعدي وهو
الذي يعني كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي بصاحلي فعال في القاموس أبي
النبي ياباه ويأبسه اباه واباه بكسر هاء كرهه اه (قوله وجمع) أي شرد (قوله لذي اقتضى
نقلا) أي دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا اقتضا بخلاف قياما ومعد
قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو بصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا
الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دالا على
صوت كان كل منهما ممددا قياسا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه سيبويه
والاخذ فحش وان لم يرد واحد منهما كتغير في مصدره بينهما فأيها انطلقت به جاز ولا بعد في ذلك
بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره (قوله وز كم) هو من الافعال الملازمة لبناء
المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعدي واللام بصح
نناؤه للمفعول لان المبني للمجهول قد يكون سمعا من اللازم نحو جفن فيجعل هذا منه أفاده سم أو
يقال لما ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعله بفتح العين مع أنه لم ينطق به جلا على الظاهر
واشار اللانف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال زكريا كم كعني وز كمه وأر كمه وهو
مز كوم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصح (قوله
كهمل) من باب ضرب ومنع كافي القاموس (قوله وذمل ذميلا) أي سار سيرا بلين (قوله قد يجتمع
فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمع عليه صرخ صراخا وصرح صراخا فلازعم البعض أن
مصدره على فعال فقط (قوله وضد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كافي القاموس وضد كادي

وفعال نحو زعب الغراب نعيبا ونعايا ونعق الراعي نعيقا ونعاقا وأزت القدر أرا ورا وأزاو قد ينصرف فعلا نحو مهل الفرس سهيلا
وضد الصرد ضحيد أو قد ينصرف فعلا نحو بغم الطيبي بغاما وسمج الثعلب نعيحا كما انفراد الاول في السير والثاني في
الداء الثاني

يستثنى أيضا منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو فخر بخجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر إمارة
وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولات (٢٢٠) والصنائع (فعولة فعالة فعلا) تضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب

الشيء عذوبة وملح ملحوحة
(وزيد جزلا) جزالتوفصح
فصاحبة وظرف ظرافة
(وما أتى) من أبنية مصادر
الثلاثي (مخالف الما مضى)
فبابه النقل) لا القياس
(كسخط ورسا) يضم
السين وكسر الراء وحزن
ويجمل يضم أولهما مما
قياسه فعل بفتحين وكجود
وشكور وركوب بفتحين
مما قياسه فعل بفتح التاء
رسكون العين وكوت
وقوز ومشى بفتح الفاء
رسكون العين مما قياسه
فعل بفتحين ركعظم
وكبر مما قياسه فعولة
وكسن وفتح مما قياسه
فعالة تنبيه كذكر الزجاج
وابن عصفور أن الفعل
كالسن قياس في مصدر
فعل يضم العين كسن
وهو خلاف ما قاله سيدي
(رغير ذي ثلاثة مقيس
مصدره) أي لا بد لكل
فعل ضم ثلاثي من مصدر
مقيس فقياس فعل
بالنشيد إذا كان صحيح
اللام التفعيل (كندس
القدس) وفتح سدي ياره
ويعوض عنها التاء في صير
وزنه تنعلة قليلة في نحو
جرب تجربة وغالبهما
لامه همزة نحو جزا تجزئة
ووطأ توطئة ونما تنمئة
وجاء أيضا على الأصل

قبله وبهذه بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان
ينبغي اسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام في اللازم ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح
العين الأعم من اللازم والمتعد فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أي
أصلح (قوله وكرابن عصفور) تأييدا لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة
لفعلا) أي كل منهما مصدر قياس في فعل مضوم العين فاذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أول
يرد واحد هماخير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لم هنا أيضا قال المصريح ولا يكون فعل
مضوم العين إلا لازما ولا يتعدى الابتضمين أو تحويل (قوله وزيد جزلا) أي عظم (قوله لما مضى)
أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا أو لازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد
ما نقله شيخنا والبعض وأقرأه من استشكل سم تمثيل المصنف بسخط ورضاحيث قال ما نصه انظر
كيف تذهب من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط
عليه ورضى اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح
(قوله فبابه النقل) أي طريقة النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمين) ظاهر في غير مشى
أذهوم ما دل على سير بقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضوم الباء وهو المستعمل
في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكسور هافستعمل في كبر السن فقط تقول
كبر زيد بالنعم أي خضع جسمه أعظم أمره وكبر بالكسر أي طعن في السن (قوله مما قياسه فعولة)
أي أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أي أو فعولة ففي كلامه احتمال كما أفاده شيخنا فوافق كلامه
ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذي ثلاثة) أي وكل غير
فعل ذي ثلاثة وغيره بتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس وابنية خبر غير
(قوله كندس التقدس) من أبنية المصادر من باب الفاعل فالتقدس نائب فاعل (قوله قليلا) أي في
قليل من الاستعمال أو حدثا قليلا (قوله وغالب الخ) أي ومن غير الغالب خطيا أو تمنيا وتجزيا أو تنديا
(قوله ووجوب في المعتل) أي معتل اللام وظاهر صنيعة أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا
لا يناسب تقييده آتيا بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو
ثبت الأصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره
التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول
الامر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى
تفعيل عند الضرورة (قوله بانت تنزي) بنون مفتوحة قرأى مشددة أي تحرك (قوله من تجملا)
بضم الميم مصدره قد تم على عاملة الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الاتي وضم
ما يربع الخ من ذكر الخالص قبل العام ولو أسقطه لكان أخوهر (قوله وغالب الخ) أي نحو إقامة هذا
هو المبادر من سنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعال معتل العين نحو إقامة
والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالب الخ التالزم ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما فعل
بفوق إقامة ولم يذكر أنه أيضا أشار إليه بقوله وغالب الخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من
استعادة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالباً كتته ذكر نحو استعادة
مع أنه مما يدل في قوله وما يلي الآخر الخ كما يشير إليه الشارح (قوله التالزم) أي يجب فاندفع
الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقرأه فلا يخفى
ما فيه على متأمليه (قوله وما يلي الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه

ووجوب في المعتل نحو غطة تغطية (وزكتر كية) وهي تنزي دلوه تنزيه وأما قوله بانت تنزي دلوه تنزيه الآخر

فضرورة وأشار بقوله (وأجلا) اجبال من تجمل لا تجمل واستعد استعادة ثم أقم إقامة وغالب الخ التالزم وما يلي الآخر

واقفاه مع كرمه والاثان مما افتقها . به . ووصل كاصطنى) الى أن قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجل اجالا
وأكرم اكرا ما وأحسن احسانا وان كان معتلا فكذلك ولكن تنقل حركتها الى (٢٢١) الفاء فقلب ألفا ثم تحذف

الألف الثانية ويعوض
 عنها التاء كفى أقام إقامة
 وأعان أعانة وأبان إبانة
 والغالب لزوم هذه التاء كما
 أشار إليه بقوله وغالب إذا
 التازم وقد تحذف نحو
 وإقام الصلاة ومنه
 ما حكاه الاخفش من قولهم
 أراه أراء وأجاب أجابا
 وقياس ما أوله همزة وصل
 أن يكسر لو ثابته أى ثالثه
 وأن يحد مفتوحا ما يليه
 الآخر أى ما قبل آخره كما
 أشار إليه بقوله وما يلي
 الآخر الخ أى وما يليه
 الآخر نحو واسطى اصطفاء
 وانطأ انطلاقا واستخرج
 استخرأ جان كان
 استعمل معتل العين فعل
 به ما فعل بمصدر أفعل المعتل
 العين نحو استعاذ استعاذه
 واستقام استقامة ويستثنى
 من المبدوء بهمزة الوصل
 ما كان أصله تفاعل أو
 تفعّل نحو طائر واطير
 أصلهما ناطير ووطير فان
 مصدرهما لا يكسر ثالثه
 ولا يزد قبل آخره ألف
 وقياس ما كان على تفعّل
 التعلّل نحو تجمل تجملا
 وتعلم تعلما وتكرم تكريما
 (وصم ما يروى) أى يقع
 رابعا (فى أمثال قد تلما)

الاخر كما بينه الشارح (قوله واقصا) ذكر الفتح اي بين ان المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى ان قياس
 أفعل) أي قياس مصدره (قوله فكذلك) أي قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أي العين وقوله
 فتقلب هي أي العين الفاعل تحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الا حرف وقوله ثم تحذف الالف الثانية
 أي لا لتقائهما مع الالف المتبقية العين اليها وكلامه صريح في أن قلب العين العا سابق على حذف
 الالف وهو ما في التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحركا التالي وأجاب سم بأن هذا
 الشرط في غير افعال واستعمال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال في افعال واستعمال للمحمل
 على فعلهما وصريح كلام ابن النانم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان
 قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكافؤوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت
 ما رعمته تكافؤا لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا ان الراح أن المحذوف الزائد وهو الالف
 الثانية اكرهه زائد اولقر به من الطرف وعلى قولك انما حذف الالف (قوله قد تحذف) أي شذوذا
 كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراه) أصله ارايا على وزن افعال نقلت حركته الى فائه
 ثم حذفت العين لا لتقاء الساكنين وقدمت اللام همزة لتطرفها بعد ألف انده كما سيأتي في قول
 الناظم وأبدل الهمزة من واو ويا أحراز ان زيد وجعل الشارح ذلك من الممثل العين مبني على
 القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معنل العين لم يعط حكم معنلها من كل وجه
 كما يعلم من النظر في تصرفه وتصريفه وإقامة بل من حيث وجوده انقل والحذف ومطلق
 القلب واستحقاق التاء قد بر (قوله وفياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أي ما أوله
 همزة وصل وقوله معنل العين حال من استعمل (قوله فعل به ما فعل الخ) أي من الفعل والقلب
 والحذف والتعويض وقد جاء بالتعويض نبيه على الاسل فتحواسن وادوا غنيت السماء
 اغنيانا (قوله وبسنتي من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال من اد الناظم ما افتتح همزة وصل
 اسالة والهمزة فيما ذكر محتملة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله أسلمها طائر ونطير أي
 فأدعت ان شاء في انطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر نأش الخ)
 أي بل يضم ما يليه الاخر نظر الى الالف فيقال اطير يطير له اير او اطير يطير اطيرا كافي التصريح
 وهو داخل في قوله وضم ما ربيع الخ (قوله ما ربيع) من ربت تقوم صيرت رابعهم وبابه منع (قوله في
 أمثال قد تلاما) أي في أمثال مصدر قد تلم أي في الحركات والسككات وعدد الحروف وان لم يكن
 من بابه كما يظهر بالنظر في الامثلة وذلك عشرة أبيته ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتسايل وتفعمل
 وتفعيل وتفعلي كتدلى وبقي تفعل كنفسكن وتفعول كنحورب وتفعمل كنقلنس وتفعول
 كنز هو كن وتفعلت كنصرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى النفس أو من ما ربيع على
 معنى صحيحا لانه أي اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كاستاء في نحو تكتب تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله
 سواء كان من باب تفعل كما هو) فيه اشارة الى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف تجعلا تجعلا
 حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما ربيع الخ وأجاب سم بان المصنف لم
 يقصد بقوله تجعلا تجعلا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تيمنا للمعنى أجلا اجمال وأجاب يس بان
 ذكره هالك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو لمحقابه) أي بتفعمل (قوله نحو تيطر) من ييطر اندابة
 عاجل داءها بالدواء (قوله وتجليب) أي ليس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله
 وجب ابدال الضمة كسرة) أي لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصلية كما

[illegible]

القاء فتعاقب كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد بعد
 ووثق يشق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أسليا نحو وجل بوجل فأكثرا العرب
 يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طي وأما طي
 فيجرون معتل القاء مجرى العجج في تفصيله السابق هذا كما في الثلاثي وأما غيره فالمصدر رواهما
 الزمان والمكان منه زنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض
 من الخلل في غيره وصح كما لا يخفى على متأمله ومما ذكرناه في هذا المقام أن معتل القاء اذا فتحت عين
 مضارعه أي رنقت فتحتها الى فائه انتهى هو الواو كود يود وجب فتح عين مفعل منه كالموده ويرده
 ما في القاموس وغيره من أن الواو المودعة تنفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل)
 أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي ان كان متصرفا وقد لحق مفعلاها التأنيت
 كالمودة (قوله ان اعتل لانه مطلقا) أي سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو في مقابلة التقييد
 لا حق (قوله نحو مري ومعزي وموفي) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح
 كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعدد الامة الى أنه لا فرق بين مالا ميه يا كرمي ومالا ميه واو كعزي ولا
 بين صحيح القاء كالمثاليين ومعتلها كوفي وفي أكثر النسخ ومرفي براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعدد
 الى أنه لا فرق بين مالا ميه يا أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة
 الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فقطن (قوله ولم يكسر عين
 مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهدا مثل المثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه يا
 مكسورة في الأصل فينبال مبات في المصدر وأصله مبات يصح الياء ومبات في الزمان والمكان وقيل
 يخبر بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما مع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض
 قال في التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله
 عند طي) وأما طي فيجرو به مجرى ما فاره غير وار في فصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره
 كما مر (قوله وما يصح الامة وفاره وار) أي ولم تنفتح عين مضارعه اصله القاء فتحت كيو جل فأكثرا
 العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله
 وموئل) الموئل المبدأ (قوله وشذم جميع ذلك) أي جميع الاقسام المتقدمة ألفاظا معروفة ذكرها
 في التسهيل مما شذم من معتل الامة في المصدر من عصي وحى أي أنف وأوى له أي رزق ورزاه
 أي أصابه معصية ومجبة وماوية ومرزبة بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الابل بكسر
 الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل
 فالفح على القياس ومما شذم من العجج الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق والمع مرفق
 ومطاع بالكسر وفتح الثاني الحارثيون على القياس وفي المكان من مسجد وشرق وغرب وجزروبت
 وسقط وطلع وطن مسجد قال الدمامبي وهو البيت المبني للعبادة مسجد فيه أو لم يسجد قال سيديويه
 وأما وضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه وشرق ومغرب ومجزو ومنبت وسقط ومطلع
 ومنظمة بالكسر فقط في الجميع ومما شذم من العجج الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وجمع
 مجمع ومجدة بالكسر وجاء في الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح
 على القياس ومما شذم من العجج الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفرو عرف
 مرجع ومعدرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من رزل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على
 القياس ومما شذم من معتل القاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووضع
 موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بثلاث العين مهلك
 ومهلكة أي مفازة ومقدرة ومأربة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أي مريض

صاغ من الثلاثي مفعل
 تنفتح عينه مراد به
 المصدر أو الزمان أو المكان
 ان اعتلت لانه مطلقا نحو
 مري ومعزي وموفي أو
 صحت ولم تكسر عين
 مضارعه نحو مقتل
 ومذهب فان كسرت فتحت
 في المراد به المصدر فتح
 يضرب وكسرت في المراد به
 الزمان أو المكان نحو
 مضرب وتكسر مطلقا
 عند غير طي فيجاءت
 لامة وفاره واو نحو موريد
 وموقف وموئل وشذ
 من جميع ذلك ألفاظ
 معروفة ذكرها في التسهيل
 ويعال غير الثلاثي
 معاملة الثلاثي

[illegible]

صناعات مشبهة بالأفعال
كضارب رقاقم فانه اسم
فاعل الا اذا أتى بفتح الـ
مرفوعة وذلك فيما إذا
دل على الثبوت كضارب
القلب وشاحه الدار رأى
أيضا وهو صيغة مشبهة
أيضا (سوى) فاعل
تجـ (معل) أتى ودر
سـ (سـ) ودر واصل من
وال بالفتح معـ يره أشخ
وأشاب وطيب وفضفا
(در) المصارع اسم فاعل
من سـ يره الـ
كأما واصل مع كسره تناق
الاحـ مطلقا ودرهم بهم
ر (القدس) (مقا) أي رأى
اسم المصارع من غير
الـ (الثنى) المجرى على ربه
مصارعه شرط الابر
مصارعه مكاب حرف
ا مصارعه وكسره ما قبل
الاخـ مطلقا أي سواء
كـ مكسورا في المصارع
كـ طلق ومـ ح أو
مفوضا كـ علم ومتدرج
(واو) فصح منه (أي من
هذا) (ما كان انكسر)
وهو ما قبل الاخير (صار
اسم مفعول كمثل المنتظر)
والمتخرج (وفي اسم
مفعول الـ (الثنى) اطر
ر به مفعول كات من
قصد) بمصد فانه مقصود
وأت من صرب مصروب
ومن مرر ور به ومنه
مبيع ومقول ومرعى الا
اسما غيرت
(قوله والفتح الخ هو بالجيم
أي القاموس ولصاح (هـ)

في قوله مراده بالثلاثي المتصرف (وإنما يتصرف عنه) أي عن مفعول (ذو فعل) مسدوداً فيه المد كروادوث (موصوفاً) أو في كقول أوجريح أو قيل في بيده في مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط وفي التسهيل وينوب في الدلالة العمل عن مفعول متلة فعل كادخ وفعل كقذس وفعله كعرفة وكثرة فعل اه في حاشية في قال الشارح وحجى وفعل يعني مفعول كثير في أساس العرب وعلى أكثره لم يقس عليه باجماع وفي التمهيد ليس مقبلاً. أحاطوا بعضهم فقص على الخلاف وفي شرحه وجهه. اه في بعضه. اه في قوله ليس له فعل. اه في قوله لا يولد ررحم. اه في قوله لا يولد ررحم والله أعلم

(قوله وانما تل) انظر على أي شيء يرد وسبق أن اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله المصنف الخ ويلزمه مو المصنف لا ن تأمل

وأدعمت الياء في الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما مر إذا من ذي ثلاثة بكرى وان تبادر من الشرح قصد الأول فقط (قوله المتصرف) خرج الجاهل ونحو عدى واس ونعم وبئس ولا يأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلاً) أي لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بصم الميم وقض العين نحو أعله المرص وهو عليل أي فعل وأعقدت العسل وهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذر فعيل) أي صاحب هذا اللون أي مواربه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدمامسى ولا يقال مررب رجل ذبيح كشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعدولات حكم العمل المنى للمفعول اه كلام ابن عصفور في قوله بصح مررب رجل قتييل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لا طلاقة القول بأن الخبر المفرد المشتق متعمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل أن يقول شروط العمل اعماهى للعمل في المصنوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الجمع مانعه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما حاشاه من فعل وفعل وفعل كذبح وقص وقبيل فلا يقال مررب رجل كحل عبه ولا قيل أبوه حلاً فالابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك أو إثارته إلى نقل صحيح عن العرب اه ادعيت هذين التقنين علمت أن عز والعض مع العمل في المرفوع نظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض يعود بالله من التسهيل (قوله فعل) أي كسر الاء وسكون العين كدخ وطعن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله رفعه) أي انفتحين كافي الدمامسى كقصر اقام ولون مفحوتين وصاد مهملة كما به بطة شيخنا وغيره أي وكعده ونوهم البعض أن قوله كصص اتاف مفتوحه وموحدة ساكنة وضاد موحدة فقال أي ونقض وعدو وخطب وهو فخر بف لما مر عن الدمامسى ولا ان احاطا بالمصنف درج معنى المفعول فجاءا كثير مطرد (قوله رفعه) أي اسم المصنف واسكون العير كعرفة وأكلة ومهفة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال مررب بمعنى ررب ولا سايه بمعنى معلوم (قوله حلاً فالعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقيدل عابه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح (قوله وجعله

بعضهم مفعولاً ليس له الخ) أي لا يولد له لا ليس فيه محلاً له فاعل

بمعنى واعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمعنى وأما ما ليس

له دلالة وكقيدل ررحم وقوله أقولهم الخ تعليل

لمحدوف أي وأما كان الفعلان

لهما فاعيل بمعنى فاعل

أقولهم

الخ

في تم الجزء الثاني وبابه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل

